



هو الغياص

در العلوم و فنون تنال من بحر الغرور واصلها من ابد
 انجيب بهر صانع عوالمنا مستخرجا للعالمين فدايدا
 ان السراج انشاء لكن جبرنا ابدى على القوم نور از ابد
 من يخلق البهائم حد نشايد ابدان نطقوا عليه قصايدا

ط
 نقالين

SHERIFLI KUTUPHANESI	
Kitap No	7900
Yazma No	
Yazma No	145

3511

8058



و مسئله بیافته اینده چنانچه جواب نه و جهاد در زید جان
فرایض جنس بر تبا ادا به قادر و لکوب اکثر فوت اولوب
نامعلوم اولوب نه بر بورد عنايت باری اولوب تمام نه
استفاط انکه طریق دارمیدر اکثر

رمضان شریفک آخر جمعه سنده بهر کجین و قریه صلوات مؤفقه قضایا به
جایز اولور و یا فو و سور سیکان و سبان و یا و بلا طهارت ادا اولوب مقبول اولوب ناسد اولان
نماز نه بدین جایز اولور جمله و قتل و قتل ادا اولوب اولور فی الکونین و بین المین حقار نه شرح هدایه
و شرح نهاییه در روایت اولوب شرح روی عن ابی نریم عن خرفه صلوات من الفریضه فی اقتر جمعه شهر رمضان
کافه ذلک جایز الکل صلوات فائده فی عمره السبعین سنده و لکل الحین فی صلوات و سوسه اولوب ظهورن اوسیان
و غیر ذلک صدق رسول الله و صدق صبیح الله

کتابه المعصره
الشهریه و در
عنه

۱

قال النبی صلی الله علیه و آله و سلم
فلا یفرق بین جسدنا فکلنا الملائکه تاوی عما جاد فی
بنو آدم متفق علیه

قال النبی صلی الله علیه و آله و سلم
فلا یفرق بین جسدنا فکلنا الملائکه تاوی عما جاد فی
بنو آدم متفق علیه

قال النبی صلی الله علیه و آله و سلم
فلا یفرق بین جسدنا فکلنا الملائکه تاوی عما جاد فی
بنو آدم متفق علیه

أمرأة احتلمت ولم تزلزله ان وجدت لذة الاثر ال
لهم المنزول ماء الی رحمها فکلان الرجل الخروج
ما یه و قیل لا یلزمها کالرجل لتعلق الوضوب
بالخروج الی موضع لم یحکم التظلم بزلزله

الکلیه فی جوارحه فی کل الفیض خلاصه و در اعراضها
فی عدم الاوقات و منها فی الما لوفات

والر شوة و الاثر فی
و کذا الوارثی بسوی ارمه بین ید الی السلطان حل الوطاء دون الاخذ و الحیلولة فی حل الاخذ
ان یقول للرجل استیجری فی یوما الی اللیل لا قوم بیک و یبدل فیستأجره یصح و لو اعطاه
بعد ما سون امره و یحان فی ظلمت یحک ان اخذ هو الصبیح و جهر النساء و من خطا بوالسعد

فهرست کتاب

کتاب الطهارة ۳ • کتاب الصلوة ۱۷ • کتاب الزکوة ۲۴ • کتاب الصوم ۵

کتاب الحج ۵۴ • کتاب الاضحية ۶۱ • کتاب البیعة ۶۳ • کتاب الذبیح ۶۴

کتاب الجهاد ۶۵ • کتاب اجابة الوساوس ۷۴ • کتاب الکراهية والاشیاء ۷۶ • کتاب النکاح ۸۲

کتاب الرضاع ۹۴ • کتاب الطلاق ۹۵ • کتاب الغنائم ۱۲۰ • کتاب الکتاب ۱۲۸

کتاب الوکالة ۱۳۲ • کتاب الايمان ۱۳۴ • کتاب الحیة و الدود ۱۴۲ • کتاب الترسوة ۱۴۸

کتاب البیعة ۱۵۱ • کتاب الجنایات ۱۵۴ • کتاب الایة ۱۵۹ • کتاب المعامل ۱۶۸

کتاب الباقی ۱۶۹ • کتاب المفقود ۱۷۰ • کتاب التلخیص ۱۷۱ • کتاب التلخیص ۱۷۱

کتاب الوقف ۱۷۲ • کتاب البیوع ۱۷۷ • کتاب التشفعة ۲۰۸ • کتاب الهبة ۲۱۳

کتاب الاجارة ۲۱۸ • کتاب العارية ۲۲۴ • کتاب الودیعة ۲۲۹ • کتاب الزهن ۲۲۹

کتاب الغصب ۲۳۶ • کتاب الکراه ۲۴۰ • کتاب الحجر ۲۴۲ • کتاب المأذون ۲۴۳

کتاب الوکالة ۲۴۴ • کتاب الکفالة ۲۵۳ • کتاب الحوالة ۲۵۸ • کتاب المضاربة ۲۶۰

کتاب الشریعة ۲۶۴ • کتاب المزارعة ۲۶۷ • کتاب المساقاة ۲۶۹ • کتاب الدعوى ۲۷۰

کتاب الاقرار ۲۸۴ • کتاب الشهادات ۲۹۰ • کتاب الصلح ۲۹۸ • کتاب النفقة ۳۰۱

کتاب الغنمة ۳۰۸ • کتاب الوصایا ۳۱۰ • ۳۱۰

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه واعلا اعلام الدين المستقيم بمعظم خطابه
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه المتطهرين عن النقاير بتسميح وجوههم بصيغته
وبعد فان من المقدمات المقررة عند اولي الابصار والسمات المحررة لدى ذوي الاستبصار
ان سرف الانسان في الدارين وثقله درجات الكمال في الكونين انما هو بتجليه الظاهر بالاعمال
الصالحه والدينيه بعد تزكية الباطن بالعقائد الاسلاميه البقييه فالعلم المتكفل بتعريفه لادى
وبيانها والتخصص من بين العلوم بالايمان بشانها يكون من اولي العلوم بالاستشغال واحكامها
لاعزم عليه وعقد البنا وهو علم الفقه الذي اعتنى بشانه علماء الائمة النقية وبذل الوسع في
تسيده اركان عظيمة المدة الخفية فان الله تعالى لا جعل نبيا عليه الصلاة والسلام خاتم
الانبياء والرسل والوضوح لا يقوم المناهج والتسبل وكانت حوادث الايام خارجة
عن التعداد ومعرفته احكامها لازمة الى يوم التباد ولم يفلح ظهور النصوص
بيانها بل لابد من طريق لها واف بشانها اقتضت الحكمة الالهية جعل مثل هذه الامة
مع علمائهم كمثل بني اسرائيل مع ابيائهم فجعل في قدام هذه الامة ائمة كالاعلام مهديهم
قواعد الشريعة وتسيدها والاسلام واوضح بآرائهم معضلات الاحكام لبنال الفلاح
من تبعهم الى يوم القيام انما فهم حجة قاطعة واخلافهم رحمة واسعة قضى القلوب
بانوار افكارهم وتعد النفوس باتباع امارهم وخص من بينهم نفرا باعلاء قدرهم ونهضهم
وابقاء اذكارهم ومنابهم اذ على اقوال مدار الاحكام وبما بهم يقضي فضاء الاسلام
وخص منهم الامام الاعظم والهام الاقدم سراج الملة والدين الكاتب الامام باجينة
مغلقين ثابت بواؤه الله تعالى غرف الجنان وافاض على رقبته سجال الغفران بكرة
المتحمدين في المنسكين بمذهبه وغزارة مستبظاته وعدو به مشربه فان ما افاده من الاحكام
بحر سلاطن الامواج بل لا ماطة ظلة الضلال سراج وبهج ولقد كنت في ابان الامر وعشوان
العمر مفتر فاسن ذلك البحر واصولك متفحصا عن مثل ابوابه وفصوله بالاستفادة

عن النسوبين

عن النسوبين اليه والافادة على الطالبين النكبين عليه والتبليغ في شانه بلاء القضاء بما فيه فيه
والارضاء واعدا يمهني من عمرى عبنا ومخاطبة العوام ومخاطبة غير اهل الاسلام حتى كان يخطر
في خلدي دائما انه غير الباقي بحالي وكنت اسئل الله تعالى ان يبدل باخبر مالي ومع ذلك لم يكن ذلك
الانباء خاليا عن حكمه ولا عاريا عن فائدة ومصلحة حيث كان سببا لتبع احكام جزئيات المتابع والنزول
والعوار على تقييد اطلاعات المتون في تقرير المسائل فصار باعالي على كتب متن حاو للقول فاد عن
الروايد موصوف بعنات مذكرة في خطبة داعية لكل الرجال الى خطبة مرعى فيه ترتب كتب الفتن
على النمط الاخرى والوجه الاحسن فاضلت فرصاص بين الاشغال واشتدت نهز مع نورغ الببال
وحين قريب تمامه وان يفكر بالاختتام خاتمة فلفني الله تعالى من بلاء القضاء اذ بعد حصول المراد
بالانباء يخلص من البلاء فوج على شكر نعمتي اتمامه واحسان التخليص عن البلاء وانعامه فشرت
في شرح شكر النعمتين الموصليين اصاحبه الى الدولتين واجيما من الله تعالى ان يوفقني لتمامه
ويسهل لي بالسلامة طريق اختتامه وعازما انه اسميه بعد الاقام دور الاحكام في شرح غرر الاحكام انه
قريب يجب عليه تلك واليه انيب بسم الله الرحمن الرحيم ابدا للباب والظرف مستقر حال
من ضمير ابتدئ الكتاب كافي دخلت عليه بتياب التضرع والاستعانة والظرف لغوي في كتب العلم
من اختار الاول نظرا الى انه ادخل في التعظيم ومن اختار الثاني نظرا الى انه شعر بان الفعل لا يتم لم
يصدر باسمه تعالى واضافه اسم الله تعالى ان كانت للاختصاص وضعا لانه تعالى المتصف بالصفات
الجميلة اختص بلفظ الله للوفاق على انه ما سواه معان وحيات وفي التبرك بالاسم والاستعانة به
كالم التعظيم للمسمى فلا بد من على اتحاد بهما بل وما يستند على تغاير بهما والرحمن والرحيم بيا للبا لغته
من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم والاول بل بلغ لانه زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى
ومختص به تعالى لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع وليس
كذلك بل لان معناه النعم الحقيقية البالغ في الرحمة غايتها وتعبية بالرحيم من قبيل التيمم فانه لا دل
على جلال النعم واصولها ذكر الرحيم لينا اول ما خرج منها الحمد جمع بين التسمية والتحميد في الابداء
جريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان الابداء يعتبر في العرف مستد امر حين الاخذ في التصنيف
الى الشروع في البحث فيقارنه التسمية والتحميد ونحوهما ولهذا يقدّر الفعل المحذوف في اول التصفانيف
ابتداء سواء اعتبر الظرف مستقرا او لغوا لان فيه امثالا للحميد لفظا ومعنى وفي تقديره غيره معنى فقط
وقدم التسمية اقتفاء بما نطق به الكتاب والفق على اول الالباب والحمد هو التناء بالاسم على الجليل
الاختباري من النعام او غيره والمخرج هو التناء باللسان على الجليل مطلقا والتكرار مقابلة النعم بالفضل
او الفعل والاعتقاد فهو اعم منها بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فينه وبينهما عموم وخصوص

وما يقع في أوائل الكتب يكون في جملة النسخة غالباً والام لا يستحق لا الحصر ذكره ابن هشام في غني
الليب والتخصيص يستفاد من حمل لام الحمد على الاستغراق بقراءة المقام الذي فقه اي جعل فقها
من فقه الرجل بالضم فهاية اي صار فقها وتعال فقه بالكسر فقها وفقته اي فهم المجليين والمصلين
المجلي من اخر اسل السابق هو السابق والمصلي هو الذي يتلوه لان رأسه عند صلوة والراوية كثر
المرارة والمراولة في حجة متعلق بالمجلى والمصلين وهي بفتح الحاء وسكون اللام قبل جمع السابق
من كل جانب استعيرت للمضمار حلية العالمين المتقين وهي تهذيب الظاهر بالاعمال الصالحة
والباطل بالاحكام العملية والحكم النظرية يعني ان من مبدء وسعي في تحصيل هذين الامرين
الى ان تحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقدر رزقه تعالى مرتبة الفقاية
التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العمل كل اختياره الامام فخر الاسلام وحققناه في شرح
اصولنا بالامر عليه وظهر من تيممه اي قصده بسج اي اصابته متعلق بتيممه انما الاستبصار الى الترفع
واضافة الالف اليه لاني لايسة فان الاول ما يصل الى الارض حال السجدة للرفع هو الالف
والجيب عطف على الالف على رضى الله تعالى متعلق بسج وهذه الاضافة ايضاً لا ذكر عن الجاسر
متعلق بطهر الخامس النفس ضد السعد كالتحسنة ضد العادة والمراوية الافعال القيمة والصفات
الذميمة والعقائد الباطلة وبانجاسها الملكات فيها بحيث لو لم تزل لاقتضت الى الخلود في النار الماديون
اي العاتين الخ رجيت عن طاعة الله تعالى والصلوة والسلام جمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى صاد عليه
وسلموا سيما على سيدنا محمد المكي اي المظهر لصاتم اي محمك قلبه عن متعلق بصاتم ان يحج ان
يقصد ما سوى الاسلام من دين بيان لا وعلى له واصحابه المجاهدين في رفع رايات رايات لرفايتو
حقائق الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام التسوية اليها
من العبادات والاعتقادات والوجدانيات وقايق حقايقها الادلة التفصيلية المفيدة
لها وايات تلك القاييق طرق الاستدلال بها من العبارة والاشارة والدلالة والاقتضاء ورفع
راياتها اظهر تلك الطرق للمسلمين واثباتها بين المستبين حتى قدر على استخراج ما لم يظهر
منهم ولا يخفى ما في قوله فقه والمصلين وتيممه وكذا ذلك من رعاية براعة الاستدلال والاشارة الى
افراد العبادات الخمس اما بعد فان من اهم المطالع السنية اي العلمية وانتم الارب جمع ما ربه
بمعنى الحاجة السمية اي الرفيعة التي يجب ان يوجه تفكيرها في حجة بها عنوان العناية ويصرف
اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اسم ان في قوله فان الذي هو سبب لنظام
الحاش ونجاة العباد وفلاح العباد بنبيل المراد يوم التاد اي يوم القيمة تفاعل من التذاد سمي
لانه يوم ينادى اصحاب الجنة النار والعكس ولقد كنت صرفت شروعي في بيان سبب الاقدام

على الضيف

على الضيف سطر اي بعضاً من عنوان السباب الى تميز اي تفكر لطيفة وندب اي اعتبار
نصف نقول نقصت الشيء اذا نظرت في صفاته ما فيه من الكتب والابواب حتى اجمعت الى ان الكتب
في كتاب في الاصول وهو قات الوصول الى علم الاصول ببدء اي الا ان عوالب الدهر عاقبة اي
لب المتع عن الحصول حتى ساقني زمان في حين رماني بهار ماني اشارة الى عرض له من مرض الطاعون
صام العواء الاكبر وهو سنة اثنين وثمانين وثمانمائة وهو من قبيل الاسناد المجازي الى ان عرفت
متعلق بقول رب قني على ان تعالى شانه وعظم سلطانه ان خلصني من هذه الالف بحيث اقدر على
قطع المسافة في مهامه المعارف والعلوم ومفاوز الادراكات والفهوم المهمة جمع مهمة بمعنى الضم
والغاو وجمع مفارقة بمعنى موضع الفوز سمي به الصحر او قل لا احرف جزاء لقوله ان خلصني خاتمة
من بقية عمرى الموصولة الى ابرز ماني خلدي اي قلبي بطريقة مندوبة بينها بقوله بان اصنف فيه
اي في الفقه شامخاً اي قويا ريقاً اي معجياً نظام اي ترتيبه وارصف اي ارب وهو في الاصل
عقد البحارة بعضها البعض للاحكام بنياناً وهو ما ركب وسوى كالحايط رصناً اي محكماً اي نقاشاً هو
ايضاً بمعنى معجماً انتظامه خالياً اي سالماً عن الروايات الضعيفة كاليا اي مزيناً بالقبول المذكورة في
الشرح والفتاوى لاطلاقات المتون والاشارات الى ما وقع في المتون من المسامحات والمسايلات
الشريفة واللطيفة من قبيل اللف والنشر محتوية على شهادات خلت عنها المتون المشهورة و
منظومة على احكام قضائية سلمت اي وقايع لم تكن تلك الاحكام فيها اي في المتون المشهورة
مطلوبة معجماً نظمة الفصيح الارب اي الاية في العلم العربية وموتفا فحواه الفقيه الارب اي
العادل ولا يخفى لطف توصيف الفصيح بالاديب والفقيه بالارب فلما احسن الله تعالى الى بابائنا
اي ازاله ما ليه السعادة والسياسة خرائن رافعة حلة السلامة شرعت في ما اردت وبدأت بما قصدت ورايت
بما ذكرت من انصاف المتن بالصفات المذكورة بقدر الامكان مستغنياً في ذلك بالملك المان وعرفت
ان اسمية بغفر الاحكام بعد ان يسر الله تعالى الى الاختام مشهلاً الله تعالى ان يجعله خالصاً لوجه الكريم
وان يوفقني لاختامه انه هو البر الرحيم الحمد الذي وفقني لاختامه وصرف عني العوالب عن اتمامه مع
استلالي بكرة المسادة والمثاقيل والموافع على والتواغل المسؤول عن لطفه تعالى ان يوفقني
لاختام هذا السرح ايضا فانه ان يسر لي لم يكن الامن انما تخليصه اياي من تلك الموانع محضاً واليه
اتضرع ان يقبل بفضل دعوتي ويظفي بسجالات لال لطفه لوعتي انه على ما يشاء وقدير وباجابة رجاء
المؤمنين جدير **كت** الطهارة الكتاب لغة اما مصدر بمعنى الجمع سمي به المفعول
للهما لغة او فعال بني للمفعول كاللباس وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع واصطلاحاً مسائل عبرت
مستقلة شملت انواعاً اولاً الطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الطاء وضمها والاول اقصى وهي لغة النظافة

وخلافها الدنس وسرنا لظافة المحضومة المتنوعة الى وضوء وغسل ويتم غسل البدن والتوب ونحوه
وانما وجدنا في الاصل مصدرين اول قليل والكثير ومن جمعا قصد التصريح به فرض الوضوء الوضوء
لغة الظافة وسرنا غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والفرغ لغة القطع والتقدير وسرنا
حكم لازم بدليل قطعي وحكمه ان يستحق تاركه العقاب بلا عذر وبكفر جاحده وقد يقال لا يفوت الجواز بفوته كما
كالم تر يفوت بفوته جواز صلوة الفجر المذكورة في صاحب الترتيب والاول يسمى فرضا اعتقاديا والثاني فرضا
علما والمراد بهذا المعنى الاول لشبوه بالنوازل فان قيل لية الوضوء مبرنية بالاتفاق والصلوة فرضت بمكة
فليزم كون الصلوة بلا وضوء الى حين نزولها قلنا لا يلزم ما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه
انه توضأ ومسح على خفيه فقبله الفضل بن قيس قال فما يعني عن المسح وقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح قالوا
انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما سلمت الا بعد نزول المائدة ولما قال فجاءه البيهقي روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان اذا حدث استنع من الاعمال كلها حتى لا يرد جواب السؤال حتى يتطهر للصلوة الى ان نزلت هذه الآية
فجوز ان يبيت الوضوء بالوحى الغير المتلو او الاخذ من الشريعة السابقة كما يدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم
حين توضأ لم يأتها الا قال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما
قائمة نزول الآية قلنا عليها تقرير امر الوضوء وتبينة فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلوة
احتمل ان لا يهتم الالة بشانه ويسايلون في مراعات شرائطه وادكانه بطول العمد عن زمن الوحى و
انتقام الناقدين يوم ما فيوما بخلاف اذا ثبت بالنظر المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا
اذا ورد فيه الوحى المتواتر في اختلاف العلماء الذي هو وجهه وتحقق هذا المقام على هذا الاسلوب فانظر
به غسل الوجه مرة لان امر فافوا لا يدل على التكرار وهو اى الوجه ما بين مبيت الشعر غالبا بهذا
القييد يخرج النزعين وهما حائبا اليه من شجر الشعر عنها فانه لا يجب غسلها في الوضوء لان المراد بمبيت
الشعر محل ثباته غالبا سواء ثبت او لا وبين اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحديد الوجه بحسب الطول
والعرض ولا يقتضي هذا التحديد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي المتوضي غسل ما تحت
العذار والشارب والحاجب واللحية الى اسفل الذقن مع ان كتب الفرض استحبة بان غسل ما تحته لا يجب
اراد دفعه بقوله فالعذار اي عذار اللحية حائبا باستيعار عذارى الدابة وهما على خديهما من التجمام
لا يقطع حكم ما وراءه وهو بياض بين العذار والاذن يسمى العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار لا
يسقط خلافا لابي يوسف بل ينقل حكم ما تحته وهو وجوب الغسل اليه اى الى العذار حتى يجف
كالشارب والحاجب حيث ينقلان حكم ما تحتهما اليهما حتى يجب غسلهما والايضا يصل الماء الى ما
تحتهما واللحية تنقل اى حكم ما تحته الى ملاقي البسرة منها اى من اللحية وهو اظهر الروايات
عن ابو حنيفة رحمه الله واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية وهو الاصح وفي القنادي

الظهيرية

الظهيرية وبه يعني او لا تنقل بل بدل له مسحة اى مسح ملاقي البسرة قال قاضيا وفي السمر الروايتين
عن ابو حنيفة رحمه الله مسحة ما يستر البسرة خفة وهو الاصح المختار او مسحة اربعة اى ربع الملاقي وهو رواية
الحسن عن ابو حنيفة رحمه الله قال في المحيط بعد تحته بالوجه فان كان امر وغسل جميعه وان كان ملتحيا
لا يجب غسل ما تحته وقال ان فني يجب ان كان اللحية خفيفة وكذا لا يجب يصل الماء الى تحت الشارب
او الحاجب خلافا له والصحيح قد مر ان محل الغرض استبرأ كالمحل وصار كحال اليد وجه الناظر اليه فسقط
عنه وتحوّل الى كالمحل كبسرة الرأس ثم قال والبيهقي الذي بين العذار والاذن يجب غسله عندهما
وعنده اليد يورس لا يجب بخلاف محل العذار لانه استبرأ بعربت عليه فقام مقامه واليدين عطف على الوجه
فراوى وكيفيت على في الكافي وغيره ان يأخذ الماء بيمينه ويصب على يمينه ثم يأخذ بيمينه ويصب على
اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبيرا ومعه صغير والايه خل برح اليسرى مضمومة في الماء ويصب على كفة اليمنى
وبذلك لا يصلح بعضا ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الماء ويغسل اليسرى ووجهه ما ذكر في فلاح السريعة
ان نقل البلية في الوضوء من احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لانه اعضاء الوضوء
مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة قطعية واما عرفا فلانها لا تغسل بمرة واحدة وعرفا على نظر الى
الادول تحت خطاب واحد فعارض لا خلاف بحقيق مع الاتحاد الحكمي فترجح لا خلاف بالعرف
ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحدة عرفا فترجح الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر فساد ما قيل
لا حاجة الى الصب على واحد من كفيه على حق لانه يمكن غسل الكفين باليماه التي صبت على الكف
ايمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشريعة فليأمل مرة ثامر بالمرفقين
وهو ملحق عظم العضد والزرع والرجلين مرة بالكعبين وهو العظم الثاني المتصل بعظم الساق
من طرفي القدم لانه يشار عن محمد انه الفصل الذي في وسط القدم عند مفصل السراك لانه في كل
رجل واحد كالمرفق في اليد وقد نسي الكعب في لاية فقيين ان المراد ما ذكرنا والالم يظهر للعدد ول
الى النسبة فانه فان قيل مقابلية الجمع لا يقتضي كون الزوج على كل واحد غسله ورجل
قلنا يجوز ان يبت غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر
لا الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعد فان قيل قراءة الجهر في ارجلكم
متواترة ايض فتنقض الجمع بين القرأتين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قال بعضهم او حمل
النصب على حال التحضي والجهر على حال التختف كما قال بعضهم قلنا قراءة الجهر ظاهر واستدرك
بالاجماع لانه قال بالمسح لم يجعل مغيا بالكعبين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل
والوعيد على تركه وكما مر هذا اوفى بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء
واقرب الى الاحتياط لاني الغسل من المسح فقيين الرجوع اليه فيكون الجهر باجود كما في عذاب يوم يحيط

وحجر ضرب ونظيره كثير في القرآن والشعر وهو في المعنى معطوف على المفعول وفائدة صورة الحجر
التبني على انه ينبغي ان يقتصد في صب الماء عليها يغسل غسلا خفيفا ستيها بالمسح لا يقال الحجر بالحجر
لم يجرى مع الالباس في هذا ملبس لان نقول ضربا للغاية بقوله الى الكعبين رفع الالباس كما ذكرنا سكتا يجب
ان يعلم هذا المقام والدرن الى الوسخ الحاصل في اعضاء الوضوء والونيم وهو ما يحصل من الذباب
او البرغوث والحق ان لو لم يكن كالمطين لا يمنع الطهارة كطعام بين الانسان وضوءه كانت
او غسلا لانه لا يمنع نفوذ الماء واختلاف في مثل العجين والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه
والقائم القسق ينزع او يحرك ليصل الماء الى موضع الخلقة ومسح عطف على غسل ربيع الرأس مرة في رواية
الطحاوي والكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله او قدر ركعات اصابع اليد في رواية هشام عن ابي حنيفة رحمه الله بما جرد
او باق بعد غسل عضو لاسيما لان يتقاطر الماء لا يؤخذ عطف على باق اي لا ياء اخذ من عضو سواء كان
ذلك العضو مغسولا او مسوحا ولا يعاد المسح بجلي الرأس كما لا يعاد الغسل بجلي الحجاب وقصبات اب وقلم العظم
وسنة وهي مع تفاوت انواعها ما يوجب على فعله وبلاط على تركه والمسح ما يوجب على فعله ولا بلاط على تركه البتة بالنية
اي قصد القلب بالوضوء او رفع الحدث او امتثال لام في ابتداء الوضوء والبداء التسمية بان يقول قبل الوضوء
بسم الله العظيم والحمد لله على من الاسلام اخبر كونه سنة وان قال في الهداية والوجه انها مستحبة لان السنة هي
التقوى والطحاوي وصاحب الكافي قبل الاستنجاء لانه من مقتضى الوضوء وبعد لانه حال مباشرة الوضوء
احتمال انها عند بعض المتأخرين قبله وعند بعضهم بعده فلا حوط ان يجمع بينهما لكن الاحوال لا تكفي في البداء
بغسل اليدين الى الرسغين سواء استغظم الكفوم او لا وهو يوجب الغرض فلا يلزم عادة اذا غسل اليدين
الى المرفقين وسنة ايض السواك وهو يوجب بمعنى الشجرة التي يتسك بها وبمعنى الصدر وهو المراد منها فلا حاجة
الى تقدير استعمال السواك يستأنه لانه المنقول المتواتر كيف شاء اي يبدأ من الاسماء العليا والسفلى
من جانب اليمين او اليسر طول او عرضا او بهما وعند الضرورة يعالج بالا صبع كما هو حكم خلف وسنة ايضا
غسل القدم الى اوصال الماء الى جميعه والالف اي اتصال الماء الى الارل من بقاء جديد خلا فالت في رحله تعلق
وبالفائدة فيما وهي في الاول ان يصل الماء الى رأس حلقه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الاصال
لان فيها اتصال متفاضه وسنة ايض تحليل النجاسة وهو ان يدخل اصابع يديه في ظلال الحجة من الاصل الى الاطراف
بعد التليث وتحليل الاصابع من اليدين والرجلين بعد التليث وكيفية في اليدين ان يسبك بينهما
وفي الرجلين ان يخلل بخنصر يمين اليسرى فيبدأ من خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى من الاسفل
وسنة ايض تليث الغسل لاعضاء الوضوء المفضلات ومسح كل الرأس مرة وكيفية ان يضع كفيه و
واصابعه على مقدم رأسه ويترهما الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء
ستعلا لانه الاستحباب بقاء واحد لا يكون الا بهذه الطريق وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه تحركه اعز الاستعمال

لا ينفذ

لا يقيد الا بدنه الوضوء والمدفان كان مستعلا بالوضوء الاول فكذا بان في فلا يفيد تأخير كذا قال الزبيدي
اقول واليفر الفقهاء على ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستعلا ومسح الاخير داخلها بسببية وخارجها
بإيهاميه بقاءه الى الرأس والترتيب المنصوص عليه في آية الوضوء والاولا بكسر الواو وهو غسل الاعضاء
على التعاقب بحيث لا يحذف العضو الاول في اعتزال الهواء وسحب الياسمين اي السردع من جانب اليمين
وسح الرقبة لا كالمقدم فان سح بدنة كذا في الظهيرية ومن ادله انما قال هكذا لان له ابا اخرى ذكرت
في المطولات استقبال القبلة عند الوضوء وذلك اعضاءه وادخل خشفه صماخ اذنيه وتقدمه على الوقت
لغيره العذرة فان وضوء العذرة قبل الوقت ينتقض عند زعمه دخول الوقت فلا حوط لانه يحترز عنه وذكره
خاتمة الواسع وعدم الاستعانة بالغير وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع احترازا عن الماء المستعمل
والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو كالماء والاداء بالانوار من الادوية عند
اي غرض كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم اغني عنى مادة القرآن وذكر كرك وشركك وحسن عبادتك
وعند الاستنشاق اللهم ارحمني راحة الجنة وعند غسل وجهه اللهم بفر وجهي بدم تبيض وجهه وتود وجهه وعند
غسل يميني اللهم اعطني كتابا يبرئني وحاسني حسابا يسر الله لي اليسرى اللهم لا تعطيني
كتابا يسمك ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه واذنه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه وعند مسح عنقه اللهم اعنق عني في النار وعند غسل جبهته اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه
الاقدم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد اي الوضوء وان يقول بعده اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين وان يشرب بعده من فضل وضوءه يفتح الواو ما ترسل به استقبال القبلة قالوا
لم يجز شرب الماء قالوا لا اله الا هو وعند ما زعم ومكروه لم يطمع الوجه بالماء والاراف فيه وتليت المسح بقاء جديد ذكره
الزبيدي ونقل في معراج الدراية عن بسوط ابي بكر انه التكب بقاء واحد لا باس به وبه بقاء بدنة وناقضة خروجه
بخس بفتح الجيم وهو عين النجاسة واما بالكسرة لا يكون ظاهر امنه اي التوضي الا يظهر اي يحقه حكم التطهير
في الوضوء او الغسل قوله خروج بخس يتناول خروج من السيلين وغيرهما قال في المحيط حد الخروج التمسك
من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف بالسيلان عن موضعه فخرج عن الخروج بالسيلان بخلاف ما لو ظهرت النجاسة
على رأس السيلين فانه يتغير الوضوء وان لم يسلم لان رأس السيلين ليس مكان النجاسة وانما توجد
بالاستئصال من مكانها اليه فخرج الاستئصال بالظهور فاقم الظهور مقام الخروج وحد السيلان ان يعلم ويتحذر
عن رأس الجرح هكذا فسر البريقي لانه ما لم يتحذر عن رأس الجرح لم يتنقل عن مكانه فان ما يراى الدم
من اعلى الجرح مكانه ومنه يعلم ان الخروج في غير السيلين عين السيلان ويظهر ضعف ما قال صدر الشريعة
انه قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصد خروج دم كبير وسال بحيث
لم يتطهر رأس الجرح فانه لا شك في الانتفاء عند ما مع انه لم يسلم الى موضع يحقه حكم التطهير ثم سأل

فان السيلان الى موضع يحق حكم التطهير فيه وجد في هذه الصورة وان لم يوجد السيلان عليه فليكن من وصف
ما قاله فالبقاء الحنة ان يقول من السيلان او غيره الى ما يظهر ان كان بحسب سال لان ما يراه كونه الخروج
مطابق للسيلان وقد ثبت فيه فلو كان قوله سال حوايه قوله خرج من البقاء الحنة ما اخترناه بعد ان
قوله خروج بحسب احرازها اذا غرزت ابرة فارتقى الدم على راس الجرح لكن لم يسئل فانه غير ناقض لانه ليس
بحسب كونه غير مسفوح وقوله الى ما يظهر احرازها اذا وصل البول الى فصبه الذكر ولم يظهر دعي اذا كان في عين
فرجه وصل منها الى جانب آخر من عينه وعما اذا سال الدم الى فوق فان الانف بخلاف اذا سال الى الخارج
لان الاستساق في الجنبه فرج وخروج روي ودودة او حصاة من الدبر ذكر الريح لانه خارج منه وليس بحسب
مع انه ناقض لمجاورة الجنبه ذكر الاخيرين لانه ما معهما من الجنبه وان قل حدث في السيلان لا خروج روي
من البصل المذكور لانه لا يثبت عن محل الجنبه ولا خروج دودة من الجرح لان ما عليه من الجنبه قليل وهو ليس
بحسب في غير السيلان كذا لا يتنقض لم سقط منه الى الجرح وملا الفم عطف على خروج وهو ان يضبط بخلاف
حتى انه لم يتكلف خروج قبل ان ينزع من الكلام في مرة اى صفراء او علق وهو لغة دم منعقد لكنه هنا سوداء
ولذا اعتبر فيه ملا الفم آتى الطعام او ماء وانما اعتبر فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اى خروج الجنبه
من غير السيلان يتحقق بالسيلان الى موضع يحق حكم التطهير ويملأ الفم في القوي ثم قال وملا الفم ان يكون بحال
لا يمكن ضبطه لا يتكلف لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا واعتبر من على قوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا فاعتبر
الظاهر الغالب كالمحقق انما يكون فيما يضبط فيه الاصل كالسفر القائم مقام المسقة او لا يطالع عليه كالاخراج
القائم مقام الانزال واما في المنضبط الظاهر فلا كما في مجئ فان خروج القوي من الفم لا يتغير الاطلاع عليه فكيف
اقبل ملا الفم مقام كيف وفي الصورة التي يكون القوي ملا الفم ثم منع من الخروج بالتكليف عدم الخروج يتحقق فمن
ابن حكم بالانتفاء وفي الصورة التي يكون القوي اقل من ملا الفم ولكن خرج من الفم الخروج يتحقق فالقول
بعدد الانتفاء نقض للعدول قول مناه جعل ضمير لانه راجعا الى القوي وليس كذلك بل هو راجع الى الجنبه
وقوله لا يخرج دليل لقوله وملا الفم في القوي فالعنى ان خروج الجنبه يتحقق بملا الفم في القوي لانه الجنبه
ج يخرج ظاهرا لان هذا القوي ليس من قعر المعدة فالظاهر انه استحباب للجنبه بخلاف القليل لانه من اعلى المعدة
فلا يصح بهذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراحه لم يتعرضوا للحكم به انه واجب لكل كذا اى كما ينقض ملا الفم في قوي
ما ذكره ينقض دم في قيه بلا شرط ملا الفم يظهر كونه ما عا دقيج ولو كان مخلوطا بين ارق لكن قلباه او ساوياه
الى الدم والقيح ساويا البزاق حتى لو كانا مغلوبين له لم يتقضا والبلغم لا يتقضى مطلقا اى سواء نزل من الرأس
او صدر من الجوف وسواء كان ملا الفم ولا لانه للزوجة لا يتدخلى به العند ابى يوسف في صاعده ملاه
اى القم تنجس بالمجاورة وان اختلفت بالبلغم بالطعام اعتبر الغالب فان غلب الطعام وملا الفم نقض والغلب
البلغم لا يتقضى الا عند ابى يوسف اذا ملا الفم والمجلس جميع متفرقة الى القوي عنده اى عند ابى يوسف وسبب

يخرج

يخرج متفرقة عند محمد يعني لو قام متفرقا بحيث لو جمع صار ملا الفم فابى يوسف يعتبر انما المجلس فان حصل ملا الفم
في مجلس واحد فنقض عنه وان تعد الغشيان ومحمد يعتبر انما سب وهو الغشيان فان حصل ملا الفم
بغشيان واحد فنقض عنه وان اختلف المجلس وما ليس بحسب من قوي وكذا ليس بحسب واما القوي فليفت
ان قيل يخرج من اعلاء العرق وهو ليس بمحل الجنبه واما الدم فلان قليلا غير مسفوح فلا يكون محرما لانه
فلا يكون بحسب واما حرمة غير المسفوح في اللادمي بناء على حرمة لحمه فلا يوجب بحسب هذه الحرمة للمكرامة
لابلح غير المسفوح في اللادمي يكون على طهرته الاصلية مع كونه محرما وناقضه ان نوم يزيل مسكة اى قوته
السكرية وهو النوم بحيث يزيل مقعده من الارض وهو النوم مضطجعا اى واضعا احد جنبه على الارض او سلك
على احد ركبتيه واستلقيا على قفاه او كلبا على وجهه فان المسكة اذا زالت لا يعرى عن خروج شئ عادة
والناتب عادة كالميتقن به والا فمى وان لم يزل النوم مسكة بان كان حال القيام والقعود او الركوع
والسجود اذا رفع يديه عن فخذه وابعده عن جنبه فلا اى لا يتقضى الوضوء مطلقا خلافا لما نفي
وان تعد اى نام قصد في الصلوة خلافا لابي يوسف واختلف في نوم مستند الى لوازل سقط قال في الهداية
عند النواقض مستند الى سنى لوازل سقط وقال شراحه هذا ما اخذنا الطحاوى وليس من اصل رواية
البسوط وفي المحيط انه لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا وان كان مستقرا لا وهو الاصح وفيه لو نام قائما
او قاعا فحفظ اذا انبسط قبل السقوط او حاله وسقط قائما فانه لم يمسكته لم يتقضى وان استقر قائما فانه
انقضى ولو نام على اية بين عريان ان كان حال السجود والاستواء لم يكن حدثا وفي حال السجود حدث
وناقضه ايضا الاغواء والسكر الذي حصل به في شبهة تامل والجحوت اما الاولان فلهذا المسكة بهما والمكث
فلهذا غير الحركت عن غيره وناقضه ايضا فقهية بالغ وهو يكون سمي عال وكبرانه واما الضحك الممدود
له فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتسم لا يبطل شيئا منها ليقضان في صلوة يصلى بالتوضي الى
ببساطة الوضوء فيكون احرازه عن وضوء في ضمن الفصل صلوة كاملة اى ذات ركوع وسجود وذلك
لان النص الوارد فيه وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا انه ضحك منهم فقهية فليعد الوضوء والصلوة
وروي في صلوة مطابقة فيقتصر عليها فلا يتقضى غير القهقهة وقهقهة الصبي والنائم والغسل القهقهة
خارج الصلوة ولا في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة وان اشدتها ولو كانت القهقهة عند السلام
اى قبله بعد التشهد لانها تكون في الصلوة الا ان يشهد المصلي في القهقهة لانها حينئذ تكون خروجا
بصحة وشيئا ان الصلوة يتم به كيف كان فاذا خرج الامام عن الصلوة به اى يشهد القهقهة
فقهية الامم لم يتقضى وضوءه لان خروج الامام خروج له لان يكون سبوقا فانها تكون في اناء
صلوة وناقضه ايضا ببساطة الفاحشة وهي ان يباشر امرأة متجوزة وانتشر الله واصاب فرجه
خرجها للجنابيين اى يتقضى وضوء الرجل والمرأة لاس الذكور والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلافا للشافعي

هو الصحيح لما قيل يوم الجمعة والعيد واحرام وعرفة اعاد الامم لتلافيهم كونه سنة لصلاة العيد وذهب لمن
اسم طاهر او بلغ بسبب في كتابه ان القوي على ان سن البلوغ في الصغير والصغيرة خمس عشرة
سنة او اقل عن سنة واحدة وكسوف واستسقاء اختلف في وجوب من ما عليها على زوجهما
غنية كانت او فقيرة وحرم على الجنب دخول المسجد ولو للعبور خلافا لما في لقوله عليه السلام فاني لاجل المسجد
كانت ولا جنب الا ضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد
واجب الا ذكره بعد قوله وحرم على الجنب دخول المسجد لانه لا يجوز له الوقوف مع انه اقوى اركان
الحج فلا يجوز الطواف الا كذا في الكافي ولان المسجد الحرم امر عارض الا يرى انه لم يكن في زمن ابيهم عليه السلام
ولو فرض انه لم يكن مسجد الحرم لا يجوز لها الطواف كذا في المصطفى ويؤيد ما ذكره في غايه البيان لانا لم نورد
ولهذا وجب عليها الجوارح لدخول النقص في الطواف لادخلها المسجد وقراءة القرآن اختلف في قدره ففضل
الاية وقيل ما دونها ايضا بقصد واما قرائته بقصد الذكر والشا فبسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
وتعليقه القرآن حرفا حرفا فلا بأس به اتفاقا كذا في المحيط ومن ما هو في القرآن فيه كماله والادراك
وحمد الله على ما هو فيه ولا بأس في قراءة الادعية وسبها وحملها وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب
بعد المضمضة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة امله قبل الاغتسال الا اذا احكم لم يأت امله قبل الاغتسال
كذا في المبغى ويكره له اي الجنب كتابة اي القرآن في الاضاح لا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت
الصحيحة او اللوح او السادة على الارض عند النبي موسى لانه ليس بحائل والكتابة وجدت حرفا حرفا
وانه ليس بقرآن وقال محمد احب ان لا يكتب لان كتبه الحروف تجري مجرى القرأة ويكره له قراءة
التورات والانبيا والابجيل لا قراءة القصة لانه كسائر الادعية ولا يكره سن القرآن بالكم
على ما سبق ووقع الصحف للصبي لان في تكليفهم بالوضوء حرجا بهم وفي تأخيرها الى البلوغ تعذيبا حفظ
القرآن فخصه للضرورة ثم ما فرغ من الوضوء والفعل شرع في بيان ما يحصلان به فقال ويجوز ان
اي الوضوء والفعل بما بالبحر والعيون والبر والمطر والليل والذباب وما قصد تسميته اي تسميته
بالشمس وقيل بكرة قائله في ابي الحسن التميمي وفي قوله قصدا انه المنة لولم يقصد لم يكره
اتفاقا ويجوز ان يتأخر عن التمسك كذا في عيون المذهب لا بما والتمسك اي حاصله بزمان المسح كذا في الكفاية
لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعته الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وان مات اي
يجوز ان يلباه المذكور على تقدير ان يموت فيه اي في واحد من تلك الالباء غير مسمى اي مالا ومسالا
كالزبور والعقرب والبق والذباب ونحوها او ما في المولد كالحسك والسرطان والقنديل ونحوها
والضفدع البري والبحري سواء وقيل البري يفسد او خارجة عطف على فيه اي وان مات خارجة فالق فيه
يعني لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجة فالق فيه لانا في المعاش وبري المولدة عطف على ما في

المولود كالمبط والاوز فان موته في الماء يغفره كذا اي كالا وسائر الالبات في الحكم المذكور او غير عطف
على مات او صافه اي اوصاف واحد من تلك الالباء وهو اللون والطعم والرائحة ملك او طاهر
جامدا حرا من المايح وسياق بيانه وقد وقعت عبارات كثيرة من الشيخ هكذا او غير احدا واصاخر
طاهر فتوهم بعض سراح الهداية ان لفظ الاحدا حرا عما فرقه حتى قال اذا غير الوصفين لم يجز
الوضوء به وليس كذلك لما قال في التايبع لرفع الخصى او الباقلا وتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به
الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاسانيد جواز حتى ان اوراق الاستحارة وقت الحرف تقع
في الخياض فتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضون منها من غير تكبير واتار
في شرح الطحاوي اليه ولكن شرطه ان يكون باقيا على رقة اما اذا غلب عليه فيه وصار به نجسا فلا
كسائفة كاستنانه وعطرانه وفاكهته ورق في الاصح آتية الى نقل من التايبع والنهاية ان بقية رقة
قيد لا مسئلة المذكور وقوله بخلاف متعلق بقوله وغير اوصافه ما غير احدا اي احدا واصاخر نجس فان
المراد بالوصول في قوله عليه الصلاة والسلام الماء طهور لا ينجس شي الا ما غير لونه او طعمه وريحه هو
النجس لان الطاهر لا ينجس طاهرا ويجاز عطف على ما ينعقد واختلف في تغيير الماء الجاري في غير
بها من غير الهداية والكافي وهو ما يذهب بنبه وقع فيه نجس لم يراى لم يدرك اثره وهو اللون والطعم
والرائحة حتى ان ردوى لم يجز سحرا لوما في حكمة اي يجري وهو عشر في عشر اي عشرة اذرع في عشر ذراع
الكر باس بحسب الطول والعرض واختلف في قدر العنق والصحيح ان يكون بحيث لا ينجس لاني لا يكتف
ارضه بالغرف للتوضي وقيل للاغتسال واذا لم تنجس كله هل تنجس موضع الوقوع ان كانت حرثية تنجس
والا فلا وعند شيخ العراق تنجس فيها وقد يعبر ما هو بقدره بان يكون له طول وعنق ولا عرض له لكن
لو سط صاغر عشر في عشر لم يكره حكمه في ظاهر الرواية عن قال ابو سليمان لا يتوضأ به لان النجاسة تنقل الى العنق
وقال ابو نصر يتوضأ به لان اعتبار العرض وان اوجب النجس لكن اعتبار الطول لا يوجب فلا تنجس هو
اي كونه طاهرا هو المختار لما قال ابو سليمان كذا في عيون المذهب والظاهرية الحوض اذا كان اقل من عشر
لم ينجس فوقه في النجاسة حتى تنجس ثم انسط وصاغر عشر في عشر فهو نجس ولو وقعت فيه النجاسة
وهو عشر في عشر ثم اجتمع الماء فصاغر اقل من عشر في عشر فهو طاهر كذا في ان تاريخية الحوض لا دور يعبر
فيه ستة وثلاثون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذا رجع كان عشر في عشر لان الدائرة اوسع الاشكال
وهو مبرهن عند الحساب كذا في الظهيرية لا اي لا يجوز ان بما الرواية بالقصر على انها موصولة اعترضه شجر
واختلف في التقاطع الشجر في الهداية ما يقصره الكرم بجزة الوضوء به وفي المحيط لا يتوضأ بما يسيل في الكرم
لكان لا يخرج او قصره من كرم كان كلا منها ليس بما مطلقا اذ لا يتبادر اليه الذهن عند الاطلاق
ولا يجوز ان يضر بما بالمدن طبعه هو السيلان والارواء والابنات بالبلخ كسراب الترياسر

مثال لا اعتصر من شجر وهذه العبارة احسن مما قيل كمالا شربة فانه على عمومته شكل الكل مثال ما اعتصر
من تمر والمرق مثال لما زال طبعه بالطبخ او بغيره غيره عليه ولم يبق له لان عبارات القوم فيه تختلف
ورواياتهم في الظاهر متخالفة فلا بد من ضابطه يعرف بها حقيقة الحال فاستمع لاني على كمال المقال
وهي ان المطهر هو الماء المطلق فزوال اطلاقه اما بكمال الاستخراج او بغيره المتخرج الاول اما بالطبخ
بطاهر لا يقصد به التنظيف او بغيره البتات بحيث لا يخرج بياضه بل بالانجاس والاني اما ان يكون الخلط
جامدا او مائعا فالاول ان جرى على الاعضاء فالغالب الماء والاني اما ان لا يخالف الماء في صفة
من اللون والطعم والرائحة او يخالفه في جميعها او في بعضها فالاول كاللحم المستعمل على قرنه قال
بطهارته واستخرج من البتات بالنقطة بغيره الغلبة بالاجزاء والثاني ان غير النكت او النكتين
لم يجز الوضوء به والاجاز وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلا يخالف
في اللون والطعم وان كان لونه وطعمه غالبا فيه لم يجز الوضوء به والاجاز وكذا ماء البطيخ وكحه يعتبر
فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يحمل جميع ما جاء منهم على ما يليق به او بما يستعمل لقربه او وضع حدث
الماء يصير مستحلا وعند الخيفة وادى يوسف بكل من القربة وازالة الحدث فاذا توفى الحدث وضوء غيره
يصير مستحلا ولو توفى غير الحدث وضوءه منقيا يصير مستحلا ايضا وعند محمد الثاني فقط وان كان الماء
المستعمل طاهرا في الصحيح احتراز عما روي الحسن عن الخيفة انه نجاسة فليظن وعما قال ابو يوسف
وهو رواية عن الخيفة انه نجاسة حقيقة وقد روي محمد عن الخيفة انه طاهر غير ظهوره عليه القوي
الايات وهو جلد غير مدبوغ يطهر بالديباغة وهو ما يمنع النجس والفاد وان كان تسحيبا او تريا بالآ
ايات مختزرا والادنى قدم المختزير لانه اما الاول فلهيئة عية واما الثاني فلهيئة وما أي جلد بطهارة
اي بالديباغة يطهر بالركوة لانه تعالى على الدباغة في ازالة الرطوبة النجسة قال في الهداية والوقاية وما
يطهر جلده بالديباغة يطهر بالركوة اقول فيه ان الظاهر ان ضمير يطهر ان في راجع الى ما هو في نفسه
لاقتضا واستدراك قوله لانه وكذلك يطهر لهما وان ارجع الى جلده لزم التعليل في العبارة ما ذكرنا
بخلاف كلمة الصحيح كذا في الكافي نقلا عن الاسرار وان كان في الهداية خلافا ذكر في خلاصة عن ابو يوسف
ان المختزير اذا خرج جلده بالديباغة شعر الميت وعظمها وعصبها وحافرها وشرها وشعر الانسان وعظمه ودم
السكك طاهرا اما السبعة الاولى فلان الحيوة لا تحلها واما الاخيرة فلانه ليس بدم حقيقة بل ليل انه يتغير
اذا جف كذا شعر المختزير عند محمد الضرورة في استعماله فلا يتنجس الماء بوقوعه فيه وعند ابو يوسف نجس
فيتنجس الماء والكلب نجس العين صرح به ثمن الائمة في بسوطه قال في هراجه الدراية الصحيح
من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس اشارة الى محمد في كتاب وقيل لا لان بعضنا يخاف ان يعلق
ليس نجس ويستدلون بطهارة جلده بالديباغة وقال في التجريد الكلب نجس العين عندنا خلافا للامة

وقيل

وقيل جلد نجس وشعره طاهر في فتاوى ابي الليث الكلب اذا دخل الماء ثم خرج وانقصر فاصاب ثوبه لسان
افسه ولو اصابه ماء مطر باقى المسئلة بحالها لم يفسد لان الماء في الاول اصاب جلده وجلده نجس في الثاني
اصاب شعره وشعره طاهر ونافذة المسك طاهرة الا ان يكون رطبة وغيره لانه نجس حتى لو كانت رطبة لكنها
لانه نجس في طاهرة ولو كانت لغيره لانه نجس باسفة فغيره طاهرة والمسك طاهر لانه في ان ما خافه
وذا قد روي ان لا يلزم من الطهارة الحلق كما في التراب ويكون لكل نجس وقال محمد طاهر ولا يبرأ أصلا
لا للندوى ولا لغيره وقال ابو يوسف يجوز للندوى وقال محمد يجوز مطلقا **فصل** في برون عشر في عشر
قيد به لانها لو كانت عشر في عشر لا يتنجس بالمغير لون الماء او طعمه او رائحته ذكره قاضيان وغيره وهو مبتدأ
غيره قوله لانه يخرج وقعره نجس وان عفى خروجهام وعصفور وقطر بول كرواس لا يبرأ حتى لو كانت اكبرها
لم يبرأ وعبارته نجس وبغيره ابل او غنم يشترط ان النكت كثيرة كقيل من الامام الترمذي ووجه العفو والآيات
في الفلوات ليس لهما رأس حاضرة والابل والغنم تنعم حولها فقلقة الرياح فيها فلو فسد القليل لزم الخروج
وهو مدفوع فعلى هذا لا فرق بين الرطب واليابس والصبيح والنكسر والبحر والخم والروت لسؤال الضرورة
ولا فرق ايضا بين ابار المعصر والفلوات في الصحيح لسؤال الضرورة في الجملة كما اذا وقع في محل قريب الماء
تدل على الفور قال في المبسوط لا يتنجس اذا ربت ساعة ولم يبق لها لون للضرورة لان من عادتها انما تنعم
عند الحلب في التفرج فيها جودان دوى قيد به لاسيما ان ما لا يدم له اذا انتفخ او انفسخ في الماء والعصير لم يتنجس
لم يذكر التفرج لان حكمه يفرق من الانتفخ بطريق الاولوية او مات نحو دوى يخرج في التفرج فخرج كلها اي كل
ما فيها فكان تخرج ما فيها من الماء طهارة لها وقال في النهاية انما طهر بغيره النجس من غير توقف على غسل
الجميع ونقل الادخال وان تخرج كلها فقد رعاها اي فتنزح قدر ما فيها من الماء فينقو في تخرج قدر ما فيها
الى دوى بصارة اي جليلين لهما شعور ومعرفته في حال الماء فاي مقدار فالان في التفرج ذلك المقدار وسوا ذلك
الآية بالفقه لكونها نصاب الشهادة المبرزة ولان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند الاستدلال بما عرفه الله تعالى
فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقيل بقدر طهرها روى عن ابو يوسف فيه وجهان احدهما ان تحفر حفرة
عقبها ودورها مثل موضع الماء منها ويحفر ويصب الماء فيها فان امتلكت فقد نزلت ماؤها والثاني ان يزر
قصبته في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم تخرج عشر دلائل مثلا ثم يعاد القصبه فينظر كم انتقص فان انتقص العشر
فهو مائة ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور البئر من اول حد الماء الى قعر البئر وما وقيل يترج ما ثا ولولا التمام
وهو روى عن محمد اثنى بآيات يهدى في بعدد لان ابارها كثيرة الماء بجواره ووجه وان مات نحو حمامة او دجاجة
فادبوعون دلو او سطا الى ستين الاربعون بطريق الوجوب والعشرون بطريق الاحتياط وان مات نحو قاراة او عصاة
فعرشون الى ثمانين وهو ايضا كافر وما جاوز الوسط احتسب به ثم ما بين القاراة والحامة كالقاراة فيخرج عشرون
الى ثمانين وما بين الدجاجة والاة كالدجاجة فيخرج اربعون الى ستين كذا قال الزبيعي ولو وقع كثر من قاراة

المغیر

والمير واليه يوالى قال رخص السرور رخص
الطعام اذا كثر اكله وسهل وجوده
ونسيب اصابعه وفي الشدة علم ما تغير
كل الاثر اعمى بعارض الى يسر وكفى
تدريجاً وتدرجاً ان شئ في الدنيا

لا يثاب بالغيبة مشروعة اذا كانت الرخصة للاسقاط كما في فصل الصلوة قلت الغيبة لا تنوي مشروعة ما دام تخلفا والتواب باعتبار التذرع والفعل واذا نزع صارت مشروعة وقاله المقلد في التوفيق في الفصل مشروعة وافلم ينزع غيبته ولا يجلد ذلك بطل مسحا فانما من الماء ودخل في الخف حتى انقل كثيرا عليه ولو كان الفعل مشروعا لما بطل بغيره من غير نزع ولو لم يزل عليه من نزع الخف اجزاء من الفعل حتى لا يبطل الانتفاء المذموم اقوله القول بان هذا مستلزم لان صاحب الكافي بالمشروعة الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه التوبة لان يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره بفصل صلوة فان العامل بالغيبة في بيان جوازها وانتهى على الركعتين ثم مع ان فرضه يتم وتحقق جوابه ان التخصيص ما دام مترجعا لا يجوز العمل بالغيبة فاذا زال التخصيص جاز ذلك فان لم يزل ما دام سافرا لا يجوز له الاقام حتى اذا افتتحها بنية الاربع يجب قطعها ولا فتاح بالركعتين كما ينبغي في صلوة السافر واذا افتتحها بنية الاثنين ونوى الاقامت أثناء الصلوة تحولت الى الاربع فالتخفيف ما دام تخلفا لا يجوز له الفعل حتى اذا تكلف غسل رجله من غير نزع الخف وان اجزاه عن الفعل واذا نزع الخف وزال التخصيص صار الفعل مشروعا يثاب عليه والجب ان يراعى وضوءه لمن يترتب في كتب الأصول كيف خفي على من العلم بالقول من اذ لم يتخفى المسح التكرار لانه في الفعل للباقي في التطييف والمسح ليس له ولو كان المسح امرت لان دليل جوازه لم يوجبها وبين الرجل يدخله في عموما للحط لا يوجب لان المسح ثبت بخلاف الغيب في الوضوء فلا يقاس عليه لثبته ولا شيقه المباعدة عنه فاقهروا اوجبت كمال الظاهر كما ينبغي في المسح فيكون ذلك ثم قالوا الموضع موضع النقص فلا يحتاج الى التفسير فان من جنب بعد لمس الخف على طهارت كاملة لا يجوز له المسح لعدم الدليل لكن قيل صورة ان يلبس خفيه على وضوءه فيجب في من المسح فانه ينزع خفيه ويغسل رجله وكذا السافر اذا جنب في المدة وليس من ماء فثبت ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح بل يوشى على طهره ما عند الحدث هذا الصن مما قيل اذا البسها على طهره ثم عند الحدث لان المقصود ههنا الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من لبسها على وضوء تام ابتداء حتى لو غسل عليه فلبس خفيه ثم اتم وضوءه لم يجز المسح ونحن نقول يكفي كون الوضوء واللبس موجودين وقت الحدث باقيا حتى كان قضا هو ان ذلك الوقت زمان بقاء اللبس لا زمان حدوثه والمفيد للبقاء واستمراره هو لبسهم لا لفعل يقيده التجدد وانما قلنا احسن لجواز توصيه بارتداء القدم بان يجعل على طهره ما جازا من غير لبس وعند الحدث متعلق بتمام الخف اذ البسها كما ينبغي على طهره ما عند الحدث فيكون ما في العبارة من واحد للمفجع متعلق بقوله جاز يوما وليلة ولما في ثلثة ايام ولما في القول عدم مسح الخف يوما وليلة واما في ثلثة ايام ولما فيها من حين الحدث لا يمين اللبس ولا المسح لان الزمان الذي يحتاج اليه المسح هو وقت الحدث على ظاهره فمتعلق ايضا بقوله جاز الخف ما يستلزم الكعب او يكونه الظاهر في ان ثلثة اصابع الرجل اصغر مما لو ظهر فذلك لا يجوز لانه بمنزلة الحرق ولا باس به بان يكون وسع بحيث يرى رجله من الخف

فقد بان انما اذا لا يجوز على باطنه ومقيد وساقه لان المسح معدوله عن سنتين القيتين في كل شيء ما ورد في الشرع او يحكيه بما يقفان ليسان فوق الخف وقاية لها الملبوسين على الخف قبل الحدث حتى لو لبسها على بعد الحدث لم يجز المسح عليها وذلك ان في لا يجوز المسح عليها لان البدل لا يكون له بدل بالارادة ولنا ما روينا من عمره انه قال ما ثبت التبرع بمسح على الجوفين ثم انه ليس ببدل من الخف وان كان تحت بل عن الرجل كان يلبس عليها الا جرمه لان الوضوء كان تحت الرجل ولم يكن بالخف وظيفة يقصر عن عضد الغيبه فيصير الجرمه بدلا ما سوية الحدث الى بل ينزع السراية الى الرجل ولا قلنا اذا احدث ومسح بالخف ولم يسح فليس الجرمه لا يسح عليه لان حكم المسح ينشأ من الخف فصار من مضار الوضوء وكل فلو مسح على الجرمه يكون بدلا عنه وهذا لا يجوز كذا قلنا شائنا ان يقول يعلم منه جواز المسح على اللبس فوق خفيه من كبره اس وجوه او نحو ما لا يجوز المسح عليه لان الجرمه اذا كان بدلا من الرجل ومعل الخف هو جواز المسح عليه في حكم عدم تلك الوضوء الخف بدلا من الرجل ويجعل بالايحوز المسح عليه في حكم عدمه او كما في اللعافه ويوجب ان الامام الغزالي في الوضوء والراعي في شروحه مع الترتيبها بكروا في ثلثة ايام في المسائل او رواه في المسئلة في صورته الا فتاوى وكافة شائنا اننا لم يصحوا فيها اشهد من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرمه من كونه مقلنا من الرجل او جرمه بينه التختين ان كانت تحت ثلثة ايام في ثلثة ايام كان الامام لا يجوز المسح عليها او لا يجوزها صاحبه ثم روي ابو القاسم في ثلثة ايام او الممنعين المنقل ما وضع الجمل كالفعل فانه يمكن مواظبة المشي في غير كلفه او الجمل في وضوءه ما وضع اليد على اعلاه ولا يخلو فيكون لا يجوز المسح على عاتقه وقلنسوة وبرقع يغم الغلاف وفخا الحمار ونحو ذلك البرد او غلب الصف وان لم يجز عليها لانه لا يخلو من الحرج ولا يخلو من ثلثة ايام لكن لو مسح بياضه ما ونفذ البدة الى راسه فما قبل قد روي جاز كذا في سراج الدراية وفرضه ان فرض المسح على الخفين فذلك ثلاث اصابع اليد من كل رجل على صفة في لوسم على اصدي رجله مقدار اصبعه على الاخر مقدار اصبعه لم يجز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات بياضه جاز في حصول المقصود وبلا تجديلا ولا اصابع موضع المسح ما لم يطره ثلث اصابع جاز كذا لو شئ في حشيش مبتلا بالمط او البطل واصابع الخف طل قدر الواجب وذكره في اختلافه عن اصابع الرجل كما روينا الكرخي وسنة ما ياب الا اصابعه حال كونها مفرقة من اصابع القدم الا ان في تلك العبارة شقولة في الشافعي في شهادته الشيخ فلا وجه لما قال صدر الشريعة ما زاد على مقدار ثلث اصابع انما هو ما يستعمل فلا اعتبار له وذكره لانه قد اصابعه الى الثاني اذا كان سنة لم يحصل الا بالالمظهر وقد اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا ان الماء ما دام في العضوم يكن مستملا فكيف يصح ما ذكره في ثلثة ايام ثلث اصابع القدم الا ما غريمه المسح وهو في قوله فرق اعتبر اصابع القدم لانه الاصل في القدم فيجب الدية بقطعها بلا كلف ولا كلفة حكم الكل ولا في التكتشف واعتبر الاصاغر

ما يجوز المسح

على

لا في قاطعاً إذا كان في طرف الخف غير مقابل الاصابع و غير موضع العقب أما إذا كان في مقابل الاصابع فالمعبر مظهر
فإن أصابعه تراوحت في مقابلة الحرق لأن كل أصبع أصل في موضعها وإذا كان في موضع العقب لا ينبغي أن يظهر
أكثره والحرق فوق الكعب لا ينبغي إلا لعلبة للبس وظهور الأنا من لا ينبغي في الأصبع بل إنما يظهر قدر ثلث أصابع
بكاله والناحية الحرق الكبيرة إذا كان منفرجا ركب ما تحته فإن لم يكن ما تحته فإن لم يكن له الخف كذا إذا دخل
فيه الأصابع دخلت لا ينبغي ولو بداه حال المشي لا حال وضع القدم ينبغي لأنه ليس في الحرق في خف لا ينبغي
يعني إذا كان في خف واحد وفي كثيرة كتبت في بحث لو جئت به ومنها العذر المذكور مع المسح لأنه ينبغي
الشرع ولو كان هذا العذر في خف لم يمنعها انتفاخ الناحية من السور والحرق العقب ما يدل في السنة وما دونهما كالقدم
بمختلف الناحية المتفرقة حيث يجتمع وإن كانت في خفيه أو فوه أو بدنه أو مكانه أو في المجموع وبمختلف التكاثر
أي بكتشاف المعونة بالنظر في كذا في شئ من فرج المرات وشئ من ظهرها وشئ من بطنها وشئ من ظهرها وشئ من
بطنها وشئ من فوه وشئ من سائر ما حيث يجتمع في موضع جواز الصلوة المعتبر وشبابة تغير في موضع الوقت لا يغير
فلا خلاف إذا انقطع عنه وقت الوضوء واللبس حتى إذا وجد حال الوضوء لا لبس وبالعكس وفي حال التيمم لم
يسح به وإن قصد لبس في غير الوضوء لا يبيح وتزوج الخف لسراية الحديث إلى القدم حيث نال الناحية فيجوز في نزع الأظفار
إذا لم يجز غسل القدم في خفيه ووضوء ولو كان في نزع يجرى أكثر القدم المرات في لأن موضع المسح خارج
فإن كان في ظهر رجليه هو الصحيح لأن أكثر حكم الكل كذا في الكفاية والاختلاف من غير وجه القليل متعدد بل ربما
في بلا قصد فليزم الحرج وقيل أكثر العقب وهو قوله أي يوسف ومن جهة أن بقي من ظهر القدم في موضع المسح
من ثلث أصابع لم يبطل سحره على كل الشاي وإن كان القدم في موضع العقب يخرج ويدخل لم يبطل سحره كذا في
الكفاية وأما هذا أيضاً فيجوز له ما روينا أن لم يجب له ما روي أنه إذا انقضت مدة المسح وسافر وتجاوز
ذلك ما جل من البره لو نزع خفيه جاز المسح كذا في الكفاية وعيون المذاهب وبه ما روي بعد النزع والمضي غسل
رجل فقط لسراية الحديث أن يقرأ بها دون سائر الأعضاء قبل وبلوغ الماء الكعب وقيل أصابع أكثر القدم قاله
في الفتاوى الشافعية إذا مسح على الخفين ثم دخل الماء في الخف أو تبل من جلده قدر ثلث أصابع أو أقل لا يبطل سحره
ولو أن تبل جميع القدم وبلغ الماء الكعب يبطل المسح ^{روى في الكفاية 2} ويجب غسل الرجل الأخرى وذكر في الزمخشري
الفتاوى ومن الشيخ الإمام أنه جعفر إذا أصاب الماء أكثره يبيح بقية سحره ويكونه بمنزلة الغسل وبه
قال بعض الشافعية وفي الأضرحة وهو الصحيح وبعض شافعية قالوا لا ينعض المسح على كل حال وقد اقتصروا على الكتب
المشهورة على النواقض الثلاثة المذكورة فكانهم أنصار الرواية الأخيرة تخرج من موضع سحره في خفيه
لأن المسح عليها يسمى على الخفين لا نفسا لها عن الخفين بخلاف المسح على خف ذي طابقتين لو نزع أحدهما
أو خسر جلده ظاهر الخفين حيث لا يبيح المسح على ما تحته لأن الجميع شئ واحد لا فصل في قصد كل واحد بعد المسح ولو
نزع أحدهما يبطل سحره في بقية المسح لم يوق الأخرى مع الخف لأن الانتفاخ في الوضوء الواحد لا يمنع

فإذا انقضت في أحدهما انقضت في الآخر وقبل انتهاء الجوفين الاقربان ثم إذا ما كتبت عليها لعدم التجزئ والاول
اصح ان يقيم مسجعا قبل تمام يوم وليلة ثم عند الفجر يمسح على الاول الى الثانية بحيث يكون المجموع ثلثة ايام
وبالنهار ولو سافر جعد كما يصعد يوم وليلة ثم لا يخلد سري الى القدم والسر لا يمسح وما فرأه
بمعيه نزع وبخلها بينهما الى اليوم والليله لان رخصه السفر لا يفي بدونه فالحاصل انه اذا شاف المقيم او يقيم
انما فر لكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد المسح على الجبيرة وهي عودتي بمسح القدم المسحور وقوله
القدم وهي ما يوضع على القدم وموضع القدم والعصاة ما ثبت به الحرف ثلاث فقط كالفضل ما نفعها فلا يثبت
بثقة كالفضل ويجوز ان يمسح على اليد لو كان مسحا على اليد في كف اليد فانه مسح واحد خفيه وقيل ان المسح على اليد
ولو شدة الجبيرة بلا وضوء لان في اعتبارها في التمسك لا حرجا وذلك المسح على الجبيرة انما هو للازالة لا لغيره وانما
يجوز المسح على الجبيرة اذا جاز مسح الموضع ايد موضع الجبيرة بان كان بعض الماء او كانت من دونه بقية
قله اما اذا كان قاريا على مسي فلا يجوز مسح الجبيرة وفي المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه ما فرقوا
ولا يبطل المسح سقوطها بالجبيرة لان من يرفق في سقطت في الصلوة عنه ايد عن بر بطل المسح وسقطت
الصلوة والا ايد وان لم يقطع عن يده اما بان لا يقطع او يقطع لكن لا من يده فلا ايد فلا يبطل المسح
ولا يثبت ^{الصحة} ولا يشرط في مسحه ايد مسح الجبيرة والحرف والعصاة التثنية والثلثة قال الزاهد
لا يشرط فيها التثنية في جميع الروايات ويثبت التثنية عند البعض اذا لم يكن على الرس وبطل المسح على الرس
العصاة ولا يشرط فيها الاستماع لمؤلفه كراهة الكافي قصده وصحة حرفة وشدة العصاة قبل الاي
المسح عليها بل على الحرفة وقبل ذلك شدة العصاة بلا اعانة لم يحز والاحراز وقيل ان كان كل العصاة
وعمل ما تحتها يضر فانه جاز والا فلا وكذا الحكم في كل حرفة تجاوزت موضع الزمعة وان لم يضر كلها بل نزعها
عن موضع الزمعة يضر فلا يبطل ما تحتها الا موضع الزمعة فثبت ما يصح موضع الزمعة واعانة لها في الجاهل
مسح عصاة المعتصم واما الموضع الظاهر من اليد ما بين العقدين من العصاة فلا تصح ان يمسح المسح اذ لو
نسل بطل العصاة فربما يبطل الماء موضع القدم باب **في ما يخص نساء** وهي ثلثة حصص
وتفاسد ونسابة الحيف دم ينفذ رحم بالغة ايد ثبت نسيان افقير بالرحم من الاستحاضة لادم
عرق لادم رحم ومن اراد فاد الماء الحار منه من الجراح وما تراه الى الخ فانه لا يخرج من الرحم لان ايد ^{الرحم} حار
عادة ان المرأة اذا حبلت ثبت فم الرحم فلا يخرج منه شيء الا بالاباء ^{الرحم} انفراد به فانه ينفذ الرحم لموض كالولادة
وكذا ما فان النفا في حكم اليضة فيه اعتبار به ما ثاب من الثلث ثم يبطل ولا يمسح لانه يختلف فيه كاستبانة
فلا وجه لافق في حد الحيف وقوله بعضه اقل من ثلثة ايام بل لها يمين ثلث ليله كما هو مروي في الرواية
وهي رواية الحسن ثلثة ايام وما تحتها من يمينين والثلث عشرة لقوله عم اقل الحيف ثلثة ايام
والثلث عشرة ايام وموجه على ان في ثلث ايام الاقل يوم والاكثرب خمسة عشر يوما ولو كان في مدة

الثلاث او نفاخ و جاوز اربعين فاذا كانت لها عادت في الحيض كسيرة مثلاً فزالت الدم ان غروباً
فحسب أيام بعد البس استحاضة واذا كانت لها عادت في النفاس ^{او بعده} ومن ينفون يوماً مثلاً فزالت الدم حين يوماً
فالعسر والثلثين استحاضة هذا حكم المعتاد ثم اراد ان يبين حكم المبتدأة فيقال او غير حق
من بلغت سنه او غير اربعين نفاساً ومارات مامل من الدم استحاضة اما الثلثة الاولى فلاه الشرع لا
بين اقل الحيض واكثر واكثر النفاس ^{او بعده} فليكن الناقص من الاقل والذايه يكثر لا يكون حيفاً ولا
نفساً فيكون استحاضة بالضرورة واما الرابع فلما ورد فيه من الاما عديت بان تدع الطول اياماً او ^{او الايام} او الايام
وتبطل في غير ما علم ان الذايه على ايام اقربا استحاضة واما الخامس والسادس فلا في المبتدات التي بلغت
سنه من غير ما بين كل شهر عشرين ايام وما زاد عليها استحاضة فيكون طهرها عشرين يوماً واما
النفاس فاذا لم يكن للمرات فيه عادت نفاسها اربعون يوماً والذايه عليها استحاضة واما ان ينفى
وقت في ايام البس ثم يحكم الاستحاضة فيقال لا ينفى صلو وصوماً وطهراً لقوله علي بن ابي طالب
نوفس وحكي وان فطر الدم على الحيض ثبت يحكم الصلوة عبارة فكم الوطى والصوم دلالة على انقطاع الطهر
على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطى ودم الوطى لا يمنع شيئاً منها فليكن يمنع هذا الدم الصلوة علم
انه دم عن لادم ثم ثبت الحكم بالافان دلالة والنفاس لانه البواسمي ما ولدان من بطن يكون
بين ولادتهما اقل من ستة اشهر من الولد الاول فلا في الثاني ومعه وزفر وانقضاء العدة
من الاول وفي قالهم انها حامل به فلا يكون دمها من الرحم ولذا لا ينقض العدة الا بوضع النذول
ان النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة وهو كذا فصار كرم الخارج عقب الولد الواحد وانقضاء
العدة متعلق بوضع حمل مخاف الهباء نيتا والمجيء وسقط يربط خلقه كيد او بعل او صبيح او ظفر
او شعر ولا يكون به نفاس فينقض العدة وتصل الامم ولد ويحتمل لو كان على يمينه بالولادة
واما الايمن فليس لا يجد بنية بل هو ان ينفى من التي مالا تحض مثلها فاذا بلغت هذا السيل وانقطع
دمها يحكم باياسا فاجازت بعد الانقطاع حيض ايسا اذ لم تجد فاجازت بعد ذلك وما كان حيفاً
فيصل الماعتد بالاشهر فيفد الانكحة وقيل يجد واختلف فيه فيصل كجد حين سنة وهو
مذهب عابته رضي الله عنها وفي الجملة اليوم ينفى به سيما على من ابتلى ما ارتفاع الحيض بطول العدة
وقيل يجد بخبر وفيه وفيه ان في سنة في جوارحه ورموه وقيل يجد بستين سنة ومو
مروى من محمد بن نفا ومختلف لثلاث في واختلف بما رآه بعد كما ايد بعد من الايام فقام
المذهب انه لا يكون حيفاً والمخاراة ان رأت دما قيا كالاسود والابيض الفان كان حيفاً
ويصل به الماعتد بالاشهر قبل اتمام وبعد لا وان رأت اصفر او اخضر او قريشاً فاستحاضة ^{او بعده} ارفق منه
صاحب العدة رآه من شوعب عذرة تمام وقت الصلوة ولو حكى بان لا يجد في وقت صلو زماناً

بوضار ويصل فيه غالباً من الحدث فيه البقاء كمن وجوده في زمن الوقت في الزوال غير استيعاب
الانقطاع حقيقة قال الفاضل البروجي في الغاية ذكرنا في غيرت والقناتين المرتبطين والواقعات و
الماضي وغير مطلوب وقاموا الحاصل والماضي لا يثبت حكم استحضارها في زمنها الذي
وقت صلوح كامل وينتوب الوقت كله ويكون الثبوت مثل الانقطاع في شرط استيعاب فالك
الذي ليس بعد ما اطلع على كلام الغاية ونقلم وفي الكافي طافط الدين وانما يصح صاحب عذر اذا لم يجد
في وقت صلوح زماناً يوضار ويصل فيه غالباً من الحدث ثم قال فربما ما كتب الحقيقة كما ذكرناه وكان
هو لا يظهر واراد به الرد على الكافي بان لا يفي تلك الكتب قولنا لا يثبت فيها لان المراد بالماضي
في تلك الكتب من استيعاب بقوة العذر تمام وقت الصلوح مع ما ذكرناه في رد المحتار ان شراح الجامع
الحاصل قالوا في شرح قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالنبوة في الانقطاع الكامل معتبر في
ابطال رخصة المعذور والعاصر غير شرعاً فحينئذ ايقن فاصل فعد زماناً بوقت صلوح كما قد رتبنا به
بقوة العذر ابتداء فانه يشترط لشيء في الابتداء دوام السبلان من اول الوقت الى اخره لانه انما يصير
صاحب عذر ابتداء اذا لم يوجه في وقت صلوح زماناً يوضار فيه ويصل فيه غالباً من الحدث في ذلك بل في
وللاشارة الى دفع هذا الاعتراض قلت اولاً ولو ملكوا اذ اضعف وهو صاحب العذر يتوضار لوقت
كل فرض ويصل به اي بهلك الوضوء فيه اي في ملك الوقت ما شاء من فرض ونفل وعندنا في توضار
على كل فرض ويصل في الغافل بجميع الفرض ويتحقق اي وضوء المعذور فزوجه الوقت لا يقول وعندنا
دفعه وعندنا في بعض كلامنا في التوضي قبل الزوال الى اخره وقت الظهور فلا يفي لوجه دفعه
الوقت لا يوجه ولا يصلح به طلوع الشمس من تضرر قبل طلوعها لوجه الوضوء لا يوجه لا لا دفعه
باب تظهير الانجاس يظهر الشخص غرباً كان او غيره عن كونه من الزوال
عنه و زواله انما كاللون والرائحة ان لم يبق ذواله بان لا يجامع الى الصابون وتكون فان
الان المعتمد لغيره انما هي الحار فاذا اجتمع اليه شئ اخر شق عليه ذلك بالماز متعلق بقوله
بر زواله وبما يبرئ من ايض شانه الا انه بان يكون اذا عصر انصرف كالحق ويحي كماء الورد وبخلاف
كماء اللبن فان فيه دسوسه لا تنصرف عن الغوب فيبقى بنفسه في الغوب ولا يبرئ بل غيره و يظهر للتفسي
عن غيره اي غير المذنب بالفضل الى عليه النظم الطارئة فان طلبة النظم من الادلة الشرعية وقدره
بالفضل والعصر ثلث في المعصر اي ما من شانه ان ينصرف كالنوب بخلافه مبالغة في الموت
الثالثة بحيث لو عصر بقدر ما طمته لا يسيل منه الماء ولو لم يبالغ فيه صيانة للثوب
لا يظهر وثالث الجفاف عطش على العصر اي قد روى بالفضل وثالث الجفاف في
غيره اي غير المعصر المراد بالجفاف انقضاء التقاطر لا البس فقد قاموا انقطاع التقاطر

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

دعوت الهم والكيف وهو في الكيف
أربعين الألفين

۱۶۸

الاجابة على التساؤل
بفضل نية التساؤل
والاجابة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 في كل ما يتعلق بالدين والادب
 من حيث هو الحق لا من حيث هو
 المصالح والمفاسد ولا من حيث
 هو المألوف والمعتاد بل من حيث
 هو الحق بوجهه الباطني لا بوجهه
 الظاهري ولا من حيث هو المألوف
 والمعتاد بل من حيث هو الحق
 بوجهه الباطني لا بوجهه الظاهري

من استغنى في كل اللغة التي لا يخرج من البطن ولا يتجلى في الفراغ منه ومن انزه باده او تراه من غير
 من البطن كالبول والغائط والمذيق والمقي والمخرج من احد السبلين كذا في التنازع
 فلا يستخرج من الذي لا يخرج من البطن وان خرج من البطن ولا يستخرج من السبلين
 كذا في حشبه شارب لا ايسر من القعد بل ندب قال في الوقاية بعد قوله بلا عدد يدبر بالي
 الاول الى اخره فيرد عليه انه غير مرتبط بما قبله لان العبد اذا انشغل بغيره يترك ما
 بالي الاول الى اخره فيرد عليه انه غير مرتبط بما قبله لان العبد اذا انشغل بغيره يترك ما
 الادبار الذي هو الجانب الذي لا يقبل من غير بالي الثالث صيفا ويقبل بالاول والثالث
 ويدبر بالثاني شفاء فان في المصطفى ابتداء وادبار مبالغة في التفتة وفي الصيغ يدبر بالاول والثالث
 الحق في مذهبنا فلا يقبل انما هو في قوله لا يقبل ثم يدبر مبالغة في التفتة ولا كذا في التفتة
 يقبل بالاول والثالث في التفتة ثم يقبل المبالغة والمراد في الوقين اي التفتة والثالث
 من صيغتيه يدبر بالاول والثالث في قوله فربما الفل بعد التفتة اول ان لم يكن بلا كنف
 العون فيفضل يدبر ثم يدبر بالي مبالغة ان لم يكن صافيا كذا في التفتة ويقبل بطن اجمع واما
 ان حصل الفاء او اصبعين ان اخرج الى زيادة او ثلاث ان اخرج الى اربعة ويقبل بالي اجمع
 الوسطي على سائر الامور وهو في قوله لا يتبدل من استغنى ويدبر موضع ثم يصعد ثم اذا غفل
 ثم يصعد ثم يدبر مبالغة ويقبل موضع في بطن قلبه والمراد بضمه بضم ما ووسطا اجمعاً ثم يقبل
 كما يقبل الرجل انما لو كانت باصبع واحد كما لو كانت بضعاً ثلثة فيقول الفل من لا يتكلم كذا في
 التفتة ويقبل يدبر مبالغة في قوله ما فوق الدرهم من الجن المحرم مفعول
 المجاوزة ان يفتح متعلق بحجب ولو ما ايد ولو كان الفل بقدر سقوف الثلاث فان المعبر هو
 ان نقاد العدد حتى لو حصل بواحد كفى لم يحصل ثلثة زاد عليها فيل المنجى الدرهم ولا عندنا
 في مندها ثانياً ويكون بطن لانه زاد الجن كما ورد في الحديث وطعام الانسان لما في من خفي
 المال المحرم شرماً ولها في كاطن من كاذب من تحت الطاهر بلا ضرورت وروث لا يتجنى في ثانياً
 في التفتة واجرو وخرقة ثم وثن محرم بين الناس كقصة الديباجة وكذا لا يتجنى في انفراد
 مع وروث من الاشياء المذكورة وبين للنهي عنه ايضا الا ضرورت بان يكون يسيراً مقطوعة
 او باجرامه وكوشى بالاشياء المذكورة جاز لان النهي بغيره غيره فلا ينافي المشروعة في الجملة وكما
 استنبط القليل في البول والغائط كذا استنبط كما كن لا مطلقاً بل بكشف العورة لقوله عم اذا
 اتيت الغائط فغطوا قبله الله لا تستقبلوا ولا تستدبروا ولكن خيراً او غيرهما وفيما شاع
 اليه ما ذكره انما اذا لم يكن للحدث بل لا زالت لم يكن مكروها ولو في الشيطان لان الدليل

لغير

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 في كل ما يتعلق بالدين والادب
 من حيث هو الحق لا من حيث هو
 المصالح والمفاسد ولا من حيث
 هو المألوف والمعتاد بل من حيث
 هو الحق بوجهه الباطني لا بوجهه
 الظاهري ولا من حيث هو المألوف
 والمعتاد بل من حيث هو الحق
 بوجهه الباطني لا بوجهه الظاهري

الفرق وبين فلهما البول والغائط في الماء والقليل البقل قوم يستوفون فيه والطريق وكنت تخرج
 بخلاف غير المنزلة التي من الجميع في الحديث والشراف والتكلم عليها للنهي عنها ايضا والبول فاما البول
 كذا في التنازع فانه وجب الاستبراء بالمشق والتنجيز او النوم اي الاطعام على شدة الاستبراء
 يستغنى في انقطاع العود كذا في التفتة وقيل في سبب الذكر واجبة ثلثة مرات والعقوبة
 ان طبعه النابض وما دهم مختلفة فمن في قلبه ان صارت ما جاز ان يستغنى لان كل احد اعلم بما كذا
 في التنازع فانه ومع طهارته في قوله كذا في المنقط **كتاب الصلوة** شرط
 لغرضها بسلام والعقل والبلوغ لا تغفر في الاصول ان مدار التكليف بالفرع على الثلاثة
 وآق وجب قرب من سنة اربعين عليها اي تركها لما روي عن علي بن ابي طالب السلام
 رؤوا اولادكم بالصلوة وهم ارباب سبع وخمسة عشر عاماً وهم ارباب سبعين وثم ارباب
 الصلوة المكتوبة يعني منكر فرضها كما قرئ لغيرها بالادلة القطعية ان لا افعال فيها فكل من اريد
 وتاركها عند جماعة ارباب كماله فاقب بغيره لا يحسن حتى البه في الله تعالى اقب به وقيل بغيره
 يسيل منه الدم بآلة في الذم ويحكم بسلام فاعلمها بالجماعة يعني ان الكثرة اذا سلمت بجماعة بسلام
 عندنا خلافا للشافعي لانه لا يفرق بين هذه الامة بخلاف الصلوة من فرد او سائر العبادات لو بود
 في سائر الامور قال عم من صلواتنا وسنتنا فهو ستان والوارد بقوله صلواتنا الصلوة
 بالجماعة على الهيئة المفصولة لوجود الصلوة بدون الجماعة في الكثرة ايضا ولا يجري فيها التباين
 اصلاً اي لا بالتفكيك كصحة في الجملة والامانة كما صحت في الصلوة بالجماعة في حق الشيخ الفقيه لا يها
 انما يجوز باذن الشرع ولم يوجب باقوله الوقت في غير هذه لوجود التباين كما تقرر في
 الاصول وتجب عليه اي على العبد ركعتين بنية وكافرا سلم ومجنون ومنه عليه افاقا وطائفاً وفناء
 طهرنا باخر لانه لا يبيح صفة ولا يجوز قبله لا متناه في عدم السبب على السبب فوفت الجودته لانه
 اوله اليوم ومن قهر الطهر نظر الى ان الصلوة فيه اول الواجبات من طلوع الصبح الثاني وهو ان
 المنتشرة الاقنى المسمى بالصبح الصادق لا طلوع الشمس كما روي ان جبرائيل عم ام بركة
 الله صلى الله عليه وسلم فيها من طلوع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني من شروق قدامه
 الشمس طلوع ثم قال ما بين هذين وقتاً ولا مشق وقت الطهر من زوالها الى ان يطلع
 القل مشق اي الاول فلفظه ما اتم الصلوة لدولة الشمس اي زوالها عليه الاكثر ولا مائة
 جبرائيل عم ام في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلا مائة عليه السلام في اليوم الثاني
 في ذلك الوقت وعند ما اخرج اذا صار القل مشق سوي الفجر اي في الزوال اي في الغرة
 الرجوع وعرفا قل راجع من المغرب الى المشرق حين تقع على خط نصف النهار وانما في الزوال

الصلوة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 في كل ما يتعلق بالدين والادب
 من حيث هو الحق لا من حيث هو
 المصالح والمفاسد ولا من حيث
 هو المألوف والمعتاد بل من حيث
 هو الحق بوجهه الباطني لا بوجهه
 الظاهري ولا من حيث هو المألوف
 والمعتاد بل من حيث هو الحق
 بوجهه الباطني لا بوجهه الظاهري

[illegible]

وحدہ اور مان
مان نہ حال دیکھ

الف



حتى لو تركت الوضوء لم تجز صلواتك لما عرفت انك لم تدع حكمه فصار تركه تركا لغيره من الامكان ولا
يجب السجدة اقل من ربه الركن حتى لو تركت سائر الوضوء جاز صلواتك اذ ليس لما دون الركن حكم الكل
ولكن السجدة لا تقبل للاكتفاء عادم من الركن سواء كان في بدنه او ثوبه او مكانه بغيره
ولا يبيد الصلوة لانه التكليف بحسب الوضوء ومنها ان شرط سائر الوضوء وهو بالعمود للرجل
ما تحت شدة فاستلست بعمود الركن كشيء موقوف وكذا لا ما يكون عمود من الركن يكون
عمود من الاستسقاء فظهر ما وبطنها فانها من الركن لبا بعمود وفيها عمود وكذا لا لانه المكان
والمدبره وام الولد فيكون ظهر من ويطهر من ايضا بعمود الركن اجمع اعضاءها بعمود الركن
وقد بينا فانها لا تجز من مزاولة الانسان بيدها وكذا زيادة ضرورية ومن الحاشية لا كشف وجهها
خصوصا في النهايه والمكانه والكلح ونقطه التي في الطراف وظهور رقبته خصوصا الفقيهات منهن وهو
مع قوله ما قالوا الا ما ظهر منهن ارباع العادى والجهد بالجلوس ويروى ان القدم عمود
نفس الصلوة كشف ربه عضو موقوف عليه كالقبيل والذكر او خفيه لما عداها من البطن والقدم
وعند ابي يوسف في كشف ربه بضم ذكر الموضعين من الشرايين الى الشوية بينهما الحكم ولهذا قال صاحب
الهداية والعمود الفيلق على هذه الخلاف بعد ما ذكر الخلاف في الشرايين الى مفاصل الاربع والوضوء وكل
من ذكره وانما افترقا كما قال بعضهم الذكر والانثى عضو واحد وليس بينهما وبين الشرايين مطلقا
اي الشرايين وغيره واقرنا ونزها المتدبر افترقا عن الشرايين فانه ناهي للصدر فظهر قوله وكذا كشف
العمود او قام المصل على ركن ما في من جواز الصلوة او قام في مصلاته قدر ادا ركن اي زمانا
يكن فيه ادا ركن من اركان الصلوة فثبت صلواته عند ركنه بوقت لان المقصد وجهها وتكفي
لانفسه ما لم يبدد ما اركان لان المقصد ادا ركن من الصلوة معه ولم يوجد فيه بقدر الاداء اذ لو ادرك ركن
مع الاكتفاء فثبت اتفاقا ولو لم يثبت جاز ان اتفاقا ومنها ان شرط استقبال الركن الكعبة في تمام
حتى لو صل على ركنه بغير ركن لوان جاز ان في استقباله على ركن الكعبة واستقبال وجهه للبرج وهو
الاتفاق فان الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع استقباله على ركن بل على وجهها في الصحيح اذ ليس التكليف
بالكعب الوضوء وقيل على الاتفاق ايضا استقباله على ركن فان الخلاف يظهر في اشتراط ركنه عن الكعبة
فمنع بغيره وعند غيره لا وجهها ان يصل الخط الخارج من جبين المصل الى الخط المار بالكعبة على استقباله
بجانب يحصل فائده او يقول هو ان يقع الكعبة فيما بين الخطين بل استقباله في الدماغي فيجوز ان لا العين
كفاية مثلت كذا قال الحوزة اتفاقا في شدة الاكتفاء فيعلم منه انه لو اخذ عن العين اخرجها لا يرد
به المصطفى بالكعبة جاز بوقت ما قال في الظاهر اذا تيمم او تيمم بغيره لان وجهه الما ناهي
فمنه التيمم او التيمم بغيره اصدجوا به الى القبلة وغير بعض العارفين ان قال قبل البناء للكعبة

في حصة

وقبل اهل التيمم ركن الكعبة وقبله الكعبة بين الكعبة وقبله جمل الوضوء ومطلوب الكل وهو الله تعالى كذا في
الظهور وقيل العار من الوضوء الى القبلة مع علم بها بان فاف من صدق الوضوء او من ولا يجز من
توجه اليها او كان على حصة البجته قدرته اربط الى ارجته قدرته ونحوه المصطلح في الجهد
لنيل المقصود لا لاشيائه ايا شيئا القبلة عليه بانظر الى اعلام او ترك الظلام او ظلم النجوم وعدم
النجوى فان الاصاب رسول الله عليهم خروا وصلوا ولم يكره عليهم الرسول الله عدم والتقرب دليل
الجواز ولم يعد الصلوة ان اخطأ لان التكليف بسبب الوضوء ولا وسع في صلاة الجبهة فصار وجهه التوجه
منها كركعة الكعبة للفاصل منها وقيل قوله في فانما تولى فتمم وجه الله اي قبل الله عز وجل بالصلوة حال
الاشياء وقيل ان شرط فيها بلا حوائجها تحية ولم يوجد وان علم فيها اربعة الصلوة اصابة
لأبناء الغيوب على الضعيف فاسد وحال بعد العلم اذ ليس من مال قبله ولو علم اصابته بعد الصلوة صح
صلوة لقوله المعقود لان ما وجب لغيره لا يغيره بغيره بل حصول الفسك ليس بالجمعة ولو علم خطا في
اربعة الصلوات او قوله ربه بعد شروع بالركعة اربعة الا في الاخرة الصلوة في الثانية الى
جبهة قوله ربه اليها تحية كل من المصلين جهة يعني ان رجلا ام فوما في ليلة مظلمة فخرج وصلى الى
جهة وتحرى القوم وقيل كل منهم لاجته ان لم يعلم للفتية فالقصة امامه ولم تقدمه او لم يقم به الامام
في الواقع جاز فصل كل واحد لان قبلتهم جهة تحريمهم ولم يصح في الفتية كجوف الكعبة والا ابي وان
علم ان قال امامه او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله اما الا في فلاة اعتقد امامه على الخطا فلا
جوف الكعبة لانا لكل قبلته واما الشايع فليترك فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة ان مصلها
الوقاية بقوله وهم خلفه بانه كونه خلفه في الواقع لا انهم يكونون انهم خلفه في قوله طالت بطلان كونه
الشريعة عليه نعم في قوله لاسن على حاله بل لان علمه لا يقيد عدم الجواز بل لا بد ان يعلم فاف
الامام ولهذا غيرت العبارة الى ما تيسر ومنها ان شرط الكعبة لقوله عدم انما الاعمال بالنيات
وهي الارادة وهي صفة من شأنها ترجيح اهل البيت على الاخر لا العلم قال في مجمع الفتاوى قال
عبد الواحية صلواته اذا علم انه مصلح يصلي قال محمد بن مسلم هذا القدر ركنه وكذا في الصوم والاعتكاف
انه لا يكون ركنه لانها غير العلم الا بركن من علم الكعبة ولو نواه يكفر والمسا اذا علم انما لا يصير قضا
ولو نواه يصير قضا وفي الهداية التيمم من الارادة والشرط ان يعلم بقلبه ان يصل على ما ذكر
باللثة فلا يعتبره وكذا في الجماعة غيبته وانرض عليه بان هذا نزع الى تفسير التيمم بالعلم وهو
غير صحيح واجيب بان مراده ان يجز تخفيف الصلوة التي يدمله فيها وتيسر لمن فعل العادة
ان كانت تقرا وتغاث ركعا في اقص او صافيا وهو الفرضية ان كانت فرضا لان التخصيص والتيسير به
العلم لا يصور لقوله هذا الجواب بقوله لا يرفع لان الجزم علم خاص بل الصلوة في الجواب ان اراد

انما

بإثبات المعصية التي هي الارادة على القلب اللازم لارادة وتوحيدها بانه يتصل بصلواته وان لم يغير
على الجواب انما هو بل لم يجر صلوته ولا يبره بالذات ان يفسر كل من الاعتراض والوجوب الفعلي من قوله
واما الذكر بالذات فلا يعبر به والتلفظ مستحب لما فيه من شخص القلب لا جهاد الغيبة ولا يفصل
بينها اي البنية وبين الخيرة بغير ما في الصلوة كالاكل والشرب ونحوهما واما في الوضوء والمشي الى المسجد
فلا يبره وهو انما افضل ان تفرق الشروع بان تنصل بالخيرة هذا طاعة الرواية وقيل يصح ان ينادى
المصلي في الشاء وقيل يصح قبل الركوع وقيل يصح قبل ركنه من الركوع وفي هذه الروايات انما يفصل
اذا غفل عن النية اسكنه الله انما احسن من ابطال الصلوة لا بطلان الفرض كروايت الجعية والجمعة
والواجب كالوتر وصلوة العيد والجنائز ونحوها من نية لتمام كل منها تأييد ركعة اخرى وصادق
وهو الفريضة او الواجب دون تعيين عدد ركعاته لانه ما نوب الظهر مثلا فقد نوب عدد الركعات
والخطا في عدد الركعات لا يفسد الركعة او يفسد ركعتين او ثلاثا جاز ويلفوقه التيقين كذا في
الحائث بخلاف التنفل متعلق بقوله لمصلح الفرض فان مطلق النية كافي فيه لانه في انواع الصلوة فيفسد
مطلق النية اليه ولو كان ذلك النفل تراوح والسنة المذكورة فان مطلق النية كافيها ايضا عند الجمهور
لانها في الاصل في الفرض تفصيل لقوله لا بد لمصلح الفرض الى نية نوبية في الفرض ظهر اليوم
مثلا ولو نوب ظهر الوقت والوقت بان جاز لوجود التيقين ولو كان الوقت قد فرج وهو لا يعلم لم
يجز لان فرض الوقت من الظهر ولو نوب فرض الوقت جاز لانه في الجملة لا يفسد في الفرض الوقت منها ففرضا
صلواته اي نوبية في الجملة مصلح للجمعة والاعطى ان يصار بعد الظهر الى بعد صلاته قبل شتمها قاطبا
وقت آخر ظهر اذ ركعت وقت ولم يصار به لان الجمعة التي صلاها ان لم يخر فليها الظهر وان جاز
اجزاء الاربع من ظهر فارت عليه ثم يصار اربع نية السنة لانها احسن من مطلق النية ونوبية الوضوء
اي الوتر الواجب للاختلاف في وجوب ونوبية الجنائز الصلوة لله تعالى والدعاء لهذا ثبت وان
ثبت انه قد راوا في قولنا ان يصار مع الايام الصلوة على من يصلي عليه ونوبية قضاء النفل الذي
شرع فيه فانه قضاء اي قضاء نفل الفرض ونوبية العيد صلوته اي صلوة العيد المعقود بالايام
نوبية صلوته اي صلواته ونوبية القداء بالايام اذ لم يزل الفساد من جهة امامه فلا بد من التمسك
ولو نواه حين وقت الامانة جاز عند عامة المشايخ ولو نوب القداء به ولم يبق الظهر او نوب الشروع
في صلوة الايام الاصح انه يجزى ويصرف الى صلوة الايام والا فضل المقتدر ان يقول انه ليس هو
الامام او هذا الامام قال الذي قلنا ان نوب القداء بعد تكبير الامام ان يكون مقبدا بالمصلي او لا
فيثبت لاننا لا فضل اذا كان ان نوب القداء بعد تكبير الامام لزم ان يكون الا فضل بغير مقتدر
بعد تكبير الامام لان التكبير اما معارضا للنية او مشاعرا عنه ويتحقق ان الا فضل ان يكبر المقدم على الامام

الامام مرتين

دينور

ونوب الامام صلوة فقط لا امامة المقتدر اذا اتم الرجال واختلفت النوازل لم ينفذ في اية
واما اذا ائتمت في اية رجل فلا يصح اقتداؤه الا ان نوب الامام امامتها وبنائها لهذا زيادة
كقوله في سنة الخواتم ان شاء الله تعالى **باب صفة الصلوة** لها في نية النية النية
جعل شيئا اخرها والهاء لتحقيق الاسمية ونقص التكبير الاول بها لانها تحرم الاشارة اليها قبل الشروع
مخلاف سائر التكبيرات وهي التكبير بالوصف والتكبير بقوله الله اكبر بالذات وهو الامانة المنة من
الله والنية بالاكبر بعد نية نية هو الاصح لان فعله تكبير الله اكبر من غيره شأ والقدر مقدم هذه اذ في
في مجازيها بما هي شئ في نية الهداية وذلك في زمان ويستطرد بها في شئ في نية وبعد في
النية بربا في نية مواليتي لانه رتبة في نية النية والنية والنية والنية والنية والنية والنية
بما لها اي غير مقصود ولا مقصود بل مشور وجازت النية بربا في نية النية كقوله الله اكبر او
اعظم او الرحمن الاكبر وبالسبح تحسب الله والتمثيل لانه الله وبالسبح تحسب الله
است كما لو نواه او نوح وتسمى بها لاجابة له في الدعاء كقوله اغفر لي ما كان من قبلك ان يبدل في
تبدل على وجود التقطع ولا يوجب بالامانة وجهه في التكبير لا امام وكبر مع التوهم حاله افضل عندنا
ان يكبر المقدم مع الامام لانه شريك في الصلوة وصيغة التاكيد في القارئة وعندنا ان فضل ان
يكبر بعد لانه نية الامام في التسليم منه وايضا كذا في الكافي ولو قال المومم اكبر قبل قوله الامام ذلك
الاصح انه لا يكون شأ في الصلوة عند الجمهور ولا في الدعاء كقوله الله اكبر قبل فراغ ما يكون شأ في
كذا في الحائث وهي اي النية شرط عندنا وعندنا في نية وفي نية الخلاف يظهر في جوابنا ان النفل
على نية الفرض في نية نية الفرض ان يقوم الى النفل بلا احرام جديد وعندنا لا يصح الا باحرام جديد
وهو النيابة انها اذا كانت شرط كان مؤديا الى النفل بشرط قلبه في الفرض وموافقا كمال
نواها للفرض والنية بالنفل واذا كانت كذا كان مؤديا الى النفل بركن الفرض وزا لا يجوز
والمدكورات شئ في نية نية الدين للنية ونشر امام وجهه بالايمان بالتكبير ونهاية من الفرائض
القيام في الفرض يعني ان فرضه القيام مخصوص بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضا في النفل
صحة جاز اذ ابره بدونه كما سبناه في باب وفيه يضع نية على باره تحت شرطه وعندنا في يضع على
صدره وصحة الوضوء ان يضع باطن كف اليمن على ظهر كف اليسرى ويكفي بالخصر والامام على الرض
ويرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد في كل قيام فيه ذكر سنون في الوضوء
وكل قيام ليس كذلك ففيه الارساء وبين اي نواها سماءك اللهم الا قول وجل نياؤك
فلا ياتي في الفرض لانه لم يات في المشايخ ان اتم او افرقا وان في مشايخهم قبل المهر
حين اذا اقتدر على جهرا لا شئ ولا يوجه اي لا يصح الى الشاء قوله اي وجهت وجهي الى خلافه في

صحة

مطهر

يوسف فان عندنا اذا فرغ من التكبير يقول وحده وهو الذي الى وعندها لو قال قبل التكبير لافضا القلب
فموصى ويتقود ست الفراءت لا الشاء فتقود المسوق في قضاء سابع لا المؤمن لان يقول بقراء
ولا يش لا في حال الفداء فتقود والمؤمن شين ولا يقرأ فلا يتقود ويؤخر التقود عن تكبيرات
العيد لانها بعد انشاء فبين ان يكون التقود متصلا بالفراءت لا بالشاء وهي كالتكبيرات انما هي
يغني وضع اليدين على الارض والارسل في قوة الركوع وبين تكبيرات العيد والثناء والتقود ومنها اية
من الفرائض الفراءت فما اية لقوله فاذا قاما من سجدة وما دونهما فارجع بالاجماع وعندها ثلاث
ايات تصلي اية طوية والمكتفي بها من ثمانية ان فراءت الفاتحة وضم السورة او مقدارها باليهاب
وفيها مكة وبقراء الفاتحة وسنن اية يقول بسبح الله الرحمن الرحيم سترافها فقط اية لا تبني في سورة
بعد ما ويؤمن اية يقول آمين بعد ما ان الفاتحة ستارة سواء كان اما ما واما ما او منفردا او ضمها
ايات الفاتحة سورة او ثلاث ايات اية سورة شارة وسليوى الفاتحة والضم سنة تكون السنة
سنة يؤتى ما قال في مواضع الدراية روي الحسن عن ابي جرح ان المصلي سئل اول صلوة ثم لا بعد ما
لانا شرت لا نشاء تصلي كالقود والثناء وهي اية الفاتحة والضم واصحاب فراءت الفاتحة
ليس بركن عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافا للشافعية والماكن فيها قوله عم لا صلوة
انما هي تحت الكتاب كذا في الهداية واعترض الامام السرخسي على قوله ولما كان فيها بان اهدالم يقل
ان ضم السورة ركن وقطاع صاحب الهداية فيه ولنا قوله فاذا قاما من سجدة واما يستمر من الفاء والارادة
عليه مكة لو اهدلم بركن كنه موجب العمل فقلنا بوجهها لكن الفاتحة او جرح في يومها بالامانة بركن دون
السورة وثلاث ايات يقوم مقام السورة في الامجاز فكلنا من ذلك الالة الطولية وسنة الفاء القوان
في السجدة الفاتحة واية سورة شارة وانهما في الروج والشفقة وفي الحصة سخن في الفخ والظاهر
طوال المفضل والعصر والثناء او سطر الغرب قصان وفي الضرورت بقدر الحال من الحجج البرهوج
طوال ومنها او سطر الم يكن ومنها قصار الا لافر ومنها اية من الفرائض الركوع يكبره فافضا اية تحملا
لان عم كان يكبر عند كل ففرض ورفع ويعيد يديه على ركبتيه مفرا أصابعه لا يندب المقوم الا في فراءت
بسطا ظهره فما في الهداية لسفر ليريه ولا مسك وبطن في الركوع سبعا ان قابلا سجاة
ربي العظيم مرات ثلثا وهي ادناه فقوله عم من قال في ركوعه سجان ربي العظيم ثلثا فقد تم
ركوعه وذلك ادناه ومن قال في سجود سجان ربي لا يثبثا فقد تم سجود وذلك ادناه ويكون
ان ينقص منها ولو رفع الامام ربه قبل ان يتم المقندبة ثلثا انما في رواية والصحیح انه يتابعه و
كما زاد فهو افضل المنفرد وبعده ان يكون الختم على ورواها للامام فلا يربط على يوم قبل الفهم ثم سبعة
اي يقول سمع الله من رافعا ربه من الركوع والامام يكفي بآية التسميع والمقندبة يكفي

وصورة الشافعية
قوله سمع الله عيده
لا ينفرد بها بعد
الافضا فركن التكبير

مكة الاعلى

بالتكبير يعني بتلك الحمد لا روي انه عم قال اذا قال الامام سمع الله من رافعا ربه من الركوع فافضا
التي روي وسلم فم بينهما والفتنة ثمانية الشدة وفي الخط المصنوع بتلك الحمد افضل من اعادة الشاء
والمنفرد قبل كالتكبير يعني يكفي بالتكبير قال الزيلعي عم اكثر الشافعية وفي السوط هو الاصح لان التسميع
حيث لم يركع على التكبير وليس معه غيره بخلاف عليه وقيل المنفرد بجميعها اية التسميع والتكبير ويروى انه
الحسن من ابي جرح قال صاحب الهداية هو الاصح وتقود سترافها في ربه وسليوى الاطميناة
وهو تكبير الجوارح في الركوع في ثنتين فافضل في ركوع التكبير الركوع وتخرج الاصابع والتسميع
التكبير والتسميع والقيام سترافا ثنتين وهو الاطميناة في الركوع الذي من تعديل الا وكان في
لا شدة تكبير ركن مقصود بخلاف الفقرة بعد رفع الراس من الركوع وبين السجدة بين
فان الاطميناة فيها سنة لا فاء شرت للفرق بين الركنين فالماصل ان مكمل الفرض واجب
ومكمل الواجب سنة ومنها اية من الفرائض السجدة يكبر ربه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل ففرض
ورفع الا عند رفع ربه من الركوع ويضع ركبتيه على الارض لم يقل واصفا كما قال في الركوع فافضا
لان التكبير يفرض الخفض هناك ولا يفرض من الوضع ههنا ثم يضع يديه على ركبتيه على الارض
سجد وانما على راحة يديه ورفع يدين وركبتيه فافضل هكذا كان في سجدة رسول الله عم ثم يضع وجهه بين
كفيه ويديه خذاه اذ ثبته لما قاله وان كان رسول الله عم اذا سجد وضع يديه خذاه اذ ثبته وما
روي انه عم اذا سجد وضع يديه خذاه تكبير محمول على حالة العذر للتكبير والمض ضاتا أصابعه
لا يذهب الضم الا ههنا مكة اية يظهر الغضبة بعد ابطمن عن فداء لاشنة عم كان يفضل
هكذا وقيل لا يفعل ان كان في الصف خذاه عن الاخر واضفا ركبتيه على الارض موحدا أصا
بعهما نحو القبلة لقوله عم اذا سجد العبد سجد كل العضو فليوجه من اعضائه القبلة مكة لا يطاع
والمرت تحفص وتلوثي بغيرها بخلافه لان ذلك سجد لها فسجد عطف على كبريائه وجهه لوجه
م عم قدم الانفس على الجبهة وان كانت اقبل منه في السجدة لرفع من الارض اذا سجد على يديه
بحم وبستر فيه وبه وهذا استفاد ان التجدد بالية لا ينزل ربه سفل من ذلك فلا يجوز
على الفطن المحلوج والبنين والذرية ونحوها الا ان يكون لهم الارض فجاز السجود على كرامة اية دورها
وقاض ثوبه كرامة وذيله اذا وجههم الارض وجاز على ظهره من يصلوة بان يعلب الظهر
مثلا حتى اذا لم يعلبها او على المسجود عليه صلوات الله عليه لم يجر في الوضوء للضرورت فلا يجوز
في السعة وان لره الا ولان اية السجدة وعلى الكور وقاض الثوب كالاكتفاء بالانف في السجود فانه
جائز عند ابي جرح مع الكرامة بخلاف الجبهة فان السجود عليها ومداها من غير عذر يجوز عند ابي جرح
كراهة كذا في الباب والتقدم نقول صاحب الكثرة وكذا ما سفلوفيه وبطن في السجدة سبعا

مكة

لا طرفة

مكة

مكة

بالتكبير

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الركعة الواحدة ركعتان
والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان

ابن قائله سبحانه ربي لا يعلو مرات ثلثا هي ادناه لما روي في الركوع ونزول ان يزيد على الثلث في الركوع
والسجود ويختم بالوتر كالسجود والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
ولما ان يقول في السجود من الثلث ويرفع ركبته مكررا لما روي في الركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
في مقدار الرفع انه اذا كان في السجود اربع لم يزل يركع حتى يسجد اذ ما فرغ من السجود وان كان
في الجلوس اربع فافترس السجودين ويجلس مطمئنا بعد سجدة وبكر وسجدة مطمئنا فان قيل فضة
الركوع والسجود ثبت بقوله تعالى ركعوا وسجدوا والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
فيما ثبت فرضه بركعتين في الركعة الواحدة ولما ذكرنا ان الركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
قد يكون بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم قد يكون بقوله تعالى ركعوا وسجدوا والركعة الواحدة ركعتان
نقل صلوة الرسول صلى الله عليه وسلم نقل بركعتين في الركعة الواحدة والركعة الواحدة ركعتان
كاعداد الركعات وقيل ان الشيطان امره ان يسجد في كل ركعة ركعتين وقيل الاول اشارة
الى اننا خلقنا من الارض والثانية الى اننا فادناها فخلقنا منها خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نخرجكم
ويرفع ركبته ثم يركع ركعتين في الركعة الواحدة والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
ولا تفوت قبل القيام سجدتين لانهما كما ذهب اليه في الركعة الثانية كما لا ولي يمكن لا
تثاء ولا تفوت ولا يرفع ركبته في الركعة الثانية كما يفعل في الركعة الاولى لكن يستفوت ولا
يستفوت لانها لم يثاء اذ لم يرفع ركبته في الركعة الاولى وفي اشارة الى انه ياتي بالسجدة في الركعة
السجدة الثانية فنذكر قبل السلام او بعد وقبل التكليم قضا بركعة الصلوة يعني اذ انك سجدت ثم
تذكر ما قبل ان تسلم او بعد ما تسلم وقبل ان يتكلم بسجدة بسجدة او ركعة او ركعة او ركعة او ركعة
فانت من محلها اذ لم يرفع ركبته في الركعة الواحدة والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
لانها ركعتان لم يرفع ركبته في الركعة الواحدة والركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
بكر في الشهادتين ان في غيرهما فلا بد من الشهادتين ولو ترك ركعة لم يجز صلوة لان الفعلة فرض
وتشهد وسلم بسبح لله ثم تشهد ثم سلم كذا في البداية وبسبح لله ثم تشهد ثم سلم كذا في البداية
ويجلس عليها ما يصليها واصفا بدينه بسوطتين على خروجه موحيا اصابعه بين يديه والقبلة
لما روي ما ثبت رخصة ان عليها الصلوة والسلام كان يفعد القعدتين في هذا تشهد كان سقوط
رخصة وهو الختان شر والصلوة والطيبات السلام عليك يا النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله الختان
جميعا في كل ركعة وقيل البقاء الدائم وقيل السلامة من الاغاثات وجميع وهو التقضي قال ابن قتيبة انما
جمعت الختان لان كل واحد من ملكهم كان له ركعة يجز بها فقبل لنا قول الختان لانه لا يظالم الله على

قالوا في قول ابن قتيبة
انما هي ركعة واحدة
وقيل انما هي ركعتان
وقيل انما هي ركعة واحدة
وقيل انما هي ركعتان

ركعة واحدة

هذا هو الوجه الثاني

الملك مستحقه لله تعالى والصلوة قال ابن قتيبة وبعض الثمانية هي الصلوة الحسن وقيل كل الصلوة وقيل الركعة
وقيل الركعة وقيل الركعة العبادات والطيبات قال الاكثرون الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها
وقيل انما هي الصلوة ويقصر على هذه في الركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
عقبها بركعة والصلوة المغرب وان سجد في ركعة او سجد في ركعة او سجد في ركعة او سجد في ركعة
التهوية رواية الحسن بن ابي في فلاحه وان لا يركعها وان كان في الركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
الركعتين وقيل انما هي الركعة الاولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة والركعة الخامسة
في الاولى ان ركعتي الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سجد اربع ركعات في الركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
وافترس ركعتي الركعة ونصب النبي والوقوف والجلوس فانها سجدت والاولى اربع ركعات والركعة الواحدة ركعتان
في رواية وهي رواية القدر في ركعتي الصلوة ورفع اصابعه ولم يزل يركع كذا ذكر الكرخي والمخلصين
ولو وضع احد يدهما قال فاضى فان يكون وكذا ما في الركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة والركعة الخامسة
الفرضية ومما لا يدرك عليه كلام شيخ الاسلام في بسوطتين في الركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
معيّن الاولين الى حين لو افترس الى الثالثة بن يده على الشهادتين قد ما يؤيد فيه ركن وقيل فرض
عند انهم اوسى ومنها ان ركعتي الصلوة الاخرة قد ما يؤيد فيه الشهادتين وسورة الفاتحة
لان من سجد في ركعة من الشهادتين اذ اقلت هذا او اقلت هذا فقد ثبت ملكه على التمام بالفعل خذ
اولم يقرأ لان معنى قوله اذا قلت هذا اذ اقلت هذا وان كان قد اذنت فاعلم ان قراءة الشهادتين لم تشرع الا
في القعدة وقوله او اقلت هذا اذ اقلت هذا وان كان قد اذنت فاعلم ان قراءة الشهادتين لم تشرع الا
في الركعة الاولى والمعلق بالخط مدح قبل وجود الشرط ولان الصلوة متناهية والشاهد لا يكون الا بالتمام
والتمام لا يكون الا بالتمام وذا انما يعلم بيان الشاهد وقدر بين فيه فيكون قضا فان قيل لا ثبت
الفرضية بخبر الواحد قلنا نعم لا ثبت ابتداء اما اذا بين المجلد فثبت كما مر في قبل القعدة لم يرض
من القعدة ما ياتي فيه بالشهادتين والاصح ما اخبر في الكافي وذكره هذا ان تشهد عند الاطلاق
ينصرف اليه وهي الركعة الاخرة كما لا يري في ان يركع ركعتين في الركعة الواحدة ركعتان والركعة الواحدة ركعتان
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة عندنا وفرض عندنا في ركعة الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
مما انتك حميد مجيد وكذا بعضهم ان يقول اللهم صل على محمد وآل محمد في كل ركعة في الركعة الواحدة ركعتان
السلام اذا ركعت يكون باثني عشر ركعة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال الذين يريدون نفسه
وعبر من المؤمنين وهذا الذي قال في قوله تعالى لان من ان لا يحق نفسه بالتمام تشهد
القوان اي بانيه لفظا ومعنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي وادعوا لي او الى نور عطف

الصلوة على محمد وآل محمد كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
ومما لا يدرك عليه كلام شيخ الاسلام

للجامع الضمير واجب عند بان ما ذكره المصنف من غير الجواز بل بالاجماع وقد انفصل كل منها فثبت الحكم وأما
 موافقة القضاء لاداءه وليس عاينتها اجماع ولا انفصافا بها يكون انيات سبب انما ابتداء و
 هو باطل وتصل هذه اهل صاحب الحديث على اخص الصحة فيه يكون مراد من الصبي ذرارة لا ولد وانما اقول فيثبت
 لاني الحكم انما يتبين اذا كان الاجماع على اخص الصحة في المدكورين وليس كذلك في غيرهما لو كان على اخص اجماع
 فافصل ليزول على بولاد الخول بل بالاجماع على كون كل منهما سببا للجمهر وقد نفرت في الاصول ان ما ثبت
 بالاجماع يجوز تقليد والحق فيه به بوجه العقل فيه وجواز الجمهرة الوقت في حق النفوذ بل فضلية عقل
 بانهم من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا في القضاء فينبغي ان يكون لجمهر
 في قضاء النفوذ الجمهرية ايضا افضل بدلالة الحديث فظهر ان ليس يصحح ذرارة ايضا ولا انشاء صاحب
 الكافة الجمهر اجماع فيه والحق ان اسماء هذه اخصار الهند وايف وقالوا لكر من الجمهر اجماع نفسه والحق ان
 يصحح الحروف لاني العزائم فعل اللسان لا اليقائن والاول والاصح لان جمهر حركة اللسان لا تسمى قرأت
 بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يخلق بالنطق كالسنة في الذبيحة ووجوب السجدة في التلاوة والطلاق
 والعناق والاستنثار تركه صوت اولي القاء وقرأ القائمة قرأ ما ايد الصوت بالقائمة جهرا
 في الارضين دون ترك القائمة في الاوليين لا ايد لا يقض في الاخيرين لا يقرأ قائمة الارضين فلو قضى
 فيها قائمة الاوليين يلزم تكرار القائمة في كلمة واحدة وهو غير مشروع ونظام اولي الخواص الثانية فقط
 ايد لا اولي سائر الصلوات لانها ثبتت في الجوامع لا في كل مكان الجماعة كسنة الخمر لانه وقت الغفلة على
 سائر ما والتعويل معتبر من حيث الالاء ان كانت متفارية في الطول والقصر وان كانت متفارقة اعتبارا
 والحروف وبني ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاول والثاني والثالث في الثانية
 ومما يبان الاستحباب احتيايا في التفاوت وان كان فاضلا باسمه لورود طائفة واجازة الثانية
 على الاول وليكن اجماعا وانما يكن التفاوت بثلاث ايات وان كان اية او اثنتين لا يمكن لانه عليه
 الصلوة والسلام قرأ في المغرب المعقودين في اخرها اطول من الاول باية كراية الكاوية ولم يبين سورة
 لجواز الصلوة في غير الجواز الصلوة بحيث لو لم يقرأ احد الصلوة لاطلاق قوله ما فافروا
 ما يستر من القراءة وقالوا ان في سورة القائمة متعينة للجواز لقوله عم لاصلوات الا بقائمة الكتاب بكتا
 انفق مطلق وهو واحد لا يقيد لانه نسخ ذكره فقيرا ايد سورة لها ايد صلوة مثل ان يقرأ الم تنزل
 السجدة وهل ان في صلوة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين في صلوة الجمعة وانما كماله من بحر
 الباني قالوا هذا اذا رادها بحيث لا يجوز غير ما اورد ان غير ما كره ولو اتما لو قرأ ما كره ما ايسر عليه
 او تبركا بقراءة عم فلا كراهة فيه لكن بشرط ان يقرأ غير ما احبنا لئلا ينطق الجاهل ان غير ما لا يجوز
 سورة القائمة فانما متعينة للقراءة في كل صلوة بلا كراهة فيه وان لم تتبين لجواز ما الخوتم لا يقرأ

فان كان الامام في الجانب الايمن نوا فيهم ولو في اليمين فهم ولو في اليمين فهم ولو في اليمين فهم
تعارض الجانبان فيفتح الايمن وعند محمد ومور وانه 2 بوي في السليمن لان الجمع عند الغار من
مكن فلا يضر الى التبريح وسلم الامام ما ويا بها اب بالسليمن والمراد خطابها القوم والحفظة ولم
المفرد ما ويا بها الحفظة فقط اذ ليس معه سوام ولا يفتح خطاب الغائب ومور لفظ السلام
واجب والباقي من وهي ظاهرة ولها ايل للصلوة واصبات اخرى عانة الترتيب فيما ذكره في
ركعة كالسجدة وقد تربيانه وترك تكرارها فرض غير مكر كالركوع حتى لو كرر عدانته او سوا
وجب السجدة وقوت الوزن وكيفية العمدة والجهر والاسوار فيها مجهر ويترفع رما يجوز به الصلوة
وقيل مما شانه حتى لا يجب سجدة التقوية كلها ولها ادب في نظر الى موضع سجود حال القيام ولا
ظهر قدمه حال الركوع ولا ارنه حال السجود والى جهره في قعود والى منكبه الايمن حال السليمة الاولى
والى الايسر عند الثانية لا تلتصق والخنوع وترك التكليف فاذا تركه وقع بعده في هذه المواضع قصد
اولم يقصد كذا قال الزيلعي وكظم في عند الشاوب اب ترفع له عم الشاوب في الصلوة من
الشيطان واذا شاوب احدكم فليكظم ما استطاع واخراج كفيه من كية عند السليمة لا ارب الى التواضع و
ابعد من الشاوب الجارية وفيه السعال ما استطاع لانه مع كونه يسوع من افعال الصلوة لو كان يعزير
يقصد ما يجتبه ما يمكن والقيام عند الجهر لا يرفع يداه في الصلوة لانه امره اذ منا فليكن واجل
يستحب المار به والردع عند قدامت الصلوة لان المؤذن امن وقد اخبر بقيام الصلوة
فيشرع عند صوت الكلاء من اللذاب **فصل** الامام مجهر في الجهر والى العائين اداء
دفعه والجمع واليمين والاربع وورعها لان الماثر التوارث من زمن النبي عم الى يومنا هذا
الاية تنويه نارة السليمة ذلك والمفرد مجهر في الصلوة المجهر ان ادب ارب اذا اراد المفرد الاداء
فان شاء جهر كونه امام نفسه وهو افضل يكون الاداء على هيئة الجماعة ويروي ان من صلى على النبي
صلى صلوته صفوة من الملائكة وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسمع قية بالجهرة لا يلا بخير في
غير ما بل خافت فيها ما يصح كسفنل الليل فانه مجهر بين الجهر والمخافت والجهر افضل قيل
وتخافت المفرد ان في الجهر كسفنل النهار الهداية في فائت الشاء فضا ما بعد طلوع الشمس ان ام
بها جهر وان كان ومن خافت منها ولا يخفى وهو الصحيح لان الجهر مخفض اما بالجماعة صما والوان
في حق المفرد على وجه النبي ولم يوجد احدهما وقيل بخير في الكافي في غير الشاء فاما ان ام جهر واذا
كان ومن غير الجهر افضل ليكون القضاء على صلا داه قال صاحب النهاية قول المصنف هو الصحيح
مخالف لما ذكره الاية السدي والاسلام فاضح فان انا امام الترمذي والامام المجهر في غيرهم

خلف الامام بل يسمع وينصت وان قرأ الامام اية ترغيب وترهيب لقوله تعالى وان قرأ القرآن فاستمعوا
 له وانصتوا فان اكثر اهل التفسير على ان خطاب المفسر ومنهم من جعله في حال الخطبة ولا تثنى فيها فانما امروا
 بها فيها لما فيها من فرائد القوان كذا الخطبة اي المؤمن يستمع الخطبة وينصت وانما على الخطيب ما ينبغي
 الا اذا قرأ صلواته صلى الله عليه وسلم وقصص العباد في الكثرة والوقاية هكذا لا يقرأ المؤمن بل يسمع و
 ينصت وان قرأ امام اية ترغيب وترهيب وخطب وصلى على النبي عم فاعتزى عليه الزيلعي بان ظاه
 قوله او قطب معطوف على قرأ فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة والصلوة
 على النبي عم وهذا لا اعتراض كان يمكن الدخول بان يكون المؤمن بمنزلة من شانه ان ياتى ويجعل قوله او خطب
 عطفاً على قرأ المحذوف بعد قوله لا يقرأ المؤمن اذا قرأ امام بل يسمع وينصت وان قرأ اية ترغيب
 او ترهيب ولا يقرأ المؤمن اذا خطب امامه اذ صل على النبي عم صلى الله عليه وسلم بل يسمع وينصت لكن غيرت
 العبارة فقلت كذا الخطبة الى اخره لئلا يدرك من اول الامر فالبعيد عن الخطيب كالترغيب في وجوب الاستماع
 والانصات الجماعة مؤلفة وقيل فمن الرجال وسبابة ان جماعة التاء مكرهه ولا يكره لجماعة
 في مسجد محلي باذان واقامة يسمع اذا كان للبيد امام وجماعة معلومان فخطب بعضهم باذان واقامة لا
 يباح لباقيهم تكرار ما يقرأ لكن لو كان مسجد الطين يباح تكرار ما ولو كرر اهل بيته ما جاز الا اذا صل
 جماعة باذان واقامة فيه اقلها عظماء لان حقهم لا يقطع بفعل غيرهم او صلوا فيها اولاً وهكذا لكن
 الخافه ان اذان لان مخافتهم يكون عذراً لباقيهم والاصل بالامامة بين الخاضعين الا اعلم اعلم بامام
 الصلوة صحيحة وصاداً بعد ما نحن من القراءات فذكر ما يجوز الصلوة في العامة الى العلم اكثر بالنظر الى
 غيره فالأقراء اريد ان تادوا في العلم فالاصح بالكثرهم قراءتها وتجويزاً لا يكره في الصلوة فالادوية
 اية ان تادوا في الصلوة فوافوا في الله تعالى واجتنبوا ما بين الشرائع قال في حقه خلف علم
 نحن فكما يجب خلف من فالاصح اية ان تادوا في الصلوة فالكثرهم قراءتها ما روي في البين عم
 يا بني اني نلتك لئلا يكون لك اكثر من اية ان تادوا في الصلوة فالاصح اية ان تادوا في الصلوة فالكثرهم قراءتها
 فالاصح وجهها ان اكثرهم صلوا بالليل لما روي انه عم قال من كثر صلواته بالليل صحت وجهه بالليل
 فالاصح نسباً فالاصح نسباً لان هذه الصفات تكثر للجماعة وان سئوا وانهم وانهم وانهم وانهم وانهم
 القوم كذا في معراج الدراية وكره امامه بعد لا يفتقر في العلم فيعلم على الجمل واعراب وهو الذي
 يكن البادية عربياً كان او عجمياً لان الغالب على الجمل وخلق لا يهتم لا يرويه وخلق لا يهتم لا يرويه
 ولا يهتدي الى القبله بنفسه ولا يغير على استيعاب الوضوء غالباً وسبب ان صاحب مؤيد الكفر في صلواته
 حتى انكفروا لم يجر اصله وولدنا اذ ليس له يوم يوم فيعلم على الجمل وان تقدموا جازع الكراهة
 لقوله صلواته خلف كل بر وفاجر وكل تطول اي الامام الصلوة لقوله من ام فوما قيل صل

مذهب علماء الخطبة

مذهب الجماعة

مذهب الجماعة

مذهب علماء الخطبة

بهم صلواته اضعفهم فان فهم المصنف والكاتب ذكره جماعة النصارى ومنهم من اذيل من احد
 المخطوبين قيام الامام كسطر الصف وهو مكره او تقدم الامام وهو ايضا مكره في حقهم و
 لو فعل لم تقدم الامام بل تقف كسطرهم اذ بعض الشافعي من بعض كذا في جميع عارفاتهم
 اذا صلوا لم تقدم امامهم وكره حضور النساء كل جماعة في الصلوة الحرة والجمعة لما فيه من خوف الفتنة
 وحضور العجز الظاهرين الظهور والعصر والجمعة لان الفقه يفتون في اوقاتا وفقط شيعتهم فيجعلهم على
 رغبة الحجاز وفي الفجر والعشاء نيامون وفي المغرب الطعام شغلون والجمعة تسعة فيمكنها الاعتزال
 من الرجال فلا يكره في الكافي الفتوى اليوم على الكثرة في كل الصلوة لظهور الفساد ويقف الواحد
 عن يمينه اي الامام لانه عم على بابن ميثان فاقامه عن يمينه ولا ياتى من الامام في ظاهر الرواية ومن
 جهة انه يضع اصابعه عند عقب الامام وان كان في المقعد اطول فوقع سجود الامام لم يصح لان العبرة
 بموضع الوقوف لا بما في السجود وان صل في بيان او خلفه جاز واسا فيها في الاصح في اللغة الية
 ويقف الاثنان خلفه لانه صل الله عليه وسلم ففعل كذلك ويقدر من يمينه لانه طاعة مطلقة
 عندنا كما لو فوضه ولهذا لا يقدر بقدر الحاجة ويقدر غاسل باسح لان خلف ما في سرية الحديث
 الى التقدم وما صل في الخفين يزيل المسح وقام بقاعد لا يركع ارضلوة قاعدا والقوم خلفه قيام
 وموم يوم لاحتوائها في الحالة الا انه يؤم في الموضع قاعدا والامام مضطجاً ومستقل بغير من
 لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو موصوفه في حق الامام فيحقق البناء ويستقل لاستوائهما
 في الحالة وماليف يخالف بين خلفه رجلان كل منهما ان يعطى ركعتين فاقدر احدهما بالآخر
 صحح كافتاد المتفعل وقائق بناز ريف نذر رجل ان يعطى ركعتين واخر خلفه لاصلي ركعتين
 واقدر الخالف بان لا يركع لانه كافتاد المتفعل بالمفترض بلا عكس اي لا يقدر ان لا يركع
 لانه كافتاد المفترض بالمنفعل لا تادوا بالناذر ريف نذر رجل ان يعطى ركعتين واخر كذا
 فاقدر احدهما بالآخر لا يجوز لان كان كلاهما مفترض فرضا اخر الا ان يؤيد ذلك الحديث
 بان نذر رجل ان يعطى ركعتين وقال اعطني ان اعطى تلك المندودة ثم اقدم احدهما بالآخر
 جاز لوجه الاشتراك ولا رجل بامر الله او مني اما المرات فلعله عم اخذ من حيث
 اخره في الله فلا يجوز تقديمها واما الصلوة فلان متفعل فلا يجوز تقديم المفترض به ولا طاهر
 بعدد ولا قاري باجي ولا بس بمار وغير موم يوم ومفترض متفعل لان في كل منها
 بناء القول على الضيق وهذا لا يجوز ومفترض فرضا اخر لا تنفاد الاشتراك
 ولا ما في يمين بعد الوقت فيما يقرب من الظهر والعصر والعشاء سوا كانه
 تخير المصنف ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فاقدر المسافر بخلاف ما اذا كانت

في حق الوقت

ا وفي التشهد او يقرأ بان ادركه بعد الركعة الاولى في الثانية او الثالثة او الرابعة والاصل
 من قائه كلها اي كل الركعات او بعضها بعد الاقامة بان ادركه الامام في الركعة الاولى فيسبغ الخدود
 هبة توضع وجهه بعد فراغ الامام فشرع يصلي الاربع بانها ام اكسبه الحدث بعد اداء ركعة او ركعتين
 او ثلثا فشرع ياتي في الثانية بانه كلما السجود فيما يقف به من ثلثي الركعة فحينئذ يركع الثانية فان ما يصلي
 ليس هو التزمه مع الامام وجهه الاقصاد صوت حيث يتحرك على تحريكه الامام بالنظر الى الجهة الاولى
 كان كالمنفرد حتى ياتي بالثناء اذا قام الى قضا سابق به اذا ادركه الامام في القراءة التي يركع
 بها ويسبغ وجهه ويغسل يديه ما يقف به في الركعات لا بالحيات وتغير الى الاربع ما يقف به في الثانية
 ويلزمه السجدة بالسجدة اي فيما يقف وكل ذلك من احكام المنفرد بالنظر الى الجهة الثانية كانه كالمتقدم
 في الركعة اي لا يجوز الاقامة به لانه بان في حق الركعة بخلاف المنفرد وانما لا يجعل امامه
 طيفقه اذا احدث ويقطع بكسرة الافتتاح تحريكه اي لو كثر ما يستتاف صلوة وقطعه يصير ثناء نفا
 وقاطعا بخلاف المنفرد ويلزمه السجدة سهوا ما يقع في ركعة فام الاقامة سابق به وفي الامام سجدت سهوا
 فعليه ان يعود ولو لم يعد كانه عليه ان يسجد في افضل صلوة بخلاف المنفرد لا يلزم السجود سهوا عنه وان لم يحضر
 المسبوق في سجدته اي سهوا ما ويأتي بسجدة في ركعة التثنية بخلاف المنفرد والاصل ليس له الجئانه
 بل موكا في خلف الامام حتى لا يتقدم في ثناء الاقامة ولا ياتي بقراءات ولا سهوا في سجدته سهوا اذا
 سجد ولا ياتي بانكره امامه بالسجدة ما يقف في الركعات وعليه خطأ القابلة من امامه وكل ذلك
 من احكام المتقدم المسبوق يقف في اول صلوة في حق القراءات واخر ما في حق التشهد في ركعة من المغرب
 مع الامام في ركعتين فضل بقدره لانه يقف ركعة مكانه كقنين بالنظر الى التشهد وقراءته بكل من الركعتين
 الفاتحة وسورة لانه ما يقف كانه اول صلوة ولو تركه القراءات هل في احد من اهل صلوة ولو ادركه
 اي ركعة من ذوات الاربع صل ركعة اركب وقرا ما في الفاتحة وسورة افر في تشهد لانه كان يصلي ركعتين
 بالنظر الى التشهد ثم صل ركعة اركب وقرا ما في الفاتحة وسورة لان ما يقف اول صلوة بالنظر الى
 القراءات ولا تشهد لان ما يقف اخر صلوة بالنظر الى التشهد وفتره الثالثة بين القراءات والركعة
 والافضل القراءة **باب في الصلوة** اما ما سبقه حدث غير ما في البناء لانه
 من هذا القيد لان المطلق كانه اكثر الشئ غير صحيح كما يظهر ولو اب ولو كان سبق الحدث بعد
 التشهد قبل السلام اذ لم يتم صلوة لما عرفت ان الخروج بضعه فرض عنه اذ لم يوجد بخلاف
 خبر لقوله امام اي يجب ان لا يخلو مكان الامام عن الامام بعد صلوة المتقدم حتى لو احدث الامام
 فلم يفته احد اخر خرج من المسجد فيصلي الفم كذا في الكا في صورته بخلاف ان يات في ركعة او
 واضعاب على الفم يومه انه رعن فيقطع عنه المظنون ويقدم من الصلوة لذلك يليه بالاشارة ولو تكلم

بطلت صلواتهم ولا ان يتخلف بالمجا والصفوف في الصلوة وما لم يخرج من المسجد في صلوة يتخلف حتى
 جاوز هذا الحد بطلت صلوات القوم وفي صلوة الامام روايتان كما انما فصل الامام عن القراءات اي قراءة
 قدر ما يجوز به الصلوة فانه يتخلف في ايضا عند خلافها ولو فراد ذلك القدر لم يجز الا يتخلف بلا
 خلاف لعدم الحاجة اليه خصوصا في الامام وبين يديه على ما مضى ويتم صلوة ثم ابر مكان توضع او يعود
 الى مكانه ان فرغ امامه الذي يتخلف من قبل بقوله يتم ثم او يعود كما سبقه فانما ايضا يخرج من الامام
 ثم والعود ووجه الخبر ان في الاول فله للشيخ وفي الثاني دار الصلوة في مكان واحد في ثلثي اثنائه
 وانا اريد ان لم يخرج امامه ما دالى مكانه قطعا كذا اية كالامام المتقدم اذ سبقه حدث والافضل
 للمنفرد ومقتضى فرغ امامه الاستئناف ليكون بعد عن ثبته الخلاف فيحقق الاداء بلا غل وبسبب الامام
 والمقدم احراز القابلة الجماعة ولو اختلف الامام مسبقا ما لا وجه ان ادركه في الركعة والاولى له
 ان يفتي مدركا لانه اذ كان على انام صلوة وينبغي لهذا المسبوق ان لا يفتح لجزء من التسليم ولو
 تقدم اتم صلوة الامام اولا بان انه لم يركع من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى
 السلام قدم مدركا يعلم بهم ومن اتم اي المسبوق صلوة الامام بان فقد قدر التشهد بغيره
 اي المسبوق والمراد صلوة التنية للصلوة كالفهقهة والكلام وكونها وهذا الامام الاول
 لانه وجد اثناء صلواتها الا عند قراءته اي الامام الاول بان توضع وادركه فليفتي بجنت لم
 يستثنى وانتم صلوة خلفه فليفتي لا القوم اي لا يفتي الثانية القوم اذا قدمت صلواتهم وان لم
 يسبقه اي الامام الاول حدث وقد قدر التشهد فنهقه او احدث عند صلوة المسبوق لوجه
 المناهضة فلا لها وان تكلم او خرج المسجد لا يفتي بصلوة المسبوق لان الفهقهة مفسدة للجزء
 الذي تلازم من صلوة الامام فتقدم من صلوة الامام لا يجزى الى البناء والمسبوق
 يجزى اليه والمنسحب على الفاتحة بخلاف الكلام لانه في معنى السلام لانه ثنية للمنافاة لهذا لا يفتي
 بشرط الصلوة وهو الطهارة واذا صادف جرحا لم يفتي فلم يؤخر ذكره عن المسبوق ولكنه يفتي
 في اوانه لان غير اوانه والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة
 بخلاف الفهقهة والحديث الحمد وكذا الخروج من المسجد فانه قاطع لا مفسد وما نفعه اي ما في البناء
 الحدث العذر والجنون والاعفاء والا هنا بطلان بان نام في صلوة يوما لا يفيض وضوءا فاحتمل
 او غير ذلك او من شئ كذا في الظهيرة والفهقهة واصابة بول كثير جاوز قدر الدرهم
 وسيلان شئ وظهر العورة في الاستنجاء الا ان يضطر كذا المرأة اي عورتها في الاستنجاء يمنع البناء
 الا ان يضطر ايضا والقراءة اهايا وجائبا قبل لقراءتها جازا قبل بالعلس والصحيح
 الفاد فيها لانه في الاول ادركه ركنا مع الحدث وفي الثانية مع الشئ بخلاف السجدة والتهليل بالاصح

الصلوة على الغير الذي في ركعة يعني بغيره صورة الامام
 الاول ان لا يركع في خلفه صلواته
 فترسته

فمنه في الصلاة والالتزام كذا في البناء

اذ ليس فيها اركان وطلب المار بالاشارة عطف على الحدث والركن والركن بالاعمال في
به لظهور فساد الصلوة بصرح الايجاب والقبول والركن قد اراد ركن بعد سبق الحدث لا اذا كانا ارب
الحدث والركن تاياما اربعه في حال نوم المحدث فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد والركن
في غيره كالصلاة بعد ما ظن انه احدث ثم ظهر طهره ولو عمل بعد التمسك منه في الصلوة كانت
الصلوات لوجوب الخروج بضمه ولو وجد منه في الصلوة بعد بلا صفة بطلت الصلوة لوجوب البناء
قبل تمام ما خلا فيهما فبطلت الصلوة بعد التمسك في الصلوة على استعمال الماء ورواية في بطلان ايضا
برؤية المؤمن المقتدر بالتمسك الماء قال في الكثرة بطلت ان رايه يتم ما قاله في ذلك المار بالرواية
القدرة على استعماله لو راها ولم يعد على استعماله لا يبطل ولو قدر بلادة في بطلت قدر الامار على القدرة
لا غير ونقصه بالتمسك لطلان الصلوة عند رؤية المار غير مضيه لانه لو كان متوضعا لغيره بغيره في المار
الماء بطلت صلوة المار ان الماء قادر على الماء باضباع وصلوة الامام تامة لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك
العبادة الى ما نرى ونرى المار في غير ما كان في المار في المار في المار وان كانت النزع
بفعل عطف من صلوة لوجوب الخروج بضمه ونقصه من سحران وصيدا وقيل مطلقا وتعلم الا ان
اي تذكر او حفظه بالسما من غير ان يمسك في النعل والانس صلوة لوجوب الخروج بضمه وفيه المتون
الشهوة لفظية مكانه ولا يستقيم الا على قولها وقيل القاريه قويا اي فبما يجوز في الصلوة وقوة
تكون على الاركان فان افضلته قرب فلا يجوز بناؤه على الضعيف وتذكر فانه يلهو هو صاحب الترتيب
وكذا اذا كانت فانية على الامام فقد ذكر في الترتيب من الترتيب ومن كذا انك ان يلقى وتقيم القاريه اميا
وظلوع الشمس في الجو ودخل وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المحدث وسقوط الجهر من بره وجدان الصلوة
بالتمسك بالركن ودفع الوقت المحدث في الصلوة وعدم سحر الجارية عورتها اذا كانت تغطي بغيره فانه
فانتمت بغيره ان من حدث في ركوعه او سجوده وتوضا وبني فلانة ان بعد الركوع والسجود الذي احدث
فيه لان امام الركن المار هو بالاشارة وهو مع الحدث لا يتحقق فلانة من الاعادة ولو كان اماما فيركع
غيره وام المحدث على الركوع والسجود لا مكان الامام بالاشارة وان تذكر في ركوعه او سجوده انه ترك
سجود في ركعة الاولى ففضا لا يجب عليه اعادة الركوع والسجود لكن ان اعاد يكون منه وبالقياس
الصلوة مرتبة بعد الا مكان امه واهلها فحدث الامام فلو كان المحدث رجلا فامام اي فذلك
المحدث امام بلا تيمم اي متعين لجلالة الاول وان لم يمسك في صيانة الصلوة كما ترى اول
الباب وتبين الامام لقطع المراجعة عند الكثرة ولا يلزم هنا ويتم الاول صلوة معتد بابها كما اذا
تختلفه حقيقة والا اي وان لم يكن ذلك الوارد رجلا بل صيا او امرأة او حشيش فعد صلوة في رواية
تختلفه من لا يمسك الامامة وقيل لا تعد اذا لم يوجد منه الاختلاف فعد او كذا الخ في اذا كان ذلك

في رواية اخرى
في رواية اخرى
في رواية اخرى

فان قوله الامام
في قوله الامام
في قوله الامام

الواحد اميا او متفلا خلف المحدث او متفلا خلف المار في الفضاء اخذ ركان من الانقطاع ثم توضا
وبني ولا يجب عليه شيئا **باب ما يفصل الصلوة وما يمكن فيها بغير السلام**
عند قبة الحمد لان السلام غير مفيد لانه من الماذكار فكل من فعل غير المحدث ذكر في المحدث ما ورواه لم
يقدر بالحمد لانه ليس من الماذكار بل هو كلام وتخطب وتقدم الكلام مطلقا اي سواء كان عند
او سحوا او حاشيا او قليلا او كثيرا والامامة باتباع كلامه في الصلاة المحدث في كذا اللهم ربنا
فلانة وعند ان افعل لا يفيد والاشارة وهو ان يقول آية في اي يوسف ان آية لا يفيد سواء كان
من وجع او ذكر قبة او بار والاشارة وهو ان يقول آية في اي يوسف ان آية لا يفيد سواء كان
بن سلمه من ذلك ففلا لا يقطع في العياشة قالوا لا فخذ هذا احسن للفتوى لانه مما يتبعه المريض
او المحدث مرضه والاشارة وهو ان يقول آية في اي يوسف ان آية لا يفيد سواء كان
لان الاشارة في ذكرها ما كان من ذكرها ما كان بغيره ليقول الله تعالى استسكن الجنة واعوذ بكن من النار
ولو خرج به لا يفيد صلوة وان كان من وجع او مضية صار كانه يقول انما مضيت فغفر ذنبي ولو فرغ
به بغيره كذا في الكافي وتصح بلا تيمم بان لم يكن مدفوعا اليه اي مضطرا بل كان تحسيرا ان ظهر به
حقيقه خارج بالفتح والفتح بغيره عند وجع وحده وان كان مضطرا لا يفتاع البراءة في طهارة عيدها
لغطا من فانية لا يقطع وان حصل تكلم لانه مدفوع اليه فيما واما لو كان في حصة حروف لم يكن مدفوعا
ايه يقطع عند ما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي وتصح ما طشق بالبن والاشارة
افصح وهو ان يقول بركعتي وبعاد ان من كلام الله اذ يقع بالفتح فيهم ولو قال الله
او انا مع الحمد لا يفيد لانه ليس جوابا عرفا ولو قال الله انا مع الحمد لا يفيد لانه ليس
قوله بركعتي الله به لا يفيد كذا في الظهيرية وجوابه في السوء بالاستسقاء بان يقول انا لله وانا اليه
راجعون وسائر الحمد بان يقول الحمد وعجب السجدة بان يقول سبحان الله والهيللة بان يقول
لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالتحديد ونحو الجواب بالاشارة في الصلوة جاز صلوة اتفاقا
وتيمم بالتحديد ونحو الجواب باليسر يشاء فقد اتفاقا وبغيره قراءة من مصحف لانه يتحقق
من المصحف فاشبه التلقين من غيره وتصح على غير ما تامة لا يعلم في كل من كلام الله قوله على غير ما تامة
يشمل فتح المقتدر على المقتدر وعلى غير المصلح وعلى المصلح ومن دفع الامام والمقدور على اي شخص كان
وكذا ذكره في الا اقتصار الثلاث دون الفتح نظيره ما توصل اليه كما ذكره في الخليل والبقالة والبر
فانه يفيد صلوة ان اراد به جوابا والا فلا وان فتح على امامه لا يفيد سخاها وقيل ان قرأه
قد رما يجوز به الصلوة لانه لا خذونه اليه وقيل ان انتقل الى اية اخرى ففتح عليه بغير صلوة
الفتح وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وينبغي للمقتدر ان لا يعجل بالفتح اذ رتب

ط

تذكروا امام فيكون التلقين بلا حجة ولا امام ان لا يحتمل بل يركع اذا ركع قراء قدر الغرض والانتقل
 الى آية اخرى والكلمة وشبه لانها تنافيان الصلوة ولا فرق بين العدة والنية لان علة الصلوة مذكورة
 هذا اذا لم يكن بين سنان ما يكوها اما اذا كان في فاضله لا يفصلونه كما سبنا في سجدة على ركعتين ومن اريد
 سفيف السجدة لا الصلوة في عاده لما في موضع طاهر صحيح لان اداء ما في النية كالعدم لهما ان الصلوة
 لا يتجزأ فاذا فبعثها في كل موضع خلاف وضع يديه وركبته عليه فان صلوة يجوز ان يكون في موضع واحد
 كتركه في موضع واحد وتركه وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان تركه وضع يديه وركبته في مكان
 بكتف عورة او في آفة لو انكشف عورة في الصلوة فتركها بالابتداء صلوة اجزا لان الانكشاف
 الكثير في الزمان القليل كالانكشاف في الزمان الكثير واللامنع فكذا هذا فادع من ركن مع الا
 نكشاف او مكنت بقدر ما يمكن فيه من اداء ركن قدرته وكذا لو قام على موضع خفي او صاب في موضع
 اكثر من الدرهم او وقع في صف النساء للزينة فادع من او مكنت فلك عند آية يوسف محمد لا يفرض
 كشف العورة وملاصقة النجاسة بالكلية ما لم يؤد ما لا يمكن يقع انه لا يفرض قدر اداء الركن بل حقيقة اداء
 واختلاف مقتضى خارج المسجد يعني اذا كان في المسجد ملاصق القوم والصفوف متصلة بهم فخرجهم المسجد
 فسبق الامام حديث فخرج من المسجد وتكلم بملاصق خارج المسجد يعني في كل مكان لا يركع في كل موضع
 مكان الامام يعني في الصلوة كنه ما دام في المسجد جعل كانه كل مكانه وعند محمد لا يفرض لان مواضع
 الصفوف في المسجد كايه الصفوف واختلاف اتساع ولو ظلمت آفة استخلف الامام امره وقد سبق حديث
 وتخلعه فان ونيان يفرض صلوة وصلوة القوم لا تتشابه باختلاف من لا يصلح خلفه لا يفرض صلوة ونيان
 نفس صلوة القوم وكل عمل كثير اختلف في نفسه وعامة الناس في عاونه ما يصلح لظاهره ان عامله غير متصل
 وقيل ما يستلزم الفصل قال الامام الرضا هذا القرب الى المذهب اذ في فان دابة النفوس لا راي اليه
 وقيل ما يحتاج الى الدين لا نظره مطف على قرآنه المكتوب وقوله قرائنا كان او غيره او اكل ما بين سنان
 فانه لا يفرض لانه يتبع لريقه ولهذا لا يفرض الصوم وقيل اذا كان في سنان قليل كما دون في الحصة
 لا يفرض صلوة واذا كان اكثر منه يفرض كذا في النهاية او مرور مارة في الهواء بموضع سجدة تكملوا
 في الموضع الذي يكمل المرو فيه والواقع انه موضع صلوة في الهواء وهو من قديمه الى موضع سجدة
 فانه لا يفرض الصلوة وان اتم المار وبغير المصلح امامه في آفة الهواء ستره ان ظن المرو وديعة
 الى المرو بالثبات او التبع لايها تحوزا عن القول الكثير غيرها اذ السرة متصل بقوله ويدفعه او
 من بينها ابطاع السرة ان وجهه وكفى للجماعة ستر الامام وان اتم المار في المسجد الصغير بالمرو
 بين يديه مطلقا اذ سوار كان ما بينهما قدر الصفيين او اكثر بلا قابل بينهما والمسجد الكبير قبل الصفيين
 وقيل كالصغار لما فرغ من بيان ما يفرضه ولا يفرضه في بيان ما يمكن فناد ما لا يمكن فناد

ما يكره في الصلوة

ولكن تناوبه لانه من التكاسل والامتناع فان لم يكن ليكمل سبطا وان زاد وضع يديه او كنه في
 وقلبه لانه ايضا من الكسل ونقص عينة للنهي عنه وكفى به ابر في ركنه من بين يديه اذا اراد
 السجدة فانه نوع بحيرة وشبهة ويوان يجعل ركنه على راسه او كنهه ثم يرسل اطرافه من جهاته فانه
 شقة باهل الكتاب وبعثه ابراهيم بن ابي بصير وبه انه لانه خارج الصلوة ينهي عنه في اظنك فيها وعرض
 شعره للنهي عنه ويوان يحس شعره على يافته وشعره يحيط او صمغ ليلته ورفعة اصابعه للنهي عنه
 ايضا والشفقة بان يكون غنقه للحاجه للنهي عنه ايضا فلو نظر بوضعية يديه او ركنه من غير ان
 يكون غنقه او يولي واجهة لا يمكن ولو قول صدق عن القنلة ففصلونه وركبته الى السماء للنهي عنه ايضا
 وانما وجه للنهي عنه ايضا ويوان يقعد على البيت وينصب كسبه ويضع يديه على الارض فانه يشبه اقباء
 القلب وانفرت في دراعه للنهي عنه ايضا وترجعه لان فيه تركته القعود للشفقة بلا عذر
 فلو كان في غير ذلك وكفى للنهي عنه ايضا وهو وضع اليد على الصرة وقيل الحصى لا مرغ ابر وكفى للقلب
 الحصى لئلا يتكبر من السجود والا ان يقرب ركنه للنهي عنه ايضا والوضعية في المرح قاله ام بابا ذرمة
 او كثر وعدا اليه جوارحه والتبجح باليد للنهي عنه ايضا وفيه خلاف لها فلا يكره عدها بالقلب
 ولا باليد خارج الصلوة وقيام الامام في الحوائج او في مكان او الارض ومن هذا فافد للصور
 المذكور يعني قيام الامام في الحوائج من لانه شقة باهل الكتاب لا قيامه في الحوائج وسجود
 فيه لانتفاء سبب الكراهة وكذا ان كان قيامه على مكان ومن والقوم على الارض للنهي عنه
 وللشقة وكذا ان كان في الاصح لانه يشبه اختلاف المكاني فكان تشبها ولا فية اذ راد بالامام
 ثم قدر ان ارتفاع قائم ولا باسناد يادونها ذكر الطحاوي ورواه عن ابي يوسف وقيل بمقدار
 ذراع وعلية الاعتماد وان كان مع الامام بعض الاثام لا يمكن في الصحيح لزوال المعنى الواجب
 للكراهة والقيام خلف صف فيه اية في ذلك الصف فانه للنهي عنه وليس ثوب فيه شاور
 لانه يشبه حامل الضم وان يكون بين يديه تنوير او كائون فيه ثوب ليشبه بعبادة الجوس
 لانهم يمدون الجمر او يكون فوق راسه او خلفه او بين يديه او يذره صوت بجوارحه بل هم
 اتمالا لانه يتنافى قلبه وصوته وشبهه بالراهة ان يكون امام المصلح ثم فوق راسه ثم على يمينه ثم على
 يساره ثم خلفه وفيه الفاتحة ان كان التمثال في مؤخر الظهر لا يمكن لانه لا يشبه عبادة وفيه الجامع
 الصغير الكراهة الا ان يكون صغيرا او كبيراً او مقطوعة ارجل او غير ذلك روح
 فانها اذا كانت كذلك لا يفرض فلا يكره وصلوة جارية ركنه للتكاسل وعدم المبالاة لا
 لتدليل فيه لو كان له لم يكن او صلوة ويؤيد اية الاخيرين ابر البولي والفايط ويؤيده
 حاله ابر صلوة حال مدافعة لهما او ابر للنهي عنه وصلوة في ثياب البثرة وهي ما ليس

في الصلوة

لا ركب فيه اذا انتفع غير ركب ثم ركب لا يسن لانه اذا ركب في الاول يركب في الثاني
 وفي الثاني انتفع التوبة موصية للركوع والسجود فلا يجوز اداؤه بالاياء وشيئة زيادات كلام
 فيه في باب الصلوة على الدابة ان شاء الله في التراويح فيه ترويحية وفي باب الاصل اسم للركعة وسببها
 لترويحية لاستراحة النفس بعد اربع ركعات باجلته ثم سبب كل اربع ركعات ترويحية في الزمان اذ
 من الترويحية وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قد صح انه صلى الله عليه وسلم اذا مضى في ركعة
 على راسه موشية ان يركب عليها ثم واقف خلفه الرشدني وقد قال دم عليكم بشتي وستة خلفه
 الراشدني من بعد رب وعيسى الرضال والنساء وقال بعض الروافض سنة الرجل فقط والجماعة
 فيها التراويح سنة على الكفاية في تركه عمل السجود اسأوا ولو اقام البعض فالتخلف في تركه
 للفضيلة فلم يكن ميثا اذ قد تخلف بعض اصحاب ومن ابن يوسف من قد رجع ان يصلي في الامام
 فصلوة في بيته افضل والصحح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اذ هو طراز
 احب الفضيلين وذكر الفضيلة الزايد كذا في الكافي وان كانت لا تقطع اصلها بالجماعة ولا
 منفردا لان القضاء من خواص الفرض وما ينعمه من المؤكديات وبسبب ما فيه من الانتهاء ثلث
 التل الاول وهي خمس ترويحات اية لكل ترويحية سببان فيكون التسليمات عشرا لا امام
 والقوم يأتون بالثناء في كل تكبيرة الافتتاح ويجلس بين الترويحتين قدر ترويحية وكذا بين
 الجماعة والوتر لانه لو اثن من زمن لا صحاب رضوان الله عليهم اجمعين الى ما هذا وبوجه
 على التمهيد اية الامام يزيد على تشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يحل القوم في تركها والثناء
 الختم مرت ويكفي في ليلة الاتباع والعشرين بكثرة الاضبار لانه ليلة القدر ولا بد ان الختم لكسليم
 اية القوم وقبل القائل صلا الاضبار افضل في زماننا قدر ما لا ينقل عليهم صلوا القضا وهذه
 فله ان يصلي التراويح بالامام ولو تركوا الجماعة في الغرض لم يصلوا التراويح جماعة ولو لم يصلوا التراويح
 بالامام صلوا الوتر ولا يوتر ولا يصلي الوتر جماعة خارج رخصة بل الجماعة ولا يصلي تقوى جماعة الاقيام
 رمضان ومن غشي الائمة ان ينطق بالجماعة انما يكون اذا كان على وجه الدعاء اما لو اتم واحد
 بواحد او اثنين بواحد لا يركب فاذا اتم ثلثة بواحد اختلف فيه وان اتم اربعة بواحد
 صح اتفاقا كذا في الكافي **باب ادراك الفريضة** الشارح فيها اعلم ان الاصل
 ان تقضى العبادات فصدا بلا عذر حرمان ولا ينقلوا اعمالكم وان التقصير بالكمال كماله فنجوز
 تقصير السجود لاصلاحه ونقص الظهر لجمعه والصلوة بالجماعة مرة على الصلوة منفردا في نقص الصلوة
 منفردا لا اواز فضل الجماعة اذا تفرغ هذا فاعلم ان من شرع فريضة منفردا اذا اتمت اربعة الامام
 في تلك الفريضة فقلها جبر لقوله الشارح فيها واقتضى بالامام ان لم يسجد للركعة الاولى لانها محل التقصير

الترجيح

الجماعة افضل

صلى

للكمال او سجد وهو غير راتب لانه ان لم يقطع وقيل ركعة افر من صلواته في الشان وبوجه لا كنه
 في التلاوة ولا كنه حكم الكل فبعضه شبه الفراغ وقصبة لا يحمل النقص فكذا شبهه اوجه الربعة الراتب
 لكن ضم اليها اربعة ليصير ركعتين باطلا ويجوز فصل الجماعة بقطعه وان صلوا جماعة اربعة اتم اربعة
 اليها اربعة لانه قد ادرنا الشرح لكل ذلك لا يحمل النقص لما قرره اتم اربعة اربعة متفلا الائمة العشرة لان
 التنقل بعد ركعة وان رجع في التنقل لا يقطع لانه ليس بالاكمل واختلف في ستن الظهر اذا اتمت
 والجمعة اذا خطب ففصل بقطع على ركعتين لانها اذا قل شتر وركعتين اربعة يوسف ففصل بينهما اربعة
 لانها بمنزلة صلوة واحدة والقطع من باب الكمال بخلاف الظهر لا يخرج احد من السجدة اذن في من غير ان
 يقضي فيه الا مقبلة جماعة اربعة من ينظم امرها بان يكون مؤذن في مسجدا وامامه او من يقوم بامر جماعة
 بتفريق او يلقون بغيره وفي النهاية ان خرج ليصلي في مسجد مع الجماعة فلا يسن به مطلقا من غير قيد
 بالامام والمؤذن ولا يصح الظهور والعشرون من بينه ان كان على فرض الوقت لا يركب الخروج بعد الزوال
 لانه قد اجاب داعي الله قبل اية في تركه ثانيا ولا يخرج من مسجد احد من الجماعة فيه لانه من فحج اتم في الفريضة
 الجماعة عيانا اذ رتبنا نطقه لا يركب جواز الصلوة خلف اهل السنة الا المقيم اربعة جماعة اربعة فلا يسن
 في خروجهم وصلى الفريضة والعصر والغرب مرة فان لم يخرج ايضا لركعة التنقل بعد ما كان في الصلاة الظهر
 والعشاء فانه لا يخرج بعد الاقامة من التنقل بعد ما خالف في الجماعة في الفريضة كنه سنة ويقعد
 ان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها اذ لم تكن اواز فضيلتها اولى ومدرك ركعة اربعة اربعة
 اربعة بغير ان يخرج من ركنه اذ ركعة من فرض الفريضة اربعة وان فاتت عن الركعة الاولى ولا يقصرها
 اربعة الفريضة الا بغير اذ اقامت معه وقضا ما مع الجماعة او اصد والقياس في السنة ان لا يقصر الا في خاص
 الغفار بالواجب لكن ورد الخبر بقضاها قبل الزوال بقضاها للفرض وهو ما روي انه يوم قضاها في الغرض
 بخلاف ليلة الترس بعد ارتفاع الشمس فيقضي ما وراءها على الاصل وقضاها الزوال والاعتكاف في الجماعة واما
 اذا فاتت لا فرض فلا يقصر عندها وقال محمد استلزام يقضيها الزوال ولا يقصر طلع الشمس
 بالاجماع كركعة التنقل بعد الصبح وفي الظهر تركها اربعة مطلقا اربعة اربعة اربعة ركعة منه او لا
 اربعة اربعة الظهر فضيلة سنة الفريضة لو كان في العالم مريبا للفقهاء لا يركب تركها سائر من السنة
 الفريضة كذا في الكافي وقضاها سنة اربعة ركعتين المئين بعد الفرض وهذا عند اربعة يوسف وعند
 محمد قضاها بعبه ما ونقل الصدوق الشهد الا خلا في اربعة ركعتين فلا يقصر عندها من قولين فانها لا يقصر
 بعد الوقت وهذا اجماعا واختلفوا في قضاها بغير الفرض والاصح انها لا يقصر وفي الخلاصة لو صل
 في الفريضة او الاربع قبل الظهر ثم انتقل بالبيع او الشراء او الاكل فانه بعد السنة اما بكل لغة او بشرية
 ما فلا تبطل السنة وقيل لفظ انه لا يبعد ما تركه ستن الصلوة الحسن ان لم يركبها ففكروا الا انهم كذا في الكافي

من المسجد واجتنب تركها في المسجد والركعة الاولى في المسجد والركعة الاولى في المسجد والركعة الاولى في المسجد

ترك سنة الظهر

على القيام في السنة والقادر على الخروج منها متى قاعدتها لفتح شرب القادر على القيام فيها قاعدا
والقادر على الخروج منها جازت تلك الصلوة بحسب ان القضاة لا يترجمون الغالب العجوة وهو الغالب
كالنكاح لانه لا يترجم في الاصل والقادر على الخروج في الثاني لا يجوز الصلوة قاعدا في الموطنة في النكاح بالجماع
الا ان يدور فيه في لا يجوز لا يقتدر بهل سنة بامام في سنة اخرى لا يختلف المكان الا يقتدر في يجوز
لانما كان في كل خلاف ما اذا كان على الدارين المقدر على الصلوة والامام فيها السنة او بالعكس كان
بينهما مانع من الاقامة كالطريق او طائفة من النهر لم يجز الاقامة والاعا **باب** المأوى
جاء في بيان ما في موضع اقامة اعم من البلد والقرية فان الخارج من قرية للمساكن ايضا فلهذا البيان
امن من قولهم ليسوت بلحج البيوت اذ لو بقى ما به بيت لا يكون سافرا قاعدا قطع ساق في جاوز
ولم يقصد ان يسهل لم يجرى ولم يكن سافرا قطع اي من ثلث ايام ان تقطع سيرا وسطا اعتبر في
الوسط للربح لا للبل والراحيل والبلحج اعتدال الريح والحجل بالبحر في ثلثة ايام مع الاستراقات
منه قول علماء اديف مدة السفر ثلثة ايام وليا لها السير اليه يكون في ثلثة ايام وليا لها مع الاستراقات
التي يكون في ضلالي ذلك لان المسافر لا يملك ان يمشي ما يراه في بعض الاوقات ويخرج في بعضها
ويأكل ويشرب كذا في المحيط وكذا في النيام في اوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكر في بعضها
ويرخص له ان يسافر ولو كان عاصيا في اي سفر كقطع الطريق وعقوق الوالد والدين وسفريات الحج
بلا محرم وسفر العبد لآب من مولاه وعند ان في هذا السفر لا يفيد الرخصة قصر الفرض الرباعي فاعلم جرح
قيد الفرض اذ لا يفيد السنن والارباب يخرج الفرض والمغرب لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان الصلوة فرض
في الاصل ركعتين فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ضم اليه كل صلوة مثلها غير المغرب فانها وتر النهار ثم زيد
في الحضر واقتصر في السفر حتى يدخل جماعة ثمانية لقوله ويخص او يتوهم اقامة نصف شهر واكثر
ببلد او قرية فيقيم بها اشهر بان اية الاقامة لا يقع في المفا وزكما ذكر في الهداية لكن قال في
الكافي قالوا هذا اذا سار ثلثة ايام في موضعها فان لم يسر ثلثة ايام في موضعها في قصر اي اذا كان
على الاقامة مقدرة بنصف شهر يصح نية الاقامة فيجاء فيه فيقصر ان فورك الاقامة في اقل منه اي
من نصف شهر او فيه لكن بموضعين مستقلين كلكه وهي فانه يقصر اذا لا يصير مقبلا فلو اتى احداهما
ان فربان كانت القرية قريبة من الموضع المستقل على ساكنها فانه يصير مقبلا بنية الاقامة فيها فيصح بقوله
احدهما لانها في الحكم كوضع واحد كذا في النظم او دخل بلد او لم يبق اية الاقامة فعمل على عزيم ان
يخرج غدا او بعد يومين فانه ايضا يقصر وعكر عطف على ضمير يقصر اي يقصر عن ركود قل
دار الحرب ونوايا اية الاقامة بدار الحرب نصف شهر واكثر وان حاصرها فيها اي دار الحرب
لانه ليس موضع الاقامة لانهم بنى القوار والفرار لكن من دخل فيها بامان ونوى الاقامة في موضع

مطهر
في السفر

الاقامة تحت كذا في الثانية او ثوبا يدانها وحامد البناث في غير موضعها اي موضع الاقامة
فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز اقامتهم لا اهل السنة عطف على ضمير يقصر اي لا يقدر الصلوة اهل السنة
كالاعراب والأتراك ويوجب فيها وهو بيت من قريبا وصفه نوباما اي الاقامة في موضع غير
يوما في الامم اخيرا في قابل لا يجوز اقامتهم بل يقصرون لانها لا يقع الا في الامصار او في القرى والنجع
المبغية ما روي عن ابي يوسف ان الزكاة اذا كانا في قرية حال في الفيا وذكرا سافرا في الا اذا
تروا من غيرهم وعزوا على الاقامة في وقت من يوم فابدا سخن او اخلاص من غيرهم وان لم يقدر عطف على
فوله يقصر والضمير للمساكين لم يقصر سافرا في ايام الاربع فان قعدا في يوم فمضت ثلثان في القدر
الا وفي فرضه فاذا وجدتم فرضه وكذا سار لنا في السلام وتركه واجب كبر الاقامة في السفر و
شبهة عدم قبول صدقة الله تعالى ولان القصر عندنا رخصة سقطت وكل ان يات في ايام بالقرية وما زاد
على الركعتين نفل والا اي وان لم يقعد الا في يوم يقصر وقصر وانقلب النفل فلا ما عرفت ان ترك الفرض
عن الحسن بن محمد فاقتهما ايام في ايام اربعة ايام حتى يقفوا بين الركعتين قال الرازي وهو قولنا ان اذا
نوبار بانه قد خالف فرضه سنة الفجر جاء ولو نوبار ركعتين ثم واربعا بعد الاقامة في موضع ملة
كن ان يخرج القصر ثم نوبار العصر كذا في شرح الزاوية واختلف في ان نفل الافضل من الزكاة فضا
وقيل الفعل تركا وقال الهند وانه الفعل حال التزول والترك حال التجر وقيل بطل سنة التوجه و
قيل سنة السفر بقاء في المحيط اقتصر ما في بعض في الوقت صح اقتضاه وانما ما شرع له لان
قصر الاقامة من سافر بالمقيم يكون سنة الاقامة في وقت وجوب التكليف لا بعد في التخيير اي
لا يقدر على سافر بالمقيم بعد الوقت في فرضه في السفر والتوجه هو الراسب وامر به من الجواز والمغرب فان
اقتضاه في يوم يصبح في الوقت وجب وانما لم يقع بعد الوقت في التخيير من سنة انباء الفرض على غير محله
اما في القدر ان اقتصر به في السفر الاول او القدر فرضه على الايام او في من الغزاة ان اقتصر
في السفر الثاني في الغزاة في نفل على الايام فرض على المقدر وقام كقصر في سفره فيجب الجاه
الكبير وهكذا اقتصر بالمقيم في سفره في اي الوقت وبعد لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت
فانه لو اقتصر في سفره في الوقت كان في وقت القدر اقتصر في السفر المتغير والمقصر وكذا لو اقتصر في سفره
ثم ان المقيم المقدر بالسافر اذا اقام الى الايام لا يتغير في الاقامة لانه لا يمتنع من حيث ادركه او في صلوة مع
الامام وفرض القراءة ما روي بقرائة اما بخلاف السجود في السفر الاول فانه يقرأ فيه وان قرأ
الامام في السفر الثاني لانه ادركه فانه نافله وان المقيم المقدر بالسافر لانه لم يمتنع من حيث ادركه
وقال من سلم انما صلواته على اهل مكة فانه قوم سفر وترب ان يعود الامام المسافر انما صلواته
فانه سار كما قال في عم السفر والمطر لا يتغير ان الثانية اي اذا قطع فاقته السفر في السفر فانه اذا

مطهر

في السفر

في السفر

في السفر

ففي فانية الحضرية الترميم والعبرية في غير الغرض بالوقت فان كان في اخر مسافر او مقيم كعتان وان
مقرا وجب عليه اربعة لآلة المحبة في البيت عند عدم الاداء قبلها تقريبا الاصول بطل الوطن الاصل بطل
فقط وبطل وطن الاقامت بطل والتفر والاصل الوطن الاصل هو السكن ووطن الاقامة موضع
نوب ان يمكن في غير مدينته او اكثر من غير ان يتخذ مسكنا فاذا كان شخص وطن اصله فان اتى اصله
اخر سوا بينهما مدة التفراد لا بطل الوطن الاصل الاول من حيث لودخل لا يصير مقيما الا بالنية ولا يبطل الاصل
بالسفر حتى لو قدم المسافر في غير مدينته بطل الوطن الاصل الاول من حيث لودخل وطن الاقامة ان
وطن بعد الاقامة ليس فيها مدة التفراد يصير مقيما الا بالنية وكذا اذا سافر عنه واستقل الى وطنه الاصل العبر
بنية الاصل بالنية يعني اذا نوى الاصل التفراد والاقامة يكون النية كذلك لا يتجسس الى النية استقلال
كالملكية مع زوجه فانها تكون بقاء اذ كانت مستوفية لهما والا تغير بينهما كذا في المحيط والعبد مع
مولاه والخدم مع اهل البيت عليه ورزقه منه ومثله الامير مع الخليفة والامير مع من سافروا
ورزقه منه السلطان اذا سافر قصر الا اذا طاف في ولايته من غير ان يقصد ما يصل اليه من السفر
فانه لا يكون سافرا او طلب العفو ولم يعلم ان يتركه فانه ايضا لا يكون سافرا ذكر قاضي خان
في الرجوع بقصر ان كان بينه وبين من سافر سافرا كافر وصلى مع ابيه ايه فرقا قاصدين
سيرة ثلثة ايام فصاعدا فاسلم كافر وبلغ القصر وسبها وبين منزلها ايه بقصد ما بالفرار
من المدن قالوا ايه عاتق المشايخ المسلم بقصر فاقول من السفر والبصير يتم لان نية الكافر معتبر فكافة
مسافر من الاول بخلاف البصير فانه من هذا الوقت يكون سافرا والفرق ان البصير يتم لان نية الكافر معتبر فكافة
وقيل بان بنا رعايا مسلم العبر بنية الكافر ايضا وقيل بقصر ان بنا رعايا بتبعه الابن لا بالسافر
باب الجمعة وهي فرض لغير نساء فاسمعوا اليه ذكر الله والامر بالخير والنهي عن المنكر
لا يكون الا لاجابه شرط صحتها المصطفى يجوز في القرية خلافا للشافعي وهو ما لا يسهل
المعلم يعني من يجب عليه الجمعة لاسكانه مطلقا او ماله مفتق ذكره قاضي خان وامير وقاضي بقدر الامكان
ويقيم الحدود وكل المعنيين من قوله عن ابي يوسف والاول ايضا ذكره في الاما ايضا البطل
او قنوا وعطف على المصطفى والفرير وهو ما اتصل به ايه بالمصطفى المصالي كركن الزوايا
وجميع العكر والخروج للدين ودفن الموتى وصلوات الجنائز ونحو ذلك وشرط صحتها ايضا
السلطان او من امر السلطان باقامة الجمعة مات والامير فخرج ايه اقام الجمعة بهم فليفتقر اليه
او صامب الشرط يفتح ابن والراي بنفي العلامة وهو الذي يقال له نسخة سمي به لانهم جعلوا
لا نفسهم علامة يعرفون بها او القائل بان لان العامة مفتقون اليهم ذكره قاضي خان ولا اعتبار
لنصب العامة الا اقام يوجب من ذكر من خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضي وبيان الجمعة

ط

بنية في موسم الخليفة او امير الجواز وهو السلطان بكرة فقط فيه الجموع لا يجوز برفات ولا بين في غير
الموسم ولا بين في موسم نامير الموسم وشرط صحتها ايضا وقت الظهر فبطل الجمعة بخروج ايه وقت
الظهر فيبقى الظهر ولا يقام الجمعة وشرط صحتها ايضا الخطبة كوسيلة وعند هان ايه من ذكر
طويل سمي خطبة وعند ذلك في لآلة من خطبتين يشمل كل منهما على التمجيد والصلوة والوقفة بالقبول
والاداء على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها ايه الجمعة وقتها فلو صلوا على خطبة
او بيا بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت الجمعة فنادية ونفها وشرط صحتها ايضا الجماعة و
اقلها ثلثة رجال سوا امام فان نقرأ ايه تفرق الجماعة قبل سجود ايه الامام بطلت الجمعة
لان نقاد شرطها ولزم اليه بالظهر وان بقى ثلثة او نقرأ ايه سجود ايه لان الجماعة شرط
الانقضاء وقد انعقد فلا يشترط واما لانها ليست شرطا في وشرط صحتها ايضا اذا اقام
ايه ان ياذن الامير للشيخ اذا اقام ما حتى لو نطق باب قصر وصلى باصحابه لم يجز لانها خارجة عن
الاسلام وفصايل الذين في اقامتها على سبيل الاشهر وان نطق باب قصر واذن للشيخ بالقبول
جاز وكل لانه لم يقض حتى السجدة الجامة وشرط وجوبها عطف على شرط صحتها الاقامة بغير الصلوة
والجمعة والذكور والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففاد ايه فاقد هذه الشرط وكذا
سالمخفف من السلطان الظالم والسجون ان صلاح ايه فاضا لان الشرط لا يلزم كنفها فاذا اخل
جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام فانه الجمعة في مواضع من مصر وموكل ايه في محمد وهو
الاستح لانه اقامته في موضع واحد في مدينة كبر في جازبا وهو مدفوع الصلوة والامانة في غير
صالح في اقامة للمسلم والعبد والمريض وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم بغيره والامانة
ولنا انهم ائتم الامانة وانما سقوا منهم الوجوب تحقيقا للجمعة فاذا اقصوا ايه فاضا لافرادا
صام بخلاف البصير لانه غير اهل والامانة لا تعلق اما بالرجال وتنقذ الجمعة بهم ايه يجوز هم حتى
لوم يحضر غيرهم جاز تعلق الامانة فاولا ان يحلوا لافرادا وكذا يومها ايه يوم الجمعة بقصر اخر عن
السواد ظهر معذور وسجون ومسافر اهل مصر فانه الجمعة بجماعة مفتق بقوله ظهر معذور وانما ك
لامانة من الافراد بالجمعة لانها جامعة للجماعة بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا افرادهم
لا شجاعت لرايهم ومنه يعلم لانه ظهر غير المعذور بغيره الا ولى وكل ظهر غيرهم ايه غير المعذور
المسجون والمسافر قبلها ايه الجمعة فانه من الاول فان ندم واراد ان يحضرها وسرورها والامانة
ايه الصلوة بطلت مع عدم سعيها سواد اذكرها اولاد وقال لا يبطل حتى يدخل في الامام
في ناليع دون الظهر فلا تنقذ بعد تمام والجمعة فانه فتشقه فصار كالجمعة بعد ذوات الامام وان
السجدة الجمعة من فصايل الجمعة في منزلها في حق انتفاض الظهر فاضا بخلاف ما بعد الفراع منها

ط

ط

لا بد من سببها ولا ينعاه ويدركها في الشهادة وسجود التهجوتها لان من ادرك الامام يوم الجمعة معه
ما ادركه وبني عليه الجمعة عند هذا القول ثم ما ادركه فقلوا وما فيكم من قضاة قال محمد بن ادرسة مع اكثر الزكاة
الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه اقلها بنى عليها الظهر لا يستخلف الامام الخطبة اصلها والصلوة بدلت
بغيره ان استخلف الخطبة لا يجوز اصلها ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما احدث الامام وهذا معنى ما قال
في الهداية في كتاب ادب القاضي خلاف الماء وهو ربا قامة الجمعة حيث يستخلف لا على شرف الغوات
ليؤديه فكان الامر بان لا يستخلف وقد قال شرايع يجوز بان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف
الغوات لتؤديه وقت يفتي الادار بالانقضاء فكان الامر من الحقيقة ان لا يستخلف ولا يمكن
انما يجوز اذا كان ذلك الغير سبب الخطبة لانها من شرائط افتتاح الجمعة وجهه ان الخطبة والامامة بعد ما اتمها
السلطان كالقضاء فلم يجز لغيره الا اذا لم يوجد له غيره وكيفية ما قال الشيخ ابو المعين في شرح
الجامع الكبير يجوز استخلاف القاضي الا اذا قوض السلطان ذلك لغيره لانه استغناء القضاء بالاذن في
حق ما لم يات من غيره ما كان قبل الاذن ويجوز استخلافه به ما قوض اليه لانه ملكه ذلك باذن السلطان
كما ملك القضاء بنفسه بين الناس واعتبر بالوكيل بالبيع اذا وكل في خلاف التعيين حيث كان له ان
يعير لان الشافعي قد ثبت على ملكه فذلك من غير ان يكون متصرفا في حكم المالك خلاف ما نحن فيه فانه متصرف بحكم
الاذن فيملك بقدر ما اذن له ثم قال وبغير ما نحن فيه من هذا وقيل ان من قام بغيره لغيره لا يكون له ان يقيم غيره
مقامه ومن قام بغيره بنفسه كان له ان يقيم غيره مقامه والفقهاء باينما كان قبل على يجوز فطاعة الباب
بحصول اصله عند عدم الاذن كما جاز حكم الباب في تصرف المكيل عند فقهاء الموكل عند عدم الاذن فكذا
لان من ادرك ما حضوره الا ان جاز في خلاف الخطبة الا اذا دخل المرائي في انما انما الاذن لا يجوز
استخلافه لهما الا اذا كان ما دون السلطان لا يخلف في جوزه ذلك وهذا مما يجب حفظه فان كان عنه
ما قلون بان الاذن الاول وجب البيع وكل البيع لقوله تعالى فانودب للصلوة من يوم الجمعة فاعطوا ذكر
الله وذروا البيع وقيل بان الاذن الثاني الاول لم يكن يترتب من البيع والاولى اصح لانه لو تروى عند الاذن
الثاني لم يمكن معطلته قبلها ومن استأجر الخطبة لم يخلص عليه فوانا الجمعة ولم يقل وهو مبيع وان قال في الهداية
بوجوب البيع وحرمة البيع لا يبيع وقت الاذن جاز ولكنه مكره كما نقره كتب الفروع والاصول و
لهذا اورده بعض الشراح لفظ الكراهة بدل الحرمة وبخروج الامام الى صعوده الى المنبر محرم للصلوة
والسلام لانها الصلوة لم يقل لانها الخطبة كما قال في الهداية لما خرج في المحبة واما في البيهانية انما يكون
من حين يخرج الامام الى ان يغزو من الصلوة ومن كان في صلوة وان كانت سنة الجمعة فيقطع على راس
الركعتين فان كانت ركعة ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثانية اتم الرابع واذ اجلس على
المنبر اذن بين يديه وسن ان يكتب خطبتين بينهما جلوسه فاما طاعة الامام في المأثور المتوارث واتفق

خطبة

الاصح

حرمة البيع
ممنوع الاذن

بعد تأمرا لا ينبغي ان يقع غير الخطبة لان الجمعة مع الخطبة كس واحد فلا ينبغي ان يفترقا وان قيل جاز
فقطعتي باذن السلطان وصح بالجمعة جاز كذا في الخلاصة لا بأس في استخلافها اذا خرج من مكان البلد قبل
خروج الوقت اريد وقت الظهر لان الجمعة انما يجب في اخر الوقت وهو ما اقره القريب اذا دخل المصوم
الجمعة ان يؤمن ان يكتل ثم يوم الجمعة يلزم الجمعة وان يؤمن ان يخرج منه ذلك اليوم من قبل الوقت او قبل
الجمعة عليه لانه في الاصل كواحدة من اصل الصلاة في كل يوم وفي الثانية لم يصح وانما قدم المسافر المص
يوم الجمعة لا يلزم الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما قال القاضي فان كل من نوى في وقت السيف غنم في خطبة
الخطيب على منبره بالسيف يبرهن انما نوى في السيف فاذا اجتمع من الاسلام فذلك بان في ايدي المسلمين
يقاتلونهم حتى ترهبوا الاسلام وكل من سلم اهلها طوعا بغير الخطيب فيه بلا سيف ودية ارسوله
ثم نعت بالسيف في خطبة الخطيب لا سيف ومكة بالسيف في خطبة من بالسيف كذا في التارخانية
باب العيدين يجب صلواتهما على من كتب بغير الخطبة بشرطها وجوبها رواية عن ابي جهم
الاصح وما نقل من محمد بن ابي عبيد ان اجماعا في يوم واحد فالاول سنة والثانية فريضة ما ذكره
بان وجوبها ثبت سنة سور الخطبة فانما ثبت من شرائط العيد بغيره وهي مخالفة خطبة الجمعة
بان الجمعة لا يفتتح بدونها بخلاف العيد وبانها في الجمعة متفردة في الصلوة بخلاف العيد ولو قد مرها في العيد
ايضا جاز ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في العنانية ونقد صلوات الجبانية اذا اجتمعت وان كان
الفتاح بخلافه ونقد صلوات الجبانية على الخطبة كذا في الفقه ونقد يوم الفطر اكل قبل الصلوة
والاشراك والاعتناء والخطيب والصلوات لان صلواته عليه وسلم كان يفعل كذا في يوم
النحو لا على كل شيء روي في كل من اصحته واداء الفطرة ثم في الجبانية لقوله ثم اقوم من السنة في
مثل هذا اليوم وفي التخييل تفرقة قلب الفقير للصلوة والتمسك بها في السنة وان يوم المني والاشراك
بافراج المنبر البهائي زمانا كذا في الاختيار ولا يكبر بها في خطبة ولا يكبر الا في خطبة من ابي جهم انه
قال لا ينبغي ان يخطب العامة من ذلك لقلته رغبتهم في الخيرات ولا تسفل قبل صلواته لانه لم يفعل
مع صفة الصلوة ولو جاز لفعل تعظيما للجواز وقتها من الارتفاع للشمس الى الدوالي لانه لم كان يصلي
العيد والشمس قد روي اورد بين وروى ان فوما شهدوا بروية الهداية بعد الزوال فامر صلي الله
بهم بالخروج الى المصلى من العذر ولو جاز الاداء بعد الزوال لما اخره صلى بهم الامام ركعتين مكتبة راشيا
قبل تكبيرة روي ابي في كل ركعة وبوال بين القرائين يعني ان الامام مكتبة لافتح في ثم يفتتح
ثم مكتبة ثالثة ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم مكتبة للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة
اولا ثم مكتبة ثالثة ثم يركع للركوع ويرفع يديه في الرواية لقوله ثم لا ترفع الا يديه الا في سبعة الخ
وذكر منها تكبيرة اداء العباد ويكتب بين كل تكبيرة من مقدار ثلث شبيحات لانها تقام بجميع عظيم بالمواظبة

الاصح وهو ما روي عن ابن عباس انه عليه السلام
لا يرفع الا يديه الا في سبعة مواضع عند افتتاح
الصلوة وقراءة التوراة وتكبيرات العيدين
وعند استلام الحجر وعند الصلوة ودعوة
وعند الوقوف وعند الجهرين والركوع والركعة

لو كان ساقرا في الجوارح أو العبدان وصلح كعتين لو كان مقيما في غير الشاة هكذا قال لينا وله
 صلوات المغرب فان كل ما حكم الرباعي وخصوا الى الخوف وجاء لا فرب وحيلا بهم ما يقع من ركعتين في ركعتين
 في الرباعي وركعة في الثلاثة وسلم امام وصلح وذهبوا هذه الطائفة اليه الخوف وجاء الطائفة الاولى
 والمواصلونهم لا قراءة وسلموا لانهم لا يحقون فكانهم خلف الامام ثم جاء الاخرى والمواصلونهم بقراءة
 لانهم سبوقون وان شئت فقلهم صلوا ركبا ثم فرادى بالاياء الى جهة قدرتهم فان قدروا على توطئة القبلة
 توجهوا اليها والى ما بقدره ون على التوجه اليه ونفصل صلواتهم بالقتال والمشي والركوب لانه على كثير
باب في الصلوة في الكعبة فتح بها النفل وفاقا والقرض خلافا لظن
 منفردا وبجامة وان اختلفت وجههم الا ان نفا الى وجه الامام فانها لا يجوز لانه تقدم امامه ومن
 سواه لم تقدم وتوجه الى القبلة كذا لو اختلفوا في صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قدام الامام مستقبلين
 اليه اقتدوا من الجواب وبعضهم اقبل اليها اركبة من الامام جاز اقتداءوا الا ان في جانب تقدم
 على الامام بخلاف من في جانب اخر لا خلف الامام مكل فلا يضر للقباليه اقتداء من خارج بابا فيها
 والباب مفتوح جاز اقتداءهم لان وقوف الامام فيها وبابها مفتوح كوف في المحراب في الساجدة
 وركعتي الصلوة قوما وان جاز لانه في نظيرها **باب سجود التهور والنفل**
 بحسب السجود وقبل بين والصلح الاول بعد تسليم افتتاح صاحب الهداية ونسب الامامة والامام
 ابو اليسر والامام ظهور الدين الربيعي او سلم افتتاح صاحب الكاوية ونسب السلام ونسب السلام خوارج
 زادة وصاحب الاضياء قال تاج الشريعة في شرح الهداية ذكر عن الامامة اربع تسليمين وهو الاصح
 لانه قوله كتاب الصلوة بعد على من سجود وهو العلم والافاء برواية صحابة كانوا اقرئين رسول الله
 اولي والرواية الاخرى من العائنة وسهل فاعلم ربه استغناها وعائنة كانت في صف الشاة وسهلا
 كان من الصلابة في تحمل انما يسمى للتسليم الشاة لانه لم كان في تسليم الشاة افضى من الا ولما بعد
 المسحور في الكتب المشهورة وسوق كلام الفرقين به على ان القولين للامام الا اعظم وفي الجمع
 الشاة الى محمد والا ولا اليها وما وجدته في كتاب الامام نفع صاحب معارج الدراية فيقول على كونها قوله
 بناسب ما قبل التهور في نسبا ما في الامام تسليم لانه اذا سلم تسليمين رجا في النفل يعني
 الجماعة بانما في الصلوة سجدة فانما على محجب وتشهد وكلام بينا ويا راجد واجب
 سهوا اذ في العداية ولا يجب سجد ركوع قبل القرائت فان تقدم بها على الركوع واجب لانه في القرائت
 ركوعا وتما تقدم القيام على الركوع والركوع على السجود ففرض كاسبق كتحقيقه في باب منته
 الصلوة بالامامة عليه وما في القيام الى الشاة بزيادة على الشاهد قبل عرف والصلح
 بعد ما يؤديه ركن وركعتين فان لا نقصا في الواحدة واجب فقل الزيادة عليه تركه والجهر

باب في

فيما يخاف تركه واختلف في مقدار والاقص قدر ما يجوز بالصلوة في الفصلين وذكره الفقهاء الاول
 وسار الواجب المذكور في باب حقة الصلوة وان تكرر اربعة الواجب بين سجدتين واحدة على ركن
 تركه الواجب على منفرد متعلق يجب ولا منفردا ما ان سجد امامه وان لم يسجد امامه لم يسجد الوتر
 بخلاف تكبيرة الشريك في وتره لا يسجد على المنفرد سجد اذ لو سجد ومن خلفه امامه
 وان سجد امامه انقلب الامامة افتداه ويصلح على التبريم في الشاة الثانية والاصح الصلوة فيها
 اربع الشاهد في كذا في الظهور المبني على ما به وان كان سجد فرائد منه ثم بقية ما فات
 والا وان لا يقوم قبل سجود الامام ولو قام قبل سجود فقل ان يسجد امامه لم يقدر اركبة
 بالسجدة ان قبة امام لا يعود ولو سجد في ايها بقية سجد في الشاة السجدة الاولى فيجب على كل سجد
 التهور امامه ان يسجد في يوم المنفرد او في يوم الاضحية او في يوم النفل لان الفقه الاول في
 الفقرة الاولى في ذلك الرابع او الثالث من الفرض اربعة من النفل لان الفقه الاول في
 كالقعود في الثانية من الفرض في يومه الهاء الى ان وان سجد في ايها فقل في الفقرة الاولى وهو ان
 اربع اربع الفقرة اربع بان لم يرفع ركبته ما ولا سهوا وان قام وكجه للسهو وقيل يعود الى الفقه مالم
 يستقم قايما وهذا الاصح كذا قال الذليل وان سجد على الاضحية في قام الى الخاسر في الرباعي والاربع
 في الثلاثة والثالثة في الشاة ما دام لم يسجد صار فرضه نفلا وضع في الرباعي ركعة سادسة ان في
 انما قاله لا ينفصل لم يشرع فيه قصد فلم يجب عليه اتمه وفي الثلاثة العاشر اربعة لا يجزى الى الضم اذا الركا
 الثالث يضم الرابعة اليها كذا في النفل فحصلت الصلوة الشاة وفي الشاة العاشر اربعة لا يجزى الى الضم اذا الركا
 رابعة ليكون الكل نفلا لان النفل بعد طلوع الفجر اكثر من ستة الفجر كركوع وان قد لا يغير عطف
 على قوله وان سجد في الاضحية في قام سهوا ولم يسجد ما دام وسلم الا ان يسجد في الخامسة في الرباعي والرابعة في
 الثاني فيم فرضه لوجه الفقه الاخير ويقع سادسة في الرباعي لم ينفصل ههنا ان شاء الله في الاول
 مع انه لو قطع لافضاء في الصورين لان ضم ان دسة ههنا اكد من ضمها ههنا لان فرضه قدم ههنا
 لكن بما في السلام بحسب سجدة التهور فلو قطع ما بين الركعتين بان لا يسجد للسهو تركه الواجب ولو لم يسجد
 وكذا في خلاف المسئلة ان لا فان الفرضية ثم لم يبن ليجاز الى تدارك نقصانها ولو عطلت ان لا يصف
 ما قبل لا يفتح في العوض لكونه النفل بعد ما وقيل يفتح لان هذا ليس بقصود والهي من النفل بعد العوض
 تبادلا المقصود فلا يكسر بدونه وهو الاصح كذا قال الذليل ويقع فاستد في الثلاثة بعد الركعة
 في الصورين نفلا وان لم تنو بانه الظهور والمشي والموجب لان مواظبة التبريم عليها كانت
 بخير من سجدتها وسجد عطف على قوله ويقع السجدة الثانية في السلام ويقع في اربع الركعتين
 الزايدتين في الصورين صلا بما يشيعه الامام ونقصا من افسد لانه شرع وفي الفجر الصاير ثلث لا يفتح

لان في اصلاح الصلوة وانما ذكره لان
 ما دون اربعة السجدة في الفجر وكسبه
 مسبوقة من اخرها وان سجد في
 بقوله امام يسجد في الفجر

في وجه السجدة في الفجر
 سادسة وليس بها ركعتين
 ويسجد للسهو ثم في

لا صلوة الجنائز وله قات ان يستعمل الاستحلال ان يكون منه ما يد له بالجموع من بقاء او غير عضو
سمى قات وصل عليه والى ان لم يستعمل غسل في الظاهر الرواية وادرج في حقه وادرج في حقه وادرج في حقه
كقصة بني باعد ابويه ولو بني بدونه او بفاسم مواد البصر على لانه سلم على كاهنات عما كان او
قرا بغيره الويل السلم من مولاه او قاره لانه سلم ايلا فاعلم كسل السلم وبلغه في حقه وبلغه في حقه
يحل الجنائز بوضع مقدمها ثم مؤخرها بالكلية العين كذا الباء يقع على موضع مقدمها ثم مؤخرها على
الكلية الباء ويصور بها لا يقا أب يشون بها من بين بلاعد وكنه الجوس قبل وضعها على القات
لغلام من بني الجنائز فلا يمسح بوضع وتد بالشيخ فليعلم لمارونيا ولقد علم من الجنائز بموت
ولا يبلغ في النماط والنفاذ في قتلها ان اصبحت اليه ولي العبد والابن لقوله علم للجنائز والنق
لغيرنا الا ان رضى فلا يمسح بهنق وانما ذابوا من جوارحه وديد وبقري في القرب ويدخل من
قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله اي وضعاك بلسان بسم الله وعلى ملكه رسول الله اي سلتا ك
على ملكه ثم بوقته لها الا قبل اذ به امر النبي دم وحمل العقدة التي على الكفن لحول الانتشار لانه م
اورد وبلغ من الانتشار ويصور بالتي والقصب الخشب والآخر وهو في ارض رضى كذا في الكافي
ويصور بالتي لان حاله في التنازل لغيرهم وسال الذاب عليه للتواتر وبسم القبر ولا يرجع ولا
يخصص للغير عنده ولا يخرج الميت من القبر الا ان يكون الارض مقصودة او اخرج بالشفعة وطلب
الملك في يخرج ما في التفتة بغيره ويصل عليه ويرمي في البحر كذا في الظاهر ما نت حاصل ولدا
حين ينق بظها من ضربها الايسر ويخرج ولدا كذا في الحاشية وفيها ايضا ويخرج القليل والمنت دونه
في المكان الذي مات في مقابر اوليك المسلمين وان نقل قبل الدفن الا قدر ميل ودينين فلا يمسح به وكذا لو
مات في غير بلاد يجب تركه فان نقل الى مصر فلا بأس به لا يكره عظام اليهود وكذا لو مات في غير بلاد
ويكره القعود على القبر وقلع الشجر والحشيش من المقبر فلا بأس في اليابس **باب الشقيل**
سنة لانه مشهود بالحجة بالحق اولان السلاكية يشهدون بموتهم اكرامه اولان تقع عند الله مع حاضرا على
ان الاصل في هذا الباب يشهد اء احد فانه كفوا وصح عليهم ولم يفلوا لانه علم فان في حقه من يلوكم
هو بطلانهم ولا ينفوا الحديث وكل من ينفاهم لم ينجيهم في عدم الغسل ومن لم ينجيهم لم ينجيهم
قتل على او مائة فرقا او غيرهما او بطلوا فلهم ثواب الشهادة مع انهم يفلون وهم شهداء على رسول
الله م الا ان يرد عليا رض الله عنها فلا ايئنها بعد الطعن وغلا وكما ناسه ينفونه علم كذا
في الكافي والمنصوص منها ان يشهد موثق يشهد اء احد رضوان الله عليهم اجمعين في ترك الغسل والحد قال
موسى عليه السلام اعتراف عن جسد الغسل بالحي والحيض والنفاء بالحي اعتراف عن البصر قتل ظلي اعتراف
عن وجب قتل ما او قضاها ولم يجب بقتل القتل بال اعتراف عن وجب به مال وانما قال بنفسه

احراج الميت من القبر

استجاب اذفن

سنة
دفعهم

الصل

القتل لان الاب اذا قتل ابنه بغير ظلم يكون الدين شهيدا لان المال وان وجب لم يجب بقتل بل
لغسل القصاص بشبهة الابوة ولم يثبت على البناء للمفعول يقال ارتكبت الجرح ابل من المولا
وبه روى والاشارة في الشريعة ان ينفق بشي من مرفق الحق او يثبت حكم من الحكم الامام كاشيا
بانه سوار قتل باء او حرة او قطاع الطريق ولو بغيره جازفة لان الاصل في شهادة اء احد ينفق لم
يكن كلهم قاتل الشفيع السلاج فيفهم من دينهم بالجو وفيهم من قاتل بالقصاص وقد علم رسول الله م
في الامم بركة الغسل او قتل غيرهم بها اي بجازفة فان سلا قتل سلم عليه باء وغيره فاطم الطريق وسلا
قتله رضى بجازفة ظلي يكون شهيدا او وجد عطف على قتل ظلي اء احد ينفق بغيره اي بغيره ابا
او حرة واشتراط الجازفة يعلم انه قاتل لا ميت حنفا فغيره من غير القصاص الكفن كالفرو والخش
والقلنسوة والسلاح والخف فانها تبرز ويزاد ان نقص ان ذا لغير الكفن ولا يغسل الميت
عنه كما مر ويقع عليه اكرامه وتعظيمه ويدفن بغيره لانه من شهيد اء احد وقد مر انه عليه السلام
نفق عن غيره وانما في الغنا في الصلوق فيقتل من وجد قتيلا بغيره اي في موضع يجب
اذا وجد قاتل القاتل القاتل اعتراف من الجاح وان روى ولم يعلم قاتله قال في الهداية منه وفيه
فتلا في المصنف لان الواجب في القاتل والدية ففعل الظلم الا اذا علم انه قاتل كذا في ظلي لان
الواجب فيه القصاص وقال صدر الشريعة اء احد من الرواية في القاتل كذا في الهداية لان رواية
الهداية فيها اذا لم يعلم قاتله على وجوب القاتل الا اذا لم يعلم القاتل في صورة العلم بالقاتل
اذا علم ان القاتل الجرح في الرواية الهداية لا يغسل لان النفس من القاتل او جسد القصاص وانما
وجوب الدية والقصاص فلعلم من الجرح عن اء احد القصاص فلا يجره هذا العارض عن ان يكون شهيدا
وانما في رواية الزهري فيقتل وجبان الزهري هذا وان حصل القتل كدبته فان لم يعلم قاتله
يجب الدية والقصاص على اهل المحلة فيقتل وان لم يعلم قاتله يقتل عينا في القاتل لم يغيره نفس
القتل فوجب دية وان كان بالعارضا خرم من الشهادته في القاتل اء احد من الرواية اقول كان لم
تيا مل في بيان الهداية فلم ينظر في شرويه فانهم جرحوا بان قوله الا اذا علم انه قاتل كذا في ظلي اء احد
على ما اذا لم يعلم قاتله وان لفظ الكتاب يشهد لانه قال الواجب في القصاص والقصاص
يجب الا على القاتل المعلوم وتلك تاج الشريعة جسد الشريعة في شرويه قوله ظلي اي لم يعلم قاتله وفي
الكتاب اشارت اليه لانه انما كان القاتل معلوما في لوم يعلم جازان يكون هو شهيدا فلا يكون
القتل ظلي واما قول صاحب الهداية اولان وجد قتيلا في المصنفنا على ما اعترف به صدر الشريعة
ومن وجد قتيلا في المصنف لم يعلم قاتله بدليل قوله لان الواجب في القاتل والدية والعجب ان يغيره
الا في قتل انما من الدليل ولا يغيره الثاني فيما يفهم من الدليل ايضا فليعلم ان كلام الهداية

والقصاص

والزكاة في المال واحد ولا اختلاف رواية ههنا وشأن مخالفة واختلاف عدم الفرق بين ما ذكره
 في الهداية قبل الآتين ما ذكر بعد فتدبروا في الهداية في سائر السبل وهو مبني على الوكيل أو قبل كذا أو
 قصاص فانه ينسب لان هذا القليل ليس بملك أو جرح أو ارتكبان اكل أو شرب أو نام أو تدابى أو اوان
 حية أو مفع وحق الصلوة وهو مفعل ويقدر على الاداء فيجب عليه القضاء به كما فيكون بذلك من احكام
 الدنيا او نقل من الحركة الخوف وطول الليل لا يكون في لا يكون في النقل من قبلها من هذا الاستثناء
 ذكره الزيلعي او اوجه بامور الدنيا والاخرى وهو قوله ابي يوسف فلا يخرج وقيل لا يخرج منها في الوضوء بامور
 الدنيا وفي الوضوء بامور الاخرى لا يكون من ثلثا بالاجماع او باجماع اهل الحديث او بجماع اهل الكلام كثير وقيل بكلمة وقيل
 ذكره ينقص من ثلثها من ثلثها ما نوا عطاها والكاس يدبر عليهم فوافق في نقصان الثلث من هذا
 ابي كونه ما ذكر في باب الارث ثلث موبل للفصل اذا اوجدهما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا ايل وجه
 ما ذكر في الحرب لا يكون من ثلثا بشئ من ذلك كذا قال الزيلعي ويصح عليهم عطف ما يوجب من وجدهما
كتاب الزكاة عفت الصلوة بالزكاة افتداه بقوله في الصلوة والصلوة والصلوة
 وقوله في ويقومون الصلوة وتمازفتناهم ينقصون في تلك بعض ما ذكره بعض اهل الحديث في بعض اهل الحديث
 في الكسبة في تلك ما من فقير مسلم غير ما شئنا اخره اقول هذا التعريف بناء على مطلق الصدقة ولا يخص
 بالزكاة كذا ما اخبر ههنا وان قوله غير ما شئنا اخره في الصدقة وانما قال الزيلعي
 يرد عليه الكلفان اذا تملك لان التملك بالوصف المذكور موجه ههنا ولو قال في تلك الحالة يرد عليه لا يمنع لا
 تفصل منه لان الزكاة يجب فيها تملك بالمال تملك جزائيا لا يملك عليه ذلك فان معناه بلا امتياز في نفسه بغير
 التملك كما لا ياباه فان الكفارة نفسها لا يفتقر التملك بخلاف الزكاة لان ثبوتهما بقوله مع اتوا الزكاة
 والابتداء كما قالوا بيقض التملك ولا يأتى به بالا بانه حتى لو كفل شيئا فانفق عليه ما بالزكاة لا يجوز
 بخلاف الكفارة ولو كان يجوز لوجه التملك لفقير متعلق بالتملك غير ما شئنا اخره ولا مولانا امتياز من
 اتفق والكافر والهاتمي ومولانا فان دفع الزكاة اليهم مع العلم لا يجوز كما سياتي مع قطع المنفعة عن المال
 من كل وجه اخر من دفعه الى فروع وان سفلوا واصولهم وان علوا ومكانه ودفع اهدا الزوجهين الى
 الاخرى سياتي به مع ان الزكاة عبادة فلا بد من ان الاصل في قوله في ذلكم والالهيبة والتمخلصين
 من الدين وشرط وجوب العقل والبلوغ اذا لا تكليف به ونهيا والاسلام لانه شرط لصحة العبادات
 كلها والحزب لتحقيق التملك لان الرقيق لا يملك بملكه وسبب وجوبها الملك التام بان لا
 يكون بيا فقط كما في مال المكاتب فانه ملك ابي له صفة وقد تقرر في كتب الاصول ان سبب وجوب
 بالملك المذكور وان عتق في الكفر شرطا لوجوبها **كتاب النصاب** اعتبر النصاب لانه عدم قدر السبب في دفع
 عن الدين المراد به دين له مطابق من جهة القبا دفع لا يمنع دين النذر والكفارة وينبغي دين الزكاة

في مال النسيئة التي هي من ثلثها ما نوا عطاها والكاس يدبر عليهم فوافق في نقصان الثلث من هذا

حالة بغار النصاب وكذا بعد الاستهلاك لا في الاموال المطالب في الاموال الظاهرة وتوابعها في الاموال الباطنة فلعلمنا
 على الظاهر فيها فكان ذلك بتركيبه لا بآبارها ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الامارة او الكفارة ذكر الزكاة
 وغيره قد ضمت صدر الشريعة الزكاة الى النذر والكفارة وهو مخالف للهداية وغيره فكانت سدسها من النسيئة
 الاولى وعن الحاجة الاصلية كدور السكنى وكذا ما وسببها في الاموال ولو نقدها النماء اما تخفيف يكون بالنقد و
 الشاغل والنجاة او نقده يربى يكون بالتمكين من مقتضاها بان يكون في بيع او ثمنها به فاذا نقد لم يجب الزكاة
 فلا يجب تغريمه بما قوله فانما من الدين بقدر دينه متعلق بقوله فلا يجب فانه اذا كان لا ربحا فيه وهم
 وعليه دين كذا لا يجب عليه الزكاة ولو كان دينه ما بين يدين كذا ما بين يدين ولا يرد للمكسب تغريمه على فو
 له والحاجة الاصلية وكذا ما في كتاب الدين واثبات المنزلة واداء الركب وعبية الخدمت وكتب العلم لا علم
 والاشعة من مال الصالحين والواصلين مال الصالحين تغريمه بما قوله فانه لو نقد راد الصالح ما لم تغدوه الوصول اليه مع
 قيام المكسب بغيره ومقتضى ومقتضى اذا لم يكن عليه دينه وما لا ساقط في البحر وموقوف في مكانة من
 مكانه ومال اهل السلطة معادون ووديعه من المودع وموليس من معارفه لا يجوز ان يكون عليه دينه من ثلثها
 له مع سنيين بان اقر عند التمسك فانه اذا وصل اليه بعد سنيين لم يجب زكاة للسنيين الماضية لان قضاء النماء
 ولو نقد بيا بخلاف ما ياتى من ولو كان معسرا اذ يملك الوصول اليه او بوسطة التخصيل او بغيره اذ
 محكوما بافلاس او بغيره عليه بنية او علم فاصح فان هذه الاموال اذا وصلت الى مالكها يجب زكواتها بالنسيئة
 الماضية ولا يجب ايضا في دور ولا مكسب تغريمه بما قوله فانه ولو نقد بيا ونحوها كتاب لا يملك واثبات
 لا تسحق واداء الركب وعبية لا تسحق وكتب العلم بغير اهلها وكذا ذلك ولم يبرأ من النسيئة لان قضاء
 النماء النقد يربى قال في الهداية وعلى هذا كانت العلم لاهلها وقال في النهاية اهل ههنا غير فدية لان ان لم
 يكن من اهلها وبنت من النسيئة لا يجب فيها الزكاة ايضا وان لم يعدم النماء وانما يفتقر ذكر الاموال في حق
 مصرف الزكاة فانه اذا كانت مكتوبة ما في درهم ومحتاج اليها للدرهم وغيره يجوز مصرف
 الزكاة اليه وانما اذا لم يجز اليها وموت ما في درهم لا يجوز مصرف الزكاة اليه وكذلك الآلات المحرقة
 وسبب وجوبها وانما قوله في الخطاب بينه وبينه اتوا الزكاة وهو مقتضى قوله لان الحول عند من يقول
 ان وجوبه في دين وفي اخره عند من يقول انه عتق وسبب بيانها وشرطه ان شرط وجوبها دايم
 الحولان في الحول بتمتة المال كالدراهم والدينارين او السوم او شيئا اخره اذا لم يوجد هذه الاشياء لم
 يتوجه الخطاب فلا ياتى بالزكاة وشرط ادائها ان يكونا مودعة بنية لانها عبادة فلا يتحقق بلانية مقارنته
 ابل الاداء بالمفع المصدرة او مقارنته لكونه ما وجب فانه اذا عزل من النصاب قدر الواجب ما وبا
 للزكاة ونقصه في الفقير بلانية سقطت كونه او تصدق في كل عطف بمانته فانه اذا تصدق بكل
 في الجبل الواجب فيه فلا حاجة الى التعمين لئلا نأوان تصدق ببعضه سقطت كونه عند محرم وعند غيره

في مال النسيئة التي هي من ثلثها ما نوا عطاها والكاس يدبر عليهم فوافق في نقصان الثلث من هذا

في مال النسيئة التي هي من ثلثها ما نوا عطاها والكاس يدبر عليهم فوافق في نقصان الثلث من هذا

في مال النسيئة التي هي من ثلثها ما نوا عطاها والكاس يدبر عليهم فوافق في نقصان الثلث من هذا

لانهم من اهل الغنمة غير انهم من اهل الجاهل اذا كان حربيًا من اهل الجاهل اذا
عمل في المعاد بالادب من الامام على شرطه فله الشرف وان خلا عنها اياها فله قتل بغير جرم لان
الكفر غالب من الكفر وقيل في زماننا موكا للقطعة اذا قد طال عهد السلام بقل دخل بار الحرب
ودعه ركا في صحار دار الحرب فله دلا محسوس واراد فلما كان اولادنا كان له سبق بيع على مال
مباح وانما لم يجب الخس لان الفرض من ماله ولو دخل جماعة ممنعون انهم منعوا وطلب
قنطرة والنوزم بحسب وان وجهه ايركا من مسانين في ارض مملوكة لا يمل الحرب ردة لا مالها
هذان من القدر والخيابة ولو لم يردوا فخره من اهل دار السلام مكله كغيره كالمملوك في ارض
فاسد او وجهه الركا في ارض مملوكة من دار الحرب غير مسانين لم يرد ولا محسوس لان اخذ
من مملوكة كذا في غاية البيان وجهه من ارض غير مملوكة محسوس وباقي الواجد قال في الوقاية وان
وجد ركا من ارض غير مملوكة من ارض غير مملوكة محسوس وباقي الواجد الظاهر مراد نفل مسند فكونه الهداية
في اخر الباب بقوله شاع وجهه ركا في ارض مملوكة وجهه في ارض غير مملوكة محسوس لان الظان
لفظ وجهه عاصفة المنى للفاعل وصيرها راجع الى المسانين بدليل الباقي والبيان وصيرها
راجع الى دار الحرب فليعلم ان وجهه المسانين ركا من ارض غير مملوكة وجهه ركا من ارض غير مملوكة وجهه
وهذا يكون غير مطابق لعبادة الهداية غير صحيحة في نفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فظاهر
شراح الهداية ونعيم ان الحسن لما يجب فيها يكون في غير الغنمة وهو فيها كان في اهل الحرب ووق
في ارض المسلمين بالجان الحبل والركا في المذكور في الوقاية ليس كذلك لان المسانين كالمملوك
والارض من دار الحرب لم يقع ايركا المسلمين فالصواب ان يقطع وجهه عاصفة وغيره على البناء للفقول
وشبهه لفظ منها وضاف الارض الى المسلمين لهدايتهم في العبادة الى ما ترك **باب العشرة**
يجب العشرة على ارض عشيرة وسبانية بيانها في كتاب الجهاد او على جبل وان قل العمل في
وفي التمر ثلث ما يوجد في الجبال البراري والحيوات من العمل والفاكهة ان يجمل الكمام فهو كالصيد
وان حمله فيه المشي لان مال مقصود ومن ايركا يوسف لا عشرين لانه باق على الابانة وفي سن
مطراوسين ايركا اودنه بلا شرط تصاب وموضع اوسى والوسى سنون صاعا والاعاء
نمانية ارطال والوطى اثنا عشر اوتة والاول في ارجون درهما ولا شرط بقا في سنة في
يجب الحظوان وقال لا يجب الا في الفرة باقية ببلغ خمسة اوسى الالة كوالخط كالحشيش
والقصب ونصف عطف على ضمير يجب وجاز للفصل ان يجب نصف العشرة مستحق عز او الالة
بلا رقع المون ايركا العشرة الاول ونصف في الثاني بلا رقع اربع التال ونصف البقر وكرى كذا
الانهار واجزاها لفظ وكذا ذكره بلا اراج البذر فان شراح الهداية وغيرهم صرحوا بوجوب العشرة

باب العشرة
في ارض غير مملوكة
من ارض غير مملوكة

في كل الخارج ويجب ضعف في عشرة تغلبت ولو طفلا او انثى او سلم او سحر ما نسلم او ذوق فان
العشر يؤخذ من ارض اطفالنا فيؤخذ ضعف من ارض اطفالهم ولا يقطع عنهم العشر انما عطف السلام
ويجب الخارج في عشرة سلم شرا ما ذوق وقبض لم يذكر في الوقاية والكفر القبض وشرطه الهداية
لان الخارج لا يجب الا بالمكن من الزراعة فلو كثر القبض وجب العشر على سلم اخذ ما منه شفعة او ردة
على لقا البية او خيار شرط او الروية او العيب ففان متعلق بقوله ردت يعني اذا اشترى ذوق
من سلم عشيرة ثم اخذ ما منه سلم بالشفعة او ردة على لقا البية او خيار ما عادت عشيرة كما كانت
ويجب ذوق جعل وان يتناخرا في كذا السلم ان سقاها بانية ولو سقاها بانية العشر عشر وسبانية
المياه ايضا في كتاب الجهاد ولا شيء في عين فيه ونقط مطلقا ايركا كان العين في ارض غير مملوكة او في ارض
وفي غيرها الصالح للزراعة خارج لو كان فيها خرابا ووقته ايركا هذا العشر عند ظهور التمر هذا
عند ايركا داما عند ايركا يوسف ووقته ايركا وعند محمد عند حصوله في الحضره في ارض الخلاف
نظيره وجوب الضمان بالاثلاث كذا قال الزيلقي **باب المصارف هم الفقير**
هو من له مال دون التصليح والمكين هو من لا شيء له والعامل ايركا مال الصدقة فيعطى بقدر عمله ويوما
يكفيه واعوانه غير مقدر بالثمن وان استغنى كفاية الزكوة لا تزداد على النصف قال الزيلقي والمالك
للقه والقارح من لزم دينه ولا يملكها باق ضلوع دينه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذ وفي
سبل الله منقطع الغناء عند ايركا يوسف ايركا الفقراء منهم ومنقطع الحاج عند محمد ايركا الفقراء منهم
وانما ايركا بالزكوة مع دخوله في الفقر والمكين لزادت فامتنع من الانقطاع وانما ايركا بالزكوة
سببه للزكوة الطريق في ارض الاخذ من الذكوة قدر حاجته وان كان له مال يفي به ولم يغير عليه الحال
ولا يجل له اكثر من حاجته فالحق في كل من غاب عن ماله وان كان في بلد ويصرف اليكلم ويصرف اليك
ايركا بطريق الابانة وقال ان في لا يجوز ان ايركا نصف المثلثة من كل ضيف لا ايركا بالسج
ايركا لا يجوز ان بين بلز كان مسج لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا بناء الفنا طر واصلاح
الطرقات وكره الانهار والجو والجهاد وكل ما لا يملك فيه وكفن ميت وقضاء دينه ولو فقه دين حق
والمديون فقير فان قضى بغير امر كان مستورا ولا يجوز ان يركن ماله ولو قضى بامر جاز كان
تصدى على الغرم فيكون القاضى كالموكل في نفسه وثن ما ينفق ايركا شرب بهار في ثمن لا فاعلم
التملك فيها فلا ايركا من بينها ولا ايركا صلح وان على وفرة وان سفل او روجية ايركا لا يعطى
زوج زوجته ولا زوجته زوجها الا في المشافعة عاده ومملوكة الميراث ايركا مبررة ومكانه
وام ولزم وعبد اعنى المذكي بعضه لانه بمنزلة مكاتبه وعبد اعنى الشريك المعسر فقه في ايركا
العبد بين الاثنين فاعنى احداهما وهو مفسر نصيب لم يجر للشريك الاخر دفع زكوة اليه لانه ليس له

فصار كما تهم وقال يجوز لانه قد يكون عند ما قال في الهداية ولا يلزم فيه فاعنى بعضه عند ما جاز لانه
بمنزلة المكاتب عند ذلك لانه في بعض المديون وانفق ثراه في ذلك فاعنى بعضه لا يجوز ان يكون مبيعا
للفاعل ويرفع ضميمه اليه المذنب لانه لا يناسب قوله وقال في بعض المديون عند ما قال في الهداية اذا
كان كونه فاعنى بعضه كان في الدين بل يجب ان يكون على البناء للمعمول وتصير المسندة في عبده بين
الاثنتين اعنى احداهما نصيبه وهو مخرج من ملكه في ثبوت هذا القليل ولما كان كون اعنى مبيعا للفاعل صحيحا
في نفسه وان لم يصح القليل وكان دلالة قوله فاعنى بعضه على الصورت المذكورة في غاية الجفاء كما لا يخفى وكذا
المسئلة الاولى في المتن ودليلها في الشرح غير ذكر في الهداية والثانية ببيان بدله عامه على المذنب كونه
ودليلها مثل المذكور في الهداية وفي مملوكه لان المذنب دفع لولاه وطفله لانه يقيه غنيا بالبيع
بملكه في الكسبه وان كان فقيرا عليه كذا امرته لانها ان كانت فقيرة لانه غنية برب الزوجه وبقدرة النقطة
لا يصير موصى وبني بتميم وماله على دينه ومعه ومقبل والخارث بن مصلح لطلب لقوله عدم
يا بني ما شئتم ان الله نوره عليكم غيا لانه امواله الكسبه واسا فهم ومواليهم اربعتون في ما شئتم
لا تفرق ان موال القوم منهم وان جاز النطوقا من الصفة والاولى فاعنى اي بتميم ومواليهم
ليهم لان تقاض القلة المذكورة في الزكوة فيها ولا يفتى لقوله عدم معاذرة هذا من اغنيا تهم وردت
فيهم المسلمين وان جاز غير ما اربعتون غير ان كونه اربعتون وكذا العشر والحاج لا يجوز له في غير
اربطن ان تصرفه بغيره بغيره او مكاتبه بغيره كانه لا يدفع اليه بغيره من مملوكه بغيره في كسبه
مكاتبه حتى يملك بغيره التملك ولو ظهر غناه او كثره او انه اربعتون او ما شئتم لا يبيع لانه لو وقف
على هذه الاغنيا بالاجزاء لا القطع فيمن الامر على ما يقع عند كذا اذا اشبهت على القليل ولو اربعتون بالامداد
لما تجدد اجزا ايضا فلا ثابت فيه وفي قوله دفع بتميم انما اذا دفع بلا حجة وأهله لا يجوز له
كسبه الاغنيا اربعتون اطراف ما في درهم فصار على الكراهة لان الاداء يلا في الفقير لان الزكوة
انما على كسبه بتميم بالتملك والمفعول اليه في حال التملك فقير وانما يصير غنيا بعين التملك في حال الفسح
من التملك فزوجه كذا يكون لغيره الفسح منه كمن فسخ وبغيره نجاسة وتعلقها بالزوجه لان فيه نفقة
حق الجوار لغيره قريب واحوج بينه لا يكون اذا تعلقها بالزوجه او الزوجه هم احوج من اهل بيت لانه
بحاج من القلة او زيادة دفع الحاجة اليه ولو نقل اليه غيرهم جاز وان كره لان المصروف مطلق الفقير
وتدب دفع مقبلة عن سؤال يوم ولا يثبت له من نفقة بوجه **الفطرت اي صفة**
الفطر يجب على قهر مسلم ولو ضعيفا لانه نص الزكوة فاضل عن حاجة الاصلية وان لم ينج وقد
مر بانه وجه اربعتون النصيب يحرم الصفة وقد سبق لنفقه متعلق بقوله يجب وطفله الفقير
فلا يجب عليه تولد الكسبه وطفله الفسخ بل من ماله ومملوكه الخادم اختار من عبده والما للثمن فانها

وان لم ينج

لا يجب عليه لهم ولو كان مديرا او ام ولد او كافرا لا لزوجه عطف على نفسه بغير الاذن الا بعد موافقة
اي اذا كان العبد انما وفت الفطرة لا يجب له ما دام ابقا فانما ما يؤدب كما يقع ولا
يجب له عدم الولاية ولا يجب عليه اي المكاتب لنفقه لانه ما في بيع المولاه ولا لملوكه كذا
بين الاثنتين على احدهما انفق الزكوة والموت في حق كل منهما وكذا العبيد بين
اثنتين عند ابي جازان في المملوك المذنب بين الاثنتين بجوارحه ما اذا مضى يوم
الفطر والحيار بان فاعنى بصره لان المملوك موقوف فانه يورده ويورده اليه في ملكه بالبيع
ولو اجبره في ذلك فرب من وقت العقد فينقض ما يثبت عليه من مملوكه بغيره بقوله
يجب او دقيقه او سوية اشارة الى ان المذنب لا يثبت في التوقي ما ينج من البر ما يثبت
غيره الشريعة او ريب نصف صاع فاعلى يجب ومن تراوشت في ما جاز من صاع ربع الفادار
بين درهما فانه الصاع المقتضى وهو لا يشا ومنه وانما قد يملك الفطرة التفاوت
بين جوارحه عظم وصغر ونحو ذلك وانما اختلف غيرهما من الجوارح فان تفاوت فيها في غاية
الكثرة يطلع في الفطر متعلق ايضا يجب في ما شئتم اي قبل صلوة في الفطر او بعده
او سبم لا يجب عليه لانها سبب بالنظر الى كل منها وصح اذا الفطر لو قدم الاداء على وقت
الوجوب لانه اذ لم يجد نقد السبب وهو سبب يورثه ويملكه فاشبهه بغيره في الزكوة ولا فرق
بين مدة اداءه من وقت ولم ينفق فعليه ارجا لان وجوب الفطرة فيها مقفلة وهو مستحضر
الحاجة فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الفضة فان الفطرة فيها ارفق الدم وهي لم تفعل
فهي فيقتصر على مودة النفس وتدب بغيره والمراد اداء ما قبل الخروج الى المصطلح لقوله عدم
انفوسه من السبب في مثل هذا اليوم فانه يدل بشارته على ان الاداء او ما قبل الخروج الى المصطلح
ليست من الفقير من السواك ويقتصر على ما في الباك من نفقة الا والعيال ووجب دفع كل شخص
فطرة الفقير واحد في نفسه لا يفتقر لم يجر لان المصروف عليه ان ينفق لانه لا ينفق بها
دون ذلك فيل القائل الكفر في جاز فانه لا يفتقر لكن الاول هو الاول ويجوز دفع ما يجب
على جماعة اربعتون واحد ذكره ابن ابي نعيم **باب الصوم عقب الزكوة بالصوم**
افتهى بالحد حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم في الاصل ما في الاصل ان الله ان الله وان محمد عبده ورسوله
واقام الصلوة والبناء الزكوة وصوم رمضان هو لغة الامساك وشما تركه الاكل والشرب
والجماع من الصبح الى المغرب لم يقل نارا كما قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع الشمس
اي فزوها كما قال عدم صلوة النهار عما يثبت فان الاعمال بالنيات من اهلها احتراز عن الخافى
والنفساء وهو انما فرض وهو نومان معين كصوم رمضان اداء وفشاء وفرضية ثابتة

والكافرة

فواش من الشهر معلوم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بالكتاب والسنة والاجماع وغير متعين كالكفارات استكفان البهيم والظهار والنفل وجزاء الصيد وفدية
الاذا في الاحرام كسباية اذ شاء الله واما واجب كالتزكيات والصلوات والنفل كغير ما ذكر في الهدية
ان صوم رمضان فريضة نقول في كتب علم القيام وعلى فرضية النفل والاجماع وهذه الكفارات والصدقات
واجب لقوله تعالى ولو تولى الله ورسوله وجنات عدن لكان ذلك اخراجهما منها لعلهم يتقون فان قيل فوجب ان يكون
المندور ايضا فريضة بالكتاب اجيب بان الكتاب عام خص منه باليس منهنس واجب كليا
دست المرفيع ويجزى الوضوء عند كل صلوة وكذا كذا وعرض علم صدر الشريعة بان المندور اذا كان
من المبادىء المقصودة كالصلوة والصوم والحج وكذا كذا فلزم منه ثابت بالاجماع فيكون قطع
الشيء وان كان سندا لاجماع طيبا وموالعا لمخصوص فيجب ان يكون فرضا اقول الجواب عنه ان
المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي بكفر جاحد كما يدرك عليه بيان الهداية والفرضية بهذا المعنى
لا يثبت بطلان الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقولة بالتواتر كما في صوم رمضان وثم يثبت
في المندور نفل الاجماع على فرضية التواتر في مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقولة بطريق الشهادة
او الامة بقية الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتب الاصول صحة
صوم رمضان والله المتعين والنفل يثبت من التواتر الى الفرضية الكبرى لا عندها فان النهار الشرعي
من الصبح الى الغروب والضحى الكبرى متضمنة فرضية ان توجد البنية قبلها ليكون موجوب دونه في
اكثر النهار فيتوحد في كل كل وهذا هو الاصح لا ما قيل من ان لا تستصحب نهارا غيبا من طلوع الشمس
الى غروبها وصحة الصوم بطلانها الى البنية وبنية النفل في خطا الوصف في اداء رمضان لما تقرر
في الاصول ان الوقت متعين لصوم رمضان والاطلاق في المتعينين يعني والخطا في الوصف
لما بطل في اصل البنية فكان في حكم المطلق بغيره المتوحد في الدار فانه اذا نودي بيا رجل او بياهم
غير اسم بياهم ذلك خلاف قضاء رمضان حيث لا يتعين في وقت الا اذا وقع البنية من مرقى او
مسافر حيث يحتاج الى التبيين فلا يقع من رمضان بل يقع عما نوب لعدم التبيين في الوقت بالنظر
اليهم والله المتعين يقع عن واجب نواه مطلقا اية اذا نذر صوم يوم متين فوفى في ذلك
اليوم واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقيما صحيحا او مريضا وشرط بلوغ
وقوع قضاء رمضان والله المطلق والكفارة الشبيبة من البتة والمراد البنية من التمسك
والتبيين ان ليس لها وقت متين فلا بد من التبيين من الائمة ولا يصح يوم اية الا بقرينة
وموافق يوم من شعبان احتمل ان يكون اول يوم من رمضان وانما كغير النفل لما روي
صاحب التبيين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تقعدوا الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان
يكون يوم يصوم احدكم الحديث قال الذي يلي وما رواه صاحب الهداية من عام يوم الشكر فقد

يوم الشكر

بسم الله

نقل عن ابي القاسم ومن قوله لا يصح اليوم الذي شكك في الا نطقا لا اصل له وكل فيه الواجب لما
روينا ويقوم منه في الاصح وقبل يقع نطقا لان غيره من غير فلا ينادي بنية الواجب فان علم
نطقا او واما وكلمة رمضان فيها ارب النظرة والواجب يقمان عن اية رمضان والا
اي وان يظهر نطقا اية اية في ثواب من النطق والواجب وبنية النفل اية وافق متنا
دنا بان قضاء صيام يوم الجمعة والخميس والاشهر لوافق يوم الشكر وكذا اذا علم شعبان كله او
نصفه الاضداد عشرة من ارضه او ثلثه منه ويصوم فيه الخاص كالمغف والفاضل اذا لا خياط
فيظهر غيرهم بعد الزوال فيباليه ان كتاب النفل لا يصح ان نوب انما يصح ان كان الغد من
رمضان والا فلا الجزم في العزم فلم يوجد البنية كذا ان لو كان لم يجد غدا فانا صليح والا
فيظهر وكذا ان قال انما يصح ان كان الغد من رمضان والا نعم واجب اخر لثبوت بين امرين
مكروهين بنية الفرض وبنية واجب اخر اقول انما يصح ان كان الغد من رمضان والا نعم نفل
وانما كذا ناهي ولا يفرض من وجه فان ظهر رمضان فبنيه لوجه مطلق الله والا
فنفل فيها اية الواجب والنفل اما في الاول فلا تتردد في الواجب الاخر فلا يقع عنه
يقع مطلقا البنية فيقع من النفل واما في الثاني فلوجه مطلق الله ايضا غير متعين عليه
بالقضاء لعدم الشروع في النفل فضلا عن مسقط الواجب عن ذمة لا يتقبل البنية حتى انما الله
ينبغي ان قال نوب ان اصوم غدا ان شاء الله عن شمس البنية الملوحة ان يجوز كذا في الخلاصة
راية بطلان رمضان او بطلان فطر وصرح ورد قوله اية ردة الحاكم لانفراد صام في الاول
والاخر اما الاول فنقول عدم صوموا الروية وفطر الروية وقدره عام اواما الثاني
فالاصح فيه ان يصوم ولا يفطر الا مع التمسك بقوله صومكم يوم يصومون وفطرهم يوم
يفطرون وانما فطر في الوقتين ففطر بلكفا ان لانه القاء ردة شهادة بدليل شرعي و
يعوثره الغلط فاوثر شبهة وملك الكفاية نذر بنية بالنيات ولو اضر نفل ردة القاض
خراجه اختلف فيه والصحيح عدم الكفاية ولو اكل راي لاله رمضان ثلثين يوما لم يفطر
الا مع التمسك ولو اضر لكانت عليه وقيل بلا بدوي لفظ اشهد للصوم بنية اية اذا كان
بات ما رة كغيره وعبارته على فاعل قبل ولو كان قنا او اتش او محمد فانه قد تاب
لانه امر ديني كغيره واية الاضمار ولهذا لا يخص بلفظ الشهادة وبشرط العدالة لان قول
الشيخ لا يقبل في البيانات وشرط للفظ اذا كان بالما غلة نصا في الشهادة و
مورجلان او رجل وامرأته ولفظ شهد لانه يتعلق به نفع العبد ومو الفطر بنية سائر ففطر
لا الدعوى لانه كسقي الامة وطلاق الحوت ولا يقبل فيه شهادة فرد في القذف تاب كونه

شهادة وبلاغة بالتميز شرط فيها الصوم والفطر مع عظم كمال العلم بحبرهم وبكم العقل لعدم
 نواظهم على الكذب وبعد صوم تليين بقول عدلين من الفطر لوجه نصاب التماسه لا يقول
 مدله واحد لان الفطر لا يثبت بقول واحد فلا يلزم ولا يلزم كالفطر في الاحكام المذكورة
 اختلف في اطلاق المطالع بينه قال بعض المتأخرين لا يقرب وقال بعضهم لا يقرب معناه اذا رآه الهلال
 اقبل بطنه في وجهه اقبل فرس وجب ان يصوموا برأيه او ليكن كيف ما كانه على قول من قال لا
 يحبه في اطلاق المطالع وانما قول من اعتبره ينظر ان كان بينهما تقارب بحيث لا يختلف المطالع
 يجب وان لم يكن يختلف لا يجب وكذا في عيانه لا يقرب قال الزيلعي والاشبه ان يقرب
 لان كل قوم مخاطب بما عهده وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار
 كما في الوقت وخرجه مختلف باختلافها اقول يؤيد ما مر في اول كتابنا الصلوة ان
 صلوة العشاء والوتر لا يجب لهما قد وقفتها **باب وجوب الافطار**
 ايسر وجوب الافطار من الاسباب كالاكل والشرب ونحو ما وجبه الله بالقرآن من
 الاحكام كالنكاح والكفارة او انقضاء فقط اعلم ان الافطار الصادقة من التام فبما يتعلق
 بهذا الباب ثلثة اقسام الاول ما يتوهم انه مفقود وليس بقدر والثاني ما يفقد ولا يجب
 الكفارة والثالث ما يفقد ووجوب الكفارة فقد بينت اقسام بالشرب وذكر الاول
 بقوله ان اكل او شرب او جامع ما يوجب للثمن المذكور او اتمم او انزل ينظر وادعنى
 او اكمل او اجتمع او انتاب من الغيبة او دخل طلق غبار او دفان او ذباب لو كان ذاكرا
 للصوم او اجمع جنباً او صبى اظلمه دهن او ما ذكره الزيلعي او جازة ما افترز عن
 الدهن فان صبها لم يفسد بقل الزيلعي عن فرائد الاكل او دخل النصف فاستتم فادخل
 فلفه ولو عمدا كذا في الخلاصة لم يفسد صومه جزاء لقوله ان اكل الى وذكرنا لقوله وان افطر خطاء
 وموان يكون ذاكرا للصوم فافطر من غير قصد كما اذا مضى فدخل الماء في فلفه او مكرراً وفي
 لفظ افطر ان لا يافا وصومه او اكل ناسياً او ظناً انه فطر فاكل عمدا او اخطى او اخطى
 ايسر صحت الدواوين في فصل الاقضية او فطر في اذنه ايسر هذا او دواوينه ايسر
 بل في الجوف او امة في شئ بل في شئ من الدماغ فوصل الى الدواء الى جوفه او دماغه او ابلع
 صان اوله بنوع رمضان ثم صوما ولا فطر او اجمع غير للصوم فاكل او دخل في فلفه مطر
 او تلج او دخل امرأة ثبت اجبره او اخذ ايسر في الفخذ او بطن ايسر في البطن او قبل
 او كسى وارتد فيه لقوله وطل الخبي لم يترك في هذه الصوفا لم يلزم الفقهاء او افسد
 غير صوم رمضان يغني اداه في لو افسد فضا ما واداه غير رمضان لم يجب الكفارة لانه اورد

في اقسامها ما لا بد من ان يكون

مسألة

في اقسامها ما لا بد من ان يكون اقل او من الصوم بخلاف غيره من الزمان او وطئت جنة بان
 نوبت الصوم بلا غم جنت في النهار وهي صائمة في معار رجل والا فكيف تكون صائمة وهي جنة
 او نائمة او سحر ايسر اكل السحور او افطر في اخر النهار بطن اليوم لولا ان فعل من الفعلين
 يظن الوقت بلا والفطر طالع في الاول والنسب لم يغرب في اثباته فقط فطر لقوله وان افطر
 فطاه الى والا فبان ايسر من سحر ومن افطر بطن اليوم بلا فلفه بغيره بومها كما فراقه وفاض او
 نفاه ظهرت ومجنون افاق ومرضى حتى وجبت بله وكافر اسلم وطمع بغيره الا
 الاخرين يغني حتى بله وكافر اسلم فلاح ان من صار على حاله في اخر النهار لو كان عليها
 في اول النهار بله الصوم لزمه الامساك فضا حتى الوقت نشيها للصائمين كما لو شهد الشهود
 بروية الهلال في بعض اليوم كذا في غاية البيان وانما لم يقض الاخيران وان افطر لانه السبب
 في الصوم هو الجزاء الا قوله من الصوم والامانة معدومة عند بخلاف الصلوة فان السبب فيها
 مولد والمفاد ان بالاداء او جزاء ما بين الطهارة والتحرية وذكر الثالث بقوله وان
 جامع في اذار رمضان اضرا من فضائه او جوع في احد السبلين او اكل او شرب
 عذرا او دوا او اضرا من نحو الغراب والجزء اقله ما ذكر من فرائد جامع الى هنا او اصح فلفه
 انه فطر والجزء اقله وكفر جزاء لقوله وان جامع الى وانما وجب الكفارة في فلفه
 الا بتمام الاقسام والصوم بوصول الشئ الى باطنه لقوله عم الفطر ما دخل ولم يوجد الا
 اذا افشا مفتت بفساد صومه في لا كفارة عليه لان الواجب على العياشي الاخذ بغيره
 المفتت فيصير القنوب شبهة في حق وان كانت فطره في نفسها وان كان سمع الحديث
 وموقوله عم افطر الحاجم والمحجم واعتمد على ظاهره قال محمد لا يجب الكفارة لان قول الر
 سول لا يكون اذنه درجته من قول المفتت وهو اذ صلي عن رافعي الرسول اوله واما الحديث
 فقد اقره بانه عم قنوبها وما يغني بان اخر فقال عم ذلك ايسر ذهب في جواب صومها
 بالنية يدل عليه انه عم سوت بين الحاجم والمحجم والافطار في انه لا يفسد صوم الحاجم
 كما في ظاهره وكفارة عتاق رفته وان عجز عنه فصوم شهرين متتابعين وان عجز عنه فاطعام
 ستين مسكناً ثم ايسر عليه وسبعة في طعام او ماء او مرغ وخرج لم يفسد طاه الفم او لا
 لقوله عم من ذرع الفم فليس عليه قضاء ومن استقاء عدا فليقض وينوب فيه ملا
 الفم وما دونه فان تلاه ايسر الفم وما دونه وان كان حلي لم يفسد في الصحيح وهو
 قول محمد كذا في النهاية اذ لم يوجد صوم الافطار ومولا ابتلاء ولا قضاء اذ لا يتقدم
 عادة او اعادة افطارا جامع لوجبه الادخال بعد الحزب فيتحقق صوم الافطار والى

بمسكان

مسألة

مسألة

الاصح

لم يلازم يفطر مارونيا وان اعادة الصحيح فانه اما القليل قد صوم عند تحجر لوجه
الصنع ولا يفطر عند ابي يوسف لعدم الخروج وهو الصحيح ذكر الزيل مستقار ملاه افطر
بالا اتمام مارونيا فلا يتاخر فيه تفريع الموعود والاماد لانه افطر بالقيح او اقل من ملاه
افطر عند تحجر لاطلان مارونيا فلا يتاخر في قوله التفريع المذكور ولا يفطر في الصحيح وهو قول
ابي يوسف لعدم الخروج وبيان التفريع بما قوله ولذا قال فان عاقله بنفسه لم يفطر لما ذكرنا
او اما دقيقه روايان في رواية لا يفطر لعدم الخروج وفي اخره يفطر ككثرة الصنع واما البلغ
فلا يفطر عند اناج ونحوه عند ابي يوسف يفطر اذا ملأ الفم بمارونيا او اقل في انقضاء
الطعام اكل طاب من اثنائه قبل خضه فطر ولا كفارة وفي الاقل لا اناج اخره فاكل اكل
مثل سيم يفطر الا اناج مقصود بكت ثلثين من ذوق شئ ومقصود بلاعد اما كراهية
الزوق فلا تفرق لافاد صوم وذكر بعضهم ان زوج المرات اذا كان يسهل الخلق
لا بأس به وخبابا هنا فالوا هذا في الفرض واما في التطوع فلا يمكن واما كراهية المصنف حين
فلا يفطر ايضا من الفرض فلا فاد وان كان يفطر بان لم يجد المرات من يصفه بصبرها الطعام
حتى لا يصوم ولم يجد طيبا ولا باسا فليسا فلا بأس به للضرورة ولو كان المصنف يسهل على فان
فيه ايضا تعريضا ولانه يتم بالافطار فان من رآه يسهل عليه الاقل هذا اذا كان مصنوعا
اذا لا يفصل من شئ وان كان يسهل مصنوع بعد لانه يفتت ويصل من شئ الا جوفه وكره
الفلة ان لم يار من لادهن الشارب والسواك ولو كان السواك عتيقا وعند الشارب يمكن
عتيقا لانه يزيل خلوف الفم فصل في ما يفسد الصوم فامل او مرض عانت بما نفسها او ولد او مريض
خاف الزيادة والافراط وهذا خبره فامل الى وانما جاز الافطار لوجه العذر ونحوه
ما قدره ابي ايزم عليهم قضا صوم ايام مصت يفطر ما ذكره كوا من ايام زوال العذر
وقاية لزوم انقضاء وجوب لومته بالامام عند فقد القضاء بالكفارة لانه افطار يفطر
ولا فدية لانها وردت في الشئ الفاء بخلاف الفيل فغيره لا يقاس عليه والقدية نصف
صاع من تروصاع من ترواوشير وندب صوم ما فطر لا يفطر لقوله تعالى وان تصوموا
فبترككم واما قوله لم يس من البت الصيام في الفرح فامل على حاله المشقة فان ما توافق ابي
في ذكر العذر فلا فدية ابي لا يجب الوضوء بالقدية ولو بانوا بعد زوال العذر قد رعى
ابن من الميت وانه يفطر ما قدر عليه الميت وفاته عنه فان الفائت اذا كا عشرة
ايام فاقام بعد رمفاه غنة ايام في مات فان كاة صحيحا في ايام الانا ففعل
قدية تلك الايام دون مكسولها ان اوجب الميت متعلق بقوله قدية عنه فيكون ايا فاداه

ط

ط
وعذبة

الولي من الثلث وان يترج وية بما فاداه جاز وان صام او صام عنه لقوله لم لا يصوم احد من احد
ولا يصلي احد من احد ولكن يطعم عنه رواه الشافعي كذا كفارة اليدين والقيل بغيره لا غشاق يعني اذا
شروع بالطعام والكسوة في كفارة اليدين والقيل جاز ولم يحز البتة بالاعتاق لانه من الزام الولد
الميت بغير رضا بغيره مضان ولو يفصل بينه يجوز فيه الوصل والفصل والتسبب الوصل مائة الى
سبعين ط الواجب وان جاز رمضان اخر صائفة لانه وفته ثم فطر الاول لانه وقت القضاء لا فدية
لان وجوب القضاء على الترهين كان له ان يتطوع وعند الشافعي يجب الفدية وفدية كل صلح فيه
الوتر كصوم يوم هو الصحيح وقيل قد يتصلح يوم واحد كذبة صوم يوم والتسبب الذي
الذي لا يفطر على الصوم افطر وندب ابي طعم لكل يوم مسكنا كما يطعم في الكفارة او فطره ان قدر
على الصوم اذ يبطل حكم الفدا لان شرط الخليفة ستر العجز يلزم فطره فيه ففدا قد سبق
تخفيفه في صلح النفل اذ هو وقضاء ارجب انما عليه فان اف فطره القضاء الا في ايام المشقة
فان الشروع فيها غير ملزم وفي خمسة ايام عية الفطر والاضحى ميتة بعد الاضحى ولا يفطر ان
في النفل بلا عذر في روايته لانه باطل العمل وقد قال الله تعالى ولا تطولوا اعمالكم وفي رواية اخرى
يجوز لانه انقضاء خلفه فلا ابطال والصيانة غير مبنية على الاظهر وروى الحسن عن ابي جابر
يفطر عند الحكم بنبل المضيف والمضيف نوبال سافر الا فطار واقام ففطر الصوم في وقفا
اب وقت الشدة وهذا الصحيح الكبر لا قبل الزوال والمراد بالصوم اتم من الفرض والنفل ولهذا
قال صحيح لانها لا يتلفان في القيمة وانما يتلفان في الوجوب وندب واذ كان ذلك في رمضان يجب
الصوم لان السفر لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على مقيم ايام صوم يوم من ابي رمضان سافر
فيه اية ذلك الصوم ولا كفارة فيها اية في انا سافر وسفر المقيم بالافطار لوجه الشبهة وبالله
في اوله لا يفسد الحد بالكل الفاسد للشبهة يفتي ايام الانا فاد ولو كانت كل الشدة لانه نوع مرض
يضعف القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء ان يوما حدث الانما فيه فيه ليلة
فانه لا يقضي لوجوب الصوم فيه اذا انظر امره بتوبه من الليل على الحال السليم بالقتل لا حتى لو كان
متهمك بعنا دال كل في ثقبان فطر رمضان كل يوم البتة ووجوب السبب ويقضي ايام صون
اقا في بعد ما في الوقت لان السبب وبالله الشدة قد وجد اهلية نفس الوجوب بالذمة وهي حقيقة
بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع يمتنع القضاء ولا يقضي كل شهر متوحد به ابي الجنون
لا يقضي الا في الحرج بخلاف الانا لا يستوجب الشهر عاوة والجنون يستوجب كثيرا مطلقا ايرسوار
بنو مجنون او عاقلان في جن نذر صوم الايام المشقة او السنة حتى لا تدر بصوم مشروع والنهي لغني
ويؤثر في اجابة دعوى الله تعالى فيقضي نذر ولكنه افطر ما افترز من العصة الجاوة وقضاها بطلها

ط

ط
ايام المشقة

ط

ط
فم والسار سبعة ومضه شهر

متهمك
بالا
بحال
الحق في الدعوى

للواجب وان صار اجازة وغرب من العبد لانه اذا كان التزمه فان لم ينو شيئا اريد بقوله الله على صوم
 هذه الايام والسنه ومن السنه على وجوبه انما ان لا يكون شيئا او نوبه للغير فقط دون الامين
 او النذر ونوبه ان لا يكون شيئا كان نذرا فقط لانه نذر بصيغه وقد ذكره يونس وان نوبه الامين
 وان لا يكون نذرا كان يمسك ان الامين يحمل كلامه وقدمته ونقل يبرق وعلمه الكلفان انه اقل
 كما هو حكم الامين فان نوبه ما او الامين بلا نذر كان نذرا وبينا في الاصل يجب القضاء والنذر
 والكلفان للامين لانه نذر بصيغه وبين بويبه وهما اشكال مشهور مذكور في كتب الاصول لا حاجة
 الى ايراد ههنا **باب** نفي صوم السنه في شوال يعني ان صوم الايام السنه بعد الاطوار منسابة
 منهم من كره وهو مالك رحمه الله ومن لم يكره وان فرقها في شوال فبها بعد من الكراهة والسنه بالقرار
 كذا في الحديث **باب** نفي صوم شهر غير معين من اجازة في غير ما يقبل لانه اجل بالوصف لا بالزمان
 اليه نذر صوم شهر بنية او فطر يوما لا يقبل ويقبل حتى لا يقع كل في غير الوقت كذا في
 الكافي **باب** هل يفتن نذر غير معين بزمان ومكان ودرهم وفيه اثنان الزمان فان يقول الله تعالى ان
 اصوم رجبا او اعتكف شهر قبل او ذكر الصلوة في هذا اليوم جاز من النذر وقال محمد وزفر لا يجوز
 ولو قال الله تعالى ان تصدق بكذا عدد فصدق في اليوم جاز عندنا فلا في الزفر واما المكان فانه لو نذر
 ان يصلي او يعتكف او يصوم او يتصدق بكية ففعل في غير ما جاز عندنا فلا في الزفر واما الدرهم و
 الفضة فان بقوله الله تعالى ان تصدق في هذا الدرهم او على هذا الفضة فصدق في غير ما اوجبه جاز
 عندنا فلا في الزفر بخلاف الله تعالى ان تصدق في هذا الدرهم فان الله تعالى ان تصدق في (او اصوم
 او اصلي او اعتكف) ففعل قبل لم يجز والفرق ان الله سبحانه في الحال والذات تحت النذر ما هو قربة
 وهو اصل التصديق دون التفتن في فعل التفتن ولزمنه القرية بخلاف المعلق لان التعلق يمنع كونه
 شيئا فلم يجز التفتن فلم نذر صوم رجب فدخل رجب وهو رجب لا ينقطع اذ الصوم الابدية انظر
 وقضه رمضان اريد بصل او بفصل **باب** الاعتكاف لغة التمسك والذوام
 على الشيء وشماله رجل في مسجد جاز او امرات في بيته لانه الاعتكاف وهو واجب
 المذمور سنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان ويختب فيها سواء اريد العشر الاخير والصوم
 شرط الصيام الاول يعني الواجب لا الثالث يعني للختب فاقوله اقل الاعتكاف للختب
 على عدم شرط الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام ومختارها سائفة وليس لها حد معين في
 لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف الا ان يجزى منه حتى لان من النقل في السائلة وقيل الصوم شرط
 فيه ايضا وهو رواية الحسن عن ابيه فاقوله يوم من قطع قبة اية في اليوم يفتن لانه شرع فيه
 قضا وابطال لا يجزى من المسجد الا قامة النساء كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة

هذا هو الوجه في نفي صوم السنه في شوال
 من كره وهو مالك رحمه الله
 ومن لم يكره وان فرقها في شوال فبها بعد من الكراهة
 والسنه بالقرار كذا في الحديث
 باب نفي صوم شهر غير معين من اجازة في غير ما يقبل
 لانه اجل بالوصف لا بالزمان اليه نذر صوم شهر بنية
 او فطر يوما لا يقبل ويقبل حتى لا يقع كل في غير الوقت
 كذا في الكافي باب هل يفتن نذر غير معين بزمان ومكان
 وفيه اثنان الزمان فان يقول الله تعالى ان اصوم رجبا
 او اعتكف شهر قبل او ذكر الصلوة في هذا اليوم جاز من النذر
 وقال محمد وزفر لا يجوز ولو قال الله تعالى ان تصدق بكذا
 عدد فصدق في اليوم جاز عندنا فلا في الزفر واما المكان
 فانه لو نذر ان يصلي او يعتكف او يصوم او يتصدق بكية
 ففعل في غير ما جاز عندنا فلا في الزفر واما الدرهم والفضة
 فان بقوله الله تعالى ان تصدق في هذا الدرهم او على هذا
 الفضة فصدق في غير ما اوجبه جاز عندنا فلا في الزفر
 بخلاف الله تعالى ان تصدق في هذا الدرهم فان الله تعالى
 ان تصدق في (او اصوم او اصلي او اعتكف) ففعل قبل لم يجز
 والفرق ان الله سبحانه في الحال والذات تحت النذر ما هو قربة
 وهو اصل التصديق دون التفتن في فعل التفتن ولزمنه القرية
 بخلاف المعلق لان التعلق يمنع كونه شيئا فلم يجز التفتن
 فلم نذر صوم رجب فدخل رجب وهو رجب لا ينقطع اذ الصوم
 الابدية انظر وقضه رمضان اريد بصل او بفصل
 باب الاعتكاف لغة التمسك والذوام على الشيء وشماله
 رجل في مسجد جاز او امرات في بيته لانه الاعتكاف وهو واجب
 المذمور سنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان ويختب فيها
 سواء اريد العشر الاخير والصوم شرط الصيام الاول يعني
 الواجب لا الثالث يعني للختب فاقوله اقل الاعتكاف للختب
 على عدم شرط الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام ومختارها
 سائفة وليس لها حد معين في لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف
 الا ان يجزى منه حتى لان من النقل في السائلة وقيل الصوم
 شرط فيه ايضا وهو رواية الحسن عن ابيه فاقوله يوم من قطع
 قبة اية في اليوم يفتن لانه شرع فيه قضا وابطال لا يجزى
 من المسجد الا قامة النساء كالبول والغائط لان الثابت بالضرورة

ينفرد بقدر ما اوجبه لانها اتم حاجاته فيباح له الخروج لاجل ضروريه وقت الزوال ان كان متكئا
 فربما ياتي به بحت لا ينظر في ذلك التمسك لا بقوله الخطه ومن بعد منزه فقتابه ركه اية للجنة يعني
 لا ينظر في ذلك التمسك بل يخرج في وقت بكت ان يصل الجامع ويقبل ركعتين في المسجد واربعة ركعات
 وبعد الجمعة بكت بقدر ما يصل السن على الخلاف اريد ركعات عند ج واستأخذ ما ولا بكت
 اكثر من ذلك لانه الخروج للجامع وهي باقية في حق السنه لانها تابعة للفرض ولا حاجة بعد الفراغ منها
 ولا بقدر بكت اكثر من ذلك ولو يوما وليلة لان المفرد الخروج من المسجد لا بكت فيه لكن لا يوجب
 لانه التمسك الاعتكاف في مسجد كذا في الكافي وان خرج من المسجد ساء بلا عذر فقد اعتكاف
 لان الخروج بناء على التمسك في وقت قليل ولكن كالاكل في الصوم والحدث للهارث وقال لا
 لا يفد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم وقضى باكل وشرب ونوم وبيع وشراء فبه يعني يفعل
 المعتكف هذه الافعال في المسجد دون غيره ولكن كن اقصر البيع فبها اذا لا ضرر فيه
 والعنت لانه عدم نهي عن صوم العنت وسئل ابو ج من صوم العنت فقال ان الصوم ولا
 يتكلم احدا قال الامام حماد بن عمار هذا اذا اعتكف العنت فبه والا فلا يكره لقوله من
 صمت تجارواه عبد الله بن عمر عنه عنها والكلمة لا تجزى فان غدا في قل لعا وريد يقول الى
 بي اصني يفتن لقوله ان لا يتكلم غير المعتكف خارج المسجد لا يجزى فاعتكف بالمعتكف في المسجد
 ويقبله اريد الاعتكاف الوطى في ذمة المسجد او طابعه ولو لم يلا لان الليل محل الاعتكاف
 بخلاف الصوم او ما سبيل لان حاله العاكفين مذكور فلا يفتن بالنسيان ويطلب الوطى
 في غير اية غير الفرج ان اشد لانه في معنى الجامع والا فلا وان حرم الكل للمعتكف في الوطى
 والقبلة واليه لا انزال لانها من دواعي الوطى نذر اعتكاف ايام لزمه بليلتها لان ذكر
 الايام على سبيل الجوه شياؤه اللبالي يقال ما لست من ايام والمراد بليلتها ولا اريد تسابيح
 وان لم يشترط التسابيح وفي نذر اعتكاف يومين لزمه بليلتها لان التمسك مع الجميع
 فيلحق به امتيا طاعة العباد ووضوح في الصور بينية النهود خاصة لانه نور الحقيقة نذر
 اعتكاف رمضان قضا اريد رمضان بدونه اريد الاعتكاف في وجوب قضاء ولا اعتكاف
 بصوم قصده في لو تركها متعلقا بالخروج من العبد بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصال
 بصوم الشهر على مخرج في الجامع الكبير واصول شمل لائمه وانما يجب قضاء بصوم مقصود
 بموه شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله لا اعتكاف الا بالصوم الى اكماله الا صل
 و هو ان يجب مستقلا مقصودا بالنذر الموجب للاعتكاف **كتاب الحج**

من جسد به الصوم وان لم يشترط لا يفد
 كالا غير الصوم كذا في القعدة والتمسك يعني
 انه ان اتم من بها بطل اعتكافه لا يفتن
 ايضا في معنى الجامع في يومين

۱۰۰

بانیہ مسیحی

مكث وهو بالكلية أحب وان ربي قبل الزوال فيه الى العذراء ولم ينفر الى الحرم لان قبل
 حجره الى اليوم الرابع لا بد من فاته ان وقف حتى طلع الفجر وصلى عليه ربي الجوار وما زال ربي راكبا
 وفي الاوليين اربابا في مسعى الخيف ثم ما يليه شيئا افضل لا العفة بالبحر عطف على الاوليين وكل
 ان لا يبيت بين ليالي الرمي لان البقي عم بايت بها وهرم كان يؤدب عيانا تركه القام بها
 وكل ايضا تقدم تفكر اي عتاهه وقواكم الى مكة وانما منى للرمي لانه يوجب شغل قلبه
 واذا رجع الى مكة نزل بالمحصب لهم موضع يقال له الابطح نزل به رسول الله عم ثم طاف للصدقة
 وهو واجب اذا على اهل مكة سبعة اربعة شواطى بلارمىل وسعى ثم شرب من زمزم وقبل العتبة
 اربعة الكعبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحج والباب وشئت اربعة
 بالاسفار اربعا الكعبة ساعة ودعا مجتهدا وكل يافران الكعبة ورجع فمهر به حبه حج
 من السجدة جاز تركه طواف القدوم للمواقف بعرفات قبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه لانه
 من وقف بها اربعة ساعة من زوال عرفه الى صبح يوم النحر واجتاز باليوم والالقاء او جعل اربعا
 اربعة لانه لا يرضى عرفاه حتى وقوفه لان هو بالركن قد وجهه وهو الوقوف كذا اربعة ايضا
 لو اتمل رقيقه عنه بالحي لانه لما قد تم عقد الرقبة فقد استعان بكل منهم فيما هو من سائر
 بنفس والافرام مقصود بهذا السفر كان الاذن به ثابتا دالة فانه اذا اذن انسانا بان
 يحرم منه صبح بالوقوف هكذا مناه حتى اذا افاض او سقطت اذ انفعال الحج جاز فيصير الرمي
 حراما عن نفسه بالاصالة عنه بالثبابة ومن لم يقف بها اربعة فانه حجة قطاف وسر وتخلل
 وقض من قابل اربعا عام بعد المرأة في جميع ما ذكره لرجل لكنها تكسف وجهها لا يراها ولا
 لا يراها جبراً ولا تمل ولا سعي بين الملبين ولا تملق وتقص وتلبس المحيط ولا تغرب الى
 في الزحام ويصير لا ينعكس غير الطواف لانه في السحر ولا يجوز دخول الى ايض وهو يحض
 بعد ركبة اربعة الوقوف بعرفات وطواف الزيارة يسقط الصدرة وموطوف الوديع البعد
 جمع به من لا بل والبقر والهدية منها ومن الفهم كما سبانه ان شاء الله تعالى
القرآن والتمتع القرآن ان سهل لا يهل الى رفع الصوت بالكسرة في وعمره معاقلة في الكسرة
 هو ان سهل بالعين والي من الميقات الى اخره وقال الزيلعي اشتراط اهلل من الميقات وقوله
 اتفاقا حتى لو اهرم بها من ذورة العلم او بعد ما اخرج من بل قبل ان يصل الى الميقات جاز فيضار
 فارنا ولها قلت ههنا من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها كذا في الكافي ويقوله
 بعد الصلوة في الشفع الذي يصلية من الايام اللهم اذ اربع الحج والعم فبسر ما لا يقبلها
 من طواف للعمرة سبعة يرمل للثلاثة الاولى ويسعى بلاهلق بخلاف التمتع ثم يحج اربعة او بافعال

اذا اذن عليه
 او نام فاحرم

فعال في يوصف خوف القدوم وبس كما ترى الفهم وكس طوافان وسعيان لهما بان طاف
 سبعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة لطف القدوم الحج ثم سعيها وانما كن لانه اقرب للعمرة وقدم
 التمتع خوف القدوم ودخول للقرآن بعد رمي الخوان يحز وطف عن الذبح صام ثلثة اربعة وسبعة بعد
 يومه في التثنية ابن شاذان سواد صام في مكة او غيرها فان فات الثلثة تعين الدم وبالوقوف قبل
 العمرة بطلت وقضيت اربعة وجب دم الرقص وسقط دم القران فوله والتمتع عطف على اول
 القران الجمع بين الحج والعمرة في اشهر سنة واحدة بلا الحام باهله اما ما سعى فيها قال في الهداية التمتع
 التزقي باداء التثنية في سفر واحد من غير ان يلم باهله فيها اما ما سعى وقال في غاية البيان ان الذب
 قال صاحب الهداية لا ينجى من التمتع بان التزقي باداء التثنية اذا حصل من غير ان يلم باهله اما ما سعى
 لا يمتنع اذا كانا احدى هاتين غير شهر الحج والآخر فيها وكذا لا يمتنع اذا كانا في اشهر الحج
 الحج من هاتين والآخر من السنة الاخرى ولم يوجد الامام باهله اما ما سعى وايضا بلام الامام
 اربعة الزاوية ثم قال فاذا كان من التثنية بان يقال التمتع هو الجمع بين الحج والعمرة في
 اشهر الحج سنة واحدة من غير ان يلم باهله فيها اما ما سعى واجاب عنه صاحب الغنية بان
 ما ذكره المصنف هو تفسيره وتكون التزقي في اشهر الحج من عام واحد فهو شرط وسنة كقولهم
 بحيث لان تفسير اللفظ يجب من الاصطلاح لا يكون الا تعريفه استحياء كونه باسما وامانا
 كما تقرر في موضع فاذا دخل فيه ما ليس من افراد التمتع لم يكن ما نقلا يكون محيا فلهذا اختلفت
 من ذلك العيان فحرم من الميقات في شهر من يوصف لها فاصلا التثنية اول طواف للعمرة
 وسعى ويحلق او يقصر فبعد ما قل منها اهرم من الحرم وكذا من السعي ليس بشرط بل في يوم التروية
 وقبله افضل وجه كما سطر ولكنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى حتى نامة اول طواف الحج بخلاف
 المفرد لانه قد يسعى مرة ودخول وهو دم التمتع ولم تنب الاضحية منه وان عمر عن الذبح صام كالقران
 اربعة ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ اربعة وما روى من ثلثة بعد اتمام اربعة ايام
 ونسب ما فيه الاخره فان اشهر الحج وقت الصوم الثلثة لكن بعد كفى السبب وهو الاهرام
 وكذا الحال في القران لكن الثاثير افضل ويوان يصوم ثلثة شتا بعد اهرامه لانه الصوم
 به عن الهدي فيستحب تأخيرها الى اخره رجاء ان يقدرا على الاصل وان شاء التمتع سون
 مدية اهرم وساقه وهو افضل من فوده الا اذا كانت لا يتقادر في يقفها وقد بدته وهو اولى
 من التجيل اربعا الجمل على ظهرها لان ذكر في القران حيث قال الله يا اهدى والهدى والقلوب
 وكل اشعارها وموشق سنابها من الايسر مواسم بالصوبة فان البقي عم قد طعن في جانب
 اليسار قصدا وفي جانب اليمين اتفاقا وآبوه انما كره هذا الصنيع لانه مشكوك وانا فاضله البقي عم

لكن احدهما
 حصل في شهر

في ابداء الامام لا فعال على الترتيب الشروع فبطلت منه عيظا له ووجب صومه الى ما علم من على البحر
الصلية اذا سجد لله لله تعالى دون التوجه اليه دون التوجه اليه دون التوجه اليه دون التوجه اليه
ولم يظف للصوم فيجب ترك طواف الصدر ودم التضرع طواف الزيادة من ايام التوجه اليه
ج وقال فيجب ترك طواف الصدر ولائذ يترك طواف الزيادة وصدق عطف على ما فعل ووجب
في اقل الباب او على قوله واما ان ينصف صاع من بر ان طيب نيل من عضوا وستره اوله
اقل من يوم او قلن اقل من ربع ربه او قلن اقل من ثلثه اقل من ثلثه او قلن اقل من ثلثه او قلن اقل من ثلثه
محمدنا او تركه ثلثه من سبع الصدر او احد من ثلثه او قلن اقل من ثلثه او قلن اقل من ثلثه او قلن اقل من ثلثه
عطف على قوله نصف ثلثه اصوع طعام ياتيه ساكني او صاع ثلثه ايام يفي ان يخرج بين ثلثه
ان طيب او قلن بعد قوله ووطئه لو ناسا قبل وقوف فرض من غير قوله يفي حجه ويصح فيه
ويقضي من قبل ولم يفرقا ايسر عليا ان يفرقا في نساء ما قبل او وطئه بعد وقوفه او وقوف
الغرض لم يفسد ويبيد وان وطئ بعد الخلق لم يفسد ايضا ويجب ثلثه ووطئه في عمره قبل طواف
اربعة يفسد في العزم فيمض ويترك ويقتصر واذا وطئ في عمره بعد اربعة اية بعد طوافه اربعة ذبح
ولم يفسد الوطئ عمره ان قتل محرم صيدا او له عليه قاتل مطلقا ايسر كان اقل من اوله او كان
مع سواه او قتل محرم صيدا ولو كان الصبي سباعا غير صايل ولا ثني في الصايل او كان الصبي سباعا
او حمارا او مولا في ربه يفسد كالموت وقال ماكرانه الوطئ سنان في نساء كالطواف ثلثا
بعض صيد محرم اللحم والالبان يطير لثقله او موصطرا اكله بالجوع او غيره وهو اية جزاء ما قدمه
لان في مقتله اية اقرب مكان منه والجزاء في السبع لا يبر على ثلثه وان كان اكبر منها لم اية
للحرم ان يترى به مديا ويتركه او طعاما وينصف في كل مسكن نصف صاع برا او صاع من
او شعير لا اقل منه او يصوم عن طعام كل مسكن يوما وان فضل من طعام مسكن طعاما مسكن
نصف صاع وما فضل يكون اقل منه نصف صاع بها فضل او صاع يوما به له ويجب ما تقضي
بحرمه ونصف شعره ونصف عظمه اي لو حرم صيدا او نصف شعره او قطع عظامه ضمن ما تقضي اعتبارا
للبعض بالكل كانه حقوق العباد ويجب القبة اية في الصبي كالملة ينتف منه وقطع ذاب
حين خرج عن غير الامتناع لانه في ملكه الا من يتقوى لاله الامتناع فيض جزاء وما ذكره
اي يجب عليه في البيض بكره لا اصل الصبي ولم يرضه ان يصير صيدا فنزل منزله احتياطا
فانه قد ما لم يفسد بان صار من ذبح لم يجب عليه شئ وكسره وهو حرام في سبب يفي اذا خرج بعد
كسر البيض فخرج ميت يجب فيه الغرض صاعا من المسك لا في من ان علم ان كان قبا وما بالكسر
او علم ان كان ميتا او لم يعلم ان موته بسبب الكسر او لا فان الاول ضمن فيمنه وان كان الكسر فلا شئ

وان كان الثالث فالنفس ان لا يعزم سوا البيضة لان فيه الغرض غير معلومة وفيه الهتاف
يجب عليه فيه الغرض قبا لان البيض مقد لا يخرج من الغرض الحق والكسر قبل اذ ان سبب لموته في حاله
عليه احتياطا كذا في العناية واذ في الحلال صيد الحرم اية يجب عليه فيه ما ينصف في بها وسحق قابله
التعبد باطلا وعلية اية يجب عليه من صيد الحرم فيمنه لا في جزاء الصبي فانه مكر وقطع ضيقه
وسحقه القاتل بنفسه وليس مما ثبت اية ليس من جنس ما ينصف انكس ولو كان ذلك الشجر
مملوكا اشارة الى ثاوية في الوفاة وفيه من قوله غير مملوك غير مفيد لان شراح الهداية وفيهم
قالوا ان حنث الحرم ولو لم ياتوا عن شجره فيمنه لا شاة وشجره بنفسه وكل منهما على نون
لانه اما ان يكون من جنس ما ينصف النسل او لا يكونه الاول بنوعه لا يوجب الجزاء والا ل
من النسل كذا في ذلك والما الجزاء في النسل من جنس ما ينصف النسل من جنس ما ينصف النسل من جنس ما ينصف النسل
ان يكون مملوكا لانه ان ينصف في ملكه او لم يكن فيه قالوا في رجل نبت في ملكه ام غيلان
انسان يحكمه فلعنه فيها ما لكها وعليه فيه اخر سبب الشرع الا ما بقى حيث يجوز قطع لا غم
ولا صوم في الاربعه اية لا يصوم في ذبح اطلاق صيد الحرم وطير وقطع شجره وشجره في هذه القيمة لان
ما وجب منها من القيمة غرامة وليس بكفارة في شئ ضمان الاموال فلا يكون بالوصوم وانما قال
في الحلال لان الذابح لو كان محميا نابت كفارة بالصوم ذكر في النهاية ولا يرعى الحنث من
الحرم ولا يقطع الا الاذ في القول لم لا يقطع خلا لا ولا يقطع شوكها واما الاذ في فقد شئناه
رسوله الله في فحور قطع ورعيه والكملة فانها ليست من جنس النسيان ويجب صدقة وان قلت
بقتل قلة او جزاء ولا شئ بقتل غراب وصدقة وعقرب وفيه وقاية وكل من عقر وقد
ذكر الذئب في بعض الرواية وقيل المراد بالطلب العقر الذئب وبعضه وبرعوت وقراء
وسلخات ولا ذبح انما والبقر والواح والبط لا يهل ولا يهل ما صاده طلال وذكى طلال لا ذبح
وامره طلال دخل الحرم قال في النهاية ومن دخل الحرم بصي الى وقال صاحب النهاية وهو
طلال حتى يظهر فلا فاسك في فاق في الحرم لا يتوقف وجوب الارسل على دخول الحرم فانه
يجب عليه الارسل بمجرد الامام بالاتفاف ولهذا قلت طلال دخل الحرم بصي في يني
اي نية الحقيقة النبي الجارحة حتى اذا كان في رمل او تقصه لا يجب عليه الارسل ذكره
ماج الشريعة ارسله اية على ان يرسله ورد يبيع اية البيع الذي اية بعد دخوله في الحرم
ان يبيع في التذرية والاعزب اية على فيمنه كبيع المحرم صيدا اية بر الذبح البيع ان كان قائما
ويجب القية ان كان قائما سواء كان محرم او طلال لا صيدا عطف على ضمير ارسله في يني
او تقصه معه ان احرم ايمان احرم وفي يني او تقصه صيد ليس عليه ان يرسله لانه لا احرام لاني

اي البهائم على الصوم

بالكتابة الصبي ونحوه فظن بجواز المسئلة الاولى فان الصبي بها صار صبي الحرام فوجب تركه التوقف له اكل
 صبي ابي يحرّم ان اكله حلالا حتى والا فلا فكل لحم صبي مثل جحر كل لان الاخذ من غير الصبي
 بتفويت الامن والقاتل مقرر لذكره والتفريق كما لا يشك في حق النضين كشهود الطلاق قبل فقه
 اذا رجعوا ويرجع احد على قائمه لانه بالقتل جعل فعل الاخذ علة ليكون في معنى ميثاق ملة العلة
 في حال البقاء ان البقاء على المعرد في القاري به دمان دم الحية ودم العنكبوت لا يجوز البقاء
 غير محرم فان الواجب عليه عند البقاء احرام واحد نقل الرقيق عن شيخ بهلول ان وجوب الرقيق
 على القاري فيما اذا كان قبل الوقوف بغيره وانما بعد الوقوف يجب عليه الدمان وفي غير ذلك
 من المخطوطة دم واحد يفتي جزاء صبي فله حمان فانه جزاء الفعل وهو متعدد ويختار لو قتل صبي حرام
 حلالا لان جزاء الحرام واحد بطل بيع المحرم صبي وشراؤه وحرم دمك وعزم قيمته ما اكل الحرام
 لم ينجس اكله لو اكله محرم اكله محرم قوله لا محرم عطف على محرم وعزم قيمته ما اكل الحرام
 من الحرام وما تأخرهما ابي القتيبة والولد لان الصبي بعد الافراج من الحرام يقع مسمى الامن شرعا
 ولهذا وجب دمه الي ثمانية وهذه صفة شرعية فتسري الي الاولاد كما في الحرمة والرقية والكتابة
 ونحوها وان اذبح جزاءه لم ينجس اكله بل ينجس اكله جزاءه بعد اداء جزاء الام لم ينجس
 امته لان وصول الخلف كوصول الاصل اذ اذبح اكله او العترة قبل اذبحها اذ اكله لم ينجس
 منها لا يجب عليه شيئا وانما البقاء وجاز سقاية لدمه فانما فاحرم او حرم ما اكله ان عاد
 الي البقاء حال كونه محرم في الطريق لم يشرع في شتره وانما قال ولبي اخرا من قولهم فان
 العود الي البقاء محرم كما لو قوط الدم عندها وانما عند فلا بد منه العود محرم ما لم يمسس
 ابي الدم اللازم والا فلا اريد وان لم يمسس الي البقاء او عاد ولكن بعد ما شرع في شتره ان اشد
 بالوقوف اذ اكل الحرام فلا يفسد الدم كذا في يريه الحية وسميعة وخرج عن عمره وخرج من الحرام وخرج ما
 تشبه بالسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام الكلب من الحرام والممنوع بالعمرة ما دخل مكة والبالعمرة
 صار مكنا واحرامه من الحرام فيجب عليه ما دم بجاوزت الميقات بلا احرام ودخل كونه البستان طاعة فله
 وصول مكة بلا احرام وميقاته البستان كالبستان بستان في عام موضع داخل الميقات فارجح الحرام
 فاذا دخل مكة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخل النخيل بالمد وبجوز للبلد
 وصول مكة غير محرم لكن ان اراد الحية فيمقاته البستان اريد جميع الحية التي بين البستان والحمام البستان
 ولا شيء عليها اريد البستان ومن دخله ان احراما من الحلال ووقف بعقبات لانها دخل مكة احراما
 من ميقاتها دخل مكة بلا احرام لزمه حج وعمرة وصح منه انه تمام سبب قوله مكة بغير احرام
 لو خرج في عامه ذكر الي الميقات واحرام وجب فاعلم في ذلك العام لا بد من ذلك وقاله لا يفسد وهو

جزاء صبي محرم

الفقيه اعتبارا بالزمن بسبب تعدد وصاها اذا انحوت السنة وانما انه نادر كما لو ترك في وقت
 فان الواجب عليه ان يكون محرم عند دونه مكة فظنوا بهذه البقعة لان يكون احرام له قوله مكة
 على النيين بخلاف ما اذا انحوت السنة لانه صار دينا في ذمته فلا ينادي بالاحرام مفسوفا
 في الاعتكاف المذكور فانه ينادي بصوم رمضان من السنة دون العام الشك كما مر جاز سقاية
 بلا احرام فاحرم عمره ولو لم يمسس وقضى ولا دم لذكر سقاية لانه يصير فاضحا للميقات بلا احرام
 منه في القضاء كطواف لعمرة شوطا فاحرم بالحج رفضه ابي عليان يرفض الحج عند ابي بناد
 عليان ان الكف منهي من الحج بين الاحرامين وعندنا يرفض العمرة وعليه دم لا على الرقص وفي عمرته
 لانه كفارة الحج من حيث انه غير من المصطفى في الحج بعد شروعه ولا فاته في عمرته ولو اتمها صح لا اذ اتمها
 كما انزلهما لكنه منهي عن الاضال الشريعة تحق المشروعة ولكن في النقصان وهذا دم جبر وفي
 الاثافي دم شكر من احرام بالحج ووجبه في احرام يوم النحر باخر ابي حنيفة فاني خلق للاول لزمه الاخر
 حتى يفيض في الغاييل بلا دم والا ابي وان لم يخلق لانه في ب لزمه الاخر بالتم قصه بجمه الاحرام
 اول اصل من ان الحج بين احرامين والعمرة به عة فاذا خلق في الاحرام الاول شمس احرام الاول فلم يغير
 جامعا بين الحجين فلا يجب عليه دم الحج فاذا لم يخلق في الاول صار جامعا بين احرامين والعمرة فبعد هذا
 ان خلق تخلل عن الاول ووضعا لثاني لانه في غير اوله فله دم احراما وان لم يخلق في حج في العام
 اثنا فله دم عند ابي في نافر الخلق عن الاحرام الاول ومنذ سقاه قوله والا فبه قصدا ولا العترة ابي
 بافائها الاحرام فاحرم باو بدي لا ينجس بين احرامين وهو مكروه فله دم احرام احرام
 ابي بالحج ثم بها ابي بالعمرة لزمنا لان الحج بينهما شروعه لانا في كالفقرن وبطلت من بالوقوف
 قبل افعالها لا بالنوبة اذ عفات فان طاف في الحج بين طواف القدوم فاحرم بها ابي بالعمرة فيضي
 عليها في لانه بان افعال العمرة على افعال الحج وتب رفضها لان احرام الحج ناكذ في من عمله بخلاف
 ما اذا لم يطف بالحج فان رفضه فيض في الشروع فيها وفي رفضها في فاعل بعمرة يوم النحر او
 في ثلثة نية لزمته لان الحج بين احرامين والعمرة صبي ورفضه ابي يلزم الرقص لانه قد ادب
 احرام الحج وهو الوقوف فيضربا نيا افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرر العمرة في من
 الايام ايضا وقضيت مع دم للرفض وان مضى صح ويحب دم لانه بخل يكون فانه
 الحج اقبل او بهار رفض وقضى ووجبه ابي فابت الحج اذا احرم بحج او عمرته يجب ان يرفض الاحرام ويحفل
 بافعال العمرة لان فابت الحج يجب عليه هذا ثم يفيض ما احرم به لصحة الشروع ويذبح وانما يرفض احرام
 الحج لانه يصير جامعا بين احرامين فيض الشك وانما يرفض احرام العمرة اذ يجب عليه عمره لفوات الحج
 فيصير الاحرام جامعا بين العمرة فيض الشك وانما يجب عليه دم لانه لم يخلق قبل اوانه بالرفض باب محرم

الاحصار لغة المنع مطلقا يقال احصر العدو واحصره المرض وفي الشرع من الخوف او المرض من وصول
الحرم الى تمام حجة او عمرة فاذا احصره عدو او مرض جاز له التحلل في بئس المفرد وما والقارن ومن
لاضيقا له التحلل من امرين ومن يوم الدين انما عد من بعثته يوما بعينه بذكره فيه في الحرم بالتحلل
ولو كان يوم الدين قبل يوم النحر وعندها ان كان محصرا بالحيث فذلك وان كان محصرا بالايام
التي في الايام يوم النحر ويحكم بطلان الصلوة ونقصه وهذا اولى من قول الوفاة قبل حلل ونقصه
وعليه ان قل من حج في يوم من ايام الحج بالشرع والبروت للتحلل لانه في معنى فائت الحج ومن عمرت عمرته
وهي فضاؤها ومن قران حجة وعمران اما الحج واحدها فلا لانه في معنى فائت الحج كما مر في المفرد و
الثانية فلو دهم منها بعد حجة الشروع واذا زال احصاها ايا القارن والملك او ركة الهدية في الحج فوفية
اي لزمه النوبة لاداء الحج وليس له ان يحلل لانه كان الحج عن اداء ركة الهدية فكان في حكم الهدية وقد قدر
على الاصل قبل حصول المقصود والهدية فقط اعتبارا كما مكلف الصوم للحج عن العتق اذا قدر على الرتبة
قبل ان يفرغ من الصوم فانه يجب عليه العتق كذا اذا وضع بالهدية ثانيا لانه ملكه وقد كان عليه لزمه
فاستغنى عنها ومع احدهما فقط او بدله ان يحل فان اداء ركة الهدية في الحج فيحل لانه يخرج عن الاصل
وكذا لو اداء ركة الحج بالهدية استحسانا لانه لو لم يحل بضع ما لم يجزها وحرمة المال كحرمة النفس فيحل
كما اذا خاف نفسه وكذا لو لم يدركه واحدا منها لقوات المقصود ومنعه اي منع المحرم بكنه عن ركني الحج
بغير الطواف والوقوف برقات احصاها اذا تعدد على الوصول الى الافعال فكان محصرا اياها اذا كان في
الحل لا عن احدهما بغير اذنه على احدهما لا يكون محصرا اياها على الطواف فلان فائت الحج فيحل به والدم
به لانه في التحلل واما على الوقوف فلو وقع الامن عن القواف حج عن الحج بغير فائت الحج اي امره بان يحج
عنه صح عنه ان مات مستمرا في نوبة ايام الحج من الحج من الحج اذا وجد شرط في صح الحج
والا فلا قال قاضي حان هذا اذا كان الامر عاجزا عن زواله كالمريض والجسد ومكود لكره فان
كان لا يرضى زواله كان زيارته والعمرة اياها امره بالحج فحج عن الميت بالامر بغيره اي الميت
في الصحيح وقبل لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة والفتحة موالا لانه لا اثار له عليه ولهذا
ينتهي اليه من الحج عنه وذكر في التلبس بالثوب الى اريد بالحج فيسريه ونقصه في ومن
فلان اذا مرض لما مور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره بالحج ذلك الغير عن الميت الا
اذا قبل له ايام الحج وقت الدفع اضع ما شئت في جاز ونقصه مرض او لا لانه صار وكيل
مطلقا في الحج ومات في الطريق وادعى بالحج عنه ان شئت فقل امره بغيره الا بعد الحج
عنه من يلحق ان دفع ثلثه وعند ما حج من حيث مات من السائل من فتيان في فتيان اوضح
بالحج فنظروا في رجل لم يحج كذا في الخبر ومن حج عن امره بغيره بغير امره بطلان بان يحج

لا يحل

الحاج الغيرة

عنه في لم يقع عنها بل يقع عنه اياما لمور وضمن ما لها ان انفق منه لا ينفق نفقة الامر له
حج نفسه ولا يجعله ايا لا ينفق لما مور ان يجعل الحج عن احدها ولكن جازا احدا بونه فانه ان حج عنها
جاز له ان يجعل من ايامها لانه لا ينفق في جعل ثواب على احدها او لهما وفي الاول يفعل بحكم الامر
وقد خالف فيقع عنه دم الاحصار على الامر وفي ما سينا لانه الذب اذ قل في منع الوطء فيجب
عليه عليه ودم القرائن والحيثية على الحاج اما دم القرائن فلا لانه اوجب شكر الحاد فقه الله بع
من الحج بين السكنى والمماور فخص بهذه النعمة لان حقيقته الفعل منه هذا اذا اذن له الامر
بالقران والافضيه في الفافضين النفقة واماد الجنازة فلا لانه الجنازة فيجب عليه كفارة وضمن
الحاج عن الغيبة النفقة ان جامع قبل وقوفه وعليه الحج من قابل بما بالنفس واني مات الحاج
عن الغير او سرق في الطريق يحج عن منزل امره بثلث ما يقع من ماله وعند محمد با بغير
من المال المدفوع اليه المقرر للحج ان يقع منه والابطلت الوصية اعتبارا بنفسه الوصية بنفسه
فانه لو فرغ في صوته مالا ودفعه الى رجل ليحج عنه ومات فترك المال في يد الناي لا يؤخذ عنه
فكذلك اقر الوصية لانه قام مقامه وعند ابو يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول لان محل
نفاذ الوصية الثلث فمات في شيء ينفذ ولا ينفذ ان تسمى الوصية لالمال لا يصح الا بالتبليغ
الى الوصية الذب عنه الوصية الى ذلك الوجه لان ذلك الما فوضعي ينفذ وصية بثلث ما يقع
لان من حيث مات كما هو قولنا وهو عطية في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
يبطل بقوله ما ومن حج من حج ما اجر الى الله ورسوله لانه ذكالك في عدم من ينفذ في قوله لا ينفذ
مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل اعينة الوصية من ذلك المكان ووجه قوله وهو القياس
ان القدر الموجود من السفر يبطل في الحكم الدنيا قال عم اذا مات ابن ادم قطع عنه عمله
الحديث وتنفيذ الوصية من الحكم الدنيا بقت الوصية من وطئه كان الخروج لم يوجد الهدية
وهو ما يهدى له الحرم لتعريف به فيمن ابل وبقو نعم ولا يجب تعريفه اياها بالوقوفات
وقيل الا لا اعلام كالنقل فلم يحرمه الا جاز النفقة وسجي يانها من قريب وجاز العلم
في كل شيء الا في طواف فرض جنبا ووطئه بعد الوقوف حيث لا يجوز فيها الا الله ثم اكل
اي جاز الاكل بل سخط من عدي تطوع ومنه وقران فقط لانه دم شرفه الاكل
منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانه ما كفارة ان شئت جزاء للجنازة فتعلق
بها الحرمان عن الانتفاع بها لزيادته الذبح وقد صح عنه ان من اكلها يذبح
الاخيرين يوم النحر اي يتعين يوم النحر لاجلها ويذبح غير ما يذبح ويتعين يوم النحر
من الهدايا بالانفقه لصدقة اي يتعين فقير الحرم لصدقة قال في الوقاف ويتعين يوم النحر

كتبه

الا الطيب ومنها ان ينسب ثلث او فاس فان نكح من الصبي والآن ذكره ويقول لا يقتل نكح فيما اكل
 لغيره وهكذا يبين لكل عاقل ويعلم المعلم بذكر اكل الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعيه
 وموردية عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكلب ينسب ثلث مرات في كل اكل وبعده
 البازي ينسب ثلث مرات في كل اكل فان في طبعه نفور او ينقل زوالا برجوعه بالدماء
 والفهد ونحوهما ينفذ ان الفهد ونحوه ينسب ثلث مرات وعادته الاقتراس والنفور في طرفيه ذكره
 الاكل والاباية جميعا كذا في الاعتبار ولا يؤكل مما اكل الكلب والسيور لا يذوقه فذوقه ان نكح
 الاكل وسياجه انه اذا اكل علم انه لم ينعف فحرم صيده بخلاف البازي لما عرفت ان نكح ليس يكون
 صنف دليل الجمل ولا يؤكل البهيض ما اكل الكلب في الفهد ونحوه **ثالث** لانه ملأه الجمل ولا
 يؤكل ايضا ما صاده به ان ينعف اكل بعد تركه ثلاث رات حتى ينعف او قبله اي لا يؤكل ما صاده قبل
 ما اكل به لتركه لو نكح في ذلك فان ما اكله لا يظهر فيه الحرمة كانه الجمل والسبع يذوقان كان في
 المتفان بعد شرب في الحرمة انتفاها والمهر في بيته كرم عنده **رابع** شرط التحلل بالرقبة تسمية
 وعدم تركها **خامس** لقوله في نكح في خاتم اذ اريد به كرم فاذكرها عليه فان وجدته
 قد قتل ككل الا ان يحرقه فذوقه في ما وفاته لا يذوقه في المار والاسم **سادس** عدم القصور من طبعه لو كان
 من ماله اسماء من نكح عن صبي متحلا باسمه فانه لم ينعف في طبعه حل ككل لغيره **سابع**
 فان قد نكح حرم اذا كان في وسع ان يطعمه وقد قال عم نقل هوام الارض فله فان ادرك المرسل
 او الرامي صياحه او في ماله بوجع بالذوق ولو مثل اكل بدونها اي لو كان صيده مثل صيغ
 المذبح لا يجب ان يكون بل يحل بدونها ولا عبرة بملك الحيوان وما المتردية والموقوذة والمتخفة
 والنطيخ وما يذوقه بطنه وبه صيغ والثالث الرقيقة فلا تقرب على ان الحيوان وان قلت ينعف
 حتى لو ذكرا ما وفيها صيغ قليلة تحل الا ما ذكرنا **وحرمة** عطف على قتل الذوق اي حرم الصبي ان نكح
 اي الذوق عند القدر عليها فان كان صيده كما كانت قور قال الذوق كان ذكوره واجبة
 واذا ترك حرم كذا اي يحرم ايضا اذا عجز عن الذكورية في ظاهر الرواية لان الجوع مثل هذا التحلل الحرام
 وقيل قل وهو رواية عن ابي جابر وابو يوسف وقولان في او ارس عطف على نكح الجوع كله
 فخرجه سلم فانه جازي بالقياس فاشترط وقلم مراض بعينه وهو سم لا يرضى استعمله
 بصبي الشئ بعينه فاذا كان في رأسه قد فاصاب نكح يحل او ينعف في ثقله ذات قد
 انما حرم لا قتال فتلها بنقلها حتى لو كانت حفيضة لها حتى تحل لتعين الموت بالجوع او ربح
 صيغ فوقع في ماء لا قتال ان المار فله كما ورد في الحديث او وقع على سطح او جبل فتردى
 منه الى الارض لانه المتردية واكل ان وقع ابتدأ على الارض لا مشاء الاخره عنه وكذا الواقع

كتاب
 الاكل

على الطح او الجبل او الصخرة ان لم يمتد او ارس كل كلب فاغرا بجوعه فاخذ اوله برسل الكلب فاغرا
 سلم فاخذ الحاصل ان اذا اجمع الارسال والافراد فالجوع لا رساله فان كان من الجوع والافراد من السلم
 حرم كما سبق وفي العكس قل وان لم يوجد لارساله وجد الافراد فان كان من السلم قل ولو من الجوع
 حرم او اخذ ان اكل ان اخذ الكلب غير ما رسل عليه لا مشاء التعليم بحيث يأخذ ما عدا ما رسل
 فقتل صيغ اخر الا كما لو ربي سحره لاصبه فاصابه فاصابه بالافراد وكذا لو رسل على صبي كثر وسمي
 واحد بخلاف ذبح الشاين بسمه واحد كذا يؤكل صبي من فطخ عضوه لا العضو لقوله
 ما بين من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما قطع الشاين او كثره اي قطع قطعتين بحيث يكون
 الثلث في طرف الراس والثلثان في طرف الجرح او قطع نصفه او اكثره او قد نصفين فان كل
 يؤكل اذ لا يكون في ذنب الصبي فوق خيرة الذنب في يتناولها فحرم ما بين من الحي فهو ميت بخلاف ما
 اذا كان الثلثان في طرف الراس والثلث في طرف الجرح لا يمكن الحيوان في الثلثين فوق صيغ المذبح
 وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الراس لا يمكن الحيوان في صيده او رماه اخر فقتل الاخر فان احسنت
 الاول اي اخبره عن جرحه لا مشاء في ذنبه اي يملكه لارساله ورمي في الماء او في النار لم يمتد حال كونه
 مجرورا برمي الاول والا اي وان لم يمتد في الاول والثلثان لانه صلاه وقيل بان ذكوره اضطررت
 لحياته ويصاد اي يجوز صيده ما يؤكل ويصاد في ذنبه لان صيده ليس بسبب لا مشاء بجلد او غيره
 او لا مشاء فاعشق وكل ذلك مشروط بانه اي الصبي يظهر من جرح العين لانه ذكوره كلما حتى
 يجوز صلي حايكه ولا يخفى طاهر او ان يؤكل ويظهر من جرح الصلابة وعكس
كتاب الذبائح جمع ذبيحة وهي حيوان من ثلث ان يذبح في ذبح
 والجواد اذ لم يمتد منها الذبح فيحذف بالذوق ويذبح المتردية والنطيخ وهو ما خلا تحل
 لفقد الذكورية تحل الى كونه اي ما من ثلثه ان يؤكل لقوله في الا ما ذكوره ولا لها الحيوان للذم
 النجس من اللحم الطاهر وتظهر غير نجس العين فانها كما تغيب حتى تغيب طائر المأكول وغيره لا فادنا
 النجس ثم انها نوعان ضرورية واختيارية وضرورية ما جرح عضو وسياحه والاختيارية في ذبحه في الحلق
 وموامين الله والحيين واللثة موضع القلادة من الصدر ولو كان الذبح فوق القعدة الخ
 في اعلى الحلقوم وقيل لا اي لو كان فوقه لم يكن ذكوره في الجاه الصغير لا يسم بالذبح في الحلق كله
 وسطه واعلاه وسفله والاصل فيه قوله عدم الذكورية ما بين اللثة والحيين وهو يفسد جوار
 الذبح فوق الحلق قبل القعدة وان كان قبلها فهو بين اللثة والحيين وهو يدل ظاهره على
 باطل فيما اذا ذبح عن الحلقوم تمام الصدر ورواية البسوط ايضا في ذبحه ولكن في ذبحه
 الذبيحة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل وكذا ذكره فتاوى اهل سمرقند لانه ذبحه في غير الذبح

الذكورية

بانار وبلا قتل غير مكلف كالقبيلان والجاين وشيخ فان واعرج فقد وامر ان القتل من قبلها
 في الحديث الا ان يكون احدهم مقاتلا او ذمالة كمنه اذا راي في الحرب او مكلف في قبيل وبلا
 قتل اب كافر بدراي لا يجوز للابن ان يقتل اياه الكافر ابتداء لعقد وصاحبهما في الدنيا
 معروف وليست البداية بالقتل من المعروف ولانه سبب في موت فلا يكون موبسا لافناء داغا
 قال بدراي لان الاب ان قصد قتل الابن ولم يمكنه فيه الا يقتل جاز قتله لان هذا دفع عن نفسه فانه اياه
 المسلم اذا قصد قتله جاز قتله والكافر اولى فيقتل غير انه وانه لا يمتنع عنه وبلا اخراج مكلف وامرأة
 في سببه يخاف عليها لما فيها من تعريض المصحف على الاستخفاف والكران على الضياء والفضاء و
 يصلحهم اية يصلح الامام اهل الحرب ان كان الصلح خير المسلمين والا لم يجوز لانه ترك الجهاد
 صوت ومعنى ولو قال ياخذ المسلمون منهم لانه اذا جاز لاي في اولى ان اصفا اليه وان لم
 يجزى لم يجوز لانه ترك الجهاد صوت ومعنى والآخر من المال يفرق مصارف الجهاد لانه مأخوذ بقول
 المسلمين كالجزة الا اذا تلو ابراهيم للحرب في يكون غنيمة تكون مأخوذ القصور ومكسوف ولو كان الكفار
 المسلمين وطلبوا الصلح باليأخذونه من المسلمين لا يصفوا الامان فيه اطاق المدة للمسلمين و
 في الحديث ليس للمؤمن ان يذبح نفسه الا اذا خاف الهلاك لانه لا يذبح طرفي امكن واصب ويشد حتى يوزن
 انضيرا اية لوصولهم الامام في اية نقض الصلح اضحى نذ اليهم اذ ازل الله من النقض فيقاتل وقيل
 بتدو حواجر اية كقولنا جيل رساله من النقض ان بدو بالحياسة وبعالج المردن واليه
 حتى ينظر واذا امره لانه ترك القتال لمصلحة في ذلك ما في حق اهل الحرب بلا مال لانه اخذ المال منهم فغيره
 لهم بما ذكره وذو الايجوز ولا رد ان اخذنا لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال لا يباح
 سلاح وقيل وحديثهم ولو بعد صلح لما في من معونتهم في الحرب حتى امان في حر وحر من المسلمين
 كافر او كفارا او اهل عصن او مدينة حتى لم يجر لاجد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرابا
 الامان وادب بعض الامان لا يفتح امان دين لانه منهم منهم وكذا لولاية له على المسلمين الا ان
 يامن امير العسكر بان يؤمنهم في جاز ذلك الزيلق ولا امان اسير مسلم منهم وناجر مسلم منهم
 لانها مقهوران تحت ايديهم فلا يخافونهما والامان يمتنع بحل الخوف ولا امانه من اسلمهم ولم
 يهاجر الدنيا لما ذكرنا وصبر وعبد محجورين ومحمون اما العقب فاذا لم يعقل بطل امانه كالجون
 وان عقل وهو محجور عن القتال فكذا عند اية خلاف في الحمد وان كان مأذونا لاد القتال
 فالاصح ان يفتح بالانفاق واما العبد فاذا جرح عن القتال لم يفتح امانه عنه خلاف في الحمد وان
 اذن له في فتح امانه بال
 المقدم ونسبته اذ انقض الامام ببلن صلحا يجزى
 اية الاما يعلم على موجب لا يغيره يذولان بعد مثلا لمراد وارضاهنق على ملكهم وتوفها منع اية فورا

مطلوب قتل الباب قند

مجلس شورای ملی

ایں مقام پر

مطهر و زین

فهو في غيرها مجزئان شارحها ثم قسمها بين الفارين فيكون ملكا لنا كفضل رسول الله
بغيره ووضعه عليها العتق فيجوز وضعه الحراج ابتداء يا مسلم كشاف أو قبلها عليها ان
ان شاركت في العتق وركبهم احرارا اصل ذمة المسلمين والاراضه مملوكة لهم بحرية اية موضع جزية
عليهم ووضع الحراج على ارضهم كفضل عرضه من فسخ سواء العراق حيث من على املها وركب
دورهم وعقارهم في ايدىهم وفي سائر ارضهم الحراج على ارضهم ولم يقسم بيننا
بين قائل الا قول اولى عند حاجة العالمين والثاني منه عدلها يكون ذمة لهم في اثنائه
من الزمان او تقام منها وانما وجهها في اثنائه ووضع الحراج وكذا الكفار اذا
في الخفة يعني وضع عليهم حراج الارض يعني انفسهم الجزية وقوله لو كانوا كفارا لكانت اثاره
القوم الاخرين لو كانوا مسلمين لا يرضع عنهم الا عشر لانه ابتداء وضعه يا مسلمين والامانة حق
امل ما فتح حتى ايضا ان شارح فضل الاسير رآه عدم تقسيمه ولان فيه قسم مائة الف درهم
توفير المنفعة على المسلمين اذ منكم احرار اذ ذمة الاسلام والرب والمدين اذ لا يقبل منهم
الاسلام او التمسح وحرمتهم وهداياهم كذا في الاسير بلا اخذ شريفه وقداؤهم وموان
تذكره وبأخذ منهم ما لا يوجب اسلامه في مقابلته وفي اخذ خلافه في فسخ واما العتق فقبل الفداء
من الحرب جاز بالاسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال عند المسلمين في العتق ويجوز عند غيره وعن
ابي يوسف رويان وعندنا في جواز مطلقا وردهم الى اديهم لان فيه تقوية على المسلمين
وحرمت عقر دابة شق ثقلها يعني انه اذا اراد ان يام العتق الى دار الاسلام ومعه ما اشاء لم يغيره عما ثقلها
الى دار الاسلام لم يغيره مطلقا فاما كذا ولا يتركها مطلقا في فسخ ويجوز اما الذبح فلا يجزى لغيره
والحاق الغنطير من اقول المصالح والالحاق قليل يستغنى بها الكفار فصار كتحسين البيان ونظير
الاشجار ولا يجزى قبل الذبح اذ لا يذبح بانها رأتها ويجزى في غيرها ايضا ولا يجوز كالحديث
يدفن وحرمت منعه في ارضه غنيمته في دار الحرب قبل اخراجها الى دار السلام وقال ابن جهم في
سفر الرزية وهذا بناء على ان الكفر لا يثبت قبل اقراره بدار الاسلام عندنا وعند غيره يثبت
على هذا الاصل ما يكثر الا بالابداع فيقتضيه منا ويقسمه وذكرنا ان لا يمكن لدارنا ان يستأجر
مولا يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الفارين قسمه ايداع يحملوها الى دار الاسلام ثم يتردد فيهم
فان ابوا ان يحملوها اجبرهم على ذلك بامر المثل في رواية السيد الكبير لانه دفعه من غير ان يحملها
خافه كما لو ساءلهم في شهر فغنمته في المكان او ساءلهم في غنيمته فغنمته في وسط
البحر فانه ينفقه عليها اجابة اخبر بامر المثل ولا يجبرهم على رواية السيد الصغير اذ لا يجزى
عقده الاجابة بخلاف ما لا يشهد به فانه بناء وليس ابتداء وهو سهل منه وحرمت بيعه ان لم ينفق

الاستاذان او غرق الاستاذان قول يا اوديني
الحكم كمالك في كبري و اخبرني
الاستاذان او غرق الاستاذان قول يا اوديني
الحكم كمالك في كبري و اخبرني

[illegible]

سأنتقل الآن إلى المطابقة
ومع دقة الدلائل التي
على الإجابة من

۴

قبلها اي الغنيمة التي عند الحديث ولا قبل الا حراز بالدارم بل يتركه ويبيع نصيبه بمجملها
فاخذت فلما يكتفون ان يبيعوا والرواية لا يكونون ومدونهم في كفايل في استحقاق الغنيمة لا سوية
لم يقاتل ولا من مائة ثم لعدم التمكن ان يبيعوا ويؤتوا قسط من مائة منها لخصوا المكثر وان كان شاعرا
وجعل فيها اي دار الحرب طعام وعلف وحطب فدون وسروج عند الحاجة بلا فدية لما روي عن ابن عمر
رضي الله عنه قال ان نصيبه مائة دينار العمل والعنف فاشركهم ولا يرفع رواه البخاري وموديل في
ان عادتهم الانتفاع بما يحتاجون اليه لا بعد الخروج منها والى المبيع وهو المورد لانهم
قد تاركوه بورت نصيب فلا يخرج الانتفاع بل ارضاهم ولا يبيعها او يتركها اي الطعام ونحوه لانها
لم تترك بالقد وانما ابيع التناولي للضرورة فان باع احد منهم في دار الحرب الى المفتح ورد الفصل
الا يباعي مما اخذ في دار الحرب لينفع به الى المفتح بعد الخروج الى دار الاسلام لزال حاجته هذا قبل الغنيمة
وبعد بان كان غنيما لقتل في نفسه لو كان في دار الحرب في نفسه لو كان في دار الحرب في نفسه لو كان في دار الحرب في نفسه
ان هلك وبني سلم من اجل الحرب كنه اي في دار الحرب في نفسه لو كان في دار الحرب في نفسه لو كان في دار الحرب في نفسه
واسترقا قهر وعصم بالاسم او اودعه موصرا اي وضعا فانه عند مبعوضه سلما كان او ذمتا
لا يبيع في دار الحرب ولا يبيع في دار الحرب ولا يبيع في دار الحرب ولا يبيع في دار الحرب ولا يبيع في دار الحرب
الدار وعبد مطلقا وماله مع جرحي بفساد او دابة ويمنع من الاخذ بها الفارس او الراجل وقت
المجاورة اي مجاوزة مدخل دار الحرب في مدخل دار الحرب فارقا فنفق فربما اي ما شهد الواقعة
راجلا فليس بها فارس ومن دخلها راجلا فشره فارقا فشهد الواقعة فارقا فليس بها فارس
ولا يبيع بغير فارس واحد اي لا يبيع بغير فارس ولا راجل وبطل ولا عبد وصبي وامرأة وفرس
ورضخ لهم الرضخ اعطاش قليل والمراد منها قدر ما يراه الامام تحريضهم على القتال وانما
يرضخ لهم اذا باشر القتال او كانت المرأة تداءى الجرح وتقوم بمصالحهم فيكون جهادا بما
يليق بها او ذل الذي على الطريق لا ينفذ لانه منفعة المسلمين ولا يبلغ الرضخ اسمهم لانهم لا
يباؤون بالجهاد الا في دلائل التي فانه ينادى على السهم اذا كانت في دلائل منفعة
عقبت لان الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما اخذ في الدلالة بمنزلة الجهاد
في بعض ما بلغ الخ لليس والسكران والسبيل ودم فراق ذو رايعة عليهم ولا في الغنيمة
وذكر في قوله جل وعز فان الله يحب للفرقة اي لا فتاح الكلام بتركها باسمه لان الكل له
ومع غير محتاج اليه في شئ وسهم النبي عدم سقط بعد لانه عام كاي شئ بالرسالة ولا رسوله بعد
كالصنف وهو ما كان رسول الله عدم يصطفيه لنفسه من الغنيمة ويستعين به على امور المسلمين من
دخل دارهم فانما غنم الامن لا منعه ولا اذن فان الحرب فاقبضه من الغنيمة ومن ما يوفقه

من الكفار فمضوا وهو اما بالمنفعة او باذن الامام فانه في حكم المنفعة لانه بالاذن التزم نصرة
والامام ان ينقل التفتيل اعصار شئ زائد على سهم الغنيمة وقت القتال حقا ايا غار فيقول
من قتل فيلدا فله سلمه وسية مع السلب هو مندوب اليه لقوله يا ايها الذين آمنوا حقنوا دماء المؤمنين
على القتال او يقول من اخذ شيئا فهو له وسية الامام النفل استحسانا في قوله من قتل فيلدا فله
سلمه اذا قتل الامام فيلدا لا ليس من باب القضاء انما هو من باب استحقاق الغنيمة و
لهذا يدخل فيه كل من سبي الغنيمة سبها او رخصا فلا يبيعهم لان من سبي الامام النفل اذا
قال من قتل انا فلي سلمه لانه فقير نصيبه نصيبهم ولا اي لاسي الامام النفل ايضا اذا
قال من قتل منكم لانه ميز منكم منهم ونسأ اي استحقاق السلب ان يكون اذا كان القتل سباح
القتل حية لحيته بقتل الشاة والصبان والمجانين لان التفتيل تحريض على القتال وانما تحي
ذلك في القتال حية لو قاتل في الجيوش فقتله سلمه استحقاق سلمه لكونه بالقتال سباح الدم وسبي السلب
ينقل الرضي والاجير منهم والناجى في عسكريهم والمذوق الذي نقص العبد وخرجه لان شتم
صاحبه للقتال اذ هم مقاتلو ذرايعهم او يقول عطف على قوله فيقول اي يقول لست به ومن
من اربعة الى اربعة من المقاتلة لا عسكري جعلت لكم الكل او قذرا من قتل في النهاية من النصير
الكبير ان الامام اذا قال لا جعل العسكري جميعا ما اصبح في قتل بالاسوة بدلت في هذا الجوز
فكذلك اذا قال ما اصبح فلكم ولم يقل بعد الخمس وان قتله مع السيرة جاز وذلك لان المقصود
من التفتيل التحريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي النعيم ابطال تفضيل
الفارس على الراجل وابطال الخس ايضا اذا لم يشن لاجل الاحراز من الماخض الك
لا يجوز ان ينقل جواهر الغنيمة بدار الاسلام اذا دخلها الكفار للقتال انما من الخس لان في
الغنائم قد تارك فيه بالاحراز بالدار ولهذا بورت منه لو ملك فلا يجوز ابطاله فهم وسلمه
ساعة من ثيابه وسلاحه وماله على وسطه حتى مركه وما عليه من السلاح والانه حقيقة ما فيها
من ماله وموار السلب للكل ان جميع الجندان لم ينقل الامام والغافل وغيره فيه سواء
باب استيلاء الكفار اهل الحرب اذا سبوا اهل الذمت من دارنا لا يملكون
هم لانهم احرار كذا في واقعات الصدر الشهيد واذا سبى بعضهم بعضا واخذوا اموالهم
او بيعوا نذرهم او علبوا على بانا واحرروه بدارهم ملكوا ولو كان مائتا عبدا مؤمنا
او امته مؤمنة ذكر في الكافي وغيره في سورة المسلة الثانية ومن ما اذا ابتاع مائتا
عبدا مسلما وادخلهم دارهم الخ انا قال واحرروا بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يملكون
شئ مما يحتاجه انا اشترى منهم ما حريش ما اخذوه قبل احرازهم بها ووجد ما يملكه في بيع اخذ

او الكفار

بلا شيء لا حرج بالخص وبيدنا وام ولدنا وبكنا شيئا حتى لو كان اهل الحرب اخذوا من دارنا ولو
 زدوهم فظهرنا عليهم فمما ملكهم قبل الفتح وبعد بلا شيء وذلك لان المسلمين انما يكونون
 للملك اذا لاقى محلا في ملكه وولاه المباح والمحرر ليس بملك بل هو كذا من سواه لو منهم من دمه وعينا
 اي عينا من دارنا سواء كان المسلم او ذمي وكن شرح الهداية اذا اقبل على اهل الحرب اختار من اقبل
 مفرقا وفي دارهم فانهم يملكونه اذا استندوا عليه وانما قال وان اخذوا اشارة الى خلاف
 الاما من فانهم اذا اخذوا وقبضه ملكه عند اهل الحرب ان العتق لهما ملكه لقيام به وقد
 زالت ولهذا لو اخذوا في دار الاسلام ملكه كارتولده ان يده يظهر بغيره بالخروج من دارنا
 لان سقوط اعتبار بلحقه بملكه يمكن له من التمتع به وقد زالت فظهرت به على نفسه
 وصار مع ما ينفذ في ملكه بخلاف الميرور لان بلحقه على ملكه لقيام به على الدار عليه
 فيمنع ظهوره بملكه ولهذا لو دهب لاهنه الصغير ملكه ولو دهب لاهنه الحرب لا يملكه بملك
 بالقبلة عليهم فمما ملكهم وادبهم وملكهم فان الشئ سقط عصمتهم جزاء
 عا جانيهم فانهما انكروا وحدانية الله تعالى واستكفوا عن عبادة جازاهم الله بان يجعلهم عبيدا
 وتوابعهم فقامهم ثم ان الكفر ربيد ما قبلنا اخذوا ما لنا اذا غلبنا عليهم واخذوا قانون
 منهم ما اخذوا من وجه متا له في المائتين اخذوا من اهل بيتنا الفتيمة بين النانيين واخذوا
 بالفتنة بعد ما ايدى العتق لما روي ابن عيسى رحمه الله ان الشوكين اخذوا ثاقه رجل من المسلمين بدارهم
 ثم وقت في الفتيمة فاقم المالك القديم فقال عزم ان وجدتها قبل الفتيمة اخذتها بغير شيء وان و
 جدتها بعد الفتيمة اخذتها بالفتنة ان ثبت وانما فرق بين الحالي لان المالك القديم يتفرق بذا ل
 ملكه على بلا رضاه ومن وقع العين في نفسه يتفرق بالاخذ جانا لانه سقطت محضه عن سهمه في الفتيمة
 فقلنا حتى لا اخذ بالفتنة جبر الضررين بالقدر الممكن وقبل الفتيمة الملك في العتق فلا يصيب كل فرد
 منهم ما يبايغونه فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل فتمنا لرد ما دفعه للمجرح وشروطه للمجرح قبل
 فيه واذا ظهرنا عليهم قبل الفتيمة صلت لاربها وبعد ما اخذوا بالفتنة ان شاء واذا الشرع
 اذا اظهر المكون على الكفار فوجدوا الموالفهم بايهم قبل ان يقتلوا لاربها بغير شيء وان
 وجدوا ما بعد ان اقتسموا اخذوا بالفتنة ان اختاروا فان عمل الفتيمة على قسم الكفار مخالف
 لجميع الكتب كالا ينفى عا ادي الا بصر واخذ بالتمن ان شره منهم في دار الحرب تاخر واخر الى
 دارنا فان المالك القديم ان وجد ماله في ملك خاص فان كان ذوا اليد ملكه معا وضة صحيحة اخذ بثلث
 العوض ان كان شليا وبقية ان كان قتيلا لانه بالاخذ منه جانا في الضرر لانه دفعه ببقا العواض
 بثلث وان كان ملكه بغيره فاسد وبغير عوض بان وجهه سلم اخذ ببقية ماله ان كان قتيلا وان

باب الفتيمة

وقيل الفتيمة الملك في
 لسانه اي بعد الامان
 بدارنا او اقبل الحراز
 لا ملك فيه
 اصيب عن
 والى

كان شليا لا يافذ لانه لو اخذ بثلث فلا يغير وان اخذ ارضي منه بفقرة مع اذا اسروا عتقا
 فاشتراه مسلم واخره الى دارنا ففقت منه واخذ سلم ارضنا فالويلد القديم اخذ العبد فمما اخذ
 من العتق واما من العتق ولا يافذ الا ارضي فمما في العين المستولى عليها ولم يرد الاستيلاء على
 الارش ولم يولد من العين تكرار الاسر والشر اذا بان اسر الكفار عتقا فاشتراه رجل بالف درهم
 فاسره ثانيا فاخذ حقه دارهم فاشتراه اخر بالف درهم واخره الى دارنا فليس للمالك
 القديم اخذ من المشتري الثاني لان الاسر يرد على ملكه اخذ المشتري الاول من الثاني
 لو ردده بغيره بملكه ثم اخذ المالك القديم من المشتري الاول بالتمن ان شاء لان العبد قام على
 المشتري الاول بالتمن فيم يحط منه شيئا فمما ينفذ في ملكه وفي الاول من الثاني لا يافذ المالك
 القديم من الثاني وكذا اذا كان الماسور منه الثاني ثانيا ليس للمالك القديم في ضمن عتقه وان اخذ
 به المشتري الاول لا يافذ المالك القديم لان حتى لا اخذ بالتمن في ملكه القديم في ضمن عتقه وان اخذ
 ملكه المشتري الاول فاذا لم يثبت المشتري لا يثبت ما في الفتيمة ببقا فاقطع الكفار ابق
 فشرها منهم رجل اخذ العبد جانا لانهم لا يملكونه لا يولدوا بغيره بملكه انما ع
 من ان عبيدا وادخله دارهم ههنا فمما ينفذ في ملكه القديم في ضمن عتقه وان اخذ
 لمجرد دخوله دار الحرب يعتق اقله لتيان الدارين معا لا يعتق في الثانية بقوله او اخذ
 لواعيه واخذوا فيها ايدى الحرب في بقية منهم بوجه ايدى الدارم وذكر ان لتيه يقول او
 سلم عتقه وجازا وذكر اربعة بقوله او ظهرنا عليهم وذكر الحاشية بقوله او خرج ابن
 العبد لا عكر المسلمين سلكا عنق العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء بخلافه لان هذا
 عنق حكمي ذكر في غايته البيان نقل عن شرح الطحاوي **باب الفتيمة هي**
 من بدل غير دارنا بان ملكا كان او حربيا لا يرضى بارتائه له مهم وما لهم لان المسلمين
 عند شر وطهم وقد شرط الاسلام ان لا يعرض لهم فالعرض بعد عذر فاخره بملكه جانا
 اما الملك فلو رد ولا يلا لاربها ما كان له الجاه والما لاربها بغيره بملكه جانا فمما ينفذ في ملكه
 لربته عنه الا اذا اخذ بملكه ماله استثناء من قوله لا يعرض او جسد موافق لذكر غير بعل و
 لم يمنعه لانهم يروا بقبض العهد والالتزام يكون مقيدا بهذا الشرط بخلاف الا بملك
 حيث يباح له النقص ولا يكون عذرا وان اطلقوه طوعا لا يرضى منهم ولم يوجهه الا لشرام
 ولا يبيعهم ووجههم لان الفرض لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاخذ كما مر الا اذا وجد امرأته
 الماسورة او ام ولد او متهمة لا يملكها ولم يطار من الحرب اذ لو كانا وطو من دوطا
 المالك لم يشأ النسب لانه الماسورة مطلقا ايدى ليطار بها وان لم يطار بها الحرب لا يملكها

باب الفتيمة

باب الفتيمة

ادانة حرب في طلبه الطيبة نقلا عن الكفاية الاواني
البيع بالدين واما ادان بتدبير الدال فمما يقتل من اللط مالا
بمعنى حل الدين انتهى

ادانة حرب في طلبه الطيبة نقلا عن الكفاية الاواني
البيع بالدين واما ادان بتدبير الدال فمما يقتل من اللط مالا
بمعنى حل الدين انتهى
ولا ولاية وقت الادانة اصل ولا وقت القضاء على المقتل لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى
من افعال وانما التزمه في المستقبل واما الغصب فلا صار ملكا للمالك المستولي عليه لصا دونه مالا
غير معصوم كما مر كذا هربان فظلم ذلك وجازي شائين لما ذكرنا فان جازي المسلمين قضى بها
بالدين لا الغصب اما الدين فلا يرفع صحيحا لوقوعه بالراضى والولاية ثابتة حال القضاء لا
لتمتعها الاطعام بالاسلام واما الغصب فلا ذكراته ملكه ولا حصة في ملكه للحرب يوم الرد
قتل مسلم شائين ثم اربعة دار الحرب مثل اي مستأمن او حلفا ودية اربعة اهل الدية من
ماله فيها اربعة اهل العمد والخطاء وكفر بالخطا اما الكفاية فقد وردت في قتيل مؤثما فظلم في قتله
بما تقتضيه دار الاسلام والحرب واما تخصيصها بالخطا فلا ينافي الكفاية عندنا واما الدية فلا ينافي
العصمة الشائنة بالاهواز بدارنا لا تبطل بجوارض الاستيذان واما عدم المعصية في العمد وموطاة الرواية
فلان القود لا يمكن استيفاءه الا بمنفعة لان الواحد يقاوم الواحد لا امام واهل الاسلام ولم يرد
في دار الحرب فلا ينافي في الوجوب فلا يجب كالحكم واما جوارض الدية في ما دون العوائل لا تبطل العمد كما
تقرر في موضع وفي الخطا اذ لا قدرة لهم على الصيانة مع تباين الدية وجوب عليهم على اعتبارها في حال
وغيره في المصنف اذا قبل احد ما لا يفر في الخطا واليه في الخطا ولا شئ في العمد اصل عندنا في ذلك
اذا قبل مسلم تاجر من غير فملا شئ عليه الكفارة عند وقال في الاسيرين الدية في الخطا والعهدة لان العصمة
لا تبطل بجوارض الامكان لا تبطل بجوارض الشيطان وامتناع القضاء لعدم المنفعة وجوب الدية في ما لا يمترو له
ان يهزم ما يتبعها لم يصورته معقولة في ابراهيم ولهذا يصير مقبلا باقتضاهم وسائرهم فيبطل بالهوان
اصل وصار كما سلم الذبيح لم يجرى في الخطا والكفارة لما مر كقول مسلم من سلم ثم جئت لا يجب
بقوله الا الكفارة في الخطا فقط لا يمكن حرق دخل الشياطين من الكفارة ويقال له ان اقامت مناسنة
او شهر اضع عليك الجزية فان رفع الي دار قبل ذلك القدر من السنة او الشهر فيها ونعت فخره
الخطا مخدوف والا اربعة وان لم يرجع فهو ذمي اعلم ان الحرب لا يمكن من اقامة دية في دارنا الا بالاسير عليه
بالاسترقاق او جزية تبلى يصير عليهم وعونا علينا ويمكن من الاقامة اليسيرة لان في منعها فقه الجوارح
وعدم باب النجاة تفصيل بينهما سنة لانها من جنس الجزية فيكون الاقامة لمصلحة الجزية فان
رجع بعد قوله الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا سبيل عليه وان مكثت سنة فهو ذمي لانه اقام سنة
بعد قوله الامام ما نلتزم بالجزية والامام ان يوقت ما دون السنة كان شهرا والنهري واذا اقام
تلك السنة بعد معاقلة الامام يصير ذميا لما ذكر لا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان عقد الذمة لا ينقض لانه

فقط
في الخطا

بريد بالعصمة عصمة المقتول
المقتولة بالاحواز
بدارنا
عزني

الدين ههنا بمعنى الجاسوس

حلف من الاسلام والاسلام لا ينقض فكذا اقله كذا ابراهيم ايضا ذميا لانه ان يرجع اذا اقام من
سنة قبل التقدير اربعة اقبل تقديم الامام فانه اذا لم يقدّر من فالحرب موطاة لانه لا يلا العذر والحوال
من لا تركه في ما قبل العنين كذا في النهاية نقل من المبوط لكنها ابراهيمية توضع بعد سنة في القصرين
اربعة اقبل تقديم وقبله الا ان يشرط اقلها ابراهيمية بعد ما ابراهيمية في الصورة الاولى ابراهيم
بعد التقديم ويقال واما بعد سنة او اكثر فيجوز ياخذ منه كفاية السنة الاولى وكذا يصير ذميا
اذا شرب ارضا فوضع عليها خراجا فيه اشارة الى انه لا يصير ذميا الا اذا ارضى الخراج في موضع
علي الخراج فعليه اربعة اقبل كان المشتري ذميا فوضع عليه الخراج لم يجرى جزية منه من وقت الوضع
فيكون سنة مستقبله او تكتح عطف على شراي ارضا اي كونه جزية ذميه اذا لخص ذميا لما لكونها
تابعة لزوجها بلا عكس اذ يمكن ان يطلق فيرجع الى دية مستأمن من اهل الحرب رجع اليهم حلده
بالرجوع اليهم لانه ابطال امانته وما في دار الاسلام من ماله على حفر فان اهل المسلمين اظهر عليهم في ابراهيم
اهل الحرب فقتل سقط دية كان له على معصوم مسلم او ذمي لان اثبات الدية للمسلم عليه بوطاة المطالبة
وقد سقطت ويد من عليه اسبق من يد العامة فيقتل به ويسقط ما في ابراهيمية ودية ليعتد
اربعة معصوم لانه يبيع بغير اذن يد اسبق كيد فيصير ذميا بغير اذن يد اسبق كيد فيصير ذميا بغير اذن يد اسبق كيد
بشئ الدين والفاضل بسبب المال فمما ذكره الزيلعي وان كان او قتل بلا غلبة عليهم فالدين والوديعة
لورثته لان حكم الامان باق لعدم بطلان ثبوتها ورثة لقيامهم مقامه حتى مثاله في دس
واولاد ووديعته مع معصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم فقتل في ابراهيم واولاده الكبار وما في
بطنها وعقار فملا ذكر في باب النسيان واما اولاده الضغار فلا في الصغير ما يتبع اباها و
يصير مسلما بالسلامه اذا كان في يد دية وبحث ولاية وبيع تباين الدارين لا يحصل ذلك واولاده لم يحرر
بما رزقهم لاقتلاف الدارين فيبقى لكل فياء وغنم ولو سبوا الصبي في عهد السلم وجاز بدار
الاسلام كان مسلما بشا لا يبيع لاقصاها في دار واحد بخلاف ما قبل ابراهيم دار الاسلام لاقتلاف
الدارين ثم موثني على حاله لما ذكر وكذا لا يبيع في الرق لما عرف في موضعه ذلك الزيلعي وان
سلم ثم وجا مننا وظهر عليهم فقتل فملا لانه لما سلم في دار الحرب بغير طغله لا في داره ووديعته
مع معصوم سلم او ذمي يكون له لانه في بيعه يحرم تحريمه فكان في بيعه وغيره في وعود اولاده
الكبار وعوده وعقاره ووديعته مع ذمي سلم حرب في دار الحرب وله ورثة مسلمون في القتل
مسلم فلا شئ عليه الا الكفارة في الخطا ولا شئ في العمد وقد علم وجهه باقتلاف الامام ودية سلم لاولاده
ودية مستأمن سلم منا اربعة دار الاسلام من عاقلة في قتله خطا لا في قتله نفسا معصومة
فقتل ولم النصوص الواردة في قتل الخطا ومنه قوله اقل الامام ان الاخذ به ليضعه حيث يحال

وذكر في ابراهيمية ان الجاسوس الذي يبيع داره لدار الحرب يبيع داره لدار الحرب

لانه نصيب ما ظر المسلمون وهذا من النظر ويقتل الامام او باخذ الدية في عمدة يعني اذا كان القتل
 عمدا فلا امام بالحيابين القود واخذ الدية بطريق الصلح لان موجب القود وولاية الامام نظرية
 تنظر في قاتلها رايا صلح فعل وظاهر ان الدية في هذه الصوت انفع من القود ولهمنا لا ينفقون لان للحي
 للعامة وليس من النظر سقاط عقوم بل اعرض شملت لهذا البحث يتبين فيها كون دار الحرب والصلح
 ومكة دار الحرب بصيرة اذا كان الامام باجاء احكام الاسلام فيها كاقامة الحج والاعية ان في فيها كافر اصلي
 ولم تنصل بدار السلام بان كان بينهما وبين دار الاسلام مرفا فلا لدار الحرب ويعكس اربعة دار السلام
 دار الحرب باو ثلثة ذكر الاول بقوله باجاء احكام الشري في دار الاسلام بقوله انصارها بدار الحرب
 بحيث لا يكون بينهما صلح المسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذم من امتنا بالامان الاول
 على نفسه لانه في السب الكبير عند ابي حنيفة وعندهما اذا اوجوا فيها احكام المسلمين والاربعة دار الحرب سواء
 اتصلت بدار الحرب او لا ويصح فيها مسلم او ذم من امتنا بالامان الاول **الوضايف جمع**
 فيصنف وهي ما يقدر الانسان في كل يوم من طعم اوزن في والمراد ههنا العشر والحراج فيكون مجازا
 من قبيل تسمية الشئ بما يعتار ما بول اية الاراضى العشرية الارض العربية ما بين العذيب الى اقص
 حجر باليمن ثمرة طولها واما العرض فما بين يمين من ورشل الى حد الشام المسلم امله طويلا في السلم
 لا يبرأ بالخراب فيبانه له عن الدال ما فيه من معنى الجزية وفي العشرة في القرية او في موضع من موضع بين
 القرية ولو شترها بينهم ووضع الحراج عليها يجوز اذا كانت سيفر بار الخراج كذا في جامع الصغير
 للقبية والبصر باجاء الصيانة بما انا عشرين والقبية ان تكون خراصة لا يافخت عنق واقملها عليها
 وهي من جلة اراضى العرب ولكن ترك ذلك باجاءهم وبسنة مسلم او كرم له كان دارة لا لا الحاقه الى
 اشد او التوظيف على السلم والعو القوي به لان فيه من العباد وانه ان في تعلق بنفس الحراج
 والاراضى الحراجية سواد العراق اربعة اقاليم العرب وهو ما بين العذيب الى عقبة حلوان عرصاد من
 التعلية ويقال من العلب الى مباد ان طولها ما فخر عنق واقملها عليه او صالحهم الامام لان الحاقه
 الى اشد او التوظيف على الكافر والحراج البق به او اجلا تم الامام من انهم ونقل اليها
 قوما اخرين يعني كذا راعفت ان الحراج انا يوضع على العوم المنقولين اذا كانوا كافرا واما
 اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر وموت عطف على اهلها الذي بالادة اياها الامام
 فانه ايضا خراجي لان اشد الوضو على الكافر او وضع لمن الفينة اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب
 فانه ايضا خراجي لانه وما اصابه سلم بغير بقره فان قرب من ارض الحراج فخر ارض العشر
 فعشرى وكل منها اية من الاراضى العشرية والحراجية ان سقي بار العشر يؤخذ من العشر الارض
 كافر سقي بار العشر حيث يؤخذ منها الحراج وان سقي بار الحراج يؤخذ منه الحراج وقال في جامع الصغير

السلام

فيما كان الكافر يقاتل المسلمين
 في دار الحرب
 في دار الاسلام
 في دار الحرب
 في دار الاسلام
 في دار الحرب
 في دار الاسلام

الى اقصى من يبرق فحين بمعنى الصغر
 لانه وقع في ابي يوسف الصغر
 ويظهر من ذلك ان بين
 روي بسكون الجيم ومن
 فسر بالحيات
 فقد خرف
 كذا في الغنية
 عز في
 ناده

والعشر والحراج متعلقان بالارض الثانية ونما واما ما يافى في العشر او بار الحراج وقال
 الزبلي مراد في هذا التفصيل في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الحراج من اية ما يربح لان الكافر لا يبرأ
 بالعشر فلا ينافي في الفضل في دار الاسلام واجامنا واما خلاف فيه في حالة البقاء فيها اذا ملك
 عشرة هل يجب عليه الحراج او العشر ان ثم اذكر الماء اراد ان ينفق ماء التمر وما يربح
 وعين في ارض عشرية وما انا ارضه في العجم وما يربح وعين في ارض خراصة خراجي كذا في الخط
 ولوان المسلم والذم من سقاء من ماء العشر وقرية بار الحراج فالمسلم اقل العشر والكافر الحراج
 كذا في معراج الدرية كذا في ارض سجون نهر جند وجيكون نهر زمرد ودجلة نهر بغداد والفر
 نهر كوفة عند ابي يوسف وعشرى عند محمد بن ابي الحراج نومان خراج مفاضة ان كذا الواجب
 بعض الخراج كالحج وكذا خراج وطيف ان كان الواجب شيئا في الدية يتعلق بالتملك من
 الانتفاع بالارض كما وضع عمر بن كل حريب وهو سون ذراعا في سنين يزارح كسري وموسى
 قبضات وذراع الى دية سب قبضات واصبع فانه وعند ابي اربع وعشرون اصبع والاصبع
 ست شعرات مضومة ثقبها الابوص وقيل ما ذكر حريب سواد العراق وفي غيرهم المتعاد فيهم
 يبلغ الماء ضفة حريب صاعا مغول وضع من تراوشه ودرهما عطف على صاعا والحرب
 اربعة حمة دراهم وجرب الكوم او الخمل مقله ضفتها واما سواها كالعراق وبناني ومو
 ارض نحو ظا حارط وفيها جبل متفرقة وشجار واعشاب ويكن ذراعا ما بين الشجار فان
 كانت الشجار ملتفة لا يمكن ذراعا ارضها في كرم ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمره وقد
 اعتبر الطاقه في ذلك فتعتبر في اهل التوظيف في قالوا نصف الحراج غايه الطاقه لا
 يراذ عليه لان النصف غايه الانصاف ونقصان لم يطق وطبقها باجماع ولا يراذ ان
 اطاق عتد ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة ويزاد عند محمد اعتبار بالنقصان ولا يراذ
 يوسف ان خراج التوظيف مقرر شرعا واتباع الصيانة في رضوان الله عليهم اجمعين وب
 لان المقادير لا يعرف الا بتوقيف والتقدير يرفع الزيادة والنقصان يجوز اجماعا فتبين
 من ان زيادة ليلا يكون التقدير عن النبي بشن ولا حراج لو انقطع الماء عن ارض او غلب
 لا انتقاء التماء التقدير في المعية الحراج وهو الممكن من المزارعة او اصل الزرع اقله
 لان الاصل اذ اهلك بطل ما تعلق به وقالوا انما يقط اذا لم يبق ثلثه مقدار ما يمكن
 ان يربح الارض ثانيا واما اذا بق فلا يقط ويجب الحراج ان عطلها اية الارض
 مالكة لا يمكن كذا ثانيا وقد فوته ويبقى الحراج ان اهل المال كذا لانه في معنى المونة
 فيعبر مونة في حالة البقاء فمكن ابقا على السلم او شرا كما من اهل الحراج مسلم كما ذكرنا وفتح

فيما كان المسلم يقاتل الكافر
 في دار الحرب
 في دار الاسلام
 في دار الحرب
 في دار الاسلام
 في دار الحرب
 في دار الاسلام

هذا هو الحق في الدين

الفرق بين يوحنا المعمدان والحاج وقوله عم مولد الغوم منهم انما جعل في حق الصدقة بميل
 مولى النبي في هذا الحكم لان الحماة ثبت بالنيهاة وتمام الجزية والحاج وما لا يغلب عليه
 اصل الحرب وما اخذ منهم بل اخرب بصفه في مصالحه شغول ونباهة فظن ان ما يتوكل
 مركبا وجبر وموطلا فمما مثل ان يشترى الفقه وكفاية العلماء والقضاة والعمال ووزن المفاصلة
 ووزارهم من مات في صفه حرم من العطاء فانه صلا لا يملك قبل القبض ذكر في التمهيد امام
 المسجد اذا خرج القتل وذمب قبل مفعلة لا بد منه غلة بعض السنة والعبر لو في الحصاد
 فان كان الامام وقت الحصاد يؤم في الميمنة حتى يضار كالجربة وهو القاض في ظلال السنة وفي
 الغوايه صدر الاسلام طامرين محمودة فريه فيها اراضيه الوفاء على ايام المسجد يصفى اليه غلة وقت الادب
 فاحذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن ذكر الغلة لا بد منه حصه ما يقع من السنة وهو نظير
 القاض واخذ الزرق ويحل لامام اكل ما يقع من السنة ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبه العلم
 في المدارس وفي غوايه صاحب المحيط المؤيد والامام ان كان له ما وقف فلم يتوقف فاحتج ما تانا
 فانه يقطع لانه في مفعلة الصلة وكذا الحكم في قطع لانه كالاخر **باب**
المرتد من ارتد والعياذ بالله عرض عليه الاسلام وكشف شبهة وصحة آيات ان يستعمل
 وقيل مطلقا اي دان لم يستعمل فان تاب بالقرآن من كل دين سوره الاسلام او عاى النقل اليها
 ونعت ولا اية وان لم ينسب قبل قوله عم من يولد دينه فاقوله رواه احمد البخاري وغيرهما
 ويكره ان يلقب قبل العرض بمعنى الكرامة من ترك الذب بل انما لان الكفر مبيح والعرض بعد
 بلوغ الدين غير لازم ولا بد من ان يخطى بدار الحرب اذا لم يشوع في الاسلام او استيف
 لقوله يو تفكوا نعم اذ يحلون وكذا العمارة رضوان الله تعالى عليهم في زمن انه يكرهه ولان
 الاستغفار للتوسل الى الاسلام واسترقاق المرتد لا يقع وسيله كالتسليم للمرتد اذا
 لحقت بدار الحرب فانها تترك اذا لم يدر فليها ولا يجوز ايقاع الكافر في الكفر الا على الجربة
 او الرق ولا جربة على النحر وان كان ايقاعا على الكفر مع الرق انفق للمسلمين من ابقائها من غير
 الكفر ولا واحد فخلق الله في قلوبهم نور فلو نصره يودى او عكس تركه على حاله ولم يجز على العودة
 احد الزوجهين فحق للمكاح عند ذلك وان يفسد لا طلاق وعند تحريم ردة الزوج طلاق
 فبا على اياه الزوج ويترك ملكه عن ماله موقوف فان سلم عاد وان مات وقيل او
 خلق بدار الحرب وحكم بعق مديحه وام ولد من دخل دينه فان في حكم الميت الذي لم يحل
 بمصير حاله بوعه المديون وكسب لاهل لوارثه المسلم فان قبل المسلم لا يرث الكافر فكيف يرث
 المسلم قلنا ان ملكه يجب بعد الردة بان لا عرفت انه موقوف فينقل كسبه الى الاسلام الى داره لا مكان

كالهاتين

مطلوع
 اللعل

استنادا لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن غير طالات
 وجود الكسب قبل الردة فيكون نورثا سلم من السلم وكسب ردة في وقته دين كحال من
 كسبا اي دين حال الاسلام يفتي من كسب حاله ودين حال الردة من كسب حالها ومنح
 طلاق فان النكاح لا يفسخ بالردة كانت المنة محتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ردت امها
 فطلقها فانما مضافا فانها لم يفسخ فيقع الطلاق ولا يتلاوم فان امته اذا ردت فادى
 ثبت منه ويرث مع ورثته ويكون الامة ام ولد لا بد منه اذا ردت لا يوقف معاوضة لانه
 يفتي بالوات في الدين ولا بد منه في كسبه الرجوع وبسبه وشراؤه وبسبه واجارته ورت
 بيرة وكذا في وصية لانه يفتي بملك الميراث ان سلم فغدا وان يملكه اي قتل او مته او حتى
 بهار الحرب وحكم اي يلقو بمطل على واحد من ملك الامام فان جاء مسلما قبله اي قبل
 الحكم فكان له في الردة حتى لا يفتي مديحه وام ولد من الوارث ما انفسه فان قضا
 القاضي شرط لطلاق منع الاحكام لان كون المنة مينا بالحرف بدار الحرب مجتهد في اذ ان في
 مخالفة فلا بد من الغناء لئلا يكره وان جاء مسلما بعدة وماله مع وارثه اضره لان الوارث
 انما يملكه في المنة كونه كالميت واذا عاد مسلما اضار اليه وان ازاله عن ملكه لا يضره
 اي قيمة اذ لا ضمان بالملك ما لم يباح ويقتض عبا دية تركها في الاسلام قال نعم
 الامة الجوانف عليه قضاء ما تركه في الاسلام لان تركه القلوع والقيام بمعصية والمعصية
 تفتي بعد الردة ذلك فاضح فان وما در منها اي العبادت في ارض الاسلام بطل
 ولا يفتي الا بالحج فان بالردة صار كانه لم يزل كان كافرا فاسلم وهو في ضلالتة
 ليس عليه قضاء ما بالعبادت كذا في الخلاصة سلم اصاب مالا او شيئا يجب للقصاص
 او الحد او العتق ثم ارتد او اصاب وهو حر في دار الاسلام ثم لحق ودار المسلمين
 زمانا ثم جاء مسلما اخذ بكم ولو اصاب بعد ما لحق بدار الاسلام لا اي لا يوقف شي من ذلك
 بل كل موصوع عنه لانه اصاب ذلك وهو حر في دار الحرب والحج لا يوافق بعد الاسلام
 ما كان اصاب حال كونه محاربا للمسلمين ذكره فاضح فان اضرته امرات بارئاد زوجها
 فلها الشروع باخر بعد العدة كما في الاضارب بونه وتطليقه لا تنقل مزرعة خلافا
 للفقهاء وان فلها احد لا يضمن شيئا حرة كانت او امه قال في النهاية كذا في الميسر
 وحسنه سلم لانها استغنت عن ايقاع في الله ما بعد الاقرار فخير على ايقاع في كفاية
 صفوق العباد حرة كانت او امه والامة يجبر بمولاها ويروى بغيره في يوم
 مبالغة في الخلل على الاسلام ومقتض نضرها وكسبا لوارثتها اي نسب الاسلام وكسب الردة

مطلوع

مطلوع

بموجب الامة

دلة انه مسلم كانت او لم تكن فاما بما جواه في السلم مطلقا ايسر ما كان في الدين الاريداد
والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر لان الولد يتبع فيه الابوين دينا فينبغي ان لا يمتنع من ان يولد
ان مات اقل من اربعين يوما بعد الحرب كذا الله التفرقة بينه اذا ولد في ادماء فهو حراية الا اذا جارت به
سنة اشهر او اكثر من ذلك فانها اذا جارت به من ستة اشهر كذا العلوي في حالة الاسلام فيكون
مسلم برب الميراث وان جارت لاكثر من ذلك كان العلوي من ما والميراث يتبع الميراث لان اهل الاسلام
من الامم لا ينجس في الظاهر من حاله ان يسلم فان كان ميراثا لم يرث فان لم يرث لم يرث في دار
الحرب بآلة اية مع ما ظهر عليه قال في اية لانه لا يرث ميراثا في دار الحرب وليس عليه الاسلام و
السيف ويكره ان يكون المال في دار الحرب كذا في العرف كذا في العرف في دار الحرب وانه ماله وكل
انما يجرى في دار الاسلام في دار الحرب ثانيا ايسر ما ظهر عليه هو لو ارث قبل
قسمته بين العائنين لان الاول لم يجر فيه الارث وانما استعمل في ورثة في دار الاسلام في دار
فكاه الوارث ما كان قدما في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
الميراث في دار الحرب ولا يرث ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
لان اهل الاسلام لا يرثون ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
العقد في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
ردته في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
المكتسب في الاسلام لا يرث ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
عدا قارنه والعدا بالادوات في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
القاطع نصف الدين من ماله الوارث لان القاطع حل محل موصوما والسرانية حلت محل غير موصوم
فانما القاطع لا السرانية في نصف الدين ويجب في ماله الوارث لان القاطع حل محل موصوما والسرانية حلت محل غير موصوم
يشبه الارث وادان لم يجر في الميراث ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
كلما اية حل الدين كونه موصوما وقت القاطع وقت السرانية مكاتب ارث في دار الاسلام في دار الحرب
فاخذ بآلة واجاز ان يسلم فقتل فيه لهما اية بدل الكفاية ليدع وابا في الوارث لان المكاتب
انما يملك كسبا بالكفاية والردت لا يؤخذ في الكفاية فكذا كسبا في دار الاسلام في دار الحرب
المرتبة في دار الحرب فلو لم يولد في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
جميعا فالولدان اية ولد هما وولد اية ولد هما في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
والولد يتبع الام وكذا والولد الولد والولد الاول يجبر على الاسلام لا ولد لان الاولاد
يتبعون الابا في الدين فيجبر على الاسلام كما يجبر ابو عليه وقيل يجبران اية ولد هما وولد هما

على ان يجرى في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب

لا وجه له

ولو

وهو دابة الحسن من ابي حنيفة ان يجبر بغيره الى فتح ارضه او حتى يعقل والاسلام فلا يرث ابوه الكافر
ويجبر عليه اية الاسلام بلا تملك ان الله تعالى في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
والاسلام معتبر وقال زفر بن في كل ما يجرى في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
عنه من محبة الاسلام في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
ممن قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام فبقوا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
خير اية مكاتبهم في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
ان الحكم يدار على دليله وهو تركهم واجتماعهم فان طرأ الامم اليهم لم يرثوا لانهم لم يجرى في دار الاسلام في دار الحرب
ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
فلان ان في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
الفتنة فلا يقاتل كونه مسلما ولا يقاتل في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
والجس كذا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
في مال العاقل في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
الامام عنهم فلو ايجل مصر في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
يجوز اية البغاة في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب
بخلاف ما اذا جروا فيه احكامهم فقتل عاقل باغيا او قتل اية العاقل باغيا في دار الاسلام في دار الحرب
حقية ورفقة القاتل عاقل كان او باغيا يدعى الحقية اما الاول فلان العاقل اذا قتل
الباغى او ماله لا باغى به ولا يضمن لان الحدية بتل العصية وفدا من باغيا تلهم لقوله
فقتلوا اليه بتل فصار قتلهم كقتل اسل الحرب فلا يوجب حرمان الارث كما لو قتل
مورثه بقوله عليه فان حرمان الارث جزاء قتل خطور فلا يباح بقتل باغيا واما اية
فلان الباغى اذا قتل العاقل باغى ولا يضمن عندنا والتاويل القاسد نزل منه في العجيج
في حق دفع الضمان اذا ضمنت اليه المتعة كسبا وبل اسل الحرب واذا تجب الضمان لم يجب
الحرمان والارث مستحق بالقرابة واذا قتل الباغى موقبا بطلان اية لا يرث لانه اذا
اخر با بطلان يجب الضمان فيلزم الحرمان كسب سبج السلاح من مل الفتنة لانه عاقل في العقبة
وان لم يدر انه منهم لا اية لا يكره لان اصل عدم الكرامة ولا صار عنه قال في مجمع الفتاوى
قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اجمع الناس على امام من المسلمين وهم امنون والسبل امنون في دار الاسلام في دار الحرب
على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يعينوه ان قدروا عليه والا فالواصب على كل مسلم ان يعقل
الفتنة وتجنبه بنية كتاب **اجاب المفتي** لما ذكر عن كتاب الجهاد المذكور في بعض ابواب

وهنا انما جرت في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب

انما يجرى في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب ميراثا في دار الاسلام في دار الحرب

وكان رضي الله عنه مفتيا به

والامام فافهم ان هذا من قول الرسول وفعله لان حل العقيق لما ثبت بها ثبت حل ما لا يجاز
لعدم الفرق بين جرحه وحرام على اخصايب الهداية والكافي اخذ من ظاهر عبارة الجمع الضمير
المحملة لان يكون العقيق فيها بالاضافة الى الذمب ولا يخفى ما في بيت المتأخرين من التناوؤ وترك
لغير الحاكم او لا انا يتختم الحاجة الى التتم وغيره لا يحتاج اليه ولا يثبت له الا بغيره اي من غير
سنة يثبت بالفتنة وعند محمد لا يثبت بالذمب ايضا ولكن البصير يصح ذمها او جرحها لانه
اللبس لما ثبت في حق الذكور حرم النظر ايضا كما حرّم شرها صم سحرها وجاز حرقه لوضوح
وخطاؤه ونحو لان المسلمين قد استولوا في عامة البلدان من اهل الوضوء والحق للمخاطب ومسح العرق
وماراء المسلمين صانعو عند الله صني ولو جعلها بلا حجة يكره كالترديد والالتكاف لا يكره بان
طاعة ويكره بان بدونها والرم وهو في هذا الموضع قال في ثار اذا لم يكن حائضا في
نفوسهم فليس بمنع عنك الزنا **فصل** في النظر الى الرجل الا العورة وهي بين
خت سرة الى تحت ركبته فالركبة عورة والركبة في الرجل عورة في الركبة اقف منه في الفخذ في الفخذ
في السوءة من غير علمه في كشف الركبة وفي الفخذ بعنف وفي السوءة يضرب في ارجل المرأة للمرات
والرجل كالرجل اي ينظر المرات الى المرات والرجل كنظر الرجل الى الرجل يجوز للمراة ان تنظر
منها الى ما ينظر اليه من الرجل اذا كانت الشهوة لانه ما ليس بعورة لا يختلف فالتا والرجال
ونظر الرجل الى فرج زوجته وامه كقولهم عن غرض بصره الا عن اسك وامرته الحلال فيده
لانها اذا هممت عليه كانه المحوثة او المشرك او كانت امه او اخته من الرضا او اتم
امراة او بنتا فلا تحل النظر اليها مطلقا اي بشهوة او بدونها وينظر الرجل الى يومه والرجل
والصدر وان في الوضوء من تحريمه لان البعض يفضل على البعض بكونه اشد حرمة والمراة في شهادتها
في ثياب بذكرها عادة فلو حرم النظر الى من الموضع اذ كان في اللحية وامه غيره فان حكمها
حكم المحرم لوضوء رؤيتها في ثياب البذلة وهي تتناول المدين وام الولد والمكانة ان امن
شهوة كحل النظر لا اليه لا ينظر الى الظهر والطن والفخذ كما في غيره اذ لا ضرورة في كشفها
بخلاف ما بين وما قبل نظر منها اي محرم وامه غير محرم الى العامة اليه الساخرة والمخاطبة
وله من ذلك اي عضو جاز النظر اليه من اللامه ان اراد غرا ما وان خاف شهوة للوضوء
وامه تنهى ونحو ما فيها لا يخفى على السمع في ازار واحد المراد ما بين ثيابي السرة
والركبة لان ثيابها وبطنها عورة ومن يعلم حال البالغة وينظر الرجل الى يومه الا جنبه وكفها
فقط لان في ابداء الوجه والكف ضرورة حاجتها الى المعامل مع الرجال اخذوا اعطاء وكفها
كذلك السبع اي محلوها ان ينظر اليه وبه سيرة وكفها لا يقيها وان خاف اي الرجل والمحلو ك

الالباس

منه
للرجل

المسايرة للرجل

والا

الشهوة لا ينظر اليه وجهها الا قاض له ولدم من نظر اليه حاسن امرات اجنبية من شهر نصيبه
ورزاه لا يكره يوم العدة في اذا خاف الشبهة لم ينظر من غير حاجته غير ان المحرم كفاح يحكم عليها
وشامد من شهر نصيبه الا يوم العدة فانها تشهد عليها فان نظر الى وجهها جاز
وان خاف الشبهة للحاجة الى اعيان حقوق النسب بالقطار واذا ادا الشهادت ولكن ينبغي
ان يفصل الحكم عليها واذا ادا الشهادت لا قضاء للشبهة بخلاف عن قصد القبيح ومن ربه
نكاح امرات حيث جاز ان ينظر اليها وان خاف الشبهة لا يكره ان يدم قال للمفسر
اذا اردت ان تتزوج امرات ابصر ما فيه امرت ان يدم بشكها ورجل يداها فتنظر الى
موضع مرضها بقدر الضرورة وبين ان يعلم امراته مداها لان نظر الحس الى الحس انفس
الابرة ان المرات تنظر المرات بعد موتها دون الرجل الحق والمحبوب والمخت في النظر الى
الاجنبية كما في الما الحق فلفول عاشر ربه الحياء مثله فلا يبيح ما كان حراما قبله
وقيل بوجوبه الا ينس جازا لان الله لا تقرب بالانزال واما المحبوب فلا يبيح فيه لانه
كان محبوبا وقد جف ما واما وقد رفض بعض مشايخنا فضلا طيبا في صحة والاصح
لانه لا يبيح اي لا يحل ويعزل من امه العزل ان يطارد فاذا قرب الى الاثر ان اخبر ولم ينزل
اي العجز بلا اذنها لقوله لم يواظب اغزل عنها ان ثبت ويعزل عن زوجته اي
بأذنها لانه يدم من العزل عن الحرة الا بأذنها **فصل** من ملكته شاة وكفى
كعبية ووقية وميراث وخلق وخلق وتوذلك ولو كانت الجارية بكر او شدة من امرأة
او عبدا اما اذا كان عبدا عن قضاها اما اذا كان عبدا فلما اذا كان مأذونا لم يمتزجا
بالدني عند بيعه وعند ما لا يجب فان من اصله في ان العبد اذا كاه عليه من متوفى
فالمرء لا يملك ملكا سيده وعند ما يملك وان اشترى من مكانه فلما لانه لا يملك ملكا
او مشرة من محرمها او من مال الصبي ما يملكه ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا اشترى
من مال ولد الصبي ذكر في غايه البقاء حرم ملكه اي على المالك وطهرا ودواعيه
من اللبس والقبلة والنظر اياها قال بعضهم لا يحرم الدواعي لان الوطئ انما حرم
لئلا يخلط الماء وينتفخ السبب وهذا معدوم في الدواعي ورد بان الوطئ ولم يحرم
لا ضلال في وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حاملة عند البيع ويدعي البائع الولد
في يدها في طهره ما دلف ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي في شرب
المالك اي يعرف بدارت بها بخصه فمن كيف في شربها في ضدها اي الصغيرة والانية
والمتنطع الحيض فان الشهر فام مقام الحيض في العقد فلما في الاستبراء فاذا خاف في شاة

الحق

مطلب الاعلى

والا
الاستبراء في البكر لانه يجوز ان يمتزج
الشهوة الى فراها فيكون في البكر لانه يجوز ان يمتزج
بالبكر لانه يجوز ان يمتزج
بالبكر لانه يجوز ان يمتزج

بطل الاستبراء بالاباء لان القدرة على الاصل قبل حصول المصاهرة بالبدل بطل حكم البذل كالمعتد بالاشهر
 اذا احضت وان ارتفع صيفها بان صارت ممتدة الطهر وهي من قبض زكاتها حتى يتبين انها ليست بحامل
 ثم وقع عليها وليس في تقديره في ظاهر الرواية وقال محمد بن سنان بن سنان وخمس ايام والفتوى
 عليه لان هذه المدة تسكت للتعريف عن شغل يتوهم بالكافة في الاباء فلا يقع المصروف عن شغل يتوهم
 بملك البين ويؤيد ذلك في الكافي ويوضع الحمل في الحامل والاصل في هذا الباب قوله في سبيل
 او طاس لا لاوطا الحبال حتى تصفى حلقه ولا يطايل حتى يستبرأ بحضه ولو لم يكن
 سبيل الاستبراء حدوث ملكه والبدل لا في الموجود في المصروف عليه والاستبراء في غير اوقات الرحم لئلا
 يخطأ بقاء الغير اذ لو وطاها قبل ان يتوضأ بها رجها في ذلك بولها فلا يدرى ان منه او من غيره فوجب
 التعريف بجانته لئلا يخطأ عن الاضلاط والانساء عن الاشياء والاولاد من الهلكه لانه عند الاستبراء لا يدرى
 الولد في ملكه من بؤمه بؤمه وذكر عند مصنفه الشغل او نومه لكنه امر بغيره فادرك الحكم على ظاهر
 ويوجب ذلك وان كان عدم وطئ المولي معلوما كما في الامور المندودة في حق من حكم الحاكم تراعى
 في الجنس لا كل فرد فرد فان قيل اذا علم عدم وطئ المولي كيف يتوهم شغل الرضيم لئلا يخطأ
 الماء والشيء السبب في الشغل لا يلزم ان يكون من المولي لانه ان يكون من غيره وكذا التوهم
 في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العذرة كذا في الكافي اقول بطلان الشغل
 اذا كان من غير المولي كان من الزنا وقد تقررت ان كفاية المراجعة ووطئها جائز بالاستبراء
 عند ابي ج و ابي يوسف فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ويكنى دفعه بان الشغل
 اذا كان من غير المولي لا يجب كونه من الزنا لانه ان يكون المولي زوجه او غيرها كما بينا في دعوى من علموا
 حكم الحاكم تراعى في الجنس لا في كل فرد فرد بان الحكم لا تراعى في كل فرد لكن تراعى في انواع المصنوعة
 فاذا كانت الامه بكرة او مشربة من لائيت نسب ولدان منه بان يكون الولد ثابت النسب من غيره
 بان زوج المولي الله من رجل فحملت منه ثم طلقها وبعده انقضت عدها باعها من رجل فكانت بين
 ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان الحمل ثابت النسب فلا يلزم اضلاط المياه وانشاء الانساء
 وكبرياءه انما ثبت في الحديث في سبيل او طاس كما عرفت ولا يخفى انما لم يخل من ان يكون
 فيها بكرة او مشربة امارة وتؤخذ بكونه مع هذا الحكم التوهم حكاهما فلا يخفى بالحكم كما ان
 بين الحكم في حرم المصروف لانه انما يريد الشك في ان يوقع الاية فلا يمكن ان يقول احداني
 اشترى بها بحيث لا يقع العداوة ولا يصدق عن الصلوة فاذا كانت الصلوة غائبة في غيرها فالشك
 فترى على التوهم لان في الخصص لا لا يخفى من الخط ونحوه بالنسب بحيث يرتفع الحكم فاذا
 ثبت في السج على التوهم ثبت في سبيل الملك كذا في الكافي فان العلم معلوم ثم نأتي ذلك

مؤ

لعمري انما هو
 في هذا الباب
 من غير ان
 يكون من
 المولي

بالا جماع ولم ينف حصة ملكها فيها لان الواجب عليها الفضة ومن اهل الكمال ولا يخفى بعد الملك قبل
 القبض لانها وجد قبل ملكه وهي الملك واليد جميعا فلا ينعى احدهما او بعد البيع وقبل الجانبة
 في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الفسخ قبل ان يشرى بها
 صحيحا ولا يرد ولم ينف ايضا ولادة كذلك ان حصلت بعد سبب الملك قبل القبض لانها في ذلك
 كاسبق وكنت مضمنا بعد القبض ومن يوجب او مكانة ثم سلمت او عجزت بغير اشتراطه بوجوبه
 او سلمت فكانت قبل ان يشرى بها ثم حاضت المكاتبه حال كتابتها او حاضت المجنونة حال مجنونتها
 حصة ثم عجزت المكاتبه او سلمت المجنونة اجزا من تلك الحصة من الاستبراء لانها وجبت ببيعها وحرمة
 الوطئ لما في كافي طالع الحصة بغير من بعد المداوة من حاضت عنها ابعد العدة ان لم يستفرغ
 دية كفت تلك الحصة من الاستبراء لانها دخلت في ملك المولى وقضت من وقت الشراء والا اير وان
 استفرغ دية فلا يرد لا ينف تلك الحصة عندي في طلاقها ويجب الاستبراء بغير دية من
 الحايضة المشتركة لان السبب قديم في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العدة لا عند عود الابقه
 ورد المصوبة والساجن وفكر المروءة لانها في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العدة لا عند عود الابقه
 يوسف ملا في المحرم ويقر بالادلة ان علم عدم وطئ بايها في ذلك الظهور بالثاني ان وطئ
 وبطلان كذا ان يزوجه المشتري قبل الشراء ان لم يكن حكمه حرة حتى لو كانت لم يجرى كذا انه
 كسائي في كتاب النكاح ثم يشرى بها اذ بالنكاح لا يجب الاستبراء اذ المشتري زوجه
 يبطل النكاح ويحل الوطئ ويوسف في الاستبراء قال في الفنا والصفرة قال في خبر الحسن
 راب في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطئها في هذه الصورتين
 تزوجها ووطاها ثم يشرى بها لانه يملكها وهي في عده اما اذا اشتريها باقبلان بطلان
 فلا اشترا بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فوجب الاستبراء لتحقيق بيه وموافقا
 حل الوطئ بملك البين قال وهذا لم يذكر في الكتاب وهذا لو كان من انما لقط الفنا والصفرة
 وان كانت كخنة حرة فربما يخلو ان يزوجه البائع قبل البيع او يزوجه المشتري قبل القبض
 من يوشى به مفعول يزوجه اب يعنى على انه يطلقها ثم يشرى بها المشتري وبغيرها ثم يطلق
 الزوج لا يجب الاستبراء لانه يشرى بكونه الفنا ولا يخل ووطاها فلا يستبراء فاذا اطلقها
 الزوج قبل ان يوقع حل على المشتري وجب له بوجه حدوث ملكه فلا يستبراء او يزوجه المشتري
 قبل القبض من يوشى به ويقبض خطائق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وجب لائل الوطئ
 واذا قبل بوطئ الزوج لم يوجب حدوث ملكه فهو في طلاق الزوج متعلق بما قبله ايضا من قبل يوشى به

على انفسه الاستبراء

ض

5/11/10

اخذوا من علي تعليم القرآن وكنت افتر ان لا ينفي للعالم ان يدخل على السلطان وكنت افتر ان لا ينفي
لصا العلم ان يخرج الى القريب فيذكرهم بجموع الدنيا ورجعت عن ذلك كله صلة الرحم واجبة ووسيلة وحيمة دعائها
وحديثه وهي مخالفة لما في الاصل والاهل اليهم والتلفظ بهم والمجالس اليهم والمكالمة معهم ويزورون والاولاد
تجافون ذلك بزيه الفية وجبال يزوروا فياء على جمعة او شهر ويكون بيلة وعشرة يدا واما في
النسابة والنظام علي من مواسم في الظاهر والباطن ولا ريب فيهم حاشية لانه من القطيعة في الحديث مسلمة في
المرور في حديث اخر لا يزل الملايكة ياتون فيهم وهم في بعض الحديث ان الله يصل من وصل ويقطع
من قطع **فصل** في اخبر ان تعليم صفة الايمان للناس وبيان فضائله لئلا يسهل والجماعة
من الامور والتلفد رحمهم الله في ذلك تصانيف الخضران يقول ما امرني الله بغيره وما نهاني عنه انتهت
عنه فاذا اعتقد ذلك بطله واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وفيه اذا قال الرجل لا
ادري يصح ايماني ام لا فانه اخطا لا اذا اراد به نفي ان كان يقول شي من نفسه لا ادري برب
فيه اهدام لا ومن شئني ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء الله فهو كما قال ان ياتوها فقال لا ادري
اخرج من الدنيا مؤمنا في لا يكون كقوله في المحيط من ايت بلفظ في علمها كقوله ان من اعتقاد
لا شك ان كافر وان لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتي بها عن ائمة فذكر عند عامة العلماء ولا
يعذر بالجهل وان لم يكن فاصدا في ذلك بان اراد ان يلفظ اخر في علمها لانه لفظة الكفر كقوله
ان اراد ان يقول كني انك توحد ابي وبيا ينفرد في علمها فليس ذلك كقوله في الاصل من محمد نفا ان
من اراد ان يقول اكلت فقال كفر انه لا يكفر قالوا هذا محمول على ما بينه وبين الله مع فاما الله فلا
بصحة ولا ينفع ما في قلبه لان الكافر يعرف بانطق بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله
في كذا في المحيط وفي سيرة الاوصياء من غم على ان ينفرد بالكفر كان بغيره كما في ديني بكم الكفر في
غيره يكفر الضاحك ان ان يكون في كسر في علمها بان يكون الكلام مفكوكا لو نطق به منكر وقيل القوم ذلك
من فقد كروا والرضا يكفر نفسه كقوله لا تقا والرضا يكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخنا
سلام خوارزمي في شرح السيرة ان الرضا يكفر الغير انما يكون كقوله انما كان في سيرة الكفر او يستحق
اما ان لم يكن كذلك ولكن استلحق او القتل على الكفر لمن كان شريفا موزيا بطبعه حتى ينضم الله به
منه فهذا لا يكون كقوله او من تامل قوله في رتبة اهل البيت على ما هم وشهدوا في قلوبهم فلا يؤمنون فيهم
صحت ما ادعيا وعلمنا اذا دعيا على لم وقال اما كقوله في الكفر او قال سلب الله عنك الايمان وكنوه
فلا يضره ان كان مراده ينتقم الله منه في علمه وانه ايت الخلق قال صاحب الرضا في قوله في
الرواية عن ابي جعفر ان الرضا يكفر الغير كقوله غير تفصيل ومن فطير باله شيئا نوجب الكفر ان نكلم
بما هو كذا في كذا لا يضره وموحد الايمان ومن اعتقد لئلا هو اما اوباهكس يكفر اذا كان في علمه

هذا الحديث في بعض النسخ

هذا الحديث في بعض النسخ

هذا الحديث في بعض النسخ

واذا كان في علمه الكفر وان اعتقد وانما يكفر اذا كان في علمه ببل قطع واما لو كان باضار
الا حاد فلا وقد خوفي الظلام في هذا الباب في الفتاوى به في الطالب ان يجمعها ويخرجها في بعض النسخ
هذا الحديث في بعض النسخ فانه سلب العصمة عن الكفر به ما سلب البشاعة عنه وعن الله تعالى في بعض النسخ
ان شهد كبر شيئا وانما علمه وسنفره كمالا اعلم انما انت علمه في الفتاوى في كذا في بعض النسخ
الا كقوله ووجه واحد من قبل العالم الحاشية ولا ريب في الوجود على الواجب لان الكفر في لا يقع بكثرة الادلة
ولا احتمال ان اراد ان يوجه الذي لا يوجب الكفر في المسطرة في الفتاوى ان توبة اليك مقبول دون ايمان
اليك لان الكفر اجنبى غير عارف بالله مع الله ايمانا ووفاءنا والقاضي ما في حاله البقاء البقاء
اسهل من التوبة والالتفات في قولها مطلقا على ان قوله مع هو الذي يقبل التوبة عن عباده
فصل في الفتاوى بين غير التوحيد وبجهد الرسالة اذا قال لا اله الا الله
لا يصير مسلما واذا قال مع محمد رسول الله يصير مسلما كذا لو قال ائمة محمد رسول الله فقلت في دين الاسلام
اما اليهودية والنصرانية اذا قالها اليوم فلا يكف بسلام لانهم يقولون ذلك فاذ استغفر يقول
هو رسول الله اليكم فلا يله هذا على ايمانه ما لم ينضم اليه التبريد فامو عليه واذا قال النصرانية شهد
ان لا اله الا الله واثبت عن النصرانية لا يكف بسلام لانه اذا قال في اليهودية اذا اليهودي يقول
ذلك ايضا وان زاد وقال ادخل في دين الاسلام قال لا فقال انما قال انما لم يكن مسلما
لان معناه التسليم للشيء وكل من دين يرمي انه كذلك ومن الامام رحمه الله في هذا قال نصرانية
او يهودية انما سلم او اهل البيت زيدان قال اردت به تركه دين النصرانية او اليهودية و
القول في دين الاسلام صار مسلما وان قال انما سلم في ديني الحق لم يكن مسلما وان لم يبال فيه على
بجماعة كان مسلما وان لم يبال ان يسل او يسل لم يكن مسلما وان قال الوثن شهد ان لا اله الا
الله او قال ان محمد رسول الله صار مسلما لانه منكر للامرين جميعا فبما شهد دخل في دين الاسلام لم
ونصرانية تنازع ما في شراعية فقبل ان يتابع في السلم الا من النصرانية فقال النصرانية انما سلم لا يصير
مسلم الا اذا قل انك مسلم فالتوا بين ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا لكلام غيره ومن
الامام انه يصير مسلما بانما سلم شهد نصرانية على نصرانية انما سلم وهو منكر لم يقبل شهادتها
كذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وشهدت في دينه وجميع اهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانية
على نصرانية بانها سلمت جاز واجبت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر يقبل شهادتها
رجل وامرأتان على الاسلام وشهادة نصرانية على نصرانية ما يضر في ما به **كتاب النكاح**
لما فرغ من كرامته واهتمامه في النكاح لانه ثلثه يتحقق واهتمامه في النكاح لانه ثلثه يتحقق
لعمدة واضرار صاحب المحيط وبقية صاحب الكافي وسائر المحققين انه الضم والجمع قال ان العبد

هذا الحديث في بعض النسخ

والنحو والآراء عن الحقوق والبيع والملك فالطلاق والعنان والنفقة في المثل
وإذا أوصى الجاهل بالطلاق والعنان ينبغي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ إنما يقدر على
القصه فلا يشترط فيها استنوب فيه الجدة والمهر بخلاف البيع وكذا وينعقد أيضا بقولها إذا وبرزت
بلاهم بعد وادبر وبرزت يعني إذا قبل المرات فوضعت بين بطلان فادبر فقالت إذا لم يقبل
ثم قبل الرجل ببرزت فقال ببرزت بلاهم يعني النكاح الجاهل بالعنف وفي المصنفات لا يفسد النكاح
بالميم ومن ثم الدين الشافعي كما يقول ينبغي أن يقول الخاطب فوضعت بين فادبر ويقول المأخوذ
برزت فادبر كما ينبغي انعقاد النكاح بدون ذكر ببرزت اختلاف الشافعي فلا بد من ذكر النكاح
متفق عليها كذا في المصنفات كبيع وشراء إذا قبل للبائع فروضه فقال فروضه ثم قبل المشتري
خبره فقال خبره صحح البيع وإن لم يقول فروضه وخبره لما ذكر لا ينعقد بقولها عند الشهود ما ذن
وشويع وكذا لو قال لا مراة هنا مائة دينار فزوجني عند الشهود لا يكون نكاحا قال الإمام فاض
فإن ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن أقر بغيره ما من ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وإن أقرت
المراة زوجها وأقر الرجل بها أمراة تكون ذلك نكاحا وينصن إقرارها بما يذكر أن شاء النكاح
بها بخلاف ما إذا أقر بغيره لم يكن فانه كذب محض ولا ينعقد أيضا بالتعاطي وهو أن يذكر العاقدان
شيئا من الإيجاب والقبول بل تراديا بما قدر من المهر وينعقد الزوج إذا قيلت وأفد المأخوذ
أو وكيلها وسلم المرات نفسها أو ما ينعقد بمباينة الأبناء عن التكرار وأما ما إذا انعقد
بالبس أو ليس فيه هذا المعنى وإذا قال بعضهم ينعقد في الحبيس بالنفس وأما بيع بلفظ النكاح
والترديد وما وضع للملك العين كنية وتلك وصدة وبيع وشراء فلا يقع بلفظ الإجارة
والامانة لأنها وضعت للملك المنفعة في الحال فلا يصح الوصية لأنها وضعت للملك العيني بعد الموت
وفي غاية البيان هذا إذا قيد الوصية بأبعد الموت أو أطلقت وأما إذا قبل أوصيت بأشئ فلا بد
لكن لا ينعقد من الشهود وقال الرجل قبلت نكاحا وفي التنازل فأنه إذا قل لفظ
موضع يملك ينعقد النكاح أن ذكر المهر والأقبالية بشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر
أذلولاه لم ينعقد الرضا من الطرفين فلا ينعقد النكاح وقد عرفت أنه لا ينعقد بالكفاية في
الخاصة فلا بد من سماع العبات بشرط أيضا حضور حزين أو حزينين مكلفين سامين معا
قولها وقبل الشوط حضورا شامدين لا سماعها والصحيح الأول فلا ينعقد بحضور الاثنين
ومنه بين لغيرها كلامها وينعقد بحضور الكافي إذا فرغوا وإن لم يذكر واحد الصنفين وأن
سمع أحد الشامدين فاعيد على الآخر فسمعه دون الآخر لم يقع الآية رواية من أبي يوسف تخانا
إذا أئتم المجلس ولو أهد ما أصر فاعاد ما صحت سمع لم يجز ولو سمع أحدهما كلام الزوج والآخر

الذين

الشويع

كلام المرات ثم أعيد وانكسرت لم يجز العانة وأجاز أبو سبل أن أئتم المجلس قولها قولها
العانة من أديها من قول الوفاة لفظ الزوجين فانه لا يشترط قول الوكيلين مطلقا أي سواء
كانت شهادتهما نكاحا مسلم أو كافرا وسكنين نكاحا مسلمة أو لا شهادتهما لكافر على المسلم ولو
كانا كافرين أو حرة أو ذوات ذنوب أو عيبن أو أحرار أو زوجين أو أحرار أو عيبن أو كافرين أو مسلمين
أهل الولاية فيكون أصل الشهادتين نكاحا ونكاحا العانة ثم لا بد من بيان ما ينعقد بها وإن لم يثبت
النكاح بهما أي أن الزوجين أو ابن أمة أو أمة أو قريب لا ينعقد بها لأن الشهادتين لا ينعقد
لا يجوز بخلاف الشهادتين عليه فإذا قلنا كذا في كفور أو غير الزوجين فإن أديها لم يقبل شهادتهما
أنه لم يزوج وإن أديها لم يقبل شهادتهما كذا في كفور أو غير الزوجين فإن أديها لم يقبل شهادتهما
شهادتهما لها وإن أديها لم يقبل كذا في كفور أو غير الزوجين فإن أديها لم يقبل شهادتهما
أنه أذولا يقبل شهادتهما الكافر على المسلم وإذا أديها لم يقبل له أملا بـ شخفاً أمراً نكح
صغيرة في نكح عند رجل أو امرأتين أن حضرت الأب صحح النكاح والأب لا فلا فإن الأب إذا حضر
انتقل بمارة الوكيل إليه فصار عاقداً وكل الوكيل مع الرجل والمرأتين شامدان كأي زوج
بالغة عنه رجل أن حضرت صحح النكاح والأب لا فلا فلا ينعقد البالغة كأنها عاقدة والأب وذكر
أنما هو شامدان حرم على الرجل تزوجه أصله وإن علت وفرقه وإذا سفلت واضته وبنته
وإن سفلت وبنتها ضمة وإن سفلت وعلمت وماليتها باب حمة كأنها وأما بنات النعم والنعم
والحال وبنتها إلى حال لفظه أي أحل لكم ما وراء ذلك من غير كونه في الحرمة وبنت زوجة
وطيت وأم زوجة وإن لم توطأ الأم لما تقر أن وطئ الأم حرم البنت ونكاح البنت حرم
الأمهات وزوجة أصله وإن علل وفرقه وإن سفلت وأكل رضاعاً أو حرم تزوجه بكل ما ذكر
من الأصل والفرع وغيرهما من جهة الرضا وهذا يشمل أبا ما كنت تحت مثلاً فتأمل البنت الرضاينة
للافة الرضاينة للأخت البنت والبنت البنت للأخت الرضاينة والبنت الرضاينة للأخت
الرضاينة وحرم أيضا تزوجه أصل مربية وإن علت وأصل حموة بشهوة وبنته و
ماطلت المذكورة والمنظور بينهما الإفرضا الداخل ولو كان نظره من زجاج أو ماء فبين أي
المراد فيه أي الماء وحرم أيضا تزوجه فرعتين أو بالزنا بشت حرمه المصاهرة عندنا فلا خلاف
لأنه لا يحرم تزوجه المنظور الإفرضا الداخل من مرة أو مائة أو مائة بالانكاس يقع إذا نظر الإفرضا
الداخل من زجاج أو ماء في حرم مائة وأما إذا نظر المرأة أو ماء فزايه فرضا الداخل بالانكاس
لا يحرم له كذا في فتاوى فاضل فاني والجملة قبل أم امرأته لم يظهر عدم الشهوة ووجه المسألة
أي إذا استقام امرأته لا يحرم ما لم يعلم الشهوة لأن تقبل التنازل يكون عن شهوة

بني

حرم امرأته

بان يكون في بلد لا يصل اليه التوافل في السنة الا مرة وهو انبار القدر وبه قيل ادني مبلغ السفر
ينبغي ما اذا انقضت مدة السفر فانه فاعية الادب وهو انبار القدر وبه قيل ادني مبلغ السفر
وسعد بن معاذ المروزي وصدر الكلام الزهوي والصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي
وقيل لا ينظر الكفو في طاب الخمره اثنان الا انهما يخرجا من المخرج حيث قال الاصح انه اذا كان
في موضع انتظار حضوره او انتظار رايه ينوي الكفو الذي حضره فليست منقطعة والا فلا
ولا في نظرية ولا في بقاء ولا في احوال ولا في بقاء بغيره ما ثبت لولا لولا لولا لولا
جاء في خبر الاذنب بسره ان يفيج لان العقد عقد بولاية ثالثة وقد خلت القدر على الاصل به
خصول المقصود بالخلف اخر في صغيره او صغير او وكيل رجل او امرأه او مولي العبد بالنكاح
لم يصدق واهد منهم عندنا في كونه اقرارا على العرف الا ان يشهد بالشهود على النكاح او يدرك الصغير
او الصغير فيصدق او يصدق الموكل او العبد وعندنا ما يصدق بالاستهود ونصدق صورته ان
يدعي عند القضاة رجل على اب الصغير انه زوجه منه واقرار الاب بين يدي القضاة لا يفيج بالنكاح ما لم
يثبت الزوج بيمينه ويهدون على ما دعاه ونصبنا ابا عن الصغير في نكاح النكاح فيقيم عليه
البينة او يدرك الصغير فيصدق الرجل وللا في نفي النكاح بخلاف الامة فانهم يجعلون المولي
اذا اقر بنكاح امته بعد ما ادعى رجل نكاحها يفيج بنكاحها بالنكاح وبينة لا يفيج بالنكاح
نفس الحارة ونفيها بخلاف العبد فانه يملك نفسه فقط لما ذكره عن المولي في الكفو فقال الكفارة
بمؤلفه كون شئ نظير اخر وبه يثبت النكاح بين الرجال والنساء للزوم النكاح في ظننا لانك
نساء العرب فان النكاح ضيقا انهم فيمنش الكفاة اربعضهم كفوبعض ولرب يفيج
بنكاح قريب الكفاة قبيلة بقبيلة وليس بلفظ لغوي والمولي يفيج النكاح ستموا بذلك لانهم
نصروا العرب في قتال الملحمة الناصرية بولي قال الله في وان الكافرين لا يولي لهم
الكفاة رجل رجل اية لا يفيج بنكاحهم وليسوا بكفو للعرب ونفيهم ايضا لاما في نفي
بس كفو الذي اية واحد في اية الاسلام والا بان يبالا بانه يفيج من كذا له بوافقه الام
فهو كفو لمن لا اية فيه لانا التعريف يفيج بالا بون فلا يفيج الزايد ونفيهم ايضا حرة نفي
او معق ليس كفو الحرة اصلية ولا معق ابي كفو الذات ابو حرة ونفيهم ايضا ديانة
فليس فاسق كفو الصالحه او بنت صالح ونفيهم ايضا مالا وهو ان يكون مالا للمهر والنفقة
والمولى في ظاهر الرواية فالعاجز عن المهر المحلل والنفقة بس كفو الفقير اما المهر فلا
بعضها في بعض فلا يفيج بنكاحه لان المهر قدر ما تاروا في الجملة لان ما ورا مؤجل عرفا واما
النفقة فلا في قولهم الا في دواجر ودواجرها لا في في الاصح قال شمس الالية السخيتي

والمراد في قوله هو سنة
النكاح والمحقق له
في قوله فاسق كفو الصالحه
في قوله فاسق كفو الصالحه
في قوله فاسق كفو الصالحه

وعاين الذخيرة الاصح انه لا يفيج بان كثر المال منه موهبة في الاصل قليل عام ملك المكنون
الامان قال بالملك ملكا هكذا اب نفي في به قال قادر عليها اية المهر والنفقة كفو لذات
اموال عظام لعدم العينة بالنفي ونفيهم ايضا حرة لان النفاذ نفق بها مثل ما ذكره
ونفاذ ونحوها ليس كفو المثل عطار بذكره في العطار والبراز كفو ان العج العالم
كفو للمعز في المثل لان شرف العلم يقام شرف النسب والعالم الفقير اية غير النفي
لما عرفت اية في نفيهم على المهر المحلل والنفقة كفو للمثل النفي لما عرفت ان النفي غير
معينه وللعلوب لما عرفت ان شرف العلم يقام شرف النسب والنسب والنسب للنسب
اب تزوجت امرأت ونفقت من مهر المولي ان يفيج المهر ونفيهم بنسبها لانها اطلقت
العار بالاولى لانهم يفيج من مهر المثل ويعينه بالنسب فكان لهم في الاعراض
امر بغير نفيهم زوج امرأت فزوجهم اية جاز لان هذا الكلام صريح في إطلاقه
في غير موضع التهمة كما اذا زوجه امته ولم يكن مانع كما اذا كانت حرة وامرئ لا يفيج
اذا زوجه المأثور امرأتين بغيره لا يجوز اذ لا وجه له الزام كليهما لان خلاف امه ولا الزام
احدهما بغيره لعدم الاولوية ولا الزام احدهما بغيره لان النكاح لا يفيج الاضافة
الى الجهولة لتعطله في المقتصر منه والمولى في النكاح وط في المنة ذوقت نفسها من
غايب بان قالت اشهد واني زوجت نفسي من فلان فاجاب اية اجاز الغايب الزوج
بلون في غير النكاح فان كان قبل غيبه اية عن طرف الغايب في المجلس واحد سواء كان فضولي
او كيلا جاز النكاح والا فلا لان ما صدر عن ذلك شرط العقد ونظيره لا يوقف على قوله
ناكح غايب بل يوقف على القبول في المجلس ولو من فضولي لتحقق صوته العقد ويوقف
تمامه على اجابة الغايب بوجه طرف النكاح في يفيج الايجاب والقبول واحد ليس من فضولي
من جانب ولا شرط ان يتكلم بها بل الواحد اذا كان وكيلها منها فقال زوجها اية
كان كافيا وله اقام اما اصله ووليها كان التزم بوجه بنت عمه الصغير او اصله و
كيلها اذا وكلت رجلا ان تزوجه نفسه او وليها من الجانبين او وكيلها منها او وليها
من جانب وكيلها من امر ولا يجوز ان يكون فضولي كما اذا كان اصيلا وفضولي او
لنا من جانب وفضولي من اخر او وكيلها وفضولي من اخر او فضولي من الجانبين اذ
امرات رجل ان تزوجه فمعه ان تزوجه ذلك الرجل كذا المرات نفق عند كافي جاز
النكاح لانه اذا نولي طرفه كونه فضولي من جانب فقوله ذوقت نفسها من
فلا يجازي الى القبول كذا ابن عم زوج بنت عمه من نفسه اية يصح هذا الزوج ايضا لكونه

مثل

چند منظره های دیگر از این

طه ٢٢٢

مطابق

والولي سفير ومعه كفاف السبع فان لا باع ما للصغير لا يجوز ان يعين الحق لان الحق راجع
 الى العاقد وطلب المرات انما يشترط من زوجها ووليها اعتبارا بالالكفالات وان ادعى اي
 الولي بغير عاقد الزوج ان امره ان الزوج الولي بك هو الرسم في الكفالة لها سفير او يكون المرات ان
 تنزع زوجها من الوطى والسفر بعده وطل اوطق رضىها اي وان وطئها ووطئها بغير رضاها ووطئها
 انها اذا رضىت بالوطى والخلق لم يبق لها حق المنع لانها سلت في المعقود عليه فلا يكون لها حق الاستعارة
 ووجه الدلالة ان كل وطئ معقود عليها تسليم الحق لا يوجب تسليم الباقي لاخذ متعلق بالبيع ما بين يدي
 كل او بعضا واخذ قدر ما يحل مثلها من مهر مثلها عوا غير مقرر بالزوج والحق ان لم يورث كل حل كل
 وان اجل كل او اجل فهو على ما شرطه في كانه لها ان يحل نفسها اليه استيفاء كذا فيما اذا جعل كل وليس
 لها ان يحلها فيما اذا جعل كل لان النسخ اقر من له لالة والنسخ عطف على قوله منعه ايها النسخ
 بعد النسخ والسفر للزوج من بيت زوجها الى بيتها ولا زيادة عليها الا ان سئل بقوله والسفر الى
 ما لم يقف اي المهر لان فليس استيفاء للسفر وليس في الاستيفاء قبل الايقاع وسافر بها الى ما
 بعد اتيه اي اداء ما بين يدي او قدر ما يحل مثلها لقوله في سكنه من حيث سكنه وقيل لا ايلا سافر بها
 الى بلد غير بلد لان الزوج قد يذهب به بغيره القبيح ابوالثبث واذا ان اوقام الضار ومن بعد
 ونفله في اداء من مدته اي من السفر في اقامة قري المهر القريب لا يتحقق القربة اعلم ان المهر المذكور
 مناهي هو من يملكه حتى لا ان يحس نفسها فيما توفى ما جاز الى الميرة او المهر او الطلاق لان المعارف
 كالمشروط وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص من اذ لم ينص على النجلى او التاميل
 واما اذا نص على النجلى جميعا المهر او تامله فهو على ما شرطه كالمهر المذكور الذي يملكه المهر في اصله
 يجب مهر المثل بينه قاله الزوجين لم يسم مهر ولا فرق فان اقام البنت قبلت ولا يخلو المهر فان
 نكل ثبت مهر التيمم وان خلفت مهر المثل قال صدر الشريعة واما عندنا في شيعتنا لا يختلف
 في النكاح فيجب مهر المثل اقول في بحث لان من يستمسك النكاح من بين سكة المهر وفيها الخلاف
 والعجب ان المصنف في اولى كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وقال ان رضى ثم اذ
 ادعت المرات النكاح وطلبت المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج خلفت فان نكل يلزم المال فاذا ادعت ذلك
 لم يصح ما ذكره منها وفي قدره اي ان كان اختلافها في قدره فادعى انه تزوجها باللف وادعت انه
 باليقين في مهر المثل في ان قام النكاح قال قول من يملك مهر المثل بينه ايلا كان مهر المثل ساويا لا يميز
 الزوج او اقل منه فالقول بسعيه وان كان ساويا كما في المرات او كثره فالقول لها مهر يسرها
 وانما يرضى قبل سواء شهد مهر المثل او لم يملك لان المرات تدعى الزيادة فان اقامت بنت قبلت
 وان اقام الزوج قبلت ايضا لان البنت قبلت في المهر واليمين كما اذا اقام المودع بنته على رد المودع الى

معلم بالتميز شخص
 بالحق والتميز
 ومطابقا
 فاذن

افى

بمهر المثل

المالك قبل وان سوتها بنته مهر المثل ان شهد مهر المثل وبنته ان شهد مهر المثل
 لما لان البنت ثمرت لثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقا الاصل والاصل في النكاح كونه مهر المثل فمن
 ادعى خلافه بنته اولي وان كان مهر المثل بينهما مخالفا فان حلفا او برضا فبنته اي مهر المثل وان بين
 احدهما قبل برهانه وان طلعت قبل الوطى عطف على قوله ان قام النكاح حكم منه المثل اي ان كان منعه
 المثل ساوية لنصف ما بين الرقيل او اقل منه فالقول له وان كانت ساوية لنصف ما بين المرات
 او اكثر منه في القول لها واي اقام بنت قبلت فان اقاما بنتها ان شهدوا وبنته ان شهدوا وان كانت بنت
 مثل بينهما مخالفا وبعد اربعة التي لف وصيت اي منه المثل ومن احدهما كجوتها حكم اي لا يوجب
 فيه كالجواب في حال صيوتها حال قيام النكاح في الاصل والقدر لان مهر المثل لا يقط اعتبار
 بمن احدهما الا يبرر ان المفوض مهر المثل اذا ساء احدهما ففي اختلاف في القدر لورثة عند ابيه
 ولا يوجب مهر المثل لان اعتباره يقطع عن بعد موتهما وفي الاصل في اصل القول نكر التيمم
 ولا يقض بشيء الا ان يقع بنته على مهر سبي اذا حكم مهر المثل من بعد موتهما كما وعندهما قطع
 مهر المثل كما في حال الخلع وبه يقضى قال مشايخنا هذا كله اذا لم تسلم نفسها فان سلمت في وقت اختلاف
 في الحق وسواء ما فانه لا يملك مهر المثل بل يقال لها ان تفرق يا اخي والا فكلنا عليك بالمعارضة في الحق
 فربما يملك في عمل البنت كما ذكرنا لانها لم تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر ما ذكرنا الذي يملك
 ايها شيئا تم اخلافا فقالت مهر وقال مهر قال قول له موته اذ لم يكن لها بنته لانه المهر فكان اعرف بحجة
 التملك كالواكر التملك اصله وكذا قال او دعتك هذا الشيء فقالت بل ومبته لي ولان الظاهر انه
 لان ادعاء المهر واجب وان ادها بغيره والظاهر ان سعيه استعاط الواجب من مته الا فيما هيست للمالك
 في ان طعام المهر لا يملك كخبره والحق المهر لا يكون مهر الجال لان الفاء بكسرة فالقول له قولها
 قاتما ساويا لانه قد يكون مهرها وقد يكون هدية فالبه البيان فخطب بنته بغير وجهت اليها
 غشا ولم يزوجها ابوها فابعت للمهر بغيره او عتبه قاتما وان نفقه به بغيره لانه سلف عليه من
 قبل لا نكح فلا يلزم في مقابلته ما انتقص بغيره شيء او قيمته كما لانه معاوضة ولم يتم فبان
 الاستعانة او كذا كل ما يوجب مدته وموافق دوها لانه التملك لان فيه معنى الهبة رجل
 زوج بنته وجهه فقامت فزعم ابوها ان ما دفع اليها من الجواز امانة وان لم يهبها وانما
 اعادتها فاعطاه فو الزوج وعلى ان البنت لا تقطع المهر من الزوج لان في الطلاق
 المالب اذا زوج ابنته يدفع اليها بطريق التملك والبنت الصبيحة في ذلك ان تشهد عند التسليم
 الى البنت الا انما اعطيت من الاشياء التي عارية او كسبت نعمة معلومة ونشهد البنت
 على اقرار بان جميع ما في منحة النسخة ملكه والذي عارية منه يدعي بكون هذا يصلح للقضاء بالاصطلاح

اليمين

وبعد موتهما

مطلوب

ابي ج وابي يوسف وانما جاز لانه مملوك رتبة ويد اقل على كل نصف في صيانة ملكه وبسقط المهر
 يقتل المولى امته قبل الوطء مستحق بالقتل من اعداء ج ذقلا لا يقطع اعتبار ابوها من انفسه فان
 المقتول ميت باصله ولانه ج ان المولى ائلف للعقود عليه قبل تزوج بوضو الزوج اليها فلا يجب عليه
 ياخذ المولى كل لوباعها وذهب بها الشرب من المصا واعقها قبل الدخول فاضارة الزوج او غيرهما
 ضاع لا يصل اليها الزوج والقتل جعل لما فيه حق احكام الدنيا فيه وجب القصاص والدية والحرمات
 من الارث كذا في الهدية والكافة وغيرها وقاله الشريعة لانه على القتل اخذ المهر يجوز بل حرمانه
 اقول فيه بحيث لانه على سقوط المهر لو كان حرمانه المولى من الارث لكونه قاتلا لزم ان لا ياخذ المهر
 اذا قتلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطء لانه بعد الوطء المهر واجب والعقد بين
 لا اريد ان يقطع المهر يقتل الحق يقتل قبله اريد قبل الوطء فضلا عن ان يكون مقتولا فان مقتول المهر قبل الشروع
 فيفوت اليه كقتل المولى امته ولنا ان صيانة المهر بما نفق غير معتبر اصله ولهذا اذ قتل نفسه بغير
 عليه ولا يملك المولى الاذن في العزلة لانه لا يمنع من مدونة الولد وموضع مولاه وضرته ومكانته
 وكذا امرته وامه ولم ينفق ولو كانت تحت حرمه او كان النكاح برضا ما اولا فان كانت تحت حرمه
 فلا اختيارا اتفاقا ونفقا للعار ويكون الحق خراش للعبد وان كانت تحت الحريم طلاقا فان كان
 معه بلا اذن فنقض بقصد النكاح وكذا لو باعها فاجاز الشرب كذا في النهاية كذا الامه اذا زوجت
 نفسها بلا اذن مولاه ما تمعت نفقة النكاح بالانها من اصل العباد وانما النكاح النفوذ في المولى
 وقد زالت بلا ضار رتبها لان النكاح نفقة بعد العتق وبعد النفاذ لم يزعلها بغيره بوجه سبب الحيا فلا يثبت
 كما لو تزوجت بعد العتق فلو وطئ الزوج الامه قبل ان يعتق العتق بالمهر وان كان
 ازيد من مهر مثلها لا يملك المولى او طئ بعد ان يعتق العتق فلها المهر لانه ينع ان تزوجت بلا اذن
 مع الف ومهر مثلها مائة مثلا فدخل بها زوجها ثم اعقها تبيها قال الف للمولى لانه يستوفى منفعة مملوكه
 له فوجب له البهله وان لم يدخل بها حتى اعقها فالمهر لها لا يستوفى منفعة مملوكه لها فوجب البهله لها اعلم
 ان من لا يملك اعناق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامه في الاجرة والوقت والقاضي واليكات
 والشريك المفاوض يكون تزويجه الامه لا العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والشريك شرکه
 عنان لا يملكون تزويجها ايضا من وطئ امته او ولدته منه فادماه ثبت نسب وحيام ولحق عليه
 قيمتها لا مهر ما ايعقها ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب بشبهة او لاصدة الابن فيه او لا وانما
 ثبت النسب اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق اليادفت الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق
 الاستناد واليادفت العلوق فيستقيم بام ولاية التملك من وقت العلوق اليادفت الدعوى وذكر
 لان لاية يملك مال الابن عند الحاجة لاية صيانة نفسه لغو الامه انت وما كذا لا يكره وما جازوه

من قتل نفسه بغير ايسار

فوجب صونه من الضايح بالمال الابن وذات الملك طرية نصيحة فعل الاستيلاء لانه اذا خلا عن الملك لانا اذا
 تملكها غرم قيمتها لانه لان حاجته ليست بكامله لانها ليست من ضرورته البقاء ولهذا لا يجبر على ان يعطي
 آباءه انه يتولد ما فلقنا م الحاجة او قتل الملك ولعدم الضرورة او فيها العتق بالمال الولد ولم
 يحجب العقر لانا لو طئ وفيه ماله لم يضمن قيمته الولد لانه انعلق حر الاشياء والملك الما قبل الاستيلاء
 كذا اريد كالا ب الجدية الاحكام المذكورة بعد موته اريد من الاب ولو زوجها اياها بغير ايسار
 قولن منه لم يضر امه ولان انتقال الملك لاب لصيانة ماله وقدره مصونا به وفيه فلما مته
 اليه يجب للمهر لانه لا يضره بالنكاح لا العتق لعدم ملك الرتبة ووليها لم يضر لان ايقاعه بملكه فمقتن به
 حرمه قالت لولي زوجها عتقه بغير ايسار فثبت النكاح وكذا الوفا لرجل كنه مولاهما اعقها بغير
 بالف ففعل عتق لانه وفد النكاح وبسقط في المهر لاني اريد جوده على غير ما وبسقط
 في الثانية وعند زفر لا ينفى النكاح لعدم ملك الرتبة بخلاف ان البهله اذا ذكر في ملك
 بالاقضاء وعندنا صار كالوفا قالت بغير من بذكر انم اعقته عني وقول المولى اعققت بمنزلة قوله بعد
 من اعقته بمنزلة فاذ ثبت الملك اقتضا وفد النكاح وزفر لا يقول بالاقضاء فثبت الملك
 فلا ينفى النكاح وانما تحقيقه في الاصول والولاء لها ويقع من كف رتبنا ان نوت كونها معتقة
 ووترت الحق البهله اريد لا نقول بالف لم ينفى النكاح لعدم ملكه والولاء لانه المعقن
 منذ اعتداده وحقه ثم تفرغ عن ملكه الرقبة شرعية نكاح الكافر فعلا اسم المشرقة
 بلا شبهة وادعى من كافر معتق في ذكر اقر عليه ولو كانا اريد المشرقة والذات على ما جرى
 او سلم احد المحمين او تافا ايعضا امرها النيا وما على الكفر فربما لعد المحل للمدينة وما
 يرجع الى المحل يستوفى فيه الا بشراء والبقا بخلاف ما تروى في اربعة اصد ماله اريد لا يعرف اذ
 برافعة احد محال لا يطل من الاخر لعدم النزاهة احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية الزمانه خلاف
 ما اذا سلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه الولد يبيع خيرا لا يبيع دينا فان كان احد محاسنا
 فالولد مسلم او كتابيا والآخر محسوب فهو كتابي لانه نظمه وهذا اذا لم يكتلف له اربابا
 كانا في دار الاسلام او في دار الحرب وكان الصغير في دار الاسلام وولد في دار الحرب لانه
 من اهل دار الاسلام مكانا واما اذا كان الولد في دار الحرب وولد في دار الاسلام فاسلم
 لا يتبعه ولان ولا يجوز ان يملك ان يجعل الوالد من الحرب بخلاف العكس ذكره
 الزيلعي والجوتيه ومثله كالوقت وسائر اهل الذمة من الكتاب اذ لو دين ساداته
 ولهذا يوجب كل ذبح ويجوز نكاحه ما يملكه المملوك فكانا المحسوبين شرعا اذ ولد منهما ولد يكون
 كتابيا معا في اسلام احد الودين المحسوبين او امة الكتابي يرضى الاسلام على الفرضان اسم

مفضل
 عامر

الرضاعة ولما تم من النسب جاز ان يتزوج أمه من النسب وان كانت الام رضاعا لا لا
رضاعا كان يحق البتة والحبس الاجنبيان بما فيهما من اجنبية والحبس امه من الرضاعة فان
يجوز له ان يتزوج أمه من الرضاعة وان كانت الام من النسب ما لا يثبت او
البيتة وقد وطئت أمها ولا كذا من الرضاعة وجبت أمه فان كانت أمه موطوءة أو أمه
ولا كذا من الرضاعة وأمهم وعمة لهم فالحال ومالكه فان أمه او أولادها موطوءة لم يجز له ان يتزوج
موطوءة إلى القصد ولا كذا من الرضاعة للرجل خلق بالسنن في قوله الام امه الا ان يقع ان شيئا
من النسب المذكور لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاعة وتحتل أمه مطلقا ان يجوز ان يتزوج
الرجل ما ثبت له من الرضاعة كما يجوز ان يتزوج باض أمه من النسب كذا في الام اذا كانت له أمه
من أمه جاز لا في من أبيه ان يتزوج ما ولا يقل بين رضيعات لانها اخوان من الرضاعة سواء رضعتهم
في زمان واحد او في ازمان مختلفة متباعدة وسواء رضعتهم من ثدي واحد او من ثديين والام
خبر من ثديين اخر خلاف ان كانا وكذا ما ثبت لا يثبت على الرضاعة فان الحرة انما تثبت بطريق
الكراهة بوطئة شربة الحرة والاصل في الرضاعة ثم ينفذ في غيرها ولا جرم بين الرضاعة والادوية والادوية
فكذلك رضاعا فلا ينفذ في غيرها ولا اصل ايضا بين رضعة وولد رضعتها لانها ايضا اخوان في ذلك بل لا
ولادتها ويحرم ان يزوج النجس لبن الكراهة بسبب الشور والتوثيق بسبب البهيمه البهيمه كل من غير
من البناء والمائة المية لانه ايضا لبن مضيق كذا ان يحرم ايضا لبن المرأة المحلوطة بآية او دواء
اولين امرنا في اولين ثمانية اقلعت اب لبن المرأة لان في اجابات الحج وانما في العظم
ومولع في الباب لا ايلح في المحلوطة الطعام هذا الطلاق قوله الى ابى ح رضى لانه لا يترك
الغلبة فيه واعدا اذا كاهه اللبى غابا ولم تفسد انما يتعلق به التحريم وسط العقد ويرى في قول
اب ح كون الطعام مستينا كالغذاء قبل غدا اذا لم يتغلب اللبن عند حمل اللبى فان تغلبت
به الحرة وقبل لا يثبت بكل حال واليه ما تحت الائمة السرى في الصحيح وذكر الزبلى ولا
لبن الرجل ولا لبنها اذا اضمحلت به اب لبن المرأة البتة اب لبن الرجل فلا يسهل بل يسهل حقيقة
فان لا يتصور الا من يتصور الولادة وانما الاصفان بلنها فلان الشور لا يوجد فيه والتحريم
باعتباره وانما يوجد بالغذاء وهو من الاعمال الاسفل ارضعت حرة حرة ما يقع ان كانت
تحت رجل صغير وكبره فارضعت الكبرى الصغيرة حرة عليه لانه يصير معها بين الام
والبيت رضاعا ولا حرة للكبرى ان لم توطأ لان الفرة جاز من قبلها قبل الدخول بها حتى
لو لم يجر من قبلها بان كانت مكروهة وانما في رضعت الصغيرة او اخذ رجل لبنها فاجزبه
الصغيرة او كانت كبرى مجنونة فلما انصف المهر لعم اختلاف الفرة اليها وللصغيرة نصف

تركى مسند
امه امه من كذا حرام
امه من كذا حرام

البيت

اب نصف المهر لان الفرة قبل الدخول لا من قبلها اذا اعدت للرضاعا ورجعوا الى الزوج به اب نصف
المهر على الرضعة ان تولى الفساد والا فلا طلق بون فاعتق ونه وجبت اخر فجلت واوصفت من
الاول حتى تله يعني امهات لها من الزوج فطلقها ونه وجبت باخر وجبت منه ونزل اللبن
فارضعت فهو من الاول حتى تله عند الله ح فاذا اذاولد فاولد فاولد فاولد فاولد فاولد فاولد فاولد فاولد
بقيت وشكلت في كونه من امه فلا يزوجول بانك ارضعت اجنبية على الغائب حرة ما يقع رجل
له امرتان رضعتان في رضعت امهات اجنبية على الغائب حرة ما يقع لانها ما رتا افين والجميع
بينهما نكاحا حرام قال الشافعي الى امرأة من رضعت ثم يقع من قول صدق في رجوعه لانه اقر بما يحرم
فيه الفاظ فكان معذورا فقد يقع عند الرجل ان يبي وبين فلانة رضاعا فيجوز له كذا ثم يفتق من
مقيمة الحرة لانه غلط في ذلك فاذا اضرته غلط فيقول قوله وكذا اذا اضرته ان هذه امه وامه
او بنته رضاعا ثم اراد ان يتزوجها وقال اخطأت او دعت او نيت وصرفني فها مضيقان عليه ولان
يتزوجها ولو نيت عليه اب نيت على قوله وقال موصى كذا قلت ثم تزوجها فزني بها وان فزني ثم كذبت
نفسا وقت اخطأت وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل ان يكدب نفسها جاز ولو اضرها جميعا به نك
ثم اكدب نفسها وقال اخطأت ثم تزوجها جاز وكذا في السبب بل لا يثبت عليه في لقال من
اخر او اية وليس لها نسب معروف ثم قال دعت صديق وان نيت عليه فرق بينهما كذا في الكافة وبيت
اب الرضاع يثبت للملك كالبنت اب شهادت الرجلين او رجل وامرأتين والنكاح في وثبته بهذا
بناء على حكم بالنكاح كاعرفت **كتاب الطلاق ومولف رفع القيد مطلقا يقال**
اطلق الفرس ولا سبر ولكن سفل في النكاح بالقبيل كالسلام والسراج مع التسليم والتسريح ومنه
قوله في الطلاق مرتان وفي غيره بالافعال ولهذا قال لامرأة انت مطلقة بنسبة الام لا بنسبة ابنته و
ينسخها يحتاج في ذلك الزيلع وشما رفع فيه ثابت شرعا خرج به فيه ثابت ما كل الوثائق
لنكاح خرج العتق لانه رفع فيه ثابت شرعا لكن ذلك لم يثبت بالنكاح كذا ادفع في الكثر اقول
هذا ليس بان في لدخول الفسخ فيه ولهذا از من قول يزيد ان ذلك الرفع من واحد لا من اثنين في
الفسخ اذا اعد فيه اعلم ان الطلاق ثلثة انواع اصنى وحسن وبدي ذلك الاول يقول
طلق في طهر لا دخل فيه اصنى طلقه مبتدأ واصنى فخرج يعني ان اصنى الطلاق تطليقا
طلقه واحد في طهر لا دخل فيه ونه كذا في تنقضي عدتها لما روي ان اصحاب رسول الله عم
كانوا يفعلون كذا في ولان ابعد من الدم فكل من التدارك وذكر ان يقول وطلاق غير
موطوءا مبتدأ رضى قوله الا انه حسن ولو كان ذلك الطلاق في حصص وطلاق موطوءا ينفق
الثلاث متعلق بالطلاق في اطلاقه لا دخل فيها متعلق بالنفقة فيمن يخص اية في من

الزواج

يخص منطلق الطلاق بعد التيقن بتفريق الثلاث واستمرار عطف على المرأة في حق الأكره والصغير والحي
 مل من سن وسن يعني ان تطليق غير موطوءة واحدا وتطليق موطوءة ثلثا متوفية في ثلثه اطلاقا او شرعا
 وقال ما كنا نلتفت بدعته لان الطلاق محصور فلا يباح الا لحاجة الخلاص وهي تدفع بالواحد ولنا قول
 عدم لزوم ترائف فليصبرها في غيرها حتى يفيض وتظهر في بطلانها ثم يفيض وتظهر في بطلانها ان
 احب وقال عدم لزوم ترائف فليصبرها في غيرها حتى يفيض وتظهر في بطلانها ثم يفيض وتظهر في بطلانها ان
 وتطلق لكل فرد او احد فلكل العدن التي امر الله ان تطلق لها التنا يرد قوله في فطلقوا
 لعدتهن وبه يظهر وجه تسمية سببا وقيل طلاقهن اي الاكره والصغير والحامل عقب الطول لان
 الكراهة في ذوات الحنفية لئلا يمتد الحبل وهو مفقود هنا وذكر الثالث لعموله وثلاث مبداء جنة
 قوله الثالثة بدعي او ثلثان مرة او مرتين في طهر لا جنة فيه او واحدة في طهر وطبقت به او واحدة في
 حصص موطوءة بدعي لانه مخالف للحسن والاحسن فلا بد ان يكون بدعياً قبيحاً والاصح وجوب الجعة في
 الاضطرار المطلق في حالة الحنفية عملاً بحقيقة الامر ودفعاً للمعصية بالقدرة الممكنة بدفع اخرها وبه العدة
 وعند بعضنا ثلثا سبب فادخلنا طلقها ان شاء الله امسكها قال الموطوءة حال كونها من حصص
 انت طالق ثلث السنة بلائيه او نوب ان يقع عند كل طهر طلقة يقع عند كل طهر طلقة لا تطليق
 فبينا ذلك الكمال وانما قاله من كسبها لان كانت من ذوات الثلاث يقع على طلقة وبه اقرى شري
 وبعد شهر ذوب وكذا الحال ان لم يكن له نية او نوب كذلك وان كانت غير موطوءة وقت الحامل طلقة
 ثم لا يقع عليها قبل التزويج شيء لان تقدير هذا الكلام انت طالق ثلثا لوقت السنة ولم يوجب مطلقاً
 وقت السنة لعدم العدة الا ان يوجب الكل اية وقوح الكل الا ان او يوجب واحدة عند كل شهر
 في يقع ما نوب لانه محتمل كلامه لانه سني وقوحاً او ذوقاً ثلثا جمل عطف بالسنة لا ايقاعاً فلم
 ينشأ له مطلق كلامه لانه ينصرف الى الكمال كما مر وهو غير سني وقوحاً وابقاعاً يقع طلاق كل
 زوج عاقل بالغ حراً وعبد لقوله لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق ولو مكرهاً فان طلاقه صحيح
 لا فرق بالطلاق او بالزنا وهو الذي لا يقصد حقيقة كلامه او سبباً اية حقيقة العقل او كرهان
 زائل العقل فان طلاقه واقع وكذا اقله واعتلقه او احرس في السبب مع هذا اذا اولد اخر سبب
 او صلح عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه بانقضاء المهر وقت فانه اذا كان له احوال ترفع
 في نكاحه وطلاقه وبسبب ذواته غير كالعامة من الناطق سبباً كما في الكافر او سبباً
 بان يقول سبحان الله منطلقاً في حاله انت طالق تطلق لانه صريح لا يحتاج الى التنية
 فلا يقع طلاق المولي اية تطلق امره بعد لانه ليس بزوجه والمجنون والعشي القول
 عدم كل طلاق جائز الا طلاق البقي والمجنون والمبرسم من البراسم بكسر الباء علمه معرفة المجنون

وهي من الاقوال
 لا يثبت بها الجبر
 والطلاق

مطلوب
 من كسبها

اراد ان

انما الطلاق لمن خذلت ذ

والنهي اليه والمعصية من العتق وهو اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه فيشبهه بلام العتق وقيل كلام
 المجنون والناجم وانما لم يقع طلاقهم لعدم التيقن او العقل فيهم اذا مكسبهما اية احل الزوجين
 الاخره او بعضه بطل النكاح لان المالكية تنافي اندار النكاح فيمنع بقاءه ولو حررت اية
 المرات زوجها المملوكه حين ملكه فطلقها في العتق او خرجت المجنونة من دار الحرب سلمة ثم خرج
 زوجها سلباً فطلقها في عتقها اية الطلاق ابو يوسف ان قال لا يقع الطلاق في المجنون
 ووقع اية الطلاق كغيرها واعتبار اية الطلاق والمراد عدولها عن فطريتها اية جميع
 طلاقها ثلثه حراً كان زوجها او عبداً وطلاق الامه اثنتان حراً كان زوجها او عبداً ويقع الطلاق
 لم يفسد العتق بل عكس يعني اذا قال لامرأة اعتقتك تطلق اذا نوب او دل عليه الحال واذا قال
 لامرأة طلقك لا يعني لان ازان الملك اذ يوجب من العتق وليس الاول لازمة للثانية فلا يصح استعانة
 الثانية للاولى ويقع العكس **باب ايقاع الطلاق في زمان صحيح وكذا في**
 الصحيح عند الاصوليين ما ظهر المراد منه ظهوراً بيناً حتى صار مكشوف المراد بحيث يقع الاقرار التام
 بمجرد التمام حقيقة كان او مجازاً كما لم يستعمل الاية كطلفك انت طالق ومطلقاً
 طلاق قال اثنا عشر فانت طالق والطلاق غرمة فان منع الالفاظ لم يستعمل الاية الطلاق صحيح
 اية بالصرح واحداً اما قوله انت طالق فلما قال في المهادنة بينت فردقة قبل الملتصق طالقاً و
 للثالث طالق فلا يحتمل العدد لانه ضاع وذكر الطالق ذكر الطلاق موصوف المرات لا الطلاق
 هو طلق والعدد الذي يقرن به نعت مصدر محذوف منها طلاقاً ثلثاً ونوعه ما قال صاحب
 التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي موصوف المرات لغة ويدل على التطليق
 الذي موصوف الرجل انتضاء فالذي موصوف المرات لا يصح فيه نية الثلث لانه غير متقد وفي
 ذاته وانما التعدد في التطليق حقيقة وباعتبار تعدده بعد ولازمه اية الذي موصوف المرات
 فلا يصح فيه نية الثلث وانما الذي موصوف الرجل فلا يصح فيه نية الثلث ايضا لانه ثابت
 انتضاء وبنيته صاحب التلويح بالامر به عليه وبه يظهر ان قول صاحب الهداية ان
 انه نعت فردو يستقيم لان الكلام في الطلاق لا المراد ان لا يستقيم فليسا مثل داما البواقي فلا
 نها للاخبار لغة وانما في نقلها الاثنا عشر لم يسقط مع الاضمار بكلمة لانه في جميع اوضاعه
 اعتبر المعاني اللغوية حتى اضطررنا لافشاء الفاظنا في ما نبوء ما نبوء في الحال فيثبت الشرع لا يتبع
 اقوال من جهة النكاح ليعتد هذا الكلام فيكون الطلاق ثانياً انتضاء فلا يصح فيه نية الثلث اذا تعوم
 المفترض ولا نية الثلث انما يقع بطريق الحجاز يكون الثلث واحداً اعتباراً ولا يصح فيه نية الحجاز
 الاية اللفظ كنية التخصيص وجس لقوله في الطلاق مرثاة فاسا كغيره في اوصاف

اي لا ينفذ

اي انت طالق طلاقاً ثلثاً

كان لا يملكها فادان طلاقك
 وهو في اللغة لا خيار فيه
 كون المرأة في طهر
 في الحال

والعراق

منه في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق

اذا جاء عند حيث لا يقع قبل غولانه متعلق بحسن غدا قبله وذكر اليوم لبيان وقت التعلق
انت طالق واحد اول او مع موبى او مع موبى كقولنا الاول طالق الوصف من فرد بالعدد
كان الوقوع بذكر العبد كاسيا فيكون ذلك اطلاقا لا يقع فلا يقع والى الثاني فلا
اضاف الطلاق الى حالة منافقة لان موته ينافي اطلاقه لا يقع وموتها ينافي حكمة الوقوع
ولا بد من ان يكون طالق قبل ان تزوج او امسى ونكحها اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت
لم يكن مالكا فيه فلو كان اذا قال لها انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان يخلق او طلقها وانما
صبي او يام بخلاف ما اذا قال انت طالق قبل ان يخلق حر امسى وقد نزل اليوم صبي
يتعلق عليه لا قراح بالحرية قبل ملكه الا ان من قال لعبد العمة غنم مولانا ثم اشترى ابنتي عليه
لا قلنا ذكر الزيل وان نكحها قبل امسى وقع الا ان لم يسمع الى حالة منافقة ولا يمكن
اخبارا عن طلاق نفسه ولا من طلاق غيره لانعدام فيه فتيقن الا ان لا تارة لا يقع بها
فتقن الا ان في الحال قال انت طالق قبل موته بشهرين لم يعلق بانقضاء الشرط وان
ما تبعد طلقت لوجه الشرط ولا ميراث كما لان العبد قد تقيض شهرين قبل ان يفرق كذا
في البحر شرح الجامع الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك او متي لم اطلقك وسكت طلقت لانها
الطلاق الى زمان حال من التعلق وقد وجد من سكت فان تيمر صريح الوقت يكون موقوف
الزمان وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لا ابي لا تطلق بالكون
بل بغيره كما في حق موت ادمها ان تطلق فيقع الطلاق قبل الموت لان شرطه حقيق
واذا اذا ما بلانته كان عنده وقت ما وقد مر كل ما واه نوب الوقت والكثرة فذكر
لا يقال اللفظ كله تنهما وفيه قول انت طالق ما لم اطلقك انت طالق بلاحقة كمنها
اذا قال ذلك موصولا والقبض ان يقع نيتا في ان كانت مدفولا بها وموقوفة زفر لانه
اضاف الطلاق الى زمان حال من التعلق وقد وجد من سكت وان كانت قليلا وموزمان
ستتفاله بالطلاق قبل ان يقع منه وفيه الاحتجاج ان زمان البتة غير واقعة اليقين و
موالقصود يمكن تحقيقة الا باخر في ذكر الفدر عن اليقين واصل الخلاف بين طلق لا
ليس هذا القوب ومولاسه ونحو ذلك كما سبنا وفيه قول انت طالق يوم انزوت وكذا
فكلما بلانته لاف الامر باليد اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل محدد ادم النهار
واذا قرن بغيره محدد ادم مطلق الوقت لان طرف الزمان اذا تعلق بالفعل
بلا لفظ فيكون ميبا را كقول من سكت بخلاف صفة في السنة فان كان الفعل
متمدا لا مباليد كان المعيار محمدا فيراد باليوم النهار وانه في غير منه كوقوع الطلاق

فمن قبل ان اشترى
وانت من 97

او اكثر من
قبل من شهرين

او اقبل
او اقبل
او اقبل
او اقبل
او اقبل
او اقبل
او اقبل
او اقبل

منه في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق
والخلق في الكون والخلق

اي البائنة والرجعي

ولا تطلب الطلاق وكذا اذ بين قويم واما تعني فاما من القضاء وهو الخار استر في المصنف
او القضاء بارة فكذلك لا يثبت امر الميثاق ولا تطلب الطلاق وكذا الخار استر في المصنف واما اخرى
فمن الغربة اي اختار به الغربة لا في طلقه او لتزويج الملك وقيل الغري ومن اما من الغربة
ومن التزويج عن الزوج او بمن العدا اختار به الغربة او البعد عن طلقه ولزبان الملك
ولا تطلب الطلاق تزويج استر الا اذا واجه اي لا في طلقه او اطلبه لئلا اذا الزوج مشتركة
بين الرجل والمرأة ولا تطلب الطلاق الحرف بالملك اي لا في طلقه او لا في اذنت لذكر ولا تطلب
الطلاق بملك غير ملك الفاء ما بين النسيان والعنف اي اذ بين حيث شئت لا في
طلقه او لا تطلب الطلاق وفي معناه شحذ وكذا لم يفرق بالذكر لا سبيل في ملكه لا في
بين وبين ملكه على كذا احتمال لطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلان كلاهما محمولان
فلا يكون طلاقا بل كذا كما سياتي في جواب الحمل على الرد بالملف ومما رادها من اذنت لذكر
وذكر الثالث بقوله واما صالح الجواب الثالث فليكن بانه فارق حكم حرام احتمال
للطلاق ظ واما احتمال الشتم فلو ان اذنت لذكر من طلقه لافيا وكرهية من الطلاق
عانت والحيمة بنية شدة بان كلهما يقع المنقطع اي منقطع عن كل ردة وعن الاطلاق
الحنة فارق حكمه بغير صورته حرم الصيغة والعشرة ثم ان الاحوال ايضا ثبت حال الرضا
وحالة مذكرات الطلاق بانه نشأ من طلاقا او بانه اجتمع وحال الغضب فنحو الرضا
لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية للاقتبال والقوله لا مع يمينه في عدم النية وفي حال هذا
كن الطلاق بالصالح الجواب والرد بالنية لانه لما احتمل الجواب والرد ثبت الادنى بدون النية
وهو الرد لانه انما كان في حال ما كان واذا وجدت تعين الجواب ويقع الطلاق بالبيان
ومستلزم ما القلم لا اول الصالح الجواب والشتم بدونها اي بانيته اما الاول فلان الحال ما للجواب
فحلي عليه بدلالة الحال فصار طلاقا وكذا الثالث لان الحال لا يصلح للشتم فتعين الجواب وفي
حال الغضب يقع الطلاق بالصالح الجواب فقط بانيته لا يصلح للطلاق الذي يدل
عليه الغضب لا يصلح للرد والشتم ويقع بالبيان وما القسم الثاني الصالح الجواب والرد
والثالث الصالح الجواب والشتم بانه لانه لما احتمل الجواب وغيره اضيق الى ما تخرج
الجواب وهو النية وتطلق المرأة بالثالث الاول يقع اعتدك استر في حكم انت واحدة
رجعية اما اعتدك فلان حقيقة الامر بالحجب ويحتمل ان يراد اعتدك نعم الله به او نعم ملك
او اعتدك من النكاح فاذا نوب لا خير زال الالباهام ووقع الطلاق بعد لقوله اقتضار
كانه قال انت طالق فاعتدك وقبل الادوية بعد استعارة عن الطلاق لا يسيبه ويجوز استعانة الحكم

تأني
النية

فقد وثقت الصالح

للسبب اذا كان الحكم مختصا به كما نقرر في الاصول والطلاق معقب للزمن واما استر فلا يستعمل
بمعنى الاستعداد لانه لا يفرق به بالمفهوم بالنية فكان بمنزلة وجيل الاستعداد بطلانها في حال فراح
رحمها اي تفرغ برأيه رجعت لاطلاقك واما انت واحدة فلا يمكن ان يراد به انت واحدة عند قولك
او منفردة عند بديستين غيرك وكذا ذلك وان يكون لغيا لمصدر رجحذوف اي طلاق طلقة
واحدة وقدر ان عوام الاعراب لا يفرون بين وجود الاعراب فاذا زال الالباهام بالنية كان
ولا يما الصريح لا على الالباهام والصريح يعقب الرجعة ولا يصح في مثل الثلثة بنية الثلثة لان قوله
انت طالق ثبت انتضا في اعتدك استر في حكمه ومضمرة قوله انت واحد ولو كان مضمرا
هالم يقع الا واحدة فاذا كان مقتضى او مضمرا او لا يقع الا واحدة فان قيل المصنف لما كان
مضمرا في قوله انت واحد وجب ان يصح بنية الثلثة فلما انحصر في الواحدة بنية الثلثة كذا في
الكافي وطلاق بغيره من الفاظ لاكت انت طلقه واحدة بانية وان نوب ثنتين اما البيهقي
فلم يكن ثمانية من مجرد الطلاق بل من الطلاق على وجه البيهقي واما استعارة او ان الثنتين فلا تقبل
ان الطلاق مصدر لا كونه محض العدد ويقع بنية الثلثة في غير ما من كتابات اذ في اختار
ما سياتي في الباب الذي يليه ان الاختار لا يتزوج وهذا الاستعداد لا يمتد ولم يقع الكثرة قال
اعتدك ثلثا اي قال اعتدك اعتدك ونوب اي قال نوب بالاول طلاق وبانية حضرا
صدق في القضاء لانه نوب حقيقة كلامه وان لم يواظب فالحق ان نوب بالبيان في ثلث لانه ما
نوب بالاول الطلاق صار حاله في مذكرات الطلاق فتعين الباقين للطلاق فلا يصدق
في نوب النية است بامارة يعني ان قول الزوج لامرأة انت لي بامارة وكذا قوله لها انت لي
بزوج طلاقا بان ان نواه وقال لا يكون طلاقا لانه نفي النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون
الزوجة معلومة فصار كما لو قال لم اتركه وجب وسئل هل لكل امرأة فقال لا ونوب الطلاق لا يقع
فلا يمتد ولان من الالفاظ يصلح لثلاثة النكاح وتصلح لثلاثة الطلاق الا ان يرب انه يجوز
ان يقول انت لي بامارة لا في طلقها كما يجوز ان يقول انت لي بامارة لا في ما تزوجتها
فاذا نوب الطلاق فقد نوب في كل لفظ فيصح كما لو قال لثلاثة بين وبينك طلقها واحدة ثلثا
صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا تصور ان يكون ثلثا وله ان الواحدة
يكون ثلثا بانضمام الثنتين فيجعل في هذا نصيبي الكلام طلقها رجعييا فجعل اي فقال قبل الرجعة
جعلت ذلك الطلاق بانها صارت بانية وعند محمد لا يصح بانها لانه قصد تغيير المشرع وهو بطلان
ولا الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها ان ما كثر للطلاق بوصف البيهقي ابتداء لوجود الحاجة
ايه فيصح الحاق هذا المصنف في نصيبي التصرف وكذا لا يفرض واما قال قبل الرجعة لاني لم يخط

فجعلها

هذا اذا كان قبل المراجعة لانه لو ارجعها ثم قال جعلتها باينة لا يصح انفاؤها لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق
 فنقد جعلها باينة الصريح الصريح اي اذا قال انت طالق او قال انت طالق او قال انت طالق
 وطالوت تطلق ثنتين وموافقا للصريح يلحق الباي اي اذا اباها ثم قال انت طالق ينع
 الطلاق لانه قال به فلا جناح عليها فثبت به بغير الخلع ثم قال كان طلقها فلا عمل لمن
 بعده حتى تنكح زوجا غيره والفاء للتعقيب مع الوصف فيكون هذا نصا في وقوع الثاني بعد
 الخلع الذي هو طلاق باين وقد حقق وقد حقق هذا في التلويح او صحتا في حقه فمن
 اراد فليجزم ثم والباين يلحق الصريح يعني اذا قال للموعدة انت طالق ثم قال انت باين
 ثم قال انت باين ينع الطلاق الباي لا الباي اي لا يلحق الباي الباي الا اذا كان معلقا
 بالباين قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال انت باين ثم دخلت الدار العدة فانها تطلق
 اما لو قال الباي الصريح فقط لان القيل والقال في بقاء العدة وانما بعد طوق الباي الباي فلا مكانة بعد
 ضمان الاول ومصادق فيه فلا حاجة الى التمسك به لانه افشاء ضروري يعني لو قال عنت البيوت
 الغليظة او الحرمة الغليظة يعني ان يعتبر وثبت به الحرمة الغليظة لا انها ليست بشئ في التمسك
 يمكن بعد اخبار ان ثباته فيحمل ثناء ضروري ولهذا في المعلق كما ذكر اذا لم يكن بعد من الصريح التعليل
 قبله وعند وجه الشرط من ثبات الطلاق فيقع كذا في الثاني وغيره اقول في هذه من معنى البيوت
 الغليظة الخ به لقطعا عا اذا اباها ثم قال في العدة انت طالق فيقع اثنتان في الحرمة الغليظة
 اذا ثبت بغيره والشيء بل ذكر الثالث لعدم ثبوتها في الحد فثبت اذا صرح بالثلاث اولي
 ويدل عليه ايضا ان الصريح يلحق الباي لان قوله انت طالق نصا صريح بلا ريب ومعنى قوله
 انت طالق ثلثا بغير البيوت الغليظة انه بعد الحرمة الغليظة والفرقة كما مر لا البيوت
 المستفادة من الكتاب طلق امرأته قبل الدخول ثلثا وفعي لان قوله انت طالق ثلثا
 ابقاء لمصدر محذوف تقديره طلقا ثلثا فيقعن جملة وليس قوله انت طالق ابقا عا يصدق
 كذا في الافتراء اقول يظهر انما نقل من المشكلات انه ان طلق امرأته ثلثا قبل الدخول لا يقع
 لان الآية نزلت في حق الموطوءة بطل محض وثبتت في الغفلة عن القاعد من المفسرين في الدخول
 ان خصوص سبب النزول غير محض عندنا خلافا للثالث في قوله **التي هي في قوله**
 لا امرأته طلق نفسه بغير او امرأته بغير او امرأته بغير اي بالتولين الامر من الطلاق
 فيه به لانها من الكتاب الطلاق قد يطلق بلا ثبوت لم يقع رجعة اي لا يمكن الرجوع عنها
 لانه يملكها ويملكها لا من ثبوت من نفسها ويملكها بغيرها فان كانت شمع بغير مجلسها
 ذلك ولا مجلس بلوغ الحرة اليها في تطلق في المجلس صحيح والا فلا اذ لم يجز في المجلس باجماع

الصيانة وان وصلته قال اي ليس وياي باء الا اذا زاد على قوله طلق نفسه واها ان استأمن
 قوله بغير مجلس علمها من ثبوت فلا ينعصر على المجلس اما اذا اباها فانهما وبنى سواء عند ما واما عند
 فيستعملان للخط كما يستعملان للظرف كونه الامر صريح به فلا يخرج به بشك في طلق نفسه او طلق
 امرأته بغيرها يعني اذا قال له امرأته طلق نفسك او قال له طلق نفسك امرأته في الرجوع لانه لو لم يكن كذا
 بشيء فليكن كذا بغير المجلس كما هو في التوكيد الا اذا طلقها بغير المجلس في الرجوع ولا ينعصر على المجلس
 وقال زفر بن داود سواد لانه توكيد كذا وتول وعامل لغيره وبذلك الشئ لا يكون عامل لنفسه وبذلك كان
 التوكيد تصرف من ثبوت سواء ذكر في المجلس او نفا ركا توكيد الباع اذا طلق بعد ان ثبت ثبوتها
 لانه فوثن الامر لا ربه والامر هو الذي ينعصر عن ثبوتها واما التوكيد المطلوب منه الفعل ثاولم
 ثبوتها وفول ما ان التوكيد تصرف من ثبوتها فليكن المراد بالثبوت ثبوت البينة وما ذكر من ثبوتها
 كذا في وثائق من مذهب القدر على الاثر في ذلك ما في موجب البينة فان لم يثبت الا في معلق
 باول الكلام يعني اذا قال طلق نفسك فان لم يثبت او نوب طلقه وادع تطلقت نفسها فيه اي
 المجلس وقت طلقه بغيره لانه فوثن لها الصريح فلو كان ثبوتها فطلقت ثلثا وفعي ان الثالث
 لانه امر بالتطبيق لغيره فيفرض مصدرها مواسم فيقع في الادنى مع احتمال الكل كما في اسما والباين
 وفي قوله افتراء ان افتراءت نفسها بان قال افتريت نفسي بثلث واحد والباين ان لا يقع
 به شيء وان نوب الزوج الطلاق لانه لا يملك الانقضاء بهذا المقتضى لو قال افتريت نفسي او
 افتريت نفسي منك بغير شيء كنتم تحسنوا الاجابة به ووجه وقوع البينة الباي ان
 افتراءت نفسها انما يكون امتصاصا بها وبموافق الباي اذ في الرجوع يتكبر الزوج من رجوعها بلا
 رضا بالاقا فتا بغيره والقيس ان لا يقع به شيء لانه محرم وعاد ويحكم لانه مشترك في طلاق
 واستحقاقه فلا يطلق بالشك كما اذا قال طلق نفسك فقال لها انا اطلق نفسي وبه حصة ان
 ينع الصيغة غلبت بها في حال كذا في الشهادة واداد ان الشهادة فيكون حكاية عن
 افتراء ما في القلب خلاف قولنا انا اطلق نفسي فلا يمكن ان يحكم حكاية عن تطبيقها في ثبوتها لانه
 لانه فعل للباين ولم يوجد فيها ولم يقع في الثالث اي لا يطلق ثلثا وان توكيد الزوج لان لا
 نصا ولا تنوع لانه يشع من الخلوص وهو غير تنوع الى الغليظة والخففة كالطلاق بخلاف البيوت
 وفي قوله انت طالق من ثبوتها ونحوها اي منها ثبتت واذا ثبتت واذا ما ثبتت لا ينعقد
 بالمجلس ولا يرفع الزوج ولا يبرأ الامر بغيره بل يطلق المرادة نفسها مع ثبوتها
 اما الا لان فلان ما ان ثبت فلان ملكها الطلاق في الوقت الذي ثبتت فلا تملك في ثبوتها
 ليرتد بالردة ولا تعلق نفسها الا واحد فقط لانها في زمان لا انما في ثبوتها في كل

او حيث ما قلت او اوقات
 او اوقات ما قلت او اوقات
 او اوقات ما قلت او اوقات

واما ان لا يبرأ من طلاقها
 او اوقات ما قلت او اوقات
 او اوقات ما قلت او اوقات

في بيوت

زمان لا نطلقا بعد تطلق وفي قوله مطلق فكذلك وان كانت طالق كما ثبتت تطلق المراد نفسها الى الثالث
 لان كل ما يفيد عموم الافعال بالتفرق لانها تفيد عموم الانفراد دون الاجتماع ولا تطلق المرادة نفسها بعد
 زوج اخر لان التعلق ينصرف الى الملك الغاي فلا يتناول الملك الحادث بعد زوج اخر وفي قوله ان
 طالق حيث ثبت وان ثبت لا تطلق حرجا وتفيد بالجلس لان ثبت وان ثبت واما المكان
 والطلاق لا يتعلق بالمكان حيث اذا كان طالق في ان تطلق الا في فلفظ وسبق ذكر مطلق
 المشية فيقتصر على المجلس خلاف الزمان فان له تعلقا به في بقية زمان دون زمان فوجب اعتبار
 كما لو قال انت طالق هذا او عموما كما لو قال في اي وقت ثبت وفي قوله انت طالق كيف ثبتت بقية
 قبل المشية طلقه وحيث رجعت لا يفتق اللفظ فان شاءت ان قاله في وقت ما ثبتت بانته او ثلث او نوا
 الزوج اب قال في وقت ذلك وفي ذكر لثبوت المطابقة بين مشيتها وارادته وان اختلفا بينهما
 بان ارادت ثلثا والزوج واحد او بالعكس فربما كان تصرفا لعدم الموافقة فثبت بقاء الزوج
 وان لم ينو اب الزوج فان شئت ان يعبر مشيتها بغير ما يوجب التحريم وفي قوله انت طالق كم ثبتت
 او ما ثبتت طلق نفسها ما شئت في المجلس لانها يستعملان للبعد فقد فوض اليها اب عدد ثلثا
 وان قامت من المجلس بطان هذا امر واحد قطا في الحال فيفتق الجواب في الحال وان ردت ارتد
 لانه فليقبل الرد وفي قوله انت طالق من ثلث ما ثبتت تطلق ما دونها اب واحد وثلاثين دون
 الثلث وعند ما تطلق ثلثا ايضا ان شئت لان ما حكمه اليوم ومن قد يستعمل للتحريم في ما ثبتت كما
 اذا قال كل من طلع من ما ثبتت او طلق من سائر ما ثبتت ولم ان من حقيقة التبعيض وما في التبعيض
 فيعمل بها وفيما استشهد به تركه التبعيض لدلالة اظهار السامية او اليوم بالضم والضم
 في المشية لو قال من ثبتت كان في الخلاف نعم لما ذكر المجلس اراد ان يبين ما يختلف وما لا يختلف
 فقال والمجلس ما يختلف بغير ما ان كان قاعدا او ذمها ان كانت غاية او شروعا في قوله
 او عمل لا يتعلق بما مضى من تفويض الطلاق فجلوس القاية والى القاعده ونحوه المتكلمة ودعاء
 الاب للشون وشهوه وشهد به ووقعه في ركنها لا يقطع المجلس لان كلاهما يلحق الزاني فتعلق
 بما مضى ولا يكون وليا على الاعراض بخلاف الصرف والسم لان المبتطير منها لا لا فترق لا عن قبض
 دون الاعراض وفلكا كثيرا وسيرداتها كبر ما فيه لا تبدل المجلس بحرك الفكر وسيل سير الدابة
 فان سيرها ووقوفها مضان لركبها وسير الفكر ووقوعها غير مضان لركبها في فترقا وشروطه و
 فوج الطلاق ذكر النفس من احد ما الزوج والمراد لا يعرف بالاجماع وهو التفسير في ذكر النفس
 من احد ما فلو قال اختار فقلت اختارت بطل ولم يقع الطلاق لان شرطه الا ان
 يتهادق على اختيار ما اختار النفس قال في تلخيص الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفس

تعلقا به

خطا اذا لم يصدقها الزوج انها اختارت نفسها اما اذا صدقها او وقع الطلاق بتصادقها وان خرج الكلام
 منها جملا او بقوله الزوج اختار فاختار فيقول المراد اختارت فان ذكر الاختيار كذا ذكر
 النفس لان تاد الوعد بين من الاتحاد واختار بنفسها هو الذي يجرى مائة وتعدوا اخرى بان
 قال لها اختار بنفسك يا ثبوت او بثلث تطلقك ولو ثلثها اب ذكر لفظ اختار في ثلث مران
 فقلت اختارت اختيارا او قال اختارت الاولى او هو طلق او الاخرة فقلت اما وقوع الثلث في
 الاولى فقول اب ح وقال لا تطلق واحد لان ذكر الاول وكذا ان كان لا يفيد من حيث الترتيب
 يفيد من حيث الافراد فيعبر فيها بغيره ولا ان هذا وصف لغولان الجمع في الملك لا ترتيب فيه كالجمعي
 في المكاه والكلام للترتيب والافراد من ضرورية فاذا الفاعل في الاصل لغاية في البناء ففي قوله اختار
 فيقع الثلث على ان ما ذكرنا ثانيا بدلالة الحال لانه صار هو ايا لكل ما فوض اليها بل انتم من الزوج
 لدلالة التكرار على اذا لا اختار في حق الطلاق هو الذي يكرر ولو قال انت في جواب اختار بثلث طلقت
 نفسي واخترت نفسي بتطبيق ثبوت اب بانه بواحد لان العامل في تحريم الزوج لا يقع على كذا
 في البسوط والجامع الكبير والزيادة وشرع الجامع الصغير لقاضي فان وجوب الفقه ولذا اعترض
 على قوله الهداية فهي واحد يملك الرجعة بانه غلط وقع من الكاتب والصواب لا يملك الرجعة لان المراد
 انما تصرف في النفوس والنفوس بطلقة بانه كونه من الكناية فتملك الابانة لا غير فضل فيه
 روايتاه احدهما وقوع واحد رجعة لان لفظ احركه ذكر ما صدر من في الجامع الصغير والاخر
 وقوع ابانة وهذا الصحيح وبامره بذكر ابانة متعلق بقوله الابانة بغيره بتطبيق واخترت نفسي فاختارت
 نفسها يقع رجعة لان جعل الاختار اليها كونه بتطبيق وفي معقبة الرجعة فان قيل قوله امره بذكر
 او اختار بغيره البينة فلا يجوز صرفها عنها الى غير ما يجب بانه مما قرره بالصرح علم ان اراد الصريح
 كما لو قرن الصريح بالبان في قوله انت طالق بان حيث يقع البان وبامره بذكر البان بتعلق
 بقوله الابانة يقع ونوب الثلث فقلت اختارت نفسي بواحد او بمره واحد يقع اب
 الثلث لان الاختار يصلح لجواب الامر باليد لكونه مملوكا كالنحر والواحد صفة الاختار وصار
 كانا قالت اختارت نفسي مرة واحد وفي الثلث او قالت في جواب قوله امره بذكر
 طلقت نفسي واحد واخترت نفسي بتطبيق يقع واحد بانه لما مر ان المعنى تفويض الزوج
 لا انفاها فيكون الصفة المذكورة في التفويض مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة ولا بد من
 التبرع امره بذكر اليوم وبعدد يقع اذا قال لامرته امره بذكر اليوم وبعدد لا بد من
 فيه التبرع لا يكون له الخيار بالتبديل لان كل واحد من اليومين ذكر مفرد او اليوم المفرد لا
 تبنا ولا التبرع لا يرد ما امر اليوم باختيار الزوج رد امر اليوم لا امر بعدد يقع ان

الفرقة

فلا يقع الطلاق ان كان بعد زوجه آخر فدخلت الدار بطلاق البين الا اذا دخلت ايكلا في الزوج
 بان قال كل تزوجت فانت طالق فانها اذا طلقت ثلثا وزوجها الاول تطلق فان كل بقيد
 عموم الافعال كما ان كل بقيد عموم ميماء وفيما سواها ايسر بكم من حروف الشوط اذا وجد الشرط في
 الملك على اية البين الى جراه ايسر بطل البين ويترتب عليه الجواز واذا وجد الشرط في غير اية البين
 بكل اية البين لا الله ايسر الى الجراه ايسر بطل البين ولا يترتب عليه الجواز فان دخلت الدار فانت
 طالق ثلثا فاراد ان يدخل الدار ولا يقع الثلث فحمله ان يطلقها واحدة وتنقضي عدتها فدخل
 الدار فبطل البين ولا يقع الثلث ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء بطلاق البين وانما قلنا
 وتنقضي العدة لانها ان دخلت في العدة يقع الثلث اختلفا في وجوب الشرط والقوله لا الا ان يترتب
 المرات لان تتركه لاصل وهو عدم الشرط ولا يتركه وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة بغيره وفي
 شرط لا يعلم ان منها كان حصة فانت طالق وثلاثة صدقت في مقها اذا قالت حصت فقط اي
 لا في حصة منها والى ذلك ان لا تصدق في حق نفسها ايضا لان شرطه لا تصدق في كماله الا في حصة
 ستمائة ان انها امتنع في مقها فقل في الهاء عن شرح الطي اورد ان هذا ليس بحرب على عوب بل هذا اذا
 كذا الزوج في قولها حصت واما اذا صدقها ببيع الطلاق عليها جميعا فيحكم بالطلاق بعد اتمام ثلثة ايام
 من اولها يعني اذا رأت الدم لم يقع الطلاق في غير ثلثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حصة فاذا
 تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حصت لانه بالامتناع عرضة من الرجم فكان حصة من الامتناع وبان
 حصت اياها اذا قال ان حصت حصة فانت طالق تطلق اذا ظهرت لان الحصة باهر من كمالها
 وكما لها بانها وكذا كمالها وبان حصت بغيرها اذا قال ان حصت يوما فانت طالق تطلق اذا
 غربت الشمس اليوم الذي يقع فيه لما مر ان اليوم اذا قرن بغيره منعه بياض النهار
 بخلافه اذا قيل ان حصت ولم يقل يوما لانه لم يقدر بعينها وقدر هذا الصوم بركته وهو الامساك
 وشرطه وهو النهار والنية على طلق بولادة ذكر وطفلين بانث يعني اذا قال لامرأة اذا
 ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت حارة فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يعلم الاول
 طلقت واحدة وقضاء وثلثين شرعا ايا مينا طلاق وانقضت العدة بالافرة من الولد بين
 فانها لو ولدت الغلام او ولد تمت واحدة وتنقض عدتها بوضع الحارة ثم لا يقع افرار لانه
 حال انقضاء العدة ولو ولدت الحارة او لا وقت طلقا وتنقض عدتها بوضع الغلام
 ثم لا يقع شيء افرار لانه حال انقضاء العدة فاذا يقع في حال واحدة في حال ثلثة فلا يقع
 الثانية بالثقل والاولى ان نأخذ بالثنتين ايضا طالع لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البين و
 اراد ان يزوجها قبل زوجه آخر فلا حوط ان لا يزوجها لاجاز ان يكون ولا وة الحارة او لا

مطل
الحيلة

هذا هو المذهب في المذهبين
 في المذهبين في المذهبين
 في المذهبين في المذهبين

هذا هو المذهب في المذهبين
 في المذهبين في المذهبين
 في المذهبين في المذهبين

علق الثلث بثلثين يقع الثلث ان وجد الشك في الملك يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد في فسط
 مثل ان يقول ان كنت زينا وكما فانت طالق ثلثا فانت وانقضت عدتها فطلعت زينا ثم تزوجها طلعت
 بكرا في طلق ثلثا والا فلا يشرى ما اذا لم يرد شيئا في الملك او وجد الاول في لا اشرى وذكر ان صحة
 الكلام باطل في الحكم لكن الملك يشرى حال الشك في الملك او وجد الاول في لا اشرى وذكر ان صحة
 ويشترط عدمه في الم شرط ايضا لشره الجواز لانه لا يشرى الا في الملك والحال فيما بين ذكره حال بقا البين
 فيستن من قيام الملك او بقاؤه بحله ومولده علقها بما يزوج الثلث او مولى لامة العتق بالوط
 فقال الزوج ان وطنتك فانت طالق ثلثا وقال المولى لامة ان وطنتك فانت حرة فادخل اي
 ادخل الخشعة في الخشعة ان طلعت المرأة وتنقضت لامة لوجوه الشرط ولتت بها لادراج
 ولم يجر بعد وقوع الثلث فلا عقود موهبة يملك وقيل موقد ارجح الوط لو كان الزنا حلالا لامة
 اية باليت على اية كل من الزوج والمولى ولم يصح اية باليت مراهبة الطلاق الرجولي لان الرجوع
 او حال الفرقة في الفرقة ولم يوجد ذلك بعد الطلاق والعتق لان الاداء لا دوام له فيكون له دوام
 حكم الابداء ولهذا لو خلفت بغير اية الاصطبل ومي في لا يثبت بامساك فيه بل يجب العقر على الاول
 ويصير مراهبة الشا بالاصطبل لوجود الرجوع فيه حقيقة بعد ثبوت الحرة لكن الحد لا يجب لغير الامتداد
 المجلس المفصوم ومقتضى الشريعة فاذا امتنع المولى لامة وجب انه لا يجب له الشبهة قال انت
 طالق ان شاء الله متصلا او ما تفضلت قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فلا تسقط بشرط لا
 يعلم وجوده مع عدم الكلام ولهذا لا يشترط اتصاله واما الثاني فلا بد ان الكلام خرج به من ان يكون
 ايجابا والموت ينافي الموجب البطل وان مات الزوج قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يقبل المولى الشرط
 قال انت طالق ثلثا ان شاء الله وانت حرة وان شاء الله طلعت المرأة ثلثا وعتق العبد و
 قال لا تطلق ولا يفتن لان المكرار شايعة في كلامهم فيجوز ان يصح في الكلام فلا يبطل اتصال الشرط وله ان يلفظ
 الشا لفراد لا يغير فرق ما يفتن الاول ولا ومة كونه ناكرا للفصل بالوا وفيمنع المقطوف عن اتصال
 الشرط به فيقع كذا ان شاء الله انت طالق فانه نطق عند اي حرم وتعلق عند اي يوسف
 له ان المبطل متصل بالاياب فيبطل كله كما لو اخر ولها ان الموضوع لا ريبا طالحا لثنتين مؤفاذا انقضى
 انقضى الارتباط فيبقى قوله انت طالق من غير بخلاف ما في الشرط فانه يكون في غير البين
 عليه صدر الكلام وبانت طالق بمشية الله افرار اية او تحية او بضاية لا اية لا تطلق لانه يفتن
 بالان يوقف عليه كذا ان شاء الله اذ اياه للواصاق وفي انقضاء الصاق الجراه بالشرط واما
 فتها اية اضافة المذكورة من المثة وغيره الى العبد عليه كنية اية من العبد كان شاء الله او
 اراد او احب او رض فيقتصر على المجلس فان علم العبد في المجلس شاء وقع الطلاق وقوله انت طالق

مطل
العتق

دوامه

مطل

بأمره أو قضاؤه أو إذنه أو علمه أو قدرته يتحقق بغير الطلاق في الحال سواء كان أضيف إليه أو لا
العبد إذا أراد بغير التجزئة عرفا كقوله أنت طالق بحكم القاضي وأنه قال باللام أي أنت طالق بثبوت
الله في أو لا مرة أو ملكك أي بغير الطلاق في الكساح في الوجه العشر كالمساواة إضافة الله
أو إلى العبداء للتعليل كأنه أذنه أو علمه أو قدرته أو قال أنت طالق لدفعه من الدار وإن قال أنت
طالق في مشية أي فإن أضاف إليه لا يقع الطلاق في الوجه كالمساواة في بعض النسخ فيكون تعليلها بما
لا يوقف عليه فلا يقع إلا بالعلم لأنه يذكر ويراد به المعلوم وهو واقع فلا بد لايصح تصديقه في الحال
لأنه يعلم ما كان وما لم يكن فيكون تعليلها بمرموم وهو لا يلزم القدر لأن المراد ههنا التغير
وقد يقدح في ذلك ولا يقدح في لو أراد به صفة توثيقه لا أراد به يقع في الحال وإن أضاف
إلى العبد صح ملكه في الأربع الأولى فيقتصر على الجسدي من تعليلها فيه وهي الباقية فالحال
أن الألفاظ عشرة أربعة منها للتذكير وهي التثنية واخواتها وستة لست للتذكير وهي الألف
واخواتها والكلمات جهين أما أن يضاف إلى الله أو إلى العبد وكل وصية وجوب تلزم إيمان يكون بالباد
أو باللام أو بن بآنت طالق ثلث أو اثنتين يقع واحد وبالألف واحد يقع ثلثان وبالألف ثلث يقع
ثلث لأن الاستثناء يعلم بالبادية بدليلها في شرط صحة أن يقع في التثنية ثلث ليعبر بشكله في قوله طالق
أنت طالق ثلثا أو ثلثا تطلق ثلثا لا يستثنى جميع ما يقع في قوله بعد الاستثناء أنت طالق لا بآنت
تجوز عليك فهمه في قوله طالق ثلثا عن البائن أي لا تطلق امرأة الجديت فيما إذا قال للثلاث أن تزوجت
ملكك امرأة فالتى تزوجها طالق فطلق البائن معه ثم تزوج أخرى وفيه العدة لا شرط لم يرد لأن الزوج
عليها أن يفضل عليها من نازعها في الفراش ويأمرها في القسم ولم يرد سالت المرأة الطلاق فقال الزوج
أنت طالق فمن ثلثه ففالت المرأة ثلث بكفي فقال الزوج ثلث كذا والبواقي لصاحبها
وله ثلث سوية غير ما تطلق الحاطة ثلثا لا غير ما أصلا كذا في الوافقات للصدقة **الطلاق الثاني**
من ماله طلاق العدة متبدا بغير قول الآتي فارق الطلاق كبري عجز عاقبة مقابلة خارج البيت في
يقضيها في البيت وموتها لا يكون فارقا لأن الإنسان قبل الجلاء هو العجيج ومن بارز رجله في خارج
أو قدم لبطل بقصاص أو رجم ومن الشايع من قال إذا قدم للعصاة لا يكون فارقا لأن العفو من رجم
إليه بخلاف الرجم وفي الأول الاعتماد ذكره الزيلعي وأورد كسيفة فأنكرت بغير طلاق أو أقره السبي
فبقي فيه المعقد والمفطور ما دام يرد أو ما به كالمريض فإن صار قديما ولم يرد فهو كالصبي في
الطلاق وغيره والمرث في جميع ما ذكر كالرجل في لوبا ثلث بسبب الفرقه كغيره في البونج وضار
العنف واليكن من ابن الزوج والارتياد بعد ما حصل لها ما ذكر من المرض وغيره يبرأ الزوج
لكونه فاقن ذكره الزيلعي الحامل كالصبي فأن أخذها الطلاق فيها كالمريضة لأن ملكها لا ينفك ما باقها

الطلاق كذا في الكافي فارق الطلاق ولا يقع ثمرة التامع الثلث فلو أنها باقيا حتى لو حثت لم يكن
الزوج زوجا فارقا ومات الزوج ولو غير ما ذكر من المرض والبارزة ونحوها بان يقبل المرض أو
يوت مرضا آخر وفيه العدة ثلث هذا في البائن وأما في الرقبين فترث منه مطلقا إذا ماتت وهي في
العدة بقا الزوجين بينهما فأنما سبب لا يبرأ في مرضه فأن الزوج قصدا بطل فيه عليه
فصعد بتأخيرها إلى زمان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا يبرأ بها إذا ماتت بخلاف البائن
مات السبب وهو النكاح فدرال كذا ثلث طالبة بغير علة ثلثا لأن الطلاق الرقبين لا يبرأ بل الثاني
ولهذا عجل وطهر ولا يبرأ من المهرات فلم يكن سببها إياها راضية بطلانها وكذا لو طهرها واحدة
بائنة وكذا ثلث ما تلت قبلت ابن زوجها بغير إيمان المهرين امرأة فقبلت ابن زوجها لا يقع قبيلتها
الارث إذا بسوته وتعت بائنة لا يقبلها بخلاف إذا البائن بالقبيل فأنها لا تارث وكذا
توت من لا عنها أو وليها مائة أيتها المهرين أما لا وهو إذا ذف امرأة وهو صحيح ثم لم يمت
في المرض فأنها تارث وكذا إذا ذف في المرض فإن هذا ملحق بتعلق الطلاق بقول لا بد من
كما سياتي أو لا بد لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها وأما إذا ذف في مرضه فأن
لا يبرأ أربعة أشهر فلم يبرأ في مرضه فأنه تارث البينة ثم ماتت تارث المهر ولو لم يكن
في صحته وماتت به أيا بالبلاد في مرضه لا يبرأ امرأة وإن كان بالبلاد أيضا في المرض
تارث لأن البلاد في معنى تعلق الطلاق بمقتضى أربعة أشهر فأنه عن الوقاع فيكون ملحقا بتعلق
بجبر الوقت وسببها بانه بخلاف إلى آخره متعلق بقوله كبري عجز عاقبة مقابلة من رجب العتال أو رجب
أو صبي قصاص أو رجم أو عصا فإن المطلقة لا تارث لأن العدة ليس بخلاف فيها كذا
لا تارث المختلفة في مرضه ومجيزا ففالت نفسها منه ومن طلقت ثلثا بامر ما ثم ماتت وهي في
العدة لا تارثت ببطلانها وقها والتأخير كان طهرها أو لا يبرأ وكذا لا تارث من طلقت ثلثا لا
بامر ما ثم صح الزوج من مرضه ثم في العدة فأنه لا يكون فارقا لأنه لما صح بين الزوجين مرض
الموت ولهذا يعتبر بمرجه من جميع المال وكذا إذا أقر بالدين لا يقدم عليه عزما والصحة تصادقا
في ثلث الصحة ومنه العدة أو بائنا بامر ما فارقها بال أو أوصى لها أو بائنا بامر ما في مرضه
فأقرها أو أوصى ثم ماتت فلها الأقل منه ومن الارث أي قال لها في مرضه كنت تملكك الأوصي
فأنقضت عتق فصدقة ثم أقرها بال أو أوصى لها أو بائنا بامر ما في مرضه فأقرها أو أوصى
ثم مات فلها الأقل منه ومن ميراثها منه إذا علق المهرين طلقا بغير اجترار أو مجز الوقت والتعلقين
والشرط والحوال أنهما في مرضه أو علق طلقا بغير نفسه ومما أيا التعلقين والشرط في المرض
أو الشرط فقط في أو علق طلقا بغيرها ولا بد لها منه كالأكل والشرب وكذا ما لا يبرأ قضاء

الدين كاستفاد به وسماء المرض الشرط فقط في جواب اوله ورثت المرات كون الزوج فار او غيره
 اي غير من الصور المذكورة لا اي لاثرت المرات وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحيح في الوجب كليا
 او كان التعليق في القوي فيما اذا علمت بفعل الاجتناب في الوقت او لغيره ما كان اذا علمت بفعلها الذي لها
 منه بد فانها لا تترتب في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان على الطلاق بحسن الزمان او بفقد
 اجتناب او بفعل في وقت المرات وكل وجه على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحيح والشرط في المرض او كيانا
 في المرض اما الوجه الاول ان لا ينع ما اذا علمت بحسن الزمان او بفعل الاجتناب فان التعليق والشرط في المرض ورثت
 للفرار وان كان التعليق في الصحيح والشرط في المرض لم ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علمت بفعل
 نفس فترث كيف ما كان اذا وجد الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحيح او في الشرط المرض وكان الفعل
 تمامية او لا لانه صار فاصدا بطلان فعلها بالتعلق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط سببا بالحق لان
 الوقوع عند فضا مستقيا من جهة صيانة لحقها واخطا ان لا يبطل هو غير كما تلاف ما لا يغير حال الاصل
 او النوع واما الوجه الرابع وهو ما اذا علمت بفعلها وان كان فعلها منه بد لم ترث مطلقا سواء كان
 التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحيح والشرط في المرض لانها رخصت بالشرط والرضا به
 يكون رضا بالشرط اياها في مرضه وقد دخلها في صحيح فانت اياها فارتدت فاسلمت فانت الزوج
 لم ترث اما في الاول فلان العلم لما كمل بين الطلاق والموت تبين انه ليس بفار واما الثاني فلان المرات
 با رتداد ما بطلت عليه الارث لان المرات لا يرث احد اذا استبعد لا يمكن عود السبب قال لها
 ان مضت فانت طالق ثلثا كان فارتدت فانت حرة اذا مرض ومضت فيه ترث فانت لزوجها المرض طلق فطلقها
 ثلثا ورثت لان مدلول طلق طلب الطلاق الرضي ولا يلزم من الرضا في الرضا بالثلاث فاذا اتى بها
 الزوج كان فارتدت ورثت المرات قال اخر امرنا تزوجها طالق ثلثا فزوج امرنا اخر فماتت
 الزوج طلق المرات الاخر عند الزوج فلما بعد الزوج فارتدت المرات عند الزوج
 طلق عند الموت فيصير فار او يرث المرات لان الاخر لا يتحقق الا بعد تزوج غير ما بعد ما وذكر يتحقق
 بالموت ولي الشرط يتحقق عند الموت فيقتصر عليه ولان الموت معوق واضافه بالاخرية من
 وقت الشرط فثبت وكان في الشرط مستندا **باب الرجعة** هي استعادة القاييم في
 العقد اي انهاء النكاح على ما كان في العقد فان النكاح في قيامه فله القدر به فاسكن من يعرف فان
 الاسكاه بان من استعادة القاييم لا من اعادة الزايل فيدل على شرعية الرجعة وشرطه بقاء الزوج
 لان الاستعادة انما يتحقق ما دام العقد باقية اذا ملك باقي العقد زایل بعد انقضاءها بنحو رجعة او غير
 يوجب حرمه الصائم من الوطى وغيره على ما مر وفي خلافه ان فسخ فان الرجعة عند لا يكون الا بالقول
 فلا يجوز عند الوطى قبل الرجعة بالقول وفسخ اي ارجعه فيما دون الثلث من طلقين و

في التعليق

مستند

هذا في الرجعة والثالث في الالة كالثالث في الحوت وقد مرارا وان استال من الرجعة في الامر الاسكاه
 مطلق فيقول القادر وتب علما اي اعلام الزوج اياها الرجعة لانه لو لم يعلم ان الرجعة المرات
 في الحقيقة لانها قد تزوجت بناء على انها ان الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدتها ويطاها الزوج
 التي فكانت رجعة وزوجها الذي وقع فيها في مثلها في ذلك الا ان كان زوجها لم يعلم بانها كانت الرجعة
 لانها ليست اية الرجعة فان قيل كيف يكون عاصيه بغير علم اجنب بانها اذا تزوجت بغير موافقة
 الزوج كالثالث فوقت في الحقيقة لان التفصيل جار من جهتها وتب الاستعداد ايضا اعراض عن
 التي هو من الوقوع في موافقة الزوج لان التمس من وقته مطلقا فيتم بالقبول معها وان لم يشهدت
 وتب ايضا عدم دخولها بها اذا لم يعلم بغير رجعة اي يعلم بدولها بالدار او التي في الرجعة
 الفعل لثابت عليها لانها لم يقصد الرجعة اي يعلم بدولها بغير رجعة لانها يقع نظر على ما لا يحل نظره فيه
 لانها مطلق في الحقيقة ادعي بعد العقد الرجعة فيها ان صدقت فرجعة لان النكاح ثبت بقا في الزو
 حين فالرجعة اولى وان كثر بدلا اي لا يكون رجعة لانها مدعي ولا يثبت له ذلك لانها في الوطى
 منكبة فالقول قول المنكر ولا يبين عليها لان باقي في ثواب الدعوى ان الرجعة من الاشياء التي لا يبين
 فيها كما في راجعك اي لا يكون رجعة اذا قال راجعك سريه به لانه قد قالت مجيبة لم مضت
 عدتي لان هذه الرجعة صادقة في انقضاء العقد فلا يصح وهذا لانها المنية في الاقرار فوجب قول
 قولها فاذا اخرجت دل ذلك على حسن الانقضاء واقرت حاله قال قول الزوج راجعك فكون
 مقارنا لانقضاء العقد فلا يصح بخلافه فاسكتت ثم اخرجت بالانقضاء لان اقرب الاموال
 فيها كالسكنية فيصالحه وكما في زوج انه اخرجت اي بعد العقد بالرجعة فقد منه سريه وكذا
 الالة فان القول لها فان حجة الرجعة بناء على قيام العقد والقول في العقد قولها بقاء وانقضاء
 فكذا فيما يبر عليه او قالت الالة مضت عدتي وانكر اي انكر الزوج والسيد مضى العقد فان القول
 لها لانها اعرف بشانها تنقطع اي العقد اذا اخرجت من الحيض الاخر لعشره وهو الحيض الثالث
 من العقد وان لم تنسل فيه لو بقي من الوقت به الانقطاع ما يمكن فيه من الاغتسال ونحوه
 للصلح فدمب ذلك القدر يحكم بطاقتها لان الحيض لا يزيد على العشر فيتم خروجها من الحيض بحج
 الانقطاع فانقضت العقد وانقطعت الرجعة واذا اطلعت منه لافل من العشرة لا اي لا تنقطع
 العون في تنسل او في وقت صلح او يسمي ويهيأ مكنونه او تطوعا فانها اذا انقطعت فيها دونها
 بحيل عود الدم فلم يتحقق خروجها من الحيض فيكون ذلك صفحا لان هذه الاغتسال من الحيض اذا
 كانت اياما اقل من عشر فلانئذ لا مؤدلا لنقطاع وكذا من غير وضو الصلح او بغيره وقتها
 صار الصلح دليلا في نفسها وهو ما حكمه النظام لانها لا تضره بانها لا يبالى بها من الحيض والدم

تتعلق بالرجعة
 حاله حق وتعرف لان في فالحق
 طالع الرجعة

الاقامة الجيدة

الثاني من يوم العقر ومطلقة اب مطلقه الرق تنزل ليرغب الزوج في بيعها ولا يافر
بها بلا اشارة ببيعها لقوله لا يجوز من من يوتهن الآية تنزل في المعونات من الرق والبيان
قوله فاذا اطلقتم النساء وصريح الصداق حين بالاجاز ليحل الزوج بمائة ثلاث في العقد وبعد
لان حل الحلية بان لان زوال متعلق بالطلاق الثالثة فينعيم قبلها ومنع العير العود لثبث النسب
والثبوت في عقد لا مطلق بها اب بالثالث لودعه وبالثبتين لوانه يفي بها ما عدا لقوله لا فان اطلقها
فقد حل من بعد معنى تنكح زوجها غيره والمراد منه الطلقة الثلثة والثبات في الامت كالثبت في الحرة لان الرق
منصف لحل الحلية على ما عرف والنكاح في الآية محل العقد والزوج الوطى ثبت بحديث مشهور يجوز
الزيادة على الكتاب ويصدق في العينة وقد صرح هذا البحث في كتاب الاصول وادخلنا بعونه
الله في توفيقه في شرح المرقاة وحواشي التلويح بالامرين عليه ولو كان ذلك الغير امعافا غير بالغ لانه
في التحليل كما ياله لان الشرط الايجاب دون الانزال وهو موجود فيه بكذا صحيح متعلق بقول بغيرها
ويمتنع عطف ما يصار باعدته اب عدة الزوج الشا لا سبها عطف ما غير يعني ان وعن السدانة
لا يكون محلا لتعني تلك النكاح للتحليل بالنص وذكر نكاح الزوج الشا بشرط التحليل وان حللت الاول
بان قال تزوجت عليا ان املك اوقالت المراء ذكر او وكلها اما واخر اذكر في فلهما اذكر عند عامة
العلماء ويمدح الزوج ما دون الثلث اي حكم ايضا كما يهدم حكم الثلث يعني اذا اطلق الحرة بخلقة
او بتطليقتين ومضت عدةها ونزوجت بزوجة اخرى فمادت الى الزوج الاول مادت بثلث تطليقتين
ومدح الزوج الشا حكم ما دون الثلث من الحرة الخفيفة كما يهدم حكم الثلث من الحرة الغليظة عند ابي
حماد وابي يوسف وغيرهم وزفروا في لا يهدم ما دون الثلث وبما يثبت ايضا مشهور في الكتابين
المذكورين مطلقه الثلث اجبرت لمض العدين عند من الزوج الاول وعند من ثلث والتمس بحد
اي مضرتها وسياتي في آخر العدة ان مضتها ان كان يرضى فاقبل ما يصدق فيه عند شهران وعند ما
تسعه وتثلثون يوما اب جاز للزوج الاول مضتها ان ظن صدقها لانه اما من المعاملات كون البضع
مقوما عند الدخول او الزايات لتعلق الحق وقول الواحد مقبول فيها **باب الاطلاق**
وهو لغة الحلف مطلقا وشرا حلف بما ترك قراها مدة وطه طلقه بانته ان ترو والكفارة والجماع
ان حنث واقلها الحرة اربعة اشهر ولثلاثه شهران ولا قد لاكثر فاذا اطلقها لو طلق على اقل من الاقلين
بان قال للحرة والله لا اقر بك بشهرين او ثلثة اشهر فلو قال والله لا اقر بك ولا اقر بك اربعة اشهر
الاول مؤبد والثاني مؤقت او ان اقر بك فعلا حجة او كبح او فانت طالق او بعد حرفان قراها في
المدح حنث واذا حنث فحل الحلف بالله وجب الكفارة ويغفر وجب طهر او وسقط الاياله
والآ وان لم يقرها بانته واحدة وسقط الحلف المؤقت فانه اذا كان مؤقتا بربعة اشهر ولم

الثاني

مجلس شورای اسلامی

الاجابة لغة مطلقا ايمن
وقد شرط اليمين علم ترك
وطيها المكروهة -

يصدق في نفسه في شئ من الصور الأربع بل على الإطلاق يكون ذكر البذل مغنيا عن الشئ والآية
وان لم يذكر بدلا صدق في الخلع واليهما اي فيما وقع الخلع بلفظ الخلع او المبراة لا زهرا كذا
فلا بد من الشئ او ما يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد انقضا ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق لكونهما
صريحا كذا في الكافي واعترض عليه بان لفظ البيع يخرج في الطلاق وهو ما قول المراد بكونه صريحا
ولانه عليه تعليل بحيث لا يخلف عنه اصلا وذلك لان البيع يوجب والملك المكين فلهذا روى
ملك المتعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما مر فلتا مرقاة وحقى بالقوله
حقيق وكرهنا هذا لروحه ان نشر اي الزوج لقوله به وان اردتم استقباله زوجكم مكانه زوج وانتم
احد من فطارا فلا تأخذوا منه شيئا ولانه اوصفها باليهيمة ال فلا يزيد في وصفها باخذ المال
وكره اخذ الفضل اي الزايد على ما وقع اليه من المهر ان نشرته وفي رواية الجامع الصغير ما كبر
لا طلاق قوله فلا جناح عليهما فيما افترقا به اكرهها اي اكره الزوج المنة على ان على الخلع
تطلق المرات لان طلاق المكر واقره بلا مال اي بل لزوم مال ان لم يكن لها عليه مال بل التزمت ان
يعطيها ما لا يتخلص او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر ونحوه كما سبق ان الرضا غوط في لزوم
المال لا سقوطه والكره بعد الرضا ملكه لا في بداهة يعني فالتمس مع زوجها على مال فقبل ان يدفعه اليه
ملك المال او حتى فعله ما قيمته ان كان قتيلا او مثله ان كان مثليا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ
بل يجب الصيانة عليها تخفيفا للمعاوضة خلقه او طلق بغير او حصر او مته ونحوه مما سبق في حق الطلاق
بان في الخلع رجعي في غير ما كانا اي بغير شئ لان الاتباع متعلق بالقول وقد وجد في الخلع البائن
وفي الطلاق الرجعي كما هو متفق في اللفظ وقد نقلنا من المحيط ولا يجب على من شئ لانها لم يسم ما متفقنا
لتصريحه قاله وايضا لا وجه لاي اسم يسمي به ولا ايجاب غير لعدم الالتزام على ما في يد
ولا شئ في بداهة اي كما يقع الطلاق بما اذا قالت قالعني عما في يدي وليس في يد ما شئ فانها
لم يسم ما لا متفقنا فلم تصح ان له الرجوع بالغير والمراد باليهيمة البذل الشئ وان زادت
على قولها حاله على ما في يد قولها من مال او درهم ولم يكن في يد ما شئ ردت عليه في الاول مهر ما
الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلثه وراهم وان كان في يد ما درهمان فمهر ما ثلثه
درهم وان كان اكثر من ثلثه درهم فله ذلك كذا في النهاية اما رد ما اخذته في الاولى فلا نهال
سميت ما لا يمكن الرجوع راضيا نه والملك لا يبعوض ولا وجه لاي اسم يسمي به لكونه مجهولا ولا لاي
قيمة البضع وهو مهر المثل لانه غير منقوض حال الرجوع فتعين ايجاب ما قام به البضع على الرجوع دفعا
للضرر عنه واما ما دفع ثلثه درهم في الثانية فلا نهال سميت بلفظ الخلع واقله ثلثه فيجب عليها للنفق بها فصار
كما لو اقر او اوصى بدراهم فالتعت على عبد ابق لها على ما شرها من ضمانه لم تبرأ بل عليها تسليم عنها ان قدرته

والنكاح

اخذ اخذ البذل

مط

المنفردة

الخروج

وتسلم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة فيفقد سلامة العوض وتلزم الطرأة عنه شرط فاسد يبطل
بمولا الخلع لانه لا يبطل بالشرط الفاسد طلت طلقك فلان اي قالت طلقك فلان بالالف او على الف
فطلقها واحد يقع في الاولى باينة ثلث الاق وفي الثانية رجعية بما تا فانها اذا قالت طلقك فلان
بالف جعل الالف عوضا للثالث فاذا اطلقها واحد وجب ثلث الالف لان اجزاء العوض ينقسم على اجزاء
العوض اما اذا قالت طلقك فلان على الف فجعل الالف للشرط عند اتي ح والطلاق يصح تعليل بالشرط واجزاء
الشرط لا ينقسم على اجزاء للشرط فيقع جميعه بلا شرع وعندنا يقع بان ثلث الالف لانها اعلاما على
العوض يعني البذل كما في بحث عبد بالف او على الف ولا في البيع لا يصح تعليل بالشرط فجعل على العوض ضرورية
ولا ضرورية في الطلاق لصحة تعليل بالشرط وان قال طلقك فلان بالالف او على الف وطلقت واحد
لم يقع لانه لم ير من البيونة الاسلام الالف كلها بخلاف قولها طلقك فلان بالالف لانها لم يثبت ثلث الالف
كانت ببعضها او بالانفرض وبانت اي اذا قال انت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت المرأة
ولكن الالف لانه مباداة او تعليل فيفقد سلامة البذل او وجود الشرط وذلك كما ذكرنا فثبت
طالق اي اذا قال لامرأة انت طالق وملكك لطف او قال لعبد انت حر وملكك لطف فطلقت المرأة
العبد جانا سواء قبل او لا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبل ولا يقع الطلاق والعناق بلا
قبول لان هذا الطلاق يستعمل للمعاوضة فيقال احل هذا المتاع وكذا وهم ويكون بمنزلة قولهم درهم ولا
انه حله ثمانية فلا شرط باقبله الا باليد لا بالمال الا اصل فربما يستقبل ولا ولا نهال لان الطلاق و
العناق ينفكا عن المال بخلاف البيع والا جاز فانها لا يوجد ان يكون قال طلقك اسلمك الف ولم
تقبل فالت قبلت فالقول لم وفي البيع القول للمشرع يعني من قال لغيره بعت منك هذا العبد بالف
دفعه اسلمك فقبلت قال المشرع قبلت فالقول للمشرع يعني من قال لغيره وبالفرق ان الطلاق بالمال
يعني من جانب الزوج والقول بشرط الحنث فيمن الجين بلا قبولها فلا يكون الاقرار باليمين اقرار بشرط
الحنث لصحة ما بدون هذا القول قوله لان الزوجين اذا اختلفا في وجه الشرط فالقول للزوج
لانه منكر فاما البيع فاجاب وقبول ولا يصح لاحد ما دون الاقرار بالبيع اقرارا بالانج لانه فاذا
اكثر ففد رجوع عما افترقا فلا يصدق في بلفظ الخلع والمباينة يفتح المنة يصل كل منهما برئيا لا حزم من الدعوى
عليه كل مني لكل منهما في الآخر ما يتعلق بالكا كما لم يقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعد و
التقعة الماضية واما تقعة الدعوى فلا يسقط الا بالذكر قيد بالسكا لانه لا يسقط ما لا يتعلق به كالنفق
ونحو ما اشترت ونحوها صلح الاب صغيرة بالها او مهرها طلقت ولم يلزم اي المال عليها ولم يسقط
اي المهر اما وقوع الطلاق على ما هو الاصح فلا نه تعليل بقول الاب فيمكن تعليل بقول الاب فيكون
كتعليلهما بافعاله واما عدم وجوب المال عليها فلا نه بدل الخلع نبرع وما لا يصح لا يقبل التبرع

بالبينة

فان خلعا اياها بصغيره ضامته ايسل الخلع لم يرد بالضاة الكفاة من الصفة لان المال لا يبرأ من
 المراه النضمام الحال انه اذ صح الخلع والمالي عليه اياها لان الصلح شرط من الخلع بما لا يجزى في الخلع اياها
 اولى لا سقوط المهر لانه لم يرد في الخلع ولا في الالب وان شرط الزوج الضمان عليها اياها الصفة فاقبلت
 وهو ما علمه اهل القول بان كانت لتعقد ان الخلع سالب والتمسح جانب طلقت لوقوع الشرط
 بلا شيء لانها ليست من اهل الغرامة قال الزوج فاعلم ولم يذكرها الا فقبلت لانها طلقت لوقوع الشرط
 والصلح وبراءة من المهر الموقبل لو كان عليه وآلا اير وان لم تكن عليه من المهر شيء ردت على الزوج ما ساق
 اليها من المهر الموقبل فانها اذا قبلت الخلع وقد شتاء معا ومنه في فقها فقد التزم من العوض فوجب عليه
 بقدر لا مكانه فخلع المهر بغيره من ثلث لكونه بغيره لا بالصلح غير مقوم حال الخلع **باب** نظرها
 مؤلفه مقابل الظاهر بالظهور فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة يحمل كل منهما خطا في خلافه وشرعا تشبه
 ما يضاف اليه الطلاق وهو كمالها او ما يعبر عنه من كل وجه وشايع منها من المنكوسة فلا يصح الظاهر من ثمانية
 ولا من ثمانية بل امرها ثم ظاهرها ثم اجازت بما يحرم النظر اليها متعلق بالنسبة من عضو محرم بانه لا يبا
 او رضا ما يميز عن محرمه وحكمه وطهرا وروايع كالس والقبيل في بغير لقوله في الذين يطامرونه
 من انهم ثم يعودون ولا قالوا فخر رقة من قبل ان نبات الاله للظهار والعود المقتر بالعود
 على الوطى فان سبب وجوب التكفير بالظهار والعود لان الكفاة دائمة بين العفوة والعبادة
 وسببها ايضا دائر بين الخط والايام في تعلق العفوة بالمحذور والعبادة بالمباح وانما جاز تقديم
 الكفاة على العود لانها وجبت لذمة الحمة الثابتة في الذات فيجوز بعد ثبوت تلك الحمة ليرفع بها كما
 قلنا في الطهارة انها يجوز قبل اداء الصلوة مع انها سببها لانها ثبتت لرفع الحد فيجوز بعد وجودها
 ولهذا جازت الكفاة بعد ما اباها او بعد ما انفج العقد بالردة او غير لان هذه الحمة لا تزول
 بغير التكفير من ابا الرجل للكرهين واصابة الزوج الكا والمرأة ان تطالب بالوطى وعليها ان
 تمنع من الاستمتاع بها في بغيره وفيما القاض ان يجبر على التكفير وفما للضرر عنها ذكر الزيلم و
 لو طلق قبل ايدى التكفير استغفر الله في كلف للظهار فقط اير لا يجزى في الكفاة الاولى وقال
 سعيد بن جبير يجب عليه كفارتها وذا في الظاهر كانت على كلفه اير او اسكر او نحو بعض رقبته
 ومنعك ما يعبر عن اكل او نصفك كلفه من وكو من الجوارح او كلفها او كلفها او كلفها
 اخبر او عني وفي اير الصور المذكورة ونظائرها ظاهر وان لم يرد لان المشبه فيها ما كلفها
 اذ يعبر عنها بوجه شاي منها وهو الشوط في ضالماء والشرط في جانب المحرم ان يكون المشبه
 عضوا لا يجوز النظر اليه كما ذكره وقد وجد الاطلاق وان نوا ولا ايلاد لان اللفظ لا يحتملها
 وفي قوله ان علي كافي او مثل من نوا من الكرامة او الظاهر والطلاق لان اللفظ يحتمل كل

على ما يستدل به الطلاق

بلا مخرج

نظرها
 صفة
 الخلع
 والفقير
 ربه

منها فان تخرج بالنسبة بغيره وان لم ينو فالتقاضي المانع وعدم المخرج وفي قوله انت مل حرام كما في
 ما نوا من الظاهر والطلاق لان اللفظ يحتملها وما تخرج بالنسبة بغيره وانت مل حرام كظهوره
 ظاهر وان نوا طلاقا او ايلاد لان ذكر ظهوره في جانب الظاهر وبان من علي كلفه ان لا يكون
 مظاهرا من جنس جمعا لانه اضاف الظاهر اليه نصا كما اذا اضاف الطلاق فيجب لكل من علي
 كفاة وهي من رقة فان لم يجد نصيا في شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكنا
 للنص الوارد فيه وفصل ذكر بقوله وهي تحرير رقة مؤتمنة كانت او كفرة ذكرها كذا وان في صفة
 كانت او كفرة لم يكن فائت جنس المنفعة وهو الابع اما اذا اختلفت المنفعة فلا ينعض جاز العود
 وكذا جاز الاصم والعمية ان لا يجوز لان الفائت جنس كل منهما استحقاقا الجواز لان اصل المنفعة
 باق فانه اذا صحح علم بسم حتى لو كان في حال لا يسمع بان ولا اصم مثلا وهو الاخرى لا يجوز ولو كان
 ذكر التحرير بشراء قريبه شيئا اير بنية الكفاة وبين ذمت جنس المنفعة بقوله لا ينعض خلاف الاعور
 ومجنون لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح ليس بالاعقل فكانت فائت المنافع والذين يجزى بغيره
 يجوز لان الاضلال غير مانع والمفطوح بقاء فانه فائت منفعة البطن او اياها ما لان قوة البطن
 بها فبعضها ينفوت منفعة البطن او طلاء فانه فائت منفعة المشي او يد ورجل من جانب
 فانه ايضا فائت منفعة المشي لانه متعذر عليه بخلاف ما لو قطعنا من خلاف اذ لم ينفوت جنس المنفعة
 ولا مخرجا عطف بانه لم يكن فائت جنس المنفعة او ام وكذا استحقاقها الحرة بجهة فكان الرق فيها ايضا
 او مكاتب اذ لم ينعض به لانه تحرير بعض وبه لا ياتي ذلك الكفاة لانها عبادة فلا يقدان يكون
 خالصة لله به وان ينعض لم يكن خالصا لانه يكون بمناق فانه اعتق مكاتب لم ينفوت شاجار او عبدا
 مستركا اعتق المكفر عن ظاهره نصفه وهو مؤتمن اعتق باقية بعدضائه لان الاعناق يتجزى عن
 كاساني والنقصان يكن في النصف الاخر لغير رسته امة الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملكه شره
 ثم انتقل اليه بالصفاء فلا يجوز من الكفاة او عبد اعتق نصفه من كلف ثم باقية بعد وطى من ظاهرها
 لان الاعناق يتجزى كس عبد والمأمور به العتق قبل المسيس فلم يوجد لان النصف وقع بين وان تجزى العتق
 صام شهرين ولا يسمع فيها رمضان ولا الايام المنبهة الولا الساب وهو ثابت بالنص وصوم رمضان
 لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير والصوم في الايام المذكورة منى عنه فيكون باقية فلا ياتي ذلك الواجب
 الكا مل فان افطر المظاهر يوما ولو بغير كالمض والسفر او وطى اير التي ظاهرها في الشهرين
 متعلق بافطر وما عطف عليه بلاء عدا او يوما سهوا سائفا اير الصوم اما في الاطوار فلا انقطاع
 الساب بالفطر وهو عذر يكن الا عذر لانه قد يجد شهرين لا عذر فيها واما الوطى فلان الواجب عليه

منه

صوم شهرين تسعين قبل التمس ومن ضروري كونها قبله اقله وبعده اما ان كان في ظاهرها ناسيا فلا يصح
 كذا في النهاية لا الاطعام ان دخل حلالا في حلال الاطعام لم يتأثم لان الفطر الاطعام
 مطلق لا مقيد باقبل التمس وهو منصوص عليه في الاعتان واليهام ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتان في اخر
 اليوم الاخر اقبل غدا في شهرين من يوم الاخير وان افطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي والاعجاز المكفر عنه
 اب الاعتان اطعم عنه اب عن الظاهر هو الظاهر وانما يستين سكتا يعني امر غيره ان يطعم عنه من ظاهره
 ففعل اجرا ما علم ان ما شرع بلفظ الاطعام الا الاطعام يجوز فيه التملك والاباحة وما شرع بلفظ الاثاء
 والاداء يشترط فيه التملك فذكر صوت التملك بلفظ اطعم عنه هو وانما يستين سكتا كذا في الفقرة او قيمة
 وعند ان في لا يجوز دفع القيمة من غير المصروفة الاشياء المصروفة كالتبر وقيمة وسوقه والزيه والتم
 والشهيم وغيره كما لا ريب والعوس والذرة ونحوها فان ربع صاع من التمر اذا ساء ونصف صاع من
 صاع شعيرة لم يجز وفيه بخلاف الارز والعدس والذرة مثلا فان ربع صاع منه اذا ساء ونصف صاع
 بر او صاع شعيرة في جاز دفعه وموسى بن ابي ابراهيم في شرح الجامع الكبير ان المنصوص لا يثبت اخاه لا يثبت
 او اطعم واحدا شهرين اقبل اطعم كل سكتا واحدا شهرين يوما جاز عندنا المصدق حلالا سكتا وقيمة
 خذوا في شهرين في الايام فكان يوم في اليوم التاكيد آخر لنجدد سكتا في حقيقا في يوم قدر
 الشهرين الا ان يومه سواء كان بدفعه او دفعا لان الواحد لا يثبت في يوم واحد طعام شهرين سكتا
 فلم يوجب العدد المفروض حقيقة وحكي عدمه كذا في الحاشية وذكر صوت الاباحة بقوله واذا اشبعهم
 اب شهرين سكتا وان قل ما اكلا بالفداء وهو الاطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو الاطعام بعد
 نصف النهار او غداين اب اشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين او غداين اب اشبعهم بطعام
 بعد نصف النهار مرتين قال في التمس طعام الاباحة اكلا في كل سكتا غدا وعشاء والفداء ان يجزيه
 والعشاء ان لا يكون في العشاء والسحر كذلك واوقفها واعدها الفداء والعشاء والمعبر فيه الشئ للمقدار
 والمعبر فيه التملك المقدار لا الشئ والسحر فربما يستفاد في قيم مقام الفداء وانما اعتبر الاكلا لقوله
 مع فاطم شهرين سكتا والواجب منه الوسط وهو الاكلا لان الاكثر في العادة ثلثه والاقلى
 من كذا في غاية البياض انجبر بر فقط او غير شعيرة بالادام فانه لا يتويع منه حاجة الابا لا دام بخلاف
 غير البر او اعطى عطف على اشبعهم كل ربع صاع بر ونصف صاع شعيرة او ثرا من بر وموني ثرا وشعيرة
 جاز جواب لقوله او اشبعهم وما عطف عليه فان ربع صاع بر ونصف صاع شعيرة او ثرا من بر ونصف صاع
 نصف صاع بر او صاع شعيرة او ثرا من بر وموني شعيرة او ثرا من بر ونصف صاع بر او صاع
 شعيرة او ثرا من بر ونصف صاع شعيرة او ثرا من بر ونصف صاع شعيرة او ثرا من بر ونصف صاع شعيرة
 بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعتان نصف رقة وصيام شهر لتفكيك احد ما بالآخر فلا

انما هو الشهرين تسعين
 ولم يثبت في الصوم مكان
 تطوعا ولا افضل ان يتم الصوم الاخير
 عجم

الطعام

معنى فان العتق شري لتخليص الرقبة والصوم لتجويد النفس وبخلاف اطعام نصف صاع ثم قيمة نصف
 صاع بر لما عرفت من عدم جواز ادائه بغيره الا ان كان اقل قدرا مما قدر النزع
 وان كان اكثر من الاخر او مثله في اطعمه شهرين سكتا كذا في منه صاع بر من ظاهرين لم يصح الاعتان
 احدهما ومن ظاهره صاع عليه لانه انما يقع عند اختلافه كذا في الظاهر لا عند اتحادهما فاذا عتق
 الله والصاع يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقادير فالودي وبالصاع كفارة واحدة فلا
 يصح ليجعلها الظاهرين بل نظار واحدا في ذلك ما اذا فرق في الدفع لانه في الدقة ثمانية في كل سكتا آخر الصوم
 اربعة اشهر واقام ما نه عن شهرين سكتا او اعتان فاعيد من ظاهرين في صبح وان لم يعين واحد الواحد
 لان الجس في الظاهرين سكتا فلا يجب شهرين لان فيه التقيين في الجس المقرفو في مختلفه مفيدة والعنت بقى
 مطلق الية فلا بد ان يعين ايها شاء كما لو طلق في الابد او صبح ان لو نوب قضاء يومين من رمضان
 يجزيه من يوم واحد ولو نوب من القضاء والندرا من القضاء والكفارة لا يجزيه واحد منهما عينا
 كفر بالصوم فقط اي صوم شهرين لا ملكه في كل من اهل التكفير بالمال وقال النخعي كفر بصوم شهر
 اعتبارا بالعقوبة لانه شري زاجر الكافر في سكتا عنه بالمال بان من منة واطعمه من هلاله ليس
 من اهل التمس ولا يصير ما كذا بتكليفه **البعض** مولد من اللعن وهو الطرد والاباحة
 سكتا في الحاشية من لعن الرجل نفسه ومن قول المرأة غضب الله عليها المستلزم لللعن
 وشتما شهادت مؤكدة بالاباحة المعروفة باللعن فانه مقام قد عذفت في صفة بمعنى انها
 اذا ناعنا سقط عنه حد القذف ومقام حر الزنا في صحتها بغير اقرارها او اعترافها بحد
 الزنا والدليل على ان مقام قد عذفت في صفة ان هلال ابن امية جاء الى الرسول ثم قال ثبت
 عن امرأتين فلما جعتا وجدت علي بن ابي الشريك في بيتهما فقال لرسول الله اني اتيك بامرأتين
 شهود وانا تجل عليهما فظهرت فقال هلال رايت يعني يا رسول الله وهما هذه المقالة ثم قال لا يجوز
 من الله ان يجعل عليهما فانه لانه في هذه الآية قد ذكر في اللعان فانه مقام قد عذفت
 في جانب الزنا حيث لم يحد لسان بغيره بقدره ثم الدليل على ان مقام قد عذفت في جانب الزنا
 ان لسان لما راي بالشرية من السعي حيث قال وجدت علي بن ابي الشريك في بيتهما فقال
 رسول الله ان جاءت به امرأتان فاعترفتا فاعترفوا لسان وان جاءته اسوة فاعترفوا لسان فاعترفوا لسان
 به على النعت المذكور فقال لهم لو انك لانيان سقت لك ابي ولها ثاثة وثلاثون اشرا لانيان اللعان
 قام مقام قد عذفت في جانب الزنا كذا في المبسوط وكل حرم الوطى والاستمتاع بعد النكاح حصول
 البينة التامة وشرط قيام الزوجية حتى اذا طلقها باينا او ثلثا سقط ولم يجب حد
 وسيا في بيان في آخر الباب ان شاء الله تعالى وكذا في صحتها في قذف بالزنا زوجة

الجنسين

حكم

لا يظن انهما في شهرين تسعين
 لان شهرين تسعين في شهرين تسعين
 لم يثبت في الصوم مكان

الطعام

العقبة اذ لا يبرح من الزنا غير متبرع به كمن يكون معها ولد لا يكون له اب معروف وصلى اب الزوجان لاداء
 الشهادة على المسلم صلى بغير اللعان في الكافرين ولا بين كافر ومسلم وان صلح ثلثا ما شئت كما سياتي او نفي
 عطف ما قذف ولما احتراز عن نفي الحلي كما سياتي فطالبت به اربعة اقسام القذف وهو القذف في حقها فلا بد
 من طلبها كما يرفعونها ولا بد من شرط اللعان واذا لم يكن عفيفه ليس لها المطالبة لغوات شرط وهو العفة
 لان من جبر قوله في حق فان ابى اب الزوج عن اللعان جبره على ان يتركه بغيره فيجوز لال اللعان علف عن طريق
 واذا لم يأت بالخلف وجب عليه الاصل فان لم يزوج لا عتق لم يكن يراه بالزوج لانه المدعى فيطلب
 الحجة اقلا والا اير وان لم يزوج جبره على ان يتركه وقال الزبيدي في بعض نسخ القدوري او
 قصده فخر وهو غلط لان الحلي لا يوجب بالافرار منه فكيف يجب بالقصد في مرة وهو يجب بالقصد في اربع مرات
 لان القصد في اربع مرات فافترضا فلا يبرح في وجوب الحرة ويغيره دون فيدفع به اللعان ولا يجب الحرة ولو
 صدق في نفي الولد فلا بد ولا لعان وهو قوله لان النسب انما ينقطع كلي باللعان فلم يبرح وهو قول ولد ولا يصدق
 في ابطاله ويظهر عدم صحة قول صدر الشريعة فيمن نسب ولما منه فان لم يصلح الزوج للشهادة بان كان
 كافرا او عبدا او محررا في قذفه قد تولى من اهلها لان اللعان قد رقت من جهة نصارى الى الحب الاصيل
 وهو انساب بقوله به والذين يبرون المحضات الآيات ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا او عبيدا الا اذا
 كانا كافرين فاسلمت ثم قذفها قبل عرض السلام عليه وان صلح لهما اب الزوج للشهادة بهما فلا يلحق لهما بان
 كان امه او كفرة او محررة في قذف او حصة او محبوبة اولادها فاذها بان كانت زانية فلا حد عليه كما
 اذا قذفها اجبره اللعان لا يخلف عنه وصورة اربعة صور باللعان ما نطق به النص يقع العقل واصله
 ان يقول الزوج اقلا اربع مرات تشهد بالله اني صادق فيما يشاهد من الزنا وفي الخامسة لعنة الله على
 ان كاذبا كما ذكرنا فيما رامنا من الزنا مشير اليها في كل مرة نقول في اربع مرات تشهد بالله ان كاذب فيما
 رماي به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه وعلى من علمها ان كان صادقا فيما رماي به من الزنا فاذ كانتين فثقل
 اللعن في كلامهم كذا وكذا به الحديث انك تكفر باللعن وتكفر باللعن وتسقط حرمة اللعن في اعينهم فها
 من بحر زبد اللعن بخلاف غضب فان التعناد في القذف بينهما ولا تبين قبله في رواية احمد ما قبله ربه
 الآخر ولو زالت امة اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف انما في حرة او نحو ذلك لم يفرق بينهما
 ونفى نسب ولدان قذفها به والحقة بآية وبانت بطلقه وشرطه ان يكون العلوق حاله ان اللعان بينهما
 فيه لو علفت امه او كفرة ثم اعتقت واسلمت لا يفرق لال لعان لان نسبها كان ثابتا بها ولا يمكن قطع
 فلا ينفصل بعد فان كذب نفسه بعد الافراق بوجوب الحرة عليه قبله اب بعد ما قد عازله ان يزوجها ومعنى
 قوله عم النكاح انما لا يجهل ان ماداما متلاعين كما يقال الصلح لا يبيح اب مادام
 مصليا كذا ان قذف غير ما بعد اب بعد التلاعن في اوزنت فان كذب القذف لم يبق اللعان وكذا الزنا

اللعان اربعة اقسام
 1- في حق الكافر
 2- في حق المسلم
 3- في حق المجنون
 4- في حق العبد
 وفي كل قسم اربعة اقسام
 1- في حق الزوج
 2- في حق الزوجين
 3- في حق الزوجين
 4- في حق الزوجين

مطلوب صورة اللعن

يتبرع

بعد الزنا لم يبق اطلاقه فجاز ان يزوجهها وانما لم يقل اوزنت فحوت كما وقع في الهذيان وغيره لا في تزنا بغيره
 اخصتها فلا حاجة الى ذكر خلاف القذف او لا بقطع الا حصان في حرة كذا في من العفة المكنة كان
 يقول رقت بنسب من النون اير نسبت غير بالزنا هو القذف فعلم هذا يكون في الحرة شرطها ذكر
 ولا ينفك الا في حاله لان القذف لا يفسد خلافا لقيام تمام حدة القذف وقذفه لا يبرح من شرطه والحرة
 تندربها ولا ينفك الحلي لان قيامه من الحلي غير معلوم لا فاعمالا كذا في انتفاها وان ولدت لاقول البين وقد لا ينفك
 او اجازت بالافقار وتلا ما بنسبت وهذا الحلي منه كوجود القذف منه صريحا بقوله رقت ولا ينفك الحلي
 الحلي اير نسب الحلي من القاذف لان لا عنها كما قد سبقت في نفي لا ينفك الحلي نفي الولد عند التهمة ومدرها
 سبعة ايام من حيث العادة كذا في الهذيان او شرارة الولادة صح وبعد لا لان قول التهمة او كونه
 عند التهمة من النفي عند منعه ذلك الوقت افر منه ان الولد له لانه اذا لم يكن منه لم يكن له الكون من نفسه بعد
 الولادة فلا يصح نفيه بعد كماله ووجد الاقرار صريحا ولا ينفك فيها اير فيما اذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح نفيه
 القذف بنفي الولد نفي اول التوأمين وهما اللذان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر واقربا كذا في لانه
 كذب نفسه بوجوب وانكس بان اقربا لاولي ونفقات لانه قاذف بنفسه انما ولم يزوج عنه والافرار
 باللعنة سأتين على القذف فصالحا اير تفتها في قذفها بالزنا وصح نسبها اير نسب الولد في قذفها
 المستثنى لانها خلقا من ماء واحد فثبتت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الاخر اجمع شرايط
 اللعان فيهما اير الزوجين ثم طلعا باننا او ثلثا سقط اير اللعان ولم يجب الحدة لما عرفت ان شرط
 قيام الزومية فاذا انتفت انتفى كذا في تزوجهما بعد ذلك لان القذف لا يبرح ولو طلقا رجعا لاسقط
 لما عرفت من بقاء اصل الزومية **باب العنين** وغيره من الجيوب والخصى موار العنين
 من لا يقدر على الجماع مطلقا او يصح في النسب لا الابا راد لا يصل الى امرأة واحد بعينها من من اذا
 جسيخ العنته ومن فطره الابل وجرت زوجهما بوجوبهما موقوف الذكر والخصى في سبهما في حال ان
 طلبت الفرقة لانهما ولا يفرق في التاميل بخلاف العنين كما سياتي وفيه شتر بان لا يوجب بعدا
 وصل اليها لا فيما ربا كما انما صار عينا بعد ولا فرق في مذابن ان يكون الزوج مريضا او صغيرا لما ذكر
 بخلاف العنين حيث ينظر بلوغه او بركه لا في حال الزوال كما اذا كانت المرأة صغيرة وموجب للعنين
 صبي ينظر بلوغه لا في حال ان تزوجه او وجدت زوجهما عينا او حصة موقوف للخصين كذا
 كانت او ثيابا سنة فمرة في الصحيح ومن اثني عشر شهرا ومذات ثمانية واربعه وخمسون يوما وثلاث
 يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة في رجل تزوج امرأة ثمانية عشر يوما ومولد الشمس الى
 النطفة التي فارقت من ذكر الزوج وذكر في ثمانية وعشرة وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول والثاني
 فيها لا يكون لعنة البرودة او الحارة او اليقظة او الرطوبة وفضول السنة مشتملة عليها فالزوج

في نكاحه انما لا يبرح من الزنا غير متبرع به كمن يكون معها ولد لا يكون له اب معروف وصلى اب الزوجان لاداء الشهادة على المسلم صلى بغير اللعان في الكافرين ولا بين كافر ومسلم وان صلح ثلثا ما شئت كما سياتي او نفي عطف ما قذف ولما احتراز عن نفي الحلي كما سياتي فطالبت به اربعة اقسام القذف وهو القذف في حقها فلا بد من طلبها كما يرفعونها ولا بد من شرط اللعان واذا لم يكن عفيفه ليس لها المطالبة لغوات شرط وهو العفة لان من جبر قوله في حق فان ابى اب الزوج عن اللعان جبره على ان يتركه بغيره فيجوز لال اللعان علف عن طريق واذا لم يأت بالخلف وجب عليه الاصل فان لم يزوج لا عتق لم يكن يراه بالزوج لانه المدعى فيطلب الحجة اقلا والا اير وان لم يزوج جبره على ان يتركه وقال الزبيدي في بعض نسخ القدوري او قصده فخر وهو غلط لان الحلي لا يوجب بالافرار منه فكيف يجب بالقصد في مرة وهو يجب بالقصد في اربع مرات لان القصد في اربع مرات فافترضا فلا يبرح في وجوب الحرة ويغيره دون فيدفع به اللعان ولا يجب الحرة ولو صدق في نفي الولد فلا بد ولا لعان وهو قوله لان النسب انما ينقطع كلي باللعان فلم يبرح وهو قول ولد ولا يصدق في ابطاله ويظهر عدم صحة قول صدر الشريعة فيمن نسب ولما منه فان لم يصلح الزوج للشهادة بان كان كافرا او عبدا او محررا في قذفه قد تولى من اهلها لان اللعان قد رقت من جهة نصارى الى الحب الاصيل وهو انساب بقوله به والذين يبرون المحضات الآيات ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا او عبيدا الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قذفها قبل عرض السلام عليه وان صلح لهما اب الزوج للشهادة بهما فلا يلحق لهما بان كان امه او كفرة او محررة في قذف او حصة او محبوبة اولادها فاذها بان كانت زانية فلا حد عليه كما اذا قذفها اجبره اللعان لا يخلف عنه وصورة اربعة صور باللعان ما نطق به النص يقع العقل واصله ان يقول الزوج اقلا اربع مرات تشهد بالله اني صادق فيما يشاهد من الزنا وفي الخامسة لعنة الله على ان كاذبا كما ذكرنا فيما رامنا من الزنا مشير اليها في كل مرة نقول في اربع مرات تشهد بالله ان كاذب فيما رماي به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه وعلى من علمها ان كان صادقا فيما رماي به من الزنا فاذ كانتين فثقل اللعن في كلامهم كذا وكذا به الحديث انك تكفر باللعن وتكفر باللعن وتسقط حرمة اللعن في اعينهم فها من بحر زبد اللعن بخلاف غضب فان التعناد في القذف بينهما ولا تبين قبله في رواية احمد ما قبله ربه الآخر ولو زالت امة اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف انما في حرة او نحو ذلك لم يفرق بينهما ونفى نسب ولدان قذفها به والحقة بآية وبانت بطلقه وشرطه ان يكون العلوق حاله ان اللعان بينهما فيه لو علفت امه او كفرة ثم اعتقت واسلمت لا يفرق لال لعان لان نسبها كان ثابتا بها ولا يمكن قطع فلا ينفصل بعد فان كذب نفسه بعد الافراق بوجوب الحرة عليه قبله اب بعد ما قد عازله ان يزوجها ومعنى قوله عم النكاح انما لا يجهل ان ماداما متلاعين كما يقال الصلح لا يبيح اب مادام مصليا كذا ان قذف غير ما بعد اب بعد التلاعن في اوزنت فان كذب القذف لم يبق اللعان وكذا الزنا

السبب في كونها كالموت
بأنها لا تملك من الموت
والمرأة لا تملك من الموت
ولا تملك من الموت

عقد حتى يكون قرناً لان النكاح بان في الرض فحين انتقال عدتها الى عقد الحرام والعقد في حق امته
اعتقت في عقد باين او موثقة كانه ان كان في المهر في المهر الناقض لا يوجب من المهر
فلا ينقل عدتها الى رات الدم بعد عقد الا شهرين متتابعين بالحيض يعني ان المرأة اذا كانت امته فاعتدت
بالشهور ثم رأت الدم على ما عداها المعروف انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العقد بالحيض
لان عودها على الايسر وبالعصم فيظن ان لم يكن خلفا لان شرط الحقة تحقق الايام وذلك
بأنه انما هو الى المات كالقدر في حق الشيء الفاني فعلم من هذا التقرر ان ما وقع في عتبة صدر
الشريعة من قول فقبل انفسائها بها كانه سهو من الناسج والصواب بعد انفسائها بها كانه ساء
بالشهور من عاصت حقة ثم استتبعني من عاصت حقة او حقيقتي ثم استتبعني من عاصت حقة
ومها ومن سقى الايسر بعد بالشهور بدل من العقد بالحيض فلو جعل الحيض التي رأت قبل الايام متعدياً
على الوقت لكون محسوباً من العقد بحيث انه وقت لم يلحق المهر والحجب من صدر الشريعة ان عبارة هذه
جدولت كما نقلنا كيف قال قول الاستنفاد شكل لانه لو طهرت عدتها بالاشهر من وقت الطلاق
فالحق التي رأت قبل الايام مستغر على الوقت فيجب ان يكون محسوباً من العقد من حيث انه وقت معتد
الطلاق وطئت بشهرته وقدمت بانها وموتها فخر قول عليها عدة اخرى كالحجب والحب وتداخلت اي
العدان فأتت اي اذا طهرت يكون ما تارة من الحيض بعد الوطئ شهراً اي بعد شهرين واذا
تعدت الاولي ولم تكن الثانية انقضت بعض الثانية فليتها انما اذا وجب على المرأة عدتها فاما
ان يكونا من جلين او رجل واحد فان كان الثاني طهرت انما طهرت اي طهرت بالفاط الثانية
وطهرت في العقد فلا ان العدتين تداخلت وان كان الاول نكاحاً من غير ان يكون في عدتها فوطئها بالثانية
وطئت بشهرته كاسياني او من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها بالثانية ووطئها
تداخلت عندنا ويكون ما تارة المرأة من الحيض محسوبة من جميعا واذا انقضت العقد الاولي ولم يكن الثانية
فعلينا انما العقد الثانية وصورت ان الوطئ الثاني وان كان بعد ما رأت حقيقتي يجب عليها بعد الوطئ الثاني
ثلاث حيضات اي فالحقة الاولي من العقد الاولي وحيث ان بعد ما رأت حقيقتي فيتم العقد الاولي ويجب
حيضة رابعة لتمام العقد الثانية وان كان قبل ما رأت حقيقتي فلا شيء عليها الا ثلاث حيضات وهي ثوب
من سنة حقيقتي ومعتد وقوات وطئت بها كاسياني بشهرته فتعد بالشهور وتجب ما تارة من الحيض
فليها اي في الشهور في البسوط لوزوجت في مدة الوفاة فدخل بها الثاني فخرق بينهما فليها
بقية عدتها من الاول تام اربعة اشهر وعشر عليها ثلاث حيضات للاخر وتجب ما تارة بعد التفرق
من عدة الوفاة تخفيفاً للفاضل بقدر الامكان وهذا الشيء من العقد غير مذكور في الوفاة والكثرة

٧ اشهر من الحيض
منه كفاية اليها بان
بالشهور ٤٧

نقض

وعتد الطلاق والموت تنقضي وان جهلت المرأة بما اربى بالطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غيباً
عنهما وبلغها الحقة اياد بعد ما رأت ثلاث حيضات او مائة بعد مائة اشهر وعشر كانت عدتها
منقضية وانما اربى بعد ما رأت اي عقيب الطلاق والموت لا عقيب عليها بما لان الله
او عيها على المطلق والموت عليها زوجها وما يتصفان بها عيها وانما في نكاح فاسد
عقب نفقة اي نفقته او غيباً ترك الوطئ بان يقول تركك او خليت سبيلك ونحو ذلك
لا يجرم الزم ذلك الزين فالت معتد عدتي وكذا الزوج خلقت فانما القول لها بالحيض لانها
امته فيما تخر وقد تخر باخر باب الرضحة معتد من باين اي بان امرته بما دون الثلث ثم
تزوجها في العقد وطلق قبل الوطئ وجب عليه مهر م ومهرها من عدة لانها مقبوضة في حق الوطئ
الاولي وبقران وموتها فاذا جرد النكاح وهي مقبوضة فانه كالحق من القبض من القبض الواجب في هذا
النكاح كانه صاب بشهرين مقبوضاً في حق فيصير قابضاً بعد العقد كالحق فيكون طلاقاً فانه لا يخلو
لاعتد على سببته اقترفت بشان الدارين لان العقد حيث وجبت لها وصحت عقلاً للحيض والحيض
ملحى بالحداد واليهام في صرحها للحداد فلا حرمه لفرائه الحامل لان في بعضها ولدانها النسب
ولا يلزم ذمة طهرها فمقن او اعتقد وعدمها لان وجوب العقد لا يجوز ان يكون طهرها لانها غير
في طهه يحق الشريعة والحق الزوج لانه خلاف معتقد وقد امرنا ان نتركهم وما يدعون ولا يلزم
حريم حرمته الياس او ذمة او شامت ثم حلت او صارت ذمة لقوله لا ولا يصحح عليه
ان تنكح من مطلقاً ملائمة لما عرفت ان الحريم ملحق بالحداد واليهام فلا حرمه لفرائه الحامل لما عرفت
انه ينفها ولانها تملك النسب **فصل** في الايراد وموت الزينة والطيب
والحد المنع كدمت الباني والموت اظهار للناسخ يخلو نية النكاح الذي هو منسب لصونها
وكفاية مؤننها ولهذا لا يجر المطلق الرجعية لان نية النكاح لم تفتك ببقاء النكاح ولهذا يلزم وطئها
ويجر عليها الزوجية حال كونها كبيرة سنية فان الصغيرة والكافرة غير في طهين بالفرود وتو كانت
الكبيرة السنية لانها ملزمة بما طهه بحقوق الله فيما ليس في ابطال من الموت بخلاف المنع من الزوج
فان فيه ابطال من الموت وفي العقد مقدم خاصة بترك الزينة متعلق بقوله يجر وتركه ليس المتعلق
اي المصوبع بالزينة والمصوبع اي المصوبع بالعصم او بفروج منها راحة الطيب والحيض
والطيب في الدمن والحد لا بعد فان الضرورة تبيح المحظورة لا اي لا يجر معتد عقوب
ويهي ام ولد اعتق بمولاه ومعتد نكاح فاسد لان طهرها لا يجر الناسف على خواتم نية النكاح
ولم ينفها ذلك لا يطيب معتد الا تعريفا لقوله لا ولا يصحح عليه فيما وضع من خطبة النكاح
ان قال ولكن لا تواعد من سر الا ان تقولوا او لا معروف قالوا الشرع ان يقول اني اريد ان تزوج

مطلوب
وعن كون التي جهلت من طلاق وموت

الحداد

مثلا عند تزوج امرأه باذن المولى ففرض النكاح عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بمائة درهم فبقي
 والمشتري عالم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان الالف عليه بسبب اخر فبقيت مائة
 فانه لا يباع مرة اخرى ونقط اب النفقة بموت اب العبد وقدم ولا يؤخذ المولى بشئ لقوات يحمل
 الاستيفاء ويباع في دين غيره اب نفقة مرة كان او في الغرماء فيها والا طوبى بعد الحرة و
 الفرق ان دين النفقة يجرى في كل زمان فيكون دينا آخر حادنا بعد البيع بخلاف ما لا يكون
 ولو كان مديرا او مكانا لا يبيع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن لما كانت اذ اعجز به لا لا يقبل المدير بعد
 البيع نفقة الامة المتكوفة انما تجب بالشبهة اياها اذا تزوجت امة لغيرها فانما تجب عليه النفقة اذا تزوجها
 شبهة انما هي في نكاحها وولادتها لا يبيحها لانها لا تصحح الا بها وعدم استحسانها فان العبد
 في استحسان النفقة تفرق المصالح الزوج وذلك كغيره فاذا ذكر ولو اخذها المولى بعد ما ابيح له بتزويجه
 فقط اب النفقة لزوال موجب ان خدمته اما بانها لا تصحح اما لا تقبل لانه لم يملكها لم يكن مستورا
 ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا مديرا او مكانا لان المصالح موجب بالشبهة فلا يكتف
 باختلاف الازواج كذا اب كالنفقة المدبره وام الولد حتى لا يجب نفقة الامة بالشبهة بخلاف المكاتبه
 اذا تزوجت باذن المولى حيث تجب نفقة قبل التزويج كما لو اذ لم يملكها ان يبيحها بالبيع وولادتها
 احق بنفسها ومنافها وتجب على الزوج السكن لزوجه لعله يسهل سكنه في بيت
 حاله من الزوجين لانها تنظر ان بالسكن مع الناس او لا يمانا في مساعرها ومنعها من الاستمتاع
 والمتأثر الا ان يتنار لا تلحق لها فلها ان يسكن معه ويتفقا عليه ولا تلحق بها محرمات النظر لها الكلام
 معها من شرايط ولا يمنع الزوج من ذلك كما في من قطعت الرحم وليس عليه في ذلك ضرر لا الدخول عليها
 بلا اذنه فانه لا يجوز لان البيت ملكه فله الحق من الدخول فيه والصحيح ان لا يمنع من خروجها الى الولد
 ولان وهو لها عليها كل جمعة ودخول محرم غير كل سنة فوله والصحيح ان هذا من قول حماد بن معاوية
 يقول لا يمنع المحارم من الزمان في كل شهر تفرض لزوجه الغائب وطفله وابويه في مال له اب
 للغائب من ماله من درهم او دينار او طما او كسوة من ماله من خلاف ما اذا كان من خلاف
 جيبه لانه يحتاج الى البيع والاباع مال الغائب للاتفاق بالوفاء ان اخر من عند المال غير المصداق
 او المودع او المديون ثم اب بالمال وبالزوجه والولاد او علم القاذك ان المال والزوجه والولاد
 ولم يميز من عند المال وبخلاف اب القاذك الزوجه على ان اب الغائب لم يعطها النفقة وتلقاها
 لان من الناس من يعطى الكفيل ولا يخلف ومنهم من يعكس فيجب بنها اعيانها فان الغائب لا يباقيته
 عطف على قوله تفرض لزوجه الغائب اب لا يفرض النفقة باقائه الزوجية البتة على النكاح ولا تفرض
 ايضا ان لم يترك اب الغائب مالا فانها اب اياها الزوجية البتة تفرض اب القاض النفقة عليه

مطلب

اب الغائب وامرأه باهتة لان في قضاء اب الغائب لا يقضي ابها نكاحا ولا ايضا قضاء ابها غائب
 قال زفر بن يحيى به لانه اب بالنفقة لا النكاح لان في نظرهما ولا في الغائب فان لم يوفى من ماله
 فقد اذنت ماله وان لم يخلف فان نكل فقد صدقها وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان عجزت بغير
 الكفيل والماله وهذا اب يقول زفر بن يحيى لانه اذا علم انه لا يقضي نفقة في مال الغائب لانه لو
 المذكورين لان القضاء على الغائب لا يجوز نفقة مولاه واجبة قبل القضاء فلهذا كان لهم ان يأخذوا قبل
 القضاء بدون رضا فيكون القضاء في ماله اعانة وفدية من القاضي بخلاف غيرهم من الاطراف
 لان نفقة غير واجبة قبل القضاء فلهذا ليس لهم ان يأخذوا من ماله قبل القضاء اذا اخطوا به فكان
 القضا في نفقة ابتداء اياها فلا يجوز ذلك على الغائب يجب لعنة الطلاق رجعا كان او بائنا ومقت
 التفرق لا بمعصية كما العن والبلوغ والتفرق لعدم الكفاية النفقة والسكن اما الرضى فلا في النكاح
 بعد قيام لاسا عند ما لا يحل له الوطء واما البائع فلا ان النفقة جزء الاصل كما ذكره الاصل في ماله في كل
 مقصود بالنكاح وهو الولد والعن واجبة لصيانة الولد تجب النفقة ولقد كان لها السكن بالاجل لا الموت
 والمعصية اب لا تجب النفقة لعنة المودة والتفرق لمعصية كالتزويج وتقبل ابن الزوج اما الاول فلان
 النفقة تجب في ماله شافنا ولا مال له بعد الموت ولا يكن اياها في مال الورثة واما الثاني فلان ماله
 حابة نفسا بغير حق فصار كالتأثير ونقط اب النفقة بارتداد معتد الثلث لا تجبها اتم لان
 الفرق ثبت بالطلاق الثلث ولا عمل في المودة والتكليف الا ان المرتبة تجب حتى يزوج ولا نفقة للمجبرة
 والتمكيد لا تجب فيها النفقة ومنها اب من سبها بوجوب النفقة السب فوجب الاب حادثة لا يشك احد
 فيها كنفقة ابويه وزوجه اب كما لا يشك احد في نفقتهم ولو كان في غير الاب لقوله وعلى المولى ان يزوجه
 وكوتهن والمولى له ماله اب تولد متعلق بقوله تجب النفقة لغيره حاله لو تزوجت بغيره لو كان الصغير غيبا
 فهي في ماله او كغيره عاجزا عن الكسب حتى لو لم يعجز عن الكسب نفقة ابويه وفي الخلاصة اذا كان من
 ابناء الكرام ولا يباشره بالنسب فهو عاجز وكذا اطلب العلم اذ لم يمتدوا الى الكسب فلا ينفقهم
 عن اباؤهم وعلى المولى عطف على قوله على الاب تجب على المولى فانه اذا كان معسرا كان عاجزا ولا
 نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجه والاولاد الصغار لانه التزمه بالعقد فلا ينفق بالفقير واقتلوا
 في البسار والفقير على انه مقدور على قضاء حوائج الصدقة غيبا والفقر لا يموله اب ابويه واجدان
 وجدة اما الاولان فللقوله وصاحبها في الدنيا معروف وفقرها البتة يحسن العشرة بان يطعمها
 اذا جاعا ويكسوها اذا عريتا نزلت في حق الابوين الكافرين بدليل ما قبلها فانها وجوب النفقة
 في حق الكافرين بعبادتها وفي حق المسلم بطريق الاولوية واما الاجداد والجدات فلا ينفق من الاباء والامهات
 ولهذا يقوم الجهر مقام الاب عند عدم الفقر فلهذا لا ينفق لولا ان الغنا نفقة في ماله وان قدر ولما

ابويه

مطلب

الاعا

قد مر بيان

الكسب ، لا يتم بغيره ونحوه والولد ما مورث به من غير الوالد بالولد والامانة في ظاهر الروايات
وهو الصحيح لان استحقاق الابوين انما هو بحق الكسب ما لا يولد بقوله من انت وما لا يولد بغيره وهذا المصنف
الذكر والامانة ولهذا ثبت لها هذا الاستحقاق في اختلاف الملة وان اقدم النوارث ويعتبر في القرب
والجيرة لا الارث كما ذكر في من لم يثبت وابن ابن النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي ولد البنت
واخ النفقة على ولدها بان الارث كله للاخ ولا شيء لولد البنت لانه من ذوي الارحام ولكل ذوي رحم محرم
عطف على الاصل لا الفرق بين الرحم وبين الحرم وهو مخصص من وجه لنسبها على البنت والاختصاص
الاول على بنت التيم دون النكاح كما هو صدق الشا على اخت الزوجة لعدم جهة نكاحها دون الاول وصغر
اوائس بالنسبة او ذكرها جاز بان كان زنت او اعلى او مجنونا ففقدت حال المجموع حتى لو كانوا اعمى
لم يجز نفقتهم بما غيرهم وانما وجبت لان الصلة في القرابة الغريبة واجبة دون البصيرة والفاصل ان يكون
ذات رحم محرم وقد قال به في الوارث مثل في قراءة ابن سريج وفي الوارث في الرحم المحرم متلف ترك
وفرا في شهوة فصارت بمنزلة البنت المشهورة كما عرفت في الاموال في الوارث في الكتاب به ثم لا بد من اقامة الضم
والا نوتة والزمانه العريضة الى ما يحقق الجواز في القادر على الكسب متى تمكن اختلاف الابوين كما سبق في قدر الارث
متعلق بحجب المهر والما عرفت قدر اخذ من قوله به وفي الوارث متلف في كتابه في الوارث متلف في كتابه في الوارث
ولا فالعزم بالنفقة في كسبه على ابيها بالاتفاق لا ينفق حتى ينجب نفقة البنت ابنته والابن الزمن البالي
على ابو له انما على الاب الشلتان وعلى الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار وفي ظاهر الرواية على
النفقة على الاب لقوله به وفي الولد له زنتين وكسوتين وفي غير ذلك الميراث رواية واحدة وخرج
عليه بقوله فنفقة من ابيه نفقة اخوات متفرقات موصرات بغير احوال ثلثة احوالها على الاخت لاب وام كما رشح
وعلم على الاخت لاب وفيها على الاخت لام في غير ميراثين ويعتبر فيه ابي ذوال رحم المحرم ابنته الارث
بان لا يكون محروما لا ينفق بان يكون محروما للميراث لانه لا يعلم الا بعد الموت وخرج عليه بقوله فنفقة من
ابيه في غير حال وان عمه موصرا في الحال اذ يمكن ان يموت ابن العم ويكون الارث للمخالف فان ابن العم
يسن محرم فلا نفقة عليه والحال محرم فيكون النفقة عليه لا نفقة مع الاختلاف فينا لان استحقاق ائمه
ثبت باسم الوارث واختلاف الذين ينفق الوارث فلا تحجب عن النصف نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة
اخيه النصراني الا للزوجة لانها تحجب بغير الجسدي المستحق بغير ذلك كما ذكر في نفقة الوارث والملة
فيما لا تجب بالنكاح الفاسد ولا الوطئ بينهما والاصول لقوله به وصاحبها في الدين معروف وفيما بينهم
محسن العشرة وقد تربية والاختلاف في الميراث كالابوين كما مر ولا يجرى المسلم على نفقة ابويه المحرمين ولا
الحرم على انفاق ابائهم المسلمين الذين لا اختلاف بطريق الصلة والحرث في استحقاق الميراث عن بريقه بقوله به انما
تسببها لكم الله من الذين ينفقونكم في الدين ولهذا لا يجرى الارث بين من يورثه وازنا بينهم وان اخرجت ملتهم

منه

والفروع لان الفروع جزؤه ونفقة الجزء لا يمنع بالكفر كنفقة نفسه الدينين فيه به اعتزاز عن الحرب
والمحاسن اما الاول فلانها من الرقيق من يقاتل كما مر وانما استحقاقه ان يجرى به
الحرب بيع الاب بغير رضا بغيره لا نفقة ابيه يجوز له بغيره نفقة لان له ولاية النفقة في ماله وان
الفا بادل الوصي ذلك لا ياب اولى لو فورث نفقة وبيع المنقول من باب الحفظ او بخش على
النفقة لا كذا كذا لغار لانها محفوظة بنفسها وبغير خلاف غير الابن الا في احوالهم احوال
في النصف حال الصغر بغير اشرافه بلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر خلاف الاب اذا جاز بيعه بالنسبة
من جنس حقيقه وهو النفقة فلا يستفاد منه لا ابي لا يجوز بيع الاب بغير رضائه لانه ابي الاب عليه
اب الاب غير ابي غير النفقة هذا عند ابي ح واما عند ما فلا يجوز ذلك كله وهو القياس اذ لا ولاية
له لا نفقة لها بل بلوغ ولهذا لا يملك حال صغره ولا يكفر في دينه من النفقة ووجه الاستحسان ما ذكرنا
قال الرقيق في الملة نوع اشكال وهو ان يقال للاب حال غيبته ابيه ولاية الحفظ اجماعا على المانع
له من البيع بالنفقة عندها او بالدين عند الكل اقول لا استحال ان يصلا ان من مائة مائة ان لا ياب
حال غيبته ابيه ولاية الحفظ والثانية ان بيع المستوفى من باب الحفظ فلا يلزم من كون الال وفي
اجماعه كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندها لونه من ذيل الحفظ واما المانع من
البيع بالدين فهو ان يتوثق الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الولد كما سبق والجب ان هذا بيع
كاله في الظهور كيف خفي على من هو بالفضل مشهور وقال صدر الشريعة قالوا ان لا ياب في لانه حفظ
مال الابن وبيع المنقولات من باب الحفظ لا يبيع لغار لانه محقق بنفسه فاذا باع المنقول فالتمس
من جنس حقيقه وهو النفقة فيصيرها اليها ثم قال قلت الكلام في انه هل يبيع العوض لاجل النفقة
لانه البيع لاجل الحافظة ثم الاتفاق من اثنين على ان العلة لو كان هذا جاز البيع لدين سوي النفقة
بغير هذا الدليل اقول القوم انما يذكرون جواز البيع لاجل الحافظة لا ثبات جواز البيع للنفقة فان
معنى كل واحد ان بيع المنقولات يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل الحافظة به ليل جواز الوصي
فلا يجوز من الاب اولا لانه يستفيد الولاية من الاب فاذا جاز بيعه الى اخته وبيع حصل مال من
جنس النفقة فيا صرفه لابيها الى نفقة ما قوله على ان العلة لو كان هذا في حفظ محقق لما عرفت
ان المانع من البيع بالدين هو ان يتوثق الدين يحتاج الى القضاء والقضاء على الغايك يجوز بخلاف
نفقة الولد فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني ولا يبيع الام ماله ابي مال له لانه ان نفقتها
اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فان قيل قد سبق ان كلام ايضا في
التكليف حال الابن بالحديث وهو يقتضي ان يجوز لها ايضا ان يبيع مال ولد بالنفقة قلنا ان مدار
جواز البيع ليس هو التكليف بل ولاية التصرف في مال الولد فمن له ولاية التصرف فيه جاز له البيع ومن لا يملك

فمنه

كالجدة كان تحقيقا لكل الوصف وان لم يملك شيئا كان لا يعلم الجور لا تحقيق الوصف ليعود ومنه الاوصاف
 من هذا القبيل ولا يقول لا سلطان لي عليك وان نوبت لان السلطان هو الحق قال في اول بيان سلطان
 مبنين اية الحق وينكر ويراد باليد واليد لا سلطان له بالقيام بينا وبينه نصارى كانه قال الحق في ملكه
 ولونقص عليه لم يفتق وان نوبت فكذلك لا يقول انت مثل الحق لان المثل يستعمل لك في بعض الاوصاف
 عرفا فوجه الشك في الحق فلا يثبت بخلاف ما اذا قال هذا اني لا اكبر سمانه اولا صغر ثابت السب فانه
 يفتق بلانية لان لا اكبر منه ثم في الادلة بثبوت النسب في الشايعان رارة المعنى الحقيقي وهو ثبوت البنوة
 فيصار الى الجواز ويراد بثبوت الحرية اللازمة للبنوة وفيه خلاف لاسانين وان فن واما غير ثباته اية غير
 ثبات النسب في حق الجور في مولد اية وطه الاصل ثباته الى الخلاف في تفسير محمول النسب قال
 في الفقيه محمول النسب الذي يترك في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البطن ان موثقا ومحملا للحق في حق
 تراجعه لغيره وغيره انه الذي لا يعرف نسبه في مولد وسقط راسه بدليل لوفاء في ان الجاهل للنسب
 ولد ثبات النسب فان ثبت نسب المحمل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من الكافة لا السفاح فلا ن
 ثبت نسب الشخص الخارج منها اولا في جلب انا يكون محمول النسب اذ لم يعرف نسبه في مولد ووطه لاصح
 فيفتق وثبت نسبه جليا اية محمول بان دار الحرب او مولد في دار الاسلام قال في الكافي فلا فرق بين
 ان يكون جليا او مولدا لان صحة دعوى المولى باعتبار الملك وقامه المحمل لا النسب وقال في الكافية قوله
 جليا انما يتحقق اذا كان جليا غير ثابت النسب في سقط راسه اما اذا كان ثابتا في النسب في مولد فلا
 يثبت نسبه من مولده ولما ثبتت صحتها غير ثباته في مولد ولو قال لعبد هذا ابن اولاد من ابني قبل
 موثقا من الخلاف وقيل لا يفتق بالاجاز لانك انما تسمى من فقهى كذا اية كذا يفتق بقوله هذا
 ابن في الخلاف يفتق بقوله هذا ابي او امي بطريق الجواز كما ذكر لا هذا اية حيث لا يفتق به في ظاهر
 الرواية يعني اذا وجد لا يفتق او لا موثقا في الملك كما نشا موجبين للعنف فلا وسطة فيكون الحرية لازمة
 لها فيفتح الجواز بها ذكر وسطة بخلاف الحق لانها لا تكون الا بواسطة الاب او الام لانها عيانة من الجواز
 في صلب او دم ومنه الواسطة غير مذكورة ولا موجب لفتح الكلي في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر
 لها الكلام لعدم صحة الجواز الا اذا قال من نسب اولادك قال في المبسوط ان اختلاف الروايتين
 في الاخ انما كان اذا اذ لم يفتق بان قال هذا اية فاما اذا ذكره مقبدا وقال هذا اية لابي او امي يفتق
 بل ترد دلان مطلق الاقوة مشتركة وقد يراد بها الاقوة في الدرع قال في انما المؤمنون اخوة والمسلمون
 لا يكون حجة فاما اذا قيد بذكر فقهين المراد فان قبل البنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضا فكيف
 يثبت العنق باطلاق قوله هذا ابن فلنا مثل هذا الجواز لا يبارض الحقيقة فاذا اشتهت بصار الى الجواز يكون
 فيه شيئا علة وهو هذا فان الحرية لازمة للبنوة فيكون الانتقال من المذموم الى اللازم كذا اية كفو له

مطلوب
 من قال لفلان هذا ابني
 يفتق

يدى كاذبة
 ان يفتق

هذا اية هذا جرح حيث لا يفتق الا قال ابوانى فاذا قال هذا الكلام لا يفتق العنق الا بواسطة اذ لا
 موجب في الملك لانه ما سبق من ملكه بغيره قوله ان يفتق عليه دارم ارحم في الاصل ومارا لولد
 في بعض اية وسميت لقراءة من جهة الولاد ورحا وشمه ذوالرحم تحريم الحيمان شخصان لا يجوز النكاح بينهما
 لو كان احدهما ذكرا والاخر انا هو صفة ذوالرحم الجور الاصل فيه قوله من من ملكه ثم تحريم من هو جرح
 واللفظ بجموعه شيئا ولا يفتق به مؤكدة بالحمية ولما كانا ذواتا غير ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما
 او كافرا في دار الاسلام لعموم العلة والمكانة في الشريعة اياه لا يفتق عليه اذ ليس ملك بقدر
 على الاعتراف والذم عند القدر ولو كان اياك صيا او محموتا حتى يفتق القرب عليها عند الملك اذا
 تعلق به من العبد فاشا بالنفقة او اعنق عطف على ملك لوجه الله في اول الشك في اول المضمم فانه
 يفتق ايضا لو فوجده في الاعتراف من المذموم ووصف القربة في اللفظ الاول زيادة فلا يحمل العنق
 في الاخرين بعد من يكونا المعنق ماصيا لان ذلك من فعل الكفر وعدم الاصلاح او اعنق ملك او سكران
 فان اعترافه في صحت لصدور عن ماله مضافا الى محله ولا يشترط في الاستقامت الرضا والاكراه في عدم الرضا
 ولانما يفتق في اعدام الحكم الا بربيل ماروي عن عم ثلث حرم من حد ومثلن حد الكافة والطلاق
 والعناني والهازل لا يفتق بالملك او اضاف عطف على اعنق عتقه لا شرط ووجوب الفرض بان
 قال ان دخلت الدار فانت حرة فدخل عتق عليه اية من ملكه لمد كورين كعبه حتى خرج لثباته
 مسلما فانه يفتق لقوله من في عبيد الطائفة حتى يفتق هو اليه من هم عتق الله ولانه احرز نفسه و
 هو مسلم ولا استرقاق في عتق المسلم اثناء والحمل يفتق منه بقاها لاقصاها ولا يصح بيعه ومنه لاني
 تسليم نفسه شرط في العتق القدر عليه في البيع ولم توجد الاضافة الى الحمل ونسبها ليس بشرط في الاعتراف
 ثم قيام الحمل وقت الاعتراف وانما يعرف اذ ولدت بعد عتقها لاقول من سنة شهر لانه اقل من الحمل كما مر
 اعلم انه اسطو في كتب القوم ان الحمل يفتق باساق الام بغيرها مطلقا فان اعتقت وهي حامل بان ولدت
 بعد عتقها لاقول من سنة انصهر يفتق الحمل ولا ينجر ولا ووان اعتقت وهي غير معلوم الحمل بان ولدت
 فلا كثر يفتق بغيرها لكن ينجر ولا ووان مولد الام كما مر فبها يظهر ان عتقها في عتقها صدر الشرع حيث قال
 اعلم ان الحمل يفتق بغيره لا بطريق البتة بل بطريق الاصل في لا ينجر ولا ووان مولد الاب
 وهذا اذا ولدت بعد عتقها لاقول من سنة اشهرت حالها لان ظاهر ما في الف لبيان القوبة
 حيث قالوا افا عتق حامل عتق حملها بغيرها ايضا قوله واذا ولدت بعد عتقها لاقول من سنة شهر
 حتى لا ينجر في عتقها بغيره ومنه لم وقد فصله عنه بل هو لبيان ان يكون مكدا اعلم ان الحمل يفتق بغيره
 امه وهي حامل بانه ولدت بانك من شهر حتى ينجر ولا ووان مولد الاب فالحاصل ان الحمل يفتق بغيره
 امه مطلقا فان وقع العنق عليه قصد بان ولدت لاقول من سنة شهر يفتق لا ينقل ولا ووان ابدرا

وصية

يفتق

في عدم التجزئة فانه لا يقبل التجزئة فيظهر قوة قول الصاحبين ووجه الاستحلال يظهر من انما ذكرنا فليست امل في
 اذا تجزئ الامتياز بزيادة بعض الملك احسن بانه بعض العبد عن فوجب عليه الصيانة وسر لولا في منة الامتياز
 من ذكر البعض فضا كالمكاتب لان السبق بمنزلة المكاتب من حيث لا يجوز له ان يزوج ولا يملك التزويج
 لان الامتياز لا يوجب ثبوت المالكية في كله وبقاء الملك في بعضه بمنع فعله بالدين بان الامتياز
 لانه ما كان يد الارقية والسعاية كبدل الكتابة فلم ان يستعبد ولا ان يعتق لان المكاتب قابل للامتنان في
 بلاد والارقى لو جاز بينه ان الفرق بينهما ان معتق البعض اذا عجز عن الاداء لا يرد الى الرق لانه سلفا محض
 فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصود ان لا يقبل الفسخ ويسحق في الطلاق والفصل من ماله متوسطة
 فاستبان في الكل زعمي الحريم والاستيلاء وتخرج عن حيز لولا نصيب من ماله مدمر يقتصر عليه وفي الغنم لما ضمن
 نصيب صاحبه بالافاد ملكه بالضمان فكل الاستيلاء واعتق رجل حصته من المملوك الشفعة بينه وبين
 غيره فلتزك الامتياز او الصيانة والولاء لها لانها المتفقان او تضمنه ان لشريك ان يضمنه لو كان
 المعتق موسرا بان يملك قدر قيمة نصيب الآخر ولو كان معسر فلتزك الامتياز او الصيانة فقط والو
 لاء لها كجاء الاول وبرجوه نصيبه بآب با ضمن على العبد لانه قام مقام الساكن وقد كان للساكن
 الصيانة فكذا المعتق والولاء لان المعتق كله من جهة حيث ملكه بالضمان شهد كل من التزك
 يعتق نصيب الآخر سمي العبد لها موسرا كانا او معسرا او احدهما موسرا هذا عند ابي ج وعندها
 ان كانا موسرا فلا سعاية عليهم وان كانا معسرين سمي لها وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا سمي
 للموسر المعسر والولاء لهما لان كلاهما يقول عني نصيب صاحبه على عاقبة وولاؤه وعني نصيب بالسعاية
 وولاؤه لى والولاء موقوف في جميع ذلك عندها لان كلاهما يحيل على صاحبه وهو تراه منه فيبقى موقوف الى ان
 ينفقا على امتياز احدهما على احدهما من الشريك عتق بفد عتق فقال ان دخل فلان من الدار غدا فهو
 والآخر بعده وقال ان لم يدخل فهو فرض العتق وجعل شرطه ان لم يعلم انه دخل او اعتق نصفه وسي في
 نصيبها وعندهما سمي في كل لان المقضي عليه سقوط السعاية بمجمل فلا يمكن القضاء على المجهول ولها ان
 نصف السعاية ساقط بين فلان واحده من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبك انما
 نصيبك فنصف بينهما ولا عتق في مبدن ابي قال رجل ان دخل فلان الدار غدا فبعد كذا وقال الآخر
 ان لم يدخل فبعد كذا فليس ولم يعلم انه دخل او لا يعتق واحده من العبدان لان المقضي عليه وهو المولى بالعق
 والمقضي به مجهولان فحق الجواز ملكا ابي بطلان ولولا هذا ما شرع او هب او وصية او شتر ب ابي
 احدهما نصف ابنته من مولاه ابي بولي ابي او عتق عتق ابي عتق عبد بشراد نصفه بان قال زيد لعبد
 بكر ان اشتريت نصفك فنصفك حر ثم اشترى ابي ذلك العبد هو ابي زيد ورجل اخر بالاشترى ابي
 عتق حصته ابي حصته الاب في صورتين الاولى لان ملكه بشترى فزيد وشراؤه امتياز كما مر وخصه

معتق

المعتق
الغنائم

والآخر معسرا

انما الشفعة الخافى الامتياز
 عتق بغير شرط او بغير
 فان العبد انما يضمن
 نصفه نصيبه
 فان لم

الخالف

الخالف في ان لا لوجه الشرط ولم يضمن عند ابي ج لان اتمام العتق علم الشترى في اوله ابي سواد علم
 ان ابن شريك اوله لا لو رثا ابي لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا
 ورث هو وشريكه ابي صورة امرنا مات ولها مائة اثنان نوجها فزكت الزوجان في دورث الاب نصفه
 فيعتق عليه لا يضمن حصته اتفاقا لان الامتياز ضروري لا اختيار لابل في ثبوتة فلا طاعتا فاشق
 ابي اذا لم يكن للشريك ولاية النصيب بغير اذن الامتنان اما الاعتاق او الصيانة وقال في غير الامتنان
 ضمن نصف قيمة ماله وسيله فقل ان شترى القريب امتياز فان كان موسرا يجب الغنائم وان كان
 معسرا يجب العبد و ابو ج يقول ان رضف اذ نصيب لا يضمن كما اذا اذن باعنا في نصيبه بشارك في
 ماله العتق وهو الشرا وان جعل لاجل لاجل غنرا وان اشترى ابي احسن نصفه ثم اشترى الاب موسرا باقية
 ضمنه ابي لا يضمن الاب لانه ما يرضى بان نصيبه او اشترى الاب في نصف قيمة لاجل باقية ماله مخرج
 وهذا عند ابي ج لان يرضى بالبيع السعاية منه وقال لا يرضى له ويضمن الاب نصف قيمة لان يرضى
 المعتق يبيع السعاية عندها وان اشترى ابي نصف الاب موسرا من ماله كلهم يضمن ابي ابي له ابي
 في ملكه لانه يرضى بان نصيبه يبيع من الاب ذرية احد الشرا وان عتق اخر وموسرا من ماله كلهم يضمن ابي ابي له ابي
 فقط لا المعتق وضمن المديرة معتقة ثلثه مديرة المصنفه اذا كان العبد من ثلثة ذرية احدهم ثم
 اعتقه الآخر وما موسرا والثالث ساكن فادالك والمديرة القيان فليساكن ان يضمن المديرة
 دون المعتق والمديرة ان يضمن المعتق ثلث قيمة مديرة ولا يضمن الثلث الذي ضمن توضيح ان قيمة العبد
 اذا كانت سبعة وعشرين دينارا مثلا فان ابي ابي كعت يضمن المديرة ثلثه والمديرة يضمن المعتق ثلثه
 وقد كان لان قيمة المديرة ثلثا قيمة المعتق مما سمي في ثلثه ثلثه ثلثه وكان ان الثالث باعنا في
 واقعا باقية المديرة ومن ثلث قيمة القن ومن ثمانية عشر وثلثها ثلثه يضمن المديرة المعتق ثلثه ثلثه
 فقط ولا يضمن الثلثه التي نصيب ابي كعت بثلثه التي يضمنها بايا هذا عند ابي ج وقال
 العبد للمديرة ويضمن ثلث قيمة لشريكه موسرا كان او معسرا لانه ضمان ثلثه فلا يخلو بالبار والعار
 بخلاف ضمان الامتنان فانه ضمان ضمانة قال من لم يرضى ان يرضى بثلثه كعت ابي كعت ابي رية
 الشترى لشريكه يوما ويوقف يوما عند ابي ج لان الفرق ان لاق له عليها فبواضد ما مر
 والمشرى بزمها كما كانت فلا حق له الا في نصفها وعندها للمشرى ان يستعمل رية في نصف قيمتها في
 يكون حوله لانه يرضى لصاحبه ان يرضى به عليه كانه يستولى باقتن بالسعاية لا قيمة لانه لم يرض
 وقال له القيمة لانه مملوكه محزن من شفعها وطنا واجارا واشترى ما يكون مقومة كالمديرة ولهذا
 لو قال كل مملوكه في كذا نزل ام الولد واستبام الوطن دليل الملك لانه لا يملك الا بالثبوت او بملك اليدين والاول
 منصف نصيبه ان بقاء الملك ودينه في الماله والنقوم اذ المملوك في الادب كسيت غير الماله والنقوم

يضمن

يضمن

العتق

انما الشفعة الخافى الامتياز

لبنت شعري كعبه يقول ان ارج الفاضل
 ان انكاه الحولى فترسم احد عبده به
 وادارة العبد بين ابناءه ليس الا
 فيما اذا استه ان في حمة اولى عالماته
 اعتق احد عبده واطال انه قال
 فيما بعد واداء الشهادة في مرفق
 مودة او بعد الوفاة
 تغفل الاستحسانا
 طهره

المقتضى

ولهذا استعملوا قريته وفي الاستقبال بقرنة ابن اصفوف فيصرف سطله الى المال فكان الى امره المملوك
او تديره الى المال فلا يتناوله ما يشترطه لكن يهوده ان يوت المولى عتقا من ملكه بعد اليقين وقيل من نفسه
وقال ابو يوسف لا يفتق من ملكه اليقين لان اللفظ حقيقة المالك فلا يتناوله ما يشترطه وله ما يشترطه وله ما يشترطه
في ملكه فقتل اليقين من يهوده وان اثاره وان هذا يجب متى بطريق الوصية مع اعتبار من الثلث والوصية
انما يقع بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت الا ان يريه ان من اوصى بثلث ماله ليس له ان يشترطه غيره
تناوله اذا بقي في ملكه الموت المملوك ان لفظ المملوك لا يتناوله المملوك لان تناوله المملوك المطلق والمملوك
شرا لا يملكه ولا يملكه من كفاية اليقين ولا من مضمون وصية المملوك تناوله المملوك المطلق والاعتناء فلا يفتق
حايته من قال كل مملوك ما ذكر فهو حر فيه بالذکر لانه لو اطلقا عتقت لانه يفتق المملوك شرا والمملوك لا يتناوله
المالك ايضا لانه ليس بمملوك مطلقا لانه ما كره **باب العتق على نقد** هو بالضم ما يجمل المالك
من شئ ياشي يفعله وكذا الجارية بالكره عتق عبدا بما مال او به بان قال انت حر مالي الفدية هو بالفدية ثم
فقبل العبد متى لانه معاوضة للمال ولو بغيره لكان العبد لا يملك نفسه مقتضى المعاوضة بثبوت الحق في قبول
المعوض كما في البيع فاذا قبل صار قرا والمال الذي شرطه من حجي عليه كونه دينا يخرجه بكفله ولو لم يكن
حجي لما فتح له بخلاف بدل الكتابة حيث لم يصح الكفالة به لانه ثبت مع المنفعة وبقيام الرق كما يتناوله
والمال يتناوله الفقير والمريض والحيوان وان لم يفتق لانه لما كان معاوضة المال بغيره شاء المالك
الطلاق والصالح عن دم العبد وكذا الطعام والكسب والوزن اذا علم منه ولا يضر جهالة الوصف لانه لا يشترط
المعلق عتقه بالاداء بان قال مولانا ان اديت الى الفدية ثم فانت حر ما دون ان يعبه ما دون ولا يفتق
ان اباداه المال لا مكاتب لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وانما صار ما دون المولى رغبة لا كسبه
بطبيعة الاداء منه مراد العتق لا الكسب فكان اذا تناوله ولا في بيعه اذا كان عبدا ما دون ما عتقه
بالاداء لا مكاتبه لانه ان يبيع بخلاف المكاتب ولا يكون العتق بغيره حتى يجاز المولى اذ ائتمنه بالاداء
بخلاف المكاتب ولا يبرئ ايه حكمه الى الولد المولود قبل الاداء كما يبرئ في المكاتب وعتق العبد اداء كله
لوجود المطلق ولو كان اداؤه بالتخمين بينه وبين المولى يعني ان العبد اذا حضر المولى المالك بحيث تمكن المولى
من قبضه وخل به وبين المال اجهز الحاكم ونه لاجبا وفك بعتق العبد يقضى ادائه ويحضره لا اداءه
بعض المال لا يفتق لانقاذ المعلق به ولو اجهز المولى على القبول اعتبارا بالحر بالكل فان كان المال الذي اداه
حماك قبل التصديق التعليق يصح به المولى عليه لانه ملك المولى ولو كان ما كسبه بعتق ايهما التعليق لا يبرئ
لانه ما دون عن جهته بالاداء منه وعتق في حاله ايهما مال اداءه من كسبه قبل التعليق او بعد لوجود الشرط
فان علق المولى بان قال ان اديت الى نفقة اداؤه اياه العبد اداءه المال بالمجلس فان ادى فيه عتق
وانما فلا يخرج كما مر في الطلاق واداءه لا يفتق لانه يستعمل الوقت كمن كما مر قال المولى انت حر بعد موتك بالف

الآن؟

المجلد : ما جعل للعامل
على عمله مثلاً في الزيارات

ان قبل العبد مائة اربعمائة واثنتي عشرة سنة اي بالالف والاربع مائة لم يقبل العبد العتق بالالف
 بعد او قبل ولم يقبل الوارث فلا آية لا يعنى بالالف وان جاز ان يقبل الوارث مما ان اعتبر القبول
 بعد الموت لاننا جاب العتق اذ لم يقبل الوارث ولا يقبل وجه القبول قبل وجه الجواب فصار كقول
 انت طالق هذا ان ثبت جيت لا يقبل شيئا قبل غدا واعتبر اعتناق الوارث حتى ان العبد يعمل الموت لا يعنى
 ما لم يقبل الوارث لان السبب ليس على الاعتناق لان العتق ليس على الموت وفي مثل لا يعنى الا باعتناق
 الوارث كما لو قال انت حر بعد موتى بشي بخلاف انه لا يقبل غدا فلو كان غدا فلو كان غدا فلو كان غدا
 احد قرع يا خدر سنة فقبل عتق لان الاعتناق على غدا فلو كان غدا فلو كان غدا فلو كان غدا
 صورة ان يقول انت حر بعد موتى كذا سنة واما اذا قال ان حرمت كذا سنة فانت حر لا يعنى حتى
 يحرمه لانه معلق بشرط الاول معاوضة ولزمه ان لا يقبل العتق على وجه وبني يوسف عند حجة
 عليه قيمة الحرة في المنة يسع بمسنة بعين فقلت العتق على وجه اي قيمة العبد يعني ان من الخلف
 مائة على غيرها فلو قال العبد بعدت نفسك مثل هذا العتق فقلت العتق على وجه اي قيمة العبد عند حجة
 وقيمة العتق عند حجة لا معاوضة مال بغير مال لان العتق ليس بالمال فلو كان العتق فلو كان العتق
 تزوج امرأته بغير حجة فانما ترجع عليه بغيره العبد لا يقبل البضع وهو مثل ولها امة معاوضة مال بال
 العتق لان العبد مال في حق الولي وكذا المناخ صارت مالا باير او العتق عليها فصار كالمشترى اياه بانه فقلت
 قبل القبض او استخفت فانما الباع يبيع عليه بغيره العبد لا يقبل الا امة قال رجل لولي امة اعتقها بالالف
 على ان تزوجها ان فعل اي انفقها الولي وايت اي امتعت الا امة عن النكاح عتقت الا امة ولا يقبل
 اي على القابل لان اشتراط البذل على الاجنبى جائز في الطلاق لا الاعتناق كما في ولو ضم القابل متى
 وكان انفقها بغيره بالضم على ان تزوجها قسم الاول على قيمتها ومهر مثلها فخصه القيمة عليه وصحة
 المهر فقط فلا صاب القيمة او امة الا امة وما صاب المهر فقط لان ما قال في نفس الشئ اقتضاء
 كما في اخر باب نكاح الرقبة فاذا كان كذلك فقد قابل بالالف بالرقبة شره وبالبيع نكاحا حافا
 نقسم عليها ووجب عليه حصة ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصة ما سلم له وهو البضع ولم يطل
 البيع باشتراط النكاح لانه مقتضى صحة العتق عنه فيكونا مندرجا في فلا يراد في شرائط المقتضى
 وبوالعتق كما في شرائط الاصول ولهذا وجب عليه حصة من الف الف المسمى ولو كانا فاسد الوصية عليه
 القيمة فلو كانت الا امة بل تزوجت من القابل فمهره حصة مهر المثل منه اي من الف الف مائة الف
 في صورة الضم اي ضم من وتزوجه ولو اتمت امة على ان تزوجه نفسها كان لها مهر مثلها عند ابي حنيفة
 لان العتق ليس بالمال فلا يصلح للمهر عند ابي يوسف يجوز لانه اتم اعتق حقيقة فكما وصل عتقها حقيقة
 مهرها قلنا كان البني عدم محصوما بالنكاح بغير مهر فان ثبت فعلها قبلها في فمهرها فلو لم يثبت

هذا هو الوجه في العتق بالالف والاربع مائة
 ان العتق بالالف والاربع مائة لا يقبل
 لان العتق ليس بالمال فلا يصلح للمهر عند ابي يوسف

المراة بعد ان تزوجها فان فعلها قبلها لم يقبل العتق بالالف والاربع مائة
 الى عاقبة الامر فكان المولى نظرا الى عاقبة امرها فخرج بمن الكثرة بين وغرما يستحق كل من لفظ العتق بالالف
 في المطلق والمقيد والظاهر ان العتق بالالف والاربع مائة لا يقبل لان الف لفظ يخرج الى التور والوصف وهو خلاف الظاهر
 فلا يصار اليه بل لا بد من دليل لا بد من بيان ذلك من المنة او لا في نفسه الى ذلك العتق
 وبيان احكام كل منها كما وقع هنا حيث قلت هو تعليق العتق بالموت اي تعليق المولى على عماله
 بالوفاة سواء كان مائة او مائة وخمسة او مائة وخمسة في الدبر المقيد فلو كان العتق بالالف والاربع مائة
 مما يؤيد كون غير ما معنى قول الامام شمس الدين في البسوط انه يربط بين العتق والوفاة في المملوك
 بعد موته اذ لا يمكن فعله من هذا ان قول كثر هو تعليق العتق بمطلق موته وقول شارح الرضا انه يربط بين
 عن العتق للمقيد بقوله مطلق موته لفظ الوفاة فربط بين العتق والوفاة وقول شارح الرضا انه يربط بين
 قال مطلقا فلو كان العتق بالالف والاربع مائة لا يقبل لان الف لفظ يخرج الى التور والوصف وهو خلاف الظاهر
 المعلق بموت الغير من العتق بالالف والاربع مائة لا يقبل لان الف لفظ يخرج الى التور والوصف وهو خلاف الظاهر
 وهو اما مطلقا كان مستورا او مشهورا او مائة او مائة وخمسة او مائة وخمسة في الدبر المقيد فلو كان العتق بالالف والاربع مائة
 او ائتت حرة من مائة الى مائة سنة اي ان مات من هذا الوقت الى مائة سنة فعتقها فلو كان
 يكون ان ثمانين سنة مثلا فانه في الصورة مقيد وفي المنة مطلق لان العتق بالالف والاربع مائة لا يقبل لان الف لفظ يخرج الى التور والوصف وهو خلاف الظاهر
 ثم بين حكم المطلق بقوله فلا يراد ولا يخرج من المنة يسع او مائة او مائة وخمسة او مائة وخمسة في الدبر المقيد فلو كان العتق بالالف والاربع مائة
 ومما ان فربطت النكاح من ملك المملوك ونكح وبيها والامة فوطا ونكح والمولى اوصى وادار
 ومهر الدبرية لبقاء الملك في حله وموت اي موت المولى يعنى الدبرية من ثلثت وبيع في ذلك ان
 لم يترك المولى غيره من المال ولو ارثت اي والى ان المولى دارنا ولم يترك اي الدبرية لم يكن له ارث
 او كان كونه اجازة يعنى كونه في حكم الوصية فيقدم ما يثبت المال ويجوز باجارة الوارث وبيع
 في حكمه اي كل قيمة لو كان المولى مديونا ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته وولد الدبرية مدبر لا يباع
 الصاية ولا تارة واما مقيد عتقيا اما مطلقا كان من في ستره هذا او من مائة او مائة وخمسة في الدبر المقيد فلو كان
 او من مائة سنة او نحوها او غير ذلك فلو كان مائة او مائة وخمسة او مائة وخمسة في الدبر المقيد فلو كان
 فباعت وبيعت فان الموت يملك الصفة ليس كالمال فانه لم ينفذ سببا في الحال واذا انتفى
 من البيت لم يرد بين الثبوت والعدم يعني تعليقها كالتعليق فلا يبيع البيع ونكح
 قبل وجه الشرط ويعنى من الثلث ان وجه الشرط لان الصفة لما صارت منعينة في آخر حرج من
 اجزاء الجنب اخذ حكم الدبر المطلق لوجه الاضافة الى الموت وزوال الزوجة صحى قال العبد انت حر قبل
 موتي بشهر فان بعد شهر عتق من كل ماله يعني رجل صحى قال العبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر

فليس الى
 دليل ولا بصيرة

ويجوز

فان لم يثبت

قال بعضهم يعق من نصف ماله وان بعضهم يعق من جميع ماله وهو الصحيح لان العنق يقول اي ح يستند
 الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في هذه الوقت كذا في الحاشية ولو كان يعق من نصف ماله
 مذهبهم مقيد والقيد لم يوجد ولو قال انت حر بعد موتك شهر فانت بعد الموت لعدم اهلية المولى لان
 عند وجه المعلق بل يعق الوصي والوارث او الفاضل لان نقل الولاية بعد البيع كذا في التحفة قيمة المدة المطلق
 نصف قيمته لو كان قنا والمقيد يقوم قنا اختلفوا في قيمة المدة قبل قنائه لو كان قنا وقيل ثلثا قيمته لو كان
 قنا وقيل نظير ما يستخرج من عز من حيث الحر والعتق فيجوز قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمته
 لو كان قنا وكذا ذكر الشيخ الامام المعروف نحو امرائه لان للفقن متفقين منصفه البيع وما شاكله
 من التملك بالدين والامار وغير ذلك والناصف في الامارة واستخدم والناصف في نفوت الاولى وبسبب الثانية
 فيكون قيمته لو كان قنا ولو كان النصف مقيدا يقوم قنا كذا في الحاشية **باب الاستيفاء** بملوفا
 طلب الولد شرعا طلب المولى الولد من امته بالوطى اتمه متبدا فرب قوا الابن لم يملك ولدت مولدا باقرا
 ابنا باقرا للمولى بان الولد منه ولو كان اذ كان منه حال كونه حاصلا بان يقول هل من الامه مني او ولدت من
 زوجها بان زوجها المولى من بعد فولدت منه فانتزاعا الزوج لم يملك اب لم يكن مملوكا ملكا تاما وان
 بقي فيها الملك في الحرة وحكمها حكم المستولن كالمدرن وقد مر كذا ابني الفرق بينهما ان المستولن يعق
 بونه من المولى والناصف من الثلث ولم ينع له فيه والمدة تسع فان ولدت ولدا آخر ثبت نسب بلاءه في اذ
 يدعى الاول حين الولد مقصود منها فصار ثلثا كالمكوه ولما لم يزلها العدة ثلثا حين بعد العنق ولكن
 انشغل بنفيه لان فراشا صنف في ملكه نقل بالزوج بخلاف النكوة حيث لا ينش الولد بنفيه لا باللعان لانه
 الفران في ذلك لطلب الزوج وهذا الذي ذكره كذا في الاما لاية فان كان وطها وحضها ولم يزلها عنها لم يزل
 ان يعق به ويدعيها في الطاهر ان الولد منه وان عزل عنها او لم يحضرها لانه بنفيه لانه الطاهر في ظاهر
 آخر وان زوجها في ثلث بولده في ثلثه في الحرة يسري الى الولد كالتبوير والنسب ثبت من الزوج
 لان الفرق في له ولوا دعاه المولى لا يثبت نسب من يعق الولد ويغيره ام الولد لا فرق واذا اتمت المولى
 عتقت من جميع المال كذا في الهداية ام ولد الذي اذا سلمت عرض عليه ان يملكه فان سلم فليس له والناصف في
 قيمتها وعقبت بعد ما ان بعد الحاشية او عني ولما لم يزلها عنه وبين آخر ثبت نسب منه لان
 النسب اذا ثبت منه في نصفه لصادقة ملكه ثبت في الباقية ضرورة انها لا تجزى لما ان سببه بولعلق
 لا تجزى اذ الولد الواحد لا يتعلق من مائتين وفي ام ولد لان الاستيلاء لا يخرج عنه هاد في ح
 يصير نصيب ام ولد فتملك نصيب صاحبه لانه قابل للملك اذ لم يحصل لها سلبا في الحرة شرع كالتبوير
 وغيره وصن نصف قيمتها لانه ملك نصيب صاحبه حين استيلاء ولتعتبر قيمتها بولعلق
 لان امومة الولد ثبت من ذلك الوقت سواء كان نورا او معسرا لانه ضمان تلك الخلف ضمان العنق كما نقر في

لو لم يزلها عنه

الناصف

ان عرض عليه ان يملكه فان سلم فليس له
 وهي ما لم يزلها عنه في تمام
 وقاية

دعوى

عنق

موصوفه ونصف مرقيا لانه وطى جارية مثله اذ ملكه ثبت بعد الوطى لكل الاستيلاء فيعق المملوك في
 نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استول جارية ابنة حيث لا يربط المملوك لاقية ولذا في الاصل
 اذ النسب ثبت مستمرا الى وقت العلوي والضماني بحيث في ذلك الوقت فحدث الولد على ملكه ولم يعق
 شي منه على ملكه شيئا وان ادعى ما عاقبها اذ الولد ثابت النسب منها او معناه اذ اجلبت في ملكها وكان
 اذا اشتراها جارية لم يخل في حق ثوب النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر والولادة ضمان
 قيمة ام الولد في لا يجب يا كل واحد منها العقر لصاحبه لعدم الوطى في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد
 ان كان المدعي واحدا وثبت لكل منهما قيمة الولد لانه تحررهما عرف وانما كان منهما استنواهما
 في سبب الاستحقاق فيستويان فيه وفي ام ولد لهما ليعتد دعوى كل منهما في نصيب في الولد فيصير نصيبها ام
 ولده بغير ادعاء ويملك كل منهما نصف مرقيا فصا صا على الآخر ويرث الابن من كل من ان يكون
 ارث ابن كامل لانه اقارب لغيره كله ويورثه في ضم وورثا مائة ارب واحد استنواهما في السبب
 كما اذا اقاما البينة في النسخ ادعى ولدا من مكانه يعني اذ وطى المولى جارية مكانه في ثلث ولدا دعاه
 وصدمه اياها كانت المولى لزمه عقرها لانه وطى بغير نكاح ولا يملك ثلثين ودر سقط غلظ لثنية
 ولزمه نسب الولد لصادقها على ذلك نصا ولو ادعى عن نسب لاجارية الاضني فصدقه وقيمة اربعه
 الولد لانه في معنى المهر وحيث اعتد دليلا وهو ان كسب كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون حرا بالقيمة
 ثابت النسب منه وكان المهر وراعت دليلا وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة لا الامية اذ لا مولى
 فيها حقيقة وماله من الخي كاف لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى القدر ونعيم المملوك بخلاف امه الابن اذ ليس
 تلام بها حقيقة المملوك ولا قيمة وانما حق المملوك ويورثه كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان نقلها الى ملكه
 الاب لصحة الاستيلاء وان لم يصدقه اياها كانت المولى في دعوى فلا يثبت نسب اياها في الولد
 وقال ابو يوسف ثبت لان الجارية كسب كسبه كجارية الابن بل ادعى لان المولى في المالك ملك
 الرقبة بخلاف الابن وجه الفرق ان الابن ان يملك سال الله اذ اصحاب اليه ولهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة
 ولما وتصير ام الولد وليس للمولى ان يملك مال مكانه لانه بالعقد حرة عتقت والحقا باضني ولهذا يجب عليه
 عقره وقيمة ولما ولا تصير ام ولده في شرطه فيموت بخلاف ما اذا وطى المالكته في ثلث بولده فادعاه
 حيث ثبت نسب ولا يشترط نصه بها لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكه ايا الولد يوما في يثبت نسب
 منه وتصير ام ولده ايضا اذ ملكها لان الافرار بان وهو الموجب وزال حق المالكته وهو الماني وطى
 جارية امه او والد او جد فولدت وادعى لا يثبت النسب ويبرأ عنه الحد الشبهة فان قال
 احلها الى المولى لا يثبت النسب لان اياها بصدقه اياها في وفي ان الولد منه ولو صدقه في اخرها فقط
 لا يثبت النسب فيه وان كذب المولى في ملكها يوما ثبت النسب لبقاء الافرار كما مر كذا في الحاشية

الناصف

كتاب القسمة
ورد ههنا لان الكتاب من نواع العنق كالبدن والاسلاد وجميع النظم
وهو مكتوب بخط العنق والكتب بخط الحروف ونوعها جميع حروف الرقعة ما لا يباع حره الا بالمال قال الكاتب
ما كان بها ومملوكا رقعة وساني بيانه وكنها بالايجاب والقبول وتوسطها كون البدل معلوما مالا كان او معلولا
كونه تيمنا او موطلا فليس شرط حتى يجوز الكتابة على المال الخالي والمخيم وعندك ان لا يجوز الا موطلا بخمسين و
كل ما في باب العبد اشغال الحروف ونحوه في حق البدل الرقعة حتى يكون اقصى بمناضه ومكاسبه لان لفرض من الكتابة
وصول الوالي اليه لها والعبد الحرة باوائه وفي لا يفتقر الى ذلك ونحوها في العبد على ملكه وبثوث
حق المطالبة ببدلها من ثار كاستزاده الى ملكه اذا اخرج اذا كانت قيمته ولو ضعيفا بعقد البيع والشراء فانه اذا
عقل كان من اهل القبول والنظر ثانيا في حق فبجوز بال قال او موطلا بئس او اثنين مثلا او عظيم
او يروى بانه معتبة اخذ من التوقيت بطولح الخيم ثم شاع في مطلق التوقيت او قال جعلت عليك
الفا توفيه بجوامد لها كذا فان اديته فانت حر وان لم تجز فتن وقيل ان الفتن عطف على قوله كاتب
شروط قبوله اذ يلزمه المال فلما لم يشره صح جواب اذا كانت اية من عند الكتابة سواء عبر بلفظ الكتابة
او باليؤديه مؤدا لوجوده كنه وهو الايجاب والقبول وعن العنق كذا في كل وان لم يقل اذا ذهبت فانتهت
لان موجب الكتابة هو العنق عند الدلالة لانها تنجز عن جميع حروف الرقعة عند الدلالة وفي خلاف الشافعي
يخرج عطف على ما هو وفرضه ان اذ اجمع عند الكتابة خرج المالك من بيع اياها لولا لان مقتضى الكتابة بالكتابة
البيد حق المالك ولهذا لا يكون لولي من غير الخروج والسفر لان ملكه لانه عقد معاوضة فيفقد المساواة
بين المتعاقدين واصل البدل يجب للولي فانه بنفس العقد كنه ضعيف لا يتم ملكه الا بالقبض لا يثبت في
دفعه المتأخر اذا لولا لا يستوجب بغيره وبنا وهذا لا يصح كقوله لا يثبت للعبد بغيره ما ملكه ضعيفا ايضا
فاذا لم يملكه القبط ثم املكه العبد ايضا وانما المالك لا يكون الا بالحرية فيعتق لضرورت المالكه ففتن
المساواة بذلك وانما وقع مجانا اية بل بدل ان اعنى مولاه لا سقاطه عنه وغرم المولى العقران وطرح
مكاتبه او ارسله لئلا ان جاز عليها او اوجلا ما او مثل المال او قيمته ان من علمها لانها بعقد الكتابة
خرجت من يد المولى فصار كالا بطن وصارت اقصى بنفسها ودلا ما مالها اذا كانت يائمية بان قال ان
ادبته الى قيمته فانت حر او كاتبك على قيمتك او بما عين لغرضه بان قال كاتبك على هذا العبد وهو
لغيره بذاته ظاهر الرواية ومن ابي ح انه لا يصح ان املكها ويملكها عني وان عجزت دالي الرقي
يتعين بالبعين اجاز من درهم الفرو دنايه فان الكتابة عليها جائزة لعدم نفيها او علمان من
الدرهم او لانا نريد مولانا اية وضيفا اليها ما عدا كان او اتمه حتى لو غرط الى يد علمينا
او اتمه معينة صح او لم عطف بياضه كاتب وقاد للفصل ما غرطه فغيره قوله قد جواب
اذا كاتبك بنفس العقد من الخصم اما الاولي فلان القيمة مجهولة فدر او مشا وضفا فافتقار

ومن الكتب ٤

كان يقول العبد ان ادب الـ

العامان ١٨٠٧ و ١٨٠٨

21

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written diagonally across the page, starting from the top right and moving towards the bottom left. It appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical topics mentioned in the preceding text. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

بحر الحاله واما الثانية فليجوز من تسليم ملك الغير واما الثالثة فلان هذا العقد شرط له ولا يملك ما كان من
الكتابة بازاء الوصف الذي يرد الوعايد وما كان منها بازاء دفعا لكانت كناية فيكون صفة بصفة
فلما جوز للغير من ان يملك ما كان من العقد اذ شرط ان يرد عليه عبدا معينا او امر
معينه والقدر من اختلافه فالصواب ما في الكتاب ان الكتابة في هذه الصورتين مجهول فلا يصح كما في القدر
لو كانت عايدة الوصف وهذا لا يلزم لان ما كان من العقد اذ شرط ان يرد عليه عبدا معينا او امر
معينه فلا يملك ما كان من العقد اذ شرط ان يرد عليه عبدا معينا او امر معينه
ليس بالحق في السلم فلا يصح عوضا في المعاوضة وعنق فيها اية في الحر او الحرير يعني باذائه لانها
مال في الحرة فاما ان اعتبار من العقد فيه وموجبه للعقد كذا في العوض المشروط ثم ان بعد ما عنق
باذاؤه انسي بغير عينة نفسه وقال زفر لا يفتق الاباء في عينة نفسه لان البدل هو القيمة قال في الكتابة
في نسخ الهدية لا يفتق الاباء في عينة الحر وانه مشكل جدا في خلاف رواية الكتاب بان فيها
لا يفتق الاباء في عينة نفسه لا يفتق منه ويرد عليه من ممتلكها نوع تعلق باذائها غير يخص بها
يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس اسمي فان كانت ناقصة عن اسم لا يفتق منه
وان كانت زائفة زينت عليه لا لا الواجب عليه رد رفته لفا والعقد وقد تعدى بالفتق وجب
رد قيمة بالغة ما يملك بلفت لان التولي في رضى النفسان والعبد رضى بالزيادة كليا بطل
فقد في الفتق فوجب لكل ولو عايدته ونحوها في عقد الكتابة لانها ليست بالمال بل من غير الكتابة
نحو وصحة الكتابة على حيوان وذكر نفسه كالعبد فقط اذ لا نوع وصفته وتؤدي الوصاوتين
فان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فقط واما عايدته فلا يعرف بالقيمة فصلا فوقع في
فصار في معنى الاداء كما تفرغ الاصول ومن كافر عطف على قوله على حيوان اية صحة الكتابة من
كافر كاتب عدا له يعني كافر الخمر مقدح اعتبر القدر ليعلم البدل وانما صحته لانه مال عند هم منزلة
الخل عندنا وانه من نوعي والعبد اسم لحيوان فيمنها لان اسم ممنوع عن تلك الحر وتلك العبد
يقبض الحر لا لا الفتق معنق يقبضها لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما ترى في خدمته فهو
عطف على قوله على حيوان له اية لول اول غيره او صغر او ذكورا اذ ابيتن قدر المجهول والاجر ما في
الشرع لحصول الركن والشرط والف بيان يؤديها الى عزم والف ووصف ونسب وهذه
وهذه ابرأ لا اية لا يجوز هذا لانه منافي لمقتضى العقد فان المقصود من الكتابة كون المملوك مائلا
بدا ولو في بعض الايمان ليكون مائلا مطلقا بعدد كناية الكتابة على الخدم سنة وهذا ينافي لا
نفس الكتابة بشرط الا ان يكون اية الشرط في صلب العقد قال في الهدية الكتابة تشبه
البيع يعني انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انتهاء وتشبه النكاح يعني انتهاء لانها مبادلة المال

مظفر

یہ نفاذ ہو گا

420

قن؟

5

مكتبة
مكتبة
مكتبة

لو فی الدنیا فی حق والاولی والآخری مستقیم

1990

ثانياً لعنف الاول بقوله ان جعل التوراة المتواترة
من طرف تاريخية وليس الحقيقة الحرة الاصل
نعم جعلها كالحقيقة الاصلية كالحق

احمل؟

الا ان يشترط في هذا ان يكون بحضرة من الاخر كما في قول الوليد تصدرا خلافا لما اذا اعتد الاقدم غير بحضرة من الاول
 لانه فسح كل منعه من الغل المتكفي في الوكالة المحقق لاول احد لان ولا ريب ان لا يتم لا يحتمل النقص والت
 امر ان ابعدت عنه ولا والوات من محض قول من جرحه بالنسب اب ولا لا يعرف له اب صح هذا العقد
 وشهدا له اب ويصير مولى ذلك الشخص كذا لو اقرت به اب بعقد المولات او اثبت له وهو اب والحال ان و
 له بالمجهول النسب معها في صحيح ايضا وشهدا له عن اب ج وقال لا ينسب الى من لا واية له في مالها
 ولي ان لا يكون لها في نفسه ولم ان الولد كالنسب وهو في حق الصغير ما به اب فلو كان كقبول
 الهبة قال في المحيط والي ذم مسلم او ذم تاجاز وهو مولا لا يجوز ان يكون لانه في المسلم ولا العتاة
 فلو كان ولا المولات وان اسلم على يد حرين وولد من بيعه بترك في الكذب وفي خلاف قيل يصح لانه يجوز ان
 يكون للحرى ولا العتاة على المسلم فكذا اولاد المولات كما في الاثر وقيل لا يصح ان يعمد المولى مع الحرين ناصر الحرين
 ومولاته وقد نهى عنه بخلاف المذموم اقول ظاهره مشكل لان لارث لازم للمولات وقد تقررت في خلاف
 الدينين ما في من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سب الارث ثبت في ذلك الوقت ولكن لا ينفقه ما
 ماداما يا حالها فاذا زال المانع بعود الممنوع كما ان كسر العترة او صاحب الفرض ما في من الارث فاذا
 زال قبل الموت بعود الممنوع **كتاب النكاح** ذكره في مقابلة العتات ان استبرأ في
 عدم ما غير العزل والاكراه فيها البين لغة التوق وشهدا بقوة الخبر بذكر اسم الله تعالى والله لا فعله كذا والله لا
 فعل كذا او التعلق بين ثلثين الجزاء بانطرحوا فقلت كذا وان لم اصل فكذا او لمصونه تقوية
 عزم الخاطبة الفعلا والتركه وهذا السببي وضعا وانما سبها عند الفتره لمحصل منع البين وهو المجل والمنع
 والمعتبر من القسم الاول فله اياها ما في التي اعبره الشرع ورتب عليها الاحكام فله انواع في حق البين
 اكثر منها كما بين في الفروع الماض صاه قوالا المراد بترتب الاحكام عليها ترتب المواظفة الاخرية على الفحوس
 وعدمها على الفحور والكفارة على المنقعة احكاما البين الفحوس سببت بها نفس صاحبها في الدنيا والآخرة **كتاب النفقة**
 ومن خلفه على كاذب يعلم كذبه حتى لو لم يعلم وظن صدقه يكون كذا سببت كونه ما فعلت كذا عالما بفعله
 والله ما لم يلج في غلابة بخلافه والله انه زبه عالما بان غير **كتاب النفقة** المشهور في عبارة القوم ان الفحوس خلفت في فعل
 او ترك ما مضى كاذبا عمدا وقد حرج غرض الهداية وغيرهم ان ذكر الفحور والمنع ليس بشرط بل هو متبناه
 على الغالب وايراد انشالين الاخيرين اثباتا الى هذا فلا حاجة الى كلف اذ ذكر صدر الطهارة حيث قال
 فاني قلت اذا قبل والله ان هذا نكح كيف يصح ان يقال هذا الخلف على الفعل قلت بقدر كلامه كان او يكون
 ان اريد في الزمان الماض والمستقبل بما ان اعتبار الحال والاستقبال في هذا الخلف بقدر لغة ارادة الحال
 فتدبره بين حكم الفحوس بقوله ويا نكحها ايا الخلف لقوله صلح من خلف كاذبا او غل النار وثانيها البين

61

4579

التحقيق

۱۰۰

والماضي

كذلك له يوم يبعثني لا اله الا الله من عنده
ذات القدر العظيم قوله والله الحق
والجليل معاني وقال لا اله الا الله
فان الله قد يترككم واما الله فانه لا يقبل
الشيء منكم الا انتم عليه فكم من صديق
منكم فانه يبعثكم الى اعمالهم ونواصيهم
فان قالوا لا اله الا الله فانه لا يقبل
الشيء منكم الا انتم عليه فكم من صديق
منكم فانه يبعثكم الى اعمالهم ونواصيهم

في تصحيح المنشأ المنفصل اخرج العقود كلها من البوع والاكبح وغيرهما من ان يكون منزلة وياحتاج حالي
 المحلل لان المطلق يستثنى اذا لم يرد واما قوله واذكر وتذكر انيت فنعناه اذا لم تذكر ان شاء الله
 في اول كلامنا ذكر في آخره موصلا به وروى عن محمد بن يحيى صاحب المعاني ان كان عند المنصور
 وكان يقرأ من المفاد وابو حنيفة كان حاضرا فارد ان يقول الخليفة عليه السلام ان هذا الشيخ
 يخالف جهده في ههنا المنفصل فقال له بلغ من قدره ان يخالف جهده فقال ان هذا يريه ان ينفذ
 عليك ولكلامه اذا جاز المنشأ المنفصل في ان يسمي بيا يعمد ويخلفون في يخرجون ويستثنون ثم يخالفون
 لغون ولا يخشون فقال نعم ما قلت وغضب علي بن محمد بن يحيى واخره من منع **باب حلف العطف**
 الاصل ان الالف المستوفية في الايمان بنيت على العرف عندنا وعندنا في الحقيقة لانها حقيقة
 يراد دون الجاز وعندنا كل على ما في كلام الله حلف لا يدخل بيتا بحيث بدو حلفه لان البيت سمي
 لمن سقف مدخله من جانب واحد من البيت سواد كان صيغتها اربعة او ثلثة وهذا المعنى يوجد
 في الصفة الا ان مدخلها اوسع فبناؤها اسم البيت فبناؤها الا ان يكون ماسوا بالحق في
 احراز عاقل انما يثبت اذا كانت الصفة ذاتها اربعة ومكنا كانت صفات اهل كونه **باب**
 بدو حلف الكعبة او سجد او كسبه وقدر ما به مناسا لان البيت كما عرفت ما بين للبيتوتة
 وهذه ليست كذلك اود ههنا لان ايضا لم بين للبيتوتة في قول بحيث او بيتا في مادة اقول
 هذا لغيره لا يثبت في كونه بيتا بل لا بد من كون بنائه للبيتوتة كما سبق لا يقال اذا بنيت فيه عادة كان
 بناء للبيتوتة عادة لان الملازمة ممنوعة او طلبة باب دار من التي يكون على باب دار ولا يكون
 قوته بناء اذا كان على باب الدار يكون على السكة فلا يكون بيتا فلا يثبت في الحلف بان لا يدخل
 دار لم يثبت بدو حلفه وفي من الدار بحيث وان صارت صحوا او بنيت بعد اهدامها والحق ان
 لا تدارسهم للوصف عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار غامرة وقد عرفت ان شعار العرب
 بذلك البناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغوي في النايب من عباد الهديت
 وتحقق ان مراد بالوصف ليس صفة عرقه فابن جوامه كالنياب والنجومة ونحوها بل شيئا
 ولها ويتناول جوهر اقايا جوهر آخر يرفق به صكاه وكالا ويورثه انتفاضة عن فحاش
 ونقصا ما جاز في الوصف والقدركا شيئا في اوابل البيوع ان شاء الله بان لا يورث
 ما يورث تخفيفه ضرا لا اصله والسا في الاورثه ذكر وجعلوا ما يابون الزرع في المذووعا
 حقا وضعا وما يابون الكليل في الكليلات قدرا فاذا كانت الدار اسم للعرصة وكان البناء
 وصفا فكانت الدار منكرا كانت غاية فيعتبر فيها البناء فاذا لم يوجد بحيث واذا كان اسم الدار
 معرفة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء واذا لم يوجد بحيث اذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من صدر

الكلية

الكلية او وصف لولا

الزينة منها ايضا من العرايب لانه خالف حور الاله برأى غير ما يجب حيث قال واعلم انهم قالوا لا يدخل
 من الدار فدخلها من غير ما يجب ان يثبت لان اسم الدار يطلق على الحرة فمن العلة وجب الحلف في لا يدخل
 دارا فدخل دارا ثم فزعهم بان الوصف في الحاضر لغوي لان منشاء اذا وصف الشارب بصفة مثل
 لا ينج هذا الشارب فكذلك في حيث لان الوصف باننا صار لغوي في قولنا لا يدخل هذه الدار
 او لا يدخل دار ابن الوصف فيكون لغوي في احداهما غير لغوي في الاخر ثم هذا المعنى وجب الحلف
 في لا يدخل هذه البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخله من غير ما يجب لان البيت وصف فيلغوي في
 الحاضر اسم فزوال اسم البيت يستثنى ان لا يعتبر في المناسا لانه لا يدخل هذه الدار فدخلها
 بعد ما بنيت حلالا لا يثبت لانه لم يبق دارا فان ما قاله فاسد اما اوقا فلان قوله فدخل هذه
 توصف الى ما شئت من قول ما صلب الهديت غير ان الوصف في الحاضر لغوي وفي القايب
 معترضا اما ثانيا فلان قوله لان منشاء اذا وصف الشارب الى ما شئت من القلة من من الوصف
 وقدر ان البناء في الدار وصف كقوله في الهديت واما ثانيا فلان قوله ثم هذا المعنى يجب الى
 غلط محض ناشئ من عدم التفرقة بين البيت والدار ايضا البيتوتة ليست بوصف البيت
 لان كما عرفت عبارة من امر زائد على الذات قائم بها والبيتوتة ليست كذلك بل من علاماتها
 لبنائه بخلاف الدار فان البناء زائد على الدار التي هي العرصة واما رابعا فلان حاصل قوله
 ثم قالوا لا يدخل هذه الدار الى ان الدار اذا كانت عبارة عن العرصة كان ينبغي ان يثبت
 فيها اذا بنيت حلالا لوجه العرصة وموافقا لان الدار يطلق على العرصة المجردة وفي العرصة مع ما بين
 عليها من بناء الدار واما اذا بنى عليها بناء غير الدار او قصر في انفسها فزول اسم الدار عن عرفها
 فلا يكون دارا كان هذا القاض لم ينظر في الفاظ الهديت وعبارة فضل من التامر والتفكر
 في اعتبار اية الحمد ملهم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه انما يوجب
 الحلف لان السطح من الدار لا يربط ان المعنكف لا يفيد انكافه بالحدود الى سطح المسبح
 وقيل في عرفنا لا يثبت كالوجه الدار مسجد او حائطا او بنا او بيتا حيث لا يثبت لانه
 لم يبق دارا لاعتراض اسم آخر عليه او دخلها بعد عدم الحمام واسما لانه لان اسم الدار لا يعود
 وكذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا البيت ودخله من غير ما صحوا لم يثبت لزوال اسم البيت
 فانه لا يثبت فيه حتى لو بقيت الحيطان وسقط السقف بحيث اذا بنى فيه السقف وصف
 فيه او دخله بعد ما بنى بيتا آخر لم يثبت ايضا لان الاسم لم يبق بعد الهدام او حلف لا يدخل
 هذه الدار فوقف في باب دارا فدخل الباب كان فادركا لم يثبت لان البيت لا يراى الدار
 وما فيها ولم يكن الخارج من الدار او حلف لا يثبت اي من الدار وما فيها او حلف لا يثبت

ووجه

الزينة

۴۷

225

وہو اعلیٰ ترین حجت و تصدیق و فی الواقعہ کلام تحقیق و حجت

والتاريخ المذكور في المتن
هو تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ

لنكطعها او شرب لكرزها او اقصى ان يكون الطعام او الشراب كل الحاسب بحاجته في ان اكلت طعاما كل او شرب شرابا
 كى فانه وان خلق باكل صورة متعلق بالطعام معني واما ضرب الولد فلا يقو فيه حقيقة المكنى بل يرد الافتصاص
 فالت امرته لزوجها كمن عا امراته فقال الزوج كلاما في ذلك اطلقت القاتلة لانه لو لم يمت كل امراته وصح في غير
 لانه انما قال هذا الكلام لارضائها واما ضربها لكونه خلاف الظاهر فيصديق ديانته لافضاء **كتاب الحدود**
 الحد لغة المنع وشرا عقوبة مقدرة فخرج به الضرب لانه لا يغير فيه اى ليس له حد معين فان الشرع سبعة وثلاثون سوطا
 واقل ثلثة كاستباحة حب اى على الامام اقامتها عقابا شرعيا فان المقصد الاصل من هذه الازدجاء عقاب العباد
 فخرج به القصاص لانه حق العبد والزنا موجب للحد ووطء مكلف فخرج به وطء المجنون والعتق والوطء بتناوله
 الا بواجب الحد من الزنا لانه ليس شرط منها كالجناية في غير شتمها فخرج به وطء غير الشتماء كصغيره
 لا شتمه والميتة واليهام فان وطئها لا يوجب الحد حال من مكرها من مكر النكاح ومكر البهي وبشتمه
 ويدخل فيه شتمه الاشياء وكما في بيانها عن قوله خرج به زنا المكر فان الاكراه يقطع الحد في بيان تفصيل
 في كتاب الاكراه هذا في حق الرجل واما زنا المرأة فبان عن نكحها لثقل هذا الفعل كذا في النهاية وبشتم اى
 الزنا بشهادة اربعة من الرجال في مجلس واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم يغير ذلك الزنا بغيره بل انما يقتل
 بالثبوت اى بغيره ما يثبت بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وكما في بياننا في لفظ الاكراه
 او الجوارح فانه لا يفيد فائدة في شتم الامام عن مائة اربعين ما هيته فانه قد يطلق على كل فعل وامر وايضا يطلق
 ان روى عن غير هذا القول في العيان ترتيبان وكيف هو فان لوطي يقع بلا النفاق الثمانية وان زنا فان
 الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد ومن روى فان النفاق لا يوجب الحد ومن روى فانها قد يكون في ذلك شبهة
 فان بنوه وقولوا في شتمها وطئها في فرجها كالبشر في الكفر بضيق وعاد الكفر بضيق وعاد الكفر بضيق
 بظاهر عدم اتيانها للحد حكم اى الامام به اى بشيوت الزنا وبما روى العاقل الباني عطف على قوله
 بشهادة اشترط العقل والبلوغ اذ لا اعتبار لقول المجنون والبلوغ خصوصاً في وجوب الحد لا الاسلام
 لان الذي يحد باقراره عندنا خلفنا لما كل ولا طرية لان اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه ما دون ما كان
 او يجوز الزنا اربعاً اى اربع مرات عندنا وعندنا في حد بالقرار مرة كما في سائر الحقوق في اربعة مجالس
 من مجالس المقر لا الحكم لقصة ما عرفنا من آخر الاقامة على ان اقراره مرتان في اربعة مجالس فلو شهدوا بها
 لما اقرها بشيوت الوجوب رده كل مرة الا مرة رابعة فانه اذا اقرته رابعة قبله الامام ثم سألها
 مرة قبل الثانية السؤال من من لانه لا اقرار عن النقاد وهو يمينه الشهادة لا الاقرار وقيل بانه
 عند اتيانها له كونه في المجلس فان يشهد بثلثه رجوعه بثلثه است او قبلت او وطئت بشبهة
 فان رجوع قبل قد اوتي وسفه فاني والا حد وهو اى قد التزمنا فغان احدهما للمحضر وثانيهما
 لغير المحضر والا معان ايضاً فومان احدهما احصان الزنا واثانيهما احصان القذف وبما في هذا الخذف

الحمد

منكم طه لانه

وقد يوصف من هذا قوله لانه وبني المحض بما وجه يعلم من احصان الزنا بقوله اى الحرف في احصان
 يطلق عليها قال الله في فن لم يستطع ان يتكلم المحصنات الا بجماع الامة المكلف اى انما قل الباني فان
 غير المكلف ليس له للعقوبة السليم لقوله من ان شره بالله فليس للمحصر الواطن بكم صحيح هذا
 متضمن لشوطين النكاح والوطء في الشرط الاول لان احصان يطلق عليه لقوله من والمحصنات
 من النساء والفتوات وقال في فانه احصن اى تزوجن واشترط ان يكون له من الشب
 بالثبوت والنيابة لا يكون بلا دلول وذا لا يكون على ما عليه اصل حال الادق من الحجة الا بالنكاح ويجب
 ان يعلم ان حصول الوطء بكم صحيح شرط حصول صفة الاحصان ولا يجب بقاؤه لبقاء الاحصان
 حتى لو تزوج في غير مرة واحدة بنكاح صحيح ثم زال النكاح وبقي مجرداً وزني يجب عليه اربع ومائة
 اى الى حال ان الزوجين بصفة الاحصان فالجمله ما لم ينفقهما من الوطء والموطوءة ونظر
 لغيت زياره كالبهي وحاصله شرط صفة الاحصان فيهما عند الدخول في الزنا ولو كانا اذ كان بينهما و
 طئ بنكاح صحيح حال الرق في عقابهما كونهما محصنين وكذا الكفران وكذا الحر او الزوجة اتمه او صغيرة
 او مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج ثانياً بغير طهرها وكذا لو كان الزوج موصوفاً بحدس
 هذه الصفات ومن حرة عاتقة بالثبوت بان سملت قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الا في قول ان
 يفرق بينهما فانها لا يكون محصنة بهذا الدخول لانه لا دخول انما شرط لكونه مشجعاً عن الحرام وانما يكون
 مشجعاً اذا خلا عما يحل للرغبة كالصبي والمجنون والرق والكفر وجماع في فناء في بيوت بغيره مشهود
 فان انوالها بوا او ما تواسط الحد ثم الامام ثم يرمى الناس وفي المقر بدار الامام ثم يرمى الناس
 وعمل وكفى ومبا عليه وذكر النوح الثاني من هذا الزنا بقوله ولغير المحصن حال كونه حراً اطلق ما في قوله
 في الزانية والزاني فاحلوا لكل واحد منهما ما طهرت لكنه نسخ في حق المحصن في حق غيره بمولاه
 وسقط اى متوسط بين المبرح والمولم وغير المولم لافضاء الاول الى الصلاكة وخلوها عن المقصور
 وهو الزنا بغير سوط لا عقوبة له لان ثبوت لما اراد ان يقع الحد كسعة ثمانية لانه المبلغ في اتيان
 العلم اليه وبني هذا الحد على الشدة في القرب الا لالازار لان فيه كشف العورة ويؤثر الضرب على
 بدنه لان الجرح في عضو واحد قد يفيض الى السكف وهذا الحد زجر لا منيف الا راسه ووجه
 لقوله من لانه امره ان يضرب الحد في الوجه والمذاكر في يمينه كل حد لان من اقام الحد على الشبهة
 والقصاص ابلغه بلا تقدير ان يلقى على الارض ويد كما يفرض زماناً وقد ان يده السوط فيضه القصاص
 فوق راسه وقبل ان يتبع بعد صبره وكل ذلك زيادة على المستحق فلا ينفذ وبما عطف على قوله حراً
 نظراً وموجسون سوطاً لقوله في علمه بن نصف ما على المحصنات من العذاب لانه في الدمار ولا يحد

في فضاء

الى محراب او مكان

ولان الفرج مقفل والراس جرح الحد

ابن العبد سيب بل اذن الامام لان الحق الله بان المصنوع من افلاذ العالم من الفاء والهاء لا يقط
باحتفاظ العبد فيكون انساب من الشرع وبلا امام او نائبه بخلاف العذر لانه هذا العبد ولهذا يفرز
الحي وحق الشرع في خط منه ولا يخرج ثيابها الا الفرو والحشو لان في تحريمها كاشف البعوت والفرد
الحشون من وصول النار الى المصنوع وتحريرات لانه استر لها وجاز لها اللحم لانه لم
حضر القامرة وبقا رضى الشراعة وان ترك لاجل لانه لم يامر به وحي مستورة بياها لانه لم
لم يحفر لما عز ولا يجمع في المحسن بين جلد ورجل لانه لم يجمع ولا يجمع بين جلد ورجل ولا يجمع بين جلد ورجل
فيجلد مائة ويؤثر في شدة العقوبة بالكر بالكر مائة وتغيب عام وانما قوله فاجلدوا حتى لا يرى
منه ذكر الغريب اسكت في موضع الحاشية الى البياض فاما البياض فانه نزع في الاصول ومار وانما هو
الاسياسه فان الامام اذا اراد في حصة غلبت بقدر ما يريد لانه يفيد في بعض الاحوال ويرى مرض
محض في لانه شرع اطلاقا في شدة بسبب المرض ولا يجلد مرضى من جلد فيجوز لانه شرع
زاجرا لا متلفا والجلد في المرض ربما يكون متلفا وحل في شدة لم يحد في نصه لانه اضار بالولد الذي
لم يحد في المحلوق من الزنا محرم كونه فان كان هذا الجلد بجلد من الجلد الرجم ثم من وضعت لانه
الناظر لاجل الولد وقد خرج والمرضى لا ينافي اقامة الرجم وان كان هذا الجلد بجلد من الجلد
وضع مرض فيظهر البراء منه **باب في وجوب جلد الشبهة دائمة للحق** لانه لم
اوروا الحق بالشبهة ما علمت من هذا حديث ثلثة الامم بالقبول وانا اختلفوا في قوة الشبهة
وهذا فيحتاج الى تحديد بما تنوع بها فنقول الشبهة ما يشبه انساب وليس ثلثة انواع
احد ما يشبه في الفعل وبسبب شبهة اشتباها وهي شبهة ثبت في الفعل بغير الدليل اي غير
دليل المحل وسببها في تحقير في حق من اشبه عليه لانه لم يشبه عليه فلا بد من الظن ليحقق به شبهة
لنقوم سقواهم ايجد من علم منهم انه غير لانه لم يعلم فلم يجد من ظن الحق في ثمانية مواضع ذكرها بقوله
في وطن انه ابوه فان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع يفيد ظن ان الابن ولادة ووطن جارية
الاب كما في العكس وانه امه فان عن الزوج بال زوجه استفاد من قوله ووجدت ما يلا
فانما ان بال تحديد قد بورت شبهة ان مال الزوج ملك للزوج وانه سيب فان احتياجه العبد
الى احوال المولى او ليس لهم ما ينفعون به مع كمال الانسباط بين مالك المولى واحد ومع انهم معذرة
بالجلد منقطع لا عتقا وهم قل وطن اماء المولى ووطن المهرن الامة المهرنة فان ملكته المهرن المهرنة
ملكته بغير ظن في وطن المهرنة وبقا اثر النكاح وهو العدة لا يشبه لان شبهة على حل
وطن المعتق ان معتقه ثلثة والمعتق بطلان على مال والمعتق باعتاق وفي ام ولد اب والى

شبهة المحرانية

محل

لم يكن

مستور

ان المعتق ام ولد ولا عده في هذه المواضع الثمانية ان قال المجاني ظنت انها تحل لي وان قال عمت انها حرام
فما وجب الحد وثاني انواع الشبهة شبهة محكية وهي ثبت في المحل بقيام دليل بان المحرم ذاتا ابي
اذا نظرنا الى الدليل على قطع النظر من الما يكون مشايخا للمحرمة ولا يتوقف على ظن المجاني واعتقاد
فلم يجد المجاني هذه الشبهة مطلقا اريد لو قال عمت انها حرام على ثمانية مواضع ذكرها بقوله بطلان امر الله
فان الدليل انما في المحرم فيه قوله ام انت وماكل لا يكره ووطن معتق الكفاية فان الدليل في قول
بعض الصحابة ان الكفاية رواجع ووطن ابنا الامة المبيعة ووطن الزوج الامة المهرنة اريد
التي جعلها صرافا لاني تزوجها قبل نكاحها اريد لهم الاول الى الشبهة والثانية الى الزوجة فان
كون المبيعة في يد ابنا يوجب لو ملك انتفص السبع دليل الملكة الاولى وكون المهر صلة اريد بها بل
بال دليل عدم زوال الملكة الثانية ووطن الشبهة اباحة التوكيم الحادية المشتركة فان الملكة الحادية
المشتركة دليل جواز الوطن وانا ادعي النسب في اب النسب منها اريد شبهة المحل لا الاولى اريد
شبهة الفعل لانه الفاعل في الاولى محض زنا وان سقط الحد لامر راجع اليه وعلينا بالامر عليه بخلاف الثانية
وثالث انواع الشبهة شبهة العدة وهي ثبت بالعقد اريد عقد النكاح عند ابن عبد الله في وطن
محرم كذا وان كان حرمة متقابلة لها وهو عالم به حيث لاحد عليه عند ولكن وفي عقوبة ان علم
بذلك وعند غير ان علم بحد ذلك وسياق بيانه وهو بطلان امر الله وانه وعة وقال
ظنت انها تحل لي وكذا سائر الحارم سوى الولاد اذ لا بسوطة له في مال مولاه فلم يستظنه الى دليل فلم
يعتد بحد بوطن اجنبية وجد ما يزاره وقال حبسها امر ان اذ بعد طول الصلابة لا يشبه امراته ولو
يؤمن لانه بقدر على التمسك بالحركات والهيئات التي ادعاها فاجابها اجنبية وقال انما زوجه
فوطرها لان الانبار دليل كذا في الكافي في حاشية الاجابة بالفعل لم يقل ذلك فوافها وحسب عليه الحد
كذا في الابنضاح وضمنه عطف على خبره وجاز للفصل زنا بامر من وضمنه زنا بغيره لكون
امل الزمة في طبيع بالعمومات لا للحق والحرية لانه ليس بواجب لطيف بالاولاد ووطن اجنبية زنت
ابيه وقلن من عرسك عليه مهرها قضيت بغيره وبالعقد ولان وطن محرم كذا عند ابن حنبل فانه جعل
العقد شبهة في ذرية الحد كما سبق ولان وطن بهيمة لانه ليس في معنى الزنا كونه جنسية ثم ان كانت
ملا بولي كل تزويج ثم يجرى بالنار ولا حرق قبل الذبح وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيره لانها
فعلت لاجله والامان بالنار ليس بواجب وانا بفعل لئلا يغير الرجل بها ان كانت باقية فينقطع
التحريم وان كانت ما يؤكل تبيح فتوكل عند ابن حنبل وعند ابن يوسف بجرن اذ افند بغير مظف
يا ووطن فانه لا يجد عند ابن حنبل وعند ابن حنبل فانه لا يجد عند ابن حنبل فانه لا يجد عند ابن حنبل
عيا سبل الكمال في حرامه وانما ليس بزنا فان الصلابة اختلفوا في موبه من الاما وهدم الجار عليه

شبهة
في المحل
ويستخرج

برج

الامراق

مطل
لواط

والشك من محل من رفع باتباع الهمزة في غير ما شال من الامور اذ في غير ما شال من الامور اذ في غير ما شال من الامور اذ في غير ما شال من الامور
ثم خرج البتة لانها اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
ولا في غير موضع مطلقا اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
قد هو فقط ولا بالان باتباع الهمزة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
قد هو فقط ولا بالان باتباع الهمزة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
قاي ان يعطى اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
او زانية ولا بالان باتباع الهمزة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
بقلة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
ان يفر بعبارة زانية بقلة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
زانية بعبارة زانية بقلة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
على كل منهما موصفا الحد بالزنا والقيمة بالقتل والحليفة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
الحد بعبارة زانية بقلة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
وستوفى ولي التي اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
والرصد عنها شهد بحد متقدم بل اعد بان يكون قريبا من امانة حيث يقدر على اقامة الشهادة بلا
تأخير لم يقبل لان الشك في الحد من غير حشنة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
الشك في الاقدام على الاداء بعد السوي من غير حشنة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
بخطا في الاقدام على الاداء بعد السوي من غير حشنة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
فلا يوجب تفريقهم وبين السرة ان اذا شهد شهود السرة بعد التقادم لا يحد السارق ويضيق
ما سرق لان التقادم ملائمة فلا يحد ولو اقر به اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
والعدا في الشرب كما سباني وتقدم اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
هو الاصح وقبل سنة انتهى شهدوا بزنا ومن ياتيه حد وسرقة من غايب لا لان الدعوى تقدم
بالغيبة ومن شرط في السرة لا الزنا كما سباني ولو اختلف اربعة في زاوية البيت او اقر به في
وجهها حد اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
الحد لا اختلاف المكان مصيبة ومن لا يخاف ان التوفيق يمكن بان يكونه ابتداء الفعل في زاوية
والانتهاء في اخره بالاضطراب وفي الكاية هذا اذا كانت البتة صغيرة بحيث يحتمل ذلك واما اذا
كان كبر اخلا واما انما فلان جعل المقر لا يدعي الحد اذ لو كانت امرته او امته لم تحضر عليه وان شهدوا
لكل اية شهدوا بالان باتباع الهمزة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع

فقد رآه
بطلته
والفرق ان بالقيمة تقدم الدعوى
ولم يشرط في السرة زنا او سرقة
بل هو حد عدل الشبهة ولا يغير بالحد
بطلته

واقران انما طاعة او اختلفوا في بلد زنا اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
بالقيمة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
لم يحد احد اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
اما عدم الزنا اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
على النسبة الى الزنا بل بلفظ الشهادة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
ان كان واحد اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
واما عدم على الشهادة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
ولا يحد الشهادة اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
كذلك يبين فلا يجب الحد عليه لان قول الحق في اسقاط الحد لا يوجب ولا على الشهادة كما لم يرد في لفظ
الشهادة وكذا اذا شهدوا على امرته بالزنا فوجدت زنا على غيرها ولا يعلمها واما ان
فلان القاطن من محل الاداء وان كان في اوله نوع قصور لغيره الفسق ولله في القاطن
بقيمة ثبتت بشهادة الزنا ومن ياتيه حد وسرقة من غايب لا لان الدعوى تقدم
عليها بامانة عدم البتة وقسط من الشهادة بامانة القيمة واما ان فلان الشهادة على الشهادة
زنا او النسبة لان احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وشهادة الفروع ولا يحد الفروع لانهم
ما يثبتون الشهادة على الزنا بل على الاصول واما اذا شهدوا بشهادة الفروع ولا يحد الفروع لانهم
وان جاء الاصول وشهدوا على معانيد الزنا بغيره لم يقبل لان الشهادة لا يحد الفروع ولا يحد الفروع لانهم
من وجه برهانه الفروع لانهم ياتون مقامهم وشهادة شهادتهم وشهادة شهادتهم في حادثة اذا اردت لم
يقبل فيها اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
احد هم محدودي فذف او عدا او عدا كذا اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
ويجوز ان يقولوا ان شهدوا واما فحق الحد بهم لعدم اتمية الشهادة فبهم او عدم النصيب فلا يثبت
الزنا ويجب الحد كونهم قدوة وارضى جرح جرح مدد اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
الجلد ثم ظهر احد مع عدا او محدودي فذف فارش الجلد مدد عن خلافا لها ودية بجه في بيت المال اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
والزنا محض فزحم ثم ظهر احد مع عدا او محدودي فذف فارش الجلد مدد عن خلافا لها ودية بجه في بيت المال اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
حد الرابع فقط قبل العذف خلافا لمزفر وعزم ربع الدين خلافا للشافعي وقبله اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع
عدوا اية واحدة لا تقام من ان كان في الحديث ولا ما خرج لانها لم تنفرد بموضع فيل تنقل من موضع

فولها

عشرنا

الغرض

لان اشارة

في قوله العرق فقال ان ابي ليل هو قذف فيجوز لانه شبه اليه من ابي ليل ما روي عن ابن عباس في قوله
من رجل قال لرجل ما تبطل فقال لا اهد عليه وبطل عطف على بطل المقذوف من بطل العرق بحسب مقتضى
الميت يعني لا يطالب بحقه القذف لانه آمن بغير القذف في نفسه بقذفه كالولد وان علوا والولد وان سفل
لان العاقل يمتنع من سب ابيه فثبت ان القذف في نفسه بقذفه كالولد وان علوا والولد وان سفل
حق المطالبة ولو كان الطالب محروما عن الميراث بالقتل واللعن او الرق فان المقذوف اذا كان محصنا
لابد الكافر او العبدان بطل بالحد خلافا للحد وبطل لو لا الولد حال قيام الولد فلا في لزم فيها او ولد بنت
فان لم المطالبة التحق للموت وعدم لا يطالب الا من يثبت بالعصية فان الميراث من الرضا من ولد الميت ابو القحط
حد واحد لان القذف في الحد عندنا حق الله لا يثبت له قذف من قذف رجلا من اهل اوقافه كل واحد منهم لا يجب
الا حد واحد كسائر ما حكم به ليل كان فاصلا بالكوفة فجمع يوما رجلا يقول عند باب مسجد رجل ما بين
الرايين فامر باخذ فاقبل الشجر فصره حدين فمات في القذف والوالدين فبلغ ذلك ابا جعفر فقال بالقي
من قاضي بلدنا قد اخطا في مسئلة واحد من حد او حد من غير خصوصية المقذوف في حد من حدين
ولا يجب عليه الا حد واحد ولو قذف الفاء والواحد بين الحد والواجب ان يفضل بينهما يوم او اكثر وقد
في الشجر وقد قال من جنوا صباكم ساجدكم ومجانكم وسلي سيوكم واقامة صرودكم والتماس
ينبغي ان يثبت ان المقذوفين حيوان او ميتان ليكون الخصومة اليهما اوالي ولهما وان اجتمعت
عيا واهد اصابا مختلفا بان قذف ذني وشرب ودرقي فقام عليه الكل ولا يوازيها فيه الهلكة بل ينظر
في ايه من الاول فيبدا بحد القذف اولا لان فيه حد العبد ثم الامام بالخيار ان شاء براه الحد الزنا واد
ثارة بالقطع لاسنوايتها في القوف لثبوتها بالكتاب وبوفر حد الشرب لانه اضعف منهما ذكره الرسل
ولا يطالب احد من العبد سبي ولا اهد من الاول والادابا بقذف الله الحر المسلم لان الولد لا يجب
سبي ولا الاب سبي لانه لو كان من اهل البيت لم يغير له الطلب لوجه السب واستثناء الامانة وسبي
فيه ارباع ارباع المقذوف بطل الحد عندنا خلافا للثاني لان الارث يحرم في حقوق العباد
وبما في الله تعالى عندنا ولا فيه رجوع بين من اقر بقذفه ثم رجع لا يقبل لان المقذوف فيه حقا فكذلك
في الرجوع بخلاف حدده في الصلح حتى الله اذا لا يلزم به فيها ولا عتاق ان اقر عتقه لانه ايضا
بحر في حقوق العباد قال رجل لا يراى في حد الاخر كلامه عليه السلام ايرى قوله لا يراى في حد الاخر كلامه
لا يراى في حد الاخر كلامه عليه السلام لان العاقل لا يراى في حد الاخر كلامه عليه السلام لان العاقل لا يراى في حد الاخر
وقذفها بوجوب الحد فيبدأ بالحد لان فيه برائة فابطل اللعان لان الحد في القذف ليس باصل اللعان
ولا ابطال في حد لان الملازمة تحذف القذف لان احصان لا يبطل اللعان والحد في القذف لا تلازم
لست في الشهادة فيجوز ان لا يثبت القذف لانه في معنى الحد وبزيت بك حدرا يعني افاقا لهما زانية فقالت
جملته

نماذج

ثبت بغير شاهد ولا لعان لو قبح الشك في كل منهما لا فقال انها ارادت الزنا قبل الطلاق فيجوز الحد في اللعان
واصلها انها ارادت زنا ما كان من بعد الطلاق لان ما كان من قبل الطلاق لا يوجب الحد في اللعان
من الحد في اللعان لا يوجب الحد في اللعان لان الحد في اللعان لا يوجب الحد في اللعان لان الحد في اللعان لا يوجب الحد في اللعان
لان النسب يثبت باقرار من يثبت صا قاذفا فوجب اللعان واذا قذفه ثم اقر فقد لا يثبت النسب فوجب الحد
والولد ان يثبت ولا اقره ثم قذفه وولد ان قذفه ثم اقره لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب
يا زاني حد واحد لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب
يصير قاذفا ولا حد بقذف من لها ولد لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب
فثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب
نما كارت بخلاف الملازمة لان الولد حيث قذفه فاذن لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب
بكل وجه او بوجه كالملازمة المشتركة فان الولد في الصورة بين حرام لعينه والاصداق من وطن وقطاعا وما
لعنه لا يجب الحد بقذفه او وطن في حد الحد ارباعا من اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
وطن اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
او بقذف مكاتب من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
مسلمة اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
عنه عايشا تكون الحرمة موقوفة او وطن جارية مملوكة حرمت موقوفة كالملازمة او مكاتبه فاذن
مجبور في حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
حكم الصلح فيما بينهم من خلافا لهما اذا اقر القاذف بالقذف طلب الاثبات بالنية بما كونه
المقذوف زاننا في اتمام اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
حد المقذوف وان يقر القاذف في اتمام اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
قيام المجلس فان يقر حد ولا يكفل لثبوت القذف في مجلس ويقال بعت البهيم من مجلس كذا في حد القذف
كل حد واحد بخلاف ما اختلفت ابي جهم وقرن في حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
التعزير ناديب في الكشاف العذر المنع ومنه التعزير لانه منع من معاودة البيع دون الحد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
قد روي الحد وهو يكون بطل او الصلح او تعزير الاذن او الكلام القليل او نظر القاذف في وجه غيره
او الضرب في الكثرة وتلقون سوطا واقله ثلثة لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد
واقل الحد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
الاصول وهو ثمانون ونقص عن سوطا في رواية وحسنه في اخرها وان كان اقله ثلثة لان مادونا

بالجلس
او بغيره

والاصل في وجوب التعزير ان يكون من اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد اربعة من حد
نما كارت بخلاف الملازمة لان الولد حيث قذفه فاذن لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب لانه لا يثبت النسب
سكا اذا كان ياكل به صفر سيرا ويخونه فانه لا يوجب
تأخر في غاية البيان

لا يقع به الزجر ولا يقرن الضرب بالاعضاء من باب التعزير كما يعرف في الحد كسبابة والتعزير بما به مراتب
 تعزير اشراق الاشراق كالقضاء والعلوية وتعزير الاشراق كالأشرف كالأشرف وكما قالوا في تعزير أو ساطع الشمس
 وتعزير الخسب فالأول الإعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بلفظ انك تفعل كذا وكذا والاعلام والجزء
 الى باب التعزير الاوسط وهو ان يقول القاضي بلفظ انك تفعل كذا وكذا وتعزير الخسب من الاعلام والجزء الى باب
 القاضي والجنس والضرب وصححه بوجه آخر اذا جئنا الى زيادة ناديه وصحة ما وجدته من التعزير
 لان الخفيف جرمه من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف كزيادة تالي في ثوب القصة ولذا
 لم يخفف من حيث التعزير في الاعضاء ضربا في ثوبه اذا رواد ثم الضرب للزنا است من الباطنة لانه ثابت
 بالكتاب وقد اشرب شربا بجماع العواصية حيث قال عارضا اذا شرب سكر واذا سكر منه واذا
 من ياقرب ويما المفرن فانون جلت وعليه جمع العواصية ثم للشر ثم للقذف لان جنابة الشر يقطوع
 بها وجنابة القذف لا اتصال كون القاذف صادقا في قذفه وعجزه عن اقامة البينة لا يدل على كماله في افعال
 عينية شبيهة او اباها من ادائها ولان شارب الخمر قلما يخلو عن القذف فيصير كل شارب خمرها ما يوجب
 والقذف فيتحقق منه جنابا من ومن القاذف جنابة واحدة ولهذا كان صرنا افعال من ضرب القذف
 وان كان منصوصا عليه في الكافي فيتحمل ما قال صدر الشريعة اقول هذا القذف ثابت بالنقض وهو
 قوله فاجله مع ثمانية جلت وهذا شرع في القذف لان هذا شرع لم يثبت بالقول بل بالواقع
 العواصية ثمانية ان سئل عما هو القذف وقد تعزير الاصول ان الحكم يستلزم الى الاجماع لا يثبت وعزير
 بقذف معلوك عبدا ودية او ام ولد او كافرا ثمانية لانه جنابة قذفت وقد استنع وجوب الحد
 لقذف الاقضاء فوجب التعزير ولهذا يبلغ في التعزير ثمانية وفي الصور الآتية الرأي الى الامام وصورته ان
 اخراي يجب فيها البلوغ في التعزير ثمانية احدى ما اذا اصاب من الابنية كل ادم غير الجاهل والثانية
 ما اذا اصاب من ابي وان ثمانية ما اذا افاضت رفق بعد ما جاع جميع المتاع قبل الاخراج كذا في الكافي وعزير
 بقذف مسلم بياض الا ان يكون معلوم العشق في لا يعزير ذكر قاضيه ان قال فاد اثنائه
 لدفع التعزير لا يسمع لانه شهادة على الجرح المحرم بخلاف ما اذا قال يا زاني فاراد اثنائه حيث يسمع لانه
 ثبت عليه الحد لانه حق الله في فلا يكون جرحا في كتاب الشهادة وعزير بياض كافر باجبت
 بياض في اياها باجبت ياهاين بالوطي يا زنديقي بالقتل الا ان يكون لصا كذا في الثانية يا زنديق
 مو من لا يماري زنا امله يا قريبا مو عريب فليان مرادف وثوب يا شارب الخمر يا كل الزواني
 ابن الفحمة في القناون الظهيرة الفحمة الزانية ما عوف من القباب وهو السعال وكانت الزانية في الفحمة
 اذا مر بها رجل سلت ليقف منها فاجبت نفس الزانية لهذا الفحمة وقيل من يكون عتيا الزنا و قيل من تخش الزانية
 لان الزانية قد تفعل ما تواف من الفحمة من تجارته بالاجرة اقول ببرد ما ظاهرا من مقتضى هذا التمسك

هذا هو التعزير
 في كل من سئل عن حد الزنا
 في كل من سئل عن حد الزنا
 في كل من سئل عن حد الزنا

نهاية

ان يكون في الفحمة معنى الزنا مع زيادة امر فيجب فيه الحد كما وجب بان الزانية كما هو المذهب الا ان
 ان الحد انما يجب اذا اذنت بصرح الزنا او بما هو في كل بان يدل عليه اللفظ اقتضاء كذا قال است
 لا يكره الاست بان فلان انما في القصب كما هو لفظ الفحمة لم يوضع لعين الزانية بل لستعمل فيه
 بینه وضعت لعين كما مر دلالة عليه اقتضاء ايضا وموطا يثبت ما قال الزنديق لا يقال يجب الحد
 بقوله لعين است لا يكره ويوجب بصرح في الزنا لا اتصال ان يكون من غير ما لوطن بالشبهة لانا
 نقول فيه شبهة انما الى الزنا اقتضاء والمقتضى اذا ثبت بجمع لو لم يثبت الحد اذا ثبت
 اقتضاء كذا ثبت بالبينة مدامة ما يمكن في هذا القام لكنه بعد موضع تأمل بان الفاجرة فانما
 من تشارك معصية فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكم فلا حد انما في المصوص است ماوي
 الزواني بان يلعن بالصلان يا هرام وان معناه المولد من الوطى الزوام وهو ام من الزنا كالوطي
 حالة الخبي في العرف لا يرد الاول لانا وكذا ما يراه من الجنب البين فلا حد في الزنا عذر فيها
 لانه آدمي سلا الخبي الشين به ولا مدخل للقتل في الحد فوجب التعزير لا ان لا يعزير بيا
 حار يا فخرير بالكل بياض يا زنديق يا هرام يا ابن النجاشي يا زنديق يا هرام يا زنديق يا هرام يا زنديق يا هرام
 يا هرام امل لانا كذا است معنى الخبيض المتعارف بل معنى الموطا فاعزير فيه يا هرام يا زنديق يا هرام
 ولا يقصدون معنى معناه يا هرام بوزن النظم من يضحى عليه النكس ووزن الزنا من يضحى عليه
 الناس يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام يا هرام
 الشتم وبنادون به وقيل اذا كان المسبوب من الاشراق كالقضاء والعلوية يعزير لان الوش
 الخبيض بذلك وان كان من العامة لا يعزير للثبوت بكذبه وهذا احسن كذا في الكافي اذ في عند الله
 عارجل سرقه وعجز عن ثباتها لا يعزير لان مقصود الذي يحصل له بالسبب الشتم بخلاف
 دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت بحد لما هو موقوف العبد اي حق العبد غالب في يجوز والبراء
 والعفو واليمين الشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين بخلاف الحد الذي هو مخالف
 حق الله حيث لم يجر فيه شتم من ذلك يعزير المولى عبد والزوج زوجته بانه الزانية وكرها
 تحمل الجنابة واما الزوج من المنزل وترك الاجابة الى التمسك لا اي لا يعزير الزوج زوجته
 ترك الصلوة والاب يعزير الاب عليه قال في النهاية انه انما يضرب بالمنفعة يتعفو اليه بالمنفعة
 نفوذها الا ان يمسك بالسر ان يضربها بحد الصلوة وله ان يضربها بحد الزانية ونحو
 من حد او عذرات مدروسة لانه ضل ما ضل به الشتم فيكون من شتم الى اثم فكانت
 حنف انهم الا امراد عذرت ما زوجها لمثل ما ذكرنا فانت فان وما لا يكون مدرا لان ناديه
 مباح فيقتضي شرط السلامة ادعت عارضا فافان وبنت فكل عليه يعزير وكذا المعلم اذا ضرب

والحق

المنعوم

الجنس

هذا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وہیت اذن فی دخولہ

البصير ضيا فاش يبرز لاذيقه الفنا حيد رأيه بصلاح امرائه او معجبه وما يطاوله من قتل الرسل والملائكة
جميعا كذا في قوله **كتاب السيرة** في لغة اخذ الشيء من الغنيمة ان شئ كان يوشى
اخذ مكلف اذا قد بالغ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة بجنت حرا صفة قدر او حال شئ كان اذا حفظ
قد زيد على المعنى اللغوي واصاف شئ ما به التارق وهو كونه مكلفا ومنه لية المسروقة وهو كونه مالا تقويا
مقدرا وانه لية السرق منه وهو كونه زادا في بيانها والمعنى اللغوي راها فيها اما ابتداء وانتهائها كما اذا
يؤخذ بالشر سبب الاخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا انقب الجذخ خفية واخذ المال من المالك مكافئة على الجوارح انما
اما ضروب دين السرق المشهور وفيها سارقون غير المالك او من يقوم مقامه وما ذكره في خط الطريق
وفيه سارقون من عين الامام لانه المتعدي لخط الطريق باعوانه وشرط كون السارق مكلفا لا ان يجانبه بان يتحقق
به وان العقل البلوغ والقطع جراه بالجنابة وشرط كون الما مضروبة دراهم مضروبة جين فصاعدا او قدر لم ينفذ
لان السارق لو اراد في حق السرقه جين في حق دين السرق وقد ورد الحديث في بيانها في الجملة حيث قال نعم لا يقطع
السارق الا في ثمن الجن والى اصحابنا الجن الذب قطعت اليدين على عهد النبي ثم كان يساوي عشرة دراهم
رواها ابن عباس ربه وان غرصد شرط كونها وزن سبعة مثاقيل لانه المعتر في وزن الدراهم في غالب البلدان وكونها
مضروبة لانها المتألفة عرفا لاسم الدراهم وبوطا من الرواية وهو الاصح فيكون سرق عشرة بزازات او عشرة
مضروبة لا يجب القطع لان شروط العقوبات شرعية في وجودها بصفة الكمال والبره انقص من المضروب ثمة
ولهذا اخط الجوهري في لوسرق عشرة ردية لم يقطع عند ابي حنيفة وزاد شرط كون الاخذ من حر لا من غنم
لان ما يدبره بالشرهات لا يتوفي بيمينه والحز قد يكون بالمكان وقد يكون في الاخذ وسياتي بيانه ان شاء الله
لا يقطع السارق اربعة ان اقر مرة كما في النقصان وقد اختلف في رد عن ابي يوسف عدم القطع
الا باقرار مرتين او شتمه طلاق كما في سائر الحقوق وسألها اياك ان تدرك الامام كيف هي وما هي في
هي وان هي وكل من وعين سرق وشاها لزيادة الاهتياط كما في الحديث ويحب الي ان يسأل عن كل شئ من الغنم
ثم حكم بالقطع وان شار كجميع السرقه واصاب كالاخرة ويؤخذ دراهم قطعوا وان اخذ المال كل من لم يزر
بعضهم فان الغنم بين السرق ان يقول بعضهم الاخذ ويستعد باقون للدفع فلو امتنع الحد يمتنع لا تمتنع القطع
في اكثر السرق في قوله في فتح باب الفاء ويقطع بالسارق خشف يقوم بجلب من الغنم والقنا الرمح والابنوس
خشب صلب في الصحاح شجر طيب الرائحة والعود والمكة والادمان والورس نبات كالسهم ليس باليمن
يزرع في ثقب عشون سنة كذا في القاموس والزعفران والغير والفصوص خضر كالها الزمرد والياقوت والزبرجد
والنلوة واللؤلؤ والغير رزج وبالجملة كل ما هو من اعرال الاموال وانفسها ولا يوجد في دار السلام مباحة
الاصل غير مغرب فيها والناه وباب من خشب فانما الصنف فيها غلبت على الاصل فالتخاف بالاموال
النفس والنا يقطع في الباب اذا كان محرزا غير مغرب على الجوارح ابنت وكان خفيفا لا يشغل على الواحد عليه لا

الفاقمة السوريز حال ادستلاب
 الفاضل خور لعل حدفان
 بالسترو بالانور ج باقره كل قد
 العودة الى العصف والعزب الحاسوب
 لا يعطه اما الحاك كم دعا هذا
 والما يتنوع لانه لا يصيد
 في ذلك بانه زني
 كوايدى نوحه من
 بيا الحدود والاشيا

اغانی

والأذن من محقق بالهارة أو سرق شيئا ولم يجره من الدار لا يقطع فيه أيضا لأن الدار كالحائز واحد فلا بد من الإخراج منها أو دخل بيتا ويجعل من موقوف حيث لا يقطع عليها لأن قول لم يخرج لا يخرج من يد معتزلة بما المال قبل حرمه والى لم يخرج من اليد لم يقطع من كل واحد أو يقطع بيتا فادخل من واحد نصا
حيث لا يقطع لما روي عن علي بن فضال إذا كان طرفا لا يقطع وفسقا أو طرفة فارجع من كبري قال في النهاية العترة وما زاد من الماد به منها غشركم وإنما كان الحكم هكذا لأن الرباط من خارج فبالطريق يتحقق الأخذ من الظاهر فلم يوجد منك الحز وأما كانت العترة واحدة فطرا وأخذ بالقطع لأن الرباط من داخل فبالطريق العترة داخل لكم فيوجد الأخذ من الداخل ولو كان مكان الطريق الرباط طرقت تنكس لكم لأنه كما سئل أو سرق من قنار وحمل حيث لم يقطع سواء كان معه سابق يسوق أو قابله بقوى أولا لأن مقصود السابق والغاية لسوق والقوى وقطع السارق لا يقطع وقطع سارق الجمل والجل أن يقطع صاحبها أو نام عليه فإن النوم على الجمل أو بغيره من حفظه أو شق الجمل وأخذ منه شيئا يقطع النصاب فإن الجاني جزا وأدخل يد في صندوقه أو كسبه أو جيبه فلا أخذ وأخذ منه قدر النصاب أو خرج من مقصود داره مقاصير إلى غيرها أو سرق صاحب مقصود من مقصود آخر بين دارهما جدران سكن في كل منهما من لا يقطع بالجزء التي سكن فيها غيره لا دار الواحد يوثق بمشغول بناء وهذا وبغيره من أساطير التي تسمى من حرز الطريق ثم أخذ من الدار من قبل بقاء السارق لا غرض فاستد في ذلك بغيره من علمه بغيره فاعبر لكل فعل واحد فقط وإذا أخرج ولم يأخذ فهو مضيئ لا سارق فلا يقطع أو علم على حارس فاستد فاحرص لأن سيرة مخالف إلى سوق في المسبب لا يلزم أن يقطع السارق سياسة لعمية في الألف بالفساد **فصل**
يقطع بين السارق أمّا القطف في النقص وأما البين فلفظا ابن سبيح فاقطعوا ما بينهما والفرق بين المشغول بعل ما عندنا من زينة لأن البين عام أمر يقطع السارق من الزينة ويحتمل لقوله عني فاقطعوا وحسوا لا في حرز ورد شد بدق لأنه ربما يفيض إلى التلف والحدز أجز لا تلف ثم رجع السارق إن عاد فإن عاد لا يقطع وجب فيه ثوب وعزر أيضا وقال إن في يقطعه في الشك في السر في الزينة بطل البين لقوله ع من سرق فاقطعوا وإن عاد فاقطعوا ولما أجمع الصواب حين حتم على من أن لا يقطع من الله في أخلا أو عشا يقطع بين ما وصل إلى يمينه ولم يخرج أحد منهم بالحدث فدل على عدمه وقال الإمام الطحاوي سمي الله أن تار فلم يقطع منها أصلا ولو صح حمل على التمسك أو التمسك فإن كان جواب هذا السؤال قوله الآتي لم يقطع أما مع القطع فيما إذا كان بيد السارق أو أصابها أو وصل إلى يمينه مقطوع أو شل أو تولى فلا يقطع فيه يمينه من النقص وهو البطش والشيء بخلاف ما إذا كان ناشئة واحد سوى الألف مقطوع

في سرقته من اليد

وإن عاد فاقطعوا

أو شل لأن فوته لا يقطع القطف في ظاهر الرواية وأما عدمه فبما ذكره بقوله أو رد إلى الكسر قبل المحصورة فلان الدعوى لا يمكن فلا يقطع سرقته وأما فيما ذكر بقوله أو ملكه به مع القبض أو بيع أو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع هذا قيد للملك والنقصان مما فلا في المحصورة عند الاستيفاء شرط القطع وقد استثنى في الأول وفيما كان النصاب عند الاستيفاء شرط القطع أيضا وقد استثنى في الثاني وأما فيما ذكر بقوله أو سرق وشهد عليه شاهدان فادعوى كونه المسروق ملكه وإن لم يبرهن فلان الشبهة دالة على ثبوت الدعوى لا لاقبال وأما فيما ذكر بقوله أو أقر أو أقر في السرقة وأدعى أن الملك أحدهما وإن لم يبرهن حيث يقطعان فلان البيع عامل في حق البيع ومورث للشبهة في حق الآخر لأن السرقة ثبتت بأقرارهما على الشك قال في الوفاة أو سرق فادعوى ملكه أو وحد السارقين أو قول قريحت لأن المفهوم من العبارة غير مطلوب المطلوب غير مفهوم منها أمّا الأول فلان قوله أو واحد السارقين عطف على ضمير فادعوى فالحقني أو سرق سارقان فادعوى أحدهما وبوليس بطل وأما الثاني فلان المطر أن يقر سارقان وأدعى ملك أحدهما كما هو المذكور في الهدية والكاف وغيرهما وبوليس لازم إذا استعار في العبارة بالقرار وأما فيما ذكر بقوله أو لم يطالب المالك وإن أقر السارق فلان الدعوى شرط فلا بد من المطالبة سرقا أو سارقا سارقا سارقا قطع لآخر لأن السرقة لم تثبت في الغائب كان اجنبيا وبدعوى لا يثبت الشبهة ولأن احتمال دعوى الشبهة شبهة الشبهة فلا يغير وقطع السارق في المحصورة دليله فاقطع كما في دعوى ومودع ونما صلبه بواو وسيمر وسائر مضارع في بابي في سوم الشرب ومنه من يستحبه وحصوله المالك أيضا من سرق منهم مفعول محصورة أما محصورة في يد فاقطع فلان السرقة موجبة للقطع في نكاحها وقد ظهرت عند القاضي بجمعة شذوذة بناء على محصورة معتبرة في نكاح القطع والمهر محتمل وهي مقصورة كما ملكه فإذا أثبت كان لهم أن يأخذوا عن أنفسهم لاستبعاد ما أصالة لا يثبت لأنه إن كانا ابنا لا يمكن من ادعاء الامانة الأب وإن كان ضمينا لا يمكن من إسقاط الضمان عن نفسه الأب باليقول سرق مني فإذا كان أصيلا في المحصورة وجب الاستيفاء عند الثبوت بلا حصر المالك لأن القطع هنا الله بخلاف للقصاص وأما محصورة من سرق منهم فلان لا يقطع المالك من يمينه من اليد إلى القطع فإذا جازت بابتائيه فلا يجوز بالأولي الأولى لا يقطع من سرق من سارق يقطع بغيره إذا سرق بجعل شيئا فقطع به وبقي المسروق في يد وسرقه من السارق آخر يقطع السارق إن كان السرقة أمّا السارق القطع إذا كانت من يد المالك أو الأمين أو الضمين لما مر آنفا ولم يوجد شيئا منها جهاد السارق الأول ليس بالمالك ولا الأمين ولا الضمين حتى لو تلف لا يضمن كاشياني بخلاف ما إذا سرق قبل القطع حيث يكون له ولرب المال القطع لأنه في معنى الغاصب وقطع بعد سرقة لأن أقرار صحيح من حيث أنه آو من لا يجوز له الغاصب عليه سبب الجناية إنما يتحقق بطلان التكليف والتكليف إنما يتحقق من

والجناية

حيث انه آت من حيث انه مال ثم يقدر الى المالك فيقع من حيث انه مال لا يجرى بها الا يري ان قوله يقعون
 في مال رمضان لغيرها وما قطع به مطلقا ان سواء كان المصروع قرا او عبدا ان يري رد الي صاحبه
 لبقائه على ملكه والا لا يضمن وان اختلف لقوله لا يجرى على السارق بعد ما قطع به قوله وان
 اختلف اشارة الى رد ما روي الحسن عن ابي حنيفة ان الضمان يجب بالسرقة لا بالملك ولا من سرق عطف
 على ضمير لا يضمن وجاز للفصل مرات قطع ولو كان القطع ببعضها اي بعض السرقات شيئا ففعل
 لا يضمن منها اي من تلك السرقات يعني ان من سرق سرقات فخر واحد من اربابها وادعى حقه فثبت
 ففعل بها فهو جيبها ولا يضمن شيئا عندي حقه وان حضر واجمعاً ففعلت به خصوص لا يضمن شيئا
 بالوفاي ولا ان لا يضمن ايضا قاطع سارق من امر بقطع به سرقة لا يملك ولا يملك من جيبها ففعل
 منه فان قيل لم يضمن ليعمل السارق كان حاصلا ففعل قلنا البين كانت مستحقة بالمال ففعل
 السارق سلبت نصارت كالمال له قال انما سارق هذا الثوب بالاضافة قطع كونه اربابا للسرقة
 ولو قال انما سارق هذا الثوب بدو بها اي بدو في الاضافة بل يتبين سارق لا ان لا يقطع كونه
 عند الدار او قطع من سرق في الدار فافهم وهو بعد الشق بآل العشرة اب عشرة وادم
 مضروبة فيه بقيد ان يكون الشق في الدار وان باء المردق عشرة وادم بعد الشق في الدار
 لانه اذا اخرج من شقوق وهو باء عشرة وادم ثم شقة وانقص قيمة بالشق من العشرة فانه
 يقطع فلا بد اذ اذ الشقة في الدار وانقص قيمة ثم اخرج لم يقطع لانه السرقة تمت على الثوب الكامل
 في الاول ما انك فظهر ان القيد لا يدر منه ولهذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما وقد ذكر في الوفاي والكنز
 لا ان لا يقطع من سرقة شاة فخرج في الحزق فخرج لانه السرقة تمت على اللحم وقد سبق ان سرقة
 لا يوجب القطع ومن جمل من سرق من الفضة والذهب فذرا نصيب وادم واما يري قطي ان سارق ورون
 الدرهم والدرهم الى المردق منه عندي حقه وقال لا يروى انما انها صنعت متقومة عندها فلا يملك
 وان حرق ارباب الثوب الذي سرقة ففعل فلا رد ولا ضمان عندهما وقال لم يؤخذ منه الثوب وبعطى ما زاد
 الصبح فيه لان من ما قام من كل وجه ومواصل والصبح يتبع فكان اعتبار الاصل اذ في الهداية الصبح
 قيم صوت ومنع وحى صاحب الثوب فقيم صوت لا يمنع لزوال التقويم بالقطع كما مر فكان حق السارق
 اقل بالزجر وان سرق ارباب الثوب رد على المردق منه عندي حقه لان السورق نقصان
 فلا يوجب القطع حق المالك سرق في ولا سلطان ليس سلطان آخر ففعل لا ولاية له على ما يري
 تحت **باب قطع الطريق** لا فرغ عن بيان السرقة الضمنية شرعية في بيان السرقة
 الكبيرة فقال من قطع الطريق سواء كان في جماعة من اثنين عن طاعة الامام ففعله او اوحدا
 يقدر على الامتناع نفسه او مبدءا وقيل قوله الا في خصوص ما ان كان يكون القاصد مصوم الدم بان كان

سئل او مبدءا فانه ان كان مستأنفا في اقامة الحد عليه الخلاف على معصوم متعلق بالصغير البارز
 في قصده اي قصد القطع على مسلم او ذمي حتى لو قطع على مستأنفي لا يجب عليه الحد فاذا كان
 قبل اخذ شيء من الحارة قتل وقتل لواء منهم او اكثر جيب بعد التعزير لباشرته منكرا حتى يتوب
 لا يجد القول بل بان يظهر فيه سيما العلي وان اخذ اي القاصد لا ويغيب كل منتهى
 يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف كذا في حقه العتق وان قتل بلا اذن قتل حد لا قصاصا
 فلا يعموه ولي عطف على قطي اي قتل ابداء بقطع او صلب حيا يبيع اي شق بطن ربح حتى
 يموت والا صل فيه قوله تع انما جزاء الذين يماربون الله ورسوله الاية اي يماربون الله على
 هذه النصف لان احد الايجاب الله تع ولا ان الماخر في البراري والفتاوى في امان الله تع وحفظ
 في المعترض له كانه يماربون الله تع والمراد به التوزيع على الاحوال كانه قال ان يقتلوا ان قتلوا آه لا
 التعزير كما قال مالك مستأنفا بظاهر او ثبت ذلك بقوله عليه السلام من اخذ المال قطع ومن قتل قتل ومن اخذ
 المال وقيل صلب وقد روي ان جرائل دم نزل بهذا المتعزير في رجب اية بركة ويترك مصلوبا ثلثة ايام
 ليعقبه غيره لا اكثر منها لانه يتخير بعد ما يقتل في الناس به وما اخذ قتل او اختلف لا يضمن يعني اذا قتل
 انقطع فلا ضمان عليه في مال اخذه اعتبارا بالسرقة الصغرى وقد مر وعقل ادمم حد ولا جزاء
 الكاربه وهي تحقق بان يكون البعض ردا لبعض حتى اذا ازل احداهم اتي ذوا اليهم والشرط هو
 القتل من واحد منهم وقد وجد وجرد عظامهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل بالقتل باي الذكوات بل
 مجرد اخذ المال او الاضافة وان جرح واخذ المال قطع اي قطع يده ورجله من خلاف وهو جرحه لان
 الحد واجب فعلا تع سقطت عصمة النفس فحق العبد كما سقطت عصمة المال لان القطع مع الفجر
 لا يجرى لان جرح قطع اي لم يقتل ولم يخذل لا جواب هذا الشرط قوله الا في فلاحه او قتل عدا
 يجرى واخذ المال قاتل قاتل ان يؤخذ او كان منهم غير مكلف اي جسي او مجنون او ذورم محرم من
 الحارة او قطع بعض الحارة على البعض او قطع الطريق ليد او نها را بصر او مصر من متار بين فلاحه
 الماسقوط اذا جرح فقط فلا ان هذه الجناية ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد اذ يسقط في ضمن
 استبقاء الدم ولم يوجد فيمنع حق فلو ان القصاص ان كان الجوازة مما فيه العصاص او الارش ان
 كان ما فيه الارش في الاول من الصور المذكورة وهي ما اذا جرح فقط واما سقوطه اذا اخذ بعد
 ماناب وقد قتل عدا واخذ المال ففعله تع الا الذين تابوا من قبل ان تدر ا عليهم فاذا سقطت
 حق العبد فيه يكون له ان لو لم يفرق اي قتل القاطع او العفو في غير ما من الصور المذكورة واما
 اذا كان منهم غير مكلف او ذورم محرم فلا جنازة ولهدة قامت بالكل فاذ لم يقع فعل بعضهم
 كان فعل الباقي قتل بعض العلة وبه لا يثبت الحكم واذا سقط الحد صار القتل الى الاولياء ان شاءوا

تخرج بالكونه حد لو كان
 قضايا العفو والى القضاء
 او قتل او قطع
 او سلب عتقا
 او قتل او قطع

قتلوا وان شاءوا افنوا اما اذا قطع بعض المارة على البعض فلان الحزب واحد فصاروا كدرا
 واما اذا قطع بطلا او نهلا بصره في تمر من متارين فلان الظاهر لخصم بالخصم الا انهم يوفون
 بعهده المال ايضا لا لئلا لا المستحق ويؤيدون ويحبسون لا لئلا يهزم الجندية ولو قتلوا لامر الله
 فحينئذ يوفون انهم لو كانوا في المصير لكانوا في المصير من ميرة سفر حري عليهم احكام
 قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهي دفع شر المقلبة المتصعبة في
 الخلق كبر النون مصدر خنق يعني اذا خنق رجلا حتى قتله فعليه دية وسية وجهه في الجنايات لان
 شاء الله تعالى ومن اعتاده في المصير قتل به لانه صار ساعيا في الارض بالغ وفدغ شره بالحق مع الوقت
 امره وقطعت واخذت المال دون الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجال عشرين قطع الطريق واخذ
 المال وقتل ومن اصاب المال كذا في المنيعة **باب الاشربة** لا يخفى وجه مناسبت كتاب الحرام في قوله
 آفروه الى آخر الكتاب وهي جميع شراب والشراب لغة كل ما يشرب مسكرا كان او لا شرعا باجماع
 اهل العلم ان جميع ما يخرج من الاشربة اربعة العنب التمر والزبيب الجوز كالحظنة والشيرة والذرة
 ثم الماء المستخرج منها فان في مطبوخ والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثا
 وقد يطبخ حتى يبقى نصف والحرام من الاشربة ايضا اربعة والحلال اربعة اما الحرام فبين الاول
 منه بقوله حرمة الخمر وان قلت وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد غصلا الا ان
 بهذا الشراب بالجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر فاما سبب فخر الحرام منه العقل وسبب الحكم
 كذلك قلنا لان ذلك بل انما سميت به لاختلافها قال ابن الاعراب سميت الخمر لانها تركبت فاستمرت
 واختار ما تغير ربحها كذا في الصحاح ولو سلم فلان ان رعاية المعنى بسبب البلاغ بل سبب للوضع وتوضيح
 الاسم على الغير فان القاروة سميت بها لقرار الماء فيها ولا تطلق على الدق والكوز وقد تفرغ في موضعه
 ان القياس لا يخفى في اللغة ثم القذف بالذنب شرط عنده وعندهما اذا اشتد صار مسكرا فذكر بالزبد
 او لا وبين ان في بقوله كذا الطلاء وهو ماء عنب يطبخ فذهب اهل من ثلثه وذهب اهل من ثلثه وصار مسكرا قال
 في المحيط الطلاء اسم للثلاث وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه وصار مسكرا قال
 الزيلعي وهو الصواب لا روي ان كبر العجاية رضوان الله عليهم اجمعين كانوا يشربون من الطلاء ما
 ذهب ثلثه ويبقى ثلثه وعطواي الخمر وما ذهب ثلثه من ثلثه نجاسة اما الخمر فليس بها بالذليل
 القطعية حيث سماها الله نورا رجيا وجميع الحرام الخمس العن كذا في الطائفة وورد الا اذا ثبت التواتر
 المعنى فيه واما ما ذهب اهل من ثلثه فلا يخفى في حكم الخمر وبين ان ثلثه بقوله حرمة الخمر وهو ما
 من ماء الرطب كذا في الهداية والظاهر بين الرابع بقوله وتبيح الزبيب ثانيا اذا غلبت اي الطلاء والسكر
 والتبيح واشتد وقذف بالذنب فان هذه الاشربة انما تحرم عند الاحتياج اذا حصلت بها هذه الصفات

اعقاده

الثالث

سلا

الثالث وعندهما يعني الاشربة كذا في الخمر وحرمة الخمر اقوى من حرمة الثلثة الباقية لثبوتها بدلائل لا
 شبهة فيهما اصلا كما هو مذكور مستحبها او لم يجرى بها ولم يضمن مسكونها الا ان يكون لذمى ويحدث شر بها
 ولو قطره وشارب غير ما ان يسكر واما الخمر فبين الاول بقوله وهل المثلث العنب وهو ما يطبخ من ماء العنب
 حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه وان غلى واشتد وسكن من العنب هذا عند ابي حنيفة واما يوسف وعنده
 مالك والشافعي قليله وكثيره واما مثل ابو حنيفة الكبير عنه فقال لا يخل شره فيقل فالت ابا حنيفة واما يوسف
 فقال لا لانهما يجلان بستره الطعام والناس في زماننا يشربون للجور والسلي فاعلم ان الخلاف فيما اذا
 قصدير التقوى فاما اذا قصده السلي فلا يخل اتفاقا والذي يجب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثه بالطحين
 حتى يرق ثم يطبخ طبعه حكم المثلث لان صب الماء لا يزيل الا الضعف بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم
 يطبخ حتى يذهب ثلثه الكل لان الماء يذهب اول اللطافة ويذهب منها فذا يكون الذي اذهب ثلثه ما العنب
 وبين ان في بقوله وهل يشرب التمر والزبيب مطبوخا او في طبعته وان غلى واشتد وسكن من العنب ان عندنا
 هي وعند محمد والشافعي حرام والكلام فيهما في الكلام في المثلث المذكور وبين الثالث بقوله وهل الخمر
 وهو ان يجمع بين ماء التمر والزبيب مطبوخا او في طبعته ويترك الى ان يغلى ويشد فانه ايضا يخل اذا شرب
 ما لم يسكر بل هو وطوب وبين الرابع بقوله وتبيح العسل والبن والبر والشيرة والذرة وان لم يطبخ
 وهل يحد في هذه الاشربة اذا سكر فيها قيل لا يحد قالوا الاصح ان يحد بتفصيل بين المطبوخ والغير
 لان الناس يجمعون عليها في زماننا كما جتمعوا على سائر الاشربة المحرمة بل فوق ذلك كذا في المحققين
 من الالبان اذا اشتد اذا شرب فيقول هل حل اي حل هذه الاشربة اربعة اذا شرب ما لم يسكر و
 اذا سكر واحد منها كان القدر الا فيه واما لانه الفس بلاء هو وطوب متعلق بقوله شرب وهذا القيد
 غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من الجاهات بل هو وطوب على هيئة الفس حرمت
 اعلم ان السكر حاله لغرض الانسان من امتلاء دماغه من الابخرة المتصاعدة اليه فيتعطل معه
 عقله المميز بين الامور الحسنة والقبيحة وهو حرام بالاجماع لكن الطريق المتعطل اليه قد يكون ايضا
 حراما كما في الاربعة السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة اللاحقة وسكر المضطرب ان شرب الخمر
 والسكر الحاصل من الادوية والاعدية المتخذة من غير العنب فان قيل الحل والحرمة من صفات
 الافعال الاختيارية حتى ان الحرام يكون واجب الترك والسكر على ما ذكر ليس بفعل فضلا عن كونه
 اختياريا قلنا معنى كونه حراما حرمة المباشرة الى تحصيله والكتاب اسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب
 الايمان وحرمة الكفر فانها من الكيفيات النافية دون الافعال الاختيارية فتدبر وحل الخمر
 عطف على المثلث اي حل الخمر الذي يتحول الخمر اليه ولو كان تحول بعلاج كما قلنا في الخمر او الخمر
 مثلا ابها ولا يكره عليها وقال الشافعي بكرة ولا يخل الخمر الحاصل به ان كان بالفا وشي فيه فولا وهذا

لا شره

المقتضى

بكر

وان كان بدون فله في الحل قولان والاشياء كالمحل في الدنيا وهو الخمر والخنم وهو
الجزء الخمر والخنم وهو الطرف المطلق بالذمت والفقير وهو طرف يكون من الخشب المنقوش فان
هذه الطرف كانت مختصة بالخمر فاذا حوت حرم النبي عم استعمال هذه الطرف اما لان فيه شبهة بالشر
الخمر واما لان فيها اثر الخمر فقامت مدة اباح النبي عدم استعمالها وايضا بانها في ابدان الخمر شيئا وثيقا
ليترك الناس مرة واذا تركوه واستعملوا لم يزول التثنية وكره شرب ردي الخمر والامتثال به اراد
بالكرامة الحرة لان فيه اجزاء الخمر وعبره لعدم النطق فيه كما مر في اول كتاب الكرامة والاشياء
ولا يجد شاربه بلا سكر لان وجوب الحد في قليل الخمر كونه داعيا الى الكثير والردى ليس كذلك فغير
حقيقة السكر **كتاب الجنائيات** لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحد ودلالة الاشياء الجنائية
اسم لفعل بحرم شرعاً سواء تعلّق بالمال او النفس وفي اصطلاح الفقهاء خفت بما يتعلق بالنفوس والاطوار
وخص الغصب السرقة بما يتعلق بالاموال القتل وهو فعل مؤثر في اذناق الروح وهو على ما ذكر في المبحث
ثلاثة اقسام عمد وخطا وشبه عمد وكان لربك الرازي يقول موجبة اقسام عمد وشبه عمد وخطا
وجاري الخطا وقل بالسبب في قتله المتأخرون والرازي بيان انواع قتل يتعلق به الاحكام الالائية
والا فان قتل انواع كثيرة كالرجم والقصاص وقل المحرم والقتل صلب في حق قطاع الطريق بين الاول
يقوله اما عمد وهو قتل آدمي قصدا اخر في الخطا ولا يخفى ما في قول الوقاية ضرب قصده من التساخي
بمحو سلاح اى سلاح وكفه في توقيف الاثر فان القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقسم استعمال الالة في قتله
فان قامة يشترط اقيم السقم في المشقة كليته وماروز حاج ومحمد وحشيب ومحمد وجر فان الالة في قتله
فان قامة يشترط اقيم السقم في المشقة كليته وماروز حاج ومحمد وحشيب ومحمد وجر فان الالة في قتله
غالباً هي المدة لانها هي المدة للقتل حتى لو ضرب بجر كبير او حشيب كبير او بصيحه صديد او فاس لا يجب
القصاص عند ارجح وسيا في شبه العمد وفي احيان ان الجرح لا يشترط في الحيد وما يشبهه كالخمس غيره
في ظواهر الرواية وشروط اى شرط القتل المحكوم ان القاتل مطلق اى عاقلاً بالغاً لا مراً في اول الحدود و
ان غير المكلف ليس املاً للمعقوبات وقال في الخلاصة ليس للجبني والجنون عمد وهو خطا من غير
المعقول معصوم الدم بان يكون مسلماً او ذمياً ابدأ احراز عن الحاش من فانه عصمة دمه موقفة الى حيز
بالنظر الى القاتل احرازها اذا قتل زيد بركب اعدا حقه وجب عليه القصاص ثم قتل بشريه فان زيد لم يكن
معصوم للدم بالنظر الى اولياء بكر لكنه كان معصوم للدم بالنظر الى بشره اولا واذ وجب عليه القصاص
ان كان قتله زيدا عمداً والدية ان كان خطا كما سياتي وان لا يكون بينهما اى بين القاتل والمقتول شبهة
ولا يشبهه ملكاً بما سياتي ان القتل لا يكون عداً ليرتب عليه القصاص وحكم الاثم لقوله تعالى وقيل
مؤمناً مشهوراً او جهنماً فالدا فيها ابا وقد ورد فيه احاديث كثيرة وانعقد عليه الاجماع والقود عينا
نقال الشافعي وهو غير متعين بل الواقع في خبره وبين اخذ الدية وتنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى

هذا

في جنائيات

والمراد به العمد لانه اوجب في الخطا والدية لقوله تعالى ومن يقتل مؤمناً خطا، الالة ولانه قال عم العمد قود
الى موجبة القود فان نفس العمد لا يكون قوداً لقوله تعالى كل من الدليلي الكمال اما في الاول فهو ان من القود
المعقولة في الاصول ان الخصم بالذكر لا يدل على الخصم فخصم الخطا بالذكر لا يدل على قود الدية على الخطا
بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد والخطا كما ذهب اليه الشافعي واما في الثاني فهو ان من القود
المعقولة في الاصول ايضا ان تقييد المطلق نسخ وهو لا يجوز بغير الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذلك ومن
ادعى الشهادة فعليه البيان وان خصم عاقب الكتاب بغير الواحد قبل ان يختص بكلام مستقل موصول
لا يجوز ونظ القتل في الالة اما مطلق او عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بغير الواحد بل الوجه ان يقال ان
يقال ان الايات يفسر بعضها ببعض فقوله تعالى وكل من القصاص جية لآل على انما وجب العمد هو القصاص
فقط لان معنى الالة على ما ذكر في التفسير وكتب المعاني ان القاتل اذا خطا انه ان قتل قتل ارتد
بالضرورة عن القتل فاذا لم يقتل لم يقتل فيبقى ان على الجية وطاهر ان هذا المختص بالعمد فان القاتل
في الخطا لا يقتل بل يتخلص بالدية وبه يظهر الرد على ان في فيما ذهب اليه فليقتل فانه مما تفرقت
به المدة منهم القصاص والدم المرحوم والكتاب الا ان يعقوا اوليه بلا بدل او يصالح به بل لان الحق له
وحكمه ايضا حرمات الارث لقوله تعالى لا ميراث لعائل ولا كفارة فيه اى في العمد عندنا سواء كان عداً يجب
فيه القصاص او لا كالباب اذا قتل ابنه عدا او بغير قتل من اسلم في دار الحرب ولم يهاج اليها بعد الكذا في
النهاية وقال الشافعي يجب الكفارة لانها شرعت كاسمها ما صية للاثم والاثم في العمد اكثر فكان ادعى الى
اجاب الكفارة ولان الكفارة دايرة بين العادة والعقوبة لا مراً في اليمين النفوس فلا يجب الا
بسبب ابر من الخطا والاباه كما في الخطا فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح وبالنظر الى المحل الذي اصابه
حرام بسبب ترك التثبت وذكر الشافعي بقوله واما شبهة العمد وهو قتل قصداً بغير ما ذكر في القصاص والوط
والجرح الصغير واما الضرب بالجرح والحشيب الكبير من فم شبه العمد ايضا عند الشافعي خلافاً لغيره سيما لان في
هذا الفعل معنى العمدية باعتبار قصده القاتل الى الضرب معنى الخطا باعتبار عدم قصده الى القتل لان
الالة التي استعملها لبيت بالة القتل والقاتل انما يقصد الى كل فعل بالة فاستعماله بغير الة القتل دليل
على عدم قصده اليه فكان خطا وشبه العمد وحكم الاثم لقصده ما هو محرم شرعاً والكفارة لانه خطا
نظر الى الالة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا والاية وبين الكفارة بقوله تحرير رقبة مؤمنة
ان قدر عليه والآي وان لم يقدر فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا فتحرير
رقبة مؤمنة الالة والطعام غير مشروع فيه لانه غير منصوص عليه وان ثبت الادبال بالراى لا يجوز وبجرح
رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم لتبعته غير الابوين ديناً والسمامة في الطرف ثابته ظاهر انما لا
يجزى ما في البطلان لانه عضو من وجه فلم يدخل تحت اسم الرقبة ودية مغلظة على العاقلة وسيا في

لأن التلخيص مختلف

البر

العبد بالحق لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالذمي وعهد النخعي لا يقتل لقوله عام لا يقتل مؤمن بكافرا ولما
ما روى انه عم قتل مسلم بالذمي وقول علي رضي الله عنه اني اعطوا الجزية لئكون اموالهم كما موالنا ودماهم كدما
والمراد بما روى الحربي بسياقه ولاذ وعهد في عهده والعطف للمغايرة فكانه قال لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر
فيكون مستأنفا ضرورة لاحاي لا يقتل مسلم وذمي بمس من غير معصوم الدم على التاميد كما مر بل هو بمنزلة
اي يقتل انسانا من بالانسان من قباله وانه يستأنف استئناسا للقيام بجميع القتل ويقتل العاقل بحسب
والبالغ بالقبلي والعبيد بالاعلى والزمن ناقص الاطراف والرجل بالمرأة لاجتماعات والفرع باصله
ان علما لعدم الحفظ لا عكسه اي لا يقتل الاصل بفرعه يتناول الاب والام والجدة والجددة لقوله عام لا يقتل
والولد بولده ولا سيد بعبد وعديده ومكاتبه وعبد ولد ولا يستوجب لقتل القصاص من على نفسه ولا
ولده عليه وعبد بعبد له لان القصاص لا ينتجى ولا راي لا يقتل قاتل عبد الرمن حتى يجمع عاقده الى
الرمن والرمن لان الرمن لا يمكن له فلا يلحق القصاص والرا من لو بولاه لبطل حق الرمن في الرمن
فشرط اجتماعهما بسقوط حق الرمن برضاه وذخر في العيون والجماع الصغير لغير الاسلام وغيره لان القصاص
لا يثبت لهما وان اجتمعوا كذا في الكافي ولا قاتل مكاتب قتل عدا عن وفاد وقد يترك ما يقتل به له وعن
وارث وسيد واجتماع الى الوارث والسيد لان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في مائة جزا او دقيقتي
فعل الاول الولي هو الوارث وعلى الثاني الولي فاستنبط من له الجمع وارتفع القصاص فان لم يترك وارثا
غير سيده او ترك ولا وفادقا وسيد لتعيينه لا قود يقتل مسلم مسلما فلهذا مشركا بين القاتلين بل يكفر
ويدي الى يعطى الدية لانه ليس بعد بل خطأ ومات شخص بفعل نفسه بان شج نفسه وفعل زيدا بان
شجته واسد بان عقره وحيته بان لزعتة حتى زيد ثلث الدية لان فعل الاسد والحيته جنب واحد
في كونه صدر افع الدارين وقتل نفسه صدر في الدنيا معتبر في العقبى حتى ياتهم بالاجماع وفعل الاجنبى
معتبر في الدارين فصارت الافعال ثلثة اجناس فتوزع دية النفس اثنا فاكون التالف بفعل
الاجنبى فلهذا فيلزمه ثلث الدية لكن في ماله لانه عمد والعاقل لا يقتل العمد كما سبنا ان في الشاهد
سبنا على المسلمين وجب قتله لقوله عام من شجر على المسلمين سيفا فقد اهل دمه اي اهدره واما
وجب لان دفع الضرر واجب ولا شيء به اي يقتله وانا قال بعد القتل بالوجوب يجوز ان يجب قتله
لدفع الشر ويجب بقتله شيء في الجمل الصائيل والمجنون كما سبنا كذا اي يجب ايضا قتله شرا
على رجل مطلقا اي ليلا او نهارا في مصر او في غيره او شام او عسلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور
عليه عدا حيث لا يجب عليه شيء مما مر تبع سارقته الخرج سرقة ليلا وقتله جاز ولا يجب بقتله شيء
لقوله عام قاتل دون ماله كذا تعين اي القتل خلاص ماله واذا لم يتبعين لم يحركه كذا اذا قتل قبل الاخذ
اذا قصد الاخذ ولا يمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فقتل على ظن صاحبه لارائه

40072

45

شماره

قاصد لقتله قتلته شمر عاصمنا را في مصر قتل من قتلته عمداً لان العصى ليس سلاحاً والظاهر في العود نهاسا
في مصر فلا يقتضيه ان القتل شهد سلافاً ففرض فافرض فافرض فافرض فافرض فافرض فافرض فافرض فافرض فافرض
الزابل بالضرر فاذا قتلته افرقتل معصوماً ففرض العود وضمن قاتل الجنون وسبى شاهدين السلاح ولو
كان قتلها عمداً لدية معقول ضمن في ماله كما مر ان العواقل لا يضمن الجرح وضمن قاتل جرحه صال عليه القيمة
وذلك لان فعل الجنون والقبى والدية غير مستوفى بالخطا فلم يقع ثبوتها فلا يستحق العتق ومقتضى قتل
النفس المعصومة في الادنى وجوب القصاص لكنه امتنع لوجود المبيع ووجود دفع القدر فيجب الدية فيه و
القيمة في الدية يقتضيه بغير ثبوت عياناً او بشهادة قبله جرحاً وذا فرأى حتى مات معنى ان طريق
ثبوت القصاص سوى الاقرار امان احدهما ان يخرج رجل رجلاً بجرحه جماعة فمات منها وان في ان شهيد
رجل ان جعله جرحاً وذا فرأى حتى مات ولو كان جرحاً او شتمه او بكسر الحميم وتشد به اللام لبرق
عظيم يقال لها بالفارسية جوال ذو النخوة وان ثبوتها في معنى السلاح الا ان يفرز الابرار
في مقتله اي في موضع بقتل الابرار فيه فيجب القصاص كذا في الكافي ومقتضى عطف على مقتضى
ايضا بجرع حد يترى وهو بالفارسية كلكتك لانه في معنى السلاح لا ظهره لانه ليس كذلك وروى عنه اذا جرح
وجوب به القصاص ولا عود او مقتل او ضيق وهو بكسر النون مصدر قولك حنقه حنقه كذا في القصاص
او تفرق اولوط والى في ضرب فمات لان وجوب القصاص يقتضي بالحد المحض وذا بان يباشر القتل
بالبه وهي الالة الجارحة لان الجرح يعمل في تقضي البينة ظاهر وباطن وغيره بنقضها بالظن لا ظاهراً
وقوامها بالظاهر والباطن كل ما هو جنس الحديد كالصخر والحاس والرماس والذهب والفضة والاس
كالحديد لو كان له حد لثوق لانه يكون في معنى السلاح رماه بحد يترى بقتل به اي من شأنه
ان يقتل به جرحه او افات منه قتل كذا لو ضربت بقتل راسه بحد يترى بقتل به اي من شأنه
او ضرب به بحد يترى او قتلته او عود فمات منه كذا في البسوط وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ان لا يجب
القصاص اذا لم يخرج كضرب بالعصا الكبيرة او الحجر المدور ولم يخرج لا يجب القصاص في قول الجرح فان قتل
فان وفي ظاهر الرواية في الحديد وما شابهه كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص قتل
من له ولي واحد فله اي لذل لولي قتل القاتل قصاصاً قبل قضاء الغنائم والقصاص بنفسه متعلق بقوله
قتل القاتل اي له ان يقتل بنفسه القاتل او امر غيره ولا ضمان عليه اي على ذلك الامر لذا كان الاصل
هذا قيد لجميع ما سبوح معنى اذا قتل رجل رجلاً لمحض جماعة وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل
بنفسه حتى لو كان متعدد فان انتفوا كانوا اواحد والا لم يجز القتل وجاز ايضا ان يامر اخر بقتله
اما كونه قيد الجواز القصاص له قبل القصاص فلما مر من جواز القصاص يخرج ثبت عياناً او ما كونه
قيد الجواز الامر به فلا يلزم جازاً ما يجهل به واما كونه قيد عدم الثمان عليه فلان جواز القتل لظهور

بقتل

بقتل

او سخط

الامر بانه

الامر بانه في الضمان واما اذا قتل اي الاجنبى وقال الولي امرته لم يصدق ويقتل الاجنبى لانتفاء
بشرط جواز القتل وموظفوا الامر ويل القصاص من يرث اي كل من يرث للمقتول فله ولاية القصاص
ولو كان زوجاً او زوجة كذا الدية اي يتحقق الدية لكل من يتزوج الارث وليس لبعض الورثة كسبها
اذا كانوا اكبر راحة يمتنعوا لاحتمال عفو الغائب او صلح ويستوفى الكبير قبل كبير الصغير لانه حق لا يجرى
لشوة بسبب لا يجرى وهو القرابة واحتمال العفو او الصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد
كلاً كما في ولاية النكاح ولا يجوز التوكيل باستيفاء اي استيفاء القصاص بغية الموكل عن المجلس
لانها قد تدر ما في شبهات مشبهة العفو ثابتة حال غيبة بل هو الظاهر للشرع في قتل رجل عمداً
رجلاً لا ولي له للامام قتلته والصلح لان السلطان ولي من لا ولي له للعفو لان فيه ضرراً للامة
ويطيه ابو المعنوة قاطع يده وقاتل قريبه يجرى اذا قطع رجل يد المعنوة عمداً او قتل قريبه كولد فانه
المعنوة يقتل من جانيه لان لا يبيد لاية على نفسه قبلها كالكاح ويصالح لانه انفع للمعنوة من الانتقام
فلما ملك الاستيفاء فلان يملك الصلح اولى هذا اذا صالح على قدر الدية او اكثر منه والا لا يصح ويجب
الدية كاملة ذكره الزبلي ولا يعفو لانه ابطال للحد وللوصى الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة
لولاية النفس وهي مختصة بالاب والعتبي كالمعنوة والقاضي كالباب في الاحكام المذكورة وقطع
قدر النفس ما دونها ورثه على ابيه بان قتل ابو ابنه او قطع يد عمداً لا يستوفى فيه ابنه بل يقطع
طرحه الابوة ويموت القاتل لغوات الحلق ويعفو لانياء وصلحهم على مال وان قتل لانه عقيم فيجوز
تصرهم كيف يشاء او يجب جلا وان لم يذكروا الحبل والناجيل لانه مال واجب بالعقد الاصل في
اشالة الحبل كالمهر والثمن وسقط ايضا يصلح ادهم وعفوه لان العود اذا ثبت للجميع فكل منهم
يتكفل من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط حق البعض في العود وسقوط حق الباقي فيه لانه
لا يجرى وللباقي حصه من الدية لان استيفاء القصاص تقتضي كونه في القاتل وهو ثبوت عصمة
بعفو البعض فيجب المال كذا في الخطا فان الجز عن القصاص عنه لعنه في القاتل وهو كونه خاطئاً والامنة
للصالح لا سقاط حد صالح بالف وكيل مولى عبده وحر قتل اي العبد والحرب بالصلح متعلق بوكيل عن
دمها اي الدم الواجب عليها به اي بالالف تنصف بينهما الالف يعني ان قتل حر وعبد رجلاً عمداً
حر وجب عليهما الدم فوكيل الحر ومولى العبد رجلاً ان يصالح من دهما على الف ففعل فالالف على الحر
ومولى العبد نصفان ويقتل جمع بغير اي اذا قتل جماعة واحد يقتل الجماعة به لا جماعة العصابة وبكسر
يعني يقتل واحد الجماعة قتلهم عمداً ويكتفي به اي يقتل الجميع ولا شيء من المال ان حضر ولبسهم وقا
ان قتل لاول منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقضى بالدية لمن بعده في تركته لان العاقلة لا يقتل
العمد وان قتلهم جميعاً معا ولم يعرف الاول بقرع بينهم ويقضى بالقول لمن فرج له القصة وبالدية

لانها

بقتل

من قتل

عند

الاعلى

للباقيين وقيل لهم جميعا وينقسم الديارات بينهم لان الموجود منهم قتلات والموجود منه قتل واحد
 فلما تأمل وهو القياس في الفصل الاول كذا تركناه للاجتماع ولما كان كل واحد منهم قاتل على الكمال فحصل
 التماثل الا يرى ان الواجب في قتل واحد جماعت هو القصاص ولو لا التماثل لما وجب ولو حصلوا واحد
 من المقتولين قتل القاتل سقط حق البقية اي هو اولياء بقية المقتولين كقوله القاتل اي كذا
 يسقط بموت القاتل حقت القاتلات محل الاستيفاء كما مر وقد بين اثنين فعفا اهدما ثم قتل الا فان
 علم ان عفو البعض سقط له بقاء والا فلا ينعى ان القصاص اذا كان بين اثنين فعفا اهدما وظن صحت
 ان عفو اخص لا يترفع حقه فقتل القاتل فانه لا ينعى فنية معلوم ان هذا قيل بغير وجه ولكن لما كان في
 متا ولا يجتهد فيه اذ عفا البعض لا يسقط القصاص بعفو اهدما فصار ذلك التاويل ما نفا وجوب
 القصاص كذا في المحيط رجل جرح رجلا فاشهد الجرح على نفسه ان فلانا لم يجرحه ثم مات الجرح فلا
 شيء على فلان ولا تقبل البينة عليه وان عفا الجرح او اولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو
 استحسانا كذا في فتاوى السعدوني لا يجب القود بقتل عبد الوقف عند كذا في الخلاصة ولا يباد
 الا بالسيف لقوله لم لا قود الا بالسيف اي لا قود يستوفى الا بالسيف والمراد بالسيف السلاح
 هكذا اتمت الصحابة رضي الله عنهم وقال اصحاب ابن مسعود رضي الله عنه لا قود الا بالسيف اي لا
 قود الا بالسلاح وانما كنى بالسيف عن السلاح كذا في الكافي **باب القود فيما دون النفس** هو كذا
 يمكن فيه حفظ المماثلة فيقارن قاطع اليد عند من العقل حتى اذا كان من نصف الساعد لم يقدر
 لا امتناع حفظ المماثلة ولو كان يده اكبر منها كذا الرجل فانها اذا قطعت من المفصل يقدرون من
 نصف الساق لا والحاد فان مارن الانف اذا قطع عدا بقاء ولو من قصبة فلا والاذن فانه اذا
 قطع عدا بقاء ايضا وكذا عين ضربت ففقد ضوءها وبقيت العين وبين طريق القود بقوله فيجعل
 على وجهه اي الضارب قطن رطب ويثايل عينه بمرارة حمأة فان ضوء عينه يبرؤ ولو قلعت اي عينه
 لا اي لا يباد لا امتناع حفظ المماثلة قوله وكل شجرة عطف على الرجل اي كذا كل شجرة يراعي فيها المماثلة
 حيث يثبت فيه القود كما هو صفة وهي ان يظهر العظم كاستيفاء لا قود في عظم الا لسان لقوله عظم
 لا قصاص في العظم وقال عرو ابن مسعود رضي الله عنهما لا قصاص في عظم الا في السن وهو المراد بالسن
 وان قفا وبنا بالصفير والكبير لانه لا يقضي التقاوت في المنفعة فتعاقب سن الضارب ان قلعت سن
 المضر وبزبد اني بكذا بالمبرد وان كسرت الى ان ينسا وبلا قود ايضا في طرفي رجل وامرأة وضرب
 وعبد وعبد من لان الاطراف في حكم الاموال فينتفع المماثلة للتفاوت في القيمة ولا قود ايضا في قطع
 اليد من نصف الساعد كما مر وجائزته برئت لان البر في الجائفة نادر فلا يمكن ان يخرج الثاني على وجه
 يبرأ منه فيكون اهلها كما في الجوز واما اذا لم يبرأ فان بمرت وجب القود والا فلا يباد الى ان يظهر

تكملة

الحال

الحال من البر والبراء ولا قود ايضا في لسان وذكر الامتناع حفظ المماثلة فيها لان الامتناع
 والامتناع بخرى فيها وعن ليد يوسف ان كان القطع من الاصل يفتق الا اذا قطع من الذكر المحقة
 لا يمكن حفظ المماثلة في طرف الذق والمسم سواء للثدي بينهما في الارض وخير الجاني عليه ان
 كان يد القاطع شدا لو ناقة اي ناقصة الاصابع او راس الشاة اكبر من راس المجرع بين
 القود والارض الكمال منقطع بقوله فيرأى الاول وهو ما اذا كان يد القاطع شدا او ناقصة
 الاصابع بخلاف يد القاطع فلان استيفاء حقه يكمله متعذر فيغير بين تجوز برون حقه في القطع
 وبين ان يأخذ لسانه ملاك من التلف مثبلا لان فاقطع عن ايدي الناس ولم يوح منه الا
 الردي يغير بين ان يأخذ الموجود ناقصا وبين ان يأخذ القيمة واما الكفا وهو ما اذا كان راس
 الشاة اكبر من راس الشاة استوفى عيب ما بين قرني المستوح وهي لا تستوفى ما بين قرني
 الشاة فلان الشاة انما كانت موجودة لكونها منية فيزداد الشاة بزيادة راسها وفي استيفاء بين
 قرني الشاة زيادة على ما فعل وباستيفاء قدر حقه لا يلحق الشاة من الشاة مثل ما يلحقه
 المستوح فيبقى كذا في الشاة والصمجة لا يقطع يدان بيد ان امراسكنا واحد اعلىها فقطعت
 يعني اذا قطع رجلا يد رجل بان افذا اسكنا واهدا من جانب امرا ما على يده حتى انفضت
 لا يقطع يد امها وقال الشافعي يقطعان اعتبارا بالنفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف ما اذا
 امر اهدما السكين من جانب الاخر من جانب اخرى حتى تنق السكين في الوسط وباتت اليه
 حيث لا يجب القود فيه على واحد منهما اذ لم يوجد من كل منهما امر السكين الا على بعض العضوين
 ان كل واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة اهدما لم يقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع
 الكل بالبعض ولا اثنتان بالواحدة لا فدا المساوات فصار كذا اذا امر كل واحد من جانب
 اخر بخلاف النفس فان الشريط فيها المساواة في العصمة فقط وفي الطرف بغير المساواة في المنفعة و
 القيمة وضمانا بينهما ان ضمن العاطمان دية المقطوعة لان التلف حصل بفعل الجاني عليها نصف الدية
 على كل منهما البر من مالها لما مر مدارا وان قطع رجل يمين رجلين سواء قطعها معا او بالتفريق
 فلهما اذا حضر ايمية اي قطع يمينه ودية يداي نصف دية النفس فيقسمانه بينهما نصفين واما يوت
 انقطع لهما فلان في سبب الاختصاص يوجب التاوي في الاختصاص ولا عية بالتقديم و
 التاوي كالفريقين في التركة وذلك لان كل واحد منهما ثابت في كل اليه لتقرر السبب في حق الشاة
 وللهذا لو كان القاطع لهما عبدا استوفى في استحقاق رقبته واما ثبوت الدية لهما فلما عرفت ان اللسان
 ههنا في حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف حقه
 كما هو صفة فلم يبرأ بالضرورة اعتبارا بمالية الاطراف ايضا كيلا يفتق صوح المعلوم على الظالم وللهذا

في كل واحد منهما وهو القود وكذا
 مستوفى الجاني الاول لا يلحق بغير السبب

بالفعل

الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث يقتضي فيه بالقتل لها بدون الدية فية بين رجلين
 لانه لو قطع بين رجل ورجل آخر قطع يراه بها وكذا اذا قطعها لواحد فان حضر الواحد فان حضرهما
 اي احدهما لقطع عين وقطع يدايها لقطع للاف الدية اي دية يد واحدة لان الحاضر ان يستوفي فقد ولا
 يجب عليه الا غير الجضر الآخر لثبوت حقه بيقين وهو الآخر متردد لا يقال ان لا يطلب او يعفو بما نال او
 صلى فاذا استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي حقه الثاني في تمام دية يد واحدة لان الاطراف ليست حلة
 كالنفس كما ستر من عند انفسهم التي لا تقضي للاول لانه غير عاقلة الدية للثاني لانه فضاء يقتضي
 وقطع رجل بذكر رجل آخر فقتل فذات اي قطع بها اي كوجب قطعه وقتله في عديين ومختلفين بان قطع
 عمدا او قتل خطأ او عكس برأي بينهما او لا متعلق بالعمدين والمختلفين اما في العديين فان يراى
 بينهما يقتضي بالقطع ثم بالقتل وان لم يراه فكذا اعنده لانه المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع
 فيد فل جزء القطع في جزاء القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع عمدا ثم قتل خطأ يقتضي للقطع وفقد
 دية النفس ونعكس يوجب الدية للقطع ويقتضي للقتل لاختلاف الجانيين لكون احدهما عمدا والآخر
 خطأ واخذ بها ايضا في خطا بين بينهما براء اي يجب دية القطع ودية القتل واخذ بدية واحدة في
 خطا بين اي خطأ القطع وخطا القتل لبراء بينهما لان دية القطع انما يجب عند استحكام اثر
 الفعل وهو ان يعلم عدم السراية والفوق بين هذه الصورة وبين عديين لبراء بينهما ان الدية
 مثل غير مفعول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل مفعول فالاصل ان القتل اما عمدا او
 خطأ والقطع كذلك صا رابعة نعم اما ان يكون بينهما براء او لا صا رابعة وقديين حكم كل واحد منهما كما
 في ضرب مائة سوط براء من سبعين ولم ينجي اثر ومات من عشرة حيث يقتضي بدية واحدة فانه لما يراى
 من سبعين لم ينجي معتبرة الا في حق التعذيب وكذا كل جراحة انزلت ولم ينجي لها اثر عندنا في حق وعين ان
 يدسف في مثل حكومة عدل وعن محمد اجرة الطبيب ثمن الادوية وان بقي اي الاثر وجب حكومة عدل
 وسبائة بيانها في الديات ودية للقتل عن المقتول عن الناطع فمات منه من دية يعني رجل قطع يد
 رجل عمدا فعلى المقتول عن الناطع ثم مات من فعل الناطع الدية في ماله ولو عني عما يحدث منه ايضا
 او عن الجانية فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالخطا من الثلث والعمد من الكل يعني
 اذا كانت الجانية خطأ وقد عني عنها فهو عن الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال في حق الورثة يتعلق
 باو العفو وصية فيصير من الثلث واما العمد فهو جيب قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة
 فيصير العمد عنه على الكمال هذا اعنده وعندهما العفو عن القصاص عفو عن النفس ايضا كذا الشبهة
 يعني ان العفو عن الشبهة كالعفو عن القطع عنده وعندهما عفو عن النفس ايضا قطع امر او يد او رجل
 عمدا فقتلها فقتلها على يده ثم مات فلها مهر مثلها وعليها دية في ماله وعلى عاقلة لخطا وهذا اعنده

بشروط

مفعول

التعذيب

الاع

فقاضيا

اي ج لان العفو عن اليد او القطع لا يكون عفو عما يحدث منه فكذا التزويج على اليد او القطع لا
 يكون تزويجا عما يحدث منه عفا كما ان النطق عند كان تزويجا على القصاص في الطرف وهو
 ليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط او لا فلا يصح للمهر فيجب له عليه مهر المثل فان قيل
 قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزويجا عليها قبل المهر المثل
 للمهر القصاص لاطلاق قوله تع والجرح قصاص وانما سقط للعقد ثم يجب عليها الدية لان التزويج
 وان يغفر العفو لكن عن القصاص في الطرف فاذا سري بين ان قتل ولم يتنا ولم العفو فيجب الدية لولا
 صحة العفو عن النفس وهو في ماله لانه عمد والعاقلة لا يتخذ فاذا وجب له الدية ولها المهر المثل ان
 استويا وان كان احدهما اكثر رجع صاحبه على الآخر وان كان القطع خطأ كان تزويجا على ارش اليد
 اذا سري الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المهر معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزويجا على ما في
 يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع العاقلة لان الدية على العاقلة اقول
 ينبغي ان يقع العاقلة على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة بل في القاتل كما تنبأ
 تحقيقه وتكونها على يده وما يحدث منها يعني السراية او على الجانية فمات منه فلها مهر مثلها لو عمدا
 لانه نكاح على القصاص وهو ليس بمال فلا يصح للمهر فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على غير او ضمنه ولا ي
 عليها اي لادية ولا قصاص لان حقه القصاص وقد رخص بسقوطه على انه يصير مهر او هو لا يصح له قسطا
 اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها لو خطأ لان هذا تزويج على الدية وهي يصح للمهر فان ساري
 اي مهر المثل الدية ولا مال له سواء اى سوى مهر المثل فلا شيء عليهم اي العاقلة لان التزويج من الجاني
 الاصلية فيعتبر من جميع المال وهم لا يؤمنون شيئا منها لانهم انما يتحملون عنها بسبب جنابتهن
 يؤمنون لها وفي الأكثر اى اذا كان مهر المثل اكثر من الدية لم يجب الزيادة لانهما رضيت باقل من مهر
 المثل والزيادة الاقل اى ان كان مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة منها
 وصية لهم اي للعاقلة ويصح لانهم من الاجانب فان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا ولا سقط
 عنهم قدر الثلث واذا الفضل الى الولد لا ينفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده يرفع قطع زيد
 مثلاً يد بكر فثبت بكر عند التي فم بالقصاص فاقتن زيد لم اى ليكر بان قطع يد زيد فمات المقتول
 الاول وهو بكر بقتل المقتول منه وهو زيد به اى بقطع سببها اذ تبين بالسراية ان الجانية كانت قتلاً
 عمدا وان حو المقتول له في القصاص في النفس واما استيفاء القطع من المقتول منه فلا يوجب سقوط
 حو المقتول له في القتل وضمن دية النفس من قطع بنفسه يد غيره قود اخرى يعني ان من له القصاص
 في الطرف اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الى كم ثم سري الى النفس ومات ضمن دية النفس عند ارجع وعندها
 لا يضمن وهو قول ان في لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرايته اذا لا اثر عن السراية

فارجع عن وسعه فلا يتقيد بشرط السلامة ليلا يفند باب القصاص فصار كما لا مام اذا قطع الن وق
وسرى الى النفس ومات وكالبرائة والحقا والحقا وله ان قتل بغير حق لان هذه في القطع
والوجود قتل الا ان القصاص سقط للشبهة لانه في معنى الخطي لانه قصد استيفاء حقه لا القتل وقتل
الخطا يدعيه لدية بخلاف ما ذكره من المثل اذ يجب الحكم فيها بالقصاص على ان فيه بتقلده والعمل
على النزاع ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة كما في الحوت في مسئلتنا هو غير بين
الاستيفاء والعقد بل العفو مندوب فيتعقد استيفاء بشرط السلامة كالدرج الى التعبد هذا ما قالوا
ويرد على ظاهر ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة اذا ادرت شبهة يسقط بها القصاص كان
ينبغي ان يورث حكم القاص في الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاص ليس باوثر من
المباشرة بنفسه اقول في دفعه ان حكم القاص لا يورث شبهة يدفع بها القصاص بل وجوب القصاص
على مدعي القطع لانه اذا ادعاه واشتبه عند القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون المدعي في حكم المكاره
للقاص كما يكون المستوفى بنفسه حكم الخطي بل يكون مكرها حقيقة بمقتضى تعريف المكاره وهو محل الغير
على فعل بما يبيد رضاه لا اختياره فاذا كان في حكم المكاره او مكرها وجب للقصاص عليه لان القاص حقه
ح يكون آت له ويكون ذلك كالبشارة للقتل المدعي تفرغ في موضع وارث اليد عطف على قوله دية
النفس اي ضمن ارش اليد من قطع يد من له عليه قود نفس فعفا عنه اي قطع في القتل يد القاتل
عفا عن القتل ضمن دية اليد عند المدعي وعند المدعي لا يضمن لانه استحوذ اتفاق النفس بجميع اجزاها
فاتلف البعض فاذا عفا فهو عفا عن جميعها وهذا البعض وله ان استوفى غير حقه كمن لا يجب القصاص
لشبهة **باب الشهادة في القتل** واعلم ان حاله القتل العفو ويثبت للورثة بدلا الا ان
اعلم منهم طريقتين اهدما طريق الخلافة وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب العقد في حوج
المورث كما اذا استمب العبد فان الملك يثبت ابتداء للمولى بطريق الخلافة عن العبد لان العبد ليس
اهلا للملك والثاني طريق الوارثة وهو ان يثبت الملك للورثة ثم للوارث بالنقل منه اليه فيزويب
الامان الى الثاني قول بان القصاص موروث عن الميت حتى تجزى فيه سهام الورثة ويصح عنده قبل
الموت ويصح ديونه منه اذا انقلب ما لا وينفذ وصاياه منه كما في الدية وذمها لا مام الى الاول
قول بان القصاص غير موروث لانه يثبت بعد الموت للشبهة وذكر ان رويته ليس من اهل
وانما يثبت للورثة بطريق الخلافة بسبب العقد للميت اي يقومون مقامه فيستحقون ابتداء من
غير ان يثبت للميت لان القصاص ملك القاتل في المحل بعد موت المجرم ولا يتصور النقل من الميت
ولهذا اصح عفو الورثة قبل موت المجرم وانما صح عفو المجرم لان السبب انعقد له وقوله نعم ومن
قتل خطوا ما فقد جعل لوليه سلطان نفى عما ان القصاص يثبت للوارث ابتداء بخلاف الذين

الدية

والدية لان الميت اهل للملك المال ولذا الوضبة شبكة فتعقل به صيد بعد موته يملك واصل الاثنا
راجع الى ان استيفاء القصاص حوج الورثة عنده وروح الميت عندهما فاذا كان القصاص يثبت حوج
للورثة عنده ابتداء فلا يصير اهدم خصما عن الباقي في اثبات حقيهم بغير وكالة منهم وبقاومة الى اخر
البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب فلو برهن اهدم ببينة اقصه على قتل ابيه محض الاخ الغائب
يبيد كما يمكن من الاستيفاء به وجبى العاقل اذا اقام الى اخر البينة بالاجماع لانه صار متبها بفعل
والتمت بحسب بخلاف الخطا والدين متعلق بقوله ببيد ما اى لو كان القتل خطا لا يحتاج الى اية
البينة لان موجب المال وطرح ثبوت الميراث وكذا الذين اذا اقام اهدم الورثة ببينة ان لا يبيد على قتل
كذا انحر افوه لا يبيد ما برهن القاتل على عفو الغائب فالى اخر قصم ويسقط العفو اذا كان بعض الورثة
غائبا وبغيرهم حاضر اقام القاتل بينة على ان الغائب غائب قد عفا فالى اخر قصم لانه يدعي على الغير
يسقط حقه في العود وانتقل الى المال فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه بقوله كذا لو قبل عفا
لرجلين اهدمها غائب يعني اذ اقبل عفا لرجلين اهدمها غائب فادعى القاتل على الخاضر ان القاص
قد عفا عنه فالى اخر قصم ويسقط العفو ان اثبت ما ذكره افره واثبت بعض شريكها فهو عفو للقصاص
منهما يعني ان رجلا قتل عفا اوله ثلثة او ثلثة اولى فشهد اثنان منهم على صاحبها ان قد عفا فان اصابها
عفو للقصاص منها وهدم المسئلة على وجهه اربعة وكذا الاول بقوله فان صدقها اى المخبرين القاتل
والشريك فلا شيء له اى للشريك لانه بتعديقه ابطال بغيره ولها ثلث الدية لان بغيرها صار ما لا والا
بقوله وان كذبها اى كذب القاتل والشريك المخبرين فلا شيء للمخبرين لانها باخبارها اسقط حقيهما في
القصاص فانقلب لا ولا لعل لهما الثلث بيل القاتل والشريك وشريكها لثلاثهما لان حوج المخبرين لا يخط
في القصاص سقط حوج شريكها فيه لعدم تجزئه والنقل الى المال وسقط حقيهما في المال ايضا كما ذكره في حصة
شريكها وهي ثلث الدية والثاني بقوله وان صدقها القاتل وهدم اى كذبها الشريك فكل منهما لها
لان كما صدقها اقر لها بثلثي الدية فلم يرد ادعى بطلان حوج الشريك فلم يصدق فتقول ما لا وعنى القاتل
الدية اثنان والرابع بقوله فان صدقها اى المخبرين الشريك فقط اى كذبها القاتل فله اى للشريك
ثلثها اى يوزن القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك ويصرف الى المخبرين لان زعم الشريك انه عفا لتعديته
المخبرين فلا شيء له على القاتل ولها على القاتل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو
من جنس حقيهما فيعرف اليها والقياس ان لا يلزمه شيء لانها ادعيا المال على القاتل والقاتل ينكر فلم
يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل بتكذيبه وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين قد اقر
للمشهود عليه بثلث الدية لانه ان القصاص سقط باخبارها بالعفو منها والمقر كذا كذب القاتل
حقيقة بل اصافا لوجوب الدية وفي مثله لا يرد الاقرار كمن قال لفلان على ما في المقر له

ليس كذلك لان فان المال للمقر ان في كذا منها اختلفت من اجل ان في زمانه او مكانه او الله بان
قال اهدم قتلته بغيره والآخر قتلته بالسيف او قال شأ منه قتلته بغيره وقال الآخر قتلته بالهتة لقت اي
شهادتها لان العقل يختلف باختلاف الزمان والمكان والآلة ويختلف احكامها والمطلوب بغير المقيد
فكان على كل قتل شهادة فو قوت شهادته بقتله وقال لا يجهل الله وحيت الدية والقياس ان لا
يجب شي لان العقل يختلف باختلاف الآلة فيجعل المشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق
والمطلوب ليس بجعل ليمتنع العمل به قبل البيان فيجب اقل موجب وهو الدية ويجب في ما لا لان
الاصل في العمل الحمد فلا يلزم العاقلة لا مرسرا اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال الوكيل
فله قتلها لان كل منهما اقر بانوا ده بطل العقل وبالقصاص عليه والمقر له صدق في وجوب القتل
عليه ايضا لكنه كذب بانوا ده بالقتل وتكذيب القول المقر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي
لان ذلك موجب تضييقه وفوق المقر لا يمنع صحة اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة لقت
اي شهدا بقتل زيد عرو او اقران بقتل بكر اياه لقت الشهادة لان كذب يثبت المشهود لان
في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب تضييق وفوق اث شهد به بوجوب روضها دية
شهدا على رجل بقتل خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتل حي ضمن العاقلة الوحي لانه قبض
الدية بغير حو او المشهود لان المال تكون بشهادتهم ورجعوا اي الشهود عليه اي على الوحي
لا تهم ملكوا المضمون وهو ما في يد المولى كالفاسب مع فاسب الفاصب الحمد كخطا الآخ الرجوع
اي اذا كان الشهادة على الحمد فقتل به ثم جاء حيا بخير الورثة بين يمين الوحي الدية او الشهود
فاذا ضموا الشهود لم يرجعوا على الوحي عند ارجح لانهم اوجبوا الشهود على الوحي ما ليس بمال وهو
القصاص فلا وجه لانه يرجعوا بمال اذا لاها ثلث بينهما وعند ما يرجعون على الوحي كما في الخطاء
ولو شهدا على اقرار ما اقر ان القتل خطأ او الحمد ثم جاء حيا لم يضمن ايضا اذ لم يظهر كذبا
في شهادتهما او شهدا على شهادته غيرهما في الخطاء وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمن
ايضا اذ لم يظهر كذبا في شهادتهما لان المشهود به شهادة الاصول على العقل لانفس العقل
ضمن الوحي الدية في الصور بين للعاقلة اظهر انه اخذ ما منهم بغير حو ثم لا فرغ عن ما نزل
الشهادة في العقل شريح في ما نزل اعتبار رجالة العقل فقال البصرة لماله الدية لا لا الوصول اعلم
ان الاصل ان البصرة لوقت الدية في حق الضمان والحل لان الضمان انما يجب بالجناية وانما
يصير الشخص جانيا بفعل يرضى تحت اختياره وهو الدية لا الوصول فيجب الدية على من دعي
فأردت المهر الى فوصل السهم اليه فمات فعلى الدية لورثة المرتد عند ارجح وقال لا
على الوحي لان التلغ حصل في محل غير معصوم واتلاف غير المعصوم مودروله ان المرمى اليه

العاقلة باخطا
بين

وقت الرمي معصوم والعبد ويجب القيمة لسيد عبده روى اليه بصيغة المجهول اي صار مرقبا اليه فاعقبه
فوصل السهم اليه فمات لانه وقت الرمي مملوك وقال محمد يجب عليه فضل ما بين قيمة مرقبا اليه غير مرمى ويجب
الجزاء على محرم روى حيدا لم يمل اي خرج من الاطعام فوصل السهم لانه وقت الرمي محرم لا على حلال رماه فاهم
فوصل لانه وقت الرمي غير محرم ولا يضمن من مرمى مفضيا عليه بن حرم فخرج شاهده فوصل لانه وقت
الرمي مباح الدم والله اعلم **الديات** جمع دية مصدر ودى القاتل المقتول اذا اعطى
وليه المال الذي بدل النفس ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وفاؤا محذوف كما في عهدة
كذا في المغرب والارث اسم الواجب على ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب وعشرة
الالف درهم من الفضة ومائة من الابل فقط يعني ان الدية عهدة ارجح لا يكون الا من هذه الاموال
الثلاثة وقال لا منها ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم الف شاة ومن الحنظل مائة حة فكله حة فبان
وهذه اي الابل في شبهة الحمد اربع بين الارباع بقول من بنت مخاض وخمس وعشرون ومن البقر
خمس وعشرون ومن حقة خمس وعشرون ومن حدة خمس وعشرون ومن الدية المقلطة نقل في غاية اليبس
عن شرح القدر من ان تقلب الدية روى عن عمرو بن علي وابن مسعود وزيد وادعوا موسى الاسدي
ومغيرة بن شعبة رضي الله عنهم وان اختلفوا في كيفية التغليظ فعند ارجح وادعوا يوسف ما ذكرهنا
وعند محمد وان في ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون بنت لبون كلها خلفان في بطونهما
او لادما وفي الخطاء علف على في شبهة الحمد اي الابل في الخطاء اثنا عشر منها اي من المذكورات الاربعة
وبن مخاض وخمس وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون
ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه فاخذنا بذلك كقارتها ما ذكر في النسخ وهو عتق رقية
مؤمنة وان عجز عنه صام شهرين ولا ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نقى والمقادير تعرف بالتوقيف
والجنيين اذ لم يعرف حيوة ولا سلامة ويصح رخص احد ابويه مسلم لانه مسلم تبعوا والطاهر سلامة اولا
ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وقد ورد هذا اللفظ موقوفا على رضي الله عنه وروى
ابن ابي عمير والذين فيها اي الدية كما علم لقوله دم دية كل ذي عهد في عهده الف دينار روى عنه ابي بكر
وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في دية والمال ان منع النكاح
او اداء اكثر الخوف والذكر والخضة والعقل والسمع والبصر والشحم والدوق والحمية ان خلقت ولم
يبت وتوارث الاس ايضا ان خلق ولم يبت دية اعلم ان الجاني ان فوت في الاطراف جنس منفقة على
الكامل او ازالها فقد في الادعي من كمال الجأل يجب عليه كل الدية لا تلاف النفس من وجه وهو ملحق بالآل
من كل وجه تغليظ لادعي اصله قضاء رسول الله صم بالدية كلها في اللسان والاذن وقد قضى عمر رضي
الله عنه رجل على رجل بارباع ديات بضرته واحدة وقتت على رأسه ذميت بعقله وسمعه وبصره وكلامه كذا الكل

ما في البدن اثنان كالحاجيين والعينين واليدين والرجلين والسنتين والاذنين والاشفيين وشر في المرأة
فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدى نصفها كذا روى في حديث سعد بن المسيب في
عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد من رضى وفي العينين
الدية وفي احدى نصف الدية ولان في تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او كمال الحال فيجب
كمال الدية وفي تقويت احدى تقويت النصف فيجب نصف الدية وكذا استشار العيين حيث يجب
في كلها دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي احدى الاشياء ربعها اي ربع الدية لما ذكر
وفي كل اصبع يرا ويصل عشرين لقوله في كل اصبع عشرين الابل وما فيها معاصل ثلثة في احدى
ثلث دية اصبع لانه ثلثها ونصفها اي نصف دية اصبع او فيها مفصلان كالبهاجم لانه نصفها وهو
نظير انما دية اليد على الاصابع كما في كل شئ يعنى يجب في كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل
لقوله في حديث ابي موسى الاشعري رضى وفي كل سن خمس من الابل ومن الاربعة خمسا درهم
فان قيل لو قلنا بذلك يزد على دية واحدة اذا انف كل الانسان لانه في الناب ثلثان وثلثون سنا
وفي اطلاق كلها الخلاف النفس من وجه لتقويت جنس المنفعة لانها تصير كمالها لك معنى وحكم الاتفاق من
وجه لا يجوز ان يزد على الاتفاق من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنسخ فلا يرد السؤال كذا
في غاية البيان واذا ثبت هذا الخلاف القياس كان غير معقول المعنى فلا يجلب ان يترك له وجه معقول
وان اريد ذلك بطريق الشرع فالوجه ما ذكر صدر الشريعة ان عدوا لاسنان وان كان اثنين وثلثين
فلا ريب الاخرة وهي اسنان الحكم قد لا تثبت لبعض الناس وقد تثبت لبعضهم بعضها وللمعنى كلها
فالعدد المتوسط للثلاث ثلثون ثم لاسنان مسفقتان الزينة والمضغ فاذا سقط سن يبطل منفعتها
بالكلية ونصف منفعة السن التي بقا بلها وهو منفعة المضغ وان كان النصف الآخر وهو الزينة بايا
واذا كان العدد المتوسط ثلثين فنصفه السن الواحدة ثلث عشر ونصف المنفعة سدس عشر ويجوز
نصف عشر وفي عضو زل نفعه بضرب دية كبد شئت عيلن عيت وصلب فتقطع سلة لان وجوب
الدية يتعلق بتقويت جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلامنفعة الا اذا تجددت عن المنفعة عند
الاتلاف فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء وادنه كالملا ان كان ذلك كما لا بد
الخصه ذكره الزيلعي فصل في الشجاج الا في الموضحة عند ادهى التي توضح العظم اي تبينه
لامكان اعتبار المسوات فيها بان يشتر غورا بالسيا ثم يتجدد عديرة بقدر ذلك فينقطع بها مقدار
ما قطع وفي ظاهر الداهية يجب التقاض فيها دونها ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح لامكان اعتبار
المساواة فيه ايضا باذكرة في الموضحة ذكره الزيلعي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهامسة عشر
وهي التكرار العظم والمنقلة عشر ونصف عشر وهي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي التي

بين

البرق

نقل

نقل الى ام الدماغ وهي جلد رقيقة يجمع الدماغ وبعد الامة شجة سمي الوامفة بالعين المجحة
وهي التي نقل الى الدماغ لم يتركها لان النفس لا تبقى بعد ما عاده فتكون قتيلا من الشجاج
والكلام فيها الجايعة وهي التي نقل الى الجوف ثلثها كل ذلك ثبت بالجديث في جايعة فخذت
الى الجانب الاخر ثلثها لان ابا بكر رضى عنه هكذا حكم ولاها جايعة في الجوف وهو ما عطف
عليه خبر لقوله الاتي حكومة عدل وهي بالي المهمة التي تخص الجلد اي تحدره ولا يخرج الدم والامة
بالعين المهمة وهي التي ينظر الدم ولا يسيل بل يجمع في موضع الجواص كما دم في العين والامة وهي
التي سئل الدم والبا منعه وهي التي تبطن الجلد اي تقطعه والامثلة هي التي تأخذ في اللحم وتقطعه
السمحاق وهي التي تنقل الى جلد رقيقة بين اللحم وعظم الراس سمي سحا فاحكومة عدل اذ ليس فيها
ارش مقدار شرع فلا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما ذكر عن ابراهيم النخعي عن عبد
العزير قبيش الحكومة بقوله فيقوم عبدا بهذا الاثر ثم مع قفلة التقاوت بين العقبين من الدية
فيعرض ان هذا الحرح عبدة بقيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومعه تسعة فالتقاوت بينهما مائة درهم وهو
عشر الا في يوفى هذا التقاوت من الدية وهي عشرة الاف درهم فغشوه الف درهم فهو حكومة العدل
وبه ينفى امة از عاده كره الكرمي انه ينظر مقدار هذه السجة من الموضحة فيجب به ذلك من نصف
عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرمي اصح لا فلي رضى اعتبره بهذا الطريق فيمن قطع طرف اسنة
ذكره الزيلعي وفي اصابع يده يداك وبها نصف الدية يعني ان الارش لا يزد بسبب لكن لا يزد بالاصبع
في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الخمسة خمسون ضرورة وهو نصف الدية ومع نصف الاعداد
دية للاصابع والحكومة لنصف الاعداد وفي كفن فيها اصبع عشر ونصف اصبع وان كان اصبعان شها
للاصبعين ولا شئ في الكفن لانه في اصبع زائدة هو ما عطف عليه خبر لقوله الاتي الحكومة عين
صبي وذكره ولا شأن لم يعلم تحت اي صفة كل من الثلثة بما دل على نظره في العين وبجركه ذكره في
الذكر وكلامه في الدان الحكومة وان علمت اي صفة فالدية فان حكمه بعد ذلك حكم البائع في العهد
والخطاء ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شتر راسه في الدية يعني اذا شتر رجلا فذهب عقله
او شتر راسه ولم يبت دخل ارش الموضحة في الدية لان بنوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء
اذ لا ينقطع بدونه فصار كما اذا اوضحة فوات وارش الموضحة يجب بنوات جز من الشعر حتى لو بنت
الشعر سقط ارشها والدنية وجبت بنوات الشعر وقد تعلق بها بسبب واحد وهو فوات الشعر
فبطل الجزء في الطل من قطع اصبع رجل مثلت به يده بخلاف اذا طاب السمع او البصر او النطق
اي لو شتر موضحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش الموضحة في ارش واحد منها لان كل اسنها
جناية فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عام

هو الحكومة

الى جميع الاعضاء كما سطر طويح موفقة ذهاب السمع ان يترك المنيح عليه حتى يفعل ثم يدي ان اجاب
 او التفت علم انه لم يذهب كذا في الفنا وى الصغرى وطويح موفقة ذهاب البصر ان يرى اهل
 البصيرة فان قالوا بانه واجب الدية وان قالوا لا لادري اعتبر الدعوى والانكار بان يقول
 المنيح عليه لاني اذ سمعت بصري فاذا انكر بطلت المدعى بالبينه فاذا عجز فليكون القول للضمان
 مع يمينه على الثبوت دون العلم ان يلقه بان هذه الجناية لم يعذر عنه فاذا انكر حكم ذكره في الصور
 ايضا لا قد في اذ ذهاب عينيه بل دية الموصية والعينين يعني شريح رجل موصية فذهب عيناه
 فلاقصاص فيه بل يجب الدية فيها لان سرية الفعل مع ابتداء الفعل كشيء واحد فان السرية لا
 تنفصل عن الجناية وقد اتحد الحال من وجه بواسطة اتصال احداهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل
 موجبا للعقد لا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى الابداء وان كان عند انظر الى الانتهاء
 فخطا فخطا رخطا ومن وجه دون وجه فلا يكون موجبا للعقد للشبهة ولا يقطع اصبع مثل جاره
 لانه ايضا من قبيل السرية بل الدية بينهما لان القصاص لا يقطع من كل منهما لكونهما
 عصبين مستقلين واصبع اى لا قود في اصبع قطع مفصله الا على قتل ما يلقى لانه ايضا من قبيل
 السرية بل دية المفصل لانه مقدس شرعا فقط ان لم ينتفع بما يلقى وان لم ينتفع بما يلقى لا انتفاع بالشعر
 الشرعي فيه ان انتفع به وانما كان كذلك لكونها عضوا واحدا ذكره الزبلي ولا قود ايضا بكتف
 سن اسود باقيرها او اجرا او اضرا ودفعها عيب بوجه ما يلجب كل دية السن كذا في الكاخ و
 قال في الخلاصة ثم فيما اذا حضرت او اسودت او اجرت انما يلجب الدية اذا كانت منتفعة المصنع
 والآفلو كان السن قاتل قال النكلم يجب اى الدية ايضا كما في الوجه الاول والا فلا سى
 وعلى هذا لا يتبع كلام الكاخ على اطلاقه واختلف في الاصغر او المختار التوبة في سائر الاولان
 كذا في الخلاصة افا ديعن نزع رجل سن رجل فانتزع الكفروضة سنة سن النازع فينت سن الله
 او قلها اى قاتل رجل سن رجل فمردت الممكناها وبيت عليها الحنم وجب الارش في الصورتين
 افا في الاول فلا تبتين ان الاستيفاد كان بغير حق لكن لا يلجب القصاص للشبهة فيجب المال لان
 الموجب فاد الحنبت ولم يعيد حيث بنت مكانها اخرى فانعدمت الجناية واما في الثانية فلا ان
 بنات الحنم لا اعتبار له لان العود لا يعود وكذا الاذن يعني اذا قطع اذنه فالصق فالتحت يجب
 الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه لا اى يجب الارش ان قلعت سن فبنبت اخرى لان الجناية
 قد زالت ولهذا الواقع سن صبي فبنبت في مكانها اخرى لا يلزم شر بالاجماع لعدم فاد الحنبت
 حيث بنت مكانها اخرى فلم تفت النفعة ولا الدية او اللحم شريح رجل فالتحت ولم يبع
 لها ارش وبنبت الشر سقط الارش لزوال الشين الموجب له اوجع يضرب يعني ان ضرب ليجل ما ياتيه

المنيح

منه

سوط مثلا فخره فبراء ولم يبع ارش سقط الارش لزوال الشين ولم يبع ارش تية للصورتين
 فانتزعها ينظر بلوغ القروب ان يبلغ ولم يبت يجب على عاقلة الدية ولو من البع فوجها كذا في
 الخلاصة وبنبت في كتاب المعاقلة ان المختار لرجل رجل فقتل رجل فقتل رجل فقتل رجل فقتل رجل
 من سن الضارب ذلك القدر كذا في الخلاصة وطويح ان يبرء بالبر حتى يكون سنة مثل سن
 المضروب فان قلت هذا ليس بمعدل شبهه وقد قران لا قود فيما دون الحمد قلت قد مر ايضا
 ان شبه الحمد فيما دون النفس عند فلا تفعل لا يبرء جرح الاجد به والقول وم بستان في الجرح
 سنة اى ينظر وان الجراحات يعتبر فيها ما لا يحالها لاحتمال السرية الى النفس فيظهر ان قتل وانما
 يشتر الامر بالبراء عند المجنون والصبي فقط وعلى عاقلة الدية ما روى عن علي رضي الله عنه
 انه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال عمه وخطا وسواء ولان الصبي مظنة والعقل الحامل
 ما استحق التخفيف مع وجوب الدية على العاقلة فالصبي وجوا عذر اولى بهذا التخفيف ان لم يكن
 من البع وان كان منهم ففي حال ما مر ان المختار بلاكارة لانها كاسمها متارة ولا ذنب لها مستره
 لانها مرفوعة العلم وقا قران ارش لانه عقوبة وها ليس من اهلها فصل ضرب بطن امرأة حرة
 اضرا عن الامة وسبها فكلها فالتحت جنيبتا وجبت عزة من نصف عشرة دية الرجل ووجبت
 درهم لو كان الجنيبت ذكرا وعشرون دية المرأة لو كان الجنيبت انثى وهو ايضا خمسين درهم ما روى انه دم
 قال في الجنيبت عزة عبد او امة قيمة خمسمائة ووردى او خمسمائة فيكون الغرة نصف عشر الدية اما
 ستم الرقوق عزة لانه عزة ما يملك اى هيته وافضل ما اطلق الغرة ومن الوجه على الجملة كما قيل
 رقية كذا في الفايح في سنة ما روى عن محمد بن الحسن ان قال بلغ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على
 العاقلة في سنة وقسم بين ورثة سوى ضارب ان كان وارثا ما مر ان العاقلة لا يرث ولا كان
 عليه اى الضارب لان فيها معنى العقوبة قد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعداها ودية عطف
 على عزة اى وفيه دية واحدة ان كان حيا فمات لانه اتلف حيا بالقرب التبع ودية ان كان
 المضروب حيا فمات لان الجرائم يتعد الجناية وعزة ودية ان كان الجنيبت متا فمات
 الام الغرة للجنيبت والدية للام فقط ان ماتت الام فالتحت جنيبتا لان فوت الام لسبب موتها
 فلا مر لان حيا لم يجرها وتنفس بنفسها ودية ان اتلفت حيا فمات دية والام ودية للجنيبت
 لانه قتلها فصار كما اذا القته حيا فمات ودية الجنيبت الامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته
 في الانثى لان القيمة في الامة كالدية في الحرة ولا يلزم منه كون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في
 الذكر فيها اذ كان قيمة الجارية اكثر من قيمة العلام لانه نادر والغالب ان قيمة نزيل على قيمتها
 بكثير حتى ان فومت جارية بالغ درهم فيقوم غلام مثله في الصفات المرغوبة بالغ درهم فلا يلزم

والاسمى الغرة عزة لانها اقل المقادير في الرأية
 وارقن الشين اوله في الوجود وسى عزة عطف
 الاوليه اسمها سى اول الشرهنة
 وسى وجه الانسان لا عزة لانه اول
 شين يظهر منه ريق

المولى

بغيرها فقال اصطلم الفارس ان اذ ضرب احد هما الآخر بنفسه فان الاجاز عن هذه الاشياء يمكن
لان السك من ضرورات السير فقيده بشرط السلامة عنها فلو حدثت هذه الاشياء في السير في ملكه لم يضمن
لان غير متعود الا في الوطن وهو راكبا لان الابطاء مباشرة لانه قد ينقل حتى يحرم الميراث ويلتزم الكفارة
وغيره بسبب وفيه بشرط التقدي فصار كمن ركض البئر في ملكه وفي المباشرة لا يشترط ولو حدثت في السير في ملك
غيره فلو كان سيره باذنه اي باذن الغير كان ذلك الملك كملكه والسير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان
عليه والا اي وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا لانه متعدي لانه لم يمتنع عطف على قوله ما وليت دابة
نفي الدابة بالقاء الكملة ضربها بخوجا في اي لا يضمن ما تلفت برجلها او ذنبها سائرة الا لا يمكن الاحتراز
عنها مع سيرها حتى لو وقعها في الطريق ضمن لانها الاحتراز عن الايقاف وان لم يكن عن النخبة فصار متعديا
بالايقاف او عطيل شتان بما رايت او بالت في الطريق سائرة فانه لا يضمن ايضا لما مر من امتناع الاكل
او او قتلها فان بعض الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فلو وقعها لغيره ضمن لانه متعدي لا ياب
الا ان يكون في موضع اذن من قبل الامام بايقافها فيه في لا يضمن لعدم التقدي وان اصابته بيد ما او
رجلها حصاة او نواة او انارت عيارا او حجر اصغير افغاء عينها او افسد نوبها لا يضمن لتعذر الاحتراز
وبالكبير يضمن لان الاحتراز ضمن السائق للدابة والناية لهما ما اصابته بيد ما لا يبرحها الى
في كل صورة يضمن فيها الراكب يضمن فيها السائق والناية لانهما سببان كالراكب في غير الابطاء ونسب
فيهما الضمان بالتعدي كالراكب وهذا الحكم مطرد ومنعك في الصحيح وذكر القدر وتري ان السائق
يضمن النخبة بالرجل لانه يبرأ عيونه فيمكن الاحتراز عنها مع السير ونائب عن بصر الراكب التي به فلا
يمكن الاحتراز عنها وعليه بعض المشايخ واكثرهم على الاول وعليه اي الراكب الكفارة لانه مباشرة
وهي في حكم المباشرة ولا يبرأ ان كان المقتول مورثه لذلك ايضا بخلافها اي السائق والناية حيث
لا كفارة عليهما ويرثان لانها مستيتان والكفارة وحرامان الارث ليسا من احكام النسب ضمن عاقلة
كل حر فارس ورجل ذكر الرجل في المبسوط وغيره دية الاخران اصطلاما وقدمه معنى الاصطرام
ومعنا ولم يكونا من النخبة حتى لو كان منهم وجبت الدية في حالهم كما مر مرارا وكان اي الاصطرام خطأ
لان موت كل منهما مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المصلحة في الطريق فلا يعتبر في
حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لو جيب نصف الدية فيما اذا وقع
في بئر في فارة الطريق اذ لو لامسه وتعلق في نفسه كما هو في البئر وفعل صاحبه وان كان مباشرا لكنه
مقتبة بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وفيه خلاف زفر وال
رجلها انه ولو كان الاصطرام عتدا فنصفها اي الواجب نصف الدية اتفاقا لان كلاهما مات بفعله
وفعل الآخر فيعتبر نصف الدية ويهتزل النصف كما اذا جرح كل منهما نفسه وصاحبه ولم يكره في الهذلية

والطاع

والطاع صورة العدم في ضمن دليل الحضم ولهذا قال في الكفاية اي يجب نصف الدية في الكفاية على
عاقلة كل واحد وفي الخطا يجب الدية الكاملة على ما ذكر في الكتب خلافا لذكر الخطا في المسئلة
والحد في بيان قول الحضم ولو كان المصطلمان عبيدين يهدر دمهما لان الجناية تعلقت برقبتهما دفعا
وفدا وقد فاقته الا في خلف ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد
الخطا في فدا بوارثه الحر المقتول اذ على اصله حنيفية ومجرهما اليه يجب القيمة على العاقلة لا
ضمني الا في عتدهما فقد اخلف العبد الجاني به لانه العتد فدا فدا ورثة الحر المقتول وبطل
ما زاد عليه لعدم الخلف ونصفها في العتد اي يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان المضمون في العتد
النصف وهذا العتد بافذه ولي المقتول وما على العبد في رقبة وهو نصف دية الحر يسقط الا قدر ما اختلف
من البذل وهو نصف القيمة وضمنها اي الدية عاقلة سابع دابة وقع بعض آثرها كالسرج والنجام
ونحوها على رجل فانت لانه كما يمكن التخرج عنه اذ سقوط اما لعدم شدته عليها او لعدم احكامه وضمن اي
عاقلة قايده قطار وعلى غيره منه رجلا فانت لان القايده عليه حفظ النظار كالتسابق وقد امكن التخرج عنه
فصار متعديا بالتقصير فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمن المال في مال كذا في الكفاية ووجه
اي مع القايده سابع في جانب الابل ضمانا لم يكن لهما عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانه قايده الواجب
قايده للكل وكذا سابقه لالتصال الازمنة واما اذ لم يكن في جانب الابل بل توسطها اي دجل بين
الابل وافخذ دام واحد منها ضمن وحده ما عطب بما هو خلفه وضمن ما عطب بما هو بين يديه
لان القايده لا يعود ما خلف السائق لانقطاع الزمام والسائق يسوق ما كان امامه قبل بغير ربطه
على قطار سبيل بلا علم قايده متعلق بربط رجلا مضمون قبل ضمن عاقلة القايده الدية لانه قايده للكل
فيكون قايده لكل البعير والتود سبب لوجوب الضمان ومع حقوق سبب الضمان منه لا يسقط الضمان
بجمله ورجعوا اي العاقلة بها الى بالدية على عاقلة الربط لان الربط هو الذي اوقعه في هذا الضمان
حيث ربطه بالقطار وهو متعديا صانع فصار في التقدير هو الجاني فلو ربط والقطار واقف ضمنها
اي الدية عاقلة القايده بلا رجوع لانه قايده بغير غيره بلا اذنه لا حرجي ولا دلالة فلا يبرحون بالخطيئة
على احد غاية الامر انه متعدي بالربط والايقاف على الطريق لكنه زال بالقدر فصار كمن لو وضع جدارا وحوله
غيره كذا اذا علم القايده بالربط لا يبرحون على عاقلة الربط بما لحقهم من الضمان لان القايده رضى به وان
قد اتفق بغيره فلا يرجع به ارسل كل واحد اوطيه او ساقه اي من خلفه معه وان لم يمشي خلفه فادام فخره
فموسائق له في الحكم فيلجى بالتسوق وان تراجى انقطع التسوق ذكره الزيلعي فاصاب في قوله ضمن في
الكلب بالثقة لانه محمول عليه من جهة ما ضيف فعله اليه كالمكره يضاف فعله الى المكره فيما يصح له
له الا اي لا يضمن في الطير اي البازي والفرق ان الكلب يحتمل التسوق فاعتبر سوقه والطير لا يحتمله

فما روي في المتن وغيره سواء ولا كلب لم يبق لعدم سبب الضمان ولا دابة متعلقة أصابت
 أو ما لا يملك أو نهارا لقوله عليه السلام جرح الجمل فجاء جرحا رأى من دونه من المتعلق ولأن الفعل لم يصف
 إليه إذا لم يوجد منه ما يوجب النسبة إليه من الإرسال والتسويق ونحوهما كلب يأكل عنب الكرم من
 عليه فلم يفتقر حتى أكل العنب لم يفتقر وأنما يفتقر إذا استمر عليه فيما يخاف تلف بئس آدم كما يابط
 المائل ونظر النور وعرة الكلب العقور فيضيق إذا لم يحفظ ضرب دابة عليه ركب أو تحسبها أي
 طعنها بعود ونحوه فتفتت أو ضربت بيد ما تحسبها أو غير الطاعن أو فتت من ضرب به أو تحسبها
 وقتلته ضمن حيوان الضارب أو الناضح لا الركب لأن المروءة عن عمر وابن المسعود رضى الله عنهما
 ولأن الناضح متعلق في التسبب بالراكب في فعله غير متعلق في تزويم المقدر حتى لو كان
 موقوفاً دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب والناضح لأنه متعلق في الاتيان أيضا و
 إن فتت الناضح فملكته كان دمه ودره لا كما يابى في نفسه وإن الفت الركب فتقلته
 كانت دية على عاقلة الناضح لأنه متعلق في تسبب ثم الناضح إنما يفتقر إذا كان الوطئ في فور
 النخس حتى يكون السوق مضاعفا إليه وإذا لم يكن في فور فاضمان على الراكب لانقطاع اثرية
 النخس ببق السوق مضاعفا إلى الراكب وضمن في قفا وعين شاة الغصاب ما نقصها لأن المقصود
 منها اللحم فلا يعتبر فيها النقصان إلا بالنخس وضمن في عين بقر جزاء وجزوه أي ابله والحمار والنمل
 والفرس ربح القيمة لا روى أنه عليه السلام قضى في عين الدابة بربيع القيمة هكذا قضى عمر رضي الله
 عنهما لأن أمانة العمل بها إنما يمكن بأربع عين عناء وعين المسئول لها فصار كائنها ذات أربع
 فوجب الربيع بنوات احد ما **جناية التريق** والجناية عليه جناية عبد الله في النفس
 يجب القود لا مائة إلا أن يصاح أي يقع الضلع بين الولد والمولى أو يفتقر أي يقع العفو من المولى ولم يكر
 الاسترافات كونه مباح الدم ويثبت في القود بما رده أي العبد لا إقرار المولى لأن هذا الإقرار
 من العبد لا إقراره فيه كونه عايداً عليه بالضرر فيقتل وهو يجرى على أصل الحرية باعتبار الدمية
 فيما يرجع إلى الدم فلهذا لا يقبل إقرار المولى عليه بحد ولا قصاص وإن كان هذا الإقرار يصاح
 المولى لكنه ضمن فلم يجز إعانة وقيل عطف على النفس ومنها أي دون النفس كخطأ أي يكون
 كالقتل الخطأ في الحكم وبتين الحكم بقوله دفعه سيده بها أي بما يملكه الجناية وبهها أي ولي
 الجناية أو قداره بأمرها يعني أن سيده مخير بين دفع العبد والغذاء بالارش لتخليص عبده لكن
 الواجب الأصلي هو دفعه في الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات محل الواجب
 بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الأرض على عاقلة حالاً أي كائناً كل من الدفع والغذاء على المولى
 أما الدفع فلا عين ولا تأجيل في الاعيان وأما العبد فلا تبدل العين فيكون في حكمه وإن لم يغير

جواز

الخصم

والقتل وهو الجرم

بش

شيء حتى مات العبد بطل حق الجاني عليه لغوات محل حقه كما مر وإن مات بعد إقراره لم يبرأ
 لقول الحق من رقبته العبد المذمة المولى فإن قداره جاني في المولى فانه إذا أدى خلع المولى
 الأول فصار كائناً لم يكن فوجب بالتأنيب الدفع أو الغذاء وإن جنى جانيه دفعه بهما إلى وليهما
 يشتمانه بنسبة حقيهما أي على قدر ارش الجاني بين أو قداره بأمرهما لأن خلق الأول بريقته لا يبيع
 تعلق أن يبيها كالتبذير المثل لا حقيقة الأبرى أن ملك المولى لم يمنع تعلق الجانية في الجاني عليه
 الأول لأنه لا يمنع وإن كانا جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وإن قداره بجميع
 ارشهم كما ذكر أن تعلق الأول بريقته لا يمنع تعلق الثاني بهما وإن وجهه أي المولى العبد
 الجاني أو باعه أو اعتقه أو دبره أو استولد أو إلى الجارية الجانية ولم يعلم بها أي بالجانية ضمن
 الأقل من قيمته ومن الارش وإن علم غريم الارش فإن المولى قبل هذه الشرقات كان مختاراً
 بين الدفع والغذاء ولما لم يبيع محلاً للدفع بلا علم المولى بالجانية لم يصير مختاراً للارش فقامت
 الغيبة مقام العبد ولما يثمة في التخيير بين الأقل والأكثر فوجب الأقل بخلاف ما إذا علم فانه
 يصير مختاراً للارش كما لو تعلق عتقه بقتل زيد أو رميه أو شجحه ففعل أي قال إن قتلت زيداً
 ففعل أي قال إن رميت زيداً فافلت حرز في أو قال إن شجحت رأسه فانت مفرق شج عزم الارش
 لأنه يصير مختاراً للغذاء حيث اعتقه على تقدير وجود الجانية قطع عبده بقرعة دفع البعض
 أو لا فاعتقه فسرى في ت منه فالعبد صليح بها فانه إذا اعتق دل على أن قصده تصحيح الصليح إذا لا
 صحة له إلا بان يكون صليحاً عن الجانية وما يحدث منها وإن لم يقتضه يرد على سيده لأنه إذا لم يتبع
 وسرى ظهر أن الواجب ليس المال بل القود فكان الدفع باطلا فيرد العبد على سيده فيقتله المولى
 أو يبيعوا أي يبيع المولى بين القتل والعفو لأنه مباح الدم كما مر حتى ما دون مدبون خطأ فاعتقه
 سيده بلا علم بها عزم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دية ولو تبيها لى عزم لوى الجانية الأقل منها
 أي من الغيبة ومن الارش فإن السبي إذا اعتق المأذون المدبون عزم لرب الدين الأقل من قيمته
 ومن الدين وإذا اعتق العبد الجاني في جناية خطأ عزم الأقل من قيمته ومن الارش فلهذا اعتد الاجتماع
 لعدم الإجماع بينهما إذ لولا الاعتراف يدفع إلى ولي الجانية ثم يباع الدين ولدت ما ذونه مدبونة ولذا
 لا يدفع مومها بجنايتها ويبيع لربها لأن دينا في ذمتها متعلق بريقته فيسرى إلى الولد والدفع
 للجانية في ذمة المولى وإنما يلاقيها ارش الفعل الحقيقي وهو الدفع والشرية يكون في الأمور الشرعية
 لا الحقيقة عبده لرجل ثم رجل آخر أن مولاه اعتقه فقتل أي العبد المعتق وليه أي لأخيه فلهذا
 فلا شيء له أي لأخيه لأنه لا يراعى أن مولاه اعتقه فقد أقر أنه لا يبيح على المولى دفع العبد ولا
 الغذاء بالارش وإنما يبيح الدية على العاقلة لأنه صر فيصدق الزاعم في حق نفسه فيسقط الدفع

والثاني ولا يفتقر في دعواه الذية عليهم الابحجة قال قلت اغار زيد قبل عتقي خطاء وقال زيد
بأن يبيعه عند الاول لان زيد يدعي عليه شيئا لو اقر به لزم عليه الضمان لا على العاقلة لانه يدعي عليه
القتل الخطاء بعد العتق فلو اقر به لزم عليه الضمان لان الثابت بالاقترار لا يتجدد العاقلة فماده بقوله
قتله قبل عتقي ما قتلته بعده عذر عن لزوم الضمان عليه لا لشعاعه الظاهر لغيرهم لزوم الضمان على
المولى بالاقل من قيمة ومن الرين ان لم يعلم بالجناية والذية ان علم بها مع ان قوله ليس بجنة على
المولى وان قال قتلته يدك قبل اعتاقها وقالت كان بعده صدقت وكذا في اخذه منها اي اعتق امه
ثم قال لها قطعت يدك او اخذت منك هذا المال قبل ما اعتقتك وقالت بل بعده قال قول لها لانه اقر
سبب الضمان ثم ادعى البراءة وهي تنكر القول للملك لا الجاع والعقلة يعني اذا قال جامعها قبل
الاعتاق او اخذت العقلة قبله فالقول له لان الظاهر كونها حال الرق امر عبد مجبور او صبي حبيبا
بقتل رجل فقتله فالذية على عاقلة القاتل لان الجاسر هو الصبي المأمور بقتل عاقلة ورجوعه على
العبد عتقه لانه اوقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر لكون المولى فيضمن بعد العتق لا
على الصبي الامر لتصور اهلية ولو كان مأمورا بالعبد المجبور عتقه لكونه قد دفع السيد العبد القاتل
او فداه في الخطاء بل ارجوع حالا لان الامر قول وقول المجبور غير معتبر خلافاً فذهب في الحال بل عتقه
لانه المانع وهو هو المولى باقل من قيمة ومن الفداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر كذا الحكم
في الفداء اي دفع السيد القاتل او فداه ثم رجع على العبد الامر باقل من قيمة ومن الفداء وان كان
القاتل صغيرا لان عذر الصغير كخطاء ولو كان كبيرا اقتص لانه يجري بين الحر والعبد قتل حر حرين
لكن وليان فعني احدى كل واحد منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدى بدته هي عشرة آلاف
درهم لان الرقبة بحكم العود وصارت بينهم لكل واحد ربه فاذا عفى اثنان بطل حقهما من حق
الاخرين في النصف فلذا قيل له ادفع نصفه واما الفداء فقد كان بمشربين الفاء فاذا عفى اثنان بطل
حقهما في حق كل من الباقين في خمسة آلاف فلذلك فداه بعشرة آلاف ان شاء وان قتل العتق
احدهما الى احد الحرين خطاء والاخر عتقا او عفى احدى وليي الممولى يد يد لولي الخطاء وينصفها لا
ولي العتق الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعفو فيبقى النصف وصار مالا ويكون خمسة آلاف
ولم يبطل شيء من حق الخطاء وكان حقهما في كل الذية عشرة آلاف او دفع الى العتق اليهم يعني ان
سقيه كان مخيرا بين الفداء والدفع فان دفعه اليهم اثنان فلهما لولي الخطاء وثلاثة للذي لم يعف
من وليي الممولى لا عند ابيه حقيقه فيضرب وليي الخطاء بالكل وغير العاقل بالنصف لان حقه في النصف
وحقهما في الكل فصار لكل نصف بينهما فصار حق وليي الخطاء في ستمين وحق غير العاقل في ستمين
بينهما اثلاثا واربعا منازعة عندهما ثلثة ارباع لولي الخطاء وربعة لاهد وليي الممولى لان النصف سلم

لولي الخطاء واربعا منازعة واستوت منازعة الوارثين في النصف الا فيصرف فلهما يتقسم اربعا
قتل عبدا قتر بينهما وعفى احدهما بطل كله لان ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه يدعي عليه
ولهذا يفتقر منه دونه وينفذ وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عنه الفراغ من حاجته والمولى
لا يستوجب على عبده دينا فلا يخلف الورثة فيه **فصل** دية عبدا وامة قيمة فان بلغت
قيمتها دية حر وهي عشرة آلاف درهم او حرة وهي خمسة آلاف درهم نقص من كل منهما
عشرة اى عشرة دراهم استعارها باخطا ودرجة الرقبة عن الحر وتبين العشرة بالشرط
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من الدراهم في العبد
ومن خمسة آلاف في الامة وعند ابن يوسف والى في يجب قيمة بالغة ما بلغت وفي الغيب
يعتبر قيمة اي قيمة كل منهما بالغة ما بلغت فلو غضب عبدا بقيمة مائة دينار ومهلك في
بده يلزمه تلك القيمة وما قدر من قيمة الحر قدر من قيمة العتق لان القيمة في العتق كالذية
في الحر لانه بدل الدم فني يده اي اطلاق ذية العتق يلزم نصف قيمة كما سلف في دية الحر بالغة
ما بلغت في الصحيح الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يد العبد خمسة آلاف درهم عليه
قطع يده عما فاعق قهرى اقيده ان ورثه سيده فقط اي ان كان وارث المقتول سيده
نقط اقا وعند ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد لا لان العود يجب بالموت مستند الى
وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فسبب الولاية الملوك وان اعتبر وقت الموت فسببها
الوارثة بالولاية لانهما سبب الاستحقاق يمنع التودد كجهالة المستحق ولها ان جهالة
السبب لا يعتبر عند يتقن من له الحق والافداى ولم يكن الوارث السيد فقط بل له وارث
غيره لم يقد بالاقتران لان المعتبر ان كان وقت الجرح فالمستحق السيد وان كان وقت
الموت فذلك الوارث او هو مع السيد فجهالة المستحق له يمنع الحكم قال المولى لعبده اهد كما حر
فشجى اي صار استجوابين فعني المولى واحد المولية بان قال اردت هذا فارسلها الى
المولى وان قتلها رجل وجب دية حر وقيمة عبده والزوج ان البيان انشاء في حق المحل
لظهاره في حق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان يبيع العتق بينهما وبعد السجدة بين
مولا البيان فاعتبر انشاء في حقها وبعد الموت لم يوج محلا للبيان فاعتبر اظهارا محضا
واحدتهما حرين فيجب قيمة عبده ودية حر ولو قتل محلا منها رجل بقيمة العبدين لانا لم يتبين
بقتل كل واحد منهما وكل من القاتلين ينكر ذلك فعليهما قيمتهما وفي فقهه عيني عبده دفعه سيده
واخذ قيمة او امسكه بلا اخذ النقصان يعني اذا افقاء رجل عيني عبده فان شاء مولا دفعه
اليه واخذ قيمة وان شاء امسكه ولم يأخذ النقصان وقال لا يجبر بين الدفع والامسك مع اخذ

فيها

انفقته في ما لا يفي المال له كما كان معتبرا او فاقا وجب ان تحتج المولى على الوجه المذكور
 كما في سائر الاحوال فان من غرق ثوب غيره فارقا فالتجزئة المالكين دفعه اليه وتضمنه قيمة
 وبسبب اسكان الثوب وتضمن النقصان وله ان المال له ان كانت معتبرة في الدار فالادمية
 من مودة فيها في الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبدا بغير يده ماله بالدفع او الغداء ولو
 كان مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم النقصان على الاجزاء ولا يملك
 الجنة ومن احكام المال له ان تنقسم ويتكسر فوقرنا على الشبهين فطهرهما من الحكم **فصل** في اقرار مدبر
 وامر ولد لم يذكر المالك ان اذ علم حكمه فيها سبق من كذا به الجناية خطأ لم يجز ولا شيء عليه اي على احد
 منها ولو بعد الفسخ لان موجب جناية الخطأ منه على سببه واقراره لا ينفذ عليه وبعد اثباتها
 بالينة ضمن مولاه الاقل من الارش والقيمة كما روي ان ابا عبدة الجراح رض خفي بجناية المدبر
 على مولاه وكان امير ابا الشام يحضر من الصمابة فصار ارجا قال لا بالتدبير والاستيلاء وصار ماضيا
 دفع الرقبة عند الجناية ولم يصير به محمرا للدنية لانه غير عالم بان يحنه فصاركما فعل بعد الجناية
 غير عالم بها وانما وجب الاقل من قيمة ومن الارش لان الاصل وجوب الدية بالجناية وقد تغذر
 الدفع بسبب المولى فيجب القيمة عليه بنفسه منه ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا حق لولي
 الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت للمبايعين الاقل والاكثر في متعة الجنس بخلاف الفسخ حيث
 ختير بين الدفع والغداء وجنهما مختلف وان جنى المدبر جانيات لم يلزمه الاقيمة واحدة بمقتضى
 عين واحدة فيشارك ولي الجناية الثانية ولي الاول في قيمته **دفع** اليه اي الى الاول
 بقضاء ولا يطلب من المولى شيئا لانه مجبور في الدفع ويتبع مولاه او ولي الاول لو دفعت
 اليه بدونه اي بدون القضاء لانه لم يكن مجبورا في الدفع **جنى** مدبر خطأ فمات لم يقطع القيمة
 عن مولاه لانها يثبت عليه بسبب تدبيره وبالكوت لا يسقط ذلك قتل المدبر مولاه خطأ
 يسع في قيمة لان التدبير وصية برقبة وقد سلمت له لانه عتق بموت سيده ولا وصية للعائل فوجب
 عليه رد رقبة وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة ولو قتل مدبرا قتل الوارث واستعاه
 قيمة ثم قتل اما الاول فظا مروتا والثاني فلما ذكر من ان التدبير المخرج عصب عدا قطع سيده
 بده فخرى ضمن قيمة اقطع وان قطعه سيده في يد غاصبه فخرى عنه لم يضمن لان العصب
 يوجب ضمانا ما عصب وبسراء الغاصب باسترداد المقتضوب والاستيلاء عليه في المسئلة
 الاول كما قطعه المولى في يده نقصت قيمة بالقطع فوجب على الغاصب قيمة اقطع وفي الثانية
 كما قطع المولى يد عبده في يد الغاصب صارا منه والى الاستيلاء بده عليه فبسر الغاصب من
 ضمانه لو وصول ملكه اليه وضمن عبدا مجبور عصب مثله فمات بده فان الحجر يؤول اخذ بافعاله حتى

القيمة

الدفع

القيمة

فسرى

لو ثبت

لو ثبت العصب بالينة يباع فيه دون اقداله حتى لو اقرب له لا يباع بل يؤخذ به بعد حقيقة
 مدبر عند غاصبه ثم عند مولاه ضمن قيمة لها يضمن اذا غصب رجل مدبرا فحنه ثم رده
 للمولاه فحنه عنده اخرى ضمن المولى لولي الجنايتين فيكون بينهما نصيبان لان موجب
 جناية المدبر وان كشرت قيمة واحدة فيجب على المولى لانه اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير لان
 من غير ان يصير محمرا للغذاء في العتق اذا اعتقه بعد الجنايات من غير ان يعلمها وانما كانت
 القيمة بينهما نصيبين لاستوائيهما في السبب ورجع بينهما اي رجع المولى بنصف ما ضمن من
 قيمة المدبر على الغاصب لانه ضمن بالقيمة بالجنايتين نصيبا بسبب ان عند الغاصب والنصف
 الآخر كان سبب كان عنده فبرجع عليه سبب حلقه من جهة الغاصب فصارت له لم يرد
 نصف العبد لان ردة المستحق سبب كان عند الغاصب كالأردود دفعه الى الاول اي دفع
 المولى نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب الى ولي الجناية الاول عند ابيه جنىه وان يوسف
 رصمها الله وقال محمد لا يدفع اليه لان الذي رجع به المولى الى الغاصب عوض ما سلم لولي
 الجناية الاول لانه انما رجع على الغاصب بسبب لكر فلا يدفع اليه لئلا يجتمع البدلان في ملك
 واحد ولهما ان حق الولى في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراه احد فبفتح كلهما وانما
 يستحق باعتبار مزاجته فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارعا فاخذه منه ليعتم صفة
 وبذلك يضمن جنى عند المولى خطأ ثم غصبه رجل فحنه لا يرجع المولى ان الجناية الاولى
 كانت في يده والحق في التفصيل يضمن اذا جنى عند غاصبه ثم عند مولاه او بالعكس كما كدبر
 لكن الفرق بينهما ان المولى يدفع العتق نفسه وقيمة المدبر فاذا دفع العتق يرجع بنصف
 قيمة على الغاصب ويسلم للمالك عند محمور وعندهما لا يسلم له بل يدفعه الى الاول واذا
 دفعه اليه يرجع في الفعل الاول على الغاصب وفي الثاني لا مدبر غصب مرتين فحنه في كل
 مرة يضمن رجل غصب مدبرا فحنه عنده ثم رده على مولاه ثم غصب فحنه عنده ثم رده على مولاه
 ثم غصب فحنه عنده جناية اخرى ضمن مولاه قيمة لها اي لولي الجنايتين لانه منع عين العبد
 عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمة كما مر ورجع بها اي بنصف القيمة على الغاصب لان الجنايتين
 كانتا في يده فاستحق المولى كله بسبب كان في يد الغاصب فبرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة الثانية
 فانه هناك استحق النصف سبب كان عنده والنصف سبب كان في يد الغاصب ودفع اي المولى
 نصيبا الى نصف القيمة المأخوذة من الغاصب ثانيا الى الاول اي المولى الجناية الاول لانه استحق
 كل قيمة لعدم المزاحم عنده وجود جناية وانما انتفى حق حكم الارامة من بعد ورجع اي المولى
 به اي بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاول على الغاصب لان استحق هذا النصف

لحقه

لولى

لان الطائفة التي تسمى عاقلة من عاقلة الى عاقلة الرجل دية
اي دية القتل لا المحلة لانه في يد فصار كانه في داره كذا لو كان اجماعا الى الثاني والشيخ
والراي فيمنع لانه في ايديهم ذكره الزبلي ولوبيق قريتين او قريتين فليقر بها لان قبلا وجد
بين قريتين على عهد النبي ثم فامر ان يسحب بينهما فوجد في احدى القريتين اقرب حق على من
والدية وروي عن عمر بن الخطاب ان استويا اي القريتين او القريتين فليقر بها ان كان الى القتل
في موضع يسمع منه الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى واهل قرية في الصورة الثانية لانه اذا كان
بجانب يسمع منه الصوت بلحمة الموت فيمكنهم البصرة وقد قصر واذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت
لا يلزمهم بقرية فلا يسيرون الى التقصير فلا يجعلون قائلين بقرية اخرى وجد اي قتل في دار رجل فليقر
القتل في دية عاقلة اذا ثبت انما كان بحجة لان التدبير في حفظ الملك الخاص اما الملك والدية على عاقلة
لان قصرة وقوة بهم وهذا اذا كان له عاقلة والا فليقر كما تدمر ارا لا يجد اليد حتى لو كان لا تدبر
عاقلة ولا نفسه ولو وجد قتل في داره ترى عاقلة ورثة ميت عند ابيه حنيفة لان الدار حال ظهور
القتل لو رثته فالدية على عاقلة من وعندها وعند زفر لاشي فيه وبديني كما قالوا ان الدار في يده
حال ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان صدر او ان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون
ما يجب عليهم تحقيقا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة القامة على اهل الخطه اي على اصحاب
الاسلاك القديمة الذين كانوا يملكون ما بين فتح العام البلدة وقسمها بين القبايل فخط ليعتبر
انقضاءهم لاهل السكان الى لا بدخل السكان يعني المستأجرين والمستعيرين مع اهلها في القامة
عند ابيه حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون بالتكليف كما يكون بالملك
الا يرى ان النبي دم جعل القامة والدية على اليهود وان كانوا سكانا فليجبر ولها ان الملك هو الخلف
بنصرة البقرة لاسكان واهل الخبز مقررون على اهلها ولا المشتري عندها ايضا وقال ابو يوسف
كلهم مشتركون لان وجوب الضمان بترك الخلف عن له ولاية الخلف وهي بالملك وقد استوفى وفيه
ان صاحب الخط هو الخلف بتدبير المحلة وهي تشبه لاهل المشتري وقليلا من احد المشتري في التدبير
والقيام بحفظ المحلة فكان هو الخلف بالقامة والدية لا المشتري وقيل انما انما ابو حنيفة بهذا
بناء على ما ساعد من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخط في كل محلة يقومون بتدبير
المحلة ولا يشركهم المشترون في ذلك فاذا بايع كلهم يعني ان بقي واحد من اهل الخطه فكذلك الحكم
لان المشتري ابتاع لاهل الخطه فليبقى شئ من الاصل يكون الحكم له دون البيع وان لم يبيع بل باع
كلهم فعلى المشتري ان ياتي بالزوال من يقدّمهم عندهما او يراهم عنده فانتقلت عندهما اليهم وخلصت
عنده لهم وقد قيل في دار مشتركة بين قوم بعضهم اكثر بان كان نصفها لاهل محلة وعشرها لاهل

او ركبها

وكان

وباقها لا فرق في حق الرؤس ولا يعتبر قدر الاضباع لا سواء صاحب القليل والكثير في
الحفظ والتقصير وان بيعت دار ولم يبيع حتى وجد فيها قتل فهي اي الدية على عاقلة
البائع وفي البيع بخيار فليقر عاقلة ذي اليد عند ابيه حنيفة وعندها ان لم يكن فيه فليقر
فليقر عاقلة المشتري وان كان فليقر عاقلة من يقبله الدار سواء كان الجار للبائع او
فانه يعتبر اليد وما الملك وان وجد القتل في الفلك فالف مائة والدية على من فيه من الركاب
والعلاجين وللا كره وغيره فيه سواء وكذا المحلة في مسجد محله وسائر عمارات في دار المحلة
اقر اذن عن الشارع الاعظم كذا في علم اهلها لانهم اوصى الناس بالتدبير فيه وفي سوق
مملوك على المالك وفي غيره اي غير المملوك والشارع الاعظم او الشيخ والي مع عاقلة
لان المقصود بهما نفي تهمة القتل وهذا لا يتحقق في حق العامة والدية على بيت المال لان الزم
بالقسم اعلم ان الطرود ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طرود حلق وهو ما يتحقق بواحد او
الكثرة ويكون له مدخل لا يخرج كذا في بحث الرابطة المستطيلة والاخر طرود عام وهو ما لا
يتحقق بواحد او اكثر ويكون له مدخل ويخرج وسمى هذا بابا في ريع وهو ايضا قسمان احداهما
شوارع المحلة وهو ما يكون المرو فيه اكثر لاهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قال في
الشارع وفي مسجد محله على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخرة الشارع الاعظم وهو
ما يكون مرو جميع الطوائف فيه على السوية كالطرق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان
وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فالف مائة فيه هكذا يجب ان يعلم
هذا المقام حتى تدفع الشبهة ويصحح الاوامر وفي قوم التقوا بالسيف واجلوا عن قتل
اي تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قتل على اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب
عليهم فاذا لم يفر من يشاره جعل عليهم القامة والدية الا ان يدعى المولى على القوم او على
بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ لان هذه الدعوى تضمنت براءة منهم عن القامة ولا على
القوم حتى يقيموا البينة اذ يجد الدعوى لا يثبت الحرج لكن سقط الحرج عن اهل المحلة لان قوله
حجة على نفسه وقد قيل في براءة لا عارة بقربا معنى القرب على ما سوح استماع القوت او في بئر
كبير وهو ما ليس في يده ولا ملكه كالغرات مثلا بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة لاقتضا
اهلها به لقيام يدهم عليه فيكون القامة والدية عليهم فعول الوقاية او ما يترتب ليس على اهل
فقد رآه اذا كان بهذه الحالة بلحمة القوت من غيره فلا يوصف بالتقصير ولو كان القتل
بالشارع فليقر اقرب القرى من ذلك الموضع على التقدير المذكور للقرى ولو في ارض او دار موقوفة
على ارباب معلومة فعليه ان ياتوا احصاء الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فليقر

مطل

الشارع

الشارع

بقرائهم

مجلس

ان كانوا في الحيرة وقد مروا ووجدوا في معسكر في فلاة غير مملوكة في الحيرة والقطاط
 فيكونا في فلاة ان كانوا اي ساكنوا خارجا في قبيلة ووجد القليل فيها ولو
 بين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد مر بيانه وان نزلوا جلة مختلفين فعلى اهل العسكر
 كلهم لانهم لما نزلوا جلة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة
 ما وجد في خارج النجاش عليهم ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك
 اي الغرامة والدية بالا جاع لانهم سكان ولا يراهمون الا كرامة الغرامة والدية جرم في
 حق منقل الى اهل بني داود ان ماتت فاعلمت والدية على المخرج خلاف 20 يوسف ان المخرج
 اذا اتصل به الموت صار قبلا ولهذا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش رجل معه
 جرح به رمح فحمله آخر الى اهل فحكت زمانا مات لم يضمن الى مل في قول ابي يوسف جرح وفي
 قياس قول ابي حنيفة يضمن لا تأيده بمنزلة المحلة فوجوده مبركا في يده كوجوده فيها رجلا في
 بيت بلانالت ووجد اهدما قبلا حتى الا فرديته عند ابي يوسف فاعلمت فانه لا يضمن عنده
 لا فمالي انه قتل نفسه ولا في يوسف ان الله ان الانسان لا يقتل نفسه ووجد قتيلا في قرية امارة
 كثر الحلف عليها ونرى عاقبتها عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف الغرامة ايضا على العاقلة لا
 على اهل العقرة والمرأة لبيت منها فاشبهت القتيلى ولها ان الغرامة تنفع الزمة والدية من المرأة
 متحققة بطل شهادته اهل المحلة يقتل غيرهم يعني اذا ادعى المولى على غير اهل المحلة وشهد شاهدان
 من اهلها لم يقبل عند ابي حنيفة وقال لا يقبل لانهم كانوا ابصار وان يضيروا فاحتمل وقد بطل بدعي
 المولى القتل على غيرهم فيقبل شهادتهم كالمكيل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة وله انهم خصماء
 بانزالهم منزلة قاتلين للتقصير القادر منهم فلا يقبل شهادتهم وان فرجوا من الخصومة كالوصي
 اذا فرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد او على واحد منهم اي بطل شهادتهم على واحد منهم بعد ما
 ادعى المولى القتل عليه بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل على ما ذكره الشافعي فمهرها عن نفسه
 فيكون منها **كتاب المعاقلة** جمع معقلة بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل الى الدية سميت
 لانها تعقل الدماء من ان تسفل ومنه العقل لانه يمنع القبايح العاقلة هم الذين يقيم عليهم الدية
 يقتل قطعا اهل الديوان من هو منهم يؤخذ من علمهم في ثلث سنين من وقت القضاء وهم
 الجيشون الذين كتبت اسماهم في الديوان هذا عندنا وعند الشافعي على العشرة لاروي
 ان النبي عليه السلام حكم عليهم ولا شيخ بعده ولانها محلة فالا قرب اوليها كالارث والتفقا
 ولما قضيت عمر بن الخطاب فانه لما دون الدواوين جعل الدية على اهل الديوان بمحض من الصحابة
 من غير نكير منهم فكان اجماعا وليس ذلك بشيخ بل تقدير معنى لانه العقل كان على اهل العقرة

الجشدين
 عطايا هو الذي
 يرضى بالقبيل
 وهو بالقبيل
 هو الذي

دق كات

وقد كانت بانواع كالولاء والخلف والعدو وموان بعد رجل من قبيلة في عهد عمر
 الدية صارت بالديوان فجعلها على اهلها اتباعا للبيعة ولهذا قالوا لو كان اليوم يوم
 يتناصرون بالجرم فقاتلهم اهل الحرفة وان كانوا يتناصرون بالخلف فاهله والدية حقة
 كما قال يمين ايجابها فيما موصلة وهو العطاء او من ايجابها في اصول اموالهم لانها حقة
 وما تحلت الى قلة الا للتخفيف والتقدير بثلاث سنين فروي عن النبي عليه السلام
 ويحكم عن عمر رضى الله عنه في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلث سنين عندنا ويجب
 ما لا عند الشافعي وسبب في اشتدته ان من يغتصب او ان قويت اي العطايا لاكثر منها اي من
 ثلث سنين او اقل منها يؤخذ منه اي الاكثر او الاقل والحق عطف على اهل الديوان الى العاقلة
 القليلة لمن ليس منهم اي من اهل الديوان وقع عبارة الوقاية هكذا وصية لمن ليس منهم
 وكذا سبهم من الناس لان ضيرته لمن ولا وجه لارضاها اليه فالقصاص والحق لمن ليس
 منهم يؤخذ من كل اي كل واحد من اجد العاقلة في مجموع ثلث سنين ثلثة دراهم او اربعة فقط
 بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون الاخذ في ثلث سنين ثلثة دراهم او
 مع ثلث اي ثلث درهم ليكون الاخذ في ثلث سنين اربعة دراهم وان لم يسمع الحق فمضى اليه
 الحرب الا حياء نسب الاقرب فالاقرب كما في العصبات واما الاباء والابناء فاختلف في ذلك
 والقائل كل واحد منهم لانه الجاني فلا يمنه لافراجه وفيه خلاف الشافعي والعاقلة للمضوق حتى مولاه
 لان نصرة بهم يؤيده قوله ومولى القوم منهم ومولى المولاة مولاه الذي عاقده وجهه الى قبيلة
 مولاه لان الوهب يتناصرون بهم فاشبه مولى العاقلة ويحمل العاقلة ما يجب لنفس القاتل
 في ايجاب الدية على العاقلة بالقطاء وشبه الحمد قوله ومولى المولاة الضاربة قوموا فمضى
 قال حين ضربت امرأة بطون امرأة فالتقت حين فرافعوا الامم اليه وم ولان الحق معذور
 وكذا المبشر بشبه الحمد لان الالة للنا ديب لا العقل والنفس احترام لا يجوز اهدا دواولا
 وجه لا يباب القود عليه وفي ايجاب مال عظيم استبصال له فمضى الى العاقلة لانه انما قصره بنية
 منه وهي بالنصارة وهم القلة فكأنوا مقتصرين في ترك مراقبته فخصوا به وقد راس
 موضحة فصاعدا لانه في فصل الشجاج ان الواجب في الموضحة فصاعدا الدية وهي على العاقلة
 لا الى لا يتحمل العاقلة ما يجب بصلح او اقرار لم يصبه في العاقلة او عدا سقط فوده بشبهة او
 قتل ابنه عدا ولا ضحية عدا وعدا ما دون ارسن موضحة لاروي انه عم قال لا يقتل العواقل
 عدا ولا عدا ولا ضحية ولا اعترافا ولا ما دون ارسن موضحة ولان التحمل للتميز عن الاستبصال
 ولا استبصال في القليل وانما هو في الكثير والتقدير انما صل عرف بالسمع وما نقص عنه لا يتحمل

التي لا تملك الجاني ولو تصرف العاقلة الجاني لزمهم الدية لانها ثبتت بتصادمهم والامتناع كان
 لهم ولا ية على انفسهم فيجب عليهم ومن ليس له دية وان ولا حق فاعاقلة بيت المال في ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام روى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 انه يجزئ مال الجاني ولا يجب بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للجاني في الخلاصة لو
 كان الرجل من العجم عن الشمس الاية الملوثة ان الاية اقلعت فيه قال بعضهم لا عاقلة
 لاجل العجم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرحوم
كتاب الآبوح لا يخفى مناسبة كتابه لحيات وتوايها وهو مملوك فتر من مالكة قصدا
 ذهب اخذه لقادر عليه لان فيه اعياء مالية والمال حرمة كالنفس واما مولاه واختلف في
 الضال قيل اخذه افضل اعياء له لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فيلقاه
 مولاه وان عرف الوالد بيت مولاه فالاول ان يوصل اليه فياخذ اي الاخذة اي بالآبوح
 ان القاضى فيجب توزيره ولانه لا يؤمن من الآبوح ثانيا ولله الا بواجره وان كان له منفعة
 وينفوق عليه من بيت المال ويجعلها دينا على مالكة فياخذ منه اذا جاء او من غنمه اذا باع
 لا يحبس الضال لانه لا يستحق التوزير ولا يابوح ان كان له منفعة آجره وانفوق عليه من اجرة الى
 بخر مولاه فاذا جاء واقام البينة انه لم يقبل على القاضى وقيل على من ينصبه القاضى يحفظ الاوابوح
 ونحو ما يملكه اي القاضى او من ينصبه المولى بالتمسك بوجه من الوجوه فيدفع اليه
 قيل به فله بالفضل لزيادة الاحتياط وقيل لا يكون الدفع بعد الاثبات وان لم يقم عطف على
 اقامة البينة واقرى العبد انه عبده او وصف المولى بعلامته وعلية دفعه القاضى اليه بالقبول
 وان انكر المولى اباقة فانه اخذ الجعل منه بخلاف ما ابرح ويرفع اليه فان طال بجحبه اي بجح
 المولى باعه القاضى وان علم مكانه ليلا يتضرر المولى بكثرة النفقة وامسك عنه وانفوق عليه
 اي الآبوح منه اي الثمن ودفع الباقي اليه اي المولى ان اثبت انه بالبينة او بين الحلية و
 العلامة وليس له اي للمولى فسخه اي فسخ بيع القاضى لان بيعه بامر الشرع كحكم لا ينقض وان
 زعم المولى انه كان كاتبة او دبره لم ينفذ على نقض البيع كذا في فتاوى السعدي ولو صدق
 لقوله الله اربعون درهما اليه اي لزيد الآبوح المولاه سواء كان الآبوح عبدا مجبور او مائنا
 او عتق او ادم ولد لانهم مملوكون فيحصل فيحصل به اعياء مالية من هذا الوجه بخلاف المالك
 لانه اصح بملك سبه لانه غير مملوك به كالمساكين من مدة سوا او اكثر متعلق بالموصل اربعون
 درهما وان لم يبد لها اي وان كانت قيمة اقل منه ان اشهد انه اخذه للرد وان لم يشهد فلا شيء
 له كما سببه ولو صدق من اقل منها اي مدة التسقط اي بحسبه لان العوض يوزع على المعوض

حسب الآبوح

مودة القابلة وفي الآخرين اي المدبر واما الولد اذا مات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له
 لان ام الولد يتوقع بموته فيكون حرة فلا جعل في الحر وكذا المدبر اذا خرج من التملك وان لم يخرج
 فكذا عندهما لانه قد يدبون اذا اقامت لا يتجزئ عندهما وعنده مالك ولا جعل في المالك
 كما سبناه فان اشهد ان اخذ الآبوح باذ اخذه ليرده الى مولاه وابوح منه لم يفسد لانه ابي
 عنده ولم يتعد ولا الى وان لم يشهد ضمن لانه فاصب ولا يستحق له في الوجهين اما في الاول فلا
 لم يبرده الى مولاه واما في الثاني فلا يبركه الاشهاد صار غاصبا هذا عندهما واما عند
 ابي يوسف فلا يضمن ويستحق الجعل اذا رده لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي اللقطة
 لا جعل برده المالك لانه ليس بمملوك بذا وعلى المرتين جعل الرهن لان وجوب الجعل للراد
 باصالة مالية العبد ومالية حرة المرتين اذ موجب الرهن بثبوت يدا الاستيفاء للمرتين من
 المالية فكان الراد عاملا فيجب الجعل عليه وان رد بعد موت الراهن لاذ الرهن لا يبطل
 وهذا اذا كانت قيمة مثل الدمن او اقل منه وفي الاكثر قدر الدين عليه وابقى على الراهن
 لان حقه بالعد والمغنون فيه وصار كمنش الذواد والتحليص عن الجناية بالعداء فانه على المرتين
 المغنون فيه وان كان مديونا فعلى اي الجعل على المولى ان اخذ القضاة اي قضاة ما على العبد
 من الدين وان اتى من القضاة ببيع العبد فيبيد الجعل اي اخذ ما يجب الجعل جله اوله والباقي
 للفرقة لانه مؤنة الملك فيمنع من يستقر الملك وان كان العبد جانيا فعلى المولى في العداء اي
 الجعل على المولى ان اخذ القضاة لانه ظهره عن الجناية باختياره العداء وتبين ان الراد ابي
 والاولى في الدفع اي الجعل على الاولى وان اخذ المولى دفع العبد اليهم لانه اصبي حقه وان كان
 العبد موهوب بافعيل الموهوب له وان رجع الواجب في حبه بعد الرد لان الملك للموهوب له عند
 الرد فزواله بالرجوع بالتقصير منه وهو ترك التعريف فيه فلا يسقط عنه الواجب بالرد وان كان
 لصبي فحق ماله لانه مؤنة ملكه وان رده وصيه فلا جعل له لان تدبيره واجب عليه فلا يستحق الاجر
 ابوح بعد البيع وقبل القبض ضمير المشتري اي فالمشتري غير ان شاء ضمير من يرجع الآبوح او رجع
 الاموال القاضى بفسخ العقد بحكم عجز البايح عن التسليم ذكره في الكافي في باب التعريف في الرهن
كتاب المنفعة هو لغة من قدرت الشيء شيئا غنيا وانا فاقد وهو موقوف واصطلاحا ما
 لم يدبره في اتي موضع هو ولم يسمع خبره اتي هو ام ميت في حق نفسه بالاستصواب فلا
 ملك له لو سبه لكونه في اتي لقوله تع والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الية ولا يقسم ماله
 قيل ان يعرف حاله لان حاله الحيوة والقسمة بعد المات ولا تفسخ اجارته لانها لا تفسخ
 قبل الموت ويقسم القاضى من يقسم عقد المالك في ذم الناس ويحفظ ماله وبيع ما يخاف في

استصحاب في - مودة
 اهل الاصول اربعة والحق
 على ما كان عليه اوله

لان العاقبة يجب ناطر الظن عاجز عن النظر لنفسه كالبصير والمجذون والمفقود كذلك وفيه نصيب
له والقيام عليه نظره فانه يقبض غلاته والدين الذي اقربه غريم من غرامه لانه من باب الحفظ
ويجاء به في كل دين وجب بعقده لانه اصل في حقه ولا تحصى في الدين الذي تولاه المفقود ولا
يلبس في عمار او عوض في يد آخر لانه ليس بالملك ولا يبيع عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة
القاضي وان لا يملك المضمومة بلا خلاف وانما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المال في الدين فان
ادعى احد من المفقود حق من الحقوق لم يلقه الى دعواه ولا يقبل منه بينة ولم يكن وكيل الا في
ولا احد من الورثة قضى وان راى القاضي سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف
في نفس القضاء ذكره الزيلعي وينبغي على اقرائه بالولد كولد له واليويه وعمره لا مرة في باب النكاح
الاصل ان كل من سيجع النفقة في مال المفقود حال حضوره بلا قضاء القاضي ينفق عليه من ماله
عند عينته لان القضاء يكون امانه وكل من استحقها في حضوره الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله
لان النفقة يجب بالقضاء والعقار على الغائب يجوز لا ينفق بينه وبينها اي من المفقود
وعمره لقوله انما امراته حتى بانه البيان ولو لا ربح سنين وعند مالكم اذا مضى اربع سنين
يزوق بينهما وتنته عدة الوفاة ثم تزوج ان شئت وميت عطف على حي في حوج غيره فلا يرث
من غيره ولا يستحق ما اوصى له اقامات الموصى بل يوقف قطعه من مال مورثه ويوصيه الى مولى
اقرانه في بلده اختلف في تقدير مدة حيوته فظاهر الزواية ما ذكره هنا فان ما يقع الخلاف في
معرفة نظرية في الشرع الرجوع الى امثاله كقيم المتوفات ومهر مثل النساء وتجاهه بعد كل اقرار
تأدي وقضاء الاحكام الشرعية على الظن القالب واعتبر اقرانه في بلده لان النكاح عن حال الاقرب
في كل البلدان خارج عن الامكان وقال الزيلعي الخايران ينفقون الى ايام لانه يختلف
بافتلاف البلاد وكذا اختلف الظن باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا قطع فبره غلب
على الظن في ادنى مدة اقامات لاسيما اذا دخل مملكة ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدة الا
اقتلاف اراهم فيه فلا معنى لتقدير المدة له فان ظهر قبله اي قبل موت اقرانه حيا فله ذلك القطر
الموقوف وبعد اي بعد موت اقرانه يحكم بموته في حوج ماله يوم تمت المدة النظر متعلق بالمال اي
يحكم بموته في حوج ماله الذي في يده وتحت تصرف حقيقة او حكما يوم تمام المدة فتقدر عمره لانه كان
مات للموت بين اربعة اشهر وعشر او قسم ماله بين من يرثه الان ولا يرثه وارث مات قبل
المدة وفي مال غيره عطف على ماله اي يحكم بموته في حوج ماله غيره من حين فقده حتى لا يكون بعد
ذلك الحي ماله لانه لا يرثه لانه ميت والميت لا يملك الا في ماله من ميراث مورثه عند
موته لان المستحق لهذا المال الموقوف الى الآن كما تقرر في الاصول ان الاستحقاق هو ظاهر الى جهة جارية

في كل بلد اختلف في تقدير مدة حيوته فظاهر الزواية ما ذكره هنا فان ما يقع الخلاف في معرفة نظرية في الشرع الرجوع الى امثاله كقيم المتوفات ومهر مثل النساء وتجاهه بعد كل اقرار تأدي وقضاء الاحكام الشرعية على الظن القالب واعتبر اقرانه في بلده لان النكاح عن حال الاقرب في كل البلدان خارج عن الامكان وقال الزيلعي الخايران ينفقون الى ايام لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا اختلف الظن باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا قطع فبره غلب على الظن في ادنى مدة اقامات لاسيما اذا دخل مملكة ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدة الاقتلاف اراهم فيه فلا معنى لتقدير المدة له فان ظهر قبله اي قبل موت اقرانه حيا فله ذلك القطر الموقوف وبعد اي بعد موت اقرانه يحكم بموته في حوج ماله يوم تمت المدة النظر متعلق بالمال اي يحكم بموته في حوج ماله الذي في يده وتحت تصرف حقيقة او حكما يوم تمام المدة فتقدر عمره لانه كان مات للموت بين اربعة اشهر وعشر او قسم ماله بين من يرثه الان ولا يرثه وارث مات قبل المدة وفي مال غيره عطف على ماله اي يحكم بموته في حوج ماله غيره من حين فقده حتى لا يكون بعد ذلك الحي ماله لانه لا يرثه لانه ميت والميت لا يملك الا في ماله من ميراث مورثه عند موته لان المستحق لهذا المال الموقوف الى الآن كما تقرر في الاصول ان الاستحقاق هو ظاهر الى جهة جارية

لا ينفق

لا ينفق قبل المدة حتى فلا يرثه الوارث الذي كان حيا وقت فقده ومات قبل المدة
بموت لان الظاهر كان حيا فبقيت حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيرت لان الظاهر لا يبيع الحي
لا يجاب ارثه من الغير فاما وقف المفقود الى من يرث مورثه يوم موته ليس للميت في تزويج امته
القريب المجنون وعبد ماله وان يكتسبها فيسبها كذا في الفصول الحادية **باب ما ينفق** وهو لغة
ما ينفق اي يرفع الا من قيل ينفق مفعول ثم غلب على الصبح المسبوق باعتبار ماله لانه ينفق شرعا
مولود طرأ اهل خواف من العيلة او فرار من التهمة نذب رقة ان لم يخف ماله بان يوجد في الاعمال
لان فيه اظهرها بالشفقة على الاطفال **باب النفقة** وهو من افضل الاعمال **باب ما ينفق** بان وجد
في مفارقة وكذا من المالك كمن راى اعمى يقع في البئر ونحوه يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو
فرض كفاية لحصول العقود بالمعنى وهو حر الاجرة رقة لان الاصل في بني آدم الحرية لكونهم
اولاد آدم وهما ولان الاصل في دار الاسلام ايضا الحرية ثم انه حر في جميع الاحكام حتى ان قاذفه
بجدة لا قاذف اذ لو وجد ولد منها لا يعرف من له اب نفقة وجب له بيت المال وارثه لان
الزوم بالنفقة اتفاق الملتقط عليه تبرع لا يكون ديناً عليه اي التقيط وان امره اي الملتقط
القاضي به اي بالاتفاق في الاصل الا ان يقول على ان يكون ديناً عليه فيكون ديناً على التقيط
يرجع به الملتقط عليه لان التقاضي ولاية عليه وانما قال في الاصل لان قوله امر القاضي بالاتفاق
عليه يعني في الرجوع على التقيط فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى ديناً على شخص بامر فانه يرجع عليه
وفي الاصل لا يرجع الا اذا حرج بما ذكره لانه مطلق قد يكون الخبز والزعفران فلا يرجع عليه بالاتفاق
فان ادعى الملتقط الاتفاق كما ذكر اي يقول القاضي على ان يكون ديناً عليه فكذلك اي التقيط به
الملتقط لا يرجع الا ببيته بخلاف الوصي اذا انفق على الصغير حيث يصدق في الاتفاق والتفارب
والاحتياج الى بيته اي الملتقط ان ينفق عليه وسؤال القاضي ان ينفق منه فانه اي القاضي لا
يقبله اي التقيط الا ببيته على كونهما لفظاً لانه منهم لا قتال ان يكون ولده او بعض من يلزم نفقة
واحال بهذه العيلة ليدفع النفقة عن نفسه واذا اقامها قبلها القاضي بما قسم حاضر وبعد اي بعد
البينة الا في قبوله ان علم بحجة اي عجز الملتقط فان اي بعد ما قبله ان وضعه اي القاضي عند اخر
قطعه الاول فهو اي القاضي مختار بين الرفع وعدمه لا يوقف من اخذه لبعده في الاخذ وان دقولي
آخذه الى اخر ليس له الاخذ منه لاستحالة حقه ونسب شئت فمن اذناه ولو كان للمدعي رجلين
فيكون ولداً لهما كما في الجارية المشتركة او ثبتت كمن يصف منها اي الرجلين المدعيين علامة
به مانه يكون ولداً للواصف دون الآخر او ذات زوج عطف على رجلين اي ولو كان المدعي امرأة
ذات زوج فانه يكون ولداً لهما ان صدقها زوجها او برهنه على انه ولدها او كان المدعي امرأتين

انما هو في اتم العلم بالجماعة

مما لا ينفق الا في النكاح

فيكون كل على انه ولد فان يكون ولد الهاد وعبد الى لو كان الذي عبد ايست نسبة منه فيكون
قرا الا في الاصل في دار الاسلام الحرة او دمييا يثبت نسبة منه فيكون مسلم ان لم يكن في مرقوم اي
مقر الذين يثبتون بلد في مصر من امصار المسلمين او قرية من قراهم او موضع فيه كنز و مسلمون و ذميان
كان فيه اي مقر الذين يثبتون بان وجد في قرية من اهل الذمة او بيعة او كنيسة ما شهد عليه من المال او
على دابة فهو عليها الى القبط اعتبر الظاهر لغيره اي الملتقط ذلك المال اليه اي القبط بالان في لانه
مال ضائع ولحق فيه ولاية صرف مثل اليه وقيل بدونه لانه للقبط ظاهر اوله ولاية الانفاق عليه للملتقط
قبض بهية اي ما ذهب القبط لانه نفع محقق ونقله حيث يشاء ذكره فاضح فان تسليمه وصحة لانه
من تأديبه و حفظ حاله لا انطاعه لانتساب لولاية من الوابة والملك والحكومة والاعتراف ماله كالام فان
ولاية التعريف بغير المال وهو يحصل بالراي الظاهر والشفقة الوافرة والموجود في كل منها احدى والاشارة
لا يملك المالك من فحة فاسبه العلم بخلاف الام فانها يملكها كما ذكر في كتاب الكرامة في الاصح اهتزاز عاقل
يجوز اجازته لانه يرجع الى ما ديه والاول روية الى مع الصغير والان يحسنه فان فعل وهلك محض
لذا في الخاتمة كتاب **اللقطة** وهي اسم القبط في الحنفية لكن غلب استعمال القبط في الادبي واللقطة
في غيره تدرب رفعها لصاحبها لانه ان تركها ترجع اليها يد فانية فيكونها عن مالها فيضغ ماله فكان
رفعها وسيلة الى ايقال الحق المستحق ولهذا قالوا اذا خاف الضياع كما مر فان استشهد عليه بان اخذ
ليزده على صاحبها وعرف في مكان وجبت فيه وفي الجماع بان ينادى انه وجد لقطه لا ادري مالها
فكانت مالها وليصونها لادعاه عليه الى ان علم ان صاحبها لا يظهرها او انها متعذر ان يثبت بعد هذا
لاطوة العدة ملاكل وبعض الثار كانت امانة عنده حتى اذا هلكت بلا تقدر لم يضمن قلت او كثر
واخذت من الجمل والحرم وعندنا في حق تعريف لقطه الحرم الى ان ينجى صاحبها فينتفع اي الرافع
بها اي باللقطة لو فقير او الاثني بها على فقير ولو على اصلي من الآباء والامهات الفقراء وقرعة من
الاولاد والادهم الفقراء وعرس الفقيرة فان جاء صاحبها اجازته اي التصديق وله اجره اي الثواب
او اخذها من الفقير لو كانت فائمة والاضحى صاحبها الاخذ او الفقير بلا رجوع بينهما يعني ان ضمن الاخذ لا
يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ وان لم يستهد عطف على قوله فان استهد فان اقر اي
الملتقط باخذها له نفسه ضمن وفاقا ان هلك في يده لانه متعذر وان تصادق اي الملتقط والصاحب
على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاقا لان تصادقها حجة في حقها وكان كالبينة وان اختلف بان قال للقط
اخذتها نكر وقال الصاحب اخذتها لك ضمن عند ابي حنيفة وحجج الا عند ابي يوسف بل القول
في انه اخذ للرد وان لم يجد من يستهد او وجد لكنه ترك الخوف من اخذ الظالم اياها قالوا لم يضمن
ذكره الزبلي كذا البرهية في الاحكام المذكورة وما انفق الملتقط عليها اي البرهية بلا اذن الن

ان في الام الشفقة
من الملتقط انما
الملك
ناله

برع وبه اي باذنه ومن على صاحبها فاذا اخذها منه الملتقط يحكم انقاضه واجر الناحية عليه
اي ينتفع به بالاجارة كالنوس والبغل والحمار والثور والنفق عليها منه يومين او ثلثة بقدر
ما يقع عنده ان المالك لو كان قريبا لحرق لانه فيه ابتداء العين على ملكه بلا الزام الذين عليه قال في
الهداية والملك في هذه المقام وكذا فيك يفعل بالابح ولم اجده في غيرهما بل وجدته في المحيط والبد
والخلاصة خلاصة حيث قالوا لا يجوز اجارة الابح لاحتمال ان يابح ولهذا تركه ولا منع لمن
البيات كالثبوت ونحوه اذن القاضى بالانفاق عليها وسقط الرجوع على صاحبها لامتازة الاصح
ان كان الانفاق هو الاصل والا امر ابتداء يسعها وخطا منها لان النفقة الوافرة مستحقة
للمنفق حسبها اي منع البرهية عن صاحبها لاخذ نفقتها لان ثبوتها الى الآن لان بنفقة فصار
كأنه استفاد الملك منه فان ملك بعد جبه سقطت لانه في معنى الزم في ملكه بما جبه به وقيل لا
اذا لا يتعلق له به وانما اخذ حكم الزم عن اخذ الجس بين مدعيها علامتها على الدفع لقولهم
فاذا جاء صاحبها وعرف علامتها وعدها فادفعها وهذا الامر لا باهة لان وجوب الدفع انما هو
بالبيينة عملا بالمشهور وهو قولهم البيينة للمدعي واليمين على ما الكرو ولا يجب بالجنة لا ذكرنا وعنده
ان في جيبه بيان العلامة رجل مات بالبادية جاز لرفيقه بيع ماله ومركبه وحمل عليه كذا في
الفصول الوادية حطب في الماء ان كان له قيمة فلقطه يراعى فيه حكمه والاحتفال لمن اخذ كسائر
المباح الاصلية **كتاب الوقف** هو لغة بمعنى الجس فان وقف الذي مصدره الوقف منه
معناه ما ذكره وقف الذي مصدره الوقف لازم وشرا جيب العين على ملكه الواقف والوقف
بالمخاف بمنزلة العارية طلاق لهما فانه عند جيب العين على حكم ملكه انما تعلق بغيره ملك الوقف
عنه الى ان تعلق على وجه يعود منه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يورث لهما ان عمره له عنه
قال يارسول الله صلى الله عليه وسلم اني استغفرت لانا وهو عندي نفيس انا تصديق به فقال
يوم تصدق باصلها لا يباع ولا يورث ولكن ينفق ثمرة فقد نفق على الله لازم وله قوله
عدم لاجس عن فرايق الله تعالى الى الامانة كجس بعد موت المالك عن القصة بين ورثة ومن قال
بانه لا ينجى على ملكه بلزوم القول بالجس عن فرايق الدفع وقيل الفتوى على قولها كذا في الكفا
ودفع على قوله والوقف بالمخاف بقوله فلم يصح في رواية بينه اذا كان الوقف التصديق بالمخاف
لم يجوز لان المنفعة معدومة والوقف بالمعدوم لا يجوز وصح في الاصح يعني ان الاصح انه يصح
اجماعا لان التصديق بالمخاف جائز عندهما ايضا كما جازت الوصية بمدة عده وسكن داره
وعلمتها كذا غير لازم عنه ولذا قال ولم يلزم لبقاء الملك كذا في العارية والمراد باللزوم ان لا يجوز
للووقف ابطاله في حيوة ولوارثه بعده فلو وقف على الفراء او بنى سقاية او فاعلني السبل

الى الله
ناله

نقح

او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه الواقف وخرج على عدم التزوم بقوله يتبعه تمليك في
 صيغة واردة الى كونه موروثا بعد موته والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء استثناء من قوله
 لم يلزم ان لا يكون الوقف لازما الا باحد امور اربعة ذكر الاول بقوله بالقضاء من قاضي يرى ذلك مولى
 من قبل السلطان غير محكم بان كان قاضيا بحكم الخصمين اياه كان ان حكم لم ينفذ حتى جاز للمولى
 ان ينقضه لا تقرر في موضعه بطريق القضاء ان يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع بحكم
 انه غير لازم فاذا اترضا الى المالك وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف لزم بالاجماع لانه فصل بغيره فيه
 فاذا حكم المولى لزم كسير الاطعام من القادرة من الختام وما يذكر في حكم الوقف ان قاضيا
 من القضاة قضى بغيره من هذا الوقف وبطلان هو الرجوع لغيره في القضيح كذا في الكافي والخاتمة
 وذكر ان في بقوله او بالموت اذا علو به بان قال ادا مت وقفت وادى على كذا ثم مات صح و لزم
 ان يخرج من الثلث لان الوصية بالمعدوم جائزة كالوصية بالمتوفى كما ترى ويكون ملك الميت فيه باقيا
 حكما فيقتضيه عنه داينا وان لم يخرج منه جاز بغير الثلث وبقي الباقي الى ان يظهر له مال آخر
 او يجيز الورثة وان لم يظهر ولم يجزوا قسم الغلة بينهما انما ثلثتها للوقف والثلثان للورثة وفي
 قوله او بالموت اذا علو به اشارة الى ان تجزء التعليل بالموت لا يبعد زوال الملك بل لا بد
 من الموت بعد التعليل ليفيده وذكر ان في بقوله او بقوله وقفتها في حياة وبعد عاقبة مؤبدا
 فانه جائز عندهم لكن عند ائمة حنفية راج ما دام حيا كان هذا انزرا بالنسبة بالغة فكان
 عليه الوفاء بالشرط ولو ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل
 من اوصى له بخدمته عبده لان فان الخدمة يكون للموصي له والرقبة على ملك المالك حتى اذا مات
 الموصي له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصي له فثبت
 هذه الوصية وذكر الرابع بقوله او بناء مسجد واخره بطريق شرط الا فراد لان المسجد لا بد ان
 يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى وان الساجدة الى خلق به فلا يخفى ان له تعالى والاذن للنفاس
 بالصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة بل يكفي واحدا اذا صلح فيه شرط الاذن
 لهم بان التسليم شرط لصيرورته مسجد اعندهما فلا يركب لانه يوسف ويشترط في كل نوع تسليم ما
 يليق به وهو في المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول مع اخادتهما للزوم بالنظر
 الى الواقف وورثته ينبغي ان يوضع الوقف عن ملك الواقف والوجه الثاني في بغيره الموت الواقف
 لزوم الوقف بالنظر اليه وفروجه عن ملكه ايضا ونزومه بالنظر الى الوارث ان يخرج من الثلث
 والوجه الثالث لا يبعد فروجه عن ملكه مادام حيا ولا نزومه بالنظر اليه بعد ارجوعه بل بالنظر
 الى الوارث اذا خرج من الثلث ثم انهما بعد ما ظلف الامام في عدم زوال ملك الواقف قال

مقفلة
 الامام

بنزولهم اختلفا فيما بينهم به الوقف فذكره بقوله ولم يتم عطاؤه قوله لم يلزم يعني بعد الزم باحد
 المذكورة لم يتم الا بذكر مقرر مؤبدا عندئذ لا تصدق بالمنفعة او القلة وذا قد يكون موقوقا
 يكون مؤبدا فمطلقة لا يراد على التام بيد فلا بد من التضييق فلو وقف على اولاد مثلا بان قال وقفه
 على اولادي ولم يزد عليه وانما هو الى الاولاد عاد الوقف الى الملك هذه لكونه منقطع الاخر ولو
 وقت بان قال وقفه على عشرة سنين مثلا بطل اتفاقا لانه لو ثبت في البيع وعندنا يوسف بن
 ابي بدون ذكر التاميد لان المقصود الترتيب الى الله وموتارة يكون بالعرف الى جهة يتوهم
 انقطاعها واخرى بالعرف الى جهة لا يتوهم ذلك فينتج في الغالبين تحصيل المقصود الواقف واقفا
 انقطع الموقوف عليه في الاولاد مثلا عرف الوقف هذه الى الغنى في التضييق ان التاميد شرط اتفاقا
 لكن ذكر ليس بشرط الموقوف لان قوله وقتت او تصدقت يقتضي الازالة الى الله تعالى وهو مقتضى
 التاميد فلا حاجة الى ذكره كما لا يخفى كاسيا في وعده بشرط ذكره كامة وهو الى الوقف عند
 ابي عبد الله يوسف اسقاط اى شرع لاسقاط ملك الواقف عن العين كما لا يخفى فانه اسقاط
 للحق المولى لا يملكه بغيره لا يستغنى عن ذلك لانه المالك للواقف والوقف ولا للعبد والابن
 بيعه وسائر تصرفاته فيجوز له ابي يوسف الوقف عن الملك نفس القول بلا حاجة الى القضاء وغيره
 ويجوز الشيوع لان القسمة من ثمة العقبين لانه الجائزة وتماها فيها يقسم بالقسمة واصل العقبين
 عنده ليس بشرط فله التهمة وقد عرفت ان الوقف عنده اسقاط الملك كما لا يخفى والشيوع لا
 يمنع الاتفاق فلا يمنع الوقف ايضا وبه يقع مسلح الواو وعنده محمد صدق لقوله عدم لغيره في
 عند تصدق باصلها لا بد من البيع ولا بد من فاشترط اى حصة التسليم الى تسليم الواقف الوقف
 الى المتولى والعقبين الى قبض المتولى الوقف كذا في القدوة المنقذة دون الوصية بها فانها لا يزول
 عن ملك المتصدق بمجرد القول بل تسليم وقبض الفقير وذلك لان التملك من الله تعالى لا يتحقق
 قصد الجائزة الا امان يثبت له من الحق في القدوة يثبت في ضمن التسليم الى العبد فنزل منزلة
 القدوات والزكاة ولو تم قبل التسليم لصار يده مستحق عليه والتبرع لا يكون سببا للاحتياج على
 المتبرع ويمنع الشيوع فيما قبل القسمة لان اصل القبض عنده شرط فلهذا ما يتم به القبض وتماها
 فيما يحتمل القسمة بالمنفعة وفيما لا يحتملها يفتي مع الشيوع حتى لو وقف نصف الحرام جاز للصدقة
 المنقذة فانه اعتبر الوقف بها فانها لا يتم في مشاع مقيم كما اذا قال تصدقت بثلث هذه الدراهم
 العشرة لهذا الفقير فانها لا يتم عالم بقبضه ذلك الفقير وتم في مشاع لا يقسم كمنصف الحرام ويمنع
 مشايخ بخارى قال في بيع الفداء في غم على قول محمد لو كانت الارض بين رجلين فتصدق بها صدقة
 موقوفه على المسكين او على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يتوهم عليها

الآن

المنقذة

كان جائزاً لأن المانع من الجواز على قوله هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ومنها ما يوجب
الشيوع عند العقد لأنها تصدق بالارض جملة ولا وقت القبض لأنها سلت الارض جملة ولو تصدق
كل واحد منهما بنصف هذه الارض مثلاً صدقة موقوفة وجعل لكل واحد منهما موقوفة متولية على قدر
لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لأن كل واحد منهما باشر عقداً على حدة ويمكن الشيوع وقت القبض
ايضاً لأن كل واحد من المتولين قبض نصفاً شريعاً فان قال كل واحد منهما متولية القبض بنفسه مع
نصيب صاحبه جاز ولو تصدق احد بهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المسكين ثم تصدق الآخر
بنصفها كذلك وجعل لكل منهما واحد جاز لأنه وان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض
لأن المتولية قبض الارض جملة ومما سلت اليه جملة وكذا لو جعل المتولية لرجلين معاً لأنها
المتولية واحد وكذلك لو اختلفت جهة الوقف جاز وكذا لو كان الواقف واحداً جعل نصف الارض
وقفاً على الفقراء ونصف الآخر على امرأه جاز وهذا الحكم على قول المجوز أما على قول لا يجوز
يجوز للوقف كلها لأن الوقف عنده يجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبعض ما يباح زماناً افتوا
بقوله ابو يوسف وبه يفتى واذ ائتم الوقف وتم لا يملك اي لا يكون مملوكاً لصاحبه ولا يملك اي لا
يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لا يستحال تملك الخارج عن ملكه ولا يعاد ولا يرسى لاقتضاها
الملك ولا يقسم الا عند ما اذا كانت اي القيمة بين الواقف والمالك اي اذا قبضه قاضى يجوز وقف
المساع ونفذ قضاءه وصار متعلقاً على كسائر الممتلكات فان طلبت بعضهم القسمة فعنده لا يقسم
ويتهايئون وعند ما يقسم واجمعوا ان الكل لو كان موقوفاً على الارباب فإرادوا القسمة
لا يقسم كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الموقوف عليهم لان القسمة تميز واخر از لا يبيع وتلك
فيجوز ولا يبيع معنى لاستعمالها على الافراز والمبادلة وجه المبادلة راجحة في غير التملكيات
ازال ابو يوسف عن ملك الواقف بقوله جعلته مسجداً لان التسليم ليس بشرط عنده لأنه استقط
كالاعتاق بشرط الصلوة كما مر أعاد ذكر المسجد لان ذكره اولاً في تعداد موجبات اللزوم وذكره
ههنا في لغة الاحكامه سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند محض ومنع الشيوع
عنده ابو يوسف وخروج عن ملك الواقف عنده لأنه خفيف وان لم يحكم به الحاكم وان جعل تحت سراباً
وهو محبوب سر دابة وهو بيت يتخذ تحت الارض للتبريد لصاحبه جاز كما في بيت المقدس ولو جعل
لغيره او جعل فوقه اي فوق المسجد بيت او جعل باب المسجد الى الطريق وعزل عن ملكه فلا
اي لا يكون مسجد اوله بيعه ويورث عنه اذا مات لان المسجد يجب خلوصه له تعالى ولم يخلص
منه لغيره وجع العبد متعلقاً بأسفله او بأعلاه فلا يثبت احكامه وعن ابو يوسف انه يجوز
الوجهين حين قدم بغداد ضرورة ضيق المنزل وعن محمد انه حين دخل الري اجاز ذلك كله للفقهاء

لا يجعل

كما لو جعل وسط داره مسجداً واذن للصلوة فيه حيث لا يكون مسجد اوله بيعه ويورث عنه لأن
ملكه غيبط جوازاً فكان له فتح البيع والمسجد لا يكون لاحد فيه نوح المانع لأنه قال الشيخ ومن المانع
من مبيع مسجداً انه ان يذكر فيها اسمه ولو حارب ما حوله واستخ عن يمين مسجد اخذ له خفيف
وانه يوسف ولا يورد الملك بانين ان كان حياً والملك ارثه ان كان ميتاً وعاد الى الملك عند
لأن عينة القرينة معينة فاذا انقضت عاد الى ملكه كما لمحضرة الحج اذا بعث بالهدى ثم زال الاصل
واذكر الحج كان له ان يبيع بهديه ما شاء ولها ان الرتبة التي قصدت لم تنزل بخلافه اذا انشأ
في السجدة سواء فيعتل في المسافرون والمارة وهدى الاقصار لم ينزل عن ملكه قبل الزيج ومثل حبيب
المسجد وحشيش اذا استخ عنهما حيث لا يدخلان في الملك عندهما فلا يلحق والزباط والبر اذا لم
يتنفع بهما فانها ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد والزباط والبر الى اقرب مسجدهما ورباط
او بر الى تفرج على قولها اذا اخذ الواقف والجهة بان يبنى رجلين مسجدين وعين لهما كل منهما
وقفاً وقيل مرسوم بعض الوقوف عليه بان انقضى مرسوم امام احد المسجدين او مؤذنه مثلاً
بسبب كون وقعة خراباً جاز الحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها كشيء واحد وان
اختلفت اهلها بان يبنى رجلان مسجدين او رجل مسجد او مدرسة ووقفوا لهما الوقفاً فلا اي لا يجوز
لحاكم ان يصرف من فاضل وقف احداهما الى الاخر كذا في البرازية وقف خبيثة على الفقراء وسلمها الى
المتولية ثم قال لو صيرت اعطيت من ثمنها فلا كذا وخلافه كذا الفعل ما رايته من الوقوف بغير ما
لان الوقف بعد التسميل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية على التصرف فيه الا اذا كان شرطه الوقف
قبل التسميل ان يعرف اي الواقف عليها الى من شاء كذا في الخاتمة جاز جعل شيء من الطريق
مسجداً وعكس كذا في كتاب الكرامية من الخلاصة وفي الفصل العاشر من الهدية جاز جعل
الطريق مسجداً لا عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرد في المسجد كذا في الهدية جاز ايضا
اخذ ارضي حشيش المسجد اذا ضاق على الناس بالقيمة كذا في مجمع الفوائد وجاز ايضا جعل الوقف
الولاية لنفسه لان المتولى يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة لكنه بعد ذلك ان كان غير
مأمون على الوقف فلقى في ان ينزع منه يده نظر للفقراء كذا في الشرط ان لا يخرج سلطانه اوقاف
من يده ويؤخر لا غير لانه شرط في الف حكم الشرع واجاز ابو يوسف جعل غلة الوقف لنفسه يعني اذا
وقف بشرط الكل او البعض لنفسه مادام حياً وبعد الفقراء يبطل عند محمد وصلاح لغوات مع كثرته
بازال الملك الى الله تعالى وقال ابو يوسف يوقع اعتبار الولاية بالانتهاء فانه يجوز على جهة ينقطع موقوف
الى ملك المالك ومثلاً يبيع اخذوا يقول انه يوسف وعليه الفتوى ترغيباً للناس في الوقف كذا
في الخاتمة وغيره واجاز ايضا شرط الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشترى بثمنه ارضى اذا

من يده

وإذا كان سنين في الارض يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا تجوز اكثر من سنة
وان كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان ان يزرع مائة يمكن
فيها المستاجر من الزراعة وبالمثل يجوز لا يقل من اجر المثل دفعا للضرر عن الوقف فلو فرض
اجره سبب من الاسباب بعد العقد على مقدار لا يفيح العقد للمزوم المقرر ولو زاد اي اجره
على اجر مثله قبل العقد به اي بجر مثله ثانيا لا يملك من الزمان واما الكاظم فله حصته من الاجر الاول
وقبل لا الى لا يفيح ثانيا كزيادة واحدة في الذخيرة اذا استأجر ارض وقف ثلث سنين بجره
معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة فخصت اجرتها لا يفيح الاجارة واذا زاد اجرها
بعد مدة ففعل رواية فتوى سمرقندي لا يفيح العقد وعلى رواية شرح الطحاوي لا يفيح و
يحدو العقد والوقت الفسخ يجب المستحق وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى لو
زاد واحد ثلث لا تعتبر وعلى رواية الشرح لو زادت الاجرة فوضع المستاجر الاول بالزيادة
كان هو اول من غيره ولا يجوز الوقف عليه في الامام والمدرس والاولاد وكهولهم لعدم
تصرفهم في عينه الا بتولية اي بان يجعله الواقف متوليا يحل له ان يكون له حق التصرف فيه متوليا
اجره بدون اجر المثل لزمه اتمامه كذا اب اجر منزل صغيره بدوثة اي بدون اجر المثل يعني لزمه
ايضا تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاستقاط كذا في العمادية لا يفيح الى اجارة الوقف
بموت المورث لان العقد لغيره كما لو قيل والاب والوقف لا يبرأ ولا يبرأ من رعاية لمحق الموقوف
عليه لان فيها ابطال عقد فلو سكن المزمع فيه يجب عليه الاجر ويصح بالقبض بانكاف منافعة
يعني اذا سكن رجل دار الوقف او اسكنه التو في بلا اجر مثل قبل لا يفيح على ان كان وعامة
المأخوذ من على ان عليه اجر المثل وعليه العتوى وكذا ما مضى مال اليتيم كذا في العمادية وغصب
مخارجه يعني ان العتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالقبض انظر الوقف ومنه قضى عليه
بالقيمة يذخر منه القيمة فيشتري بها ضيقة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاول
كذا في الاستر وسنية ويقبل فيه اي الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالبناء
الشهادة بالشهادة لاثبات اصله وان صرحوا به اي شريعه وبالتشامع وقالوا عند القاضي شهيد
بالتشامع يقبل بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتشامع مع النسب فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا
بالتشامع لا يقبل لان الوقف حق الله وفي تجوز القبول بتصریح التامع مع حفظ للاوقاف القديمة
من الاستهلاك وغيره ليس كذلك لاثبات شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف بالشهادة
يجوز على الجواب المحذور وان كان الوقف على قوم باعيانهم واما على الشرايط فلا هو المحذور
كما في العمادية وبيان المعرف من الاصل يعني اذا شهد ولان هذه الضيقة وقف على كذا يقبل

تفتا

لا يشترط ان يكون الموقوف على رجل واحد

فيه

فيه الشهادة بالتشامع مع متوليه في عرض الوقف فهو اي البناء يكون للوقف فيعرف فقلت
الى مصارف الوقف البناء من مال الوقف او مال نفسه ونواه للوقف او لم يتولى وان لم يتولى
واشهد عليه كان له اي للمتولى نفسه ولا يجزي اذا بنى ولم يتولى فقلت ذلك وان نوى كونه للوقف
كان وقفا كذا في التوس بينه ان كان البناء في جميع ما ذكرنا والتوس في المسجد للمسيح مطلق اي سواء
نوى او لم يتولى بامر دارائه ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لا يفيح للقبض وليس له
ان يحلف المشتري ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق امته يقبل بلا دعوى الولاية
في امر الوقف للواقف وان لم يشترطها لانه اصح من الاجنبي ويوزل لوفان كما لو قضي رعاية لصلة
الوقف وان شرط الواقف ان لا يعزل لانه شرط على الف ليقضيه الشرع ولاه الى الواقف المتولى و
الفرج صحيح وان لم يكن له جرمية وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل ولاهرة بالشرط طالبت التولية
لا يملك كما لا يملك طالب العتق عرض المتولى مرض الموت وقوف التولية الى غيره جاز لان المتولى
بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي الى غيره كذا في الخاتمة ولومات اي المتولى بلا تقاضيها الى غيره
اوبه قال في في نصب المتولى الى الواقف لا الفاضل ثم اذا مات الواقف فالراي فيه انه وصية ثم ان
مات وصيه فالراي فيه انه الفاضل ويجعل المتولى من اهل الوقف يمكن الا لا يجازي البناء للمسيح
اولا بنصب الامام والمؤذن في الختار الا اذا عين القوم اصلح من عينه البناء اشترى المتولى بال
الوقف دارا له اي للوقف لا يكون وقفا في الاصح لان في صحة الوقف والشرايط التي يغيرها الوقف
لازما كالاكثر ولم يوجد ههنا كذا في العمادية جاز الحكم تزويج امته الوقف لا بعده ولومن امته
وجازية عبده من ماله الى مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد
قال ارضى هذه موقوفة على ولدي كانت الفعلة لولد صليبي يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد
ماخوذ من الولادة وهي موجودة فيها الا ان يعقده بالذكور بان يقول عم الذكور من ولدي فلان
فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فيما يوجد واحد من الولد القليل كانت اي الفعلة لا لغيره و
اذا اشترى ابي القليل جازت اي الفعلة الى الفعلة الاولاد الاولاد لا تقطع الموقوف عليه هذا اذا
كان حين الوقف ولد صليبي وان لم يكن حين الوقف ولد صليبي بل ولد ابن ذكر كان او انثى كانت
الفعلة له خاصة لا بشاركة فيها من دون من البطلون ويكون ولدا لابن عند عدم القليل بمنزلة
القبلي ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ مهمل لان اولاد البنات يبنون
الى آبائهم لا باء امهاتهم بخلاف ولدا لابن ولوا زاد عم العبرة الاولى وقال ولدي فقط اي لم
يزد على هذا فلي في الصليبي ولولا ديه يشتركون في الفعلة ولا يقدم القبلي على ولد الابن
لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال مهمل يدخل ولو قيد بالذكور لى قال

صفة لا يجوز تبديله بأخر ولو ملك قبل التسليم أو استحوذ به أو قبضه يتحقق البيع عنده لا عندنا بل
 يطالب بالتسليم مثله وانما قال في صحيح ما ذكر في الحادية ان الواجب ان يكون التسليم في البيع التام
 من الاصل ولا يتحقق فيه ما يتحقق بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع عبدا او قبض الثمن فظهر ان
 ثمن الخ او باع جارية وظهر انها ام ولده يتعين دراهم الثمن للرد لان لهذا القبض حكم الغصب صورة
 الثاني باع عبدا او ملك قبل التسليم فاشتمل المقتضى بالقبض في رواية وهو الاصح ووجه
 البيع في الطعام وهو الحظوظ ووجهها لا يتبع عليها عفا وسببا في الوكالة والجواب وهي غيرهما
 لعدم والحق في نحوها ولو كان البيع جازا اي بطريق المجازة معرب كذا في لو بيع بغير وجه لقوله
 اذا اختلف الثمن في بيعه كيف شئتم بخلاف ما اذا باع بجنس مجازة فانه لا يبيع لاصحاح الرجوع
 او وجه ايضا بيع الكميات والموزونات بانما او جبر معين كل منها جهل قدره لان المانع من صحة
 جهالة تقضى الى الزمان وهرنا ليست كذلك لان التسليم في البيع يستعمل فيمنع مولاك الاناء والحجر بخلاف
 السلم فان التسليم فيه متأخر فالملك ليس بنا در قبله فيتحقق المنازعة وعن ابن يوسف ان الجواز
 فيما اذا كان المكي لا ينكس الكيس في القصة ونحوها وانما اذا كان له لزم قبض فلا يجوز وكذا
 اذا كان الحجر شققت او باعه بوزن شئ اذا جفت خفة ووجه ايضا في القدر المستحق واحد كان
 او اكثر اذ ابيع صبرة كل قفيزا وقفيزين مثلا بكذا يعني اذا قال بعتك هذا القبرة كل قفيز او قفيزين
 او ثلثة بكذا افا ببيع جاز في القدر المستحق من عدد القفيزان عند ان حصة رجح لا الباقي اذا ازال
 الجمالت بعلم جميع القفيزان بتميمتها او بالكيل في المجلس قبل الاخراج وقالا يجوز مطلقا لا صبرا
 اي لا يبيع البع عند ان حصة في القدر المستحق اذ ابيع صبرتان من جنس كبير بزر وسفير كل
 قفيز او قفيزين بكذا احب لم يبيع البع عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندهما يبيع فيها
 ايضا وذكر في المحيط والايضا ان العقد يقع على قفيز واحد منهما ولا اي ولا يبيع ايضا البع عنده
 في القدر المستحق اذ ابيع متفاوتا لثمة وهي قطع غنم كل ثاة او ثنتين بكذا او العدل
 المشتغل على الاثواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت في البعاضها يقتضي الجهالة
 المؤدية الى الزمان بخلاف القبرة وان سمي الجملتي اي جملتي البع والثلث بان قال بعت هذه الثلة
 وهي مائة بالف درهم او بعت هذا العدل وهو عشرة اثناسين ثاة بلا تفصيل اي لا يقول كل
 ثاة بكذا او كل ثوب بكذا او صحح البيع في الكل اجمالا متساويا ولا لعلو مية الثمن فان باعها
 هذا تفصيل لقوله وان سمي الجملتي بلا تفصيل يعني بعد ما سمي الجملتي ولم يفصلها فاذا باع القبرة
 على انها مائة اي مائة قفيزا صحح البيع ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يبيعه لكل قفيز ثمانية او
 لكل قفيز درهم وبين ان لا يستعمل التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة كما سبقت في القبرة

اقل من المائة اخذ اي المشتري الاقل جفت من الثمن او في العقد يعني ان يخرجه من الامر من لقوح
 الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالوجود او من اكثر من المائة في ثابة على الكمية للبيع والى المشتري لان
 البيع وقع على مقدار معين وقد وجد دفع العقد والقدر ليس بوصفا فيدخل في البيع كما في القصة
 فيكون للبايع ان يبيع منه روع هكذا ان سمي الجملتي ولم يقل كل ذراع او ذراعين بكذا اصح البيع
 فان وجد المشتري تاما اخذ بكل الثمن بلا خيار وان وجد اقل خيره ان شاء اخذ الاقل
 بالكل اي كل الثمن وترك لان الذراع وصف في الثوب لا بمعنى كونه صفة عرضية بل هو في اصطلاح
 الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه اذا حصل فيه زيده حسنا وان كان في نفسه جوهرا كزراع
 من ثوب وبقا من دار كما سبقت في الايمان فان ثوبا هو عشرة اذرع وبساوي عشرة دراهم اذا
 انتفى منه ذراع لا يساوي ستة بخلاف الكميات والعدديات فانها بعضها منها يستحق قدرا و
 اصلا ولا يفيد انفصاله الى بعض آخر كما لا يلحوظ فان حصة هي عشرة اققرة اذا سوت عشرة
 دراهم كانت التسعة منها تساوي تسعة وقد اختلفوا في تفسير الوصف الاصل والكل راجعي
 الى ما ذكرنا والوصف هذا المعنى لا يابا بله شئ من الثمن كطراف الميولن الا اذا كان مقصودا
 بالتساوي كما سبقت في واخذ اي المشتري الاكثر بلا خيار للبايع لانه وصف فكان كما اذا باعه سببا
 فاذا هو سليم وان باع التفاوت هكذا اي سمي الجملتي ولم يفصل في البيع في الظاهر اذا تساوى
 البيع والثمن لزم البيع لمعلومية كل منهما الا اقل والاكتر قال في غاية البيان نقلنا عن الايضاح
 اذا قل بعتك هذا القطع على ان يكون زائدا وهذا العدل على ان يكون ثوبا بكذا فان البيع
 جاز لان جملة البيع والثمن صار معلوما بالتسمية فاذا وجد البيع زائدا او ناقصا فالبيع فاسد
 لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع ثوبا من احد وثلثين وهذا فاسد لانه مجهول
 متفاوت وان كان ناقصا فيحتاج الى ان يحيط حقيقة الثوب الناقص وهي مجهولة فيفسد ايضا وهكذا
 في سائر ما يختلف قيمته وان زاد اي في بيع الذروع بعد ذكر الجملتي كذا ذراع درهم لم يتوفى لكونه
 القبرة لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت في
 الكل لما ذكر فان وجد اقل او اكثر اخذ الاقل بالكل او ترك في الصورة الاولى لان الوصف
 وان كان تابعا لا يابا بله شئ من الثمن صار ههنا اصلا باقراده بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف
 بقاءه شئ من الثمن اذا كان مقصودا بالتساوي حقيقة كذا اذا قطع ثوب القيد البع قبل القبض
 يسقط نصف الثمن او حكمي نحو البايع كما اذا حدث عيب عند المشتري او لم يردع كذا اذا ابيع
 قاطا المشتري الثوب البع ثم اطلع على عيب يكون للوصف قسط من الثمن فاذا صار اصلا و
 ناقصا ثبت الخيار ان شاء اخذ به بحسنة وان شاء ترك لقوح الصفقة عليه او لغوت الوصف

المعروف فيه وفي الصورة الثانية **افضل الاكثر بالاكتر** او **افضل** لانه ان حصل له الزيادة في البيع
لزمه زيادة الثمن كما ذكرنا فنعلم ان بيعه قد تغير فلو افذه بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى النظم
وانما قال في الاولى او ترك وقال بهذا البيع لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد البيع فلم ينفذ
البيع حقيقة وكان افضل الاقل بالاقل كما بيع بالتعاقل وفي الثانية وجد البيع مع زيادة وهي تابعة
في الحقيقة فتدبر وان وجد اي المزروع عشرة ونصف او تسعة ونصف افذه في الاقل بعشرة بلافا
وفي الثانية عشرة اي بالخير وقال ابو يوسف في الاقل يا فذه باحد عشر بالخير وفي الثانية بعشرة ونصف به
به قال في الاقل يا فذه بعشرة ونصف بالخير وفي الثانية بعشرة ونصف ونصف به
لان من ضرورة مقابلة المزارع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه فيجوز عليه حكمها ولا يفسد انه
لا اخذ لكل ذراع يبدل نزل كل ذراع منزله ثوب وقد انقص ولان الذراع وصف في
الاصل وانما افذه حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل وقيل
في الكرابس الذي لا يتفاوت جوانبه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشرط لانه كما لو زو
حيث لا يفرق الفضل فيجوز بيع ذراع منه وان زاد اي قبل المذكور في بيع المتفاوت في الاقل
بغيره لانه لا يبين لكل منها ثمن كان كل منها مبيعا فيقع في العقد وهو وكنه غير لقبح الصفقة
عليه وان كان لا اكثر لانه اذا كان زايده اتفق الجاهل في الردود المتفاوت فيونودي الى الشرايع
جميع عشرة اشهر من مائة سهم من دار الجاهل عشرة اذرع من مائة ذراع منها عقد في صفقة وعندها
جائز ذكره في غاية البيان نقلنا عن الصدر السعيد والامام العتيق ان قولها يجوز ان يبيع اذا
كانت الارض مائة ذراع ويقيم هذا من ثمنها ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع
عشر اذرع عشرة اشهر من مائة سهم ولان البيع وقع على قدر معين من الارض لا على ثمنها
لان الذراع في الاصل اسم لحصة يزرع بها واستعملها لا بحكمه وهو معين لا مباح لان
لا يتصور ان يزرع فاذا ازيد به ما يحكم وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد ولا يبين
عليها جرم وان فاذا ازيد بها مائة يكون الراد والبن بين كل لانه جعل القبول في المروي
شرط جواز العقد في الهوى واستراط قبول المدة وم في العقد بغيره **فصل** اعلم ان مائة احوالا
الاول ان لكل مائة ثمن اسم البيع عرفا بدخل في البيع وان لم يذكر حرجا والثاني ان لكل مائة
متقلا بالبيع اتصال قرار كان تابعا له واخلاق البيع وما لا خلافوا ان ما وضع لان يفسد البيع
بالاخر ليس بالاتصال قرار وما وضع لان يفسد فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون من التعميم
ان كان من حقوق البيع ومرفقه بدخل في البيع بذكر ما والا فلا اذا تقرر هذا فنقول لا يدخل
العلو بشار بيت بطل حقه له وهو اي بمرفقه او بطل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اسم

لا يثبت

هذا هو الحق لا يثبت
بشرائه بيت بطل حقه له وهو اي بمرفقه او بطل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اسم

لا يثبت فيه والعلو مثله والشئ لا يثبت مثله فلا بدخل فيه الا بالتخصيص عليه ولا بدخل العلو ايضا
بشرائه بيت بطل حقه له وهو اي بمرفقه او بطل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اسم
فقدور بانقضاء منزل الدار فيه فليس له بالدار بدخل العلو فيه بغيره عند ذكر الحقوق وشبهه بالبيت
لا بدخل فيه بدونه وبدخل هو الى العلو **فصل** في مقصود بشار الدار بخلاف المتفضل
وجو المتفضل فانه ومقتضى لا بدخلان بهذا العقد **فصل** في مقصود بشار الدار بخلاف المتفضل
فذكر ذلك العقد اما العلو فلان الدار اسم لما يدار عليه الحدود والعلو منها وكذا البناء وانما
المفتاح فلان العلو المتصل جزء منها والمفتاح بدخل في بيع العلو بلا تسمية لانه كما يجوز منه اذ
لا يستغنى به الآ به والعقل ومفاد لا بدخلان ولتتم المتصل بالبناء بدخل ولو من خشب لا غير
المتصل والتسليم لا تسلم كذا في ما لا بدخل في بيع الدار **فصل** في الطريق والشرط والسبيل
الآ به اما الطلقة فلانها مبيدة على موار الطريق فاخذت حكمه وانما الطريق والشرب فلهما بشار
والسبيل فلانها جارية عن الحدود ولكنها من الحقوق فبدخل بذكر ما وبدخل في الاجارة بلا ذكر ما
لانها ينفذ للاتفاق ولا يحصل الآ به بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة وبدخل الشجر وان لم يتم
لا الذرع الآ بالتسمية بشار الارض لان الشجر متعلق بها للوارث فاشبه البناء والذرع متصل
للفصل فاشبه متاعا فيها ولا التسمية بشار لانه لان الاتصال وان كان فليقل للقطع لا البقاء
فصار في الذرع الآ بطل ما فيها او منها لانه يكون من البيع لا حقوق لانه ليس منها لا يبيع ببيع
الذرع قبل مبرورته **فصل** لانه ليس بمقتضى به وتابع للارض فيكون كما لو وصف فلا يجوز ان يرد
العقد عليه بانزاده وان باع على ان يتركه حتى يترك لم يجوز وكذا الرطوبة والبقول ويجوز
بيع ان شرط عليه ان يترك ارض البعل بان يقطع او يرسل عليه وابنه فكل
في بيع لان الشرط مقتضى العقد فلا يفسد ويجوز بيع حصة من شريكه لو هو المقتضى
وعدم المانع لانه بالنظر اليه كما لا حصل لاختلاف ملكهما مطلقا اي سواء باع او ان الحصاد
اولا ومن غيره بغير اذنه ان لم يبيع الى الحصاد فانه يتقلب الى الجواز كما اذا باع الجدة
في السقف ولم يبيع البيع حتى افرجه وسلم ولو كان الارض والذرع مشتركا فباع نصف
الارض مع نصف الارض مع نصف الذرع من شريكه او اجنبي بغير رضا شريكه جاز فاما
المشتري مقام البائع يبيع نصف الذرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الذرع
حق الفرافة بان يزرع في ملك نفسه اما اذا كان منفعة في الزراعة كالغاصب فلا يجوز بيع
النصف كذا في الخلاصة كذا مفرد باع حقه اي جاز ببيع ايضا ان لم يبيع الى الحصاد اذ في يرفقه
الغاصب باع سكة فبها دارة لم يبق في البيع معنى اصطلاحه في بطنها دارة فكل السكة والدارة

سكة

لشئ اليد عليها فلو باع السكك لم يده فل الذرة في البيع لانها ليست من اجزاها كذا في الهداية
والكا في باب الزكاز صح **بيع البئر في سبيل** والباقي يشترطه اللام والعقود اذا قلت البتلا
بالحة خفت اللام كذا في الفصاح **والارز والسهم في قسما الاول** وكذا الجوز واللوز
والفتوح وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله وله في بيع السبيل قولان وعنه ما يجوز بيع
ذلك كله لان المقصود عليه مستور بما لا منفعة له فاشبهه تراب الصاغة اذ ابيع كسبه
ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من باع النخل حتى يرمى وعن بيع السبيل حتى يبيض ويأمن
الغاية وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم
الغاية والاول ان يستدل بقوله منى فان الغاية يقتضيه المشروعة اقول فيه بحث لان المشروعة
التي يقتضيهما الغاية عن الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف
وهو عين الفد فالدليل يقتضيه خلاف المدعى لان المدعى صحة البيع والدليل يقتضيه فساد
بل العتوب ان يقال ان الاستدلال به مبني على ما قال صاحب المجمع في البايع لان الغاية
عنه من قبيل الاثارة لا المفهوم او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعاوضة والتزج
ان مفهوم الغاية متفوق عليه **صح بيع ثوب وان لم يبد** واصلا لها لانها مال متقوم حال او
مالا **ولزم على المشتري قطعها** اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع **وشروط الباي** وما على الشرح حال
البيع بغيره لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري وجده اى الثمن زيوتا ليس استراد
السلعة وجبها به اى بالثمن يعني اذا باع سلعة بثمن فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها
او اشترى بطل حقه في الحبس وليس له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض
الثلث وسلم البايع ثم وجد الثمن زيوتا لم يكن له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بحقه وقال
زفر له ذلك **قبض زيوتا فابطل الجهاد** يعني كان له على آخر درهم جهاد فاستوفى زيوتا علم ظن
انها جهاد فالتفتها ثم علم انها زيوتا **ان كانت فائمة بيرة** **ويرة الجهاد** والآى وان لم يكن
فائمة سوا ذلك كانت ملكة او مستهلكة فلا اى لا يرد ولا يبرء وقال ابو يوسف بيرة مثل الزنوف
ويرجع بالجيا ولا ان الرجوع بالنقصان باطله لاستلزامه الرجوع او لا وجد لا بطل حقه
في الجودة لعدم رضاه فكان النظر فيما عتبه ولها ان قضاء الدين حصل بقبض حبيس حقه
وبعد العلم حقه في فتح ذلك القضاء وهو ممتنع له لملك ما به حصل القضاء انما قال زيوتا
لانها لو كانت رضانا او متوقفة ترة اتفاقا وانما قال ثم علم لانه لو علم عند القبض انها
ستوقفة سقط حقه **اشترى شيئا وقبضه ومات** ملك قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة لقراء
يعني اشترى شيئا وقبضه ولم ينقد الثمن حقه مات ملك فالبايع اسوة للقراء يعينونه ولا يكون

يزيد
ابو

البايع

البايع اصح به وعند الشافعي هو اصح به وانما قال قبضه اذ لو لم يقبضه فالبايع اصح بانها
باب خيار الشرط والتعيين اعلم ان البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازمة واللام
ما لا خيار فيه بعد وجود شرط لا يطره غير اللازم ما فيه الخيار ويكون اللازم اقوى قد مر ذكر
خيار الشرط والتعيين وادار بالاول ان يكون العاقد مختارا بين قبول اصل العقد ورده وادار
بالثاني ان يشرى احد الشيئين او الثلثة على ان يتبين اثباتا وقد مرها على بايع الخيار است
لانها بمنع ان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع
لزم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال اشترى ثوبا على ان ياتي بالخيار ايا ما اولى
اننى بالخيار ابداه جازنا وفاقا وهو ان يقول علم انى ثلثة ايام فادونها ومختلف فيه وهو
ان يقول علم انى بالخيار شهر او شهرين فان فاسد عند ابي حنيفة وزفر وان في جاز
عنه اى يوسف ومحمد جاز اى خيار الشرط **للتباعد بين** اى لكل منهما مالا يوجب البيع مالم
يرضيا **ولا وجه لها ولا غيرها كما سبناه في ثلثة ايام** اى ان آخرها لعقد عدم لحيات بن منقذ اذا
بايعت فقل لا خلا به وفي الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار ان يقتضيه العقد
وهو اللزوم فيكون مفدا لانه جاز بهذا النص الدال على الخيار في البيع والشراء بل يظن
بايعت على خلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة فيه **لاكثر** وقال لا يجوز اذ استحي مدة
معلومة وان اجاز اى من له الخيار بعد العقد الى اكثر من ثلثة ايام في اى في ثلثة ايام جاز
البيع لزوال المفد قبل تقرر ان **اشترى لم يذكره بالفاء** كما ذكر في الوفاية اشارة الى انه
ليس من صور خيار الشرط حقيقة لتفرغ عليه بل اوردته بحقه لانه حكم معنى علم انه
ان لم ينقد الثمن الا ثلثة فلا بيع حتى وان اكثر لا الا ان ينقذه في الثلثة قالوا لان هذا
في معنى اشتراط الخيار اذ الحاجة الى الانقذ عند عدم النقذ تحترع عن الماطلة في الغنى
فيكون ملحقا به اقول يرد على ظاهره انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار
في لف القياس وقد تقرر في كتب الاصول ان ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقيس
عليه ودفعه ان المقرر في كتب الاصول عدم جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس
الجلي اذ قد تقرر فيها ايضا جواز الاحتكام حكم ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النص
وبطريق الاحتكام الاستحسان الذي هو القياس الحق وكل منهما يحمل ههنا كما لا يخفى على الناظر
المتأمل ولا يخرج المبيع بخيار البايع عن ملكه لان تمام هذا السبب بالمراضاة ولا يتم بخيار
ولهذا لو اعقده البايع نفذ ولا يملك المشتري الثمن فيه وان قبضه باذن البايع فان قبضه
بأذن المشتري فملكه بده في مدة الخيار ضمن قيمة لان في البيع بالملك لانه كان موقوفا لا

فان قبضه المشتري بها

بدون الحمل فبقى مغبوضا بده على سؤوم الشراء وفيه العتية ولو ملك في يد البائع ملك عليه
والنسخ البيع ولا شئ على المشتري كما في البيع المطلق ويخرج البيع عن ملك البائع بغير الشراء
يعني اذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج البيع عن ملك البائع للزوم البيع في جانبه بانتفاء الخيار
فان ملك البيع عنده اي المشتري ضمن كفاية الهلاك لا يخلو عن مقدمة عيب سببية انه اذا دخل عيب
يستحق الرد اذا امتنع لزم العقد وتم فيلزم الثمن المستحق بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان
الخيار اذا كان له يملك البيع موقوف كما فيلزم العتية ولا يملكه اي لا يملك المشتري البيع وقال
يملكه لانه خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان ملكا ماباكر ولا نظير له في الشرع ولان
الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل البيع في ملك لا يمتنع البطلان في ملك شخص واحد حكما للمع وضمة
ولا نظير له في الشرع ورجح هذا بالخيار انما شرع نظر المشتري ليرى فيقف على المصلحة فلو دخل
في ملكه بتمامه كان عليه لانه بان كان البيع قريبا فيعتق عليه وله اي لعدم ملك المشتري للبيع
فروع الما قبل لو اشترى زوجة بغير النكاح لعدم ملك البين المزبل له الثاني انما لو طرأ اي وطئ المشتري
بالخيار زوجة جازله ردما لان وطئه بالنكاح لا يملك البين ليعتق الرد الثاني الكبر لانه تعيب و
سببية انه يبطل الرد الثالث قريه لا يمتنع عليه في المدة لعدم الملك فيها والتمتع مرتب عليه
الرابع كذا اي لا يمتنع ايضا من شراء قابل ان ملكه بعد انقضاء عدم وقوع الشرط انما هو حبيها
في المدة لا بعد من الاستبراء لانه لما يجب بعد ثبوت الملك لم يثبت السادس ان اردت الالة
المشتريات بده اي بالخيار على البائع فلا استبراء عليه اذ لم يملكها المشتري ليعتد الملك فنجب الاستبراء
السابع من ولدت في المدة بالنكاح لم تفرق ولم يعني ان اشترى زوجة بالخيار فولدت في ايام الخيار
في يد البائع لا يصير ام ولد للمشتري فتملك الرد وانما قلنا في يد البائع لانها لو ولدت في يد المشتري
لزم البيع ويبطل الخيار لان الولادة عيب الثامن انه اي البيع بالخيار يملك على البائع بملكها
ان قبضه المشتري باذنه واودعه عنده اي عند البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك النكاح
بقي خيارا دون شري وبراءه بالعه عن غنة في المدة اي ان اشترى عبدا دون شئ بالخيار
وبراءه بالعه عن غنة في مدة الخيار بقي خياره لانه لم يملكه لان رده في المدة امتناعا عن
التملك ولما دون ولاية ذلك فانه اذا اوجب له شئ في ولاية ان لا يقبله العتية بطل
شراء ذم من ذم عن ذم فخر بالخيار ان اسلم لثلاثين ملكا مسلما باسقاط خياره ومن لا خيار
سواء كان بايعا او مشتريا او اجنبيا فله ان يبيعه وله ان يجيز فاذا اراد الاجازة يجيز بلا علم صواب
ولا ينقض بدونه اي بدون علمه ولو كان غيبا وقال ابو يوسف ان في له النقص ايضا بدونه
كلا اجازة ولانه مسلط عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضاه كالكيل بالبيع فان له ان يتصرف

فيما وكل

فيما وكل به بلا علم الموكل لانه مسلط من قبله ولها ان تصرف في حق الغير بالدفع ولا يعبري
عن الغير لان الخيار ان كان له ببيع جاز ان يعقد المشتري تمام العقد فيصرف فيه فيلزم
غرامة العتية بهلاك البيع وان كان للمشتري جاز ان لا يطلب البائع لسلعته مستقرا
وهذا النوع ضرر فينوقف على علمه كقول الوكيل بخلاف الاجازة اذ لا الزام فيها مع انه
موافق له فيها ولا ثم انه مسلط عليه من قبله كيف وهو بنفسه لا يملك النقص وانما ينقص كون
العقد غير لازم وهو من بان ما ذكرتم من الزام الغير وان دل على اشتراط العلم ولكن عند
ما ينبغي وهو ان لم يتفرق بالفقن لربما احتج من ليس له الخيار في مدة المدة فيلزم البيع
اجيب بانته اقر من من منه حيث ترك الاستيفاء فافذ الكيل في ذمة الغيبة وان ينقص
العقد من له الخيار فلو علمه اي علم الآخر النقص في المدة استحق العقد لمحصل العلم والا اي
وان لم يعلم به في المدة بل بعد ثبوت العقد بمضي المدة قبل النسخ ولا يورث هذا اي خيار الشرط
يعني ان العقد لا ينسخ بغير الوارث كما كان ينسخ بغير الوارث حال حياته فاذا كان الخيار
للبائع ومات ملك المشتري البيع ولا يورثه وارث البائع واذا كان للمشتري ومات ملك
وارث المشتري بالخيار فان قبل كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن مالكا فقلت العقد انما
للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر
اثر الحبيب فتدبر وقال ان في يورث عنه لانه حق من حقوق البيع كخيار العيب والتعيين
واجمعوا ان لومات من عليه الخيار وهو من لا خيار له بقي الخيار وان الاث فيما يتقبل
الاتقال والخيار ليس الا مشبهة واراده ولا ارث في خيار العيب والتعيين للاستيفاء
ولا يورث ايضا خيار الرؤية لانه ايضا ليس الا مشبهة واراده ههنا ان المشتري لو مات قبل
الرؤية فليس لوارثه الرد بعد ما كان له ولا خيار التعيين لما ذكر بل ثبت الوارث ابتداء العقد
ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار لزم البيع وتم ولا خيار العيب بل المورث استحق البيع سالما
فكذا الوارث لقيامه مقامه ولهذا اثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت المورث
وان لم يثبت للمورث شرط اي الخيار اهدما ان اهدما قديح اذا شرط الخيار لغيرهما
جاز فاني من العاقدين والغير اجازا ونقص حتى استحسان والقياس ان لا يمتنع وهو قول زفر لان
الخيار من احكام العقد فلا يصح اشتراطه للغير كالثمن وجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقدة
يثبت بانها بده عنه فيقدم الخيار للعاقدة اقتضاء فيجعل موقفا عنها تعميما لتصرفه فيكون
لكل منهما الخيار وفي اجازة اهدما من الاجل والي يثبت ونقص الاول انه لو وجود
في زمان لا يبرأه غيره فيه وفي العتية اي ان خرج الكلامان منها معا بعينه تصرف العاقدة ردوة

فرا

لأن الغائب يستفيد المقر منه وتعرف الناقض في اولى لأن الجواز يلحقه النقص والموقوف لا
 يلحقه الاجازة فاذا اجتمع كان النقص او الجواز مع نكاح المنة اذا اجتمعا كان نكاح
 المنة او لا لا يرد على نكاح المنة بلا عكس لان الاحتياط فيه اذا العسخ يوجب المنة على المشتري
 والاجازة توجب المنة والحكم راجع على المبيع **بأنه عيب من بالخيار في احدى** ان فحل الى المشتري
 وعين الى فحل الخيار **اي العقد الاول** وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن
 ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد بجهالة المبيع والتمس لان ما فيه الخيار لا يخرج عن العقد
 لان مع الخيار لا ينفق في صوح الحكم فبقي الماهل فيه احدهما وهو مجهول وثانيهما ان يفصل
 الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جائز لكون المبيع والتمس معلومين وقبول العقد فيها فيه الخيار
 وان كان شرط لانها والعقد في الآخر لكنه غير مفيد لكونه محلا للمبيع كالمجمع بين **فان** ومدبر
 والثالث ان يفصل ولا يعين والرابع عكسه وهو فاسد فيهما لجهالة المبيع والتمس وان اشترى
 كليا او جزئيا او عبدا واحدا على انه بالخيار في نصف صحه فصل الثمن او لا لان النصف من الشيء
 الواحد لا يتفاوت قيمة ايضا لا يتفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا
 معلوما فالبيع معلوم اذا الشروع لا يمنع الجواز كذا في **الحق في البيع فيما دون** **البيع**
 وهذا خيار التيقين يعني اشترى ثوبا على ان ياخذ ايتها شاء بعشرة جاز وكذا كل الشئ
 وان كانت اربعة فسد وهو القياس في الكل بجهالة المبيع وهو قول زفر والاشعري
الشافعي انه في معنى شرط الخيار اذا الجواز ثم للمحاجة الى التام ليجوز الارض والاوقف مع اذ كان
 معتقده العقد فكذا يحتاج هنا الى اختيار من يتوجه به او من يستبرئه له فيجوز البيع على هذا الوجه
 وفي المحاجة والجهالة لما توجب العناد اذا كانت مفضية الى النزاع على لان الامر صار مفضيا الى
 فيتمت ايا شاء وبيرد الآخر والمحاجة يندفع بالثبوت لاستحالة العلم الجيد والردى والوسط وفي
 الاربعة لم يوجد النزاع لكن لم توجد المحاجة وهذه الرخصة قائمة بهما فلا يحصل باحدهما قبل
 بشرط ان يكون في هذا العقد خيار الشوط وقيل لا بشرط واذ لم يذكر خيار الشرط لا بد من ثبوت
 خيار التيقين بالثبوت عنده وبمده معلومة عندهما **اشترى بالخيار فرض احدى** **لا يرد** **الآخر** يعني
 اشترى رجلان عبدا على انهما بالخيار ثلثة ايام فرض احدى دون الآخر فليس للاخر ان يرد عنده
 حنفية وقال المروزي **وكذا خيار العيب** يعني اشترى عبدا فظهر عيبه فرض احدى لا الآخر **والرواية**
 يعني اشترى شيئا لم يبرأه فراه احدى فرض لا الآخر فانها ايضا على هذا الخلاف لهما ان انبات
 الخيار لهما اثباته لكل واحد منهما لانه شرع لدفع العيب وكل منهما يحتاج الى دفعه عن نفسه فلو
 بطل هذا بابطال الآخر خياره لم يحصل مقصوده ويلحق به ضرره وله ان المسترط خيارهما لا خيارا

اذا اشترى بالخيار
 للمشتري في
 لا تقضي
 الى المنة

كل منهما بالانفراد فلا ينفرد احدى بهما بالرد **اقول** كحقيقة ان الخيار ينصرف بحتاج فيه الى المراهي
 كالبيع وكذا وكل ما هو كذلك اذ فوض الى رجلين لا يستبد واحد منهما كالوكالة فانه اذا وكل
 رجلين بالبيع وكذا لا يبعد لراى على المقر بدون الآخر لان الموكل رضى برأيها لا راي
 احدى بهما بخلاف التوكيل بفلاح ذواته بلا عوص او رد والوديعه او نحوها فانه لا يحتاج الى **تغيير**
 بل **بغير عوص** وعبرة الواحد والاثنين فيه سواء **ويبطل** اي خيار الشرط **لا يرد** **الآخر** **المنفرد**
 الاخذ بعت صفة او بغيره قال من دار او صفة لها **شرط الخيار فيه** وهي الدار المشتراة يعني من
 اشترى دارا على ان بالخيار ربيعت واربعها فافدا بالصفة فهو رضى لان طلب الصفة دليل
 اختياره التمسك فيها لان ثبوته لدفع ضرر التفضل وهو بالاسم امة ففقد سقوط الخيار
 سابقا عليه ثبت للملك من وقت الشراء بالاستئذان فثبت ان الجواز كان ثابتا بخلاف
 خيار الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يبرأ فبيعت واربعها فافدا بالصفة له ان يرد
 الدار الا انه بخيار الرؤية ولو عرض عليه بيع لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط لانه
 لو قال ابطلت خيار الشرط لسقط الخيار ولو قال ابطلت خيار الرؤية لم يبطل خيار الرؤية
 لان ثبوته موقوف على الرؤية كاستئذان غايته البيان ويبطل ايضا **تغيير** اي يتغير ما شرط فيه
 الخيار اي بسبب **لا يرد** كقطع به فان الرجوع يمنع مني لومرض وزال جاز رده ويبطل ايضا
من **الحدة** لان الخيار لم يثبت له الا فيها كالحجرة في وقت مقدر لم يبرأ بها الخيار بعد مضيته ويبطله
 ايضا خرق **لا يمنع** كالمعاق والتوبة او تعرف **لا يرد** **الآخر** **المنفرد** **او** **القبول** **والقبول** **او** **القبول** **او** **القبول**
 تعرف لا ينفذ **لا يرد** اي في التمسك بالبيع والرجوع والاجازة والجهة فان كل منها دليل اختيارات
 حكمة استنباطه لا التمسك **والركو** **بمعة** ونحو ذلك فانه بفعل لايمان والتجربة فلا يدل علم الاستنباط
 اشترى بخيار في العقد دخل الى العقد فيكون خياره العقد ايضا وكذا اذا قال الى القهر او التبرع دخل القهر
 والتبرع عند **الحنيفة** وعندهما لا يرد لان العقد ونحوه جعل غايته والغاية لا يرد في المعنى كالتبرع
 في الصوم وله ان الغاية اذا كانت كالحكم اليها لانه قبل في الصوم فانه تناول صوم ساعة
 فاذا قبل الى التبرع مد الحكم الى موضع الغاية واذا كانت لا فراج ما وراء ما بقي موضع الغاية داخلها
 وهذا لو اقتصر على انه بالخيار يثبت الخيار بمؤبد انفسه بالبيع فاستطقت الغاية ما وراء ما بخلاف
 التاجيل فانه لو باع مؤجلا الى رمضان لم يرد قبل رمضان فان مطلق التاجيل بان قال بعثت مؤجلا
 ولم يوفقه لا يتأيد به بل تعرف الى نصف يوم او ثلثة ايام او شهر او بالشرع يعني فكذا الغاية كسد
 الحكم اليها فلم تدخل **والقول** **للشك في الخيار** يعني اذا اختلف القائل ان في الشرط الخيار فالقول
 لمن ينكره مع اليقين في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت **لا يرد** **الآخر** **المنفرد** **او** **القبول** **او** **القبول**

لمن ينفذ كذا دعوى الاجل والمضى يعني اذا اختلف في معنى المدة فالقول كذا لانها تصادقا على
ثبوت الجبار لم ادعى احد من السقوط بمعنى المدة فكل من القول للملك والزيادة يعني اذا اختلفا في
قدره فالقول لمن يدعي اقصا الوقتين لان الاكثر يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر اشتري غير بشرط
خبره او كنهه **وهو بخلافه** **او كنهه** او كنهه لانه وصف مرغوب فيه فيعتبر فيسحق بالشرط في العقد
ثم فواته يوجب التحجير لانه لم يرض به وانه لا يقدر على الجزاء والكنهه قد سماه بخلوق
لجارية الكاتب في خبر بين القول بجميع الثمن وبين الرد اذا لم يمنع الرد سبب من الاسباب لانه
شاة على انها حلوب او لبون ولم يوجد كذا كنهه فانه محذور كذا بخلاف شرائها على انها حامل او علب
كذا رطل حيث لشد العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد اذ لا يرد في ذلك
حقيقة اشتري جارية بالخيار فخره غير ما بدلتها فكلما بانها اشتراة فتزاح البايع والمشتري فقال البايع
غيرت والبيعة ليست هذه وانكر المشتري التغيير وليس للبايع بينة فاقول لا اي للمشتري مع البايع
وجاز للبايع وطهرها لان المشتري لما رده ما رضى بتلكها من البايع بذلك الثمن فكل من البايع ان يتكلمها
كذا في الواقعات **باب خيار الرؤية** جاز البايع والشراء ما لم يراه اي البايع
والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يره
فما روى ان عثمان رضي باع ارضه له بالبصرة من طلحة بن عبد الله فقيل لطلحة انكر قد غشيت فقال
اي الخيار لاني اشتريت ما لم اره وقيل لعثمان انكر قد غشيت فقال اي الخيار لاني لم اراه فبقيت ما لم اره
فكلم جابر بن مطعم فقص بالخيار لطلحة وكان ذلك بحضور من القحطبة رضي الله عنهم **حضراى سواد**
حضراى البايع الغير المسمى في المجلس بان يكون زينا في ذوق او برأ في جو الوج او درة في حقه او ثوبا
في كم او جارية متقية وانتفا ان موجود في ملكه ولم يره المشتري شيئا منه او غاب البايع عن المجلس
واشترى الى مكانه الحالي من سبيته اي ليس في ذلك المكان مستحب بذلك الاسم غيره **وللمشتري الخيار عند**
اي عند الرؤية اخذ وان شاء رده وقال الشافعي اذا لم يره لم يبيع العقد لجمالة البايع وان التمس
المحذرة بلا قيد الرؤية فلا يرد فيه الرؤية عليها لانها كالشئ وقد روى انه عليه السلام قال
من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولا ان الجمالة انما تقدر اذا افضت الى النزاع كما في ثياب
من القميص واما اذا لم تقض اليه فلا كفي من البصرة والجمالة بعد الرؤية لا تنقض اليه اذ لو لم يره
لم يرد فصار كجمالة الوصف في المعايير انما رآه بان اشتري ثوبا ولم يعلم عدد ذرعااته وان
رضي قبلها يعني اذا قال رضيت ثم رآه ان يرد لا لا الخيار معلون بالرؤية لما رويها فلا يشيت
قبلها كذا قالوا القول فيه بحث اما اولها فلما تقرر في الاصول ان كل ما دخله خوف الشرط لا يجب ان
يكون شرطا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشئ حتى يلزم من انتفاؤه انتفاء الشرط واما ثانيا فلما

ان شاء

هذا استدلال بفهوم الشرط ونحن لا نقول به فانه ان يقال لو لازم العقد بالرضا قبل الرؤية
لزم امتناع الخيار عند ما هو ثابت بالنقض فاقودى الى ابطاله كان باطلا دون البايع اي
ليس له خيار الرؤية لا من قضا جابر بن مطعم رضي الله عنه ولا يثبت ان ليس له وقت
مبين لان الحديث ورد في مطلق المشتري فالتوقيت فيه زيادة على النفس فيسحق الى ان يوجه
مطلبه ولا يثبت الا في الشراء والاجارة والغنم **والصحيح عن دعوى المال علم شئ معين**
لان كلا منهما ماضية وكفى بنية ما يعلم به المقصود فان رؤيته بجميع البايع غير لازم لتعذر
فبكتفي برؤية ما يدرك علم العلم بالمقصود فان كان البايع الشيا فان لم يتفاوت اتحاده
كما في كل واحد من وعلاصة ان يرض بالخيار ككتفي برؤية واحد منها الا اذا كان
الباقي ارداد بما راي في يكون محذرة ان تفاوت كاتب والدول لم يرض برؤية كل واحد
والجوز والوزن من هذا القبيل فيما ذكره الكوفي وقال صاحب الدرر لم يرض ان يكون
مثل الخطة والشعر لكونها متفاربة اذا تقرر هذا فنقول ما يعلم به المقصود **كوجه الخبر**
لان يعرف حال البقية وان وجدت ارداد منها غير وجوب القبول لان الوجه هو المقصود
في الادق وجوب الدابة وكفها لانها المقصود ان في الدابة وشرط بعضهم رؤيته القوام
والاول هو المروي عن ابي يوسف **رحم** **وخرج شاة** **الحنيفة** عطف على كوجه فانه ايضا ما يعلم
به المقصود فبكتفي برؤية **وفا** **مروثوب** مطوي غير معلم لانه ايضا يعرف البقية اما اذا كان في
باطنه ما يكون مقصودا كوضع العلم فلا بد من رؤيته موضع علمه محققا قوله ويمس عطف
على رؤيته اي كنهه **جس** **شاة** **الحنيفة** لان المقصود وهو اللحم يعرف به ووزن ما يطعم لانه يعرف
للمقصود ولا اي لا يكتفي بالخارج **الدار** **وصحها** بل يجب رؤيته جميع بيوتها وما روى من عدم
الخيار على راي صحن الدار او خارجها فانما هو على عادة التماس في الابنية فان دورهم
به ميث لم تكن متفاربة فالتأمل الى الطكان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس الامر كذلك
او رؤيته **الابنية** في الخارج فانها لا يكون ركوبة للزمن حقيقة لوجودها الى مثل وكل نظر وكذا
لنقض كوكيله بالشراء لانظر رسول اعلم ان ههنا وكيله بالشراء وكيله بالنقض ورسولا
صورة **التوكيل بالشراء** ان يقول التوكيل كن وكيله يعني بشرائه كذا وصورة التوكيل بالنقض
ان يقول كن وكيله يعني بقبض ما اشتريته بصورة الرسالة ان يقول كن رسول اعني
بقبضه فروية التوكيل الا في سقط الخيار بالايجاع ورؤية التوكيل ان في سقط الخيار اي
حنيفة اذا قبضه ناظر اليه في ليس له ولا التوكيل ان يرد الامن عيب واما اذا قبضه
مستورا ثم رآه فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالنقض

ومار ايتبع

الناقص فلا يملك استقاطعه الميرورته اجنبيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما آراه
فللمشتري ان يردده وقاله الوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضهما بعد الرؤية لا يسلط
في رد المشتري **فصل في رد المشتري** اي بيعة وشراؤه وسقط خياره اذا اشترى بجهته فمادر
بالحسن وشبهه فيما يدرك بالشم ووقته فيما يدرك بالذوق ووصف العقار ولا عبرة لوقته في مكان
لو كان يصير الرأى كما روى عن ابي يوسف ونظر وكيله لانه كنظره راي احد المؤمنين فاشترى بها ثم
راى الآخر فوجده ميبعا فله رد **فصل في رد المشتري** اي لا غير اى لارادة المبيع وحده فلا يلزم تزويج الصفقة قبل تمامها
فانما لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض بوجه شري ما رآى اى ما رآه قبل الشراء ان تغيره لانه اشترى
عالم به اذ بالتغير صار شيئا آخر والآى وان لم يتغير فلا اى لا خيار له لانه اشترى شيئا رآه الآ
اذا لم يعرف انه الذى رآه قبل العقد لانه لم يرضى به وان اختلف في التغير فقال المشتري قد تغير
وقال البائع لم يتغير فاقول **للبيع مع يمينه** وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية
الساكنة ظاهره والقيمة حاشا والقول لمن يتمسك بالظاهر هذا اذا كانت المدة قسرية يعلم انه
لا يتغير في مثل تلك المدة وان بعدت بان دلى امة شابة ثم اشترى بها بعد عشرين سنة وزعم انها
انها لم يتغير فاقول للمشتري لان الظاهر شاهد له او اختلف في الرؤية فللمشتري اى القول له
مع يمينه لانه ينكر امره عاذا وهو الرؤية شري عدل ثوب وقبض فباع ثوبا ههنا او وجب
سلم لم يرد اى العدل بخيار الرؤية او شرط بل يجب لان الرد نذر فيما خرج من ملكه ورجع ردها
توزيع الصفقة قبل تمامها لان الخيارين ميمان تمامها كما مر واما خيار العيب فلا يمنع تمامها
بعد القبض وقيمة وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب
الذى باعه المشتري اليه بسبب هو فسخ بان رد المشتري اثنى اليه بالعيب بالقبض او رجع
الاول في الهبة فهو على خياره في ان يرد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاصل وهو رد
توزيع الصفقة وعن ابي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوطه بخيار الشرط وعليه اعتماد
القديري ويطلب اى خيار الرؤية يبطل خيار الشرط وقد ذكره مطلقا اى سواء كان قبل
الرؤية او بعد ما ويبطله ما لا يوجب حرج الغير كما يبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم **فصل في رد المشتري**
لا قبلها لان هذه التعريفات لا تنزل على صريح الرضا وهو انما يبطله بعد الرؤية واما التعريف
الاول فمضى اقوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها لو جبر حرج الغير فلا يملك ابطاله كذا اطلب
الشبهة بما لم يره اى يبطله بعد الرؤية لا قبلها **باب في خيار العيب** مشتروا جديا
ما ينقص ثمنه عند التي رده وهو العيب المعتبر شرعا والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره
المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضا افذه بكل الثمن او رده لان مطلق البيع

فانما لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض بوجه شري ما رآى اى ما رآه قبل الشراء ان تغيره لانه اشترى عالم به اذ بالتغير صار شيئا آخر والآى وان لم يتغير فلا اى لا خيار له لانه اشترى شيئا رآه الآ اذا لم يعرف انه الذى رآه قبل العقد لانه لم يرضى به وان اختلف في التغير فقال المشتري قد تغير وقول لمن يتمسك بالظاهر هذا اذا كانت المدة قسرية يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة وان بعدت بان دلى امة شابة ثم اشترى بها بعد عشرين سنة وزعم انها انها لم يتغير فاقول للمشتري لان الظاهر شاهد له او اختلف في الرؤية فللمشتري اى القول له مع يمينه لانه ينكر امره عاذا وهو الرؤية شري عدل ثوب وقبض فباع ثوبا ههنا او وجب سلم لم يرد اى العدل بخيار الرؤية او شرط بل يجب لان الرد نذر فيما خرج من ملكه ورجع ردها توزيع الصفقة قبل تمامها لان الخيارين ميمان تمامها كما مر واما خيار العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض وقيمة وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذى باعه المشتري اليه بسبب هو فسخ بان رد المشتري اثنى اليه بالعيب بالقبض او رجع الاول في الهبة فهو على خياره في ان يرد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاصل وهو رد توزيع الصفقة وعن ابي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوطه بخيار الشرط وعليه اعتماد القديري ويطلب اى خيار الرؤية يبطل خيار الشرط وقد ذكره مطلقا اى سواء كان قبل الرؤية او بعد ما ويبطله ما لا يوجب حرج الغير كما يبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم فصل في رد المشتري لا قبلها لان هذه التعريفات لا تنزل على صريح الرضا وهو انما يبطله بعد الرؤية واما التعريف الاول فمضى اقوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها لو جبر حرج الغير فلا يملك ابطاله كذا اطلب الشبهة بما لم يره اى يبطله بعد الرؤية لا قبلها باب في خيار العيب مشتروا جديا ما ينقص ثمنه عند التي رده وهو العيب المعتبر شرعا والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضا افذه بكل الثمن او رده لان مطلق البيع

ينقص

ينقص سلامة المبيع فاذا فاقته جبر لئلا يتغير بلزوم ما لا يرضى به لا غير اى للاسكان واخذ
نقصه لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما مر وثبتا
باب في رد المشتري ولولا ما دون السفر والبول في الواش والتمسقة وكلها يختلف **فصل في رد المشتري**
شئ من هذه الاشياء اذ لو عد من صغير غير محتمل لا يكون عيب وان كان محتملا فيكون عيبا
ويزول بالبلوغ فان عاده بعد البلوغ كان عيبا عاذا فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فاذا
حصل عند البائع في القصر وعند المشتري في الكبر لا يرد المشتري على البائع بناء على انه عيب
قديم وقا يجوز وهو لا يختلف بهما اى بالسفر والكبر يقع اذ حصل في يد البائع في الصغر
عاذا في يد المشتري في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لانه لفاد في الباطن لان العقل
معدته القلب وسماحة في الدماغ والجوارح انقطاع ذلك اشعاع وهو لا يختلف باختلاف
السبب ولا يجوز تنقيح رايه الخ والآخر بالذات المجتهدة وتحريك الفاتن راجحة الا بطل **فصل في رد المشتري**
منه اى من الزنا في اى في الامة متعلق بالعيوب الاربع يعني انما عيب فيها لان المقصود
قد يكون الاقتران وهي محتملة في دون الغلام فانها ليست عيب فيه اذ المقصود منه الاقتران
وهي لا يجل به الا ان ينجس الاقتران فيه بحيث لا يكون في ان من مثله الا ان ذرا في له يكون لدا في
في البطن وهو ينقص الثمن ويكون الرضا عاذا له لان ابتاعه من محلى بالحرمه والداى وكالكفر
فيها لان طبع المسلم تنفر عن صحبته ولانه يمنع صفة في بعض الكفارة فيجتمل الرغبة ولو اشترى
على انه كافر فوجده مسلما لا يرد لانه زوال العيب السعال القديم لانه مرض ينقص الثمن والداى
لان ماليتها يكون مشغول به بوجع الزكام والشو والفا في العين لانها يضعفان البصر والداى
حبص بنت سبع عشرة والاستحالة لانه كذا منها لداى في البطن فلو حدث متعلق بقوله
مشتروا جديا يرد اى بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب او عند اشترى رجع اى
المشتري ينقص ثمنه اى ينقصان العيب بان يقيم به عيب ويقوم ولا عيب به فان كان ثبات
ما بين العيبين العشر رجع بمثل الثمن وان كان نصف العشر رجع بنصف الثمن او رده
على البائع يرفع البائع المانع من رد المشتري واخذ البائع كوثب شراءه فقطعه فظهر عيبه
وجاز له ان يرد اذ لا يملك اى مقطوعا فلا يرجع مشتريه ان باعه اذ للبائع ان يقول انا افذه
ميبعا فاشترى بيبعه يكون حاسبا المبيع فلا يرجع بالنقصان وامة وطيلها عطف على كوثب شراءه
اى كانه شراها ولم يتبرأ من عيوبها بذكر الكا شت او شيئا او قبلها بشهوة او لمستها بها اى بشهوة
فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد ما لا يرضى البائع اذ لم يرد ان يقول انا افذه
مع ذكر العيب اذ ليس هنا مانع من الافذ كما كان فيما سبقت في ثم بين المانع من الرد بغير

والدفع

رد عليه المبيع واخذ ثمنه ولم يرد عليه ان لكل لانه حجة في الزام العيب وقد وقعت العبارة
 في الهداية هكذا ومن اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجز له دفع الثمن حتى يحلف البائع
 او يقيم المشتري بيته وقد تكلفوا في توجيهها ما تكلفوا في الوضوح انها من قبيل اللق والشرع القدر
 قد يرد لم يجز المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حق الرد على البائع حتى يحلف البائع او يقيم
 المشتري بيته وهذه قاعدة افادها صاحب المتن في تحقيق قوله في يوم ثمانية بعض آيات ربك لا ينفع
 نفسا ايمانها لم يكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها فخر اذا من قبيل اللق والشرع القدر
 والمعنى لا ينفع ايمانها ولا عملها لم يكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها فخر اذا من قبيل اللق والشرع القدر
 عبد افادني انه لا يوجب ايراد تخليف البائع على انه لم يوجب عنده اي الذي لم يحلف البائع على
 يثبت المدعي ان اوجب عنده اي عند نفسه لان القول وان كان قول البائع لكن ان كان انما
 يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري وموقفه يكون بالبينة ثم اذا ثبت حلف اي البائع على
 البينات مع انه فعل الغير قال تفسر الآية المخلوطة في التخليف على فعل الغير يكون على العلم مطردا
 في جميع المسائل الا في دعوى الاباح حيث يحلف على البينات لان البائع يدعى تسليم المبيع سيما في
 استحلاف يرجع الماضي بنفسه يقال في التخليف بالله ما اوجب قط او ماله حق الرد عليك من
 دعواه هذه او لقد سلم وما به هذا العيب بالله ما اوجب عندك قط فان هذه العبارة وان وقعت
 في الكتب لكن قال المستأفرون فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان اوجب عنده
 غيره وبه يرد عليه وفيه ذم لانه لا يملك له ما به هذا العيب لان فيه ترك النظر
 للمشتري ايضا لان العيب قد يحدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد ولا يملك له ما به
 وسلم وما به هذا العيب لانه يوم يتحقق بالشروطين فثبتا وله في الخيرة عند قضاة في احدى الطرفين
 ومن حاله التسليم واذا لم يثبت متعلق بقوله حتى يثبت يقع اذا لم يثبت انه اوجب عنده يحلف
 بايعه عندهما انه اي البائع انتم عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليها فكذلك البين واختلفوا
 على قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوى لا تنفع الا من خصم ولا يصير خصما الا بعد قيام
 العيب اذا انكل عن العيب فمعهما يحلف ثانيا لطلب المشتري الرد عليه فانه نبكول فثبت العيب
 عند المشتري فاذا اراد الرد على البائع بهذا العيب يحلف البائع على البينات كما تقدم من قوله بالله
 ماله هو الرد عليك فان حلف لا يرد وان نكل يرد عليه ثم الدعوى ان كانت في اباح الكبر
 تخلف ما اوجب من مبلغ مبلغ الرهال لان الاباح في الصغير لا يوجب رد بعد البلوغ كذا في الهداية
 اتقول ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفرائض والسرقة ايضا كذا في الهداية كذا في الهداية واليه
 اشار في غاية البيان بقول وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة اختلفوا في البائع

والمشتري

والمشتري بعد التقاضي في قدر المبيع يعني اشترى عبدا وتما بضا فوجد به عيبا فقال البائع
 بعنك هذا واخرعه وقال المشتري بعته وهذه فابده دعوى البائع حرجه فخصم المشتري على
 تقدير الرد ولهذا قال وتما بضا او المقبوض بان اشترى عبدا في فقال البائع قبضتها وقال المشتري
 ما قبضت الا احد ههنا المفعول في العتورين مشتري لانه فابن والقول للمقبض كما في العيب
 اشترى عبدا في صفقة واحدة ونفق احد ههنا ووجد به او بالآخر عيبا فذهب اورد ههنا ولو
 قبضتها رد العيب فقط لان تمام الصفقة بالعقب وقيل العقب لا يكون توزيعا لانه يكون بينا
 بالحققة ابتداء وهو لا يكون وبعد العقب يجوز لانه يكون بينا بالحققة بقاء وهو جازي كما
 تقرر في كتب الاموال تبين ليلى او زينا ووجد بعنه عيبا فله او اخذ لان الكيل
 او الموزون اذا كان من جنس واحد كان كشي واحد قيل هذا اذا كان في وعاء واحد
 ان كان في وعاءين كان بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب لا الاخر وهو
 بعضه اي بعض الكيل او الموزون لم يجز بعد العقب في رد ما بقي ادلا بظرة التبعية ولا
 لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برهنه العاقد لا المالك واما اذا كان قبل العقب فله ان يرد الباقي
 لتفوق الصفقة قبل التمام وفي الثوب خير لان التبعية فيه عيب وقد كان وقت البيع وظهر
 بالاستحقاق اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها او قبلها او ستمها مشهورة ثم وجد
 بها عيبا لم يرد ما مطلقا اي سواء كانت بكرا او تبتا نعمها الوطئ او لا لان كلاً منها عيب
 حادث ويرجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا رخص البائع لان الامتناع كان لحقه فاذا رخص
 زال الامتناع الحادث من العيب اذا زال ما القديم بوجوب الرد يعني اذا اشترى شيئا فحدث
 فيه عيب ثم طلع على عيبه القديم لم يرد لان حدوث العيب عنده مانع من الرد ولا يزال
 جازا الرد لعود المنفعة زال المانع فوجب بيع الغائب عند القاض فوضعه عند عدل فله
 كان اي الهلاك على المشتري الا اذا قضي بالرد على البائع يعني اذا اشترى جارية من رجل
 وغاب البائع فاطلع المشتري على عيبا جارية فرفع الامر الى القاضي واثبت عنده الشراء
 والعيب فافدا القاضي ووضعها على يد عدل فماتت في يده وهو البائع ليس للمشتري
 ان يرد الثمن لان الرد على البائع لم يثبت لمكان غيبته فكان الهلاك على المشتري فقال
 في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على البائع بل اخذ ما
 منه ووضعها عند عدل اما اذا قضي على البائع بالرد فينبغي ان يملك من مال البائع ويرد
 المشتري الثمن لان القضي ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم ولكنه يقضي
 في المهر الردايتين عن الصبيان مدوا العيب عنده على البيع ليسه واتخذ له وكوب

مطلوب

في صفة رضا لان كلا منهما دليل الاستيفاء ولو كان ركو به لرد لا الى لا يكون رضانا
وسيلة الى الرد كالتقيد بشرط العلق عن ضرورة فانها اذا كانت عن ضرورة بان لا يتقيد
ولا يتقيد او يكون العلق في عدل واحد لا يكونان رضا واذا عدم الضرورة كان رضا **تقيد العلق**
ان يقطع به المبيع المقتضى او قبل بسبب كذا عند البائع رد المقتضى لبقاء عينه واخذ ثمنها الى
شئ المقتضى والعتق بينه اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري لان يرد و
ياخذ ثمنه وقال لا يرد بل يرجع بائنه قيمة سارح وغير سارح وعلى هذا الخلاف اذا قبل
في المشتري بسبب جده في يد البائع وهو بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب عندهما
لها ان الموجود في يد البائع سبب العظم والقتل وهو لا ينافي في المالية فينفذ العقد فيه لكنه
تقييد يرجع بنقصانه لغرض الرد وله ان سبب الوجوب فصل في يد البائع والوجوب
ينفخ الى الوجود فيفقد الوجود الى السبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري فيفقد علم مذهبهما لان
العلم بالعيب رضاه ولا يفيد علم قوله في الفسخ لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما يستحق
في مباحث الاستحقاق **باب شرط الرد من كل عيب** ولم يستتم العيوب بعد وما صح وقال لا يرد
لا يرد بناء على مذهب لان الابطال عن الحقوق المجهولة لا يمنع لان فيه معنى التملك حتى يرد
بالرد وتمليك المجهول لا يمنع ولان الجهالة في الاسقاط لا ينفذ الى التراجع وان تضمن التملك
لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة ويدخل فيه اي في هذا الابطال العيب الموجود حال العقد
والخاوت بعد العقد قبل القبض عند المدعي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الى دلت بعد العقد وهو
قول زفر قال **مشتري العبد لمن سارحه اشتره فلا عيب** صورته اشترى زيد من بكر غلاما
اراد ان يبيعه من بشر فقال البشيرة سارحه اشتره فلا عيب ولم يبيع الغلام من بشر
فوجد زيد به عيبا كان ينبغي ان لا يجوز ردّه على البائع لاقراره بعدم العيب لكنه يردّه على بائعه
ولا يبطل اي الرد الاقرار بالبيع بعد العيب كذا في مجاز عن الترويج لظهور انه لا يخلو عن عيب
فيثبتن الغايه بان ظاهره غير مراد ولو عتبه اي العيب بان قال لا عوربه او لا شلل لا الى
لا يردّه لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله بان قال ليس به اصبع زائدة ثم وجد به اصبع
زائدة ان يردّه لتيقننا بكذبه في اقراره كقول الغير وقطعت يدك وبه صحبة قال بائعه عبد الله
عبدى هذا ابوع فاشتره مني فاشتراه وباع من اخر فوجده المشتري الثاني ان لا يرد لا يرد **باب سبق**
من اقرار البائع الاول عالم به من انه ابوع عنده اي عند البائع الاول المقر ان الموجود من البائع
ان في السكوت عند اقرار البائع الاول وادراكه ليس بحجة على المشتري الاول وهو البائع ان في
شتره بعد اذ امة قال لا علق البائع العبد او دبره او ولد الامة او هو الاصل والكر البائع وعلق

لعجز المدعي عن الاثبات فحق عليه اي المشتري بالعتق والتدبير والاستيلاء لاقراره بما ذكر
ورجع بالبائع ان علم به لان البطل للرجوع ازالة عن ملكه الى غيره بانثابه او اقراره ولم
يوجد فحق له لو قال باعه وهو ملكه فلان وحده فلان واخذ لا يرجع بالعتق لانه اخرجه
عن ملكه في الظاهر باقراره كذا في مذهب كذا في الحق مع الكبرياء الامام امينة غنية غيرة
حقه لو لم يكن محززه لم يحز بها لانها لم يملك كذا في مذهب كذا في البشير **باب المشتري في البيع عيبا**
لا يرد عليه اي الامام وامينة لان الامين لا ينتعيب فحق بل الامام يفسد لضعف ولا يخلو
لان فائدة الخلف النكول ولا يبيع كذا في اقراره فاذا اثبت عليه العيب وردت ببيع وبه في الشئ
اليه والنقص الفضل يرجع الى المشتري اي ان نقص الشئ الا في الاول ان كان المبيع من ارجو الا
بعض منها وان كان من الحسن بعض منه وكذا الزيادة توضع فيها لان المبيع منه لان الزم بالقيم
باب البيع الفاسد لعقب الباب به وان كان فيه الباطل والموقوف والمكروه ايضا لكثرة وقوعه
يتقيد اسبابه والباطل ما لا يبيع اصلا وصفه ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا بجهينة
وقبض واخذ لا يبيع وان سارحه ما يبيع اصلا وصفه ولا يفيد الملك عند افعال القبض به حتى لو
اشترى عبدا بجهينة وقبضه فاعتقه يبيع وان سارحه ما يبيع باصلا وصفه ولا يفيد الملك على
سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير والمكروه ما يبيع باصلا وصفه لكن باوارة شئ
منه عند البيع عند اذن الجعة اذا اشترته هذا فاعلم انه بطل ببيع ما **باب بطل ببيع**
ان جعله ثانيا باذوال الباء عليه كالدوم والتمسج والحر والمنية يكون الباء المتية بتدبير الباء
اي المية التي ماتت **صفحتها** فان الميت التي لم تمت صفحتها مثل ان تبيع ثوبا مال عند رجل
الذمة كالحرة والحرة كالميتان وان سارحه ما يبيع باصلا وصفه ولا يفيد الملك على
المضامين جمع مضمونه وهي ما في اصحاب الفحول من الماء والمطبخ جمع ملحوقه وهي ما في البطل من
الجنين ويجب ان يحل ههنا على سكون والامكان فلو سبب في ان يبيع الحبل فاسد لا يملك
وان يبيع بغير الثمن من ثوب الدابة على الباء للمفعول وهو جمل الجبله **بيع امة بدين**
انه ذكر الغير لذكر الجبله **وعكس** هو بيع عبدتين امة فانه الامة ليست لعبد وكذا
العكس فيكون ببيع معدوم وانما لم يكن هذه الاشياء ما لان المال موجود بميل اليه الطبع
ويجوز فيه البدل والمنع وهو الاشياء ليست كذا لان صفة المالية للشيء يشترط بقوله
كل الناس او بعضهم اياه وانفقوا انما يشترط بابا حرة الانتفاع به شرعا وقد ثبت صفة
التقوم بلا صفة المالية فان صفة من الحسنة ليست بالحق لا يبيع بها وان يبيع
الانتفاع بها لعدم تول الناس اياها كذا في الكافي ومروك التسمية عامدا فان قيل

الموقوفه

وان كان

ينبغي ان يكون العقد فيها منتم اليه لانه مجتمد فيه كما لم يبر فنفذ فيه البيع بعتقا والحق
 قلنا حرمته منصوص عليها ولا مستحق لها جبرها في مورد النقص ولا يغيره خلافه ولا
 ينفذ بالعتق كذا في الفقه **وما في حكمه** اي حكم ما ليس بال عطف على ما ليس بال كالم
الولد والمكاتب والمدة فان بيع هؤلاء ايضا باطل ليس كبطلان بيع الحر فانه باطل ابتداء
 وبقاء لعدم محلية البيع اصلا بثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء لحرية لا ابتداء
 لعدم عقبتها ولهذا جاز بيعهم من انفسهم فبطل ما قيل لو بطل بيع هؤلاء كان كبيع الحر و
 لزم بطلان بيع الثمن المضموم اليهم في البيع كالمضموم الى الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع
 ابتداء لكونهم محلا في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حقهم بغير الثمن بخصته من الثمن والبيع
 بالخصه بقاء جاز كما مر بخلاف الحر فانه لم يدخل في البيع لعدم المحلية لزم البيع بالخصه
 ابتداء وانه باطل كما مر وسببا في بيع مال عطف على بيع ما ليس به مال غير متقوم كالحرة والحر
 وميتة لم تمت تحققت انما قيدت به ليكون مالا كالحرة والحر فحق لومات صفت انهما لا
 يكون مالا عند اهل الذمة ايضا بالثمن اي الدراهم والدنانير والفلوس النافعة متعلق
 بتولده وبيع مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا ينفذ الحكم في ظرف البيع فان البيع هو
 الاصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محلا للملك كذا
 البيع لان ثبوته في الذمة انما يكون حكما تمككه بمقابلته عليك مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا
 يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الحكم لاستحالة ثبوت الحكم في المعدم وان قولت بعين
 ففسد البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك عين الحر والحرير كاسية وبطل ايضا بيع حق
 من الاثر وذكيرة ضمت الى ميتة ما تم صفت انما قيدت به ليكون كالحرة وانما بطل بيع الثمن
 والذكيرة وان سمي ثمن كل لان الحر غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال وبهذه الالفة
 شرطا لقبول الثمن وجعل غير المال شرطا لقبول البيع مبطل للبيع وصح بيع حق ضم الى مدبر او
 غيره ومكضم الى وقف لانها محل البيع عند البعض فبطلانها لا يسري الى غيره ما وبيع من لا
 مجزله قال العقد كبيع الصنف او وصية ماله في غير ما عيش قال في العارية فان كان بيعهم واجازتهم
 يعني الاب والجد وصية لها والفاضة بمثل القيمة او باقل بقدر ما يتفان الناس في مثله جاز
 وان كان قدر مالا يتفان الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا
 عقد لا مجزله حال العقد وبيع نفي فيه الثمن فانه اذا نفي فقد نفي الركن فلم يكن بيعا وقيل ينفذ
 لان نفيه لم ينعكس لان نفي العقد واذا لم ينعكس نفيه صار كذا سكنت عن ذكر الثمن ولو باع وسكنت
 عنه ينفذ البيع ويثبت الحكم بالعتق كاسية وعكس اي حكم البيع الباطل ان البيع به لا

صفتها

اي لا يكون ملكا للميت لان الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف الفاسد كما مر فان الحكم
 المبيع عند المشتري لم ينعكس لان المتبقي امانة عنده لان العقد اذا بطل بقى مجرد العقبى باذن
 المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتقدي وقيل يكون مضمونا لان بيعه كالعقبى على عدم
 الشراد وهو ان يبقى الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به اشريته بما ذكر اما اذا لم يسم
 فذهب به فذلك عنده لا يضمن نقص عليه العقبى ابو القيث قبل و عليه الفتوى كذا في الغاية
 ثم لا فرق عن بيان البيع الباطل شرعا في بيان البيع الفاسد فقال **وفسد اي بيع ما سكت**
 اي وقع السكوت فيه عن الثمن فان البيع لا يبطل به بل ينفذ ويثبت الحكم بالعتق لان
 مطلق البيع يقتضي المعاوضة فانما سكت كان عرضه القيمة فكان باع بقيمة فيفسد ولا
 يبطل وفسد ايضا بيع عني بالحر وعكس لان المشتري الرضى انما يقصد تلك الرضى بالحر وفيه اغراض للرضى لا الحر
 فبقى ذكر الحر معتبرا في تلك الرضى لانه هو نفس الحر حتى ضدت القيمة ووجب قيمة الرضى
 لا الحر وكذا اذا باع الحر بالعرض بان ادخل الرضا في الرضى اذ يغيره الرضا لا الحر لكونه مضافا
 وفسد ايضا بيع اي الرضى باقية الولد والمكاتب والمدة حتى لو تفا بعضا ملك اشترى بالعرض الرضى
 لانهم يرضون في العقد عن لا يبطل العقد فيما ضم الى واحد منهم وبيع معه ولو كان نواحي الحر يبطل
 وفسد بيع سكر لم يفسد لانه بيع مالا يملكه اوصيه والحق في ثمن اي فطرة لا يؤخذ منه الا بحيلة
 لانه غير مقدور التسليم وان افسد به ونها حتى لانه معذور بالتسليم الا اذا دخل في المحل ففسد
 ولم يستد مدخل لعدم الحكم وفسد بيع طير في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون النقص
 ببيع البطال وبعده غير مقدور التسليم وانما قال لا يرجع لما قال الذي يبيع اذا كان الطير بطير
 في الهواء لا يرجع لم يفسد واما اذا كان له وله عنده بطير منه في الهواء ثم يرجع اليه
 جاز بيعه والحام اذا علم عدوا وامكن تسليمها جاز بيعها لانها مال مقدور التسليم وفسد
 ايضا بيع الحمل انما كان بيع النجاس باطلا وبيع الحمل فاسد الا ان عدم الاول مقطوع به
 وعدم الثاني مشكوك فيه وفسد ايضا بيع امة الا محلا لما تقرر ان مالا لا يبيع او اذ بال عقد
 لا يبيع استثناء من العقد والحمل كذلك لانه بمنزلة الحيوان لا يتصل به بها خلقة وبيع الاصل
 يشاؤها بالاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يفسد فيفسد شرطا فاسد والبيع يفسد به وفسد
 ايضا بيع في صنف للعقد لا اتصال كونها انتفاكا ولا لولا في صنف للفسر وصوف علم طهر الفهم
 لان النبي لم يفسد منه وجذع في سقف وذراع من ثوب اذا باع جذعا في سقف او ذراع من
 ثوب يفسد ثوبا بفسرة التضييق كالتضييق لا الكبر باس فالبيع لا يجوز ذكر القطع او لا لا يمكن
 التسليم الا بفسد لم يوجب العقد ومثله لا يكون لازما فيمكن من الرجوع وتحقق المنازعة

مطلوب
الاشية

فلا بد من الاشارة اليه في حق المتعاقدين ولو باعته ثم عاده من الا باع لا يتم العقد وقيل يتم ولو
انما حرة كانت او امه لانه جزء الادق وهو جميع اجزائه مكرم مصون عن الابتداء بالبيع
وعن ابو يوسف انه يجوز بيع ابن الامه اذ يجوز ابراء العقد على نفسها فكذلك اجزؤها فلا يفسد
على المشتري لا يفسد بطلان العقد على المشتري وهو الحق ولا حيوة في البيع في دعاء قد كان او
غيره فيه دفعا عما عسى يتوهم ان بيعة في الفرض لا يجوز كإبراء البان الحيوانات وفي الوعاء يجوز
وغيره لا يجوز لان بيعه في الفرض لا يجوز ببيع **وجاز الانتفاع به** في الفرض ولا ضرورة فان الاستاكنة
في حوزة النعال والاعلاف اليد لانه لا يباع الا باليد ولا ضرورة في شرائه لوجوده مباحا
ولو وقع في المال القليل افسده عند له يوسف وعند محمد لا لا انتفاع الانتفاع به دليل طهارة
ولا بد يوسف ان الاطلاق للضرورة فلا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع تغيرا **وشهر**
الانسان لان الادق مكرم غير مبتذل فلا يجوز ان يكون شئ من اجزائه نهائيا مبتذلا لا اى كذا
لا يجوز ببيع لا يجوز الانتفاع به لا ذكره جلد **ابنه قبل البيع** لانه غير منتفع به لقوله عدم الانتفاع
من الميتة باناب وهو غير ملوك بوج منه **وبيع** ينتفع به بعد لانه طهر بالذبح **الغنم الميتة**
وصورها وبقريها فان كلاهما يباع وينتفع به لكونه طاهرا باصله الخلقة لعدم حلول الحيوة
فيها كما مر في كتاب الطهارة **والعقل والبيع** حتى يجوز بيع غنمه والانتفاع بغيره وعند محمد يحسب العقل
وقد ايضا بيع ذئب **عمر** ان يوزن بظرفه ويطرح عند بكل طرف كذا ارطلا بخلاف شرط طرحة
وزن الطرف لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه ذلك لان مقتضى العقد
ان يخرج عند وزن الطرف فان طرح كذا ارطلا بمقتضى ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا
عرف ان وزنه كذا ارطلا يجوز لان مقتضى العقد **اختلاف** في الزنق اشترى سمن ذوق ورد
الطرف فوزن في عشرة ارطال فقال البائع الزنق غير هذا وهو فته ارطال **فالقول للمشتري**
لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الزنق المعقوض او مقدار الثمن فان كان الاول فاشترى
قابض والقول قول القابض فيقال انما صلب او امساك في لودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اهلا
في السمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمكرم بمسئله **وشراء ما باع عطف على**
قوله وبيع عرض اى قد شرا ما باع **ولا اقل** اى باقل مما باع **قبل العقد** اى بعد الثمن الاول صورة
اشترى جارية بالغ حاله او سنية فقبطها ثم باعها من البائع بحسبائه قبل ثمن الثمن الاول فشد البيع
الثاني وقال ان في يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البائع وغيره سواء وصار
كما لو باع بثلث الثمن الاول او بالزيادة او بالعرض ولما كان الثمن لم يبدل في ضمان البائع فاذا اقل
اليه الجبيع وقعت المعاوضة لم تحسب له او هو بلا عوض بخلاف ما اذا باع بالعرض لان العطف انما

مطل

اشترى

نبيع

فلا بد من الاشارة اليه في حق المتعاقدين ولو باعته ثم عاده من الا باع لا يتم العقد وقيل يتم ولو
انما حرة كانت او امه لانه جزء الادق وهو جميع اجزائه مكرم مصون عن الابتداء بالبيع
وعن ابو يوسف انه يجوز بيع ابن الامه اذ يجوز ابراء العقد على نفسها فكذلك اجزؤها فلا يفسد
على المشتري لا يفسد بطلان العقد على المشتري وهو الحق ولا حيوة في البيع في دعاء قد كان او
غيره فيه دفعا عما عسى يتوهم ان بيعة في الفرض لا يجوز كإبراء البان الحيوانات وفي الوعاء يجوز
وغيره لا يجوز لان بيعه في الفرض لا يجوز ببيع **وجاز الانتفاع به** في الفرض ولا ضرورة فان الاستاكنة
في حوزة النعال والاعلاف اليد لانه لا يباع الا باليد ولا ضرورة في شرائه لوجوده مباحا
ولو وقع في المال القليل افسده عند له يوسف وعند محمد لا لا انتفاع الانتفاع به دليل طهارة
ولا بد يوسف ان الاطلاق للضرورة فلا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع تغيرا **وشهر**
الانسان لان الادق مكرم غير مبتذل فلا يجوز ان يكون شئ من اجزائه نهائيا مبتذلا لا اى كذا
لا يجوز ببيع لا يجوز الانتفاع به لا ذكره جلد **ابنه قبل البيع** لانه غير منتفع به لقوله عدم الانتفاع
من الميتة باناب وهو غير ملوك بوج منه **وبيع** ينتفع به بعد لانه طهر بالذبح **الغنم الميتة**
وصورها وبقريها فان كلاهما يباع وينتفع به لكونه طاهرا باصله الخلقة لعدم حلول الحيوة
فيها كما مر في كتاب الطهارة **والعقل والبيع** حتى يجوز بيع غنمه والانتفاع بغيره وعند محمد يحسب العقل
وقد ايضا بيع ذئب **عمر** ان يوزن بظرفه ويطرح عند بكل طرف كذا ارطلا بخلاف شرط طرحة
وزن الطرف لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه ذلك لان مقتضى العقد
ان يخرج عند وزن الطرف فان طرح كذا ارطلا بمقتضى ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا
عرف ان وزنه كذا ارطلا يجوز لان مقتضى العقد **اختلاف** في الزنق اشترى سمن ذوق ورد
الطرف فوزن في عشرة ارطال فقال البائع الزنق غير هذا وهو فته ارطال **فالقول للمشتري**
لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الزنق المعقوض او مقدار الثمن فان كان الاول فاشترى
قابض والقول قول القابض فيقال انما صلب او امساك في لودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اهلا
في السمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمكرم بمسئله **وشراء ما باع عطف على**
قوله وبيع عرض اى قد شرا ما باع **ولا اقل** اى باقل مما باع **قبل العقد** اى بعد الثمن الاول صورة
اشترى جارية بالغ حاله او سنية فقبطها ثم باعها من البائع بحسبائه قبل ثمن الثمن الاول فشد البيع
الثاني وقال ان في يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البائع وغيره سواء وصار
كما لو باع بثلث الثمن الاول او بالزيادة او بالعرض ولما كان الثمن لم يبدل في ضمان البائع فاذا اقل
اليه الجبيع وقعت المعاوضة لم تحسب له او هو بلا عوض بخلاف ما اذا باع بالعرض لان العطف انما

مطل

ينظر عند الجائزته بخلاف ما فهم اليه **بيع المجموع بالثمن الاول** قبل فوته حصة اشترى جارية
بثمانية ثم باعها واخرى منها من البائع بخمسة قبل فوته الثمن الاول فالبائع فاسد في الشراة
من البائع وصح في التي لم يشترها منه الاول بان يجعل بعض الثمن بقابلة التي لم يشترها منه فيكون
مشترى بالاولى باقل مما باع وهو فاسد ولم يوجب هذا الحق في صاحبتهما ولا يمنع الفاسد لانه
باعتبار شبهة الربو افلوا اعتبرت ففاضت اليها كان اعتبار شبهة الشبهة وهي غير معتبرة **بيع**
الطوبى في اي بيت له طوبى او لا اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فلا لانه اذا لم يبين
يقدر بعض ما يملكه اثار القلي كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عين معلوما فيصح بيعه ومسته
وفي الثاني فانية الطوبى ثلثة طوبى الى الطوبى الاعظم وطوبى الى سكة غير نافذة وطوبى الى
في ملكات فان الطوبى الخاص في ملك الانسان لا يملك في البيع من غير ذكره اما انما اورد ذكر الحقوق
او المرافع والطوبى الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر **بيع سبل الماء** ومسته لانه مجهول
اذا لا يدرى قدر ما يشهد من الماء وصح **بيع حق المور** رتباً ملائماً بالاجماع ووجهه في رواية وهي
رواية ابن سماعة وفي رواية الزيات لا يجوز وصح الفقيه ابو الليث بانه حق من الحقوق و
بيع الحقوق بالانواع لا يجوز **الشرط كذا** اي يوجب بيعه تبعاً لارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو
اختيار مشايخ بل لا يفتي من الماء ولم يجر في اخرى وهو اختيار مشايخ بخاري للجهالة لا يبيع
التسليم مستل لانه اذا كان على السطح كان حق التعلق وقد متران ببيع بالكل وان كان على
الارض كان مجهولاً لانه لا يملكه محله ووجه الفرق بين حق المور على احدى الروايتين وحق التعلق الآ
حق التعلق هو حق يتعلق بعين لا يبيع وهي البناء فاسببها في وجوه المور يتعلق بعين يتق
وهي الارض فاشبه الاعيان ولا **البيع الى النور** موجب بوزن وهو اول يوم من التبيع و
المهرجان وهو الخريف والنا لم يزل لان النور مختلف بين نير وز السلطان ونير وز الدكانين
ونير وز الجوس كذا في الكفاية والى صوم النصارى وفعل اليهود اذا لم يعرفوا اي البائعان ففوضوا
اليوم لجهالة الاجل فاذا عرفاه جاز بخل في فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدته
بالايام معلومة وهي خمسون يوماً ذكره الترمذي وقدوم الحاج والخصا بفتح الحاء وكما
قطع الذرع والدياس وهو ان يوطأ الطعام بقوائم الدواب او نحوها **القطاف** قطع العنب
والخمر قطع تمر النخل والصفوف وانما لم يجر لانها تنقسم وتشتت وكيف انما ياتي الى هذه الاقفا
لان الجهالة اليسيرة متحملة في الكفاية وهذه الجهالة يسيرة لا لا اختلاف في القباية رخصاً لا يبيع جاز
البيع اولا وصح اي البيع ان **رستط الاجل قبل حلوله** له والى المفسر قبل نوره ولو باع مطلقاً
ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات صح لان هذا اجل الدين والجهالة في الدين متحملة **وشرط الحاضر**

في البيع

المطلوب

عطف

بانك

عطف على البند الذي لا يبيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد مما اى احد العاقرين او بيع يستحقه اي النفع
بان يكون ادعياً وانما قد البيع بهذا الشرط لانها اذا قصده المتعاقبة بين البيع والتمن
فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه فكل من زيادة مستحقة بعقده
المعاوضه فاليه عن العوض فيكون رهوا وكل عقد شرط فيه الربو يكون فاسداً **الشرط**
ان يقطع اي البيع وهو ثوب **البائع** ويحيط به فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد
هما او كشرط ان يقطع اي البيع وهو حرم **نحو** يقال هذا لى اعلمها او كشرط ان
يشترى اي النقل من الشريك ان يضع عليها الشراك وهو سيرة الذي على ظهر القوم كذا في
المخرب وصح البيع في **الفعل استحسان** للتعاقل فيه فصار كبيع الثوب او كشرط ان **يتم**
اي البيع وهو عذر هذا ان شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وانما قال شترى كما متران
الخيار اذا كان ثلثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام او يدبره او يفتيه او يستول **بالاول**
يخرج الحق عندا كان او امانة عن ملكه هذا مثال للشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبيع و
يستحقه فان الثمن يجبه ان لا يقطع او لم الا يدرى فيوجد زيادة فالتة عن العوض فيفد
البيع وخرج على الاصل المذكور بقوله فيصح اي البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
المشترى او لا يقتضيه ولا يقع فيه كشرط ان لا يبيع الدابة الجسيمة فانها ليست باهل المنفعة
جاز ام السلم زميناً ببيع فراخه خنزير او شراهما وامر المحرم غيره اي غير المحرم ببيع **صيد**
وقال لا يجوز لان الموكل لا يملكه بنفسه فلا يملكه غيره كتوكيل المسلم بجوسيا بنزوح بجوسية
لان ما ثبت للتوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه باشره بنفسه وله ان المعتبر في هذا القاب
اهلية اهلية التوكيل وهي اهلية التعريف في المأمور به والبيع في ذلك واهلية الموكل
وهي اهلية ثبوت الحكم له وللموكل ذلك حكم للعقد لئلا يلزم انعكاس المذموم من الايام
الا يري ان صحة ثبوت ملك الخنزير للمسلم ارثا اذا اسلم مورثة النقران ومات عن خنزير
وايضاً العبد المأذون له النقران اذا اشترى غرايشت الملك فيها لم يملكه المسلم اتفاقاً واذا
ثبت الاهلية لم يمتنع العقد بسبب الاسلام لانه جالب الاسالب ثم الموكل ان
كان فراخه وان كان خنزيراً سيئاً وقد قالوا هذه الوكالة مكروهة اشدها كراهية
وحكمه ان **المشترى اذا قبض البيع** يرضى بآلعه صريحاً او دلالة بان قبضه في مجلس العقد
بحضرة ولم ينهه **ملكه** وقال ان في لا يملكه وان قبضه لانه قوام فلا يقال به نفع الملك
ولان الثمن شح للشرعة لشان بينهما ولهذا لا يفيد قبض القبض وصار كذا اذا باع
بالمكية او باع الخمر بالترام ولان ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في محله فوجب
العقد باثباته ولا شك في الاهلية والخلية وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل

من

واللهي عن الافعال الشرعية يقتضيه تقرر الشرعية لانه يقتضيه تصور النهي عنه اذا
النهي عما لا يتصور لغو وتحقيقه ما ذكرت في مركات الأصول ان مرار الامر والنهي المحذور
فاللهي عن الافعال الحسية يقتضيه كونها مقدورة حث وعن الامور العقلية كونها مقدورة
عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضيه كونها مقدورة شرعا والا كان غشا محض فان الطمان
اي الامور الحسية فاذا قلت لخصي لا تظن بك كمال من يستحق الانتفاء القدرة وكذا اذا
قلت للامني لا تبصر والبيع من الافعال الشرعية فاذا انهي عنه وجب ان يكون مقدورا
شرعا وهو المعنى بقول علانيي النهي عن الفعل الشرعي يقتضيه الشرعية باصله وغير الشرعية
بوصفه فان الاول ناظر الى الحدودية شرعا والثاني الى الله في نفس البيع مشروع وبه ينال
نوع المكسبات الحرة لامر عارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض هذا تقدير الف والجواب
لان واجب الدفع بالاسترداد فيها لا يمنع عن المطالب اولى لان الدفع في القيد ليست مال
فانعدم الركن وان كان الخمر ممتنا فقد مر وجهه **واللهي** ان كان ملكا لغيره في يد
المشتري **لزمه منقبة حقيقة** وهو الذي يماثل صورة ومعنى ان كان الها لك شيئا او مثله
فقط وهو القيمة ان كان الها لك شيئا لانه مضمون بالقبض كالمضيق ويعتبر قيمته بقر
القبض وان زادت قيمة في يده فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمضيق
كذا في الها في وجب **على كل منهما** اي المتبايعين لم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ
واللام في غير الجواز **فسخ قبل القبض** وفي الفسخ وكذا بعده الى بعد القبض با دام البيع
في يد المشتري لم يقل ان كان الفسخ في حله العقد كبيع درهم بدرهمين ولكن لم الشرط ان
كان شرط زايده لما نقل صدر الشريعة عن الذخيرة وصاحب الخصاصة عن التجديد انه قول محمد
واما عندهما فكل منهما هو الفسخ لان الفسخ هو الشرع لا هو احد المتعاقدين فانها
راضيان بالعقد **فان باعه** اي باع المشتري شراء فاسدا ما قبضه او وهبه وسلمه او عتقه
تفديهم وهبته واعاقه لانه لما ملكه ملكا تصرف فيه فلا يتصور الفسخ فيه لتعلق هو
العبد بالتصرف الثاني وفيه البيع الاول كان هو الشرع وحقق العبد يقدم كاجبة عليه
قيمة كما مترانه مضمون بالقبض كالمضيق والكتابة والرهين كالمضيق لانها لازمان ثبتت
عجزه عن رد العين فليزله القيمة الا ان هو الاسترداد يعود بعجز المكاتب وفك
الرهين لزوال مانع قبل تحوّل الحق الى القيمة كذا في الها في **ولا يشترط القضاء في**
فسخ الفاسد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء ولا يبطل هو الفسخ بموت ادهما
لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء ولا يبطل هو الفسخ بموت ادهما اي احدهما

البيع

البيع والمشتري وبه يقع كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراد فليست ثم
ولا يأخذ اي لا يأخذ المبيع باي بعد الفسخ حتى **يرد ثمنه** لان المبيع مقابل به
فيعتبر محبوس به كالمهرين فان مات اي البائع **فاشترى** اي باي ما اشتراه حتى يأخذ
ثمنه لانه مقدم عليه في صفة فكذا على ورثته وغيره ما يه بعد وفاته كالمهرين ثم ان
كانت دراهم الثمن قائمه يأخذها بعينها لانها يتعين في البيع الفاسد في الاصح وان كانت
مستملكة اخذ مثلها لانها مثله **طاب للبايع ما يربح في الثمن لا المشتري في البيع** اي
جارية بيها فاسدا وتا بضا فبا عها وربح فيها تصدق بالربح ويطيب للبايع ما يربح في
الثمن قال في الهداية والفروع ان الجارية لا يتعين فيقول العقد بها فيمكن الحبث
في الربح والدرهم والدرهم لا يتعينان في العقود فلم يتحقق العقد الثاني بعينها فلم يمكن
الحبث فلا يجوز التصديق قال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابعة
فيها اذا كانت دراهم الثمن قائمه يأخذها بعينها لانها تتعين بالقبض في البيع الفاسد
وهو الاصح لانه بمنزلة العصب فهذا انما قضى ما قلتم من عدم تعين الدرهم والتباين
فلا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبه العصب وشبه البيع فاذا كانت
قائمة اعتبر شبه العصب سعيها في رفع العقد الفاسد واذا لم يكن قائمة فاشترى بها
شيئا يعتبر شبه البيع حتى لا يترى الفاسد له لانه لا ذكر في شبهة الشبهة اتحول لا يخفى
على المتأمل المصنف ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية وانما يفيد دليل المسئلة
لا يرد عليه ما يرد على الهداية قالوا لما قال في الفاية انه انما يستقيم علم الرواية الصحيحة
وهي انها لا يتعين لا على الاصح وهي ما مترانه يتعين في البيع الفاسد اعلم ان الحبث
في المال فاعان حيث لعدم الملك ظاهر او حيث لف في الملك والمال ايضا فومان ما
مات يتعين كالمهرين وما لا يتعين كالمهرين فالحبث لعدم الملك يعمل في النوعين كالمودع
والنصيب اذا تصرف في العوض او التقدوير بربح يتصدق بالربح عند انه حقيقه ومحمد لتعلق
العقد بمال غيره ظاهر افا يتعين فيمكن حقيقة الحبث وفيها لا يتعين فيمكن شبهة
الحبث لتعلق العقد به من حيث يكون سلامة المبيع به او قد يترى الثمن فصار ملكا لغيره
وسيلة الى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبهة الحبث واما الحبث لفاد الملك فيجعل
فيها يتعين لافيها لا يتعين لان فاد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحبث
فيها يتعين ثم اظهر شبهة منها فيعتبر وشبهة فيها لا يتعين ثم ينقلب شبهة الشبهة منها
فلا تعتبر **طاب** اي مال ادعاه فيقتضيه ثم ظهر عدمه بالفساد في صورته ادعى على رجل

البيع والمشتري وبه يقع كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراد فليست ثم
ولا يأخذ اي لا يأخذ المبيع باي بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لان المبيع مقابل به
فيعتبر محبوس به كالمهرين فان مات اي البائع فاشترى اي باي ما اشتراه حتى يأخذ
ثمنه لانه مقدم عليه في صفة فكذا على ورثته وغيره ما يه بعد وفاته كالمهرين ثم ان
كانت دراهم الثمن قائمه يأخذها بعينها لانها يتعين في البيع الفاسد في الاصح وان كانت
مستملكة اخذ مثلها لانها مثله طاب للبايع ما يربح في الثمن لا المشتري في البيع اي
جارية بيها فاسدا وتا بضا فبا عها وربح فيها تصدق بالربح ويطيب للبايع ما يربح في
الثمن قال في الهداية والفروع ان الجارية لا يتعين فيقول العقد بها فيمكن الحبث
في الربح والدرهم والدرهم لا يتعينان في العقود فلم يتحقق العقد الثاني بعينها فلم يمكن
الحبث فلا يجوز التصديق قال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابعة
فيها اذا كانت دراهم الثمن قائمه يأخذها بعينها لانها تتعين بالقبض في البيع الفاسد
وهو الاصح لانه بمنزلة العصب فهذا انما قضى ما قلتم من عدم تعين الدرهم والتباين
فلا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبه العصب وشبه البيع فاذا كانت
قائمة اعتبر شبه العصب سعيها في رفع العقد الفاسد واذا لم يكن قائمة فاشترى بها
شيئا يعتبر شبه البيع حتى لا يترى الفاسد له لانه لا ذكر في شبهة الشبهة اتحول لا يخفى
على المتأمل المصنف ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية وانما يفيد دليل المسئلة
لا يرد عليه ما يرد على الهداية قالوا لما قال في الفاية انه انما يستقيم علم الرواية الصحيحة
وهي انها لا يتعين لا على الاصح وهي ما مترانه يتعين في البيع الفاسد اعلم ان الحبث
في المال فاعان حيث لعدم الملك ظاهر او حيث لف في الملك والمال ايضا فومان ما
مات يتعين كالمهرين وما لا يتعين كالمهرين فالحبث لعدم الملك يعمل في النوعين كالمودع
والنصيب اذا تصرف في العوض او التقدوير بربح يتصدق بالربح عند انه حقيقه ومحمد لتعلق
العقد بمال غيره ظاهر افا يتعين فيمكن حقيقة الحبث وفيها لا يتعين فيمكن شبهة
الحبث لتعلق العقد به من حيث يكون سلامة المبيع به او قد يترى الثمن فصار ملكا لغيره
وسيلة الى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبهة الحبث واما الحبث لفاد الملك فيجعل
فيها يتعين لافيها لا يتعين لان فاد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحبث
فيها يتعين ثم اظهر شبهة منها فيعتبر وشبهة فيها لا يتعين ثم ينقلب شبهة الشبهة منها
فلا تعتبر طاب اي مال ادعاه فيقتضيه ثم ظهر عدمه بالفساد في صورته ادعى على رجل

البيع والمشتري وبه يقع كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراد فليست ثم
ولا يأخذ اي لا يأخذ المبيع باي بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لان المبيع مقابل به
فيعتبر محبوس به كالمهرين فان مات اي البائع فاشترى اي باي ما اشتراه حتى يأخذ
ثمنه لانه مقدم عليه في صفة فكذا على ورثته وغيره ما يه بعد وفاته كالمهرين ثم ان
كانت دراهم الثمن قائمه يأخذها بعينها لانها يتعين في البيع الفاسد في الاصح وان كانت
مستملكة اخذ مثلها لانها مثله طاب للبايع ما يربح في الثمن لا المشتري في البيع اي
جارية بيها فاسدا وتا بضا فبا عها وربح فيها تصدق بالربح ويطيب للبايع ما يربح في
الثمن قال في الهداية والفروع ان الجارية لا يتعين فيقول العقد بها فيمكن الحبث
في الربح والدرهم والدرهم لا يتعينان في العقود فلم يتحقق العقد الثاني بعينها فلم يمكن
الحبث فلا يجوز التصديق قال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابعة
فيها اذا كانت دراهم الثمن قائمه يأخذها بعينها لانها تتعين بالقبض في البيع الفاسد
وهو الاصح لانه بمنزلة العصب فهذا انما قضى ما قلتم من عدم تعين الدرهم والتباين
فلا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبه العصب وشبه البيع فاذا كانت
قائمة اعتبر شبه العصب سعيها في رفع العقد الفاسد واذا لم يكن قائمة فاشترى بها
شيئا يعتبر شبه البيع حتى لا يترى الفاسد له لانه لا ذكر في شبهة الشبهة اتحول لا يخفى
على المتأمل المصنف ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية وانما يفيد دليل المسئلة
لا يرد عليه ما يرد على الهداية قالوا لما قال في الفاية انه انما يستقيم علم الرواية الصحيحة
وهي انها لا يتعين لا على الاصح وهي ما مترانه يتعين في البيع الفاسد اعلم ان الحبث
في المال فاعان حيث لعدم الملك ظاهر او حيث لف في الملك والمال ايضا فومان ما
مات يتعين كالمهرين وما لا يتعين كالمهرين فالحبث لعدم الملك يعمل في النوعين كالمودع
والنصيب اذا تصرف في العوض او التقدوير بربح يتصدق بالربح عند انه حقيقه ومحمد لتعلق
العقد بمال غيره ظاهر افا يتعين فيمكن حقيقة الحبث وفيها لا يتعين فيمكن شبهة
الحبث لتعلق العقد به من حيث يكون سلامة المبيع به او قد يترى الثمن فصار ملكا لغيره
وسيلة الى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبهة الحبث واما الحبث لفاد الملك فيجعل
فيها يتعين لافيها لا يتعين لان فاد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحبث
فيها يتعين ثم اظهر شبهة منها فيعتبر وشبهة فيها لا يتعين ثم ينقلب شبهة الشبهة منها
فلا تعتبر طاب اي مال ادعاه فيقتضيه ثم ظهر عدمه بالفساد في صورته ادعى على رجل

منقح

مسجد

ذاتِ باری

وَأَنَّ شَيْئًا قَدْ دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْبَيْتَ
لَا يَلْمِزُ وَلَا يَتَّخِذُ مِنْكُمْ الْقَبِيحَ
الْبَيْتَ فَإِنْ دَخَلَ النَّجِسَ الْأَيْمَنَ
وَبِغْضِ الْإِخْوَانِ فَدَعَا
النَّجِسَ أَنْ يَتَوَلَّى الرَّجُلَ الْيَمَانِ
إِلَى الْبَيْتِ وَارْجُلَيْهِ بَيْنَهُ
وَلَيْسَ ذَلِكَ جَبِّحًا وَلَا قَبِيحًا
عَمَّ بَيْتِي عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ خَيْرِ شَيْءٍ
فَهَذَا الْبَيْتُ يَكُونُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
بَاطِلًا بِغَضَبِ اللَّهِ الْخَالِ
وَعَنْ جَمْعِ بَيْتِ النَّبِيِّ إِذَا تَقَبَّلَ الْحُرُ
الْعَصْرَ نَافِلَةً لَا يَنْفَعُ أَحَدًا وَلَا يَنْفَعُ
الْمُسْتَفِيءَ مِنْ أَكْفَانِهِ فِي الْحُكْمِ غَيْرَ الْبَيْتِ
بَشَرًا إِلَّا رَجُلًا رَجُلًا بَاطِلًا بِغَضَبِ اللَّهِ
وَقَدْ دَانَ كَانُوا يَتَنَاقَلُونَ الْبَيْتَ بِكُلِّ
عَرَابَةٍ وَنَالِي الشَّيْءِ يَمُوتُ بِهَا فَهَذِهِ
كَانَ الْفَصْلُ مَقَرُّهُ أَمْرًا لِلطَّهْرِ وَكَانَ الْأَمْرُ
حَقًّا وَأَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَصْرًا فَهَذَا فَصْلًا
حَقًّا وَنَالِي الْبَيْتَ لَا يَجْلِسُ فِيهِ كَنْ
حَقًّا كَانَ الْهَوَاءُ مَقَرًّا لِلْعَصْرِ وَأَنَّ الْبَيْتَ
الْبَيْتَ كَانَتْ الْفَصْلُ وَالْمَقَرُّ وَالْمَقَرُّ
الْأَخْرَجَ بَيْتَ الْيَوْمِ لَمْ يَخْلُ الْبَيْتَ وَالْمَقَرُّ
فَالْمَقَرُّ

على الصغير ويقوم بجوابه باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة وكان في بيع اهدما
قطع الاستيناس والسخ من القاهر وفيه ترك المرحلة على الصغاية وقد اورد عليه **بخلاف**
المكبر ان ليس هناك ترك المرحلة عليهم **والزوجهين** لان الشئ معلوم بالتوازية المرحلة
تتبع حقه لا بد فل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى
لو كان احدهما الصغيرين لو الآخر لغيره لابس بيع واحد منهما ولو كان التزويج يحق
لاباس به كدفع احدهما بالجانية وببيع بالدرع وردة بالعيب لان المنظر اليه دفع الفرز
عن غيره لا الاضرار به **وهكم** اي حكم البيع المكروه **انه لا يفسد** لان التهي باعبار معنى مجاوز
ببيع لا في صلبه ولا في شرطه صحة وحكم هذا التهي لا يوجب الفاسد بل الكراهة **ولا يجب**
فسخ لان وجوبه في الفاسد لدفع الحزمة ولا حزمة ههنا ويمك للبيع قبل القبض لما مر
ان عدم ثبوت الملك قبل القبض في البيع الفاسد هذا تقدير الفاسد العجا وروايات
ههنا **وجيب الثمن لا القيمة** ان ملك المقتضى في يد المشتري لان وجوب المثل او القيمة
في البيع الفاسد لكونه في حكم العيب هذا ليس كذلك **باب الاقالة في البيع**
الاستقاط والدفع وشرع **رفع البيع ويصح** **بلفظين** احدهما مستقبلا في شرح القدر
الاقالة تثبت بلفظين احدهما يعتبر به عن المانع والآخر عن المستقبل كقول الرجل فلن
ويقول صاحبه اقلت وقال محمد بن موهب **لا يصح** الا بلفظين يعتبر بهما عن المانع وفي
الفتاوى اختار قول محمد كذا في الخلاصة **ويوقف على قبول الآلة في المجلس** في التوجيه
يتوقف قبول الاقالة على المجلس وكذا يصح قولها في مجلسها نصا بقول يعقوب بن داود
بالفعل كما اذا قطعه فميتا قود مغال المشتري **ومن فسخ فيما هو من موجبات العقد** قال
الزبيدي قوله فسخ في صوح المتعاقدين غير مجرى على الاطلاق لانه انما يكون فسخي فيما هو
من موجبات العقد من غير شرط واما ان لم يكن منها بل وجب بشرط زائد فالاقالة فيه
تعتبر تبعا جديدا في صوح المتعاقدين ايضا كذا اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل حلول
الاجل ثم غايل اعد الدين حال لانه باعه منه كذا اذا غايل اثم ادعى رجلا ان البيع ملكه
وسمى المشتري بذلك لم يقبل شهادته كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت
فسخي قبلت الا يرى ان المشتري لو رد البيع بعيب بقضار وادعى البيع رجل وشهده
المشتري بذلك يقبل شهادته اذا بالشئ عا دملكه القدر فلم يكن متلفا من جهة المشتري
لكونه فسخي من كل وجه وفرغ على كونها فسخا فروع ذكر الاول بقوله **تيطلت** اي الاقالة
بعد وادة المبيعة لا تمنع **بسبب الزيادة** ولو كانت بيعا محضا يزارق الوانها

والرضا

بلا

ملتبس

اذا اولدت

اذا اولدت بهذا القبض واما اذا اولدت قبله فالاقالة صحيحة عنده وذكرنا في بقوله
فصححت بمثل الثمن الاول **الاذا باع المتوفى او الوصى شيئا بكثر من ثمنه** حيث لا يكون
اقالة وان كان يثل الثمن الاول رعاية بجانب الوقف وصحة الصغير وان وصلت شرط
غيره فبأي جنس الثمن الاول لو اكثر منه اي من الثمن الاول او اقل اي صححت الاقالة
بمثل الثمن الاول وان شرط غيره اما الاول فلان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون الا على
الثمن الاول واما الثاني فلان الشرط فاسد والاقالة لا يفسد بالشرط الفاسد كذا
اي المبيع عند المشتري استثناء من قوله او اقل فان الاقالة لا يجوز باقل من الثمن
الاول لان نقصان الثمن يكون بمقابلته الغاية بالعيب وذكرنا في بقوله **ولا يفسد**
بالشرط لان فساد البيع به لزوم التزويج الى مرق ولا يروا في الفسخ وذكرنا في بقوله
جاز للبايع بيع المبيع قبل قبضه يعني اذ انقضا بلما ولم ير والمشتري المبيع حتى باعه
منه ثانيا جاز ولو كانت بيعا لفسد لانه باعه قبل القبض ولو باعه من غير المشتري لم يفسد لانه
بيع جديد في صوح غيرهما وذكرنا في بقوله **وجاز بيع المكيل والموزون بلا اية الكيل**
والوزن يعني اذا كان البيع مكيلا او موزونا وقد باعه منه بالكيل او الوزن ثم
تبايلا واسترد للبيع من غير ان يبيد الكيل او الوزن جاز لو كان بيعا لم يفسد وذكرنا في
بقوله **وجاز بيع المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض** يعني اذا وجب المبيع من المشتري
بعد الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لم يفسد لان البيع يفسخ بهبة المبيع
للبايع قبل القبض **وبيع في صوح الثالث** عطف على قوله فسخ قال في النهاية الخلاف في
فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفسخ او المفاركة لا يجعل بيعا انما
اعمالا لموضع الفتوى وقد فرغ على كونها بيعا فروع ذكر الاول بقوله **تسلم الشفعة**
البيع لا ينافي اخذها في الاقالة يعني لو كان البيع عتقا فسلم الشفعة ثم تقابلت
له بالشفعة لكونها بيعا جديدا في حقه كان اشتراه منه وذكرنا في بقوله **ولا يرد البايع**
الثاني **في الاول** عيب علمه جده ما اي بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري المبيع من آخر
ثم تقابل اثم الملع علم عيبه كان في يد البايع فاراد ان يرده علم البايع ليس له ذلك لانه بيع
في حقه بقوله **ويصح** كانه اشتراه من المشتري منه وذكرنا في بقوله **وليس للواهب**
الرجوع اذا باع اموهوب له الوهوب من آخر ففسخ بلا بيع اذا كان المبيع موهوبا
فباعه الوهوب له ثم تقابل ليس للواهب ان يرجع في هبة لان الوهوب له في حق
الواهب المشتري من المشتري منه وذكرنا في بقوله **والشترى اذا باع المبيع من آخر**

اذا اولدت

الفقه جاز للبايع شراءه منه بالقلع يعني اذا اشترى شيئا فقبضه ولم يفقه الثمن حتى باعه
 من آخر ثم تباعلا وعاد الى المشتري فاشتراه منه قبل فقه ثمنه باقل من الثمن الاول جاز وكان
 في حق البايع كملك بغير اذن من المشتري الثاني وذكر الخافض بقوله **واذا اشترى**
 بغير اذن التجارة بعد الخدمة بعد الحول ووجد به عيبا فردّه بغير قضاء واسترد الوض
 فملك في يده لم يسقط الزكاة يعني اذا اشترى بغير اذن التجارة بعد الخدمة بعد الحول
 عليها الحول فوجد به عيبا فردّه بغير قضاء واسترد الوض فملك في يده فان الزكاة لا
 تسقط عنه لانه بيع جديد في حق الثالث وهو الغير لان الرد بغير قضاء اقاله **وهلاك البيع**
 يعني اي الاقالة لا يملك **الثمن** لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن ولهذا اقاله
 هلاك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن **وهلاك بعضه** اي بعض المبيع يفسد
 بقدر ما اعتبرا بالقبض بالطل ولو تقابلا جاز الاقالة بعد هلاك احدهما ولا يبطل بهلاك
 لان كل واحد منهما مبيع وكان البيع باقيا **باب المراجعة والقولية والوضعية**
الاول بيع ما ملكه لم يقبل بيع المشتري ليتناول ما اذا ضاع المضمون عند الغصب وضمن
 قيمته ثم وجده حيث جاز له ان يبيعه مراجعة وتولية على ما ضمن وان لم يكن فيه شيء يملك ما
 قام عليه لم يقبل بثمن الاول لان ما يافقه من المشتري ليس بثمن الاول بل مثله وقال بطل
 ما قام عليه كاشياء ان له ان يضمن اجر الغصار ونحوه الى الثمن ويقول قام على بكذا **بزيادة**
 على ما قام عليه وان لم يكن من جنسه **والثانية بيعه** اي بما قام عليه بغيره اي بغير الزينة
والثالثة بيعه باقل منه اي مما قام عليه بشرطها اي البيوع الثلثة شراءه اي شراء ما
 يبيعه مراجعة او كونهما يمتلئ من المؤذونات والمكيدات والعدديات المتعارية او مملوك
 من البايع **الاول والثاني** في المشتري متعلق بمملوك والرجح مثلي معلوم جله حاله يعني
 ان هذه البيوع لا تصح اذا كان عوض المبيع الذي اشتراه البايع سابقا فيما لان بناء
 على الاقتران من الحيانة وشبهتها والاقتران من الحيانة في العتبات ان امكن فقد لا
 يمكن الاقتران من شبهتها لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقبضه ما دفع فيه من الثمن
 اذا يمكن دفع عينة حيث لم يملكه ولا دفع مثله اذ الوض عدمه فتعقبت العينة وهي مجهولة
 تعرف بالظن والتحقيق فيمكن فيه شبهة الحيانة الا اذا كان المشتري مراجعة فمن ملك
 ذلك البذل عن البايع **الاول** بسبب من الاسباب فاشتراه مراجعة ببيع معلوم من درهم
 او شئ من المكمل او الموزون الموصوف لاقتداره على الوفاء بما التزمه واما اذا اشترى
 بغيره ببيع مراجعة فلا يجوز لانه اشتراه بئراس الحال ببعض قيمته لانه ليس من ذوات الاشياء

فصار

فاصحابه بايعا للمبيع بذلك الثمن العتيق كالشوب مثله ويجوز من احد عشر جزءا من الثوب الجزء
 الذي عشر لا يعرف الا بالقبضه وهي يجوز له فلا يجوز له اي للبايع فتم اجر الغصار والبيع بالفتح
 مصدر وبالكسر ما يبيع به والقطران علم الثوب والفعل والحل وطعام المبيع وكسوة وسوق الثمن
 والتمسار المشروط اجرة في العقد فان اجرة السرا اذا كانت مشروطة في العقد يضمن والافاكثر
 المشايخ علم انها لا يضمن بخلاف اجرة الدلال فانها لا تقبل فانما هي ثمن مقلوح بقوله ضم وانما تمت
 اليها لانها يزيد في عين المبيع كالقبض واخواته اذ في قيمة كالحل والسوق فان القيمة يختلف
 باختلاف المكان فيلحق اجرتها برأس المال وان فعل المشتري بيده شيئا مما ذكر من الفعل ونحوه
 لا يضمن والمجلة كل ما يزيد في المبيع او قيمته يضمن وما لا فلا ذكره الرزح الا ان ليس له ضم اجر
 الطبيب لانه لا يزيد شيئا في العين ولا القيمة واجر الحكم لان اجرة لم يزد ماله المبيع فان العلم
 حصل فيه لذمته وشغله فانية ان يكون تعليمه شرطا وهو لا يكون في الفقه والدلالة والراجح ونفقة
 نفقة فانها لا تزيد في المبيع شيئا بخلاف اجرة السرا المشروط ونفقة المبيع كما مر وجعل الاتبع
 وكذا **بيت الحفظ** لانها ايضا لا يزيد شيئا بخلاف كراء المبيع فانه يضمن لافادته زيادة في القيمة و
 يقول البايع حين البيع وضمن ما يجوز ضمة قام على بكذا **الاشيعة** تحزرا على الكذب فان اي الباي
 في المراجعة الى ظهر جبانته بالبيعة او باقراره او بكونه فية المشتري ان شاء اخذ اي المبيع بثمنه او
 رده وفي التولية يحيط اذ لو لم يحيط في التولية لم يوجب تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيصير ثمنه
 فيستقر به الثمن ولو لم يحيط في المراجعة يتبع مراجعة على حالها وان كان الرجح اكثر مما طنه المشتري
 فلا يتغير الثمن وثبت له الخيار لغوات الرضا ولو ملك المبيع او استهلكه في المراجعة قبل الرد
 او حدث به ما ينافي منه اي من الرد لزمه بطل الثمن المستحق وسقط ضياده لانه يجوز اختيار البايع بل شئ
 من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لان المستحق منه المشتري الجزء الغائب وعند
 الجوع عن تسليمه سقط ما يقابل به من الثمن ثانيا بعد بيعه ببيع فان راجح اي اراد المشتري ان يبيع بركته
 طرح عينة ما ربح اي كل ربح كان قبل ذلك وان استوفى الرجح الثمن لم يراجح صورته اشترى با
 بعشرين ثم باعه مراجعة بثلاثين ثم اشتراه بعشرين فانه يبيع مراجعة على عشرة ويقول قام على عشرة
 ولو اشتراه بعشرين وباعه باربعمين مراجعة ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مراجعة اصلا لان بشره محمول
 الرجح الاول بالعقد الثاني ثابتا لانه ناكه به بعد كونه على طرف الزوال بالوقوف على عيب الشبهة في بيع
 المراجعة كالحقيقة احتياطي بخلاف ما اذا تخلل ثالث بان اشترى من مشتري مشتريا لان الثاني حصل
 بغيره يراجح اي جاز ان يبيع مراجعة بغيره من ثأذونه المحيط وبينه برقية قية به اذا لم يكن على
 العبد دين فباع من مولا شيئا لم يبيع لانه لا يبيع المولى شيئا لم يكن له قبل البيع لملك الرقبة ولا ملك

لا شترية بكذا

المعروف على ما شئنا المادون متعلق بقوله رابع موصوفته اشترى عبداً دون له في التجارة ثوباً بعشرة
وعليه وثمنه كطيقا من المولى بخمسة عشر فانه يبيع مائة على عشرة ككس وهو ان يشتري المولى ثوباً
بعشرة فباعه من عبده المادون بخمسة عشر فانه يبيع مائة على عشرة لان في هذا
العقد وان كان صحيحاً في نفسه شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخلو عن حقه فاعتبر
عدم ما في حقه المراجعة لا بشايتها على الامانة فتبقى الاعتبار للمشتري الاول فصار كان العبد اشتراه
للمولى بعشرة في الفصل الاول وبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول ويراجع رتب المال
على ما اشتراه مضارباً بانصاف متعلق بقوله مضارباً او لا متعلق بشراؤه وعلى نصف ما يربح يربح
ثانياً من مضارباً متعلق بقوله شراؤه يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف
فاشترى ثوباً بعشرة وباعه من رتب المال بخمسة عشر فانه يبيع مائة على عشرة ونصف لان
هذا البيع وان قضي بكونه عندنا اذ اعدم الربح كما هو كذلك مائة لان الربح انما يحصل اذا بيع من
الاجنبى ففيه شبهة العدم لان المضارب وكيل عن رتب المال في البيع الاول من وجه فاعتبر البيع
الثاني في حقه نصف الربح برأيه بل ببيان بالتعيب وطى الشيب يعني اشترى جارية فاعورت
او وطئها وهي نيت ولم ينقصها الوطى يبيعها مائة ولا يجب عليه البيان اذ لم يجتنب عنده شيء
يجالبه الثمن لان الاوصاف لا يتايلها الثمن الا اذا كان مقصوداً بالانكافى كما مر مراراً ولذا قال
ولم ينقصها الوطى قال الزبلي المراد بقوله يبيعها مائة ببيان انه اشتراه سلباً بكذا من الثمن ثم انقص
العيب عنده بعد ذلك وانقص العيب فلا بد من بيانه بان يبين العيب الثمن من غير ان يبين
انه اشتراه سلباً ثم حدث به العيب عنده كخس الفار وروح النار للمشتري فان ما ضاع بالثمن
او الخرج وان كان جزاءً بقاها شئ من الثمن كالعذرة لم يجز عنه ويراجع بيان بالتعيب بان
فقا وعينها بنفسه او فقا شئ اجنبى فاقدرتها لانه حصار مقصوداً بالانكافى فيقابلها شئ من
الثمن ووطى المهر لان العذرة جزء من العيب بقاها الثمن وقد جبرها ككس عشرة ووطئ لانه حصار
مقصوداً بالانكافى شئ بنسبة وراجح ببيان يعني اشترى شيئاً بالف درهم نسيت وباعه بربح
مائة ولم يبين فعلم ان المشتري حرة مشتريه ان شاء وقبل وان شاء رد لان الاجل يشبه البيع
حتى يزاد في البيع لاجل الاجل والسببه مائة حقيقة بالحقيقة فصار كانه اشترى شيئاً وباعه
مراجعة بينهما فيثبت له الخيار عند علمه بالخيار فانه انقص ثم علم لزمه كل شيء وهو الف و
مائة لان الاجل لا يقابل شئ من الثمن كذا التولية يعني ان كان ولا اياه ولم يبين غير لان الخيار
في التولية مثله في المراجعة لانه بناء على الثمن الاول وان كان استمر ملكه ثم علم لزمه بالف حال لما
مر ان الاجل لا يقابل شئ من الثمن ولا رجلاً شيئاً بما قام عليه ولم يعلم مشتريه قدره اقل

ان مائة

العذرة

ما قام

ما قام عليه فله البيع بجملة الثمن وان علم المشتري قدره في المجلس صح البيع لرد الالمعند
قبل تفرقه وحرة المشتري ان شاء وقبل وان شاء رد لان الرضا لم يبق قبله لعدم العلم فيتحرك
في خيار الردية فصل في بيع العقار قبل قبضه لا المنقول عندنا في حقيقته وانما يوسف
وعند محمد لا يجوز لقوله عم اذا اشترت شيئاً فلا تبعد حتى تقبضه ولانه لا يقدر على تسليمه
قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالمنفق ولهما ان ركن البيع عند ركن اهله ووقع في محله والحديث
معلوم بافعال الهلاك وهو في العقار نادراً حتى لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على
شطر النهر ونحوه قالوا لا يجوز بيعه قبل فلا يقاس على المنقول وقد اضطرب هذا كالمات شرع
الهداية وغيرهم والظاهر الموافق لقواعد الاصول ما ذكر في العناية وهو ان الاصل ان
يكون بيع المنقول وغير المنقول قبل القبض جازاً لقوله تعالى واحمل الله البيع لكن فحق
منه الربوا به ليل مستقل مقارن وهو قوله تعالى وقدم الربوا والعام المخصوص يجوز تخصيصه
بغير الواحد وهو ما روى انه عم نبي عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخلو اما ان يكون معلولاً بقدر
الانتفاع او لا فان كان ثبت المصلحة لا يتناول العقار وان لم يكن وقع التفاضل بينه وبين غيره
وبين ما روى في السنن مسنداً الى الاخرج عن ابيه رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع الغرر وبينه وبين اولاد الجواز وذلك يستلزم الترك وجعله معلولاً بذكر اعمال ثبوت التوفيق
والاعمال متعين لا محالة ويكون مختصاً بعقد يفسخ بهلاك الموقوف قبل القبض شئ كبيع
كسلاً لاجزافاً قد مر انه موجب كذا في الجيم الحركات الثلاث لم يبيع ولم يأكله حتى يكمله
لنهي النبي عم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري ولانه يحتمل
ان يزيد على الشرط وذلك للبايع بخلافه ما اذا باع جزاً لان الزيادة للمشتري وبخلاف ما
اذا باع الثوب مزارعة لان الزيادة له اذ الذرع وصف في الثوب بخلافه القدر كما مر
ذكر المشتري لانه اذا سلك مكبلاً او موزوناً بهيمة او وصية جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل
القبض وقبل الكيل وقبل يكون المكمل مبيعاً لانه اذا كان ثمناً جاز التفرق فيه مطلقاً كذا في
النهاية الا ان يكيل البايع بعد بيعه عند المشتري لان المبيع يبيع معلوماً بكيل واحد فتخرج
مع التسليم وتحمل الحديث اجتماع الصنفين كاستيانه في السلم ان شاء الله تعالى فاذا كان البايع
قبل البيع وان كان بخبرة المشتري لم يقبل لانه ليس صاع البايع والمشتري وهو الشرط وكذا
لو كان بعد البيع بنسبة المشتري لان الكيل من باب التسليم اذ به يعلم المبيع ولا تسلم الا بخبرة
كذا الموزون والمعدود الى لا يبيعه ولا يأكله حتى يوزنه او يوزنه او يوزنه او يوزنه او يوزنه
بعد البيع بخبرة المشتري لا المذروع اي لا يشترط ما ذكر في المزروعات والاشترائه بشرط الذرع

بغيره

لا مزمرا ان الذرع وصف له لا يقابل شي فليكون للمشتري قال الربيعي هذا اذا لم
يتم لكل ذراع ثمن فان سعى ففان عمل له المقر في حق بذرع **جاء النقص في الثمن قبل قبض**
سواء كان مالا يتعين له المقود او يتعين له المكيل والموزون حتى لو باع ابلا بدهم او بكمبر
من الخنطة جاز ان يأخذ به لهما شي آخر لوجود الموزون وهو الملك وارتفاع المانع وهو غررة
الانفاق بالملك كما مر ان الاصل في البيع هو البيع وبهلاكه ينفسخ البيع بخلاف الثمن
اما اذا كان من النقص فظاهر واما اذا كان من المكيل او الموزون فلانه بيع من وجه
ثمن من وجه ولهذا لا يبطل الاقالة المتعاضدة بهلاك احد معا وقد مر وجاز **زيادة المشتري**
فيه اي الثمن ان قام المبيع لانه ان لم يقيم لم يبيع بحاله يصح الاعتناء من عنه لانه انما يكون في
موجوده والشئ يثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابل فلا يستند اي لا يلحق
باصل العقد بالاستناد وجاز **خط البايع عنه** لانه لا يحل يكون اخراج البدل عما يقابل لكونه متعلقا
والاستقاط لا يستلزم ثبوت ما يقابل فيثبت الخط في الحال ويلحق باصل العقد استنادا
او جاز **زيادة اي البايع في المبيع** لانه يقر في حقه ومملكه **يتعلق الاستحقاق اي استحقاق البايع**
والمشتري بالكل اي كل الثمن والمبيع والزائد والمزيد عليه فزيادة الخط يلحقان باصل
العقد لانهما بالخط والزيادة بغيره ان العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه
راجيا او خاسرا او عدلا ولهما ولاية الدفع فاولا ان يكون ولاية التغير قال صدر الشريعة
ويكن ان يقال انه اذا استحق مستحق المبيع او الثمن فالاستحقاق يتعلق بجميع ما يقابل
من المزيه والمزيد عليه فلا يكون الزايد صلبة مبتدأة كما هو من ذهب زعفران او لؤلؤ
لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاستحقاق على التحوي والبينة فان ادعى المستحق مجرد المزيه عليه
والبينة اخذه وان ادعاه مع الزيادة والبينة اخذه وكذا اذا ادعى الزيادة فقط ثم ان حكم
الاستحقاق يظهر في التولية والمراجعة فيروي عليه اي الكل ان زيد وعلم البايع ان خط
فان البايع اذا خط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لاخر وليترك هذا الشئ وفي عقد
التولية على ما يقع من الثمن بعد الخط فكل الخط بعد العقد ملحق باصل العقد فكل الثمن
في ابتداء العقد هو فكل المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل
المبيع **والشئ يأخذ بالاقبل** منها اي في الزيادة على الثمن والخط وان كان وقع في المانع بالاصل
ان يأخذ بالكل في صورة الزيادة لان حقه صلاح بالعقد الاول وفي الزيادة ابطال له وليس
لها ابطاله قال رجل لاخر يبيع عبداك من زيد بالغ على آية ضامن كذا من الثمن سوى الالف
اخذه اي مولى العبد الالف من زيد والزيادة من الضامن ولو لم يقل من الثمن فالالف على

قاله

لانه ثمن العبد ولا شيء عليه اي على القابل اصل ان الزيادة في الثمن والمنع جائزة عندنا
وتلحق باصل العقد كما ان العقد ورد ابتداء على الاصل والزيادة كما مر ان اصل الثمن
لم يشرع بغيره مال يقابل له وهذا لا يبيع اجماعا على الاجنبي لانه لا يستفيد بانه مالا فاما
فصول الثمن فيستفي عنه حتى يبيع الزيادة من الاجنبي كما يبيع من المشتري اذ لا يلزم
لها شيء بمقابل الزيادة وصارت كمثل الخلع فانه يبيع علم غير المرأة اذ لا يلزم لها
شيء اذ البضعة عند الخرج غير مقومة كمن شرط الزيادة المتعاضدة تسمية وصورة
حتى يجب حسب جوب الثمن بواسطة المتعاضدة فاذا قال من الثمن فقد جعل المنة بمقابلته
المبيع صورة فله شرطها فتصح واذا لم يقل من الثمن لم توجد المتعاضدة بصورة ولا معنى
فلم يوجد شرطها فلا يبيع وبقي التزام المال ابتداء ببيع داره من غيره وهو رشوة وهي
حرام **بيع ثمن الجبل الديون** وان كانت فائقة في الاصل لان الدين فيه فله ان يؤخر ميسرا
علم المديون كما له ابرأؤه **الاجل معلوم او مجهول** جهالة يسيرة كالتأجيل الى الحصاد
بخلوة ما كانت فاحشة كره يوجب الرجوع **سوى القرض** فان تأجيله لا يبيع لانه يبيع ببيع الدراهم
لانه معاوضة انتهاء وان كان كذا **إعارة وصلة ابتداء** الا اذا اوجبه به فانه اذا اوجبه
ان يؤرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة لزم من ثلثة ان تقرضوه ولا يطالبوه قبل
السنة لانه وصية بالتبرع والوصية بالشئ والوصية بتسليم فيها نظر للموضع ولذا
جوزت بالخدمة والتكليف ولزمت او **احال استقرض المقرض** علم آخر بدينه واجله
المقرض مدة معلومة فانه يصح حتى لو اراد المقرض ان يطالب المقرض ذلك
الدين ليس له ذلك لان الحوالة مبرأة براءة الدين في رواية وبرائة المطالبة في
اخرى كذا في العارضية **باب الربوا** مولف الفضل مطلقا وشرعا فضل احد
المتجانسين على الآخر ففضل فقيرى شعبة على فقيرى بربوا لا تنافي والمجانسة
بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة اذرع من الثوب الهروي على خمسة
اذرع منه لا يكون ربوا لان ثمنه المقدار الشرعي **قالا عن عوض** احتراز عن بيع كبر
وكر شعبة بكمبر بركى شعبة فان الثاني فاضل على الاول لكن غير قال عن العوض يعرف
الجس في خلاف الجنس **شرط واحد العاقدين** حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربوا في **المجانسة**
حتى لم يكن الفضل المانع عن عوض في الهبة ربوا **وعلمة القدر بالجنس** لان الاصل
فيه الحديث المشهور وهو قوله عم الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل يدا بيد والفضل ربوا اي
بيعوا مثلاً بمثل او اخبر بغير الامر والمثل الامر للوجوب والبيع مباح في الوجوب

بالدراهم

وضه

أبيع الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل

الرعاية المماثلة كما في قوله تعالى فخران مقبوضة حيث حرف اليا باب الى القبض فصار
 شرطاً للرجوع والمماثلة بين الشئين يكون باعتبار الصورة والمعنى معا والقدر سوي القوة
 والجنسية تسوي المعنى فيظهر الفضل الذي هو التبروا ولا يعتبر الوصف لقوله عدم جدي
 ووردها سواء كان **وجدا** اي القدر والجنس **م** **الفضل** كقضية بتر بقضية من منه **والثاني**
 ولو مع التاوي كقضية بتر بقضية من اهدى او كلاهما نسبية وان عدما اي كلاهما
حاصل اي الفضل والتاوي وان **وجدا** اهدى فقط **حق الفضل** اي اذا بيع قفيز حنطة بقفيز
 شعير يدا بيد فضل الفضل فان اهدى جزئي العلة وهو الكيل موجودا لا الجزاء لا يفر
 وهو الجنس وان بيع قفزة اذرع من الثوب ستة اذرع منه يدا بيد فضل ايضا لو وجد
 الجنسية وان عدم القدر **لا التاوي** اي لا يحل التاوي في ما بين القوتين ولو بالتاوي
 فخرته ربوا الفضل بالوصفين وربوا النسبة باهدى لان جزء العلة لا يوجد حكم كسواء
 الشبهة وهي في باب الربوا المحقة بالحقيقة وان كانت اذني منها فلا بد من اعتبار الظاهر
 في النسبة اهدى البديلين معروم وبيع المعلوم غير جائز فصار هذا المعنى من جملة الشبهة
 فلم يحل وفي غير النسبة لم يعتبر الشبهة لما ذكرنا انها اذني من الحقيقة كسليم ثوب مروى في **م**
 فانه لم يجر لا اتحاد الجنس **وبتر** شعير فانه ايضا لم يجر لوجود القدر **والجدة والردى**
 سواء لقوله عدم جدي ووردها سواء ولان في اعتبارها سد باب البياعات ثم فرغ على قوله
 فان وجد اوزم الفضل والتاوي وقوله **فخرم** بيع الكيل والوزن **بجنسه** اي بيع الكيل بالكيل
 والوزن بالوزن **متى** فضلا ولو غير مطعوم كما يخص فانه من المكيدات والحديد فانه من
 الموزونات والطعم غير معتبر عندنا بل عند الشافعي **وبالتاوي** عطف على متفاضلا به يتم
 التوزيع **الا ان لا يتفق** اي العوضان استثناء من قوله فخرم بيع الوزن بجنسه **وصفة**
الوزن بان يوزن اهدى بغير ما يوزن به الآخر كالنفود والزعفران والعطن والحديد
 ونحوه فان الوزن جميعا ظاهر الكثرة مختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه اما الاول
 فلان الزعفران يوزن بالامتياز والنفود بالسجلات **واما الثاني** فلان الزعفران مثنى
 يتقن بالقيتين والنفود ثلث لا يتقن بالقيتين **واما الثالث** فلانه لو باعه بالنقد و
 موازنه بان يقول اشتريت هذا الزعفران بهذا النقد **المشترى** عليه علم انه عشرة دنانير
 مثلا وقبضه البائع صح التعريف فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران علم انه منوان مثلا و
 قبله المشتري ليس له ان يعرف فيه حتى يعيد الوزن **واذا** اختلفا في صفة الوزن ومعناه
 وحكمه لم يجرهما القدر من كل وجه فنزل الشبهة في النسبة الشبهة فان الموزونين اذا

اتفقا كان المبيع للشبهة واذالم يتفق كان ذلك شبهة الوزن والوزن وهذه شبهة فكان
 ذلك شبهة الشبهة وهي غير معتبرة **وحل** عطف على حرم اي حرم بيع الكيل والوزن **متى**
 بلانها فضل **وحل** ايضا بيعهما **بلا ان** اي كبيع ما دون نصف صاع فان المعتبر في قدر الكيل
 نصف الصاع لاما دونه اذا لا قدره في الشرع بما دونه **اقل منه** متعلق ببيع المفضل
 كبيع ما دون نصف صاع **اقل منه** كقضية من **بتر** خففة منه فان بيعها بها جائز وان وجد
 الفضل لانتفاء القدر الشرعي **الا ان يكون استثناء** من قوله بلا قدر انما يحل بيع الاقل
 من القدر الشرعي **اقل منه** اذا كان حاله انما اذا كان بالتاوي فلا تحل لوجود جزء من
 العلة فخرم التاوي وهو الجنس متى اذا اتفق الجنس ايضا حل البيع مطلقا ولو بالتاوي
 لاستثناء كل من جزئي العلة كبيع قفزة من بتر بقضيتين من شعير **كذا حكم كل عددي متفاضل**
 فان بيع العددي المتفاضل بجنسه متفاضلا جائز ان كانا موجودين لا لخدم المعيار
 وان كان اهدى هاهنا نسبة لا يجوز لان الجنس بانقاربه يخرم التاوي **والعبرة في غير القوي القويين**
لا المتفاضل متى لو باع بتر بتر بينهما وتفرقا قبل القبض جاز وقال الشافعي بغير التفاضل
 قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كذا في المذهب المعروف في الحديث المعروف بذا
 بيد ولنا انه ببيع متعقبا فلا يشترط فيه القبض كالثوب ومعنى يدا بيد عينا بمعنى
 كذا رواه عباد بن العاصم **البر والشعير والتمر والمكيلة** **والذهب والفضة** وزنه
 فان كل ما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تحريم التفاضل فيه كيدا فهو كيدا اهدى وان
 ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمكيلة وكل ما نقل عن تحريم التفاضل
 فيه وزنه فهو وزني ابتداء وان ترك الناس فيه الوزن كذا ذهب الفقه لا يغير ان يعرف
 لان النقص اقوى من العرف والا قوى لا يترك بالادنى **بخلاف ما عدا ما** اي ما عدا الا
 شيئا الستة فان ما لم ينص عليه فهو محمول على عادة الناس لقوله عدم ما راه المؤمنون
 حنا فهو عند الله صحت فلم يجر بيع البر بالبر **متى** **ويكيدا** اي لم يجر مجازفة وان تفرقا
 ذلك لا احتمال الفضل على ما هو المعيار فيه **الا ان** السلم يجوز في الحنطة ونحوها وزنه لوجود
 السلم في معلوم **وجاز بيع الفليس بالفلين** **باجلها** عند ابي حنيفة وانه يوسف وقال
 محمد لا يجوز لان الغنية تثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحها واذا بقيت
 اثنا لا يتقن فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان الغنية في حقها تثبت باصطلاحها
 اذ لا ولاية للغير عليها فتبطل باصطلاحها واذا بطلت يتقن بالقيتين بخلاف النفود
 لانها للثمنية فلهذا وجاز بيع الرطب بالبرطوب **بالتمر** وبيع التمر بالبر وبيع الغنم بالذئب

منه
 بيان عدم اشتراط القبض في البيع

وزنه والوزن بالبرطوب بالبرطوب

وبيع البتر طبا او مبلولا بمثل او باليابس وبيع التمر والذبيب المنقح بانقح منهما
 وبيع الدقيق بمثل نقل عن محمد بن الفضل ان يبيع الرقيق بالدقيق المجوز اذا كانا
 مكبوسين والالم بحرقه مستويا قيده لجواز البيع في الاشياء المحروقة ووجه الجواز
 انه ان كان بيع الجنس بالجنس بلا اختلاف الصفات جازساويا وكذا اختلاف الصفات لولا
 عدم جديتها وورديتها سواء والا جاز كيف ما كان لقوله عدم اذا اختلف النوعان فبيعهما
 كيف شئتم وجاز بيع النعم بالحيوان وبيع النعم والالبان المختلفين اي يبيع لحم النعم بلحم
 البقر والعكس وكذا البزج ببعضها بعض وبيع الكلب بالقطيع وبالفرس وبيع قمل الدقل
 وهو اداء التمر بخلاف العنب وبيع شحم البطن بالالبنة او باللحم وبيع الخبز بالبر والذبيب
 متفاضلا هذا قيده لجواز البيع في الاشياء المحروقة من النعم الى غيرها ووجه جوازه متفاضلا
 اختلاف اجناسها وبالنسبة عطف على متفاضلا اي وجاز البيع بالنسبة ايضا في الاخير
 وهو بيع الجنس بالبر والدقيق وبيع النعم الى الناس لكن يجب ان تجتاط وقت القبض في
 يقبض من الجنس الذي سمي مثلا يصير استبدالا بالتمتع فيه قبل القبض لما يبيع البر بالدقيق ان
 او بالسويق او بالنخالة فان بيعه بها لا يجوز مطلقا لبقاء النجاسة من وجه لانها من اجزاء
 البر وانما ريفها الكلب لكنه غير متساوية وبين البر لاكتناز ما في الكلب وتخلل حبها
 البر فلا يجوز وان كان كلبا بكيلا ولا يبيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق
 بالسويق ولا يبيع السويق بالحنطة فكذلك يبيع اخراشها لقيام النجاسة من وجه ولا الزيتون بالزيت
 الزيت والتسمم بالزيت حتى يكون الزيت والشرج اكثر مما في الزيتون والتسمم يكون
 الدهن بمثل الزيادة بالخير ولا يوزن الزبوا وان لم يعلم مقدار رقيقه لم يحز لاحتمال الزبوا وقد
 مر ان الشبهة فيه كالحقيقة ويستحق في الخبر بوزن لا عدد عند يوسف لان احاده
 تتفاوت بالعدد دون الوزن وبيع يفي ذكره الزبيبي ويستحق الفلوس بهما اي بالوزن والعدد
 بالوزن اذ لا تنق فيها والدرهم والدينار يستحق بالوزن فقط لانها من المعوزات بالنق
 كذا ما نقله فالحق ان الحكم للعلب وما نقله فالحق يستحق بعد ان تعاملوا به بوزن
 ان تعاملوا به لانه ليس مما ورد فيه النق فيجوز على العرف كما مر ولا يستحق القيمة لانه
 منقح بالتملي وهو كل شيء يكال او يوزن نحو الحنطة والشعير والتسمم التمر والذبيب
 ونحو ذلك وفي التجريد ويجوز في المعوزات التي لا يتفاوت بها فاحتمال لبسها والحوز
 وفي الكاخ لان القرض اعارة سريعة لا طلاق الانتفاع بالعين فخير انه لا يمكن الانتفاع بها
 ليكل والحوزون والعددي المتقارب الا باستهلاك عيائها وكما كانت المنفعة عائدة اذا

بيع بوزن في المعوزات

الدينار والدرهم

فنام المثل في الذمة معام العين كانه انتفع بالعين ورده وهذا انما يتألف في ذوات الاشياء
 ليكن ايجاب المثل في الذمة لانه الحيوان والشيء اذا لاملل لهما ولا يوجب البيه والبيه
 حمله فانما يوجب له لان العبد وما في يده يكون ملكه فلا يكون بينهما بيع ليحقق
 الربوا حتى اذا كان عليه دين يتحقق الربوا التحقق البيع ولا يوجب البيه ولا يوجب البيه
 في دار الحرب وكذا اذا اشترى فيها شيئا فاسد ذكره الزبيبي فان مالهم مباح وبعده الامان لم يغير
 معصوما لكنه التزم ان لا يفرصه ولا يتصرف في ايدهم بلارضاهم فاذا اخذه برضاهم
 اخذ مالا مباحا بلا عذر او من آمن ثم فان الحربي اذا اسلم له لا يكون بينه وبين مسلم مشاي
 في دار الحرب هو احدان حنيف لان مال من اسلم له لا عصمة له فصار كالالحربي ويجوز اخذ
 مال الحربي برضاه للمسلم المتأمن وقال انه ربوا جري بين مسلمين وهو مباح كذا في الكاخ
 باب الاستحقاق لم يذكر الحنفية كما ذكر في سائر المذاهب لانها ذكرت في اوائل البيوع
 وتضمن احداهما مبطل للملك اي من يملكه بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك طارئة
 الاصلية والمعتق وفروعه كالتدبير والكتابة والاستبداد وما بينهما ناقل الى الملك من شخص
 الى شخص كالاكتفاء بالملك بان ادعى زبده على بكر ان ما في يده من العبد ملك له وبهر من
 عليه والنوعان بعد ان اتفقا في انهما يعللان المستحق عليه ومن عكس ذلك الشيء من جهة شحها
 عليه من واحد منهم لو ادعى واقام البيه على المستحق بالملك المطلق لا يقبل بيته بخلاف
 بوجه آخر اذا النوع الاول يوجب انتفاع العقود التجارية بين الباعة بلا حاجة في انتفاع
 كل منهما بالحكم الفاضل بلافروية وخرج عليه بقوله ففصل من الباعة الرجوع على
 وان لم يرجع عليه بصيغة المجهول اي وان لم يحصل الرجوع عليه يرجع هو ايضا كذلك على
 وان لم يقض على المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم الفاضل انما يكون انما
 بين اشر العقود وهو الملك كانه النوع الثاني ولذا لم يوجب لم يوجب اليه وايضا بدل الحر ليس بملك
 فلا يجمع ثمان في ملك واحد بخلاف الاكتفاء بالملك كاستيائه والحكم بالحري الاصلية حكم علم
 النكاح اي كانه الناس حق لا يبيع دعوى الملك من احد كذا العقود وفروعه فان الحريه
 حق الله تعالى حتى لا يكون استرقاق الحرب ضاه والناس وكلهم مضمون في اثبات حقوق الله تعالى
 نيابة عنه لو كانوا عبده فكان حضور الواحد حضور الكل بخلاف الملك لانه حق العبد فاقه
 فلا ينتعبد الحاضر فصلا عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه فصلا الا ان من تلحق الملك من
 جهة يصير مقتضيا عليه ايضا لتقدي اشر العقود اليه لا في الملك من قرض عليه في عاقبة لم
 يصير مقتضيا له فيها بملك المحبة وانما حكم في الملك المحور في فعله الفاضل من انما يرجع لا قبله يعني اذا

دعوى الناس حق الله

قال زيد بذكر انكر عبدى ملكك منذ خمسة اعوام فقال بكر انى كنت عبد بتم ملكى منذ ستة
اعوام فاعتقني فبرهن عليه بالبرهان وعوى زيد ثم اذا قال بكر انكر عبدى ملكك منذ
سبعة اعوام وانت ملكى الآن فبرهن عليه يقبل ويصح حكم بحرية ويجعل ملكا لغيره ولا يملك
انما يملكه فان قال في اول البيوع في شرح الزايدات بعد ما حقق المسئلة مع التحقيق فصارت
مسائل الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة الحرية الاصل والعقلاء بقضاء
على كفاية الناس والاعانة العقلاء بالعتق في ملك موقوف وهو قضاء على كفاية الناس من وقت
الناريج ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منكر فان الكتب المشهورة خالية عن هذه
الغائبة والنوع الثاني لا يوجب له فيها اى انت في العتق في ظاهر الرواية لانه لا يوجب
بطلان الملك الحكم به اى بهذا النوع من الاستحقاق حكم على ذوى اليد مع بقاء المدة من يد
وعلى من تلقى ذوى اليد الملك منه بلا واسطة او وسيط فلا يسمع دعوى الملك منهم انهم
محموما عليهم تزويج على قوله والحكم به حكم على ذوى اليد بل دعوى الشايج بان يقول بايع من
ابايعه حين رجوع عليه بالثمن ان لا اعطى الثمن لان الشحوق كاذب لان المبيع نتج في ملك او
ملك بائني بلا واسطة او بها فستسمع دعواه ويبطل الحكم ان اثبت او تلقى ملك من الشحوق
بان يقول ان لا اعطى الثمن لاني اشتريته من الشحوق فستسمع ايضا ولا تعاد البيعة للرجوع
هذا ايضا تزويج على قوله والحكم به الحكم اذا كان الحكم للشحوق كما على الباعية فاذا اراد
واحد من الشترين ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيعة ولكن لا يرجع احد من
المشترين على بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بايعه قبل
ان يرجع عليه المشتري الاخير ولا يرجع بصيغة الجهول اى لا يحصل رجوع المحكوم عليه على
المكفيل اى الضامن بالدرك قبل العتق على المكفول عنه لانه الاصل ومنه سيرة الحكم
الى الكفيل وان لم يرجع قبل الرجوع عليه فلا يجمع ثمان في ملك شخص واحد لان بدل الشحوق
مملوك ثم الرجوع اى رجوع المشتري بالثمن على البائع ان يكون اذا ثبت الاتفاق بالبيعة
لما عرفت انها جنة منقضية اما اذا اثبت باقرار المشتري او بنكوله عن البيعة او باقرار
وكيل المشتري بالخصومة او بنكوله فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في
صح غيره وفي زيادات ان بكر بن هاشم البخارى اشترى دارا واستحقها رجل باقرار المشتري
او بنكوله عن البيعة لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البيعة ان الدار ملك الشحوق
ليرجع على بايعه بالثمن لا يسمع بيعة اما لو اقام البيعة على اقرار البائع ان المبيع ملك الشحوق
يقبل ويأخذ البائع بالثمن ولو لم يتم بيعة على اقرار البائع بذلك لكنه طلب بيعة بالثمن المسمى

مسئلة
في البيع والشراء

كان

كان له ذلك لانه يحتمل ان ينحل عن البيعة فيبيع بنكوله كما عقر ويسترد منه الثمن بعد ذلك
كذا في العارية وهذا ما يجب حفظه والناس غافلون عنه وقد فرغ عليه بقوله **فبيعه** ولا
عند المشتري لا باستيلاؤه فاستحققت بيعة **بنها ولد** اى ياخذ ما استحق وولد ما وان
اقر به الرجل لا اى لا يتبعها ولد ما بل ياخذ ما عقره لا ولد ما والفرق ان البيعة ثبتت
الملك من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ فثبت بها الاستحقاق فيها والاقرار حجة
خاصة حيث ثبتت به الملك في الخبر به ضرورة صحة الخبر وما ثبتت بالضرورة بقدر
الضرورة **التناقض** **يبيع دعوى الملك** لانه يكون منها فيها لا دعوى الحرية اما الحرية
الاصلية فلفظها حال العلو فان الولد ينحل من دار الحرب صغيرا او لا يعلم بحرية ابيه
واته فيقر بالرق ثم يعلم بحرية امه وابيه فيدعى الحرية **والتناقض** فيما شرطه ففاد لا
يمنع صحة الدعوى واما العارية فمذات المولى ينفر بالاعناق والتدبير بلا علم العبد
فيجوز فيه ايضا الخفاء فيجعل التناقض فيه عفوا واذا اقام المكاتب بيعة على الاعناق سنية
قبل الكفاية تقبل بالاستعلاء سنية بالحرية **والطلاق** فان المرأة اذا اختلفت ثم اقامت
بيعة على انها طلقها قلنا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت للخفاء في تخطيطه لا استقلال
به والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني تسمع وكذا اذا قال لست
انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه ويبع جهته ارثه بيمينه وقوله عليه بقوله **فلو قال**
رجل لاخر اشترى فاني عبد فاشتراه ثم ادعى الحرية فثبت حريته ضمن العبد ان لم يعلم
مكان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة الثمن عند تقدر استقامته
من البائع ففعل المشتري معذورا والتقدير في المعاصرة سبب الفهمان ذوقا للضرورة
الامكان فاذا ظهر حريته واسلمية للفهمان وتقدر الاستيفاء من البائع حكم عليه
بالضمان ورجع اى العبد عليه اى البائع اذ وجده لانه قطع دينا على البائع وهو مضطر
فيه فلا يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين تخليص الرهن حيث يرجع على المولى
ولو لم يقبل ان عبد ليس على العبد شئ وان علم اى مكان بايعه فلا اى لا يضمن العبد
بخلاف الرهن فانه اذا قال الرهن فاني عبد لا يجعل ضامنا لانه تضمن بقصد المعاقبة
والرهن ليس كذلك بل جسد بلا عوض تقابله وقائدة ذكر المسئلة بطرح التفرغ علمه
الاصل دفع اشكال من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى شرط في حريته
العبد عند انه غيبه والتناقض ينفذ الدعوى لا عبرة التاريخ الغيبة بل العبرة بالتاريخ
الملك **فلو قال الشحوق غابت عنه منه سنة** يعني اشحوق رجل دابة من يد آخر وقال الشحوق

مسئلة
التناقض

مسئلة
عبد آخر

اشترى
او قاله

عند الدعوى غابت عن هذه الدابة منسنة فقبل ان يقضى القاضي بالدابة المستحق
احد الحقوق عليه البائع عن العتقة فقال البائع **لبيته انها كانت ملكا منذ سنتين** لا يبرح
الخصومة بل يقضى القاضي بالدابة المستحق لان المستحق ما ذكر تاريخ الملك بل ذكر تاريخ
غيبته الدابة فثبت دعواه الملك بالتاريخ والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى
المشتري لان المشتري يلقى الملك منه فعصار كان المشتري ادعى ملكا ببيع تاريخ سنتين
الا ان التاريخ لا يعقبه حاله الا انفرادكي سببا ففسق اعتبار ذكره وثبتت الدعوى في
الملك المطلق فيقضى بالدابة **العلم بالاحتقاق** لا يمنع صحة الرجوع يعني اذ المشتري
شيء من رجل يعلم ان ليس ملكا له بل لغيره وبعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري من
يد المشتري ببيع المشتري علم البائع ولا يمنع علمه بالاحتقاق صحة رجوعه فاذا استولد
شربة يعلم غصب البائع اياها كان الولد رقيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى جارية مفضولة
وهو يعلم ان البائع غاصب فيستولد ما كان الولد رقيقا لاقدام الزور لعلمه بحقيقة
الحال ولكن يرجع بالثمن علم البائع ولو اقام البائع بينة ان المشتري اقر بعد الشراء
بملكه المبيع للمستحق لا يبطل صح الرجوع بالثمن كذا في الهاربة **لا حكم سجل الاحتقاق**
بشهادة ان كتابه كذا بل بالشهادة على مضمونه يعني اذ الاحتقاق دابة من يد المشتري بخاري
وقبض المستحق عليها السجل ووجد بايعه بسم قد واداد الرجوع عليه بالثمن والحد كحل
فان في بخاري وتمام البينة ان هذا كتاب فاضح بخاري لا يجوز ان يرضى سمي قد ان
يحل به ويقضى المستحق عليه بالرجوع بالثمن مالم يشهد الشهود ان فاضح بخاري
قضى بخاري على المستحق عليه بالدابة التي اشتراها من هذا البائع واذا جاء من يد المستحق
عليه هذا الا ان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتقاد على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا
على قضاء القاضي وحيا قهر به المستحق عليه كذا في العمادية **كذا في سوي نقل الشهادة والوفاة**
المراد سواهما المحاضر والسجلات والصكوك فان في كل منهما يجب الشهادة على مضمون
المكتوب لان المقصود بطل منهما كونه جهة علم الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف نقل الوكالة
والشهادة فان المقصود بها حصول العلم للقاضي ولذا لا يجوز كونه شهودا بالطريق كقارا
وان كان الخصم كافرا قبض **كل البائع** فاستحق بعضه بطل البائع في قدره اي قدر ذلك البعض
فان اورث اي استحقاق البعض العيب البائع او كان المستحق شيئين كشيء واحد كما
لسيف بالغير والقوس بالوتر خير اشترى فيه اي في البائع وهو ظاهر والا وان لم يورث
عيبا في البائع ولم يكن شيئا كشيء واحد **لزمه** اي لزم البائع المشتري خصته من الثمن توخيجه

ان البائع

ان البائع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان استحقاق ما استحق بورث العيب
في البائع كما اذا كان المقصود عليه شيئا واحدا تم في تبعية قدر كماله كدرو الارض والكرم و
العبد ونحوه فاشترى بالخيار في البائع ان شاء رخصه بخصته من الثمن وان شاء رد كذا اذا
كان المقصود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق احدهما فله الخيار في البائع وان كان
استحقاق ما استحق لا يورث عيبا في البائع كما اذا كان المقصود عليه ثوبين او عشرين فان
احدهما او صبرة حفظته او جملته وزني فاستحق بعضه فانه لا ضرر في تبقيص فليزم البائع
المشتري بخصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي **بعضه** عطف على كل البائع
فاستحق المقبوض او غيره اي غير المقبوض يبطل البائع فيه اي اذا قبض البعض ايضا الى
كما بطل في قدر المستحق المقبوض في صورة قبض الكل وفيه المشتري في البائع سواء اورث
استحقاق البعض العيب فيه او لا لتفوق الصفقة على المشتري بسبب الاحتقاق قبل التمام
اذ هي حق لا يورث في دار فصوص على شيء كذا فيهم مثلا فاستحق بعضها اي بعض الدار لم يبرح
صاحب الدار بشيء من البدل على المدعي لجواز ان يكون دعواه فيها ببيع وان قل او استحق
كلها اي كل الدار وكل العوض للعلم به اذ دعوى من لم يملكه فغيره وان ادعى ما في الدار
كلها وصالح على شيء كذا في فاستحق بعضها اي بعض الدار رجع بخصته لان القليل علم ما شاء
وقوع عن كل الدار في الاحتقاق منها شيء بئين ان المدعي لا يملك في الدار فغيره ويجوز
من العوض صانع من الدار غير على درهم وقبضها اي الدارهم بعد التفوق رجع بالثمن
لان هذا القليل في معنى المرفق فاذا احتقاق البدل بطل القليل فوجب الرجوع جاز احتقاق
مشتري من غاصب باجازه ببيع يعني لو غصب رجل عبدا وباعه فاعتقه المشتري فاجاز
المالك بيع الغاصب جازعتقه عند ابره حنيفة واما يوسف عند محمد لا يجوز اذ لا يحتج بدون
المالك لقوله عدم الاعتاق فيما لا يملك ابن آدم والموقوف لا ينفذ الملك ولو افاض يثبت كذا
وهو ثابت من وجه دون وجه والعصبة لا يملكها ملك للمدني ولو افاض ان الملك ثبت
موقوف فابترق مطالب موضوع لا فائدة الملك فينتوقف الاعتاق مرتبة عليه وينفذ بنفاذه
وصار كاعتاق المشتري من الراهن واعتاق الورث عبدان من تركه متفرقة بالدين
حيث يبيع وينفذ اذا قضى الدين بعده لا يبيع اي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد
ما اجاز المالك بيع الغاصب اذ بالاجازة يثبت للبائع وهو المشتري الاول ملكا بانه فاذا
مطرد على ملكه موقوف لغيره ابطله لاستحالة اجتماع الملك البات والمالك الموقوف في محل واحد
بائع بعد غيره بغير امره وبه من المشتري على اقرار البائع او قوله انه لم يامر بالبائع واراد

فليس

ابيع لم يقبل للتأخير في الدعوى اذا قد اتمها على الشراء اقرارا منها بصحة ونفاذ لان
الظاهر من حال السلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ والبيعة مبنية على دعوى صحيحة
فاذا بطلت لا يقبل البيعة وان اقر الباي بعد اتمامه بطل ان طلب ستر لان التأخر
لا يمنع صحة الاقرار لانه غير متهم فيه فان من انكر شيئا ثم اقر بيمينه اقراره بخلاف الدعوى
لانه متهم فيه فلا تستر ان يساعد عليه فيحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المستر
باع دار غيره بلا امره واعترف بالعصب وانكر المشتري لم يقض الباي قال في الكنز من باع
دار غيره فادخلها المشتري في بناء لم يقض الباي وقال الزبيدي معنى المسئلة اذا باع دار
غيره بغير اذنه ثم اعترف الباي بالعصب وانكر المشتري لم يقض الباي الدار لان اذكر
البايع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البيعة على ما فاداه لم يقر السحق وهو
صاحب الدار البيعة كان التلف مضافا الى عجزه عن اقامة البيعة لا الى عقد الباي لان
الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا العقد يبرأ من قوله وادخلها المشتري في بناء وقبح انفا
اذ لا يشر بلاذ قال في البناء في ذلك وهذا امر كذا العباد مهننا **باب** التسليم مع لغة
بمعنى التسليم قال في هذا عاجل باجل سمي به هذا العقد لكونه مجعلا على وقت فان وقت البيع
بعد وجود المبيع في ملك الباي والسلم عادة يكون باليس بموجود في ملكه فيكون العقد مجعلا
وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى اذا تراضيتما بين الى اجل الاية فانها يشتمل التسليم
والبيع بثن مؤجل وتأجيله بعد الحول والسنة وهو قوله من السلم منكم فليسلم في كل معلوم
وزن معلوم الى اجل معلوم والابحار ديا باه القيس لانه بيع المعلوم لكنه ترك ما ذكر
ولم يستعمل روى انه عليه السلام منى عن بيع ما ليس عند الانسان وقص في السلم لان قوله
بن القزح الخفي قال في هذا الهداية هذا اللفظ هكذا لم يروى من احد من القضاة في
كتب الحديث فكذلك من كلام واحد من الفقهاء وشرعا بيع الشيء على ان يكون ذلك الشيء
ويتاخر الباي بشوايط معتبرة شرعا وسببا في بيانها الباي في الاصطلاح مسلم اليه واستر
ربما سلم ابيع مسلم فيه والتمس رأس المال ويحق فيما يملكه من اى مقداره اعلم من الكنية
والوزن والذرع وصفت الى جودة ورواياته وكذا ذلك كالمكيل والموزون والتمس
اخر از عن التنايز والذراهم فانها من الموزونات لكنها ليست بمجعة بل اثنان فلا يجوز فيها
السلم والعهدى التقارب كالجوز والبسني والخس والبسني والآجر كالبسني معين والذرع
في ثوب مينا قدرة الى طوله وعرضه وصفت الى غلظه ورقته وزنه ان بيع به الى بالوزن
فصحة في السلم يبيع اى القدير بالمكيل يقال سمك مكيل ومملوح ولا يقال مالح الا في لغير روية

المكيل

والطرى

والطرى ميين به جد غير معتبر بوقف دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا
وزنا وجزاى نوعا معلومين قيد للمكيل والطرى وصح في الطست والقفى والخمين
اذ لم يمتدحى منهما بما يرفع الزرع **لا فيما يليان** اى قدره وصفت عطف على قوله
فيما يعلم قدره وصفت كالحيوان والاراءة واللحم والجلود عدد قيد للجلود والخطب
فرما جمع حرمه ومن بالفا رسية بند ميز آم والرتبة جزا جمع حرة ومن بالفا رسية دشت
نره والجوز والخرز بالتجديد الذى ينظم فان في كل منها تفاوت فافا يمين التسليم حتى ان
يقن القول والوضى والصفحة في الجلود وقدما يشهد به الحزمة جاز **والمنقطع** اى والا
فيما انقطع ولم يوجد من حين العقد الى حين التحلل اى الاجل بان استغرق العدم جميع
الوقت من العقد الى الاجل ولا يكيل او ذراع معين لم يعلم قدره لان التسليم يتأخر فيه
فربما يضيع فيؤدى الى المنازعة ولا يترقبة او تمر غلة معينة اذ قد يعثر به اية فلا يقدر
على التسليم **وشرط صحة بيان الجنس** كونه وشعره ونوعه كصنعة وبخسنة والقفى كجدة ورد
والقدر كذا كذا لا يقبض ولا ينبط والاجل واقلة مشد في الابع وقيل ثلثة ايام و
يقبل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقد راس المال في الكيل والوزن والعهدى
يحق بشرط بيان قدر رأس المال وان كانت مثرا اليه فيما يتحقق العقد على مقداره ك
المكيل والموزون والمعدود **والتقارب** كالجوز والبسني وقالا لا يشترط معرفة القدر بعد
التقريب بالاشارة حتى لو قال لغيره اسلمت اليك هذه الذراهم في كرتير ولم يدر قدر وزن
الذراهم او قالت اسلمت اليك هذا البر في كذا امثا من الزعفران ولم يدر قدر البر لا يبيع
عنده وعندهما يبيع واجتمعوا ان رأس المال اذا كان ثوبا او عينا او ما يصير معلوما بالاشارة
ومكان ايقا ما لمحلة مؤنة **والا** اى وان لم يكن لمحلة مؤنة فيوقية حيث من وهو الاصح
لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الكل **كذا التمس** اى التمس المؤجل بان باع عبدا خارا
ببر موصوف في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان الايقا والقسم بان اقتضا
دارا وشرط اهدى على صاحبه شيئا له فلي ومؤنة لزيادة عرس او بناء في نصيبه شرط
بيان مكان الايقا والاجر بان استأجر دارا ودابة لمحلة مؤنة دينا في الذمة بشرط
بيان مكان الايقا **وشرط يقاها** اى بقاء صحة التسليم قبض رأس ماله قبل الاقرا اى قاتا
ينفقد صحيا ثم يبطل بالاقرار لا عن قبض فان اتم ما مؤنة او ما مؤنة علم المسلم اليه
في كرتير بطل في حقيقة الدين لا انتفاء القبض في المجلس وجاز في حقيقة النقد لاجتماعه
شرائطه ولا يبيع الف لانه طار لوقوع السلم صحيا ابتداء حتى لو نفذ رأس المال في المجلس

فقالوا

الحض لا يجوز في التعليلات لانه من باب التار وما هو من باب الاستقاط المحض الذي
يختلف به يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالمطابق والعاق وما هو من باب الاطلاقات
والا ليات يجوز تعليقه بالشرط العلاني وكذا التعليلات قال عمر من قبل قتيلا
فله سبيل وهو اربعة عشر البيع وقد مر بيانها في البيع الفاسد واجازته فانه اجازة
البيع كبيع حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجرت البيع بطل الاجارة والغنم
والاجارة فان في الاول معنى المبادلة وفي الثانية معنى تعليق المنفعة والاجارة والوجه
فانها استامة المالك فيكون معتبرا بابتدائه ولا يجوز تعليقه بالشرط والصلح عن مال
بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا والابراء عن الدين فانه تعليق من وجه حتى
يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاستقاط فيكون معتبرا بالتعليلات **الا اذا علق بكين**
اي بشرط كين حتى لو قال لم يولد مال بمن فانه فعلا لشريك توفاه ام فعلا للدين
اكد اداه بيزار شدم از تو داده است صحته البراءة لان هذا تعليق البراءة بشرط كين
كذا في الاستر وشنيه وعزل الوكيل والاعتكاف فانها ليس بها تعليق فلا يجوز تعليقها
بالشرط والمزارعة والتملك فانهما اجازة لان من يجرهما لا على اعتبار
الاجارة فيكونان معاوضة مال بمال فينفذ ان بالشرط والاقرار فانه اخبار
متردد بين الصدق والكذب فان كان كذبا لا يكون حيدا بنوات الشرط ولا يمكن
وانما التعليق في الاجازات لئلا يتبين انه ليس بواقع قبل وجود الشرط **والوقف** فان
فيه تعليق المنفعة والتكليف فانه تولية صورة واصل معنى اذ لا يصار اليه الا تبرعا منها
لنقطع الخصومة فاعتبار ان صلح لا يبيع تعليقه ولا اضافة وباعتبار ان تولية معنى فلا
يصح بالشكر وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد ستة وعشرون الوضو والهبة والتملك
والصدقة والطلاق والخلع والعتق والربن والابراء والوصية والشركة والمضاربة
والنقابة والامارة والكفارة والحوالة والوكالة **والكتابة** الا اذا كان الف دفن صلب
العقد طلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقبيل البيع بالعوضين فكل فاد يكون واحد
العوضين يكون فاد في صلب العقد قال الزيلعي الكتابة انما تنفذ بالشرط المنفذ
اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد بان كاتبه علم ان لا يخرج من البلد او علم ان
يعمل فلانا فان الكتابة على هذا الشرط تنفذ وبطل الشرط واما اذا كان الشرط
داخلا في صلب العقد بان كاتب المسلم على فدا وفسر فانهما تفديهما وانما كانت كذلك
لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق المولى ويشبه التكاليف من حيث

والمعاملة

منها

فعلنا

انه ليس بمال في حق نفسه فعلا بالشهرين فليشهرها بالبيع تفدا اذا كان الف دفن صلب
العقد وشهرها بالتملك لا يبطل بالشرط الذي **اقول** بهذا يعلم ان ما قال في الاستر وشنيه
العادية او لا وتليقح الكتابة بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط الفاسد من غير ان يكون
الف دفن صلب العقد وما قال في الثانية الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يبيع ويبطل
الشرط منته على كون الشرط زائلا ليس معه فدفن صلب العقد ولهذا قيد الشرط في
الاول بالف دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المفسرين من الكلام لا يتم على
الطلاق لانه لو كاتب عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكتابة وبطل الشرط في هذه
الفتوة لم يبطل الكتابة بفد الشرط **واذن العبد في التجارة** بان يذن المولى لعبده بشرط
ان يوقت بشهر او سنة او نحوها **ودعوة الولد** بان يقول المولى ان كان له هذه
الامنة حل فهو متي والصلح عن دم العبد وكذا الابراء عنه ولم يذكره اكتفاء بالصلح
اذ ليس بهما كثير فوج فانه الوصي اذا قال للقاتل عدا ابرات فتمسك على ان لا يقيم في هذه
البلد مثلا او صاحبه عليه صح الابراء والصلح ولا يعتبر الشرط وعن الجراحة التي فيها
التعاص فان الصلح اذا كان عن القتل الخطأ او الجراحة التي فيها الارش كان من العم
الاول والصلح عن جناية الغصب الى المخصوص به وجناية الوديعة والعارية اذ انتمها
اي موجبات الصلح في الصور المذكورة رجل وشرط فيها كفاية او حوالة فان الصلح صحيح و
الشرط باطل وعقد الذمة فان الامام اذا فتح بلدة واقراها على اهلها ملكهم وشرطوا مع
الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق الامانة كما هو المشروع فالعقد صحيح و
الشرط بطل والرد بالعيب وبخيار الشرط بان يقول المشتري ان لم ار ذلك النوب
العيب عليك اليوم فقد رضيت بالعيب وكذا الرد بخيار الشرط بان يقول المولى فاد فاد
الخيار من ذلك بطل الشرط وله الرد بالعيب في خيار الشرط وعزل القاض بان يقول الامام للملك
اذا وصل كتابي اليك فانت مغلول قيل يصح الشرط ويكون مغزولا وقيل لا يصح
الشرط ولا يكون مغزولا وببيع كذا في العادية والاستر وشنيه وانما تبطل هذه
التصرفات بالشرط الفاسد لانها امان معاوضات غير مالية او من تبرعات او من
استقاطات وما تنفع **افادة** المستقبل اربعة عشر **والاجارة** وفحها اما الاجارة فلا تملك
المنافع ووجودها لا يتصور في المال فيكون مضادا ضرورة وهو معنى قول علماء كثر
الاجارة تنفذ ساعة فساعة على حسب قدرها واما فحها فيعتبر بها يجوز مضافا كما
ان فحها البيع وهو الاقالة معتبر به حتى لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافة الى الزمان

كثرة

كما يبيع اقول هكذا وقعت العبارة منضمنا فتح الاجارة الى الاجارة في الفصولين
وغيرهما من المعقبات ووجهه ما ذكر وبعد ذلك نقل في الفصولين ما يخالف حيث
قيل ذكر في الفتاوى القاضية بغير الدين لو قال ابو بكر واري هذه راس كل شهر كذا جاز
في قولهم ولو قال اذاجا في قولهم ولو قال اذاجا راس الشهر فمحتكم لم يصح اجماعا كذا
ذكر في فتاوى صاحبنا محيط ولو قال فمحتكم عند اهل بيع الفسخ المضاف لارواية لهذا واختلف
المشايخ فيه واختار طهري الدين انه لا يصح بين الطرفين تنافي ظاهر فليتا مل والمزاولة
والمعاملة فانها اجارة حتى ان من يجتزها لا يجتزها الا بطريقها ويراعى منها شرطها
والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات فان تعرف المضاربة الوكيل
قبل العقد والتوكيل في مال المالك في المؤكل كان موقوف حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل
اسقط فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والوكالة فانها من باب الاستقاطات فتجوز اضافتها
الى الزمان وتعليقها بالشرط الملازم كما تقرر في موضعه بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط
مطلقا كما ذكر والا يضاف الى جعل السفينة وصيا والوصية بالمال فانها لا يفتقر الى الابعاد
الموت فيجوز تعليقها واصافتهما والعقود والامارة فانها تولية وتقبضين محض في زافتهما
والطلاق والعقود فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات وهو ظاهر والوقف فان
تعليقه الى ما بعد الموت جائز وما لا يصح اضافة الى المستقبل عشرة البيع واجارة وفسخ والقسم
والشركة والهبة والشكك والرجعة والحق على مال والبراءة عن الدين فان هذه الاشياء
تلك كات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط كما فيه من معنى القار باب
العرف عنونه الاكثر من بالكتاب وهو لا ينافي كون القرف من انواع البيع كما لربوا
الحكم فالاصح ما اخبر به من هو لغة بمعنى الفضل فسمي بهذا العقد اذ لا يتفع بعينه ولا
يطلب فيه الا الزيادة وبمعنى النقل فسمي به لاحتياجه في بدلية الى النقل من يد قبل الاخر
وشري ببيع الثمن بالثمن اي ما خلق للثمنية كما ذهب الفقهاء سواهم من جنت بجنس
او بغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة او الذهب بالفضة او بالعكس فان تجاز
اي الثمنان بان يكونا ذهبيين او فضيين لزم التساوي والتعاضل كما مر في الربوا من قوله
الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربوا قبل الافتراق بالا بدان
حتى لو ذهبا يشبان في جهة واحدة او ناعما او انغى عليهما في المجلس ثم تعاضلا قبل الافتراق
صح وقد قال عمر رضي الله عنه وان وثب من سطح فشب معه بخلاف خيار الخيرة اذا التخبير
تمليك فيبطل بما يدل على الرد والقيام دليله ولو وصلى اخلف اي المتجانسان جورة وصباغة

هذا

اذلا

اذ لا عبرة لهما لما مر في الربوا والآي وان لم يتجانسا فالعقود لا ستر ان احد جنس العدة
محتكم التا ولو باع احدى بالآخر اي احد فمحتكم الجنس يعني الذهب بالفضة او بالعكس
جاء او بفضل واما بعضا فيه اي في المجلس فصح لم يذكر التاوي لانه ليس بمحل الاشتباه
ولا يتعينان اي لا يتعين العوضان في القرف كبيع العقود مع اذا لم يكن عند العاقدين
شئ فاستوفى فاذ با قبل افتراقهما او استخرج كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل
ما استخرج من جنسه او اسكما اشار اليه في العقد واعطيا شلها جاز ويغني اي القرف في
الشئ اذ يتبع به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار عينه
والاجل لان بيع القبض الواجب ويصح القرف ان اسقط اي خيار الشرط والاجل في
المجلس لا ارتفاع العقد قبل تقرر مبر بعد البذل زبقا فردا يستحق فيه فقط اي الفسخ
القرف في المردود ويبقى في غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط لا يتصرف في ثمن القرف قبل قبضه
لانه واجب حقا له في وجوبه فواته فلو شري به اي ثمن القرف فبافسربان باع دينار
بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشتري بها ثوبا فاشترى امة مع طوم ذميمة
فلان القدر هم بائعين شية فسد في الكل اما في القرف فلو استا القايض واما في الامة
فلا تفسد معارن للعقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في البعض
شرط لقبوله في الباقى ولو فقد القايض في المسئلة السابقة او اشترى بها اي الامة والطوق
بالبين احدى نقد والآخر شية فهو ثمن الطوق اما في الاول فدان قبض حصه الطوق
في المجلس واجب لكونه بدل القرف والظاهر منه الاتيان بالواجب واما في الثانية فلان
الاجل باطل في القرف جائز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر من القايض
وان وصلة لم يبين ان ثمن الطوق او قال فخذ هذا من ثمنها اما اذا لم يبين فظاهر لانه
تا باع قصه القصة ولا صحة الا بان يجعل المقبوض في مقابلة العضة واما اذا قال فخذ هذا
من ثمنها فلان معناه فخذ هذا على انه بعض ثمن مجموعها لظهور ان الالف ليس ثمن المجموع
وثن العضة بعض ثمن المجموع فيجوز عليه تحريا للجواز كذا اذا باع سيف خفية فثمن
بما به وقد خفي فهو مقتضاها اي الخفية ان تخلص بلا ضرر وكان المقبوض حصه الخفية وان
لم يبين ذلك كما ذكرنا وكذا اذا قال فخذ هذا من ثمنها لما مر فان لم يتعاضلا مع افتراق باطل
العقد في الخفية لانه صرف فيها والآي ان لم تخلص بلا ضرر يبطل العقد فيها اي السيف
والخفية واما الخفية فلان مر واما السيف فلانه لا يكون تسليمه بغير ضرر ولهذا لم يحز افراد
بالعقد كما جدد في السقف باع انا فضة وقبض بعض ثمنه وافتراقه فيما قبض واشتركا

في النام لا تصرف كماله وبيع فيما وجد شرط وبطل فيما لم يوجد فاللف وطار لا يصح ثم يبطل
بالافتراق فلا يبيع وان استحوى بعض اخذ المشتري باقية بقسط او ردة لان الشك في
في الاثاء وان استحوى بعض قطعة فبطلت اذ البائع بقسط بلا خيار لان البعوض لا يفرق
في بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين وبيع كثر بتر وكثر شعير بضعفهما اي كثر بتر
وكثر شعير وعند زفر والفق لا يصح لانه قابل الحمله بالحمله ومن ضرورة الانقاس
على الشيوع وفي صرف الجنس الى خلافه فيغير تصرفه قلنا الحمله المطلقة كتحمل الصرف
المذكور فيحمل عليه تحقيقا للتصرف وليس فيه تغير اهل التصرف بل وصفه اذ موصبه
ثبوت الملك في الكال بمقابل الكال وهو حاصل بهذا الوجه وبيع احدى عشر درهما
بعشرة دراهم ودينار بان يكون عشرة بعشرة دراهم ودرهم بدرينار بالطريق المذكور
وصح بيع درهم صحيح ودرهم غلط وهي ما يرد به بيت المال ويا فذه الخار بدرهمين
صحيحين ودرهم غلط لتحقيق التساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجوده من له على امر
عشرة دراهم فباع من مائة اي عشرة عليه دينار اي بعشرة عليه صح بالاجماع ويقع القاسم
بنقل العقد وان باع اي الدينار بعشرة مطلقه اي غير مفيدة بكونها عليه ودفعه اي
الدينار وتقام عشرة بالعشرة صح ايضا اذ صار لكل واحد منهما علم الاخر عشرة دراهم
فتقام عشرة بالعشرة فيكون التفاضل في بيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيعا
للدنار بعشرة على عشرة اذ لو لم يحمل عليه لكان استبدال لا بدل الصرف الغالب لعنفه
من الدراهم والغالب انما يوجب من الدنانير فضة وذهب فكذلك ويعتبر فيها من تحريم التفاضل
ما يعترف الجيا فلا يصح بيع الى الحق اي بالحق ولا يبيع بعضه اي بعض الغالب الفضة و
الذهب بعض منه الامتساويا وزنا وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا وذلك لان النقود
لا تجلو عن قليل غش عادة فيلحق القليل بالردادة والحيد والرهدي سواء والغالب غش
منها اي من الدراهم والدنانير حكم الووض اعتبارا للغالب فصح بيعه اي بيع الغالب غش
بالحق من الدراهم والدنانير ان كان اي الحق اي اكثر من الغش صرفا للجنس الى الجنس
وغيره الى الزايد وبيع بيمينه متفا خلاصه صرفا للجنس الى خلاف الجنس بشرط التعاقب
في المجلس في الصدورين وانما شرط لان العقب في الحق شرط في الغش لعدم التمييز وان كان
اي الحق مثل الغش لا يقل منه ولا يدرى فلا اي لا يصح البيع للربوا
في الاولين او لاحتماله في الثاني واذ اراج بيع الغالب غش لم ينعين بالتعيين واما اي
واذا لم يبيع بتعين به لانه ما دام يروج كان غنا ولا يتعين بالتعيين والا فلا سعة

فيتعين

فيتعين بالتعيين وان كان يقبله البعض دون البعض فهو كالتوفيق لا يتعين العقد
بغض بل بغيره زبانا ان كان البائع يعلم حال التحقق الرضا منه وبغضه من الجبا وان
لم يعلم عدم رضاه فالكفاية والاستقراض بما يروج منه يكون وزنا او عدد او بهما اي
ان كان يروج بالوزن فالسابع والاستقراض فيه يكون بالوزن فان كان يروج بالعدد
فبالعدد وان كان يروج بهما فكل واحد منها لان المعبر هو المتعارف فيما لا ينق فيه
والمتساوي كالف ليل الحق في الكفاية والاستقراض حتى لا يجوز البيع بها ولا اقراضها
الا بالوزن بمنزلة الدراهم الردية ولا يتنهي العقد بملكها قبل التسليم ولو عطية شلها
لان الحق موجود فيها حقيقة ولم يجر مقلوبا فيجب اعتبارها بالوزن شرعا الا ان يفسد
جانبها وجه الاختيار ولو جازها بشار اليها كالحق في القيمة وكذا بطل الغش في العرف حتى اذا باعها
بجسرها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالحق لم يجوز حتى يكون الحق اكثر مما فيه من
الحق لئلا فان احداهما لم يغلب على الآخر وجب اعتبارها بشراية اي بالغالب غش
اي بفلس ناقة فكذا كمال واحد منها قبل التسليم بطل البيع عند انه حنيف لان الثمن ملك
بالك ولا ان التمنية بالاصطلاح ولم يوج فبقي بيعا بلا ثمن فبطل واذا بطل فبطل البيع ان
قام ولم يملكه وانما فله ان كان مثليا او قيمته ان كان قيمتها صح اي البيع بفلس ناقة
بلا تعين لانه ثمن بالاصطلاح وبها سدة اي بالتعين لانه سلفة فلا بد من تسمية المستوفى
فلو نكسرت ردة شلها عند انه حنيف لانه اعادة وموجبها ردة العين مفعلة وذا بالمثل والتمنية
فصل فيه اذ صحته استقر انه لم يكن باعيا رغبة بل لانه مثلي وبالك ولم يخرج من كونه
مثليا ولذا صح استقراضه بعد الكد وشرى بنصف درهم فلس او اذ اتى فلس او قيراد
فلس صح وقال زفر لا يصح لانه اشترى بالفلس فانها بعدت بالعدد لا بالانق والدرهم
فلا بد من بيان عدد ما قلنا ما يبيع بنصف درهم من الفلس او الدنانير معلوم عند الناس
فاغنى عن البيان وعليه اي على المشتري ان يدفع الى البائع قدر ما يبيع بها اي بنصف درهم
او اذ اتى او قيراد منها اي من الفلس قال مشتري لمن اعطاه درهما من العيارفة اعطاني
بنصفه فلس وبنصفه نفسا اي ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم الا حبة فداي البيع
في الكل للزوم الربوا بخلاف اعطى نصف درهم فلس وبنصف الا حبة ان يكون النصف الا حبة
بمثله وما بقي بالفلس فقط ولم يبيع في نصف درهم الا حبة لانه لما كثر صار عقدين وفي
الثاني ربوا وفي واحد البيعين لا يوجب فداي الا حبة نيب كذا في البيع
بيع النواقل رهن قال الشيخ الامام نجم الدين النسي في فتاواه البيع الذي تعارف اهل

بغض

في النام لا تصرف كماله وبيع فيما وجد شرط وبطل فيما لم يوجد فاللف وطار لا يصح ثم يبطل

في النام لا تصرف كماله وبيع فيما وجد شرط وبطل فيما لم يوجد فاللف وطار لا يصح ثم يبطل

ذمانا اهتلا للربوا وسقوه بيع الوفاء جو في الحقيقة رهن وهذا البيع في المشتري
 كالتهم في يد المهرين لا يمكن ولا يطلع له في الانتفاع الا باذن مالكه وجوهنا من لما
 الكل من ثمره او استهلك من ثمره والدين يسقط بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا
 ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنفه والبايع استرداده اذا قضى دينه لا فرق
 عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاعكام لان المتعاقدين وان ستمياه بيعا ولكن
 غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين لان البايع يقول لكل احد بعد هذا العقد
 رهنتم ملك فلانا والمشتري يقول ارهنتمت ملك فلان والعبرة في المتفرقات للمقتضى
 والعامة في الاطلاق والمباينة فان اصحابنا قالوا الكفاية بشروط برائة الاصل والحوالة
 والحوالة بشروط ان لا يبرأ كفاية ومهية الحرة نفسها بحفرة الشهود مع تسمية المهر
 ثم الاستصناع الثاني اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظايرة كثيرة وكان الامام
 السيد ابو شجاع علم بهذا وقيل بيع ذكر في مجموع التوازيات الفوج مثا في هذا الزمان
 على صحة بيعا على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع من غير ذكر شرط
 فيه والعبرة للملفوظ نصا دون المقصود فان من تفرج امراة وفي نية ان يملكها
 بعد ما جاءها مع العقد وقيل قابله قاض فان **القيح** انه اي العقد الذي جرت بينهما
ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا لان كلا منهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام
 مستقلة بل يكون بيعا فان شرط اي العاقدان **البيع** فيه اي في العقد فلهذا لان البيع
 ينفذ به كذا ان ينفذ ايضا ان لم يشترطه اي **البيع** ولكن **تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء**
 لان هذا الشرط مفاده لو تلفظ بالبيع الجائز وعند ما الى والى ان في زعمها هو
 بيع غير لازم فانه ايضا ينفذ على ما يزمعها وان كثر اي العاقدان البيع بشرط ثم ذكر
 اي الشرط على وجه **البيعا** جاز اي البيع مخلوق عن المفرد ويلزم الوفاء به لان الواجب
 قد يكون لازمة فيجعل هذا التبعاد لازما لاجبة التام **بيع الوفاء في العقار** استحسانا
 للتعامل **واقضون في المنقول** قيل بيع لغوم الحاجة وقيل لا يصح لخصوص التعامل **كتاب**
الشفعة لما فرغ من البيع بانواعه شرع فيها ميراتب عليه وهذا الصن من تأخيرها
 الى اواخر الكتب في وقع في ساير الكتب في لفة من الشفعة وهو الفهم سميت الشفعة
 بها لما فيها من ضم الشراء الى ملك الشفعة وشرعا **تلك العقار** وهو الضيقة وقيل ماله
 اصل من دار او ضيقة كذا في المذهب وما في حكمه كالعلو قال في الكافي العلوي سمي بالشفعة
 وسمي بالشفعة في الشغل وان لم يكن طريق العلو في الشغل لانه الحق بالعقار بماله

ايضا

3
 7
 1

من يخرج التوار جبر على مستر به لشل متعلق بالملك ما قام عليه من الثمن ويثبت الى الشفعة
 بعد البيع للخليط اي الشريك في نفس المبيع ثم اي بعد ما سلفها ثبتت للخليط في حق
 المبيع كالشرب والطبخ **الحايتين** معن فصوصهما ان يكون الشرب من نهر لا يجري
 فيه السفن وان لا يكون الطبخ فاذا ثم اي بعد ما سلفها ثبت **بجار ملاصوح ولو ذميا**
او ما دون او مكاتب لا طلاق ما روى من قوله عم الشفعة لشريكه بيا سم وقوله عم
 جاد الدار اروح بالدار والارض ينظر له وان كان غائبا اذا كان طريقها واحدا والراد
 جاد وهو شريك في الطبخ وثبت الحكم في الشرب دلالة لان الشفعة انما يثبت
 بالشركة في الطبخ باعتبار الخلط وقد وجدت في الشرب باب في سكة اخرى فان باب
 ان كان في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جارا ملاصقا صورة منزل
 مشترك بين اثنين في دار في تقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه
 من المنزل فالشريك في المنزل اصح بالشفعة فان سلم فالشركة في الدار اصح من
 الشركة في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في حق الدار فان سلموا فاهل السكة
 اصح للشركة في الطبخ فان سلموا فاهل الملاصوح وهو الذي علم هذا المنزل
 وباب داره في سكة اخرى ولو وصيلة اي ولو كان الجار الملاصوح **واضح الجذع**
على خايط اي حايطة المبيع او شريكه للبايع في ضيقة عليه اي على الحايطة فان
الجار بهذا العقد لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جارا ملاصقا كذا في
 الهداية والكا في غيرهما وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر منها
 تعاريفها للجار على عدد الرؤوس متعلق بقوله وثبت لا قدر **الملك** وغيره ان
 ثبت على قدر الملك صورة دار بين ثلثة لاحد هم نصيبها ولا آخر سدسها وثلثا لثالثها
 فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخران الشفعة قضى بالشفعة المبيع بينهما عند
 اثلاثا بقدر ملكهما وان باع صاحب السدس نصيبهما الا حاسا وان باع صاحب الثلث
 نصيبهما ارباعا وعندنا يقض بينهما نصفين في الكل **ويستحق عطف** على ثبت اي
 يستحق الشفعة **بالاشهاد** اذا لا بد من طلب لمواثبة لان حق الشفعة ضعيف يطل
 بالاخرين فاذا اشهد ابتداء على طلبها تيسر اخذ المقصود بحكم النافذ ولم يوج
 حاجة الى ايمان على ما سئل في **ويملك** اي العقار وما في حكمه **بالحق** او **بالرضا**
 بين الشفعة والمشتري قال في الوقاية **ويملك** بالرضا او بقضاء القاضي
 وصرح شارحهما بان قوله او بقضاء القاضي عطف على الاخذ لا على التراضى لانه انما

اذا حكم بثبت الملك للشفيع قبل اخذه ولما كان عبارة المبتين موافقة لمعطف بقضاء
القاضي على التراضين بل ظاهر فيه غيرت العبارة الى ما هي احسن منها ثم اذا ثبت الملك
للشفيع قبل اخذه بعد حكم القاضي كان هذه العبارة احسن من عبارة الهداية ايضا
حيث قال ويملك بالاخذ اذا استلمها المشتري او حكم بها حاكم لان قوله او حكم عطف
على ستم فيلزم ان يكون الاخذ معتبرا في كل من تسليم المشتري او حكم بها وحكم القاضي
وليس كذلك في الثاني **ويطلبها اي الشفع** الشفعة اعلم ان الطلب ههنا ثلثة طلب
العواشبة وطلب الاستهاد والتقرير وطلب الاخذ والتأكد ذكر الاول بقوله **ويطلبها**
الشفيع في مجلس علمه بالبيع سماعه معلوم بالعلم من رجلين او رجل امراء
او واحد عدل وقال لا يكتفى وحدهما لان او عبدا صبي او امرأة اذا كان الخبز صادقا
وان امتد اي المجلس لانه لما ثبت له خيار التملك اتم الى زمان التأمل كما في الخيرة
فلو قال بعد ما بلغه البيع المحدثه او لا حول ولا قوة الا بالله او سبحان الله لا تبطل
شفيعته لان الاول على الفلاس من جوار البايع مع الامن من ضرر الخيل لشفيعته
وان في تعجب منه بقصد اختياره والثالث لا فلاح الكلام كما هو معروف بعض الناس
فلا يدل شيء منه على الاعراض بنقض متعلق يبطلها **يخرج منه طلبها** كطلب الشفعة
او انا طلبها او اطلبها او نحو ذلك فان العبرة للمعنى وفي الوقف بعد هذه الاطراف
الطلب الى الخبز عن امر ما من او مستقبل حتى قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل
اذا سمع بيع ارض يكتسب ارضه فقال شفيعت شفعة كان ذلك منه طلبا كذا في الكافي
وقيل **يبطل في ذي سكوت** حتى لو اخرج بكتاب والشفعة في اوله او وسطه فقراه
الكتاب الى آخره بطلت قال في الايضاح الاول اتم **ويستحق هذا الطلب** كواشبة
ليدل على غاية التعجيل كان الشفع ثبت وطلب الشفعة والاستهاد فيه ليس بلازم
وانما الاستهاد للحاقه الجحود كذا في الهداية والكافي وسياقه له زيادة تحقيق ان
الله تعالى ذكره في قوله **ثم يشهد عند الدار** لان الوقف متعلق بها وعلى البايع ان
كان الدار في يده ولم يستلم المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يقع الاستهاد وعليه
مخروجه عن ان يكون قصدا لا يدرى ولا ملك **واشتري** وان لم يكن زائدا لانه ما ملك
قائلا حال من قيمه شهد اشترى فلان هذه الدار وانما شفيعها وكنت طلبت الشفعة
واطلبها **الآن فاشهد واعلم** **ويستحق طلبها** وهذا الطلب واجب مع اذا
تمكن من الاستهاد عند الدار او على ذي اليد ولم يشهد بطلت شفعة فاذا كان

في مكان

في مكان بعيد فسمع فطلب طلبه واثنه وعجز عن طلب الاستهاد عند الدار
او على ذي اليد بطلت وكيلها ان وجد والايه رسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو
على شفعة فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعة كذا في الذخيرة و
اذا شهد في الاول يعني طلب كواشبة **عند احد** اي عند الدار او البايع
او المشتري **استغنى عنه** اي عن الاستهاد في الثاني لقيام مقام الطرفين نقل في
الكافي عن القاضي الطهراني وفي سروج الهداية عن مبسوط شيخ الاسلام
وانما قال عند احد هما لان الشهادة على مجرد طلب كواشبة بلا حضور واحد مما ذكر
لا يقوم مقام الطرفين بلا قضاء ثم طلب عند قاض قايما اشترى فلان دارا كذا
وان شفيعها يدركه افره سلم له ويسمى طلب تملك وحضوره **وبما فيه مطلق** اي
شهادته ان او اكثر لا يبطل اي الشفعة عند ابيه فشفيعه فقال محمد اذا تركه شهر بلا
عذر بعد الاستهاد بطلت وهو قول زفر لا سيما لو لم يقطبه تقرر المشتري او لا يمكن
التصرف هذا نقض من جهة الشفع فشفيعه لا اجل ومادونه ما وجد كما مر
في الايمان **كيسر** قال شيخ الاسلام الغزالي اليوم على هذا التفسير الاحوال في
قصد الاقرار بالغير واخراجه في التولية وجه قول ابيه فشفيعه وهو عامر كذا ذهب ان
حقه قد تقرر كذا فلا يبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان يبطلها بانه وما ذكر من
الضرر يمكن ان يوقع بان يرفع الامر الى القاضي حتى يبرر بامر الشفع بالاخذ او الترك
فمن لم يفعل فهو الخضر بنفسه **وبه** يعني كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس في البلدة
قاضي لا يبطل شفعته بالتأخير اتفاقا اذا لا يمكن من الحضور الا عند القاضي فله ان عزرا
واذا طلب اي الشفع الشفعة عند القاضي **سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفع**
بما يشفع به فان اقرها او نكل عن الخلف علم العلم بان يخلف بالله ما يعلم انه ملك
الدار التي يشفع بها او برهن الشفع بكونه مالكا كما يشفع به **سأل اي سأل القاضي**
المدعي عليه عن الشراء فان اقره او نكل عن البرهن علم الحاصل او السبب فان
ثبتت الشفعة ان كان متفقا عليه بخلاف علم الحاصل بالله ما يستحق هذا الشفع
الشفعة على وان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار يخلف علم السبب بالله ما اشترى
هذه الدار لانه ربما يخلف علم الحاصل اي بالشفعة بمزبلة في او برهن
الشفيع قضي له اي لشفيع بها اي بالشفعة وان وصلت لم يحضر اي الشفع الثمن
وقت الدعوى وبعد القضاء لزمه اي الشفع اعضاء الثمن والمشتري حصل

مطلوب
لا تبطل به

الدار لعقبته الى الثمن وثباته اذ لا تبطل اي الصفقة يعني اذا قيل
 للثمن اذ الثمن فافتر لا تبطل الصفقة واحكم للثمن البايع قبل التسليم اي تسليم
 البايع الى المشتري لانه ذو اليد ولكن لا تسع البينة اي بينة الثمن عليه اي البايع
 ببينة المشتري ويصح اي البيع بحضوره اي المشتري لانه المالك ويصح بالصفقة و
 العدة علم البايع حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاحتجاج يكون عدة الثمن عليه
 فيطلب منه بخلاف اذا قبض المشتري البايع من يده حيث لا يعتبر حضوره ولا يكون
 العدة عليه لانه صار اجنبيا الوكيل بالشراء فتم للثمن لانه العاقبة والاخذ بالثمن
 من عقود العقد ما سلم الي الوكيل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم اذ لم يجر له يد ولا
 فيكون الخصم هو الوكيل للثمن فيا رة الرؤية والعيب ان شرط المشتري البراءة منه
 اي من العيب لانه الاخذ بالصفقة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض
 وان كان قبله فشراء من البايع لتحويل الصفقة اليه فيثبت له الخيار ان كان اشتراه
 منهما ولا يفسد خياره برؤية المشتري ولا يشترط البراءة منه لان المشتري ليس
 ببايع في الصفقة فلا يعمل شرطه ودويته في حقه **اختلاف** اي الصفقة والمشتري في
الثمن قال المشتري الزمانة وقال الثمن **القول للمشتري** مع يمينه لان
 الصفقة يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري بغيره ولو لم ينفذ الصفقة
 او لم ينفذ بينة اكثر اثباتا مع وان كان بينة المشتري اكثر اثباتا صورة لان البينة
 للزام وبينة الصفقة ملزمة بخلاف بينة المشتري فان بينة الصفقة اذا قبلت وجب
 على المشتري تسليم الدار اليه بالف شاء او ابى واذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الصفقة
 شيء بل يتخير بين الاخذ والترك **ادعى المشتري ثمنه** وبايعه اقل منه فلا قبضه فالقول
 اي للبايع وبه اي بالقبض **المشتري** يعني اذا ادعى المشتري ثمنه وادعى بايعه اقل منه
 ولم يقبض الثمن اخذنا الصفقة بما قال البايع لان الامر ان كان كما قال البايع فالصفقة
 باخذ به وان كان كما قال المشتري يكون خطأ عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض
 يظهر في حق الصفقة كما مر وسيأتي فياخذ به وان كان البايع قبض الثمن اخذ الصفقة
 بما قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبينة او بيمينه لان البايع باستيفاء الثمن خرج من
 البين والحق بالاجانب فبقى الاختلاف بين الصفقة والمشتري وقد ثبت ان القول
 للمشتري **خط البعض** يظهر في حق الصفقة حيث يافد البايع بالاقول لانه يلحق باصيل
 العقد فكان الثمن ما بقي **لا فطر الكل** لان العقد يكون بيعة باطلا او مبهمة وعلم التفسير

البينة

لا يبيع

لا يبيع الصفقة ولا الزيادة على الثمن الاول لان استحقاقه الاخذ بها دونها وفي الشراء
 بثمن يافد الصفقة بثمنه وفي يمين باخذها بالقيمة فيبيع عقار بعقار يافد كلا قيمته الاخر
 يعني اذا بيع عقار بعقار يافد الصفقة كلا من العقارين كلاهما بقيته الاخر لانه يافد
 وهو من ذوات القيم **في ثمن** اي في البيع بثمن مؤجل يافد بحال او بطلب لان يافد به
 الاجل يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشترط في حق المشتري لا يكون اشتراطا
 في حق الصفقة كما في رواتب البراءة من العيوب ورضا البايع به في حق المشتري لا يدل على رضا
 في حق الصفقة لتفاوت احوال الناس ولولم يطلب الصفقة الآن وسكت عن طلبها وصبر
 لطلبها عند الاجل بطلت الصفقة لان حق الصفقة قد ثبت ولهذا كان له ان يافد الآن
 بثمن حال والتكوت عن الطلب بعد ثبوت عقد بطل الصفقة وفي شرائه في يجر
 او ختمه يافد الصفقة بثمن اخر وقيمة الختم لو كان الصفقة تسلا وفي بناء المشتري
 في الارض او الدار وغرسه بالثمن وقيمتها حال كونها مستوح القلع او كلف المشتري قلعها
 يعني اذ البني المشتري او غرس ثم قبض للثمن فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وبقية
 البناء والغرس مستوح القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في الغصن **ان قلعها**
 اي البناء والغرس الصفقة فاستحققت رجع بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس
 على من اخذ منه بايعا كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمتها على البايع لانه
 سلك من قبله بخلاف الصفقة لانه اخذ جبر او ان يثبت الدار او اقرق بها واما وجوب
شجر البستان بلا فعل احد فالصفقة بالخيار ان شاء اخذ بتمام الثمن لان البناء والغرس
 تابع حتى دخلا في البيع بلا ذكر فلا يبقا بلهما شئ من الثمن الا ان يكون مقصودا با
 لانتلاف كما مر او ترك لان له ان يمتنع عن تمليك الدار بحاله وبحقته العوضه عطف على
 بتمام الثمن ان نقض المشتري البناء يعني ان نقض المشتري البناء قبل للثمن ان ثبت
 فخذ العوضه بحصتها وان ثبت فخرج لانه صار مقصودا بالانتلاف فيبقا بلهما شئ من
 الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقة سماوية والنقص له اي للمشتري لا للصفقة لانه
 صار منفصلا فلم يجر بتمامه حتى يكون الصفقة وفي شرائه ارض يخل عليها ثمر يعني اذا
 اشترى ارضا يخل عليها ثمر وذكر ثمر الخلل اذ لا يدل بدون الذكر او شراء ولم يكن
 على الخلل ثمر وثمرت عنده اي عند المشتري يافد اي الصفقة الارضه والثمر بكل
 الثمن فيها اي في الفصيلين اما في الاول فلا لانه باعتبار الاتصال كان تبع العقار
 كالبنا وفي الدار واما في الثاني فلا لانه يبيع تبعه لان البيع سرى اليه كما اذا اشترى حصلا

فمنها وقيمتها لو كان الشئ مستوحا

شئ

قولت عنده كان ملكه تبعاً ولذا افذه المشتري ثم جاء التبع لا يأخذ الثمن فيها لانعدام
تبعية العقار وقت الاخذ بالاخصال لكن في الاول وهو ما اذا اشترى ارضاً بغير ثمن
ثم سقطت من الثمن لانه دخل في البيع قصداً وان كان له قسط من الثمن فيفوت قسط
بقواته لا في لانه لا يقابل به شيء من الثمن لحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا الثمن
الذي له سببه بالعقد فنواته يوجب سقوط شيء من الثمن **ما يكون بهي اي**
التبعة فيه او لا يكون وما يبطلها لا تثبت قصد الا في العقار انما قال في العقار لانها تثبت
في غير العقار بتبعية العقار كالتبعية والتمروا في حكمه كالملوك وقد مر بيان ملكه بالصفحة
عقار اي بعوض مالى حتى اذا لم يكن بعوض بل سببه لم تثبت فيه التبعة وكذا اذا كان الثمن
غير مالى حتى لو طوع علم دار لم تثبت وان لم يبيع اي العقار وما في حكمه ذكره لان التبعة
لا تثبت فيه عند الف في لانها عنده لدفع ضرر الحجة وعند فالدفع ضرر الجوار كحرم ورجي
ويشترى بيت صغير بحيث لا ينتفع به اذا قسم ونحوه يوجب ملكه لانياء ونقل فانها سببا
بعقار ولا في حكمه **بعضاً قصد** او قد عرفت انها اذا بيعت بالعقار تثبت فيها التبعة وعرض
ونفك صلافاً عما ذكر وارث اي موروث فان التار اذا ملكت بارث لا تثبت فيها التبعة
وصدقة ومهبة الا بشرط عوض بلا شيوخ فيها اي الموهوب وعوضه فانها ليست بمعاوضة ولكن
مال بمال فصارت كالارث الا ان يكون بعوض مشروط لانها بيع انتهاء ويكفي بشرط التقابل
وعدم الشيوخ في الموهوب وعوضه لانها مهبة ابتداء وان لم يكن العوض مشروطاً فلا التبعة
فيها ولا في دار قسمت بين الشركاء لان التبعة فيها على الاقرار ولذا يجري فيها الجبر والتبعة
لم تشوع الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة او بدل فليس او بدل عتق او بدل صلح عن
عقد او مهزا وان قيل بعض مال فان تزوج امرأة على دار علم ان تزد من علم الزوج الف
درهم فلا تبعة في شيء منها لانها عندنا تختص بمعاوضة مال بال مطلق لانها تثبت بخلاف
القياس بالانارة في معاوضة مال بمال مطلق فيعقر عليها او بيعت عطف على جعلت اي التبعة
في دار بيعت بخلاف البايع ولم يسقط فيها لانه يمنع زوال الملك عن البايع فان اسقط
وجبت لزوال العاين عن زوال الملك لكن يشترط الطلب عند سقوطه الجوار في الصحيح
لان البيع يغير سبباً لزوال الملك عند ذلك او بيعت **بعضاً فاسداً** اي اذا اشترى داراً
اشترى فاسداً ولا تبعة فيها اما قبل القبض فليقأ الملك البايع فيها واما بعده فلا تعلق
الفصح لان لكل واحد من المتبايعين سبباً من فسخه ولم يسقط فسخه فانها اذا بيعت
بعضاً فاسداً او سقطت حصة الفسخ بان يبي المشتري فيها تثبت التبعة او رد اي البيع فبار

رواية

رواية او شرط او عيب بقضاء متعلق برق بعد ما سلمت بعين اذا باع وسلمت التبعة ثم
رد البيع باخذ ما ذكر بقضاء المتعلق فلا تبعة لانه فسخ لا بيع بخلافه لان القضاء لان الرد
لأنه يجب فافذه بالتبعية صار كانه اشتراه او باق له فانها بيع في حق الثالث والتبعة فيها
وتثبت اي التبعة للعبد المستوفى بالدين بحيث يحيط به رقبته وكسبه في بيع سيده وله اي
لسيده في بيعه اي العبد لان ما في يده ليس ملك مولاه وتثبت ايضا لغيره شري سواشري
اصاله او وكالة او شري له اي لمن وكل آخر بالشري فاشترى لاجل الموكل والموكل يستفيد
كانت له التبعة صورته دار بين ثلثة وللدار جوار ملاصق فاذا بيع الدار واشترى اما الله
الشركاء تثبت التبعة للمشتري سواء اشترى اصالة او وكالة وكذا تثبت للموكل اذا
اشترى الموكل لاجله وتثبت ايضا للشركاء لافز وفابته انها لا تثبت للجوار لان الشريك
مقدم عليه لا اي لا تثبت لمن باع وكيله كان او اصيلاً لان افذه بالتبعة يكون سبباً في نفق
ما تم من جهة وهو الملك اليه للمشتري وسعى الا ان في نفق ما تم من جهة مردود او بيع
له وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو لا توكيله لما جاز بيعه او ضمن الدرك اي من ضمن
الدرك عن البايع وهو مستفيد لا تثبت له التبعة لانه توكيل البيع في بيعه كذا اي كالا
تثبت التبعة فيما ذكر لا تثبت ايضا فيما بيع الا في ما وقع في الواقعة من قوله الا ذراعي
بالنصب كانه سهو من النسخ من طول صد التبع اي (الامداد عرضة ذراع او غيرها او
لبيع وطوله تمام طوله لا يصح دار التبع فان ما يلا حوزتها اذا لم يبع لا تثبت التبعة لانها
الجوار وهذه حيلة لاسقاط تبعة الجوار كذا اذا وحب للمشتري هذا المقدار وقبضه و
حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري سهماً بثمن ثم باقياً بثمن آخر فانها تبيع في الاول لانه
الجميع او لا في الثاني بل هو فيه جوار واشترى شريك في الثاني واشترى مقدم على الجار
وهذه حيلة لا بطلان في التبعة ابتداء وهذا حيلة لتفيد تقليل رغبة التبع في التبعة
ومن الله اذا اراد ان يشري الدار باع اشترى سهماً واحداً من الف سهم منها بالمال لا
درهم ثم اشترى الباقي برهم فالشبع لا يأخذ بالتبعة الا الاول بثمنه لا الباقي لان المشتري
صاحب شريك وهو اوصى من الجار وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري اي الدار بثمن ثانياً
كما لو مثلاً ودفع ثوباً بقيمة عشرة به اي بمقابلته الثمن فاشتريه بالثمن لا الثوب لانه
عقد آفر والثمن هو العوض عن الآر وهذه حيلة تمن الشركة والجوار فيشري المنزل الذي
قيمة مائة بالغ ويصط عن الالف ثوباً بقيمة عشرة لكن المنزل اذا استحوذ به جاز المشتري على
البايع بالالف لبقاء العقد الثاني فيقتصر البايع فلا ولا ان يباع بالدرهم الثمن دينار

وتابع

حتى اذا استحق الغنزل يبطل الفرق فيجب ردّه الى الناظر اذ الظاهر ان الالف لم يكن عليه فصار
كمن اشترى من آخر دينار العشرة ثم تصادق ان لا دين عليه فانه يرد الدينار وله حيلة اخرى
احسن واسهل ذكر بقوله **او اشترى بدينار معلومة** اما بالورن او بالاشارة بقبضته اي مع قبضه
فلوس اشترى اليها وجعل قدر ما وصفته **الفلوس بعد كلام** يتبين فان الثمن معلوم حال العقد ويجوز
حال الشفعة وجهه له الثمن يمنع الشفعة كره الجبل لاسقاط الشفعة الثانية وفاقا بان يقول
المشتري للشفيع بعد اثباته ان ابيعها منك ما اهدت ولا فائدة في الالف بها فيسلم الشفعي ولا
يافذ ما بعد الاثبات فيسقط الشفعة لكن يكره واما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداء فبعضهم يقول
لا يكره لانه يحال له دفع ضرر عن نفسه لانه في ملكه الدار عليه بلا رضاه ضرر عليه والحيلة له دفع
الضرر عن نفسه جاز وان تقرر الفرض ضمنه وعنده محمد يكره لانه الشفعة انما تثبت لدفع
الضرر وفي اباحة الحيلة وابقاء الضرر وبالأول ينفع منها وبالثاني في الزكوة قال صدر الشرفي
الشفعة انما شرعت لدفع ضرر الجوار فاشترى ان كان من يتضرر به الجيران لا يحل اسقاطها
وان كان رجلاً صاعاً يتنفع به الجارة والشفيع متغلب لا يجوز له فيحتاج في اسقاطها **يبطلها**
اي الشفعة ترك **المواثبة** او ترك الاشهاد عليه اي على طلب المواثبة **قادرًا عليه** اما
الأول فيها ان ترك المواثبة حين علم بالبيع قادرًا عليه بان لم يأخذ احد فمعه اولم يكن في القلوة
فان الشفعة تبطل بالاعراض او هو انما يشبه حاله الاختيار وهي بالاقذار واما الثانية فبان
ترك الاشهاد على طلبها حين علم بالبيع قادرًا عليه بان كان عنده رجلاً او رجلاً وامراً
فكسب ولم يشهد بها على طلبها فانه ايضا دليل الاعراض قال في الهداية اذا ترك الشفعي الاشهاد
حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقد قال قيل في باب طلب الشفعة الاشهاد في
طلب المواثبة ليس بالزعم واعترف ثمان بن كلاميه تناقضاً ومنشأً من الغفلة عن قوله
وهو يقدر على ذلك فان مراده ان الشفعي اذا سمع البيع في مكان قال عن الشهود فسكت
تبطل شفعته واذا قال طلبت الشفعة والام لم يسمع احد لا تبطل حتى اذا حضر احد القاضي
وقال الشفعي طلبت الشفعة ولم اتركها وطلب على ذلك كان باراً في عيینه ويثبت طلب
المواثبة وسيأتي لهداية زيادة تحقيق عن قريب **يبطلها ايضا** اي الشفعي منها
الشفعة بعوض لانه تسليم فيرد اي العوض لبطلان الصلح لانها مجرد حق التملك بلا
ملك فلا يمتنع الاعتيان عنده لانه رشوة فيرده **يبطلها ايضا** موت الشفعي بعد
البيع قبل العقد بها اي بالشفعة ولم يكن لورثته حق الالف بالشفعة حتى اذا
مات بعد العقد بها ولو قيل نعم الثمن وقبضه لا تبطل لقررة بالعقضاء **وبطلانها**

انها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورث لا اي لا يبطلها
موت المشتري لان المشتري باع فموت المشتري عليه لا يتغير سبب الاستحقاق **و**
يبطلها ايضا **ببيع ما يتنفع به قبل العقد** وبها يعني اذا باع الشفعي داره التي يتنفع بها
بعد شري المشتري قبل ان يتنفع به بالشفعة فهو يعلم بالشراء او لا يطلب شفعة لان
الاستحقاق بالجوار والشركة وقد زال قبل التملك **يبطلها ايضا** جعل اي جعل ما تنفع
به سجد او مقبرة او وقف **سجلاً** قال فافض فان شرط قيام ملك الشفعي فيما يستحق به
الشفيع وقت العقد فلو جعل داره التي يستحق به الشفعة سجداً او مقبرة او وقف
سجلاً ثم اوقفه له بالشفعة لم يكن شفيعاً للبيعة فان السجد والمقبرة والوقف
المسجل بمنزلة الزايل عن ملكه **قال الشفعي طلب حين علمت** فالقول له بيمينه قوله انما
له يدان على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اتماماً بان يقول للشفيع تركت الطلب ليكون
صورة الاثبات او يقول ما طلبت لانه وان كان نفي ظاهر الكفة نفي محصور فيكون
في حكم الاثبات كما تقرر في الاصول وعلى التقديرين ان اقام البيعة تقبل والا يخلف
المشتري بانه لم يترك او طلب وان لم يكن له بيعة علم تركه واقام الشفعي البيعة على طلبه
يقبل وان كان لهما بيعة ترجح بيعة المشتري لان الشفعي يتكسب لظاً ولهذا كان القول
له ولم يخلف باقامة البيعة بخلاف قوله علمت مس وطلبت كاستجابة ويدل على ذلك ما
ذكر في بعض شروح تلخيص الجامع ان الشفعي او لم يكن بحضرة احد يسمع يميني ان يطلب
لانه يصح بلا اشهاد انما الاشهاد دليلاً ينكر فينبغي ان يطلب حتى ان حلف المشتري يمكنه
ان يخلف انه طلب كما سمع فظهر ان الحكم ههنا ان المشتري ان اقام البيعة حكم بها والا فلا
اقامها الشفعي حكم بها وان لم يكن لواحد منهما بيعة حلف المشتري فحكم بالشفعة **و**
لو قال علمت امس وطلبت حلف اقامه البيعة ولا يقبل قوله لانه اضاف الطلب الى
وقت ما مضى فقد حكم ما لا يملك استيثاقه للحال ومن حكم ما لا يملك استيثاقه للحال
لا يصح فيها حكمي بل بيعة واذا لم يثبت الطلب الى وقت ما مضى بل اطلق كلامه اطلقاً
فقد حكم ما يملك استيثاقه للحال لا بما جملته كانه علم بالشراء الآن وطلب الشفعة الآن
فلذا جعل القول قوله كذا في الحاشية وغيره كما سمع اي الشفعي شرأ كل قسمها اي الشفعة
فظهر شرأ غيرك او سمع ببيع بالقرن فلم يمان باقيل او بكيلي او وزني او عدي متقار
قيمة الف او اكثر فهي له اي الشفعة يكون للشفيع ولا يكون تسليمه مانعاً وبعضه كذلك
اي اذا علم انها بيعت بعض قيمة الف او اكثر لا اي لا يكون له الشفعة والاصل فيه ان

الشفيع

في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن ومنه المشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم
تبين خلافا بقيت الشفعة مالها لان التليم لم يوجد على الوجه الذي استحقه بانه
اذا اخبر اى الدار بيعت بالف درهم فلم الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتليم صحيح
لانه ان سلم الاستكثار الثمن فاذا كان اكثر من ذلك ارضى بالتليم وان علم انها بيعت
باقل او بخنطة او شعير قيمتها الف او اكثر فهو على شفعة لان تسليمه عند كثرة الثمن لا
تدل على تسليم هذه القلة وكذا التليم في احد الجنين لا يكون تليما في الآخر فترتب سهلا
عليه اداء احدى وتبذر الآخر وكذلك كل موزون او مكيل او عددي متفرقا في
ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمة الف او اكثر فانه تسليم لانه انما يأخذ بقيمة دراهم او ذنان
ولو انها بيعت بدنانير قيمتها الف او اكثر صحح اى التليم وكذا هذا وان كان اقل فهو
على شفعة يشفع حصة احد المشرىين لاحقة **اهد الباعة بل اخذ الكل او ترك يمين**
اشترى جماعة من واحد فلتشفع ان يأخذ نصيب ادهم وان باع جماعة من واحد
لا يأخذ حصة احد الباعة لان في الاول دفع ضرر الجار لالثاني ويشفع ايضا نصف
مقدار اربع اشخاص من واحد فلتشفع اربعة اشخاص ان يأخذ النصف الذي صار للمشتري او بدع وليس له ان يفسخ القصة لانهما من تمتة
العقبى لان القبض لا انتفاع ولا يتم الانتفاع في الشايع الا بالقصة **في طلب والوصف**
تليمها اى الشفعة على الصغير لانه شرك للتجارة فصحة متى يملك التجارة كذا اذا بلغها
شراء دار بجواز الصبي فكتا فان التكوت عن الطلب متى يملك التليم بمنزلة التليم
الوكيل يطالبها اذا سلم او اقر على الموكل بتسليم الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار عند
القاضي وان كان في غيره فلا يجوز الا لانه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا
وقال زفر لا يجوز مطلقا كذا **باب الهبة** ما فرغ من البيع الذي هو تملك عين
بعوض وما يتبعه من الشفعة شرح في الهبة التي هي تملك عين بلا عوض فقال هي لغة
تبرع وتفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا قال الله تو هبت لى من ذلكم ليا وقال
الله تو هبت لمن يشاء انا انا وهبت لمن يشاء المذكور وشرعا تملك عين بلا عوض
اي بلا شرط عوض لان عدم عوض شرط فيه لينتقض بالهبة بشرط عوض
فتدبر وتصحح بايجاب كونه هبة فانه صريح فيها **وخلت ايضا كذلك يقال تخلت كذا اى**
اعطاه اياه بطيب نفعه بلا عوض واعطيت والطعنك هذا الطعام فاقبضه قال
صاحب الهداية الاطعام اذا اخيف الى ما يطعم عنه يرا دية تملك العين بخلاف ما اذا

مؤخر

قال الطعنك هذا الارض حيث يكون عارية لان عينا لا تطعم وقال صاحب المحيط اضافة
الطعام الى ما يطعم عينه يملك التملك والاباحة فان اعتل الامر بن فاذا قال اقبضه دل
ذلك على ان المراد التملك ولهذا ازيد منها قوله فاقبضه وجعلت هذا الكرفان العام
للمتلك **واعترفت** لقوله عدم من اعمرى فهو للموكل ولو رثته بعده وسيأتي تمام بيانه
وجعلت لك عري وتملك على هذا الدابة لو نوى اى نوى بالحل الهبة لانه ليس بفرج
فيها فيحتاج الى الهبة لانه قد يرا دية الهبة يقال حل الامير فلانا على العوس يرا دية
التملك كسوة بغير هذا الثوب فان الكسوة يرا دية التملك قال الله تو او كسوتهم
ودارى لك ممداد وجره هبة نصيب على الحال من غير الطرف واللام في لك التملك
تكنها هذا الاية في الهبة بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لك تأكله
وهذا الثوب لك تلبسه لا في دارى لك هبة **شكخ** فان قوله شكخ تميز فيكون تميزا
طما قبله فيكون عارية لا هبة **او عكسه** وهو دارى لك كسوة هبة فان معناه دارى لك
بطريق التكنه حال كون التكنه هبة فيكون عارية لا هبة او دارى لك **تخل لك** فان
تقديره تخلتها تحمله وقوله شكخ تميز او دارى لك **كسوة صدقة** اى بطريق التكنه حال
كون التكنه صدقة او دارى لك **صدقة رية** اى حال كونها صدقة بطريق العارية فان
تميز بينهم منه الشفعة او دارى لك **عارية هبة** اى بطريق العارية حال كون منافعها
هبة لك فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقبول عطف على الايجاب فانها
لا بيع لا تمنع الا بايجاب والقبول ويتم عطف على نفع بالقبض قال الامام حميد الدين
ركن الهبة الا بايجاب في صوح الواهب لانه تبرع فيتم من جهة المبرع اما في صوح الموهوب
له فلانتم الا بالقبول ثم لا ينفخ ملكه فيه الا بالقبض **الكامل** الممكن في الموهوب بالقبض
الكامل في المستوفى ما يناسبه وفي العار ما يناسبه فقبض مفتح الدار قبض لها
والقبض الكامل فيها يمتثل القصة بالقصة مع يقع القبض على الموهوب بالاصالة من
غير ان يكون يتبعه قبض الكل وفيما لا يمتثل القصة بتبعية الكل ولو وصليته **تأخلا**
ذلك الواهب لا مشغولا به فيتم توزيع على قوله ويتم بالقبض الكامل بالقبض **مجلسها**
اى مجلس الهبة بلا اذنه اى الواهب وبعده اى بعد المجلس به اى باذنه ولو نهاه اى نهى
الواهب الموهوب له عن القبض ثم يصح القبض مطلقا اى في المجلس وبعده اذ لا عبرة
للدلالة بما بلة القبرج **في يجوز** متعلق بقوله يتم بالقبض والمراد به ان يكون موزعا عن
الواهب حقه واعتراضه عن هبة الثمن على الخلق وقوله كاتبة في مقوم اى تعلق به القصة

ولم يبق متاعا و متاع لا يقسم اي ليس من ثمانية ان يقسم لغيره انه لا يبقى متاعا به بعد القسمة
اصلا كعب واحد ودابة واحدة لا يبقى متاعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي
كان قبل القسمة كالميت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير لا يتم بالقبض فيها اي
متاع يقسم اي من ثمانية القسمة كالأرض والثوب المزروع وكذا ملك ولو وصله اي ولو كان
الهيئة لشريكه اي لشريكه لو اهب لاني القبض الكامل لا يتصور فيه فان قسمه اي اقبض الزم
الموجوب المتاع وسلم الى الموهوب له تمت الهيئة لان تمامها بالقبض وعنده لا يتصور فيه ولو
سلم شيئا لا يملكه حتى لا ينفذ تفرقه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه تفرق الواهب ذكره قاضي
طبرستان في صريح وصوف على غنم ودرج وخلق في أرض وعمر في كل هذه نظائير المتاع لا مثلها
اذ لا يتصور في شيء منها لكنها في حكم المتاع حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب
وسلمت صحت هبتها كما في المتاع بخلاف قبض ثوب ودرج في حشم وسمي في ابن حبان لا
يصح اصلا اي سواء افترضا وسلمها او لالا الموهوب في حكم المهدوم وسره ان المظن
استحالت وصارت دقيا وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين آخر على ما عرف في الغصب
بخلاف المتاع فانه يحل للملك حتى يجوز بيعه لكن لا يجوز تسليمه فاذا زال المتاع جاز وتم
عطف على قوله فتم بالقبض وتفرغ على قوله ولو شاغلا غلاما ملك الواهب لا مشغولا به في متاع
في داره وطعام في جرابه اذا سلمها بما فيها بخلاف العكس يعني لو وهب متاعا في داره او
طعاما في جرابه وسلمها الى الدار والجراب بما فيها صحت الهيئة في المتاع والطعام ولو وجب
دارا وفيها متاع الواهب سلم الكل الى الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام الواهب
وسلم الجراب لصحة الهيئة والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب منع التسليم
فيمنع صحت الهيئة ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم فيصير الهيئة في الفصل الاول الموهوب
شاغلا لا مشغولا وفي الثاني الموهوب مشغولا بملك الواهب هذا لان المظن في شغل
الطرف واما الطرف فلا يشغل المظن الا اذا وهب المتاع والطعام ايضا فقبض الكل
بأذن تصح في الكل يعني لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع او وهب الجراب ولم يسلم
حتى وهب الطعام ويسلم الكل صحة الهيئة في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه وهب
الكل جملة بخلاف ما اذا تفرق التسليم وانما قال بأذنه لانه اذا لم يأذن له بالقبض فقبضه
لانه اقدم ملكه غيره كذا في الكافي وينوب القبض في المجلس من باب قبول يعني اذا اهدى الياجي
من الواهب فقبل قبول الموهوب لم العقد اذا قبض الموهوب بأذنه صح الهيئة لان القبض
في المجلس دليل القبول ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية بين الموهوب له والموهوب

مسألة
المتاع

افلتق

افلتق فيه المتاع حتى قال الامام ابو الثابت هي قبض عند محمد لا عند ابو يوسف والخيار
اذ يبيع في صحيح اي الهيئة بالتخلية لا فاسدا كذا في الفتاوى الظهرية وهب دارا بمتاعها
وسلمها فاستحق المتاع تحت في الدار اذ بالاشتقاق ظهر ان يده في المتاع كان يد غصب
وصار كانه لو غصب الدار والمتاع ثم وهب له الدار او دعه الدار والمتاع ثم وهب له الدار
فانه يبيع ولو وهب له دارا ودرجيا وسلمها فاستحق الزرع بطات الهيئة في الارض لان الزرع
مع الارض حكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق احدهما صار كانه استحق البعض الثاني فيها
بجمل القسمة فيبطل الهيئة في الباقي كذا في الكافي وقال صدر الشريعة المفد هو الشيوع المتعارف
لا الشيوع المتعارف كما قال اذا وهب ثم رجع في بعض الشاي ثم استحق البعض الثاني بخلاف
الرجوع فان الشيوع المتعارف مفد وفي الفصولين ان الشيوع المتعارف لا يفسد الهيئة بالانفصال
وهو ان يرجع في بعض الهيئة شيئا اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لاطار كذا ذكر
شيخ الاسلام ابو بكر في هبة المحيط اقول عده صورة الاستحقاق من امثلة الشيوع المتعارف
غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالهيئة كان مسندا
الى ما قبل الهيئة فيكون متعارفا لاطارها بالملكية الهيئة الفاسدة بفقد ملك بالقبض وبه
يفتح كذا في الفصولين وبلى التوب الرجوع فيها اي في الهيئة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك
فيها هل ثبت ولاية الرجوع الى الواهب فيها وهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه قال
واثبت بعض المتاع كانت المسئلة واقعة الفتوى وفرقت بين الهيئة الصحيحة والفاسدة
واقفده بالرجوع وقال الامام الاسترغيني والامام عماد الدين هذا الجواب يستقيم
اما على قول ابن لا يرى الملك بالقبض في الهيئة الفاسدة فقط واما على قول من يرى فلان التوبة
بحكم الهيئة الفاسدة مضمون على ما تقرر فاذا كان مضمون بالقيمة بعد الهلاك كان متحيا
الرجوع قبل الهلاك فيملك الرجوع والاسترداد قال وهب لعمري القارة الحنطة
او الزرع التمن صحت الهيئة في الحنطة والسمن فقط لا عرفت ان كلا منهما شاغل لملك
الواهب لا مشغول به وهبت دارا لزوجة وها بمتاعها ساكنان فيها جازت الهيئة وبغير
الرجوع قابضا للدار لان المرأة و متاعها في يد الزوج فصح التسليم ذكره قاضي خان وهب
شيئا في صندوق مقفل ودفعه الى الصديق لا يكون قبضا فلا يتم الهيئة القبض لان القبض
انما يحصل اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع القفل وتم هبة ما مع الموهوب له بلا قبض فغير
يعني اذا كان العين الموهوبة في يد الموهوب له ودعيه او عارية او امانته ملكها بالهيئة
والقبول وان لم يجد فيها قبضا لان القبض في باب الهيئة بيان غير مضمون فيعتبر فيه اصل

الفرق

القبض وهو موجود ههنا فباب عن قبض الهبة **بخلاف البيع** يعني اذا باع الود جعة
او نحوها متى في يده يحتاج الى قبض بعد يد لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض المودع
قبض امانة فلا يتبع قبض الضمان بل يحتاج الى تحريك القبض والاصل فيه ان القبضين
اذا اتجاها نأب اهد بها من باب لا فلاحا دهما جنگ اذا اختلفا نأب الاقوى عن الاثني
بما عكس لان في الاقوى مثل الادنى في زيادة وليس في الادنى ما في الاقوى **ولم**
ايضا ما وهب اى الاب للطفل بالعقد لانه في قبض الاب فيقبض عن قبض الصغير لانه
وليه فيشترط قبضه سواء كان في يده حقيقة او يد مودعه لان يد المودع كيد المالك
بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب والمستاجر او المرمم حيث لا يجوز الهبة لعدم قبض
لان كل واحد منهم قابض لنفسه **اذ كان اى الموهوب معلوما** قال في النهاية لفظ الموط
وكل شئ وهبه لابنه الصغير واستهد عليه وذلك الشئ معلوم فهو جائز والقبض فيه
بإعلام ما وهبه له والكشاهد عليه ثم قال الاستشهاد ليس بشروط بل الهبة يتم بإعلام
الا انه ذكر الاستشهاد احتياطا للتحرز عن جحود وسائر الورثة بعد موته وعن جحوده
بعد ادراك الولد وتم ايضا ما وهب اجنبي له اى للطفل **بقبضه** اى الطفل ما قلناه
في التخي الخوض ملحوظ بالبالغ او قبض ابيه او جدّه او وصي اهد به لانه قائم مقامها او
قبض أم مو اى الطفل معها او قبض اجنبي يربته وهو اى الطفل معه او قبض زوجها
لها اى للصغيرة لكن **بعد الزفاف** لان الاب اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لها
ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية له وولاية الزوج منه **ولم يجوز** هبة الحمل كونه
وصفا للامة لان اتصالها بمنزلة اوطافها **ولله اى لم يجوز** الهبة للحمل وان جاز الاقرار له
ان بين سببا صالحا وشيئا في بيانه في الاقرار ان شاء الله في صح هبة الاثنين دارا
لواحد لانها كل سلا بجملة وهو قد قبضها فلا شيوع **وكذلك** وهو هبة واحد الاثنين
لا اى لا تصح لانها هبة النصف من كل واحد فيلزم الشيوع **كقصد** عشرة **الاثنين**
فانه لا يجوز لان التصديق على الغنى هبة فلا يجوز للشيوع **وصح** هو اى تصديق العشرة
وهبتها على فقيرين لان الهبة للفقير صدقة والصدقة ينبغي بها وجه الله وهو واحد
والفقير نائب عنه بخلاف الهبة **وهب نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يجوز** ولو وهب اى
المباقي قبل التسليم وسلم الطل بجملة صح في الطل لانه اذا سلم الطل بجملة صار كانه هبة
الكل بجملة بخلاف ما اذا تفرد التسليم هبة دار مشتركة قبل القبض متعلق بالهبة يجوز
يعني اذا اشترى دارا فقبل ان يقبضها وهبها لآخر جازت الهبة لما عرفت ان التصرف

في العار

في العار قبل القبض يجوز كذا اى يجوز هبة **لهم** صحيح لرجلين لانه هبة مشاع للقبض
وانما قال صحيح لان المشوش في حكم العوض كما عرفت فيكون ما يقسم فلا يصح هبة لرجلين
للشيوع معه **درهمان قال لرجل وسبيل** **لهم** **درهما** **اى استويا اى قدرا لم يجوز** **والا**
والزوج ان الهبة في الوجه الاول تنا وت اهد بها وهو يجوز فلا يجوز وفي الثانية تنا
قدر درهم منها وهو مشاع لا يحتمل العتمة فيجوز ويجوز ايضا هبة آتوح متردد في دار
الاسلام لطفه لان يد المولى باقية عليه فكما لقيام يد اهل الدار عليه فيغيب ظهوره فكذلك
ان دخل فيها ولو وهبه بعد دخوله فيها لم يجوز وقد مر في باب استيلاء الكفار وكذا يجوز هبة
البناء دون الوصية اذا اذن له اى للموهوب له الواسية فقبضه وهبه ارض فيها ذرع
دونه اى دون الذرع او غل فيها ثمر دون اى دون الثمر اذا امره اى الواسية الموهوب
له بالحصاد في الذرع والجذاذ في الثمر لان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى فاذا اذن
المولى في النقص والحصاد والجذاذ وفعل الموهوب له زال المانع فيازت الهبة **باب**
الرجوع فيها صح الرجوع في اجنبي اراد به من لم يكن ذارحم محرم منه يخرج به من كان ذا
رحم وليس بمحرم ومن كان محما وليس بذى رحم ولذا قال **ومن المحمية بالقرابة** و
اعتز به عن المحمية بالسبب لا بالنسب كالآباء والامهات والافوة والافوات من
الرضاع وعن المحمية بالمصاهرة كاهات النساء والربايب ازواج البنين والبنات
وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواسية في هبة الآوالد فيما وهب
لولده ولما مرى من قوله عليه السلام الواسية اى هبة ماله من مال يورثها
والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا يكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد بما روى ان لا يتزوجها
بالرجوع بلا قضاء ولا رضا الآوالد اذا احتاج الى ذكر فانه يتفرد بالافذ الحاجة الى الاعاق
وسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة علم ان هذا الحكم غير مختص بالهبة
بل الاب اذا احتاج فله الاخذ من مال ابنه ولو غاب كما ذكر في باب النفقات قال صدر الشريعة
ونحن نقول به ان لا ينبغي ان يرجع الآوالد فانه بملك الحاجة فتوهم بعض الناس من قوله
ونحن نقول به اى للاب ان يرجع فيما وهب لابنه عندنا ايضا مطلق وهو وهم باطل منشؤه
الفعله عن قوله فانه بملك الحاجة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يجز له الاخذ من مال ابنه
فان ما توهموا من ان لا يرجع علمائنا كفاية فان وغيره ان قرابه الاولاد من جلد الموانع كما في
الآباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا والافوة والافوات والاولاد
وان سفلا والاعمام والامهات والافوال والاطالات فقط فان اولادهم ليسوا بالمجانم

مطلوب الرجوع

كما مر في كتاب النكاح ثم ان مواعيد الرجوع في الهبة سبعة ذكر الاول بقوله ومنه الحرة
بالولاية ووجه كونها مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم يجعل بها فاتها واجبة في المهرم وكل
عقد اذا مقصوده يلزم وذكر الثاني بقوله **زيادة متصلة** عطف على قوله الحرة بالولاية
كبناء وغرس **وسكن** ووجه كونها مانعة ان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست
بموهوبة فلم يصح الرجوع فيها والفضل غير ممكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فاستغنى الرجوع
اصلا وذكر الثالث بقوله **وموت اهدى** اما اذا مات الموهوب له فلاح الملك قد انتقل الى
الورثة واما اذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب الوارثين
بواهب ذكر الرابع بقوله **وعوض** فان حق الرجوع في الهبة كان فاعل في مقصوده وقد عدم
ذلك بوصول العوض اليه **اضيف اليها** الى الهبة بان قال فذه عوضا عن بيتك او به لا عينها او
بمقابلتها او مكانها فتبين لم يرجع فلو وهب وعوض ولم يصف رجوع كل هبة **مطلقا** اي سواء كان
العوض من الموهوب له والا جئنا بما هو الموهوب له او لان العوض سلم له فلم يوجب حق الرجوع
وكذا ليس للاجنبي العوض الرجوع في عوضه لانه متبرع عنه من الموهوب له لا سخط حق الرجوع عليه
وذلك ما يبرز ولا يرجع **عالم** الموهوب له اذا كان بغير امره لانه متبرع وكذا اذا امره الا اذا قال عوضا
على اني ضامن حتى كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله **وفوجها عن ملكه** فان تبدل الملك
كبتل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب ذكر السادس بقوله **والزوجية** فانها نظير الوفاة
الحرة في التواصل بدليل جريان التوارث بينهما بلا حجب بطلان فكان المقصود الصلة
وقد حصل **وقت الهبة** حتى لو وهب لامرأة ثم تكهها له ان يرجع فيها ولو وهب لامرأة ثم
ابانها فليس له ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها و
ذكر السابع بقوله **وهلاك الموهوب** فاذا هلك قبل الرجوع فلو ادعى الموهوب له الهلاك
صدق بلا خلاف كذا في الكافي **وما يبرهن** اي ضابط المواعيد **حروف دمع** فذمة ما خوذ مما قبل
وما نخ عن الرجوع ما خوذ مما قبل وما نخ عن الرجوع في الهبة يا صاحبي **حروف دمع** عند الهبة
يا صاحبي **حروف دمع** فذمة ما خوذ مما قبل وما نخ عن الرجوع في الهبة يا صاحبي **حروف دمع** فذمة
فالآل الزيادة والميم موت اهدى والعين العوض والحاء الخروج عن الملك الزاء الزوجية
والعاف القرابة والهاء الهلاك الحذف الكفن والحاء التنازل فكانت شبه الدمع بالتنازل
وهب لاضيه واجبني عبد انقبضا اي الاخ والا جئنا بالعبد له اي للواهب الرجوع في نصيب
الا جئني لان الهبة صميحة في حقه لكون العبد مما لا يقسم والمانع من الرجوع بخلاف الاخ فان
الولاية فيه مانعة عنه **وهب لرجل شئ** وقبضه الرجل فوجب اي الرجل العبد لآخر ثم رجعا

اورد عليه فلما قل الرجوع فيه لان الموهوب لما عاد الى الثاني بالرجوع لا بسبب جديد
كان لما قل الرجوع فيه ولو تصدق به الثالث على الثاني ان كان فقيرا او باع منه ان
كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا ملك جديد يعود اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم
يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط **يرجع استحقاق** خذنا اي نصف الهبة والمراد
الموهوب بنصف عوضها لانه لم يدفع اليه الا ليل له الموهوب كله فاذا فاته بعضه يرجع
عليه بقوله كغيره في المعادونات **لا في استحقاق** نصف يعني اذا استحق نصف العوض
لا يرجع بشئ حتى **يرجع ما بقي** من العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبالاكتفاء في ظهر
ظهرانه لا عوض الا هو فيكون خيرا لان حقه في الرجوع لم يسقط الا ليل له كل العوض ولم يسقط
فان شاء رد ما بقي ويرجع في الكل وان شاء امسك ما بقي ولم يرجع بشئ بخلاف ما اذا كان العوض
مشروطا لانها تتم تبعا فيوزع البذل على المبدل فاذا استحق بعضه يرجع بما بقا بله من العوض
كذا في الاسرار ولو عوض نصفها **يرجع بما لم يحوز** لان التعويض مانع فاذا وجد في النقص
يتبع بقدره **ويباع** نفسها او لم يبع **يرجع في النقص** لان له الرجوع في الكل في بعض اولى
ولا يمنع بيع النصف وذا اي الرجوع انما يصح بحيث يوجب الموهوب من يد الموهوب **يرجع**
من الطرفين او حكم **ق من** لان الرجوع في الهبة يختلف فيه فمنهم من راي ومنهم من ابي
وفي اصله وما لان الواهب ان طالب بحقه فالموهوب له يمنع بملكه وفي حصول المقصود و
عدمه فقا والامن الجائز ان يكون مراده الثواب والتواذ فعلى هذا لا يرجع لحصول مقصود
ومن الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد من الفصل بالرفاء او القضا **ففتح**
اعتاق الموهوب اي اعتاق الموهوب له العبد الموهوب **بعد الرجوع** متعلق با
لاعتاق قبل القضا لانه لا يخرج عن ملك الموهوب له الا بالقضا **ففتح** اعتاقه قبله ولم يضمن
اي الموهوب له بملكه اي الموهوب **بعد الرجوع** وقبل القضا **بعد المنع** عن الواهب تعيما
ملكه فيه وكذا اذا ملك في يده بعد القضا ولم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمان المقبض
عليه وهذا دأب عليه واستدامة الشئ معتبرة باصله ولكن ضمن به اي بملكه **بعد القضا** والمنع
اي منعه **بعد القضا** وطلب الواهب فان الموهوب له يكون امانة عند الموهوب له والمنع
بعد الطلب يوجب ضمان في الامانة **دمع** اهدى ما عطف على قوله بتراض اي الرجوع بتراض او
حكم قاض **ففتح** لعقد الهبة من الاصل واعاده للملك القديم **نامية** للواهب فلم يشترط قبضه
اي قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك القديم **دمع** اي
الرجوع في الشئ الغائب للقيمة كنصف دار وسبب ولو كان مبهمة لا يصح فيه تلف الموهوب

في يد الموصوب له فاستحق فممن لم يرجع عليه ولا يجب لانهما عقد تبرع فلا يستحق فيه التلابة
فتبين بطلان الرجوع لما في غير ما زال اي المانع من الرجوع بانه انما اذا بنى في الدار الموصوب
وابطل الرجوع الواسع بسبب البناء فعدم الموصوب له البناء وما دلت الدار كما
فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدا بالخيار ثلثة ايام ثم العبد في مدة الخيار وفاسم
اشترى البائع في الرد وابطل الرجوع عنه في الرد بسبب الخي في مدة الخيار ليس ان يرد
كذا في المحيط ومن بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بكلمة على بان يقول وهبت هذا
العبد لك على تعوضتي هذا الثوب وانما اذا ذكره بحرف البناء بان يقول وهبت لك هذا الثوب
بعيدك هذا او بالف درهم وقبله الآخر يكون بيعا ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا في شرح القدر
وبغيره فاشترط قبضها اي ان يكون قد بين للموصوبين يكون كل منها هبة وبطلت بالشروع كما هو حكم
الهبة ولم تجز هبة الاب مال طفله بشرطه كما لم تجز هبة به وبيع انتهاء فشرطه بالقبض فيان
الرؤية وتستعمل تنفعة كما هو حكم البيع هذا عندنا وعند زفر وان في بيع ابتداء وانتهاء
لان العبرة للبياني ولنا انه اشتمل على جليتين فتجمع بينهما ما امكن عملا بالشبهين فان قلت
الهبة تمليك عين على عوض والبيع تمليك عين بم عوض فكيف تجمع بينهما وايضا التمليك لا يجري فيه
الشرط وكلمة على تعوض الشرطية قلت قد عرفت ان معنى كونها تمليكا بلا عوض كونها تمليكا بلا
شرط عوض لا شرط عدم العوض فلان في كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط هنا في التمليك
شرط فيه معنى الربو او القمار لا مطلق الشرط حتى لو كان قال بعثت هذا منك على ان يكون
ملكك لي حتى ابيع فيكون ما نحن فيه شرطا ابتداء نظرا الى العبارة حتى لا يصيبه كالمبيع لا ما قبل
القبض وشرطا بمعنى العوض نظرا الى ما بول اليه حتى يوفر عليه احكام البيع فانه ابتداء ويجب
كربا بانه فمقتضى وجوب له لا يرجع فروج بين هذا وبين الفصل بان في الفسادة زيادة متصلة
دون الفصل كذا عندنا في السلم في يد الموصوب له وجارية عليها الموصوب له الوان او الكت
او نحو ما حيث لا يرجع الواجب في هذه القصور لان بالاسلام وتعلم الوان وكومها اذا والو
فبطل الرجوع وكذا انتم في بيعه بغيره في الموصوب له المبيع حيث بطل حق الرجوع لزيادة
متصلة في قيمة الموصوب تصدق على غنى اي قال لغني تصدقت عليك بهذه الدراهم او
وبسب لغني اي قال له ومبتك بهذه الدراهم لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة الاولى وفي
المنية كذا في الفصل وسبب منة الاصلها او علم ان يرد ما عليه او يتيقها او يتولا
او وجب دارا او تصدق بها على ان يرد عليه شيئا منها او يوصيه في الهبة والصدقة اي الهبة
لانها شيئا منها تحت اي الهبة لانها لا تبطل بالشرط ان سدة كمن والبنى عم اجاز العوى

وابطل

وابطل الشرط كمن سبى بطل الاستثناء اي استثناء الحل لانه انما يجعل في
الحل الذي يجعل فيه العقد وقد عرفت ان هبة الحل لا يجوز فلا استثناء في هذا ايضا
وبطل الشرط كما لفت حقيق العقد وهو ثبوت الملك مطلقا فادنا اعتبر الشرط المذكور
تقيت بها وهو بناء في الاطلاق واخصر في الزيل على قولهم او بعوضه شيئا منها
بان المراد به اما الهبة بشرط العوض في والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل
الشرط وان اراد به ان يعوض عنها شيئا على العين الموصوبة فهو تكرار محض لانه
ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اقول فاما الثاني الاول قول في والشرط جائز ان
ممنوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به
بعض شراح الهداية وكذا الحال في الصدقة اعتق قتلها ومهرها تحت الهبة في الام
لان الجنتين لم يوج على ملكه فلم يكن الموصوب مشغولا بملك الواجب بخلاف ان يرد
دبر قتلها ومهرها لم يقع الهبة لان الحل يبق على ملكه لا يجوز تعليق الا برأه عن الدين
بشرط الا بكان اي بشرط كاشن فلو قال لمد يوت اذا جاء عنه فانت برئ منه اي من
الدين بطل اي الابرأ لانه تعليق بشرط محض ولو قال لمد يوت ان كان لي عليك دين
ابرأ بك عنه ولم عليه دين صح الابرأ لانه تعليق بشرط كاشن فيكون تخيرا اجاز العوى
لا الرقبي العوى ان يجعل دارة لاخر مدة عمره واذا مات ترة عليه فيصح التمليك وبطل
الشرط والرقبي ان يقول انه ميت قبلك فيكون تمليكك مضافا الى زمان وهو من
الارتقاء هو الانتظار كما انه ينقظه موة فلا يصح لعدم التمليك في الحال وقال ابو يوسف
يصح الرقبي ايضا بناء على انها تمليك للحال واشترط الاستداد بعد موة هذه فيكون
النزاع لفظيا كذا **باب الاجارة** ما فرغ عن مباحث تمليك العين بلا
عوض شرع في مباحث تمليك المنفعة بعوض فقال هي لغة فعالة من اجرة باجر من باب
طلب وضرب اسم للاجرة وهي ما يعطى من كرى الابرأ وشرعا تمليك نفع بعوض وانما على
عن قولهم تمليك نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان تعريفا للاجارة الصحيحة لم يكن
مانعا لتناوله الفسدة بالشرط الفسدة وبالشروع الاصل وان كان تعريفا للاجر
لم يكن قبض النفع والعوض بالمعلومة صحيحا وما اختبرها تعريفا للاجر كما ان تعريفا
كان كذلك حيث يتناول بيع الفسدة عين او دين او نفع الاول لان كاهران وانما الثالث
فسيان في نفعه وتنفعه باهرتك هذه الارشاد بكذا او بهتك من فها يبيع ان الاجارة
تنفع بلفظ العارية فلا تنفع بلفظ الاجارة حتى لو قال لغيره اعركك هذا الدار شهرا

بكذا وقبل المحاطب كنت اجارة محيية اما العادية فلا تنفذ بلفظ الاجارة حتى
لو قال اجرك هذا الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اعارة ولو قال لو بتركتها
هذا الدار شرا بكذا يجوز ويكون اجارة كذا في الفتاوى الصغيرة **واختلف في اخذها**
بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف الشايخ وقال واذا قال الخليفة بعث
نفسه منك شرا العمل كذا فهو اجارة وعن الكرخي ان الاجارة لا ينفذ بلفظ البيع ثم
رجع وقال تنفذ كذا في الخلاصة **يعلم النفع بيان** انية طالت وقصرت كالسكن وال
الزراعة مدة كذا اي سكن الدار والارض او زراعة مدة كذا او بيان العمل كالحياطة
والصبغ والحياطة وكذا او الاشارة عطف على بيان اي يعلم النفع ايضا بالاشارة كقول
هذا الاثم فان النفع ليس بمشرا اليه لكن يعلم من الاشارة انه الفعل المخصوص لا يلزم الاجر
بالعقد اي لا يملك بنفس العقد ولا تجب عليه به عينا كان او دينا لان العقد معاوضة
احد العوضين منفعة تحدث شيئا فشيئا والآثر مال ومقتضى المعاوضة امانة او امانة فخر
التراضي في جانب المنفعة التراضي في البذل بل بتجديله بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه
يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او شرط اي شرط تجديله حال العقد
فانه يجب الاستيفاء اي استيفاء المنفعة المتفق عليها فان الاجر يجب ايضا
او تمكن منه اي من الاستيفاء وخرج على هذا بقوله يجب اي الاجر لا يقبضت ولم تكن
لوجود الفلكن من الاستيفاء وبقوله يسقط اي الاجر بالنصب اي اذا غلبها غاصب من
يده يسقط الاجر للموثر طلب الاجر للدار والارض لكل يوم وللاية لكل مرحلة والقياس
ان يطلب كل ساعة بحسب حقيقة المأوى كما عرفت لكنه يقتضي الى الخرج اذا يعلم حقيقة
الامثلة فخرج الى ما ذكر والحياطة وكذا يعنى للموثر طلب الاجر في هذه التصانيع اذا
فرغ اي من العمل لكل يوم **وان عمل في بيت المستاجر** حتى ان عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ
عن العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجويد وذكر في المبوطين والخوايد
الظهيرية والذخيرة وشروح الجامع الصغير انه اذا غلط البعض في بيت المستاجر يجب
الاجر بحسبه حتى اذا اسرق الثوب بعد ما غلط بعضه سيج الاجر بحسبه **والجفرية** اي
للجبار طلب الاجر في بيت المستاجر بعد اخراجه من التور فان اخرج بعد فله الاجر
ولا عزم لما سئله ان الاجر والصال لا يجتمعان وقيل له **لاجر** ويعزم قال في الوقاية فان
اخرج بعد ما اخرج فله الاجر وقيل لا ولا عزم فيها وقال صدر الشريعة اي في الاجر
قبل الافراج وبعده الافراج اقول فيه بحث اما اوله فلا تخالف ما في شروح الهداية

ان فيما قبل الافراج عزمه قال في غاية البيان انما قيد بعدم الضمان في صورة الافراج
بعده الافراج من التور لانه اذا اخرج قبل الافراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا
واما ما سئله فلا تخالف لما ذكره الموزة الا في ذكره **موجبه** وان الاجر المشترك بضم ما
تلف بعلمه فان قيل ومنع المسئلة فيها اذا اضرده في بيت المستاجر وذكره الشيخ ان يجزئه لغيره
فيكون اجرا اتماما وسيجي ان ما تلف بعلمه لا يضمن قلنا قد مرح الشراخ بان اجرة مشترك
حيث قالوا اجرة الواحد من دفع العقد في حقه على المدة بالتخصيص كما سئله كمن استأجر
شرا المخدمة على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مستأجر على العمل بلا بيان المدة ولا مدخل في
للفعل في بيته فكان اجرا مشتركا ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى ومنشأ هذه الفتوى
ان صاحب الهداية قال فلما اخرج او سقط من يده قبل الافراج فلا اجرة له للملاك قبل
التليم فان افرجه ثم اخرج من غير فعله فله الاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته فلا ضمان
عليه لانه لم يوجد منه الجناية فجعل صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبل الاول
ايضا فلزم ما لم يخدمه من قبله من قبله القواصة والاربع والماصة من العمل اشر في العين كما
للقباغ والقصار **يقضي** انما يكون له في بيته انما اخرجته عن غائل الثوب
كما سئله **يجب العين** للآجر لان المحقق عليه وصف في المحل فكان حق الجبس الاستيفاء
البذل كما في البيع فلا عزم ان ضاع العين بعده لانه امانة في يده ولا اجر لان المحقق عليه
مهلك قبل القبض ومن لا اثر له كالحال والملاح وغائل الثوب بغير ما ذكر لا يجس اي
للآجر ذكر في النهاية ان القصار اذا لم يكن له العمل الا ازاله الدرن اختلعا فيه والاصح ان
له حق الجبس على كل حال لان البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله بعد ان كان مالكه بالآجر
فصار كانه اهدته بالظاهرة وغراه الى الجامع الصغير فافضه فان بخلاف **وان الاجر** حيث
يكون له حق الجبس وان لم يكن له العمل اشر في العين فانه كان شرف الملاك فله ان احياءه ببيع منه با
لجعل ان شرط علمه لا يستعمل غيره لان المحقق عليه العمل من قبله معين فلا يقوم غيره وتعا
بخلاف التلم فان المحقق عليه هناك العين لا العمل فجاز ان يعمل غيره والآي وان لم يشترط
عمله جاز استعمال غيره لان الواجب عليه احدث المحقق عليه ويمكنه الابقاء لنفسه وبالله
بغيره استأجر رجلا ليحيي بعباله فمات بعضهم فجاءه بن بجي فله الاجر لانه لو كان عباله **معلوما**
لانه او في بعض المحقق عليه يستحق العوض بقدره والآي وان لم يكن عباله معلوما
فعله اي لم يكل الاجر واستأجر رجلا لا يصل قيط او زاد الى زيد ان رده الى القيط
او الزاد لموته اي زيد او غيبة ذكره في النهاية **لاستعمل** له اي للآجر لان المحقق عليه

بالاستيفاء

في الكتاب نقل لانه المقصود او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم يتعلق به
وقد نقص بالعود ونسقط الامر ويصير كما يحاط اذا حاط الثوب ثم نقصه فانه لا ابرله و
كذا الزاد فانه بالعود نقص تليم للمعقود عليه فانه دفع العطف الى ورنه في صورة الكو
او من يلم اليه اذا صغر في صورة الغيبة وجب الاجابة بالكتاب بالافعال وهو نصف الامر
المستحق لانه باق في ما في وسعه وان وجدته ولم يوصله اليه لم يجب شي لا شفاء المقصود
عليه وهو الايصال حتى استجرا رداً ولا بلاء كما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها
السكن فيعرف اليه وانه لا يتفاوت فيمنع العقد وله عمل للاطلاع سوى موطن البناء
في الصورة لان فيه ضرراً ظاهراً فينتهي العقد بما هو اما دلالة او ليس عطف على دارى حتى
استجرا رداً في البناء او غرس لانه منفعة معلومة تعقد بعقد الاجارة عادة فاذا مضى
المدة قلعه اي البناء ونحوه وسلم الارض فارغة الا ان يضمن المور قسمة الى القيمة البناء
وكونه حتى القلع فاذا ضمن بملكه بلا رضى المستأجر ان تنقض القلع والافساح او يرضى
اي المور بتركه فيكون البناء والوس لصاحبها والارض لصاحبها والذرع اذا انتقضت
مدته لا يجبر على قلعه بل يترك باجره الخلل الى ان يترك لانه نهاية معلومة فامكن رعاية الجاني
فيه والرطوبة كالشجر لان لها بناء في الارض وليست كالذرع او دابة عطف على ارض اي حتى
استجرا رداً للركوب والحمل بنجى الماء او استجرا ثوب للباس ان بين الراكب والحمل
بكر الحاء واللباس قال في الكنز والدابة للركوب والحمل والثوب للباس عطف على الدابة
في قوله حتى اجارة الدور ففهم منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه جارية مطلقاً ووجه قال
في الكاف فان لم يبين من يركبها او ما يحمل عليها او من يلبسها فالاجارة فاسدة ولهذا قلت
ان يبين الراكب فان عظم بان قال على ان يركبها ويلبس من شاء او يحمل ما شاء والراكب
والباس من شاء وعمل ما شاء لوجود الاذن من المور ولكن اذا ركب بنفسه او اركب واحد
ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراداً من الاصل فصارت لانه نقى على ركوبه ابتداء كذا في
الكاف وان خصص براكب لابس ثياب ففهم منه لانه تعدي كذا اكل ما يختلف باستعمل كالمطاط
حتى لو استأجره فذهب الى غيره اجارة او اعارة فنقصه وسكن فيه ضمن عندنا يوسف تفاوت
الناس في نصيبه واضرار مكانه وضرب وتاديه وعنده محمد لا يضمن لانه لا يمكن فصارت لانه
وفيها لا ينفك بها كما بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد فان سعى في الحمل نوعاً وقدرا
مكثراً لاي المستأجر حمل مثله في الظروا ناً ويا وزناً والاحف التسم والشعر
لا الاخرى على الحدي حتى اذا استأجره ليحمل عليها قطعاً سماه فليس ان يحمل عليها

قد علم حكم النجس

قطنها

مثل

مثل وزنه حديد الالة ربما يكون اقل بالدابة لان الحديد يجتمع في موضع من ظهرها والقطن
ينسط على ظهرها وضمن بارادف رجل ان ذكر ركوبه اي ركوب نفسه نصف قيمتها بلا اعتبار
الثقل بين المردن والرديف فان الخفيف الجاهل بالركوبية قد يكون اقر من الثقل العالم
بها ذكر الارادف لانه لو ركبها وحمل على عاتقه غيره ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطبق
حملها لان ثقل الراكب هو الذي حمل يجتمعان في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت
لا تطبق فيجب عليه جميع الثمن في الاحوال كلها وفيه بقوله رجل لانه لو اردى حياً لا يتسبك
ضمن ما زاد الثقل وان كان حياً يتسبك فهو كما لو حمل كذا في الكاف وفيه بالزيادة على حمل
معلوم ما زاد اذ اطاق حمل اي ضمن قدر زاد على قدر الحمل المعلوم في الثقل لانها مملكت
بما دون فيه وغيره دون فيه والسبب الثقل فانضم بهما ولا اي وان لم تطوق حمل مثله فيضمن
كل قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون اهلاكها كهلاكها بغيره اي الراكب وكذا وهو ان يجرها
الى نفسه ليقف ولا يجرى فانه يضمن بها لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقيق التوق بدونه
وجوازها اي الدابة عما اي عن مكان استوجرت اليه ولو وصلته ذبيها وفائها اي للذبي
والنجع ورد ما اليه عطف على جوازها يعني اذا استأجرها الى موضع في وزنها الى موضع آخر
ثم ردها الى الاول ثم نقصت فوضا من قبلنا ويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهباً لا جانياً
لينتهي العقد بالوصول الى الاول فلما يصير بالعود مردودة الى به المالك يعني اما اذا استأجرها
ذاهباً وجانياً يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الودعة ثم عاد والوفاق وقيل الجواب بحري
على الملاقاة والفرق ان المودع ثامور بالحفظ مقصودا فيبقى الامر بالحفظ بعد العود الى
الوفاق فيحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية يصير الحفظ ثامور اياه
تبعاً للاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يوجب مهوراً ثاموراً فلا يبرأ بالقول قال
في الهداية هذا الوجه وقال في الكاف الاول اوجه ونزع اي ضمن بنزع سرج صهار مكثري
واينما في معنى اذا اكثري صهار مستجراً ونزع سرجه واو كنه يضمن مطلقاً اي سواء كان في
الاكاف كما يكون هذا الحار بمثله او لا اما الثاني فظاهر واما الاول فلان الاكاف ليس
من جنس السرج لا اختلافاً في صورة ومعنى فيضمن القيمة اذا عطبت كما اذا حمل الحديد مكان
الحنطة واسراجها بالاسراج اي الحار بمثله حيث يضمن كل قيمة لانه بعد اتلاف الدابة
كون اياه له الحنطة بالحديد وسلوك اي يضمن الحال قيمة متاع حمله ان يملك سلوك طريق
غيره ما عتبه المستأجر لكن الناس يسكنونه ايضا وقد تناهوا اي الطريقان بالطول والعصر
والصعوبة والسهولة حتى ان لم يتفادوا فلا ضار عليه ان يهلك اذا فائدة في تعيينه

بالعود

حينئذ اوسلوكم لا يسلكه الناس الى بعض ايضا اذا اهلك سلوك طريق لا يسلكه الناس لقوة
التقييد وحصول مخالفة **ومع ذلك** في الجوع اذا جعله في البحر فيما يحمله الناس ضمن اذا انقضى لان
البحر متلف حتى ان للمودع ان يوافق بالوديعة في البئر لا في البحر **وله** اي للحال الاجرة في الصور
المذكورة ان يبلغ المنزل سائما لحصول المقصود **استأجر أرضا لزرع بئر فزرع رطبة ضمن**
ما غشت لان الرطبة اعظم ضررا من البئر لانت رعوها فيها وكثرة الحاجة اليها سقيها
فكان فلانا في شرفي ضمن ما غشت **بلاجر** لانه صار غاصبا حيث استغل الارض بحسن
أو غير ما امر به **دفع ثوبا الى صياط ليحيطه قيصا بدرهم فاط قباءه** فيه الواجب ان شاء
ضمنه **بعت ثوبه او افقد القباء** بالبرئ **ولم يرد على المسح** قبل معناه القوطي الذي هو ذوق
لانه يستعمل استعمال القيص وقيل هو يجرى على اطلاقه لانها يتعاربان في المنفعة لانه يشد
وسطه ويتفجع به انقضاء القيص فعينه الواقعة وانما لغة فيميل الى اي الجمعين شاء
لكن يجب اجر المثل لقصور جهة الموافقة فلا يجازي والدرهم للمسي كما هو حكم الاجارة
الفايدة **دفع غلامه الى عابدة معلومة ليعلم الخبيج** على ان يعطى الاستاذ **والكو**
كل شهر كذا جان ولوم شرط على احد اجر فيعده ثوبا لاسد من المولى اجر او
هو منه اي المولى من الاستاذ ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف
يشهد للاستاذ بحكم اجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فيا جرح الفلام
على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه ذكره قاض فان **باب الاجارة الفايدة** و
تعد بامور ذكر الاول بقوله **بالشرط المفسد للبيع** لان المانع يكون له قيمة بالعقد
وتعبر به ما لا فيعتبر الاجارة بالبيع وضة عالية دون ما سواها من النكاح والطلاق والبيع
من دم اليد وكفوفا وذكر الثاني بقوله **والشروع** بان يوجر نصيبا من داره او نصيب
من دار مشتركة من غير شريك وانما قدرت لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حسن
لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز بخلاف البيع لان المقصود به الملك وهو
امر مكنت يمكن في المشاع فيجوز الاصل احترازه عن الشيوع الطاري فانه لا يغير
الاجارة في ظاهر الرواية اذا اجر لكل الدار ثم افسخ في النصف او اجر جلاان **واما**
لو احدث في احداهما او بالعكس **الام من شريكه** فان كل المنفعة في كدث على ملكه بالسوق
بحكم الملك الحقيقي والبعض بحكم الاجارة فلا يظهر معنى الشيوع وانما يظهر الاختلاف
في حق السبب ولا عبرة للاختلاف في حق السبب ولا عبرة للاختلاف السبب مع الثاني
الحكم فاذا لم يظهر الشيوع صح العقد مع ذلك لا يصح في رواية عن ابي حنيفة كذا في الكافي

وذكر

وذكر الثالث بقوله **وبهالة المسح** بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بلا يقين وذكر الرابع
بقوله **وعدم التسمية** بان قال اجرتك داري شهرا او سنة ولم يقل بكذا وتعد ايضا اذا
استأجر فافونا او دارا سنة بما لا درهم علم ان يربها المستأجر المثل ويكون على المستأجر
اجر المثل بالغا ما يبلغ لانه لا شرط المدة على المستأجر من **فما** المدة من الاجرة فيغير
الاجر بمجمله لا ذكره فانه فان وانما لم يذكر مهنيا لدخوله تحت قوله **وبهالة المسح فان**
بهما اي بهذين الاخيرين **وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة** اذ قبل استيفائها لا يستحق
الاجر **بالغا ما يبلغ** والاى وان لم تعد بهما بل بالشرط او الشئ **على المسح** اي اذا كان
اجر المثل زائدا على المسح لا يجب الزيادة لانها رضا باستقاط حتما حيث يستأجر الاقل و
ينقص عنه اي اذا كان اجر المثل ناقصا عن المسح لا يجب قدرا المسح لغضا القيمة وانما
لزم اجر المثل في الفاد بها بالغا ما يبلغ ولم يرد على المسح في الفاد بغيرها لان المانع لا
قيمة لها في نفسها عندنا وانما تتقوم بالعقد او شبهة فاذا لم يتقوم في نفسها وجب
الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها باستقاطه واذا جهل المسح
او عدم التسمية انتفى الرجوع ووجب الواجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت
وكذا ينبغي ان يقتصر هذا الكلام فان عيانات القوم **مفسطرية** في هذا العام
فان آية داره تزويج على قوله **وبهالة المسح** يعبر اي عبد مجهول **فكل مدة كسنة** شهر
شلا ولم يرد فعه اي العبد فعلة للمدة **اجر المثل بالغا ما يبلغ** ويصح في البقاء من المدة
اجر دار الكل شهر **بكذا صح** في **واحد فقط** وقد في الباقى اذ لا يمكن تفصيل العقد على جملة
الشهور لجهالة العلم ما بين الادنى والكل لعدم اولوية بعضها من البعض فتعين الاذن
واذا تم الشهر الاول فخلط منها ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح **وفي كل شهر في**
اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للموثر ان يخرجه الى ان ينقض
الا بغيره وكذا كل شهر سكن في اوله لان التراضى منهما بالعقد يتم بالسكن في الشهر الثاني وهذا
هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في الليلة الاولى
من الشهر الدافل ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج **الا ان**
الكل بان يقول اجرها سنة اشهر كل شهر **بكذا** استعلق بالمستأجر معا ينع اذا اتيته
الشهور ومعين حقته كل منها جاز العقد لان المدة صارت معلومة فارتفع المانع من
الجواز **ما سنة بكذا صح** وان لم يستأجر **كل شهر** لان المدة معلومة الا يرى ان اجاره شهر
واحد يصح وان لم يتم قط كل يوم **واول المدة ما سمي** بان يقول من شهر رجب من هذه السنة

عمره

اي اجر المثل

مفسطرية

في

والاى وان لم يسم شيك فوقت العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثل
يتعين الزمان الذي يعقب التيب كما في الاجال بان يبيع المستر والايان بان يلف لا
يكلم فلان حيث اعتبر فيها الابتداء بعد المزارع من التكلم فان كان الى العقد من قبل
التمال اعتبر الاصله كشمور السنة كلها بالاصلة لان الاصله اصله في الشمور قاله
قل هي موافقة للناس والا فلا يام لان الاصله انما هو ريعا الى البذل استأجر عبدا
باجر معلوم ويطعامه لم يجر بجهالة بعض الاجراء جاز اجارة الحام فجاز اجارة لاروى اذ
وكل الحام في الجفة ولتعارف الناس والحجام لاروى انه عم اجتمه واعطى اجرة والظير
باجمعتين والعيان ان لا يصح لانها ترد على استهلاك العين وهو اللبن فصار كما يستجار
البقرة او اذن ليشرب لبنها او البستان لئلا كل ثمرها وجه الاستحسان قوله فان ارضين
لكم فانوتهن اجورهن وعليه العقد البائع وقد جرى به التعامل في الامصار بلا تكبر
لا تخم ان العقد ورد على استهلاك العين بل على المنفعة وهي حضنة الصبي وتلقينه ثوبا
وتربية وخدمته واللبن تابع وانما لا يستحق الاجرة اذا رخصت بلين الشاة لانها لم تترك
بالعمل الواجب عليها لانها لا تجار وليس بالبيع وطعامها وكوتها وعندها لا يجوز
للجهالة وله ان الجهالة انما تعد العقد لا فضائها الى المنازعة ومنها ليس كذلك لان الفاء
بين الناس التوسعة على الظاهر لان منفعة ذلك ترجع الى اولادهم وللزوج وطها لا يثبت
المستأجر الا بآذنه يعني ليس للمستأجر ان يبيع زوجه من وطها لان الوطى حق الزوج فلا يمكن
من ابطال حقه لكن المستأجر يمنع من وطها في منزله لان المنزل ملكه فلا يجوز له ان يذله
بلاذنه وله اي للزوج في ذلك ظاهر بين الناس او عليه شهود فسحقها الى فسخ اجارة الظير
ولو بغير اذنه سواء كان الزوج ممن يشبه ان يكون امرأة طيرا او لا لان هذه توجب
فلما في حق الزوج وللزوج ان يمنع امرأته عما يوجب فسخا في حقه وفيما في ذلك غير الاجارة
ظاهر بل باقراره لا اى ليس له ان يفسخ الاجارة لان العقد قد لزمها وقولها غير مقبول
في حق من استأجرها وجاز للمستأجر فسحقها ان مرضت او صلبت لان لبنها تفر بالولد
حليها غل الصبي ويتابعه واصلاح طعامه ودمه لان العادة ان الظير هي التي تتولى
هذه الامور فصار ذلك ككسر وط لاشئ شئ منها الى من الثياب والطعام والدين
وهو اى ثمنه واجر اى اجر عمل المرضعة وارضاعها على ابيه وقهره على هذا بقوله فان ارضعة
بلين شاة وعندها بطعام ومضت المدة فلا جاز ان اجار الارض لما كان على الاك ان ترك
الارضاع حرمانا عن الاجر فان الارضاع هو اشرب الصبي لبنها باذنه حال حمله ثديها في فمها وهذا

سلم

قال

قال صاحب الهداية فان هذا ايجار وليس بارضاع فقوله فان ارضعت يكون من
قبيل المسألة خلاف ما اذا دفعه الى فادتها ان ارضعت حيث يستحق الاجر كذا في
الكفاية ولم تفتح الاجارة للاذان والامانة والنج وتعليم القرآن والفقه والفن والكتابة
والفقه وفي المحيط في كتاب الاستحسان اذا اخذ المال بلا شرط يبيع لانه اعطاء مال
عن طوع بلا عقد وعسب التيس وموان يوجب فلا يميز وعلى الاناث والمراد اخذ الاجرة
عليه والاصل ان الاجارة لا تجوز عندنا على الطاعات والمخاصي لكن لما وقع النفوذ في الاجرة
الدينية يجوز ما التافون ولهذا قال وفيه اليوم بفتحها الى الاجارة لتعليم القرآن والفقه والكتابة
والاذان ويجوز استأجره على دفع الاجر ويجوز به على الحلوة المرسومة وهي مدية تهدي الى
المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهداء الخلاوى ففسد على المعلم
تقدير الاجارة ان دفع الى ارضه لا يفسد بفسدها واستأجره على العمل زاده بفسده اى
بعض الزاد او نور ان يطلع بمره بعضه دقيقه هذا الاخير سمي فقير الطمان وقد نهي النبي عن لانه
جعل الاجر بعض ما يخرج من عله ولا ولان في معناه او من جبر له كذا اليوم بكذا الى اذا استأجر
رجلا يجبر له هذه العشرة اص اصوع من الدقيق اليوم بدرهم فسد عندنا في صيغة الجملة
المفقود عليه لان ذكر الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي
كونه العمل ولا ترجيح لاحدهما على الآخر مع ان يقع الاستأجر في وقوعها على العمل لانه لا يتحقق
الاجر الا بكونه اجبر مشتركا ويتحقق الاجبر في وقوعها على المنفعة لانه يستحق للاجرة بعض
المدة عمل او لا ففسد العقد ولو كان المفقود عليه كليهما اى يعمل هذا العمل مستقرا لهذا
اليوم فهو غير معذور عادة وعن ابي حنيفة انه اذا استسعى عملا وقال في اليوم جازته الاجارة
لان في الخوف لا يقتدر المدة فلا يقتضي الاستغراق وكان المفقود عليه العمل وهو معلوم
او ارضا بشرط ان يتيها او يكرى انهارا او يبرقها لانه اثر هذه الافعال يبقى بعد انقضاء
المدة وليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض فتفسد له ببيع خلاف استسج
على ان يكرها او يزرعها او يبيعها او يزرعها لانه شرط بقتضه العقد لان الذراعة مستحقة للعقد
وهي لا ياتى الا بالسقي والاكرب ولا تنفرد به ولا ذكر فسادا عنها او ما يزرع فيها ثم ياتيها اما اذا
فلات الارض يستأجر للزراعة والبناء والنفس فلم يبين شيئا منها لم يعلم المفقود عليه ولما
التا في فلتنا وت انواع الذراعات واخرار بعضها بالارض فلم يبين شيئا لم يعلم المفقود عليه
الا ان يتم الوجه بان يقول على ان تزرع ما شئت في تخرج لوجود الاذن منه ولو ذكرها بالذكر
الذراعة او ما يزرع ففسد الاجل عاد اى العقد صحيح ولم يستحق لارتفاع الجهالة بالذراعة قبل

٩٢

المفقود

نفع

نفع

اتمام العقد جلا في بعد ادولم يستحق حله عند منقضاء العقد لم يضمن لان الاجارة فاسدة والعين
 المانة ولم يوجد التقدي وان بلغ المكان المجهود فله السحق من الاجارة استئجارا والعين ان يجاب
 المثل لانه وقع فاسدا وجه الاحتسان ان الجبالة ارتفعت قبل تمام العقد فان تناهيا الى
 العاقبة ان قبل الاربع في الصورة الاولى او المحل في الصورة الثانية **سجدت الاجارة** يعني
 فسخها الفسخ دفعا للفساد وان تقدي الى المتأجر على الدابة **وصفها** او محل طعاما مشتركا
 بينه وبين آخر فاستأجر احداهما الآخر او عماره المكان كذا المحل الطعام كله فلا ابر له لا المستح
 ولا اجر المثل اما في الاول فلما تقر ان الاجر والضرر لا يجتمعان واما في الثاني فلان العقد
 ورد على ما لا يحتمل الوجود فبطلت كاجارة مالا منقعة له لان المعقود عليه حمل النصف الشايع
 وحله غير متصور لانه فعل حسية لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع لانه تصرف
 شرعي وهو محتمل كما في **الجود في الطوبى** يعني استأجر دابة ثم يحد الاجارة في بعض الطريق في
 اجرة ما ركب قبل الانكار ولا يجب للاجر ما بعده عند انه يوسف لانه بالجود صار غاصبا والآخر
 والفقهاء لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال ففقط الضمان كذا في
 الكافي وزاد في شرح الجمع للمصنف بعد قوله ففقط الضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان
 الاجارة لا تنسخ به وحده فوجب له الاجر المستحق على المتأجر لا لغيره بذلك **اجارة النفع**
بالنفع يجوز اذا اختلفوا اذا اختلفوا يعني اذا اجر داره لغيره بكنه دارا اخرى او دابة لغيره
 بركوب دابة اخرى او ثوبه ليلبسها بلبس ثوب آخر لم يجوز عندنا لان المعقود عليه ما يحدث
 من المنفعة وذا غير موجود في الحال فاذا اختلف الجنس كان كعبا دلة الشئ بكنهه نسبة الجنس
 بانزادة يحرم النساء بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان النساء في الجنس المختلف ليس يحرم كما
 في الكافي اقول يرد على ما مره ان قوله لان النساء في الجنس المختلف ليس يحرم مما قلنا قال
 في باب الزنوا ان وجه القدر والجنس حرم الفضل والنساء لوجود العلة وان وجه احداهما
 وعدم الآخر حل الفضل وحرم النساء مثل ان يترك هرويا في هرويا او برة في شعير وان عدا
 حل الفضل والنساء فان البر والشعير جنس واحد فحلوا وقد حرم النساء فيه ودفعه ان مراده
 بالجنس المختلف مالا يكون فيه قدر كبير ففمنه بركب شعير حيث جاز فيه النسبة لا اختلاف
 الجنس وانما القدر كما مر في بابيه وههنا كذلك فان جنس النفع اذا اختلف وليس النفع من
 المحذورات الشرعية لم يحرم النساء لا يتبعه جزئي العلة فيكون هذا اخلا في قوله وان عدا
 حل الفضل والنساء وهذا قد عطل في المحيط عدم الجواز اذا اختلف الجنس بان الكافي معناه
 في الطرفين فلهذا لا عينا والبنى عليه السلام في صحيح الكافي بالكلية الا انه قض عنه خلاف

الجنس

الجنس بالاجماع **باب من الاجارة الاجرة نو عان احدهما الاجرة المشتركة**
 وثانيهما الاجرة التي من وسبها في بيان الاول من يعمل لا الواحد كالحياطة ونحوه او يعمل له
 اي لواحد عملا غير متعة فانه اذا استأجر رجلا وحده للحياطة او الخبز في بيته غير متعة
 بيوم او يومين كان اجرة مشتركة وان لم يعمل لغيره او موقفا بلا فخصيص يعني اذا استأجر
 رجلا رعى غنمه شهرا بدرهم فهو اجرة مشتركة الا ان يقول ولا ترعى غنم غيري في يمينه
 واحد وسيأتي تحقيقه **وانما يستحق اي لا يستحق الاجرة المشتركة الا بالبر** يعني
 ونحوه لان الاجارة عقد منصفة فيقتضي المساواة بين العوضين فلم يستحق المعقود عليه
 المتأجر وهو العمل لا يسلم للاجر العوض وهو الاجر ولا يضمن ما يملك في يده سواء يملك
 يمكن التجرع عنه كالسرة او بالمال يمكن كالحرق التي ليد العارة لان العين امانة عنده لانه قبضه
 باذن المالك لمنفعة ومن اقامه العمل فيه له فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجرة الواحد
 وان وصلة شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاهل العقار قد ينشا
 فيما لا يمكن التجرع عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فعلى الخلاف فعند ما يجوز لانه تقتضي العقد
 عندهما وعنده يفسد كما ذكر **وافق المتأخرون بالقطع على النصف** لا الضمان في القيمة رضى الله
 عنهم فيه كذا في المادبة بل يضمن ما يملكه كالحرق اي حرق الثوب الحاصل من الدق
 اي دق الثوب فان التعلق الحاصل من زلته حصل من تركه التثبيت في
 المشي وانقطاعه قبل يشد به المحل فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في شد المحل
وعرف السيفنة من مدة الادميا غرق اي لا يضمن ادميا غرق من مدة السيفنة لوقط
من دابة وان كان يوقه او قوده لان ضمان الادميا لا يجب بالعقد بل بالجنابة وما يجب
بها يجب على العاقلة والعاقلة لا يتحمل ضمان النفود وهذا ليس بجنابة لكونه ثا دونا فيه
او يملك من جنابة او قوده لم يجوز العقد وكذا دابة اي لا يضمن الضمان دابة يملك من
 قصده ونحوه لم يجوز اي لم يجوز العقد لانه التزمه بالعقد فصارت كدق الثوب ونحوه لا يتقرب
 الثوب ودقته يعلم ما يحتمل من الدق بالاجتهاد فاما يمكن تعقيد به بالسلامة منه بخلاف
 القصده ونحوه فانه يتبين على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف من ذلك نفعه ولا يملكه من الجرح
 فلا يمكن تعقيد به بالسلامة الا اذا جاوز العقد فيضمن الزايد كله اذ لا يملك واذا املك يضمن
 نصف دية النفس لانه يملك بما دون فيه وغيره ما دون فيه فيضمن بحسبه وهو النصف حتى
 ان الحشان لوقط الحشفة وهما المقطوع يجب عليه دية كاملة لان الدابة هو الحشفة وهو عضو
 كامل فيجب عليه دية كاملة وان مات يجب عليه نصف الدية وههنا من الغريب حيث يجب الاكثر

مطلوب
لأنه شرط

وأيضا عليه الواجب لا يجامعه الضمان
كما اذا حقه القاضي او غيره ومات الضمان
بم الا ان يكون يمكن التجرع عنه في

مطلوب
أعلى

بالبراء والاقبال لهلاك ذكره الزيلعي فان انكسرت في الطريق ضمن الحال قيمة في مكان
 عمله بلا اجر او مكان كسر جسد اجد اما القمان فانه تلف بفعله لان الداخل تحت العقد
 على تسليم والمقد غير داخل واما الخيار فلانه اذا انكر في الطريق والحل شيء وآمنه
 بتين انه وقع بغيره يامن الابتداء من هذا الوجه وله وجه اخر وهو ان ابتداء الحل
 فصل بامره فلم يكن تعدها وانما صار بغيره ما عند الكسر فيميل الى اي الجانبين شاء فان ما
 الى كونه منفعة باضمن قيمة في الابتداء ولا يجب الاجر اذا تبين انه كان منفعة يامن
 الابتداء وان مال الى كونه ثابوتا فيه في الابتداء وانما صار بغيره ما عند الكسر ضمنه
 قيمة عند الكسر واعطاء اجرته بما به وثاني النويين الاجير **الخامس** في سبب اجير
 واحد ايضا وهو من يحمل لواحد عملا موقتا بالتحصيل وفوايد القيود عرفت
 مما سبق **وسبب الاجر تسليم نفقة مدة وان لم يعلم كما جبر شخص لخدمته او رعي**
 غنمه وليس له ان يعمل لغيره لانه منافعه صار مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحقه
 مالم يمنع مالم يعلم من العمل مانع كما مرض والمط ونحو ذلك فابحس التمكن من العمل اعلم
 ان الاجير للخدمة او لرعي الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا اشترط عليه ان لا يخدم غيره
 ولا يرعى لغيره او ذكر المدة او لا نحو ان يستاجر راعيا شهرا لبيع له غنما مستحقة باجر
 معلوم فانه اجير خاص باقول الكلام اقول ستره انه واقع الكلام على المدة في قوله فيكون
 منافعه للشارع في تلك المدة فيمنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك يرعى الغنم
 يحتمل ان يكون لا يتقاع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه يقع من عقده على
 العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة
 على المدة لا تقع في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل بان يقول استاجر منك شهرا للخدمة
 او للحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيسبق الاجير وحده مالم ينص على خلافه
 بان يقول علم ان ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر او اقر المدة فان استاجر ليرعى
 غنما مستحقة له باجر معلوم شهرا فيكون اجيرا مشتركا باقول الكلام لا يتقاع العقد على العمل
 في قوله شهرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يتقاع العقد على المدة فيصير اجيرا واحدا
 ويحتمل ان يكون بغير العمل الذي وقع العقد عليه ولا يغير اول الكلام بالاحتمال مالم يصرح
 بخلافه ولا يضمن ما يملك في يده او بجملة اما الاول فلان العين امانة في يده بالاجماع اما
 عنده فظاهر واما عندها فلان يقبض الاجير المشترك نوع استعمال عندها صيانة لا مولا
 الناس لانه يتقبل الاعمال من خلق كثير طمعا في كسبه الاجر وقد عجز عن القيام بها فيمكن

على تسليم

تفصيل

عنده

عنده طويلا فيجب عليه الضمان اذا اهلكته بما يمكن التحرز عنه لئلا يتساهل في حفظها و
 اجير الوعد لا يتقبل الاعمال فافه بالقياس واما الثاني فلان المناقعة صاوت مملوكة
 للشارع فاذا امره بالقرض الى ملكه صح وصح صار ثابوتا فيه فصار فعله منعقلا اليه كما
 فعله بنفسه وخرج عليه بقوله فلا يضمن طير سبق ضاع اي الصبي في يد ما اوسرقت ما عليه ان
 على الصبي من الخلل لكونها اجير واحد صح تردد الاجر بالترويد في العمل كوان فطنة فارسي
 فبدرهم وان فطنة فارسية روميا فبدرهمين وثمانية فطنة اليوم فبدرهم وان فطنة
 غدا فنصفه **وملكه** كوان سكنت في هذه الدار فبدرهم او هذه فبدرهمين **والعامل** كوان
 ان سكن فيه عطارا فبدرهم وان سكن فيه عدا فبدرهمين **والف** كوان يذهب الى
 كوفة فبدرهم وان يذهب الى واسط فبدرهمين **والخل** كوان تحمل عليه شعيلا فبدرهم او سيرا
 فبدرهمين وكذا اذا اذيرة بين ثلثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع والجامع دفع الفضة
 لكن يجب اشتراط خيار المقيمين في البيع لا الاجارة لان الاجر انما يجب بالعمل واذا وجد
 بصير المفقود عليه معلوما وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق الجبالة بحيث لا يرفع
 النزاع الا باثبات الفهار له **ويجب** ما وجد من الامر من المرددة فيها قليلا كان او كثيرا
 لكن اذا كان الترويد في الزمان كوان فطنة اليوم فبدرهم وان فطنة غدا فنصفه **جب**
 في الاول اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول من اليومين المرددة فيها **سبب** من الاجر
 وفي الثاني اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الثاني منها **اجرا مثل غير زاب** على الاستحباب اذا
 وجد العمل وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر فسادان لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد
 للتمتع فيجتمع في كل يوم تسميتان والواجب لهما وهي مجهولة كما لو قال فطنة اليوم بدرهم
 او نصف درهم ولهما ان كل واحد منهما مقصود فصا ركبا ختلاف النوعين كما في رومية والفرسية
 وله ان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في الاول فلم يجمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر مجهولا
 في اليوم والمضاف الى اليوم سبق الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان درهم او نصف درهم فيكون
 الاجر مجهولا وهي يمنع جواز العقد **بني استاجر تور او كوانا في الدار المستجرة واخرج**
 بعض هؤلاء الجيران او الدار لاضمان عليه مطلقا اي سواء بني باذن صاحب الدار او لا لان هذا
 انتفاع بطاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى الى النقصان الا ان يصنع مالا يصنع الممنوع
 ترك الاهتياط في وضعه وايقاد النار لا يوقد مثلها في التور والكنون كذا في العاديه **استاجر**
 حمارا ففضل على الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لم يضمن كذا في ندشة من قطيعه
 فيف على الباقي ان يتبعه كذا في الخاينة لا يسافر به مؤجرا للخدمة بلا شرط لان في خدمة الكثر

زيادة مستغلة فلا ينظر الاطلاق لا كغيره **استأجر عبد محمد** يعني اذا استأجر عبد
 محجور اشهر او اعطاه الاجر فليس للمستأجر ان يأخذ منه الاجر لان هذه الاجارة بعد الفراغ
 صحيحة استحقاقا لان فادما لرعاية صح الموكل فبعد الفراغ رعاية محقة في القصة وهو بالاجر
 له ولا يرضى **الحل غلة عبد غصبه قاهر هو** اي العبد نفسه يعني رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه و
 سلم عن العمل صحت الاجارة لكونه نفعيا في حق الموكل فان اخذ العبد الاجر فافقه الغاصب للاجر
 منه فأكمله لا يضمن عند اذ غيبه وقال لا يضمن لانه ائلف مال الغير بطلانا وبطلان الاجر مال الموكل
 ولم انه ائلف ما غير متقوم في حق المتكف فلا يضمن كغصب بالسرقة بعد القطع كما اذا اجرة
الغاصب فانه اذا اجر عبدا غصبه واخذ الاجرة وائلف لا يضمن لان الاجر له وصح للعبد قبضها اي
 الاجرة الحاصلة من ايجار نفسه اتفاقا لانه نافع محض ما دون فيه كقبول الهبة وفائدة تظهر في حق
 مزوج المستأجر عن عمدة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه **ويأخذ ما مولاه فائمة** لانه وجد عين ماله
 ولا يلزم من بطلان المتقوم بطلان الملك كما في نصاب السرقة بعد القطع فانه غير متقوم وملك
 للمالك **استأجر عبد اشهرين شهرا بربعة وسدس النجدة صح على الترتيب** المذكور لان الشهر المذكور
 او لا ينصرف الى ما يمل العقد فخر الجوار فينصرف الثاني الى ما يمل الاول ضرورة حكم اي اذا
اختلف في ابا وج العبد ومرضه وجرى ماء الرعي يعني اذا استأجر عبدا اشهر ابد رعيهم فقبضه
 في اول شهر ثم جاء آخر الشهر والعبد مريض او ابلح واختلف فقال المستأجر مرض هو او ابلح
 من اول المدة وقال المؤجر في آخرها حكم الى ان كان العبد ابنا او مريضا في الحال يحكم بانه
 كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابنا او مريضا يحكم بانه كذلك من اول المدة
 فيجب الاجر وكذا الاختلاف في جرى ماء الرعي **احول لرب الثوب في القميص والقباء والصنعة**
والحكة يعني اذا قال رب الثوب الخياط امرتك ان تحيط ثوبي قباء فحطت قميصا او للقباع
 امرتك ان تصبغ ثوبي امر فحطت القميص او قال الخياط والقباع ما امرتني هو الذي فعلته
 فالقول في الصورتين لرب الثوب مع اليقين لان الاذن مستفاد من قبله فكان القول بقوله
 فيما اذن فيه فاذا لم يكن له ما بينه فختلف رب الثوب في الصورة الاولى في ان شاء ضمنه قيمة
 الثوب غير معمول ولا اجر له وان شاء افذه واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسح لانه امثل
 امره في اصل ما امر به وهو القطع والخياطة لكن خالفه في الصفة فيختار بينهما شاء وفي الثانية
 فيه ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء افذه ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسح
 ايضا والقول لرب الثوب في **الاجر وعده** اي صدق رب الثوب مع يمينه في قوله علمت
 لي بمان لا صانع قال بل باجر لانه ينكر العقد وجوب الاجر ومتقوم عمله **ب** **فنيح الابا**

متعلق برب الثوب مع يمينه
 في قوله علمت بمانا

نقطة

تفنيح اي استأجر ولاية التفنيح الى انها تفنيح لاصقال الانتفاع بوجه آخر ولذا لم يقل تفنيح
بنيح الشوط بان استأجر اراسته على انه او المؤجر بالخيار فيها ثلثة ايام وانما تفنيح به
 لانها عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويحتل التفنيح بالاقالة فيجوز شرط الخيار
 فيه كالبيع **وبنيح الرؤية** لانه عليه السلام قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه والا جارة
 شراء المانع فينتا وله طاهر الحديث لفظا او دلالة وبنيح رعيب حاصل قبل العقد **وبعد** اما
 جواز الرد بعيب حاصل قبل العقد فطاهر واما جوارده بما بعد العقد فلان المقنود عليه هو
 المانع وانها توجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة الابتداء فكان
 العيب حاصل قبل القبض وذلك بوجوب الخيار كما في البيع وعلى هذا لا فرق بين ان تكون
 العيب طارئا بعد قبض المستأجر او قبله لان الذي حدث بعد قبضه المستأجر كان قبل قبض
 المقنود عليه وهو المانع كذا في شرح الهداية **ينوت النفع صفة عيب كرايب الدار وانقلا**
ماء الرعي وماء الارض فان كلاهما ينوت النفع فيثبت خيار التفنيح او يحل عطف على ينوت
 به اي بالنفع يعني ان العيب لا ينوت بالكلية بل يحل به بحيث يجوز ان ينفع به في الجملة **كرض**
العبد ودبر الدابة فان الاجارة تفنيح به ايضا **فلو لم يحل اي العيب به اي بالنفع او انتفع**
اي المستأجر بالجملة بالنفع واستوفى المنفعة وقدره في العيب **وان اراد اي الاطلاق المؤجر سقط**
فيما رة له وال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنفع المقصود لم يكن يجوز التفنيح نحو
 ما اذا كان في الدار حايط للجمال ولا يتنفع به في سكنها وسقط ذلك الحايط ليس له ولاية
 التفنيح لان المقنود عليه المنفعة فاذا لم يكن الحل فيها لم يثبت الخيار **ويغزر عطف على خيار**
 الشرط **له يوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى اي العقد كما في سكوت وجع في فوس استأجر حداث**
لقلعه فان العقد ان يبقى لزوم قطع سعة صحيح وهو غير مستحق بالعقد **وموت عرس او اخلاعا**
واستوبراي طباع لطبخ ولينما فان العقد ان ينع تقدر استأجر بتلاف ماله في غير الوليمة **لوزو**
دين عطف على لزوم ضرر لا يقضي الا بئمن المؤجر فانه اذا اجر او دارا ثم افسس ولزومه ديون
 لا يقدر على قضائها الا بئمن ما اجر واراد فسخها تفنيح والا لزم ضرر المجلس **وسفر عطف**
 على لزوم **استأجر عبد الخدمة** في الحمر او مطلقا اي غير مقيد بكونها في الحمر وان كان محمولا
 على الخدمة في الحمر فان منع ماله على الوفاء بالتفنيح لوجود العذر وان اراد المستأجر
 سفره فلما لك التفنيح لوجود العذر وان رضى المالك بسفره فليس للمستأجر التفنيح لاستقام
 العذر **وافلاس استأجر وكان ليتجر** فان الاجارة ان بقيت لزوم اداء اجر الدكان وهو
 يتمتع بالافلاس **وافلاس فيطاط يعمل بانه استأجر عبدا ليحيط فترك عمله** فيه بقوله يعمل بانه

وهو ابلح
 مسته

لان من ليس له مال ويعمل بالاجر فامس ماله لبره او موقاض فلا يتحقق العذر في صحة **وهدل**
مكتوى الدابة من سواه فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر فايد لاقتبال كون قصده
 سوا الحج فذهب وقته وطلب غريمه فحضر التجارة فافتقر **بجلاف** متعلق بقوله وضيابط يعمل
 بماله **استأجر عبد استأجره** اي استأجر عبده الى لحيطة **ليعمل** متعلق بالترك في الوف
 فانه لا يكون عذرا اذ يمكن ان يعقد العظام للحيطة في ما حية ويعمل في العرف ناهية **وبده**
المكاري متعلق بقوله وبده المكاري فانه ايضا ليس بعذر اذ يمكن ان يعقد ويبعث دوا
 على يد تلميذه او ابيه **وبيع ما آجره** متعلق بقوله ولزوم دين فانه ايضا ليس بعذر بدون
 كسوف دين كما مر **وتفخ** الاجارة بلا حاجة الى التفخ **بوت** اي اهدى اهل القدين
لو عقد ما لنفسه لانها لو بقيت بغير المنفعة الملوكة او الاجرة الملوكة لغير العاقد مستحقة **للعقد**
 لانها الى الوارث وهو لا يجوز **لو عقد ما لغيره** لا اي لا تفخ **كما لو كيل والوصى والمولى**
 بقاء الحق عليه والحق مع لومات المعقود له بطلت لما ذكرنا **وتفخ بوت** اي اهدى
او الموردين في حصه فقط وبقيت في حصه الحج وقال زفر يطل فيها لان الشيوع ما في
 قلنا الشروط تراعى وجودها في الابداء ولا البقاء كما لشهادة في النكاح **سألت**
احرق حصايد ارض وهي جمع حصيد وحصيد ومهما الزرع المحصود والمراد بها مهنها ما يستخرج
 من اصول القصب المحصود في الارض **استأجره** او استعاره فاحرق ما في ارض غيره
 لم يضمن لان هذا شبيب وليس بمباشرة فلا يكون متعديا كما في البشارة ملكه **لان لم يضطرب**
الرياح قال الامام شمس الائمة عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما
 اذا كانت مضطربة فيضمن لان موقه النار يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرة
وضع حجرة في الطريق فاحرق شيئا فانه متعدي بالوضع ولورفعها الرياح الى شيء
 فاحرق لا يضمن لان الرياح شئت فعله كذا في النهاية **سقي ارضه سقيا لا يملكه** اي لا
 يملك تلك الارض ذلك الشيء فتعدي اي الماء الى جاره **ضمن** لانه مباشر لا مستب
فيما وكونه في مكانه من يطرح عليه العمل بالنصف جاز فان صاحب الدكان قد يكون
 ذاجاه وحرمة ولا يكون عاذقا في العمل فيعقد عاذقا يطرح عليه العمل ولما كان القياس
 ان لا يجوز لانه استأجره بنصفه ما يخرج من عمله وهو مجهول كقضية العلى ان لكنه جاز
 استحسانا لانه شركة الوجوه في الحقيقة فان هذا هو جازمته يقبل ذلك وذكرنا خذاقته
 يعمل فيستغل المصلحة ولا آفة الجهالة فيما يحصل **كما استأجر رجل ليعمل عليه بجلا وركبني**
وتحل لانه جازم استحسانا ان الجهالة يزول بالقرف الى المقاد وارايد اجود

في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

اي رواية

اي رواية المحل الحال احسن لان المشاهدة انفي الجهالة **استأجره** اي جلا ليدل
زاد فاعل منه زاد عوضها لانه استحق عليه حلا مقدارا في جميع الطريق فله استوفيه
 قال **الفا صيب** ارضه فاعلها **الا فاجر** بها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجبه **المسح** لانه اذا عين
 الاجرة والفا صيب رضى بها طاهرا انقلبه بينهما عقد اجارة **الا اذا انكر الفاعل** فانه
 اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة **وان** وصلة **اشيت** اي اثبت صاحب الدار كونها ملكا
 له او اقتر اي الفاعل صيب به اي ملكه **ولم يرض** بالاجر اي صرح بعدم رضاه به في لا يبر
 رضاه طاهرا **المستأجر** اي جاره **لانه** ان يجره **الاجر** من غير موجه ولا يجوز ان يوجه لموجه
 لان الاجارة تمليك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام الموجه فله ان يملك المالك
 ويغير ويودع فيها لا يختلف الناس في الانتفاع به لانه لا ملك ضافه جازله ان يملكها لكن
 لا فيما يختلف الناس في الانتفاع بها **والا** كان متعديا فاذا **استأجره** دابة ليركب لا يوجه
 غيره ولا يغيرني لانه مما يختلف الناس في الانتفاع به **وكلمة** لا يستأجره وارفعه وقبض
 ولم يملكها اليه فحق مضر المدرة رجوع الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض
 ومضت المدرة ولم يطلب الامر وان طلبه الى ليعمل اي الاجر لا يبرج على الامر
 يعني لو وكل رجلا ليعمل اجاره دارا معيته فاستأجره وقبضها ومنها من الامر ولا يبرج مضت
 المدرة فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه في القبض
 نائب على الموكل في حق ملك المنفعة فصار قابضه حكما فان شرط الوكيل تعجيل الاجر وقبض
 الدار ومضت المدرة ولم يطلبها الامر منه رجوع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار قابضا
 بقبضه ما لم يظهر النسخ ولو طلبها فانه متى يعمل لا يبرج على الامر لانه لما حبس الدار من الامر
 وله حق الحبس فحجب يد الوكيل من ان يكون بدسامة فلم يبر الوكيل قابضا حكما ولم يبره
 حادثة في يد الموكل حكما فلم يجب الماجر على الموكل كذا في الكفا في القاض **الاجرة** على كتب الكفا
 قد راجح **يجوز** لغيره لان كتبها ليس من افعال القضاء **ليجوز** المستأجر لا يكون قضيا **لدى** الاجارة
 والرهين **والشراء** لان الدعوى لا يكون الا على مالك العين **بجلاف** الشراء لانه مالك العين
 ذكره في العمادية **كتاب** **الحاررية** لما فرغ من كتاب تمليك النفع بعوض شرع
 في كتاب تمليك النفع بلا عوض في القحاح من بالتشديد كانها منسوبة الى العار لان طلبها
 عار وعيب في الهداية من التوبة ومن العطفية **وتج** الكفا في هي من التواور وهي التنازل
 فكانت يجعل للغير توبة في الانتفاع فتملكه ان يعود اليه هي لفظة ما ذكره شرعا تمليك نفع بلا
 عوض وبهذا يخرج الاجارة **وتصح** باعترك لانه مبيع فيها **والطه** لانه لان الاطعام اذا

مطلب
 في كتاب

اضيف الى ما لا يطعم كالارض يراد به الكل غلتها اطلاق اسم المحل على الحال **ومستحق فوته**
هذا او جاريته هذه اذ لم يرد به الهبة فان البيع لتلك العين عرفا وعند عدم ارادة جعل
على تلك الماشية واصله ان يطعم اوتة ليشرب لبنها ثم ترد وكثير استعماله في تلك العين
فاذا اراد به الهبة افا ذلك العين والآية على اصل وضعه **وهذا** دالة على هذه اذ لم
يرد به الهبة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة كاسبق من قولهم هل الامر فلان
على الفرس ويراد به التمليك ومعناه لغة هو الاركاب وهو مستعمل فيه ايضا فاذا نوى اكلها
صحت وان لم يكن له نية جعل على الادنى ليلا يلزم الاعلى بالشك قوله وهذا التفسير فيه
ما اعترض صاحب الكفا في علم الهداية بوجهين اهما انه جعل في كتاب العارية هذين
اللفظين يعني مستحقك ومملكتك حقيقة لتمليك العين ومجاز لتمليك المنفعة ثم ذكر في كتاب
الهبة في بيان الفاظها ومملكتك على هذا الدابة اذا نوى ما لحلان الهبة وعمل بان المحل
هو الاركاب حقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الهبة ونابرها انها اذا كان لتمليك العين حقيقة
والحقيقة يراد باللفظ بلا نية فعند عدم ارادة الهبة لا يحل على تمليك المنفعة بل على الهبة
اما اندفاع الاول فلا نه اراد ان يجعل هذين اللفظين حقيقة لتمليك العين في العارية جعلها
حقيقة له عرفا فيكونان مجازين لتمليك المنفعة عرفا ضرورة واراد يجعله المحل حقيقة في
الاركاب جعله حقيقة له لغة فيكون لتمليك العين مجازا لغيره ضرورة فلا منافاة واما اندفاع
الثاني فلا نه الحقيقة انما يراد باللفظ بلا نية اذ لم يعارضها مجاز مستعمل فان التنية اذا
انفتحت كان المعنى العرفي واللفظي المستعمل متوحيين في الارادة فيجب على اللفظ على
الادنى مثلا يلزم الاعلى بالشك **واحد مستحق عدي** فانه اذن لم في الاستحدا فيكون عارية
وداري لك سكتي وداري لك سكتي سكتي فان لفظ سكتي يحكم في ارادة النفع فيصرف للام
في قوله لك عن افادة الملك ويرجع المغير مع شأ لا ان النافع تمليك شيئا فشيئا المحب عدو ثما
فالم توجد لم تمليك فحق الرجوع ولا يضمن اذا مملكت بلا نية لانها امانة ولا توجد اي العارية
ولا يبرهن لانه الاعادة دون الاجارة والرهن والشئ لا يفتن ما فوقه **فان اجر اورهن**
المستغير فمملكت اي العارية ضمة المغير اي ضمن المغير المستغير لانها اذا لم تنالها كان كل منهما
غصب ولا يرجع اي المستغير على احد اذ اظهر بالظان انه اجر اورهن مملكت نفع او ضمن المستغير
ويرجع اي المستأجر على المؤجر دفن لظن المؤجر عليه ان لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا
يرجع لانه لم يفرغ فصار كالمستأجر من الفاضل عالم بالغيث ويعاد اي العارية مطلقا اي
سواء اختلف استعماله او لا ان لم يبين مستغنى لانها كانت لتمليك النافع جاز ان يعبر

لان المالك

لان المالك تمليك التمليك كالمستأجر يملك ان يوجر والموصى له بالخدمة مملكت ان يعبر ويعاد
ما لا يختلف استعماله ان عينه اي مستغنى ووقع على قوله ويعاد مطلقا بقوله **فان استعار**
دابة مطلقا يحل عليها ماشاء ويعبر له اي للمحل ويركب غيره ويركب نفسه وايضا فعل يتعين
وصف بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذ يتعين ركوبه ولو ركب غيره ليس له
ان يركب بنفسه حتى لو فعله ضمن وان اطلق اي المغير **الاستغناء في الوقت والنوع** انتفع
ما شاء متى وقت شاء لانه يتصرف في ملك الغير فبذلك التعرف على الوجه الذي اذن له فيه
وان قيد ضمن اي المستغير بخلاف 21 شذوذا في التقيد اما في الوقت النوع او بالعكس
او فيها فان عمل على وفاء القيد فظاهر وان خالف في شريطين والى مثل او اجبر لاجارية
الثمن والمكيل والموزون والمورد والمتعارب فرض لان الاعادة تمليك المنفعة ولا تنفع
بهذه الامور الا باستهلاكها ولا يملك استعمالها الا اذا ملكها فافتقت تمليك عينها
ضرورة وذلك الهبة او القرض والقرض او ما شاعرا لكونه موجبا لرد المثل **هذا اذ لم**
يعتبر الهبة اما اذا اعتينها فاستعارة الدراهم ليعبر بها الميزان او يزين بها الدكان ونحو
ذلك من الانتفاعات فيصير عادية امانة ليس له الانتفاع باستهلاكها فكان نظير عادية المالك
والسيف المحل ووقع على كونها فرضا بقوله **فيضمن مملكتها قبل الانتفاع** كما هو حكم القرض
وجه الاعادة اي ايجاد الارض للبناء والفرس لان منفعتها معلومة تمليك بالاجارة
فبذلك بالاعادة وله اي المغير ان يرجع لان الاعادة ليست بلازمة **ويكلف قلعها** اي البناء
والفرس لانه شغل ارضه بملكه فيؤمر بالتفريق الا اذا شاء ان يلاخذها بقبعتها اذا
استقرت الارض بالقلع في يضمن له قيمتها معلومة عين ويكونان له كيد لا يتلف ارضه عليه و
يستبد ذلك به لانه صاحب اصل واذا لم يستقر بلا يجوز الترك الا باقتضاها ولا يشترط
الاتفاق في القلع بل ايتها طلبه اجيب **ضمن** رتب الارض ما نفق البناء والفرس بالقلع ان
وقت اي العارية لان مؤجرا من جهة حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه
دفعا للفرور عن نفسه **وكره اي الرجوع قبله** اي قبلي وقت عتي لان فيه خلف الوعد
لواعاد اي ارضه المزروع لا يؤخذ اي الارض حتى يحصد اي الذرع اي جان له ان يخصه مطلقا
ما يسهل سواء وقت اول لانه له نهاية معلومة وفي الترك مراعات الحقيقتين بخلاف الفرس اذ ليس
له نهاية معلومة وفي الترك مراعات الحقيقتين بخلاف الفرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقلع
دفعا للفرور عن المالك واذ كنت يكتب قد اطعنتي ارضك اعترفتي يعني اذا اعار ارضا
بيضاء ليزرعها يكتب المستغير انك اطعنتي ارضا كذا لانه عند ارضه عند ارضه عند ارضه

الكل عرتني لا اعاره هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع اوله ان لفظ الاطعام
اول على المراد من الاعارة لانها تختص بالذراعة واعارة الارض تارة يكون للذراعة وتارة
للبناة ونسب النطاق فكانت الكتابة بلفظ الاطعام اوله ليعلم ان عرض الذراعة صحيح التوكيل
بردة العارية والمقصود لانه القرض فعلا واجبا ولو توكل به اي بالردة لا يجزئ الوكيل على النقل
الى منزلة بل يدفعه اليه حيث يجد لان الوكيل لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع على الامر بخلاف
الكفيل لانه ضمن كالوكيل بقضاء الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه رد المستعير الدابة
مبتدأ خبره قوله الاتي تسليم ولو وصلة مع عنده اي عند المستعير او اجيره مسانمة او
لا مياومة الى متعلق بالردة اصطبل مالها لا نفق مالها او العبد عطف على الدابة الى دار
مالكه لانفسه تسليم حتى اذا املكها لم يضمن استئجاره والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية
على مالها ولا على وكيل مالها بل ضيعها وجه الاستحسان انه اتى بالتسليم المتعارف لانه رد
العارية الى المرتبط اوله دار المالك حكما فانه رد بها الى يد المالك كردها مع عبد الميرمطلق
اي سواء يقوم على دابة او لا هو الصحيح او اجيره كحماره اي مشاهرة او مسانمة لان المالك
راض به عادة ولو كان المستعار غير نفيس يعني اذ جاز رد المستعار الى يد غلام صاحبه او وضعه
في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي يكون في يد الغلام عادة وكذا غيره وانما اذا لم
يكن كذلك كعقد الاول ونحوه فاذا ردته المستعير الى الغلام صاحبه او وضعه في داره او اصطبله
يضمن لان العادة لم يجز به ولهذا لودعه المودع الى غلامه يضمن بخلاف الاجنبي اي بخلاف
ما اذ اردت مع الاجنبي فانه يضمن وبخلاف رد الوديعة والمقصود الى دار المالك فانه
اذا ردتها اليها لم يسلمها اليه ضمن وانما الوديعة فلا تملك للنفذ ولم يضمن بحفظ غيره والا لاماؤها
عنده وانما العصب فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بان رد الى المالك العبد المأذون
يملك الاعارة كذا في الخلاصة والمجوز اذا استعار واستهلك يضمن بعبد المتعلق لان المعير
سلط على اتلافه وشرطه عليه الضمان فصحة تسليطه وبطل الشرط في حق المولى ولو اعاد هذا
المجوز مثلا فاستهلكه ضمن الثاني للحال لان المجوز يضمن بالتكليف مالا استعاره فيها فقلد صبيها
فسرق اي الذي هو منه فان كان البهي بضبط ما عليه لم يضمن اي المستعير لانه لم يضيعه اذ لم يضمن
ان يعير ولا يضمن لانه ضيقه حيث وضعه عنده من لا يعقل حفظه كذا في المحيط وضعا اي وضع
المستعير العارية بين يديه فانما فضا عت لم يضمن لو كان نومه جالس لان هذا حفظه عادة
وضمن لو مضطجعا تركه الحفظ ليس للاب اعارة مال طفله كذا في الخلاصة واردة الرد الى رد
العارية والوديعة والعين المستأجرة والمقصود والرهين على المستعير والمودع والموجر والغا

والمرتين لان المنفعة حصلت لهم كذا **الوديعة الوديعة لا يخفى**
من سبب الكتاب العارية هي لغة مطلق الترك وشرعا امانة تركت الحفظ وركبتها الايجاب
من المودع كما ودعك او ما يوجب منابه قولنا او فعلا فان من وضع ثوبه بين يدي رجل
سواء قال هذا وديعة عنديك او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب لا فرق وترك الثوب
ثم غاب فضا صار ضامنا لان هذا ابراع عرفا صح به قاض فان القول عطف على الايجاب
حقيقة بان يقول قبلت او اخذت او نحو ذلك او عرفا بان يسكت حين يضع الثوب
ولو قال لا قبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضا الثوب لا يضمن لانه صرح بالردة
فلا يصير مودعا بل قبول ذكره قاض فان **شرطا كون المال قابلا لاثبات اليد عليه لان**
الايدي عقد استحقاق وحفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه حال ايداع الطير في الهواد
والعبد الاثوب والمال الت قسط في البحر غير صحيح **وحكمها وجوب الحفظ على المودع وصحة**
المال امانة عنده وخرج عليه بقوله فلا يضمن اي المودع ان منك او سرقته عنده لقوله ام
ليس على المستودع غير المخلضمان والمخل الكاين والا غلال الغنائة ولو وصلة **ومدنا**
اي لم يسرق معها مال للمودع وقال مالك يضمن للتممة والحجة عليه ما نقلناه **الا ان يموت**
اي المودع بمجتمعا ان لم يبين حال الوديعة فانه يكون متعة يا فيضمن كذا الامانة اي كل
امين مات مجتمعا الى الامانة يضمن **الامتقليا** اقد القلة ومات مجتمعا او مدع
بعض الغنئين بعض الغنيم ومات مجتمعا اي بلا بيان المودع وقاضيا او مدع مال البيتيم
ومات مجتمعا اي بلا بيان المودع كذا في الخيانة ويضمن بنفسه وعياله اي زوجته والدة و
والدة واجيره **ويضمن** ان حفظ غيره هم او دعها غيره هم لان المالك يضع بحفظه وبه دون
غيره فيضمن بالتسليم اليه الا اذا اصاب حرقا او غرقا او ستم الى جاره او فلك آخر اذا لا يمكنه
ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار ما دونها فيه فلا يعقد عليه الا ببينة لانه
يدعي ضرورة تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصاركما اذا ادعى الاذن في الايداع كذا اي
يضمن ايضا المودع اذا طلبت اليها اي ربت الوديعة فخرج اي المودع قادرا على تسليمها فان
اذا اطلب بالردة لم يكن راضيا بما سكه بعده فيكون متعة يا بالكنع فيضمن او تقدي اي المودع
وفسر التقدي بقوله فليس ثوبها او ركب وابتها او انفق بعضها فان المودع اذا انفق
بعضها ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها او غلط مثله بما بقي فانه اذا جاء بمثل ما انفق قلدا
بابا صار راضا بما يجيعها لانه صار مستهلكا للكل بالخط كذا في الكا في اوجدها عنده يعني
اذا اطلبها ما فيها فجدد عنده ثم اقر ولا ضمن لان المالك عزله عن الحفظ حين لم يباله

فمنه بالاساك بعده غاصب فيضمن فان عا د الى اقرار لم يبرأ عن النكاح لان العقد
ارتفع فلا يعود الا بالتعدي ولم يحد وانما قال عنه لانه لو انكر عنه غيره بان قال اجبني
اعنك وديعة لفلان فقال لا لا يضمن لان الجحد عند غيبة المالك من الحفظ لانه يطالب
طبع الطامعين عنها فلا يضمن به او حفظ الى الوديعة في دار امر به اي يحفظها في غيرها
اي غير تلك الدار فيضمن لئلا لغة آثره او خلط بانه صلتهم يتميز سواء خلطها بجنسه او خلط
جنسه فان الخلط استهلاك عند ائنه حقيقه مطلقه وادخلت الى الوديعة به ان يبال
المودع بلا صنع منه كذا اذا اشترى الكلبان فاختلط اشتركا ولا ضمان اذا التقى منه
وهذا اتفاق وان ازال التعدي يعني اذا التقى المودع في الوديعة بان اودعها عند غيره
ثم ازال التعدي فرد الى يده زال الضمان بمعنى ان الوديعة اذا ضاعت بعد العود الى يده
لم يضمن خلافا لثاني هذا الذي ذكره حكم الوديعة واختلف في سائر الامانات قال في العا
لو استعار دابة الى مكان مسجى فجاز بها المستعير للكلان المستحق ثم عاد اليه فهو ضامن الى
ان يرد ما الى المالك قبل هذا اذا استعارها ذاهبا لاجاء يدها اذا استعارها ذاهبا و
جائيا يبرأ وهذا القائل سوى بين المودع والمستعير والمتاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق
برؤا عن النكاح اذا كانت مدته الابداع والاعارة ما فيه ومن المخرج من قال في العارية
لا يبرأ عن الضمان ما لم يرد ما على المالك سواء استعارها ذاهبا او جائيا وهذا القائل
يقول ان المغير والمتاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق لا يبرأ عن النكاح بخلاف المودع اذا
خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول اشبه واليه مال شيخ الاسلام فخره
له الى مجموع التفرع الى الوديعة وان كان لها على مؤنة اي امن اي الطريق بان لا يبرأ
احد غايبا وان قصده امكته دفعه بنفسه وبرفاعة ولم يبرأ الى المودع عن التفرع لم يبرأ
اوتها فضاقت ضمنا او دعاه اي اودع وجلان رجلا مثليا يعني الكيليات والموزون
والعدديات المتعارفة لم يبرأ الى المودع الى المودع حاصصة بغيبة التفرع ولو دفعه ضمن ذكرا
يدفع ولا يضمن قبل الخلاف في الكيليات والقياس معا والصحيح انه في منيات حفظه
قال في القتي اودعها ما يقسم اقسمها وحفظ كل نصفه وان كان قسما لا يقسم جازان
يحفظ ادهما باذن الآو وذكر لان رضى بحفظها ولم يبرأ من حفظ ادهما كله فانه العقل
حفظ مع اضيف الى اثنين فيما يقبل التخييل يتناول المودع البعض دون الكل فيقع التسليم
الى الآخر بل رضى للمالك وضمن واقع كله الى قابضه لانه مودع لا يضمن عنده بخلاف ما لا يبرأ فان
دفعه كذا لا يضمن لانه اودعها مع علمه بامتناع ائنه عليها ليلا ونهارا او امكنها الرها

كان راضيا بدفع الكل الى ادهما في بعض الاحوال كذا المرتبة والوكيلان بالشرا
اذا سلم ادهما الى الآخر ما يقسم حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم نهي عنه الرفع الى عياله الى
من له به اي انشكاك منه مع انه من عياله ضمن ودفع الى من لا بد له منه كدفع الدابة الى
عبيده وما يحفظ النساء الى عرسه لا اي لا يضمن يعني اودع رجلا وديعة وقال لا تدفعها
الى امرئتك وعبدك وامتك ولذك واجيرك ودهم في عياله فان دفعها الى واحد منهم فطكت
فان كان يحد بداه من الدفع اليه بان كان له سواء اوجل وخدم فهو ضامن والالم يضمن لان
هذا الشرط مقيد فقد يامن لان الرجل على المال ولا يأتين عياله لكن اتى بخدم مراعاة شرط
بعدم الامكان فان كان يحد بداه من الدفع الى من نهي عنه وهو ممكن من حفظها على الوجه
الما مور به فيضمن بحفظها على الوجه المنهي عنه وان كان لا يحد بداه لم يضمن اذ لا يمكن
الحفظ الا به فلم يمكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يعتبر التقيد بفصل نصا ركانه
قال لا يحفظ فصار ضامنا لاصله وبدا كما اودع ودابة وقال لا تدفعها الى غلامك او نهاره
عن الدفع الى امراته والوديعة شيء يحفظ على يد الثا والرجل ممن لا يحد بداه منها فهذا
شرط ينافي اصله فصار باطلا لو امر بحفظها في بيت معين من دار او صندوق معين
فيه اي البيت فحفظ في بيت آخر منها اي من نكر الدار او صندوق آخر منه اي من ذلك البيت
فانه لم يضمن بخلاف الدارين لاصل ان الشرط انما يقع اذا كان مقيدا او العمل به ممكن و
انتهى عن الوضع في دار اخرى مفيد لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ فعلى الشرط
وامكن العمل به واما البيتان في دار واحدة فلما يختلفان في الحرز فالحكم من الاخذ من اقل
يتمكن من الاخذ من الآخر فصا الشرط غير مفيد وتقدر العمل به ايضا فلا يعتبر وكذا في
الصندوق فان تيقن الصندوق قمت هذه القنونة لا يفيد فان القنن وقين في بيت واحد
لا يتفاوتان في امره لان يكون لهما اي للبيت والصندوق فخلط امر في بنيد الشرط ويضمن
بالخلاف اودع المودع فملكك ضمن المودع الاول فقط وقال لا يضمن ايتها فان
ضمن الآخر رجع على الاول ولو اودع الفاصب ضمن المالك اياها من الفاصب المودع
اما الفاصب فظا مهروا ما مودعه فلقبضه منه بلا ضمانا لانه غاصب رجع على الفاصب لا
واحد وان علم فذلك في الظاهر وكل ابو اليس انه لا يرجع واليه اثنا عشر الائمة كذا في النهاية
كما في الفاصب وغاصبه والفاصب والمشتري منه فان غاصبه والمشتري صار مشتملا بالبيع
منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذا ابقاء معه الف ادعى رجلا ان كل منهما انه اودعه اياه ففعل
لها فهو اى الالف لهما وعليه الف آخر بينهما لان دعوى كل منهما صحيحة فتوجبتم اليه لهما

عند القاضى بحسبه و دفعا للظلم وله ايضا جسي دونه بعد الجس حتى يقبض دينه او يبرأ لان
الرهين لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبرده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضمونا ما بقى القبض والدين
لا لا انتفاع به اى بالرهين عطف على قوله طلب دينه **مطلقا** اى بالاستخدام ولا سكنه ولا
بس ولا اجارة او اعادة سواء كان من المرمين والراهن **الا بالاذن** اى اذن الراهن
ان كان المنتفع المرمين او اذن المرمين ان كان المنتفع الراهن **فلو فعل** اى انتفع بالرهين
قبل الاذن **فقدى** ولم يبطل اى الرهن به اى بالتقدي واذ **المطلب** اى المرمين دينه ولو
في غير بلد العقد **امر باضاد الرهن** لان قبضه قبض استيفاء فلا وجه لقبض ماله موقفا
به استيفاء لان ماله يحصل فاذا ماله في يد المرمين تكرر الاستيفاء **ان لم يكن بحيلة مؤنة**
متعلق بقوله ولو في غير بلد العقد فان الاماكن كلها في حق التسليم مكان واحد فيما ليس
للمدة مؤنة **فان احضره** اى المرمين الرهن **سلم الراهن الدين** ثم المرمين الرهن تحقيقا
للتسوية كما في البيع والشحن بحضرة البيع ثم يسلم الدين وان كانت اى بحيلة مؤنة سلم اى الرهن
الدين سقن حق المرمين كما تقيض حق الراهن بحضور الراهن بلا **احضار الرهن** اى لا يكلف
المرمين احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخليه لا النقل من مكان الى مكان ولكن
للاهن ان يكلف بانه ما ماله كذا في الكفا **ومرتمن طلب دينه لا يعلق** اى المرمين احضار
رهين وضع عند عدل **بامر الراهن** لكونه في يد الغير بامر الراهن ولا يعلق ايضا المرمين احضار
ثمن رهين **بأمر المرمين** بامر اى امر الراهن حتى يقبضه لانه صار دينيا بالامر ببيع الرهن فصار
كان الراهن رهينة وهو دين واذا قبضه يعلق احضاره لقيام البدل مقام المبدل ولا يكلف
ايضا مرمين معه رهينة **يكنه** اى يمكن الراهن من بيعه اى الرهن **ليقتضيه** دينه يعنى لو اراد
الراهن ان يبيع الرهن ليقضيه الدين بثمنه لا يجب على المرمين ان يمكنه من البيع لان حكم
الرهين الجس الذي لم الى ان يقضيه الدين فكيف يصح ان يقضاه من ثمنه ولا يعلق ايضا
قضى يعنى دينه تسليمه **بمضى رهينه** حتى يقبض البقية من الدين لانه ان يجس كل الرهن
حتى يسوة البقية كما في جسي **ببيع** ويحفظ **بنفسه** ويحاله كزوجته وولده وفادته واجهه
مشاهدة او مسانمة بكونه معه فان العبرة بالسكنة لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت
الى زوجي لا يضمن ذكره الزايلى **ومضى** يحفظ **بغيره** لان ترك الحفظ الواجب وتقدر اى
صرى وابداعه لا تقرر ان عينه امانة **وجعل** فاقم الرهن في غرضه الهوى او البهيم لانه
استعمال وجعل في اصبع آخر حفظ **ويقتضيه** الرهن لانه ايضا استعمال لا السكنة فانه يحفظ
فان الشجعتان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلثة والفقان في هذه القورضون

العقب

العقب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة والامانة تضمن بانلاف
وفي ليس فائنة اى فاقم الرهن **فوق** **أقوى يرجع** الى العادة فان كان من يتجمل بليس
فائتمين ضمن والآ كان حافظا فلا يضمن **وعليه** اى على المرمين مؤنة حفظ لا جريبت
الحفظ وابر الى فظ فان قامه على المرمين وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوبه
سبب الجس وهو الجس في الكل ثابت له **واما مؤنة رده** او رده جزء منه الى يد المرمين
الى المضمون والامانة **يبيع** ان مؤنة رده المرمين ان كان خرج من يده كجعل الابق
على المرمين ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده جزء منه الى يد المرمين
كمد اوقات الخروج ان كانت قيمة مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فيقسم على المضمون
والامانة فالمضمون على المرمين والامانة على الراهن وكذا مداواة القروح ومعالجة
الامراض والغذاء من الجنابة **وعلى الراهن فراجح الرهن** ومؤنة بتقيده واصلاح مناه
كنفقة الرهن وكسوة واجور راعيه وطبيرة ولد الرهن وسقى البستان والقيام باموره
فالحاصل ان ما يرجع الى بقائه فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضلا او لانا العين
بثبت على ملكه وكذا ما نفعه مملوكة له ولم يرجع الى حفظه فهو على المرمين اما فاصلة او
بالتقسيم كما مر وكل ما وجب على احد من الراهن والمرمين في دأه **لا فرق** ان متبرعا
لانه يقضى دين غيره بغير امره الا ان يأمر به القاضى لانه له ولاية عامة فكان صاحب
امره به **ما يصح رهينه** والرهين به او لا يصح **تج رهن** **ما يصح رهن** يعنى
الذهب والعققة والمكيل والموزون لكونها محل الاستيفاء **فلور** ممنت المذكور
بخلاف جنسها فهلكت ملكتها بغيرها كايها الاموال وهو ظاهر ولو رهنه **جنس** **الملك**
فهلكت ملكتها **بثلمها** من الدين وبغيرها ثلثه في القدر وهو الوزن او الكيل بلا غيره
المجودة ولا للقيمة فان الدين اذا كان وزنيا والرهن ايضا كذلك فهلك فان تساوى
سقط الدين وان كان الدين زائدا سقط قدر الرهن منه وبقي الزايد في ذمة الراهن
وان عكس سقط قدر الدين منه والفضل للراهن لا اى يصح رهن **مشاع** لان حكم
الرهن كما عرفت بثبوت به الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع
مطلقا اى سواء كان مما يحتمل القسمة او لا سواء رهن من شريكه او من اجنبي والظاهر
كالقارن هو الصحيح كذا في الخلاصة **وتنزل على شجرة** دونه اى دون الشجرة وذرعه اى او
تخلها دونه اى دون الارض لان المرمين متصل بالهيس بمرهون حلقه فكان في معنى
المشاع **كذا العكس** وهو رهن الشجرة لا الثمر ورهن الارض لا النخل والزرع لان الاتصال

يقوم بالطرفين فالاصل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس بمرهون لا يجوز الاستماع
قبض المرهون وحده ولا يصح ايضا رهن **حر ومدر** ومكاتب ام ولد ووقف حر لان حكم
الرهن ثبوت يد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالقة في الحر وعدم جواز بيع
ماسواه ولا يصح رهنها **من مسلم او ذمي** والقام في السلم متعلق بقوله رهن فوا وارتهاها
اي لا يجوز للمسلم ان يرهن فوا او امثاله او يرهنها من مسلم او ذمي لقدر الافاء والاستيفاء
في حق المسلم ولا يصح له اي للمسلم رهنها **الذمي** يعني ان كان المرتهن ذميا لم يضمنها للمسلم
كما لا يضمنها للمسلم كما لا يضمنها بالفسخ منه لانها ليست بمال في حق المسلم وفي عكسه **القمان**
يعني ان كان الرامن ذميا والمرتهن مسلم فيضمن الجمر للذمي كما اذا غصب لانه مال للذمي
ولا يصح ايضا **بامانات** كالوديعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب الرهن يتو
يد الاستيفاء للمرتهن فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا
وثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانات ليس بمضمون ليصح الرهن بها **وببيع في يد**
البائع لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما والبيع في يالبائع
ليس بدين حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا بالمثل او القيمة والبيع
في يده ليس كذلك بل اذا هلك سقط الثمن وهو صوح البائع وليس فيه ضمان والقوم
يسمونه بالعين المضمونة بغيره وسببا في حقيقة ان شاء الله **ودرك** تعبر الرهن بالدرك
ان يبيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها وحاف المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن من البائع
رهنه قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حبس الرهن قبل الدرك او لم يجل واذا هلك الرهن
كان امانة عنده قبل الدرك او لا اذا عقد حيث وقع باطلا كذا في الكافي **واقره نايكة**
ومعينة وثن حر حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يبقا به شيء مضمون وكذا في النفس
لنقد الاستيفاء **وشفعه** لان البائع غير مضمون على المشتري وعبد جان ومديون لا يغير
مضمون على الكول فانه لو هلك لا يجب عليه شيء **وقصاص مطلق** اي في النفس وما دونها لقدر
الاستيفاء **بخلاف الجناية فظا** لان استيفاء الارش من الرهن ممكن **ويصح بيعين مضمونة**
بالمثل او القيمة كما لمصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم عمد اعلم ان الاعيان ثلاثة
اقسام اهداها عين غير مضمونة اصلا كالامانات فان القمان عبارة عن رد مثل الهالك
ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا فالامانة ان هلكت بلا نعمة فلا شيء في مقابلتها او بعد
فلا يبقى امانة بل يكون معصوبة وثانيتها غير مضمون في حدة ذاتها ووجهه ان القمان
كما عرفت عبارة عن رد مثل الهالك او قيمة فالشيء اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث

لو هلك

لو هلك تعين المثل او القيمة فيكون مضمونا في حدة ذاتها مع قطع النظر عن عوارض و
ثانيتها عن ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد
بمثله او قيمة لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري وغير المثل او القيمة فيجوز هذا الاخذ
ستموم بالعين المضمونة بغيره فانه من قبل الشاكلة ويصح **بيدين** كما هو الاصل وهو توطئه
لقوله **ولو موعودا فملكه في يد المرتهن عليه** اي على المرتهن بما وعد من الدين يعني ان رهن
ليقرض الزورهم وهلك الرهن في يد المرتهن بمقابلة الالف المودع فيجب عليه تسليم الالف
الراهن اذا لم يكن الدين كثر من قيمة الرهن بل كان مساويا او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن
مضمونا بالدين بل بالقيمة **ويصح ايضا براس المال** **السلم** وثن القرف لان المقصود ضمان المال
والجانية في المالية فيثبت الاستيفاء من حيث الحال **فانه مملوك** اي الرهن براس المال
او ثمن القرف ثم **العقد** اي السلم والعرف **واخذ حقه** اي صار المرتهن مستوفيا لديه لتحتج
القبض حكما وان افترقا قبل نفاذ العقد **وملكه** اي عقد السلم والقرف لغوات القبض حقيقة وحكما
ولما لم يأت هذا التفصيل في السلم فيه افروء بالذكر فقال **وبالمسلم فيه فان مملوك** اي الرهن
ثم العقد **وصار** اي الرهن عوضا للمسلم فيه تغييره كان استوفاه وان **فسخ** اي عقد السلم
صار اي الرهن رهنا ببدله وهو راس المال فيجب فسخه كما لمصوب اذا هلك وبه رهن
يكون رهنا بقيمة **وملكه** **بعد الفسخ** **ملكه** به اي بالمسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل
المسلم فيه لقبض راس المال لانه رخصه رهنه وان كان مجوس بقره وهو راس المال
ويصح ايضا **بيدين** عليه اي الاب **عند حمله** مضمون الرهن الحقير لانه يملك لا يبيع وهذا
منه في حق الضمى لانه قيام الرهن بمثله ابلغ فلو قام الزاوة ولو هلك مملوك مضمونا والرد
بملك امانة فالوصى كالباب وعن ابن يوسف وزفر لا يجوز منهما ويصح ايضا **بثمن جديد**
وفل او ذكية اي ثمن العبد حر او اخل فوا والذكية مبيعة ويبدل صلح عن الدين او ار
دين صورته رجل صالح عن الكار ورهن ببدل الصلح شاء ثم نقدا على ان لا دين
فالرهن مضمون والاصل في هذا المسائل ما مر ان وجوب الدين ظاهر البقي الصحة الرهن
ولا يشترط وجوب حقيقة شيء علم ان برهن شيئا او يعطى كفيلا فكون الرهن والكفيل
معين لثمنه متعلق ببعض والى اي المشتري ان برهن ماساه او يعطى كفيلا ساه حتى اي
المشتري **استحسانا** لاقيا سالا لانه شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع لآخر المتعاقدين ولا ينفذ
في صفقه وهو منتزعي عنه كما مر وجه الاستحسان انه شرط ملائم للعقد لان الكفالة
والرهن للاستيفاء وهو يلايم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن مفنيا

اي اتلاف الرأهن رهنه **كانت قربة** اي ان كان الدين حالا اخذ منه الدين وان كان
مؤقلا اخذ قيمة فيكون رهنا الى حلول الاجل **واجبني التلغض** عند المرتهن فيا فذلك
او قيمة **وان** اي انما اخذ رهنا بدله كما مر اعاده اي الرهن مرتبه رهنه او اعاده
احدهما من الرأهن والمرتهن باذن صاحبه **أو** فقبضه **سقط** لانه اي ضمان الرهن حالا
لنفاة بين يد العارية ويد الرهن وان وصلت به **بقي الرهن** فلماذا كان للرهن ان يتردد
اليه وفرع على قوله سقط ضمانه بقوله **فملك** اي الرهن مع استعيره اي مع رهنه ان
كان هو المستعير او مع اجنبي ان كان هو المستعير **مدل بلاش** لغوات القبط المضمون
ولكل منها اي من الرأهن والمرتهن ردة اي ردة الرهن المستعار **هنا** كما كان لان
كل منهما حقا بحيث ما فيه **فان مات الرأهن** قبله اي قبل ردة الى المرتهن في صورة الاثام
في الرهن اقول به اي بالرهن من سائر الوفاء لان العارية ليست بلازمة والضماني
ليس لوازم الرهن قطعا فان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون بالملك
واذا بقي الرهن فاذا اخذ عا الضمان لعود القبط فيعود بصعته **واذا آو او وحب**
او باع ادهما باذن الآخر من اجنبي خرج عن الرهن فلا يعود والا بعقد مبتدأ
ولو مات الرأهن قبل الرد الى المرتهن فالمرتحن اسوة بمفاد اذا تعلق بالرهن هو
لازم بهذه المقررات فيبطل به قبل الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يتعلق بها وح لازم
فاخر قارهن عبد اعقبه ثم استتراه من مالكه **لا ينفذ الرهن** لانه توقف على اجارة المالك
فلا ينفذ باجارة غيره ولا يسقط الدين بهلاكه لان ملك الرأهن ثبت بعد عقد الرهن
بخلاف ما اذا ملك في يد المرتهن واختر المالك تضمن الرأهن لانه ملكه بالضماني من وقت
الغصب فكان ملك الرأهن سابقا على الرهن كذا في القواعد **مرتهن اذن باستعماله**
اي اذن الرأهن بلا طلبه فيفاد الاستعارة وان كان الرهن عارية **او استعارة**
اي الرهن من رهنه لعل ان ملكه اي الرهن حال الحمل في صورة الماذن والاستعارة
لم يضمن اي المرتهن لبثت يد العارية بالاستعمال وهي في لغة اليد الرهن فانتهى
وفي طرفة اي قبل العمل وبعد الواع منه **ضمن كالمتهن** اي ضمن المرتهن ضمانا كضمان الرهن
وهو معلوم **صحة استعارة شئ** **ليمن** لان المالك رضى بتعلق دين المستعير به وهو
ملك ذلك كما يمكن ان يتعلق بزمته بالكفالة **واذا احتج** **فمن المستعير** **بما شاء** من قليل
او كثير فان الاطلاق واجب لا اعتبار خصوصا في الاعارة لان الجلالة فيها لا تقضي الى المناعة
وان عيّن المستعير **بقيد** **بما عينه** من قدر فانه اذا عين قدر لا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه

او اقل

او اقل لان التقيد مفيد وهو ينفي الزيادة لان عرضه الاحتباس بما يسر ادائه وينفي
النقصان ايضا لان عرض المعير ان يصير المرتهن مستوفيا لما كثر بمقابله عند الهلاك
ليرجع عليه ولورهن باقل منه يهلك الباقي امانة فلا يرجع عليه **وجميع مرتين وبلد**
فان كان ذلك مفيد ليشتر البعض بالنسبة الى البعض وتفاوت الأشخاص في الامانة
والحفظ **فان خالف** اي بعد ما اعتبر التقيد ان خالف المستعير المعير **ضمنه** اي المستعير
لما لفته **ويتم الرهن** لانه ملكه بالضماني فثبت ان رهنه ملك نفسه او ضمن المعير **المرتحن**
لانه ايضا متعه فصار الرأهن كالمصاحب المرتحن كالمصاحب **رجع** اي المرتحن
بما ضمن من القيمة **وبدنية** **الا على الرأهن** اما رجوعه بالقيمة فلا موزر من جهة الرأهن
واما رجوعه بالدين فلان قبضه انتقض فداد حقه كما كان **وان واقف** بان رهنه بمقدار
ما امر به **وملك** اي الرهن عند المرتحن استوفى اي المرتحن قل دينه لو قيمة **لدين**
او اكثر لتقام الاستيفاء بالهلاك **ووجب** **مثله** اي مثل الدين للمعير **على استعيره** وهو الرأهن
الانه قبضه بذلك القدر دينه ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة
لا القيمة لانه قدر واقف فليس بمقتد وبعضه **يد عطف** **على قل** دينه اي استوفى المرتحن
بعض دينه لو قيمة **اقل** من الدين وباقية اي باقى دينه **على الرأهن** لانه المرتحن اذا لم يقع الاثر
بالزيادة على قيمته **لوانك** **المعير** يعني ان المعير اذا اراد ان يقبض دين المرتحن فلكم ملكه
عن الدين ليس المرتحن ان يمتنع عن تسليم الرهن لان المعير غير متبرع بقضاء الدين لما
فيه من تخليص ملكه فصار اداؤه كاداء الرأهن فيجبر المرتحن على القبول **ويرجع على**
على الرأهن بما ادى ان ساوى الدين **ايته** لانه قبضه دينه وهو مضطر فيه فلا يوصف بكونه
متبرعا وانما قال ان ساوى لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا
فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرتحن على تسليم الرهن ذكره تاج الشريعة
وملك اي الرهن عند الرأهن قبل رهنه او بعد فلكه لا يضمن وان وصلت تصرفه فيه من قبل
بالاستخدام او الركوب او نحو ذلك لانه امين فان لم يمدد الى الوفاق فلا يضمن فلا فائدة
ضمانه الرأهن **على المرتحن** مضمونه لانه تقويت حق لازم محترم وتعلق مثله بالمال وكعمل
المالك كاجنبي في حق الضمان وضمانه المرتحن عليه اي على الرهن **سقط** من دينه اي الرهن
بقدر ما اى الخيانة لانه اتلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذا الزمه وكان الدين قد حصل سقط من
الضمان بقدره ولزمه الباقي لانه ما اراد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه
بالتلافى لا بعد الرهن فهو بمنزلة الوديعه اذا اتلفها الودع يلزمه الضمان كذا في غاية

البيان وجناية الرهن عليهما **وعلى مالهما** والمراد بالجناية على النفس ما يوجب كمالا بان كانت الجناية خطأ في النفس او في ماله او في ماله ما يوجب نقصا فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جناية علم الرهن مبدرا فلانها جناية المملوك على مالكه وهي فيما يوجب مال مبدرا لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه واما كون جناية علم الرهن مبدرا فلان هذه الجناية لو اعتبرنا ما للرهن كان عليه التطهير منها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه **ومن عبدا بعد الف بالقبض فصار قيمته مائة** **فقط** **فمن ماله وحل اجله** اخذ من الرهن مائة سقطت باقية وهو ضمان لان نقصا السرا لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن فتور عبات الناس بخلاف نقصان العين فاذا كان باقيا وبدا الرهن يد الاستيفاء صار مستوفيا لكل من الابداء ولو باعه بامر به بانه اي باع الرهن العبد بامر الرهن بها وقبضها رجع بما بقي وهو ضمان لان الرهن اذا باعه كما صار كانه استرده وباعه بنفسه في يبطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى فكذا امرنا **فقط** اي عبدا بعد الف بالقبض مائة قد دفع به **فقط** اي الرهن بكل دينه لان العبد الباقي قائم مقام الاول فصارت الاول قائم وتراجع سعره **بني** اي العبد المهرن يعني رهن رجل رجلا عبدا قيمته الف درهم بالف درهم او اقل منه قيل العبد قتيلا **خطا** **فداه** مرته لانه ضمان الجناية علم الرهن والعبد كله في ضمانه ودينه مستوفيا لرضيه فيقال للرهن اخذ العبد من الجناية فان فاه اصله رهنه وكان دينه علم الرهن بحاله والعبد رهن كما كان **ولم يرجع** اي على الرهن **بشيء** عن الفداء لان العبد كله مضمون وضمانة المضمون كجناية الضامن فلورجع علم الرهن رجع الرهن عليه فلا يفيد **ولا يرجع** اي ليس للرهن ان يدفعه الا في الجناية لانه لا يمكن التمسك **فان** اي امتنع الرهن من الفداء يدفعه **الرهن** واخذه **فيستقط الدين** اي يقال للرهن ادفع العبد او افده بالدية فان دفع او فدى سقط دين الرهن واحدا الرهن العبد وبطل الرهن **ان لم يكن** اي الدين اكثر من قيمة اي قيمة الرهن بل يكون مساويا او اقل منها واما اذا كان اكثر فغير بط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي **ما من الرهن باع وصية الرهن وقض الدين** لانه قائم فان لم يكن له وصي نصباي وصي لبيعه اي نصب القاضي رهن الوصي بغض **الركبة** **لدين** على المبتة عقد غيرهم من غير مائة فوقف على رضى الآخرين **ولم رده** لان اشترى بعض الغرماء بالانابة الحكمي لان موجب عقد الرهن بثوت يد الاستيفاء للرهن حكما فاشبهه الاشارة بالاستيفاء الحقيقي فان **قضى** دينهم اي دين ساير الغرماء قبل الرهن اي قبل ان يردده **فقد لزوال**

وهو وجوب بقية الغرماء ولو انشأ الرهن اي لم يكن للمبتة الاغريم واحدا **فقد لزوال** **وهو** **بقيته** **الغرماء** **وهذا** **الرهن** **اعتبرا** **بالايفاء** **الحقيقي** **وبسبب** **دينه** **لانه** **يباع** **فيه** **قبل** **الرهن** **فكذا** **بعده** **واذا** **الرهن** **اي** **الوصي** **بين** **المبتة** **على** **خرجه** **لانه** **استيفاء** **حكما** **وهو** **يملك** **ذلك** **في** **رهن** **الوصي** **تفصيلات** **بأق** **في** **كتاب** **الوصايا** **ان** **شاء** **الله** **فقط** **دع** **عصير** **قيمة** **عشر** **في** **اي** **عشرة** **نحو** **وتخلل** **وموت** **وبها** **اي** **العشرة** **بقي** **رهنها** **اي** **بالعشرة** **ولكن** **ينبغي** **ان** **يبطل** **الرهن** **اذ** **بالخر** **خرج** **من** **كونه** **صالحا** **لدايفاء** **اذ** **لم** **يبرح** **مالا** **منقوتا** **وانما** **يبطل** **لانه** **بصد** **ان** **يكون** **بالتحلل** **ولهذا** **اذا** **اشترى** **عصير** **افتخر** **قبل** **القبض** **لا** **يبطل** **البيع** **لا** **احتمال** **صير** **ورنه** **فذا** **فكذا** **هذا** **ومن** **شاة** **كذلك** **اي** **قيمة** **عشرة** **بعشرة** **فانت** **بلا** **ذبح** **فدفع** **جله** **فان** **وي** **درهي** **فهو** **اي** **الجلد** **رهن** **به** **اي** **بدرهم** **لان** **الرهن** **يتقرر** **بالهناك** **فاذا** **اصح** **بعض** **الحل** **يوجد** **حكمه** **بقدره** **بخلاف** **ما** **اذا** **امانت** **الثاة** **المبيعة** **قبل** **القبض** **فدفع** **جله** **ما** **حيث** **لا** **يعود** **البيع** **لان** **البيع** **ينقضي** **بالهناك** **قبل** **القبض** **لا** **يعود** **قبل** **ويوجد** **البيع** **ايضا** **انما** **الرهن** **كولده** **ولبنه** **وصوفه** **ومره** **من** **لنولده** **من** **ملكه** **ورهن** **مع** **اصل** **لانه** **تبع** **له** **والرهن** **حق** **لا** **زم** **فيري** **اليه** **ويملك** **تجرا** **اي** **ان** **ملك** **ملك** **لان** **الاتباع** **لا** **قسط** **لها** **ما** **يقابل** **بالاصل** **لعدم** **دخولها** **تحت** **العقد** **مقصودا** **وان** **بقي** **اي** **النساء** **وهناك** **الاصل** **فقط** **اي** **افتك** **الرهن** **بقسط** **الدين** **على** **قيمة** **اي** **قيمة** **النساء** **يوم** **القبض** **بالفح** **والكسر** **قيمة** **الاصل** **اي** **اصل** **الرهن** **يوم** **القبض** **لان** **الرهن** **يصير** **مضمونا** **بالقبض** **والزيادة** **تغير** **مقصودا** **بالفك** **اذا** **بقي** **المدة** **وقته** **والبيع** **بقابله** **شاة** **اذا** **كان** **مقصودا** **كولده** **البيع** **قانه** **قبل** **القبض** **لا** **حققة** **له** **من** **الثمن** **فاذا** **اقبضه** **اشترى** **وصار** **مقصودا** **بالقبض** **صار** **له** **قبضه** **من** **الثمن** **ويسقط** **من** **الدين** **حققة** **الاصل** **اي** **ما** **اصاب** **الاصل** **سقط** **من** **الدين** **لانه** **يقابل** **الاصل** **مقصودا** **وبذلك** **النساء** **بحققة** **اي** **ما** **اصاب** **النساء** **الفتك** **ان** **به** **النزادة** **تتبع** **في** **الرهن** **مثل** **ان** **يرهن** **نوبا** **بعشرة** **ساوي** **عشرة** **بزيد** **الرهن** **نوبا** **اخر** **ليكون** **مع** **الاول** **رهن** **بالعشرة** **لا** **الدين** **مثل** **ان** **يقول** **الرهن** **اقرضني** **بخمسة** **اوى** **على** **ان** **يكون** **العبد** **الذي** **عندك** **رهن** **بالف** **والزوج** **ان** **الاصل** **المقرض** **بينهم** **ان** **الحاة** **بالعقد** **انما** **يتصور** **اذا** **كان** **الزيادة** **في** **المقصود** **وعليه** **او** **المقصود** **به** **فالزيادة** **في** **الدين** **ليست** **شيئا** **منها** **اما** **كونها** **غير** **مقصود** **عليه** **فطاهر** **واما** **كونها** **غير** **مقصود** **به** **فلوجوده** **بسببه** **قبل** **الرهن** **بخلاف** **الرهن** **فانه** **مقصود** **عليه** **لانه** **لم** **يكن** **محبوسا** **قبل** **عقد** **الرهن** **ولا** **بقي** **بعده** **رهن** **عبد** **يساوي** **الف** **قد** **فع** **شك** **اي** **عبد** **يساوي** **الف** **رهن** **به** **فهو**

اي الاول من شئ يرد الى ما منه والمرتمن امين في الله في حقه يجعله مكان الاول لان
الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقيا لا بقبض القبض فاذا كان الاول
في ضمانه لا يده قبل الله فيه لانها رخصا به فحل احد هما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني
في ضمانه ثم قيل يشترط بحد يد القبض فيه لان يد المرتين على الله في يد امانة ويد الرهن
يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع كالمهبة وعينه لانه
لما عرفت وقبض الامانة ينوب عنه قبل الامانة ابراء المرتين الرهن عن الدين فقبل الرهن
اي قبل الرهن من البراء او وهبه له فملك الرهن في يد المرتين بلا منعه من صاحبه ملك
بما استحقاقا وقال زفر بن يحنى قيمة للرهن وهو القياس لان القبض وقع مضمونا
فبقى كذلك باقى القبض وجه الاستحسان ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين لانه
ضمان استيفاء ودالا يتحقق الا باعتبار الدين والبراء لم يبرح احد هما وهو الدين والحكم
الثابت بعلته ذات وصفين يزول بزيوال احد هما ولهذا لورد الرهن سقط الضمان لعدم
قبض وان بقي الدين فلذا اذا ابراء عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان ابقى الدين
ولو استوفاه الى المرتين دينة بالتام او بعضه بابراء الرهن او مقطوع او شراؤه عينا
اي بالدين او صلح عنه اي الدين على عين او احوالية مرتبة بدنية على آخر فملك في يده
اي المرتين ملك بالدين لان نفس الدين لا تسقط بالاستيفاء ونحوه لا تقرر ان الدين
يقضى بامثاله لا انفسها لكن الاستيفاء يتعذر لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاذا
ملك الرهن تقرر الاستيفاء الاول فانقضى الاستيفاء الثاني ورده ما قبض اليه من اول
في صورة ابقاء الرهن والمقطوع او الشراء والصلح وبطلت الحالة وملك الرهن بالدين
اذ بالحالة لا تسقط الدين ولكن ذمة الحال عليه بقوة مقام ذمة الجبل ولهذا يورد الذمة
الجبل اذ اقامت الحال عليه فملك كذا اي كى يملك الرهن بالدين في القصور المذكورة يملك
ايضا اذ املك بعد تصادقهما على ان لا دين لان الرهن مضمون بالدين او بجهة عند توهيب
الوجود في الدين اعمودية وقد بقيت الجمة لاحتمال ان يتصادقا على قيام الدين
بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف البراء لانه يسقط به كتاب **الفصل**
اورده عقبة كتاب الرهن لان في الاول حب شرعيا وفي الثاني حب غير شرعي هو
لغة اذن الشئ من الغير بالتغلب مستقوما ولا يقال غصب زوجة فلان وفرد فلان وشرعا
اخذ مال موهبة من الجنس مستقوما احراز عن المحرم احراز عن مال المولى فانه غير محرم
من يده مال له بلا اذنه احراز عن اخذه من يده مال له باذنه واشاره الى ان ازاله يده مال له

معرفة

معتبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي هو اثبات يد الغد وان عليه وثمة الخلاف يظهر
في زوايد المضمون كوله المضمونة وثمة البستان فانها ليست بمضمونة عندنا لعدم ازالة
اليه وعنده مضمونة لاثبات اليد في اصل ان العقب في الغصب عندنا ازالة اليد المحقة
واثبات اليد المبطله وعنده اثبات في المعتبرة هو ان في فقط **الضعية** احراز عن السرقة
فاستخدام العبد قيل الدابة اي وضع الحمل عليها خصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات
اليه المبطله بينهما لا جوسه على البساط لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل
والتحويل والبسط فعل المالك وقد بقي اثر فعله في الاستحسان فلم يكن اخذاً عن يده
حكمه الا لم يكن علمه مال الغير **ورده العين** فانه **والفوم** مال له **ولغيره** اي لغير من علمه **الا**
لانه صوغ الغير ولا يتوقف على علمه ولا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث **وجب النفل**
في الثلثي كالتكبير والمورون والعدوى **الشفق** رب لقوله تعالى فاعده واعليه بمثل ما عده اي
عليكم الآية المراد بالتكبير ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين اجزائه بقدره وما
لا يكون كذلك فهو قمتي ثم الثلثي قد يكون مصنوعا طبع بوجه الصنعة عن المثلية يجعل
نادورا بالنسبة الى اصله كالقمحة والقدرة والابريج فيكون قيمي وقد يكون مصنوعا بحيث
لا يخرج من الصنعة عن المثلية يجعل نادرا بالنسبة الى اصله كالقمحة والقدرة والابريج
لبقا وكثرة وعدم تفاوته كالدرهم المضروبة والدنانير فان **القطع** اي التل فاعليه قيمة
يوم الحفصة وعند ابو يوسف يوم النصب وعند محمد يوم الانقطاع لان يوسف انه لما
انقطع التحقق بما لا مثل له فتعتبر قيمة يوم النصار السبب لانه الموصوف محمد ان الواجب
الثلث في الذمة وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمة يوم الانقطاع ولان حنيفة
ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا الوصل الى ان يوجد مثله فله ذلك بقضاء القاضي
ينتقل فيعتبر قيمة يوم الحفصة والقضاء وجب القيمة في القيمة كالمووض والحيوان
والعدوى الكفاوت يوم غصبه لانه مطالب بالقيمة حين غصب فتعتبر قيمة عند ذلك **فان ادعى**
اي الغاصب **الهلاك** **جس** **شئ** يعلم انه اي المضمون لو بقي لظهر ثم قضى عليه بالهالك لان صرح
المالك ثابت في العين فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادق كما ادعى المدعيون **الا**
برهن اي المالك انه مات عند غاصبه وقلب الغاصب اي برهن انه مات عند ما له قيمته
اي لينة الغاصب **اولى** **عند محمد** لان وجوب الضمان بالغصب ثابت ظاهر واثبات الرد عارض
والبيتة لمن يده في خلاف الظاهر وبيتة المالك **اولى** **عند ابو يوسف** لان حاصل اخذها في
الضمان وفي بيتة اثباته وهو اي الغصب لما يتحقق فيها ينقل ويجوز لما عرفت انه ازاله المالك عن

يد ملكه باثبات اليد عليه ولا يمكن حقيقة الا في المنقول لا العقار الذي لا يتقل ولا يحول
 فلما اخذ عقارا ملكه يده بان غلب السبل على الارض فبقيت تحت الماء او غصب
 دار اخذت باقعة سماوية او جاء سبيل فذهب بالبناء لم يضمن لانتفاء شرطه وهو الغصب
 قيل فابطله عماد الدين الاستر وسني في نصوصهما الاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالجمود
 في الودعة يعني اذا كان العقار وديعة عنده فمجرد كان ضمانا بالتفويض وبالجمود عن
 الشهادة بان شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد العقار فمنا ومن فيهما اي العقار
 والمنقول مانقض منقول ضمن بفعله متعلق بقوله نقض وسكنه هذا بيان الضمان في
 العقار العبارة الصادرة عن الشيخ ما بهتا ما ذكرنا ويتبع شرح الهداية وغيره من الغفل
 بالهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة ومن ان يكون مقارنته بعمل يفضي الى انهدام البناء
 كالحداثة والعقارة حتى قالوا في شرح قول الهداية ويدخل فيما قاله اذا انهدم الدار
 بسكنه وعمله انما قية بعمله لانه اذا انهدمت الدار بعد ما غصب سكن فيها لا بسكنه
 وحمله وعمله بلناقة سماوية فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف فظهر ان مرادهم
 بيان سبب النقص الاول ما يوجب ابتداء وهو الهدم والثاني ما يقضي اليه بالآخرة وهو
 السكنى الخاصة وقد غير صاحب الوقاية هذه العبارة فقال ومانقض بفعله سكنه فلم
 عليهم ان السكنى ان قيدت بالعمل المومن لم يوجب للتسليم الاول اعني الهدم توفيق والآن نؤم
 كون السكنى المجردة عن العمل المومن سببا للضمان وقد عرفت ان الدار مع السكنى اذا انهدمت
 باقعة سماوية ليس فيه ضمان وعندي نسخة منقولة عن خط المصنف وكنت العبارة المكتوبة
 فيها اولى كما في الهداية ثم غيرنا وتبعه صدر الشريعة والقواب ما يوافق الهداية وزعم
 فان الارض المفضولة اذا انتقضت بالزراعة بعزم النقصان لانه انكف البعض او باجارة
 عبد غصب عطف على بفعله وبيان للضمان في المنقول اي ضمن ايضا مانقض باجارة عبد غصب
 فحصل له في مدة الاجارة نقص سبب استغلا له بخلاف المبيع يعني اذا انتقض شيء من قيمة
 المبيع في يد البايح لفوات وصفه منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البايح شيئا لنقصانه
 حتى لا يسقط شيء من الثمن وان فسخ النقصان وتراجع الشراء اذ ارد في مكان الغصب
 يعني اذ ارد الغاصب المفضول الى ملكه بعد نقصان السعر فان كان الرد في ملكه الغصب
 فلا ضمان عليه لان تراجع لغتور الترغبات لا لغتورات جزاء وان لم يكن فيه اختيار اما لكون بين
 اخذ القيمة وبين الانتظار الى الزمان الذي كان ليس له لان النقصان حصل من قبل
 الغاصب بفعله الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطالبه بالقيمة وله ان يستقر ويتصرف

باجره عطف على ضمن اي اذا غصب عبدا مثلا وآجره فاخذ اجرة فنقصه بالاستعمال ضمن
 مانقض بقية باجره اخذ عند ابي حنيفة ومحمد واصله ان الغلة للغاصب عندنا فلا مانع
 لان نفع لان النفع لا يتقوّم الا بالعقد والعاقبة هو الغاصب فهو الذي جعل منافع
 العبد مالا يعقده فكان هو اولى ببدلها ويؤمن ان يتصدق بها لاستعادتها ببدلها
 وهو المقر في مال الغيب والمستقر اي اذا استقر شيئا وجره واخذ له ملكه وجب
 عليه تصدقه بما ذكره من اي تصدق ايضا بخرج حصل بالتصدق في مودعه ومقصود به مقينا
 بالاشارة او بالشر او بدفع الودعة او الغصب نقدا فان اشار اليها ونقد غير ما اوال
 غير ما اواله ونقد ما لا يبيع ان المودع او الغاصب اذا توفى في الودعة او الغصب
 ويرجى يتصدق به عند ابي حنيفة ومحمد وهذا اصح فيما يتقن بالاشارة اليه كالوعد ونحوها
 لان العقد يتعلق به حتى لو ملك قبل القبض بطل البيع فتسفيد الرقبة واليد في المبيع بملك
 حيث يقصد به اما فيما لا يتقن كالتراحم والثاني فقد ذكر في جامع الصغير اذا اشترى
 بها فانها يتصدق بالترج فظاهر هذه العبارة يدل على انه اذا اشار اليها ونقد من غير ما او
 اطلق ونقد منها او اشترى غير ما ونقد منها فكل ذلك يطيل لان الاشارة اليها لا تقيد
 الشئ فيستوى وجودها وعدمها الا ان يتأكد منها وبه كان يعني الامام ابو الليث
 وفي الكافي قال مشايخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول من اشترى قبل ان يضمن وبعد
 الضمان لا يطيب اترج بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب في الجاهل والمضاربه
 آجره اي الغاصب فاجاز ما ملكه في المدة فعند ابي يوسف آجره ما مضى قبل الاجارة وما مضى
 ما ملكه لان الغاصب فنضول في حقه وعند محمد آجره ما مضى لغاصبه لانه العاقبة وما بقي لما ملكه لان
 فنضول في حقه ما ملكه كذا اي على هذا الخلاف لو آجره فاستحق في المدة واجاز المستحق لانه
 كما قال غصب اي رجل مالا وغيره اي المفضول احترازا اذا اتى بغير فعله مثل ان صار غصب
 ومنها بغيره او الترتب ثم افاق المالك فيه بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه فزال
 اسمه فقات اعظم منافعه احترازا عا اذا غصبته فذهبها فان ملك ما ملكها لم يزل بالذبح
 المجرود اذ لم يزل اسمها حيث يقال شاة مذبوحة ولم يقل اعظم منافعه لان من قاله قصد
 شيئا وله الخطة اذا غصبها وطحنها فان الناصد المتعلق بعين الخطة يجعلها مرسية ونحوها
 يزل بالخطئة ولا حاجة اليه لان قوله زال اسمه مضمون عند لانه يلزمه او اختلط اي المفضول
 يملك الغاصب ولم يمتنع اصلا كما فعلنا برة بيرة او شعيرة بشعيرة او لم تجز الا بخرج
 كافتا برة بشعيرة او بالعكس فممنه اي الغاصب المفضول وملكه اما الضمان في صورة

ارادة

التغير وزوال الاسم فلو كان متوقفاً على ما كان فلما نه احدث صفة مستقيمة لان قيمة الشئ
تزداد بطبيعتها وشيئها وكذا قيمة الخط تزداد بجعلها وفيها واحداتها صيرت المال كما كان
وجه علم ما تقرر في الاصول ان شرط الرجوع اذا انقضت كان الرجوع في الذات اصح منه
في الحال وانما القمان في الاختلاف فلو كان متوقفاً عليه ايضاً وانما الملك فلو كان يجمع الذات
في ملك المقتضوب منه **بلا حلق متعلق بملكه قبل الرضا** اي رضا المالك ما باء به له او يضمن
القاضي وهذا استحسان والقياس الحلق لان ملكه ثبت بملكه والملك يجوز للتعرف بلا توفيق
على رضى غيره ولهذا لو وهبه او باعه صح وجه الاستحسان قوله عليه السلام في الشاة المذبومة
للصليبة بلا رضى صاحبها اطعموها بالاسراء فاذا الامر بالنقد وزوال ملك المالك وحرمة
الانتفاع للغاصب قبل الارضاء ولان في اباة الانتفاع فتح باب الغصب فيجوز قبل الارضاء
حسماً لما ذكره الف ووفاء ببيعة ومبيته مع الحرمة لقيام الملك كما في البيع الفاسد كذا في شاة
وطبخها او شيتها وطين براء ودرى وجعل حديد اسيفاً والبناء على ما جدد وهي شجرة عظيمة
جدا ولا ينبت الا ببلد والهند واذا ضرب البحر يزدري او دياراً او اناة فلما لك بلا شاة
العين باق من كل وجه ومعناه الاصلح الثمنية وكونه موزوناً وهي باقية حتى يجرى
فيه الربوا باعتبارهما في **شاة** غير طاحها اي ذلك الغير شاة عليه اي الذابح **واخذ قيمتها**
اي الشاة المذبومة يعني ان المالك يختار ان شاء ضمنه قيمتها وسلم الشاة اليه وان شاء
اخذها وضمن نقصانها لانه انلاف من وجه لغوات بعض المناقح كالجل والدرو والنل
وشاة بعضها وهو اللحم وان كانت الذابة غير ما كوال اللحم فقطع الغاصب طرفها يضمنه
المالك جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كله وجه **كذا لو قرح ثوباً وفوت بعضه ونقص**
نصفه يعني ان المالك يختار فيه ايضاً ان شاء ضمن الغاصب كل قيمته ثوبه وكان الثوب
للاصيب وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان كما ذكر ولو قرح ثوباً ففوت بعضه ونقص
كلها اي كل القيمة وفي فرق **يسير حصه بلا نفوت شاة** ضمن ما نقص واحد رطل الثوب
شاة لان العين قائم من كل وجه **بني على ارض غيره او غرس قلعاً اي البناء والنوس ورحلت**
لان الارض لا يغصب حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغول فيؤمر
بتفريقها كما لو شغل طرف غير بطعامه **ولما لكها اي الارض ان يضمن له اي اللاني والنوس**
قيمتها اي قيمة البناء والنوس ان نقصت اي الارض به اي البناء والنوس وبين طريق
معرفة قيمتها بقوله فيقوم اي الارض بدونها اي بدون البناء والنوس ومع اهدما
حال كونه مستحق القلع فيضمن القلع فان قيمة الشجر والبناء المستحق القلع اقل من قيمة

او ابراهيم

مقولة

مقولة فقيمة المقلوع اذا انقصت معها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع
فان كانت قيمة الارض ما زاد قيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقي ثمة درهم
فالارض مع هذا الشجر يقوم بموسسة بمائة وتسعة درهم فيضمن المالك التسعة هذا ان
كانت قيمة الساجدة اكثر من قيمة البناء والنوس واذا عكس فلفظ **صحب ان يضمن له قيمة**
الساجدة فياخذ ما الى التبعة كذا في النهاية حر الثوب الذي غصبه او صورا او لث الثوب
الذي غصبه بالتمسك في مال المالك بالخيار ان شاء ضمنه اي الثوب حال كونه ابيض يعني اخذ
منه قيمة ثوب ابيض ومثل سويته وسلمه الى الغاصب لانه من الخيارات **او اخذها الى**
الثوب والتوبيع وضمن ما زاد القبح واليقين لان الصنع مال مستقوم كالثوب و
بغصبه وصنعه لا يسقط حرمة ماله وتجب صيانته ما امكن وذاني ايصال معنى مال
احدهما اليه وايضا حق الاخر في عين ماله وهو فيما قلنا من التحجير الا ان اشتد
الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل والثا صاحب صفة **فصل**
عقب اي الغاصب ما غصبه ضمن قيمة ملكه اي الغاصب ملكا مستنداً الى وقت
الغصب قال ان في لا يملكها لان الغصب تعدي محض فلا يكون موجبا للملك لانه
حكم شرعي فبسته على سبيل مشروفاً ولان المالك ملك بدل المقتضوب بكماله اي
رقبة ويبدأ فوجبان يخرج المقتضوب عن ملكه لئلا يجمع البدل والمبدل في ملك شخص
واحد ووجب ان يدخل في ملك الغاصب والا لزم ثبوت الملك بلاملك **وصرف**
اي ان الغاصب في قيمة اي المقتضوب بقيمة ان لم يبرهن المالك للزيادة يعني ان ادعى
المالك زيادة قيمة المقتضوب وانكرها الغاصب ان يبرهن المالك قبل والا صدق الغاصب
بقيمة بقيمة في نفي الزيادة كما في سائر الدعاوى فان ظهر اي المقتضوب وهي اي
قيمة اكثر عاصم الغاصب وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذ اي المقتضوب **انما لك ردة**
او امضه اي المالك القمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ
دونها لعدم البينة ولو ضمن الغاصب بقوله ما لك او حجة ما لك او نكول الغاصب
فبوجه اي الغاصب ولا خيار للمالك لانه رضى بالزيادة بهذا القدر حيث ادعى هذا
القدر فقط **فقد بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا اعتاقه كذا في** اي اذا ضمن بعد الاعتاق
لان الملك ان ثبت للغاصب ناقص لثبوت مستند او ان ثبت مستند ان ثبت من وجه دون
وجه والمالك انقص يكتفي لنفاذ البيع دون العتق وزوال المقتضوب **طلق اي سواء كان**
مستقلة كالسمن والحن او منفصلة كالولد والثلث **لا تضمن الا بالتعدي او ائتمن بالطلب**

اقول هذا هو المطلوب في جميع كتب الاصول والنوع حتى قال صدر الشريعة في التفتيح
وهو اما يلج بان يكون ينفوت النفس او العضو وهذا معدم للرضا مفيد للاختيار
واما غير يلج بان يكون يجس او قيد او ضرب هذا معدم للرضا غير مفيد للاختيار
فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل يوقعه بغير فينفوت به رضاه او ينفذ اختياره فان
فيه جعل قسم الشيء فيما لا يخفى على من يعرف معنى القسم والقسم والتعجب ان صدر
الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم الاكراه نوعان احدهما ان يكون مقبولا
للرضا وهو ان يكون بالجس او الضرب والثاني ان يكون مفيدا للاختيار وهو ان
يكون بالقتل او قطع العضو فقدت الرضا اعلم من فاد الاختيار في الجس او الضرب
ينفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا رضا ولكن له اختيار غير صحيح
بل اختيار فاسد ثم قال في تحقيقه الى آخر ما قال والشجرة تبني عن الثمرة مع بقاء اصلية
وعدم سقوط الخطاب عنه لان المكروه مبتلى والابتداء تحقق الخطاب الا يرى انه منزه
بين فرض وخط ورخصة وباء ثم مرة ويوجد احدى وهو دليل الخطاب وبقاء
الاجلية وشروط اربعة امور الاول قدرة الحامل على تحقيق ما يهدد به سلطان او
غيره يعني لصا او نحوه هذا عندهما وعند ابي حنيفة لا يتحقق الا من سلطان لان القوة
لا يكون لا منفعة للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان
لان في زمان لم يكن لسلطان من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب بقاء على
ما شاهد وفي زمانها ظهر الفساد وصار الامر الى كل متقلب فيتحقق الاكراه من الكل
الفتوى على قولها كذا في الخلاصة والثاني خوف الفاعل وقوى اى وقوع ما يهدد به
بان يغلب على فئته ان يفعله ليصير به محولا على ما دعى اليه من الفعل والباشرة والثالث
كونه اى الفاعل مستغيا اكره عليه كوح اى كوح ما نفع كبيع ماله او اتلاف او اعتقاده
عبد او كوح شخص آخر كاتلاف مال الغير او كوح الشرع كشراب الخمر والزنا ونحوهما والرابع
كون المكروه به متلف نفس او عضو او موجب غم معدم الرضا وهذا ادنى مراتبه وهو ايضا
متفاوت بحسب الاشياء كما سيأتي وهو اى الاكراه اما يلج بغير الاختيار لو كان بالقتل
نفس او عضو واما غير يلج لا يفده لو جس او قيد او ضرب شديد في البسوط
الحدة في الجس الا ترى هو اكره ما يلج الاعتماد البين به وفي الضرب الذي هو اكره ما يجوز منه
الالم الشديد وليس في ذلك حدة لا يزداد عليه ولا ينقص منه لان القادير لا يكون بالادى و
لكنه على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع اليه خلاف جس يوم او قيد اى قيد يوم او ضرب غير شديد

فانها

فانها لا يكون اكراما اذ لا يبان بشفة عادة فلا يعدم الرضا الا الذي قال بعض انها يكون
اكراما لرجل له جاد وعزة لان ضرره اشد من ضرر الضرب الشديد لغيره فينفوت به الرضا
فبالاول يعني الاجاء رفض الكل ميتة ودم ولم خنزير وشرب خمر لان حرمة هذه الاشياء معتدلة
بحالة الاختياره في حالة الضرورة متفاعة على اصل الخلق لعله لا يتع الا ما اضطررتم اليه فانه لا يه
استثنى حالة الضرورة والاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت والاضطرار يحصل بالاكرام بالملج
وبالقبر على القتل آثم في هذه القصور في المحض لانه كما ايج كان بالاتفاق معاون لغيره
على اسلاك نفسه ورفض ايضا تافظ عليه كز وقلبه مطمئن بالايمان حديث علم ما دس يسار
رضي الله عنه حبسه ابتلى به وقال عم له كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان فقال عم
فان عاددا وضد واقبه نزل قوله تعالى من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية وبالعبر عليه
اى القتل في هذه القصور اجر اى صار ما جوس ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان حبس
رضي صبر على ذلك حتى صلب وسماء البني عليه السلام سببه الشهاد او رفض ايضا اتفاق مال
سلم لان اتفاق مال الغير يسبج للضرورة كما في المحض وقد ثبت ولكن صاحب المال من
الحامل لان الفاعل على الة الحامل فيها يصلح آله والاتفاق من هذا القتل بان يلقبه عليه
فيقتل لا قتله عطف على الاتفاق اى لا يرخص قتل مسلم بل يصير على انه يقتل فان قتله كان
آثما لان قتل المسلم لا يستباح للضرورة الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتله فيقاد في العدا على
فقط عند ابي حنيفة ومحمد لان الفاعل يصير آله وقال ابو يوسف لا يقاد واحد منهما المشبهة
وقال زفر بناد الفاعل لانه مباشر وقال الثالث في يقاد كل منهما الفاعل بالباشرة الحامل
بالتسبب ولا يرخص بالاقل في القتل لانه كالتقتل لان ولد الزنى مالك حكمه لعدم
من ترسه فلا يستباح للضرورة ما كان القتل ولكن لا يحد استحسان اذ لم يرخص زناه بالملج
كان مقتضى القياس ان يحد لان انتشار الآلة دليل الطواغية ولكن لا يحد استحسانا فان انتشر
الآلة لانه لعم الطواغية اذ قد يكون طبعه كما في النائم وبالثاني عطف على الاول يعني
بالكراه غير يلج لا اى لا يرخص الامور المذكورة لكنه اى الثاني من الاكراه اسقط الحد في
زناه لانها وان لم يكن مكرهه فلا اقل من الشهية كذا في الحانية لانه اى لم يسقط الحد في
زناه لان الاكراه الملج لم يكن رخصة في صفه كما كان في طعن المرأة حتى يكون غير الملج شبهة
ليندري الحد تصرفات المكروه قولنا يعني ان الاصل المقررات العقلية للمكروه سوا كان
مكروا بالملج او بغيره تنفذ عندنا كما في السبوع الخامسة وما يحتمل الفسخ فيفسخ اى فيفسخ
المكروه وما لا يحتمل فلا يفسخ الاول وهو ما يحتمل الفسخ كبسه وشراؤه واجارته واصله

زنى

وابراية مديونة وكيفية ومهية فانه اذا اكره عليه واحد منها باحد نوعي الاكره فيه الفاعل على انزال
 الاكره ان شاء امضاه وان شاء فسخ لان الاكره مطلقا بعدم الرضا والرضا شرط صحة هذه
 العقود فتفسد بعقوبة واقراره فانه غير محتمل الصدق والكذب وانما صار جهة الرضا
 جانب الصدق والاكره دليل على كونه رفا بقره فاصدا الى دفع الشرعي نفسه ويملكه اي البيع
 بالاكره المشتري ان قبض كما في سائر البيوع الفاسدة في صحة اعتقاد اي اعتاق المشتري
 لكونه ملكه ولزمه اي المشتري قيمة لانه اتلف ما ملكه بعقد فاسد فان قبض اي البايع
 المكره الثمن او سلم البيوع طوعا قيد للمذكورين فخذ البيوع لوجود الرضا وان قبضه اي الثمن
 مكره لا اي لا ينفذ لعدم الرضا وردة اي رد البايع الثمن الذي قبضه مكره ما ان بقي فيه
 ولم يقبض ان ملكه لان الثمن كان امانة عند المكره لان اخذه باذن المشتري والقبض اذا كان
 باذن المالك فانما يجب الثمن اذا قبضه للتبليك وهو لم يقبضه لم يكونه مكره ما على قبضه فكان
 امانة كذا في الخلاف ما اذا كان اكره على الهبة بلا ذكر لدفع فوهب وفيه حيث يكون فانه
 اي يوجب ملكه بعد القبض كما لبتة الصحيحة بناء على اصل ان الاكره على الهبة اكره على الرخ
 والاكره على البيع ليس اكره على التسليم **ملك البيوع** في يد مشتر غير مكره والبايع مكره حتى
 اي المشتري قيمة للبايع لانه قبضه الحكم عقد فاسد فكان مضونا عليه كما متر في اعتاق المشتري
 وله اي للبايع ان يقبض اياها من الحامل والمشتري كما لو صلب فاصب فاصب فاصب فاصب فاصب فاصب
 فاصب المشتري كما لو صلب فاصب فان ضمن الحامل رجع على المشتري بقيمة لان قام مقام
 البايع باداء الثمن لان المضمون يصير ملكا للثمن من وقت الثمن وهو الغصب
 وان ضمن اخذ المشتري وقد تداء له لا يرد في نقد كل شراء كان بعده اي بعد شراية لانه ملكه
 باداء الثمن فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ ما كان قبله لاستناد ملك المشتري الى وقت
 قبضه بخلاف ما لا اجاز المالك المكره عقد اهنها حيث ينفذ ما كان قبله وبعده لان الحاخ
 من النفاذ صحة فيعود الطل جازا والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ **كنكاه** وحلاقه واعتاقه
 وسائر ما سبانه فان هذه العقود تصح عندنا مع الاكره قياسا على صحتها مع الهزل
 وعندنا ان فتح لا تصح ورجع اي الفاعل على الحامل بنصف المستحق في الطلاق وان لم يطأ
 وكان المهر مستحق في العقد وان لم يستقم فيه يرجع عليه بالزمن من المقتة لان ما عليه كان على
 شرف السقوط بوقوع الزوجة من جهتها بمحضية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج وقد ناكه
 ذلك بالطلاق وكان تزويج المال من هذا الوجه فيضاف تقديره الى الحامل والعقد يبر
 كالايجاب فكان متلفا له فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها لان السهر يتوزع هنا بالتدول

باب الطلاق

لا بالطلاق ورجع الفاعل على الحامل بعقوبة العبد في الاعتاق لانه مملوك لانه فيه من حيث
 الاعتاق فانضاف اليه فله ان يضمنه موسرا كان او معسرا لكونه ضمنيا لاعتاقه كما متر
 ولا يرجع الحامل على العبد بالضميمة لانه مؤاخذ بالتلف ونفسه فانه اذا اكره على التدوير
 صح ولزمه لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الاكره وهو من الالة منهن جد ولا يرجع على
 الحامل بالزمن اذ لا مطلب له في الدنيا **يمنه** ومنها حيث لا يعمل فيها الاكره لعدم
 اعتاقها الفسخ ورجعة وابلاية وفيه في اي في الابلاء بالثمن بان يقول اليها
 فبئت فاتهما لما صحت مع الهزل صحت مع الاكره ايضا والتمامه فانه اذا اكره عليه
 صار مسلما اذ اوجه احد التركيبين وقطعا وفي الآخر احتمال فرجتها جانب الوجود
 احتياطا فلا قبل لورجوع يعني اذا اسلم بالاكره لم يرجع عنه لا يقتل لبعك الشهرة لا قبل
 عدم الاسلام من الابتداء فيكون كونه اصليا فلا يكون مرتدا ولا يعتبر ردة لانهما لم ينفقا
 بالاعتقاد الا يري انه لو نوى ان يكون بغيره كما فر او ان لم يتكلم به والاكره وال على عدم
 تغيير الاعتقاد فلا يتبين عرس لعدم الحكم بالردة مما رده السلطان اي طلب منه ما
 لا بالكره ولم يقبض بيع ماله اي لم يقبل بيع ماله واغطي منه فباعه حتى اي ذلك البيع لعدم
 الاكره بالنظر اليه كذا في الخلاصة فخذ منها التزوج بالنزيب حتى ومهبت مره لم يفتح الهبة ان
 قدر اي الزوج على اقرب لوجود الاكره كذا **البحر** مولعة المنع مطلقا
 وشرفا منه فخذ الشرف القولي حصه بالذكر لان الجح لا يتحقق في افعال الجوارح وشره
 ان اثر الشرف القولي لا يوجد في الخارج بل امر بعبته الشرع كالبيع وكفه فاذا لم يوجد
 في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف الشرف القولي الفاعل القادر عن الجوارح فانه لا كان موطا
 فارجح ان يحوز اعتبار عدمه كالتلف والمال والاك كان سقط **وسببه** **استغفر**
 بان يكون غير بالغ فان كان غير مجتر كان عديم العقل وان كان مجترا فاعقل ناقص والعقل
 محتمل واذا اذن له الولي صح تفرقه لتزويج جانب المصلحة والمجنون فان عدم الافاقه كان
 عديم العقل كصبي غير متبزو ان وجدت في بعض الاوقات كان ناقصا العقل كصبي عاقل
 في تفرقته واما المعنوه فانقلبا في تغييره واحسن ما قبل فيه هو من كان قليل النعم مخلط
 الكلام فاسد التدبير الا انه لا يصير ولا يستقيم كما يفعل المجنون والرق فان الرقيق له اهلية
 في نفسه لكنه يحوز رعاية المولى كيلا يبطل ما نفع عبده بالياداه نفسه لا فرق ولا يملك رقبته بخلق
 الدين به لكن المولى اذا اذن رضى بعقوباته فله بفتح طلاق حتى **ومجنون** مغلوب اما المجنون
 فله عدم عقله واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة والطلاق لعدم اهلية

فلا توقف للمولى على عدم التوقف باعتبار بلوغه هذه الشهوة ولهذا لا يتوقفان على اعادة ولا ينفذ ان مباشرة ولم يصح **اعتق** من التمسك في الضرر **والاقرار** لان اعتبار الاقرار بالشرع والقرار يقتل العقد والكذب وقبل ان يرضى شهادة البعق دون البعق فيمكن رده فيرد نظر اليها **وتصح طلاق العبد** لانه اهل ويوفى به المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تنويت منافع **ينفذ اقراره في حق غيره** لقيام اهلية لافي حق مولا رعايته لجانبه لان نفاذه لا يبرى عن تعلقه الربى برقيته او كسبه وكلامها اتلف **فان اقر بماله** **اقر الى عتقه** لوجود الاهلية وزوال الامنع ولم يلزمه في الحال لقيام الملك بهذا اقر بغير المولى واما اذا اقر به فلا يلزمه شيء بعد عتقه لا تقرر ان المولى لا يستوجب على عبده مالا ولو اقر بعتقه او تودع على ولم يوفى الى عتقه لانه يمتنع على اصله الحرية في حق الدم وولم يمتنع **يصح اقرار المولى عليه فيما الى الحد والقود** اذا عتقه منهم اى المحجورين من عقله اى بعقل العقد بان البيع سالب للملك الشراء فالبت احقر زبه عن المحجور المملوك و **النسب** **ايضا** **انتميز** **خبره** **وليه** **بين الفسخ والامتناع** واراد بالعقد ما دار بين النفع والضرر بخلاف الانهاك حيث يبيع بلا اذن المولى بخلاف التلاق والعناق حيث يابعتان وان اذن المولى **وان التمتع** اى المحجورين سواء عقلوا ولا **شأن** **ضمنوا** **للمرة** **لانه** **لا** **يجوز** **في** **افعال** **المجوارح** **لانه** **اعتبار** **الفعل** **لا** **يتوقف** **على** **التصديق** **فان** **النام** **اذا** **انقلب** **على** **مال** **انسان** **وانلف** **ضمن** **وان** **عدم** **التصديق** **كذلك** **لا** **يخاطب** **بالاداء** **الا** **عند** **القدرة** **كما** **لغير** **لا** **يطلب** **بالدين** **الا** **اذا** **ايسر** **وكا** **لنا** **يم** **لا** **يؤمر** **بالاداء** **الا** **اذا** **استيقظ** **للمحجور** **مختلف** **بشيء** **موصوفه** **بيري** **الاشياء** **فتمتد** **على** **العمل** **بخلاف** **موجب** **الشرع** **او** **الفعل** **مع** **قيام** **الفعل** **وقد** **غلب** **عرف** **الفقهاء** **على** **تفسير** **المال** **واسراف** **ما** **خلاف** **مقتضى** **الشرع** **او** **الفعل** **فسوق** **ودين** **عنده** **لا** **ضعيفه** **وعندهما** **وعند** **ان** **فتح** **يحج** **على** **التعبد** **واذا** **اطلب** **غرماء** **النفوس** **المحجور** **عليه** **مجرد** **الفاضة** **ومنعه** **من** **البيع** **والاقرار** **وعندهما** **وعند** **الت** **في** **يحج** **على** **الفاضة** **زجرا** **له** **بل** **منعت** **ما** **جنى** **وهو** **الذي** **يعلم** **الناس** **الجليل** **و** **مستطيب** **جاء** **محل** **ومما** **نفلس** **هو** **الذي** **يكره** **الى** **الآفة** **وبأخذ** **الكراه** **فاذا** **جاء** **او** **ان** **السؤلا** **دابة** **له** **فانقطع** **المكسب** **عن** **الدفعه** **فان** **في** **حجر** **كل** **منها** **دفع** **ضرر** **العامة** **فالنفع** **الى** **جنى** **بينه** **علم** **الناس** **دينهم** **و** **المستطيب** **لما** **يمل** **ابدا** **انهم** **من** **الكسب** **النفوس** **تتلف** **اموالهم** **فان** **دابة** **اذا** **مانت** **في** **الطابح** **وليس** **له** **افرى** **ولا** **يمكنه** **شراء** **افرى** **ولا** **الاستجار** **فيؤدى** **الى** **الاتلاف** **اموال** **الناس** **بمعنى** **النفع** **عن** **الوقوف** **فثبت** **قال** **في** **البدائع** **ليس** **المراو** **به** **حقيقة** **الحجر** **وهو** **المعنى** **الشرعى** **الذى** **يمنع** **نفوذ** **الوقوف** **الا** **يرى** **ان** **المنع** **لوان** **فى** **بده** **الحجر** **واصاب** **في** **الوقوف**

جاز ولو ائتم قبل الجح و اخطأ لم يجره وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الجح نفذ بغير قوله
 انه ما اراد به الجح حقيقة وانما اراد به المنع الحسي اي يمنع هؤلاء الكثرة عن علمهم حس لان
 المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بلع البضعة غير رشيد الرشيد عنده
 هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلحي لال لا يجر عليه ولو فاسقا وعنه ان فوق في الدين ايضا
 لم يسله مال حتى يبلغ خمس وعشرين سنة لما روى عن عمر بن الخطاب عن ابنه قال ينتهي لب الرجل
 اذا بلغ خمس وعشرين ولو وصليته حتى تعرفه قبله اي لو توفي في ماله قبل ذلك نفذ وبعده اي
 بعد بلوغه خمس وعشرين يسلم ماله اليه ولو بلغ رشده وقال لا يدفع حتى يونس رشده ولا يكون
 تعرفه فيه جيس القاضى المديون لا يسلم ماله لدينه لان قضاء الدين واجب عليه والمأطلة ظلم فيه
 الحاكم وقضا القاضى وايضا لا للمح الى مستحقه قضي الى القاضى بلا امره اي امر المديون وراهم
 دينه من دراهم لان للدراهم ان يأخذ ماله بغيره واذ اظهر جيس حقه بلارضا المديون فكان
 للقاضى ان يعينه و باع ذنابه له وراهم دينه وبالعكس والقياس ان لا يكون كل الامر من
 لان الدراهم والثانية متناهيان و جاز استئمانا ووجهه انها متحدان جنب في الثانية
 والمالية حتى يضم احدهما الى الآخر في الزكوة فمختلفان في الصورة حقيقة وكلما اما الاول
 فظاهر واما الثاني فلعدم جريان ربوا الفتل بينهما لاختلافهما في النظر الى الاثام وثبت
 القاضى ولانه التعرف والنظر الى الاختلاف سلب عن الدارين ولانه لا يقدح علما بشيئين
 لان لا يسلم القاضى عنه وعقاره لدراهم دينه لان المقاصد يتعلو بصورتهما وايضا
 وليس القاضى ان يثقل لغيره على وجه يلجى به الضرر واما النفوذ فوسائل لان النفوذ
 منها المالية لا العين فافترقا افسد معه عرض شراء فقبض بالاذن اي اذن باع به باع
 لمخرقا وان كان قبل القبض فليباع ان جيس التاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه
 المشتري بغير اذنه لان له ان يسترده ويكسب بالثمن جحر قاضى ورفع الى قاضى آخر فاطلقة
 جاز الطلاق وما منع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل الطلاق الثاني وبعده كان جاز
 الان جحر الاول مجتهد فيه فينفذ على امضاء قاضى آخر كذا في الخاتمة **فصل**
 بلوغ الصبي بالاعتلام والاصال والانزال وبلغ النكبة بالاعتلام وايضا والبعل الاصل
 ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن غيره مما ذكر لا يكون الا مع الانزال فجعل كل واحد
 علامة على البلوغ والآية للصبي سبع عشرة سنة عند ابن حنيفة لقوله تعالى ولا تزوجوا
 اليكم الا بالثمن حتى اصبح في يبلغ اشد الاية واشد الصبي ما قاله ابن عباس وتبعه ابو حنيفة
 ثمان عشرة سنة وقبل ثمان وعشرون وقبل خمس وعشرون وقبل ما قالوا هو القول فوفى

بالحق حتى يتم له اي للهي من ان غنة

لا سبيل له الى التوهم عليه اي العبد ان يقضى له بالقيمة بينة او تكول لان حقهم تحول الى القيمة
بالقيمة ولو قضى له بالقيمة بمقول الخصم مع يده وقد ادعى التوهم اكثر منه فهو بالخيار ان شاء
بالبينة او ردّها واخذ العبد بنسب له اذ لم يصل اليه تمام حقه بغيره كذا في النهاية وان
بعدمه سئل دينة فلتوهم رقبته ان لم يقبض به يده ثمة لانه اذ لم يقبض به لم يقض البيع كيف كان
وان دينة ثمة بدينه ولا حاجة في البيع لا اي ليس للتوهم ان يرد البيع لان حقه قد وصل
اليه فينفذ البيع لزوال الابعاض ولا تخاف التوهم مشتري بغير دينه ان يبيع ببيع يبيع ببيع
الموكل عليه المديون وقبضه المشتري ثم يبيع ببيع لا يكون المشتري خصم للتوهم اذا
انكر المشتري الدين لان الدين يضمن فحج العقد وهو قائم بالبيع والمشتري فيكون
الضمان قضاء على التاخير كما في ليس بخصم عنه **اشترى عبدا ببيع ما كان عن اذنه و**
حجه فهو اذن يعني عبدا اذا قدم مصر فباع واشترى فامسكه علم ومجهين احداهما ان
يجز ان مولاه اذن له فيصير استحقاقا عدلا كان او لا والقياس ان لا يصدق لانه
مجرد دعوى منه ولا يصدق الا بالبحر لقوله عليه السلام البينة علم الدعي وجه الاستحسان
ان الناس تعاملوا ذلك في اجماع المسلمين حجة بحقق بها الاثر وبتكر القياس والنظر و
ثانيهما ان يبيع ويشترى ولا يخبر شيء والقياس فيه ايضا ان يثبت الاذن لان التوكيل
محتمل وفي الاستحسان يثبت لان الظاهر انه ما دون لان امور المسلمين محمولة على القضا
ما امكن ولا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه والعمل بالظاهر والاصل في
المعاملات دفعا للضرر عن الناس ولا يباع لدينه الا اذا اقره مولاه باذنه لان الاذن
بالتجارة رضاء ببيع رقبته ما دون بالدين او انت اي الاذن التوهم يعني اذا قال الموكل
هو محجور قال قول له نسكه بالاصل فلا يباع الا اذا ثبت التوهم اذنه في بيع والنوع
الثاني اذن القبي والمعتوه العنة اختلال في العقل بحيث يكتسب كلامه فينبه تارة
بكلام العقل والآخر بكلام الكاينين وحكم حكم الرصبي مع العقل وهو **فكر المحجور** وانما
الولاية لهما وتوقفهما ان نفعهما لا سلام والانهما ببيع بدونه اي بدون الاذن والآخر
كالطلاق والعقار والارن وصلية اذنا به وما نفع تارة وضرر اوى كما يبيع والشراء
حج به اي بالاذن لان القبي العاقل يثبت ببيع من حيث انه عاقل ميتة وبشبهه فخلا
لا عقل المحض وبها الطفل في الفقد المحض وفي الدار بينهما بالطفل عند عدم الاذن وبها المانع
عند الاذن لرعيان جهة النفع على النضر ربه لانه الاذن ولكن قبل الاذن يكون منقضا
موقوف على اجازة الولي لان فيه منفعة لصبر ورنة منقضا الى وجهه التجارات حتى لو يبيع

فاجازة نفذ عندنا خلافا لفرقة لا توقف على اجازة وليه والمصار وليا بنفسه وشرط
لعتقة اي الاذن ان يعقل البيع **سأبدا للملك عن البيع والشراء جالبا الى الملك الى**
المشتري الولي الاب ثم وصيته ثم الجلي اب الاب ثم وصيته ثم القاضي او وصيته دون
الام او وصيتها وقد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح في باب الولي ولو اقر الى العتق
والمعتوه لانه **بما سمعها من الكلب والارث** يعني اقراره ان ما ورثه من ابيه لفلان
صح في ظاهر الرواية وعن ابن حنيفة انه لا يبيع في ما ورثه لان صحة اقراره في كسبه هي
الذات في التجارة ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر انه بالقام راي الموكل الحق بالبيع
وكل من المالكين ملكه فيعق اقراره فيها **كالتوكالة** وجه المناسبة بين
الكتابين ان في كل من التوكالة والاذن معنى الرضا بتصرف الغير ومن لغة الحفظ ومنه
الوكيل في اسماء الله تعالى ولهذا قلنا فيمن قال وكلتك في مال عيالك الحفظ فقط وقيل الرب
يدل على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا اي فوضنا امورنا
وسلطنا على هذا **التوكيل** لغة تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض التعريف في امره الى
غيره واقامة مقامه والرسالة بتبليغ الكلام الى الغير بلا دخل في التعريف وشرط جواز
كون الموكل اهل تعريف لم يقل اهل التعريف لئلا يفهم ارادة التعريف المذكور فانها بالغة
لاستلزامها بطلان التوكيل المسلم كما في بيع الخمر وكون **الوكيل يعقله اي يعقل ان البيع**
والشراء جالب وبصير العين اليسير والناحش ويعصده حتى لو تعرف ما زال لا يبيع على الامر
فترج على قوله كون الموكل اهل التعريف بقول **فيصير توكيل المسلم كما في بيع الخمر وتوقع على**
قوله والوكيل يعقله ويقصده بقول **والخمر اي وصية ايضا توكيل الخمر البائع والمأذون**
عند اكان اوصيتا مثلها فيثنا ولصور الاربع وصية يعقله وعندها حال كونها محجورين
لوجود الشرط المذكور في كل مما ذكر انما لم يقل ههنا وترج حقوق العبد الموكل لانه قال
فيما بعد ان لم يكن محجورا **والتوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يعقده بنفسه** فان الان
قد يجوز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواره دفعا لحاجة نفسه احراز
عن التوكيل حيث لا يجوز لان يوكل فيها وكل فيه لانه استفاد التعريف من غيره وهو مقيد
بما امر به حتى لو طرح به ايضا جاز **وباختصاصه عطف على الحق في كل حق اي ليس كل احد يثبت**
الى وجهه الخصومات فيحتاج الى توكيل غيره كما مر ولم يلزم اي التوكيل بالخصوصية لم يقل
ولم يجوز لان الجواز تارة والخلاف في التوهم بخاصة فحسم المتأخرون اضرار الفتوى ان
التاخير اذا علم من الخصم التفتت في اداء التوكيل لا يمكن في ذلك وقيل التوكيل من الموكل وان

علم من الموكل العقد الى الاضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا صاحبه وهو
اختيار شخص الالباب السرخسي كذا في الكفا في **التوكيل مريض وموكل** اي غايه مسافه ثلثة
ايام فصاعدا **او مريد السفر** بان ينظر القاضي في حاله وفي عدة فانه لا يخفى بيته من بؤر ولا
يقبل قوله اني اريد ان اسافر او محذرة لم يخرجها دهرها بالهروز وفصور مجلس الحكم وضع ايضا
التوكيل بايضا اي ابنا كل حق **واستيفاد الآخ** قد وقد فانه لا يجوز بينه موكل عن المجلس
لانها يستعان بالشهادات ولا يستوفى بما يقوم مقام الغير فانه من نوع شهادته قال **انت كذا**
في مثل شئ كان وكيل في الحفظ فقط ولو زاد جازا امره كان وكيل في جميع التفرقات
الطلاق والعاق قال في فتاوى القسوي لو زاد جازا امره فهو وكيل في الحفظ والبيع
والشراء وبما في ديونه وحقوقه والهبة والعقد وغير ذلك لانه فوض اليه التفرقات
عما فصار كما لو قال ما صنعت من شئ فهو جاز في جميع انواع التفرقات حتى لو اذن
الوكيل على نفسه جاز لانه اجاز صيغة وهذا من صيغته ثم قال وهذا التعديل يقتضيه انه اذا اطلق
امره جاز فيفتي بهذا مع بقاء حقوقه **حقوقي عقد** مبتدأ خبره قوله الالة بتعلق به **بضمه الوكيل**
الى نفسه في عرف اهل المعاملة **كبيع واجارة** وصلى عن اقرار امثله للعقد فان الوكيل بالبيع يقول
بعت هذا منك من قبله فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك ولا يقول لاهل
فلان **تعلق** اي تملك الحق به بالوكيل ان لم يكن اي الوكيل **شورا** اقراره عن الصبي والعبد
المجور فان توكلهما جاز لكن حقوق عقد هما ترجع الى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله **تسلم**
البيع ان وكل بالبيع وقبضه اي وكل بالشراء او قبض ثمنه اي ثمن مبيعه **والخطا** بضم ثمن مشروبه
يعني ان الوكيل بالشراء ما باع اذا اشترى شيئا يطالبه البائع بثمنه **والرجوع** به اي بالثمن عند
الاستحقاق اي استحقاق او رجوعه هو بالثمن على بايعة عند استحقاق ما اشترى **والخاصة**
اي بخارجهم وبما في شفعة ما بيع وفي الغيب فيرده اي المغييب الى البائع لو كان بيده وبعد
تسليمه الى الموكل يرده باذنه اي اذن الموكل **والشراء** الثمن من موكل بايعة يعني اذا
وكل رجلا ببيع شئ فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لان المشتري اجبني عن
العقد وحقوقه كما بينا وان دفع اليه اي الى الموكل صحت ولا يطالبه بايعة يعني الوكيل فانما لان
المعتوم من حقه فلا فائدة في نزع منه ثم رده اليه وبرت ذمة المشتري لتوصل الثمن الى الشفعة
والملك ثبت الموكل ابتداء لكن **فلاذ** عن الوكيل جواب عن سؤال مقدر كما ذكر في النهاية وهو
ان يقال اذا ثبت الملك للموكل ينبغي ان يكون الحقوق راجعة اليها لانها تابعة للملك فاجاب
عنه بهذا وقال نعم الملك ثبت للموكل ابتداء لكن ثبت له خلافا عن الوكيل وحاصله ان الوكيل

وحاصله

وحاصله ان الوكيل خلف عن الموكل في حوز استفاضة التعريف والموكل خلف عن الوكيل في حوز
الملك كالعبد اذا قبل الهبة يثبت الملك للموكل ابتداء وقيل الملك يثبت للوكيل لا يتقدم
بل ينتقل الى الموكل بلا مهلة **في الخويل** لا يتقدم في شراي الوكيل ولو كان اي المشتري
عنه لا ينفذ **التكاح** اما على الاول فلما مر لان المشتري لم يذكره اما على الثاني فلان العتق و
في التكاح يقتضيان تفرق الملك على ما ذكر في الزيادات وغيره فاذا لم يوجد لم يحصلوا
عليه بانه في خلاف إطلاق قوله عليه السلام من ملك ذراحم خرج منه عتق عليه واجيب بان
المطلوع يعرف الى الكمال وهو الملك والمقدر والمجتهد غير غافل وانما فرعها الاكثرون على
القول الاول لانه اصح عندهم **وصفوق عقد** بضمه اي الوكيل الى الموكل **كنكاح** وخلق و
صلى عن الخارا ودم ثمة وعتق على مال وكذا بضمه وعتق وعتق واعارة وبيع ودين
نواقر اي بتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها من قبيل الاستفاضة
والوكيل اجبني عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب
اما **التكاح** فلان الاصل في البضع الحرة فكل من التكاح اسقاطا لها وان قطبتا شئ
فلا يقتصر صدور السبب عن شخص على سبيل الاضالة ووقوع الحكم لغيره فجعل سفره بغيره
الحكم السبب حتى لو اضاف التكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب
كما في البيع بخلافه صدور السبب عن شخص اصله ووقوع الحكم لغيره فلا فائدة واما الخلع فلا
انسقاط للتكاح والنكاح امرء والمنكوسة المرأة والوكيل اما منه او منها وعلى التقديرين
يكون سفيرا محضا فلا بد من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن النكاح فانه ايضا اسقاط
محض لا تشوبه معاوضة بل فداء يمين في حوز المدعى عليه فلا بد من الاضافة الى الموكل و
اما الصلح عن النكاح فانه ايضا اسقاط محض لا يشوبه معاوضة بل فداء يمين في حوز المدعى
عليه فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط محض والوكيل
اجبني سفيرا فلا بد من الاضافة وكذا الحال في البواقي هذا ملحق بما ذكر النعم في هذا
المقام ويعنى بما قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او
انكار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى دارا على عمرو وكبلا على ان يصلح على الماء به فيقول
زيد صاحت عن دعوى الدار على عمرو وبالا في يقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان
عن اقرار او انكار الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحقوق الى الوكيل كما
في البيع فتسليم بدل الصلح عن الوكيل واذا كان عن النكاح فهو فداء يمين في حوز المدعى
عليه كوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله يتم الصلح سواء

كان عن اقرار او انكار تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة
 الانكار راعى الموكل فلا يتسلم ذلك فانه غير قبل النزاع وان اراد تمامه باعتباره ملكا لافاضة
 كان اعترافا بصفة كلام أقوم فلا وجه لانكار الوكيل والقول بالتسوية وخرج على كون الوكيل
 في هذه الصور سغيرا محضا بقوله فلا يخلو من قبل المرأة وكيلا اي وكيل الزوج بالهر وكيلها
 بتسليمها بدل الخلع لما مر من كون الوكيل في هذه الصور سغيرا محضا التوكيل بالاستئذان
 بالكلية لا يثبت له الملك لان تفويض التفويض في ملك الغير لا يجوز ونقص بالتوكيل بالشراء
 فانه امر بقبض البيع وهو ملك الغير واجيب بان التفويض في ملك الغير انما لا يجوز اذا لم يكن هو
 وفي التوكيل بالشراء عوض فافترقا لا الرتبة فانها غير باطلة لانها تفويض التفويض
 فيها لان الرسول سغير محض وقد مر ان التوكيل بالاقرار صحيح لانه تفويض التفويض في ملكه
 بالوكالة بالبيع والشراء ان عمت اي الوكالة جردا الشرط قوله لا
 صحت قال في الهداية من وكل الشراء شي فلا بد من تسمية جهة وصفة او صفة ومبلغ
 ثم بصير الفعل الموكل به معلوما ليكنه الاتجار الا ان يؤكله وكالات عامة فيقول اتبع ما
 رايت لانه فوض الامر الى رايه فأي شيء يشتريه يكون ممثلا له علم بصيغة الجمل ان يكون
 معلوما بين الوكيل والموكل ما هو على شرائه او جهل بهالة سيرة وهي جهالة النوع صحت
 اي الوكالة وان وصلته لم يبين الثمن لان الوكيل في لا يقدر على الامتثال وان شرطه قبل
 ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي لا يتضح الوكالة وان وصلته بين الثمن لان
 الوكيل لا يقدر على الامتثال وان شرطه جهل اي ما وكل به جهالة متوسطة وهي ما بين النوع
 والجنس فان بين النوع او من عين نوع صحت لان الوكيل يقدر على الامتثال لكون الجاهل
 سيرة وان قلنا لان الوكيل مهمل ايضا لا يقدر على الامتثال لكون الجاهل فاحشة الاول
 وهو ما جهل جهالة سيرة كالفرس والبغل والحصان والفرس والرومي او الفرس والاشنة
 وهو ما جهل جهالة فاحشة كالتوب ولدانة والرقبة والثامث وهو ما جهل جهالة متوسطة
 كالعبد والامة والارفا اذا وكل بشراء فوس وكوه فاذكر صحت وان لم يبين الثمن لانه من
 القسم الاول واذا وكل بشراء عبه وكوه صحت ان بين النوع كالتوكيل او عن عين نوع كمن
 انواع العبد وجعل ملحقا بجهالة النوع وان لم يبين شيء منهما لم يصح والحق بجهالة الجنس
 لانه يمنع الامتثال واذا وكل بشراء فوس وكوه لا اي لا يصح وان بينه اي الثمن اذ يجوز
 بيانه لا يرتفع الجهالة التوكيل بشراء طعام يتبع على البر ودققة يعني دفع الى آخر
 دراهم وقال اشترى طعاما يشتري البتر وقبضة والقياس اي يشتري كل مطعم اعتبارا

للحقيقة كما في البيع على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان الطعام
 اذا قرن بالبيع والشراء يحمل على ما ذكرناه فاو عرف لان الاكل فبقى على الوضع وقيل
 يقع على البتر في دراهم كثيرة واخبر في قبضه والذ فبقي في متوسط رعاية للتناسب
 بين الثمن والحشوة في متخذة الوليمة يقع على الخبر مطلقا يعني قلت الدراهم او
 كثرت لدلالة الحال وكل بشراء هذا العبد يدين له على الوكيل صح يعني اذا كان قبل
 على آخر الوفاة ان يشتري بها هذا العبد فاشتراه صح ولزم الموكل حتى لو مات
 مات عليه وان اطلق يعني وكل بان يشتري له بالالف عبا غير معين فاشترى عبا
 كان اي ذلك العبد للموكل الا ان يقبضه الموكل حتى لو مات قبل قبض الموكل مات
 على الوكيل ولو بعده مات على الموكل وقال هو الموكل في الوجهين اذا قبضه الوكيل
 لهما ان الدراهم والثانية لا يتعينان في المعاد وضات دينا كان او عين حتى
 لو تبايعا عينا بدين ثم تصادقا ان لا دين لا يبطل العقد فصار الاطلاق و
 التقييد في الدين سواء فيصح التوكيل ويلزمه الموكل وله ان يبيع في الوكالة
 حتى لو قبل الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استملك العين او اسقط الدين
 باسقاط رب الدين عم الحديون بطلت الوكالة واذا تقينت كان هذا عندك
 الدين من غير من عليه الدين فلا توكيل بقبضه او كان امرا يدفع ثمن لا يملك الوكيل
 الا بالقبض وهو الدين وكلاهما غير جائز واذا لم يصح التوكيل بعد الشراء
 على التوكيل فملك من ماله الا ان يقبضه الموكل من الوكيل فيصير بيعا بالتعالي
 فيه ملك من مال الموكل وكل عبا بشراء نفسه من مولا اي للموكل فان قال بغير نفسه
 لفلان فباع صح فيكون للموكل لان العبد يبيع لان يشتري لنفسه ولغيره بالوكالة
 لكونه اجنبيا عن ماليتة والبيع برده عليه من حيث انه مال لان ماليتة في يده فاذا
 اضافة الى الامر صح فولي للاشتال فيقع العقد للأمر وان لم يقل لفلان بل قال بغير
 نفسه لفلان اذ قال بغير نفسه ولم يقل لي او لفلان عنق اما الاول فلا مراثة يصح لشرائه
 نفسه واما الثاني فلا ان المطروح يحمل الوجهين فلا يقع الاشتال بالاصح فيصير التفويض
 واقع لنفسه والثمن على العبد فيهما اي في الوجهين لا على الامر اما اذا وقع الشراء
 فظاهر واما اذا وقع للأمر فلان المباشر هو العبد فيرجع الحقوق اليه فيطالب
 بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قبل العبد منها محجور وقد مر ان العبد اذا كان محجورا
 عليه لا يرجع الحقوق اليه قلنا زال الحجر ههنا بالعقد الذي باشره مقترنا باذن الموكل

وكلمة عبده من شترى نفسه من مولاه اى للعبه بالغ فح الى وكيله فان قال اى وكيله
له اى مولاه اشترى نفسه فباعه عنق عليه اى على ذلك المال لان بيع نفس العبد منه
اعتاق وشترى العبد نفسه مال فيؤل الاعتاق ببدل والوكيل سفير عنه فصار كانه
اشترى نفسه فلم يلزم الولاء للمولى وان لم يقل وكيله اشترى نفسه لنفسه كان اى العبد وكيله
لان اللفظ حقيقة للمعاضة وامكن العمل بها اذ لم يبين فيما عدا ذلك بخلاف شترى
العبد نفسه لتعيين المجاز فيه وعليه اى على الوكيل ثمة لانه العاقبة والالف التذكير
دفعه العبد للمولى لانه كسب عبده قال اى المأمور بشراء العبد شترى عبده الامر
فات اى العبد وقال اى الامر بل شترى لنفسك فان كان اى العبد مقنيا فلو كان
صبييا فالقول للمأمور مطلقا اى سواء كان الثمن منقودا او لا ولو متينا فان كان
الثمن منقودا فكذلك اى القول للمأمور والاى وان لم يكن منقودا فمطلقا اى القول
له وان كان غيره اى ان كان العبد غير متين فكذلك اى القول للمأمور ان كان اى
الثمن منقودا سواء كان العبد حيا او ميتا والاى وان لم يكن الثمن منقودا فمطلقا
سواء كان العبد صبييا او متينا قال في الكافي هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان
يكون مأمورا بشراء عبده بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن
منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالثمن
او متينا فان كان مأمورا بشراء عبده بعينه فاذا اخبر عن شرائه والعبد حي فالقول به
للمأمور بالاجماع منقودا لان الثمن او غير منقودا لانه اخبر عن امر يملك استيفاء
والخبرة في التحقق والنبوت وانكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للمأمور
لانه يخبر عما لا يملك استيفاء وعرضه الرجوع بالثمن والامر منك وان كان الثمن منقودا
فالقول للمأمور مع بعينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عمدة
الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا
فقال المأمور اشترى نفسه لكره فقال الامر لابل هو عبده فان كان الثمن منقودا فاقول
للمأمور لانه يجب عما يملك استيفاء وان لم يكن منقودا فالقول للمأمور عند لانه
حقيقة وعندهما القول للمأمور وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول
للمأمور لانه اخبر عما لا يملك استيفاء وعرضه الرجوع بالثمن والامر منك وان كان الثمن
منقودا فالقول للمأمور لانه امين ادعى الخروج عن عمدة الامانة فيكون القول
قوله قال في الهداية من امر رجلا بشراء عبده بالغ فقال قد فعلت وماتت عندي

يستغنى عن الاشهاد فيصديق وان كان
العبد متينا حين اخبر فقال يملك عندي
بعد الشراء صح

وقال

وقال الامر اشترى نفسه لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الالف فالقول قول المأمور
لان في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استيفاء وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو منك والقول
للمنكر وفي الثاني هو امين يدعى الخروج عن عمدة الامانة فيقبل قوله وقال صدر الشريعة
كل واحد من الثقلين شامل للصورتين فلا يتم به الوقوف القول الامر ليس كما قال لان
التعديل الثاني لا يجوز في الصورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعى الخروج
عن عمدة الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابض للثمن والوقوف انه لم يقبض له اى الوكيل
بالشراء الرجوع بالثمن على امره اذا فعل ما امر به سواء دفعه اى الثمن له باي وجه او لا
ايضا جسد البيع منه اى من امره قبض ثمنه وان لم يدفعه اى الثمن الى البايع كما تقرر من
انقاذ مبادلة حكمت بينهما ولهذا اذا اختلف في الثمن تخالفان ويرد الموكل على الوكيل
بالعيب فان ملك اى البايع في يده اى الوكيل قبل الجسد فعلى الامر اى ملك من ماله ولم
يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يجس بصير الموكل قابضا بيده ولم ان يجسه
حتى يستوفى الثمن لما ذكر وبعبارة اخرى بعد صبه فعليه اى المأمور وسقط اى الثمن لان
الوكيل كالبايع منه فكان حبه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه في البيع وليس
لوكيل شراء شيء بعينه شراءه لنفسه لانه يؤدى الى توير الامر حيث اعتمد عليه
الا اذا اشراه بغير جسد ياتى او بغير منقود او بشترى غيره بامره بعينه في يكون الشترى
للكوكل الاول لانه خالف امر الموكل فنفعه عليه فان حضراى الوكيل الاول فلا امره اى
يكون الامر لشترى للموكل الاول بحصول اى وكيله وعدم الخلف بغير عينه اى اذا
وكل بشراء شيء غير متين هو اى ما شراد للوكيل الا اذا اطلق ونواه اى كون المبيع
لامر اى اشترا بالغ مطلق بلا تقييد كونه ملكا للموكل لكن نوى الشراء له فيكون الموكل
او اضاف العقد الى ماله اى مال امره بان يقول اشترى بهذا الالف وهو مال الموكل
وان لم ينفذ الثمن منه فان اضاف الى مال نفسه كان لنفسه جملا حاله على ما يحمل شترى
له او لفعله عادة اذا شترى لنفسه باضافة العقد الى مال غيره مستنكر شترى وعادة و
صح اى التوكيل بعقد القرف والاسلام العبارة المذكورة في كتب القراءات عند الصرف
والسلم قال صاحب الهداية والكافي وسائر النسخ من المراد الاسلام اى شراء شيء
بعقد السلم لا اى لا يبيع التوكيل بقوله السلم لانه التوكيل ببيع الكثر بعقد السلم وهو لا يجوز
اذا الوكيل يبيع طعما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره ولا ينظر في الشرع اعبر به
بمعارضة الوكيل فيهما اى الصرف والسلم لا يفارق الامر بمعنى ان يفارقه الوكيل صاحبه

قبل القبض في العقدين بطلان لوجود الافتراق قبل القبض ولا عبرة لفارقة الوكيل
لأنه ليس معاقد والمعتبر قبض العاقد وهو الوكيل فيصير قبضه وان لم يتعلق به الحق في
القبض والعقد المحجور عليه بخلاف الرسول لأن الرسل في العقد لا القبض قال يمين هذا
لزيد فباعه وانكر المشتري الى امر زيد بعد اقراره بقوله لزيد فان كذبته الى كذب المشتري
زيد في انكاره وقال ان امرته اخذه الى زيد لان قوله يمين لزيد لقرار منه بالوكالة فاذا
انكر الامر بعده صار منافقا والمناقض لا قول له فيكون للموكل وان صدق
المشتري زيد في انكاره لا اي لا يأخذه زيد لانه اقرار المشتري ارته برده الآمر ضاه
لان المشتري لم يمجده الامر اقل مرة بطل اقراره ولم يشره المشتري فاذا سلمه
واخذه صار بيعا بالتقاضي امر بشرائه من مبدعهم فشرى من مبدعهم ببيع من مبدعهم
الامر من بنصفه لانه امره بشرائه من ولم يامر بشرائه الا بآية فينفذ شراء الحق في الوكيل
والزيادة على الوكيل وامر بشرائه عشرين مقينين بلا ذكر ثمن فشرى احداهما او امر
بشراءهما بالانفصال وقيمتها سواء فشرى احداهما بنصفه او اقل وقع حنة اي عن الآخر
في الصورتين اما في الاول فلانه قال بالالف بهما وقيمتها سواء فينقسم بينهما دالة
فكان امره بشراء كل واحد منهما ثلثا ثم اشترى بهما معا فبطلت ثلثها في كل واحد
وبالآخر في لغة الشرع فيقع عن المشتري الا اذا اشترى الباقي بالباقي قبل الخصومة
لان الشراء الاول باق وقد حصل عند المصراع به وهو تحصيل العبد من ولم يثبت
الانقسام الادالة والقدر في لغتها قال الوكيل شرية بالف وقال الامر بنصفه فان
كان اي الامر الذي اعطاه الالف سنة في الامور انما سواه اي المشتري الا لو ينفذ
اذا وكل رجل آخر بشراء عبد بالف فقال اشترته بالف وقال الامر اشترته بنصفه فان
كان الامر اعطاه الالف وهو بديهي فالقول للمور لانه امين فيه وقد ادعى الخروج
عن عمدة الامانة والامر يدعى عليه فسمائه وهو منكسر والآي وان لم يكن يساوي بل
يساوي فسمائه فالامر اي صدق الامر بلايين لانه امره بشراء عبد بالف والامر انما
يدين فاضل فيقع فيعين فسمائه وان لم بالف وبديهي نصفه اي فسمائه صدق اي
الامر بلايين وان سواه وانما لان الموكل والوكيل منها كالبائع والمشتري وقد وقع
الاختلاف في الثمن فيجب التخليف وينسخ العقد فيلزم المشتري الوكيل كذا معني لم
يسم به ثمنه فاه واضل في ثمنه يعني اذا قال له اشتر هذا العبد ولم يسم ثمنه فاشتره
فقال الامر اشترته بثمانية وقال المور بالف وصدق البائع المور فالا لانهما اختلفا

في مقدار الثمن وليس لها بنية فوجب المصير الى التالف كما في المسئلة الاولى الوكيل
اذا اشترى امرأته ان كان خلاقا في خبره في اجنس بان وكله ببيع عبده بالدين درهم
فباعه بالدين ومائة بنصفه ولو وكله ببيع كذا فباعه بمائة دينار لا اي لا ينفذ
عليه وان كان خبرا كذا في الخلاصة ففصل الوكيل بالبائع والشراء لا ينفذ
مع من يردهما دقة له كماله وفرعه وزوج وعوض هذا اذا لم يتعلق به الموكل
اما اذا اطلق بان قال له مع من شئت في يوف ببيعهم لهم وسيد لعبده ومكاتبه و
شركه فبين بشر كذا لانه مواضع النعم مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة
بديل عدم قبول الشهادة لهم بمثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية اي الوكيل بالبائع اذا
باع منهم ان كان اكثر من القيمة يجوز بلافلاف وان كان باقل منها يفتن فاضل لا يجوز
بالاجماع وان كان يفتن بغير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان بمثل القيمة ففصل
حينئذ روايتان وصح بيع الوكيل بما قل وكثر والقرض والنسبة لان التوكيل بالبائع
مطلوب فيجوز على الملاقاة في غير موضع التهمة وصح ايضا اخذ الوكيل رهن وكفيل
بالثمن فلا يفتن ان ضاع اي الرهن في يده او يوف على الكفيل لان الجواز الشراء بناء
الصنان وتقييد شواذه بمثل القيمة وغيره وهو ما يقوم به مقوم من اصل الجيرة
حتى لا يجوز شراره يفتن فاضل بالاجماع قال في النهاية بعد التحدية فيها لم يكن له قيمة
معلومة في تلك البلدة كما لعبه والدواب ونحوهما فاما ما له قيمة معلومة في البلدة كالف
والتم وغيرهما فاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شئ قليلا كالغسل
ونحوه وكله ببيع عبده فباع بنصفه لان التلظ مطلوب عن قيد الاجتماع وفي شراء
يتوقف على شراء اباخ فان اشترى باقية قبل ان ينجا مما لزم الموكل والالزم الوكيل
لان شراء البعض قد يقع وسبلة فينفذ على الامر واذا رد ببيع معيب على وكيله
بيته او نكول اي الوكيل او اقراره فيما لا يحدث رد اي الوكيل على الامر وباقراره فيما
يحدث لا اي لا يرد على الامر بل يبقى عليه يعني ان الوكيل يبيع شئ اذا باعه فرد عليه
بالعيب فان كان مما لا يحدث مثله كما لا يصح الزايدة او لا يحدث مثله في هذه المدة يرد
على الامر سواء كان الرد على الوكيل بالبيته او النكول او الاقرار في عيب لا يحدث مثله
الاصل في الوكالة الخصومة ولهذا الوكيل جعلت وكيفا في مال بصير حافظا لما له فاقط
وفي المضاربة العموم ولهذا الوكيل جعلت مضاربا كان مضاربا في جميع الانواع فان
باع اي الوكيل شئ فقال امره امرتك بنصفه وقال اطلعت صدق المشتري بناء على ان

هذا اذا لم يتعلق به الموكل وانما اذا
تعلق به بان قال له مع من شئت
في يوف ببيعهم لهم وسيد لعبده ومكاتبه

الاطلاق اسدا فيها وسيا في حقيقة في آخر كتاب المصارفة ان شاء الله تعالى لا يتصرف
احد الوكيلين وحده لان الموكل رضى برأيها لا برأي احدهما وان كان الاول مقدرا
لان تقديره لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار الباع والمشتري
وكذلك وهذا لا يفرق لمانع فيه من الاجتماع ويحتاج فيه ان الرأي ولم يكن توكلها
بلفظ واحد ذكر الاول بقوله **الا في خصوصية** فان الاجتماع فيها مستغنى لا فضلا الى
الشك في مجلس العقد وذكر الثاني بقوله **ورق وبه وقضاء دين وطلاق وحقوق لم**
يعوض اذ لا يحتاج في شيء منها الى الرأي بل هو بغير محض وعبرة الواحد وانما هو
بخلاف ما اذا قال لها طلقا ان شئتم او قال امرنا بايديكما كما انه يعوض الى مشيئتهما
فيقتصر على المجلس او كان الطلاق والعقود يعوض لانه يحتاج في الرأي وذكر
الثالث بقوله **ولم يكن توكلها بخدم** **باعتد** بل على استعانة في يجوز لاهدهما ان ينفذ
بالشرف لانه رضى برأي كل منهما على الانفراد وقت توكلها فلا يتغير ذلك بخلاف ما اذا
وكلها بكلام واحد اذ لا يتغير واحدهما وان كان احدهما حرا بالغا قلا والآخر عبدا
او صبيًا محجورا عليه لانه رضى برأيها وقت توكلها فلا يتغير ذلك فان تفرق احدهما
بحفرة صاحبه فانه اجاز صاحبه جاز والافلا ولو كان غائبا فجاز لم يجوز ذكره الزبلي
الوكيل **بقضاء الدين لا يجبر عليه** لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع على الامر بخلاف
الوكيل لانه ضمن لا يوطئ الى الوكيل الا باذن آمره او ما عمل به **ايكس** كما صنع ما
شئت مثلا فان وكل به الى باذن الامر كان الوكيل الامر لا ينزل بول موكله او موته
وينبغي ان يثبت الاذن وسيا في حقيقة في باب التاخير ان شاء الله تعالى وكل الى الوكيل
بلا اذن الى اذن الموكل فعقد اي وكيله عنده الى عند الموكل الثاني او عقد بغيره فبلغه
واجاز اي عقده او كان الموكل الاول **قدرا** **الثلث** **حيث** اما الاول ان فلان المقصود هو
مضور رانه قد حصل في العقد رتبين والثالث فلان الاحتياج الى الرأي فيه لتقدير
الثلث فانه او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدرا **الثلث** لانه كما فوض اليهما من
تقدير **الثلث** فلهذا ان عرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر **قال**
ايكس امر امراته صار وكيلها بالطلاق **تقييد** بالمجلس فان طلق في المجلس صح والآ
فلا خلاف قوله **وكذلك** في امر امراته حيث لا يتغير بالمجلس فان طلق بعده صح من
لا يلى غيره لم يجوز تفرقه في عقد لان صحة التعريف مبنية على الولاية فاذا انتقلت الثانية
انتقلت الاولى فاذ باع عبدا او مملوكا بوزن مال صغيره الحق **الحكم** **اوشري** واحد

منهم به الى ذلك المال لم يجوز لانها ولا يتصرف عليه كذا **اوشري** صغيره كذا في قرعة مسلمة
حيث لم يجوز لواء منهم ذلك لانها الولاية **باب** **الوكالة بالخصوص والعقود**
اعلم ان الوكيل بالخصوص وكيل بالقبض عند الثلثة خلافا لفرقنا على ان القبض غير المخصوص
وقد رضى بها فانه ولهم ان من ملك شيئا ملك تمامه وتام المخصوصة وانها فاما بالقبض وقالوا
الغنى اليوم علم قول زفر بن الزمان ولهذا قلت **الوكيل بها وباتفاق لا يملك القبض**
وبه **يعني** لظهور الجاية في الوكلاء وقد يؤتى على المخصوصة من لا يؤتى على المال وكذا
الوكيل بالتاخير يملك القبض على اصل الزاوية لانه في معناه وضعا يقال **اقتضيت** **حق**
اي قبضته فانه مطاوع قضي لكن الوفاء بخلافه وهو قاض على الوضع والغنى على ان
لا يملك الوكيل **قبض** **ايدي** **بملكها** الى المخصوصة عند اذ حليفه حتى لو اقام المدعى عليه
البينة ان الدين استوفاه منه او ابراهه يقبل ببينة والوكيل بقبض العين لا يملكها
فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض عبدا **ان الموكل باعه** وقف الامر في خيرة الغايب صورة
وكل وكيله بقبض عبدا وغاب فاقام ذوا اليد البينة انه اشتراه عمره وكلمه بالقبض لم يقبل
ببينة في اثبات الشدي ويقبل في دفع المخصوصة فيستوقف حتى يحضر الموكل ويعيد البينة
كذا الطلاق والعقود **يعني** اذا فاته المرأة البينة على الطلاق والعبء والامانة على العاق
على الوكيل يتكلم من مكان الى مكان لا يقبل هذه البينة على اثبات العقد والطلاق ويقبل
في قصره الوكيل حتى يحضر الغايب الوكيل بها الى المخصوصة اذا اذنه الى امتنع عنه المخصوصة
لا يجبر عليها لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع بخلاف **اكتفى** حيث يجبر عليها لانه ضمن كما مر
اذا وكل خصومات واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيلها فيما يدعى على الموكل جاز
فلو اشترى المال له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في القسوى حتى اقرار الوكيل
بالخصوصية **يعني** اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصوصية واقر على موكله سواء موكله المدعى فانه
باستيفاء الحق لو ادعى ناقض ثبوت عليه فان كان ذلك **عند القاضي** **حتى** دون غيره الى ان
كان اقراره عند غير القاضي فشهد شاهدان عند القاضي لا يقع وان **ان** **له** **به** **حق** لا بدفع
اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة واقام البينة لا يسمع لانه مبطّل في دعواه
وكذا اذا استثنى الاقرار واقر عند **يعني** اذا استثنى الموكل الاقرار بان قال وكلتك في
جائز الاقرار واقر الوكيل عند القاضي لا يسمع لصحة الاستثناء ولكن يخرج عن الوكالة فلا
تسمع خصوصية لاي لا يسمع **توكيل** **كفيل** **بالقبض** **صورة** كفل عن رجل بال فوكله صاحب المال
بقبضه عن العزيم لم يسمع لان الوكيل من يعمل لغيره ولو صح هذا صار عملا لنفسه في ابراه

ذمته فان قدم الركن بخلاف الرسول ووكيل الامام يبيع الغنيم والوكيل بالتزويج حيث يبيع
ضمانهم بالثمن والمهر لان كل واحد منهم صغير ومعه ذكره الزباني الوكيل بقبض الدين اذ الكلي
يبيع وبطل الكفاية لان الكفاية اقوى من الولاية لكونها لازمة فتصلح ناسخها بخلاف
العكس الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن المشتري لم يجر لان بيعه عام لا لنفسه كما
ولو ادعى بحكم الضمان يرجع لبطلانه وبدونه اي بدون حكم الضمان لا اي لاي يرجع لكونه
تبرعا مصدق التوكيل بقبض او غير ما امر به في دينار الى الوكيل يبيع اذا ادعى رجل
انه وكيل فلان الغائب يبيع دينه فصدقه الغريم امر به فصدقه اليه لانه اقرار على نفسه
لان ما يصدقه حالي صدق اذ الدين يقبض بامثالها حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الدين
لا يصدق اذ لم يصدقه الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الاثبات بحجة دعواه فان حلف الغائب
وصدقه م الامر فان كذبه الغائب في اي المصدق اليه اي الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاثبات
لانكاره الولاية والقول فيه قوله مع يمينه فينفذ الاداء ورجع به على الوكيل ان يتي في يده
لان عرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحفل فله ان يقبض منه وان ضاع لا اي لا يرجع
لانه يتصدقه اعترف انه لم يصدقه وهو مظلوم في هذا الاخذ والمطلوب لا
ينظم غيره الا اذا ضمنه اي شرط على مدعي الولاية الضمان عند الدفع اي دفع ما ادعاه و
لم يصدقه اي في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجازة الى اجارة الغائب فاذا انقضى
رجاؤه رجع عليه او رجع اليه مكد باله في دعواه التوكيل ولم يكن مصدق التوكيل غريبا بل هو
لم يؤمر بالدفع لانه اقرار بالانقضاء التبرع فانه يفتنه بمثل كما امره الوادعي الشراء
وصدقه يعني انه لو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه الوادعي لم يؤمر بدفعها
اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وامره اي بالدفع لوقال اي الذي يتركها اي الوديعة
للودع ميراثا وصدقه اي الوادع لم يؤمر بدفعها لان ملكه قد زال بموته وانفق انه مال
الوارث فصدقه اليه وكل بصفته المجهول اي جعل رجل وكيلا بقبض مال وادعى الوهم
قبض دايته دفع اي الوهم اليه اي الى الوكيل يعني يحبر على دفعه اليه لان الولاية ثبت بقوله
افذه ربت المال حيث لم ينكر الولاية وادعى الاثبات وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالولاية
واذا كان اقرارا بثبت الولاية في زعمه ولم يثبت الاثبات لمجرد دعواه فيؤمر بالدفع اليه وانكاره
اي الوهم على دايته على عدم قبضه لان قبضه بوجوب براءة ذمته فاذا عجز راقاه عن البيعة
يستخلفه الوكيل على عدم قبضه الموكل اذ لا يخفى اليانة في البيعة وكله عيب الى براءة البيع
سبب عيب فادعى البايع رضا المشتري لم يرد اي الموكل عليه اي البايع المشتري بخلاف سائلة

الدين لان

لان التدارك ممكن منك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطأ عند كونه ولا يمكن ذلك
في العيب لان القضاء بالبيع باقظا من او باطنا عند ايج حنيقة فيصح القضاء ولا يستلزم
المشتري جده لانه لا ينفذ اذ لا يجوز فسخ القضاء وليس في مسئلة الدين قضاء بل امر بالتسليم
فاذا ظهر الخطأ فيه امكن نزعه منه ودفعه الى الوهم بلا نقض القضاء **دفع رجل الى آخر عشرة**
ينقصها على اهلك فانفوق عليهم عشرة اخرى فني بها استحسانا والقياس ان يكون متبرعا لانه
خالق امره فمرد العشرة على الموكل وجه الاستحسان ان الوكيل به بالاتفاق وكيل بالشراء
لان الاتفاق لا يكون بدون الشراء فيكون التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء
يملك العقد من مال نفسه ثم يرجع به على الامر الولاية المجردة لا يدخل تحت الحكم قال في
الصغرى الوكيل بقبض الدين اذا حضر فحقا فخر بالوكيل وانكر الدين لا يثبت الولاية في
لواراد الوكيل اقامه البيعة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق
له بالكوفا وبقبضه والخصومة فيه وجاء بالبيعة على الولاية والموكل غائب لم يحضر الوكيل
احدا للموكل قبل حقا فان القاضي لا يسمع من شهود من حضر فحقا جافدا اذ ان او
مؤا به في يسمع ويقرر الولاية فان حضر به ذلك غريبا يدعي عليه حقا للموكل لم ينجح
اي اعادة البيعة ولو كان يتي انه وكيله بطلب كل حق له قبل ان يتي ببيعه بشرط فخره
ذلك ببيعه ولو اثبت ذلك لمحض من ذلك المعين ثم جاء بخضم آخر يدعي عليه حقا ببيع البيعة
علم الولاية مرة اخرى **باب غزل الوكيل يقول يقول الموكل لان الولاية له حقة**
فانه ان يبطله ويقول نفسه بان يقول غزلت نفسي بشرط علم الآخر فيها اي في الصورتين يمتنع
اذا غزل الموكل بشرط علم الوكيل به وان غزل نفسه بشرط علم الموكل به حتى اذا لم يبلغ القول
فهو علم وكالت وتفرقة جازية يعلم باحبا متعلق بالعلم عدل او اثنين ولو غير عدلين
يعلم ان الولاية يثبت بخبر الواحد وان كان او عبدا عدلا كان او فاسقا رجلا كان او لهواة
صيا كان او بالان وكذا في القول عندهما وعند ايج حنيقة لا يثبت القول الا بالعدد او العدالة
وينزل ايضا بموت الموكل هكذا او وقعت عبارة العدوى ووقعت في الحاخ والوقاية
هكذا بموت احد هما والمالم يكن الذكر الوكيل ههنا فائدة شركة وينزل ايضا **يكون احدهما**
من الوكيل والموكل **جنونا مطبقا** لان قبيله بمنزلة الاغنياء وهو شهر عند ايج يوسف
كامل عند محمد وهو الصحيح **والحكم بالحقوق** اي الحقوق احدهما بدرار الحرب مرتدا فان طوقه
لا يثبت الا بالحكم الى حكم فاذا حكم به بطلت الولاية بالاجماع واما قبله فتوقفة عند ايج حنيقة
وانما ينزل بهذه الاشياء لان الولاية عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابداء فيشتر لقيام

الامر في كل سعة ما بشرط لا ابتداء وذا في انوال الوكيل في الصورة المذكورة اذا
 لم يتصلح به اي بالوكيل **حق الغير** واما اذا انقلبت به ذكر فلا ينزل كما اذا شرطت الوكالة
 في بيع الزوجين كما مر او جعل امر امراته في يد ما ثم صحت الزوج وبنزل ايضا **بشرطه**
 اي تصرف الموكل بحيث **يجوز الوكيل عن الامتثال** به كما اذا وكل باعتاق عبده او كفالة
 او تزويج امراته او شيئا من ذلك او طلاق او خلع او بيع عبده فاعتق او كذب او زوج
 او استنصر او طلق ثلثه او واحدة ومضت عدتها او خالفها او باع بنفسه فانه لو فعل
 واحد منها بنفسه محج الوكيل عن ذلك الفعل فيبطل الوكالة لضرورة حتى ان الموكل اذا
 طلقها واحدة والعدة قائمة ثبتت الوكالة لا يمكن تنقيدها وكل به ولو تزوجها بنفسه
 وابتاعها لم يكن للوكيل ان تزوجها منه لزال حاجته بخلاف لو تزوجها الوكيل وابتاعها
 حيث يكون له ان تزوج الموكل لان الحاجة باقية **وبعد الوكالة اذا عاد اليه**
 الى الموكل **قديم ملكه** يعني ان وكل ببيع عبده ثم باعه الموكل ثم رد عنه بعيب بقضاء
 كان للوكيل ان يبيعه وكذا لو وكل واحد من رجلين ببيعه فباعه احدهما فرد عليه
 بعيب فلكل واحد منهما ان يبيعه فانما كذا في التصرف **او بقي الشراء** اي لشركته كما
 اذا طلق امراته واحدة وهي في العدة فتصرف الوكيل غير متعذر بان يقع الباقي
 وينزل ايضا **بافراق الشريكين** وان يعلم الشريك وهذا يجتمع امرين احدهما ان يكون
 الاقراق بملك المالكين او مال احدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل
 الوكالة التي في ضمنها علما به اولاً لانه عزل حكمي اذالم يكن الوكالة معترفاً بها عند عقد
 الشركة وثانياً لانه ان احدهما او كلاهما او وكل من يتصرف في المال جاز ولو افترقا النور
 وهذا الوكيل في حق غير الموكل منهما اذالم يفرقا بالاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين
 اذ الوابقي الاقراق على ظاهره لم يفتح قدامهم وان لم يعلم الشريك اذ لا يصح ان يفرد
 احدهما ببيع الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه وينزل ايضا **بموت موكله** لو كان
 الموكل مكاتباً وجوه لو كان ثامناً لا مراً ان بقاء الوكالة معتبر بابتدائها لكونها غير لازمة
 فيشترط في حالة البقاء قيام الامر كما في الابتداء وقد بطله بالعبء فيبطل الوكالة علم
 الوكيل او لالات البطلان حكمي كما مر **اذا وكل** يعني ان ما ذكر من انزال وكيل المكاتب
 بجزء ووكيل اذنون بجزء اذا وكل ذلك الوكيل في العقود **والخصومات لاقتضاء**
الدين او اقتضاء لان العبد مطالب بايضا ما وليه وله مطالبة استيفاء ما وجب
 له لان وجوبه كان بعقده فاذا بقي حقه بقي وكيله علم الوكالة له لو وكله ابتداء بعد

لم

ب

بعد انعقاد العقد مباشرة لا ينزل بغير المولى وكيل عبده اذ ذون لانه محج خاص
 والاذن في التجارة لا يكون الا عام فكل ان الغول باطلا الا يري ان المولى لا يملك
 توكيله عن ذلك مع بقاء الاذن ذكره الزيلعي **قال وكلتك بكذا علم اني مني عزلتك**
فانت وكيل فانه اذا عزلته لم ينزل بل كان وكيله وهذا يستحق وكيله دوراً
 واذا اراد ان يعزله بحيث يخرج عن الوكالة يقول في عزله **عزلتك ثم عزلتك فانه**
 اذا قال عزلتك كان موزو لا نظراً الى ظاهر اللفظ ومنفصلاً بوجود الشرط حيث
 قال اني عزلتك فانت وكيلك واذا قال ثم عزلتك ينزل عن الوكالة الثانية بهذا
 اللفظ لان متى بغية عموم الاوقات لا عموم الافعال ولو قال **كلما عزلتك فانت وكيلك**
 لا يكون موزو لابل كلما عزل كان وكيله لان كل بغية عموم الافعال واذا اراد ان
 يعزل يقول في عزله **رجعت عن الوكالة المتعلقة** فاذا رجع عنها لا يبقى لها اثر فيها
 يقول بعد ما **عزلتك عن الوكالة المتجدة** الى صله من لفظ كلما في ينزل كتاب
الكفالة من لغة الضم مطلقاً وشرعاً ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس
 او المال او التسليم قال في الهداية والكا في وغيرهما من ضم ذمة الى ذمة في
 المطالبة وقيل في الدين والاول اصح **اقول** لا صحة الاول فضلاً عن كونه رحيح
 بخروج الكفالة بالنفس عنه مع التهم قسمها بما بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال
 ثم ان تعنيهم الكفالة الى القسمين بشعراً بخصارها فيها مع انهم ذكروا في اثنا عشر
 ما بدل علم وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سنبين في هذا الفرع تعريفاً
 صحيحاً متيناً ولا يجمع الاقسام صريحاً **وكفالتها لا يجاب** اي لا يجاب الكفيل بقوله كفلت
 عن فلان فلان بكذا **واختلاف** هو ما لا فصل بين الكفالة بتسليم المال تابع الكفالة
 بالمال وذكره من ذكره وان كان بعيداً **والقول** اي قبول الجايب وهو المكفول
 له وشرطها مطلق كون المكفول به نفساً كان او مالا **مقدور التسليم** حتى لا يقع الكفالة
 بالحدود والقصاص كما سنبين وفي الدين كونه صحيحاً حتى لا يجوز الكفالة ببدل الكتابة
 كما سنبين في حكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو علم الاصيل نفساً كان او مالا **واصلها**
 اصل الشرع بان يكون ذم مطلقاً فلا يصح من العبد والعبيق وانجمنون لكن العبد مطالب
 بعد العتق كذا في الخلاصة **فالمدعي المكفول** له لان فائدة الكفالة يرجع اليه والمدعي عليه
 المكفول عنه ويسمى الاصيل ايضاً والنفس في الكفالة بالنفس او المال في الكفالة بالمال **المكفول**
 به فالكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس احد ومن لزم عليه المطالبة كفيل بالكفالة

ما بالانفس ان قد دناى الكفالة بالنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كفيلا
وان في ان يتعد النفوس المكفول بها فانه جازي كما يجوز بالدون الكثيرة او بالمال وما يتعلق
به وهو التسليم اما لا لاولى اى الكفالة بالنفس فتخرج بكفالت بنفسه وبما يجز به عنها اى عن
النفس كالرأس والوجه والرقبة والفتق والجسد والبدن ككفالت برأسه ووجهه والج
وجزء شاج ككفالت بنصفه او ثلثه او ربعه فتخرج ايضا بضمته وبعلى فان على التزام
فمنه انا ملتزم تسليمه والى فانه يتعلل في معنى على وانه زعيم فان الزعامة هى الكفالة
او قيل هو بمعنى الزعيم لا بانناض من كونه لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن الكوفة
لا التسليم واختلف في انناض من لتوفيقه او على توفيقه كذا في الخلاصة فان عين وقت التسليم
احض فيه اذا طلبت عاية كما التزمه كذا اى احضره ايضا اذا اطلق بان قال انا كفيلا بنفسه
اذا طلبت اسلم اليك انا طلبه وكذا ذلك او عظم بان قال انا كفيلا بنفسه كلما طلبته او ميت
ما طلبته اسلمه وان لم يحضر حبه الحاكم لا مناعه عن ارتداد فوج لازم عليه لكنه لا يجيبه
اقل ما يترعى لعله لم يعلم ما اذا دعى وان غاب اى المكفول عنه وعلم مكانه اسلمه اى
الحاكم الكفيل مدة ذمائه وايابه فان مضت ولم يحضر حبه وان لم يعلم اى مكانه لم يطلب
اى الكفيل به اى المكفول به لانه عاجز وقد صدق الطالب فصار كما يكون اذا ثبت
اعداؤه فان اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب نوفره ينظر فان كان له
وجه موخر فخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فاقول قول الطالب ويؤمر
الكفيل بالذماب الى ذلك الموضع لان الطالب مر بتهمة الطالب بها لا فاقول قول الكفيل
لانه متمسك بالاصل وهو الجمل ومكر لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس النفاص سلمه
فيه ولم يجر في غيره وبه يفتى في زمانا لهما وان اس في اقامة الحجة ذكره الزيلعي وغيره
كفل بالنفس الى شهر يطالب بها بعده يعني لو قال كفلت بك نفس فلان الى شهر فانه لا
يطالبه تسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه به بعد مضى الشهر قال شمس الائمة الحلواني
هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام فانهم يقولون اذا قال الرجل بالفارسية لافرم فلان
بذير فتم ترانا بك مال فانه يطالبه تسليم النفس في السنة قبل مضى الاجل ولا يطالبه بتسليمها
بعد مضى الاجل قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب على العكس الا ان يزيده ووافيقوا
في الكفالة به كاهه كجوابه بنو سيارش كنم في يطالبه في السنة وبعد ما كذا في الخلاصة وفيه ايضا
والحكمة في سقوط المطالبة ان يزيده الكفيل في كفالته انا كفيلا بنفس فلان الى كذا من الاجل ثم لا
كفالة على بعد ذلك وانه يرى فاذا قال ذلك فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضى الاجل بر الكفيل

بموت اى موت الكفيل اصول الجرح الكلى عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته لم
يكفلوا له شيء وانما يكفلونه فيما له لا فيما عليه ولا يبقى الكفالة باعتبار تركته لا متاع استيفاء
النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال لم يورث الكفيل بالنفس بوجهها اى النفس المطلوب لا تسلم
التسليم ولو كان النفس المكفول بها حية الكفيل وانما قال هذا دفعا لوقوع ان العبد مال
فاذا بيع تسليمه لزمه قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب وكفل بنفسه رجل وامان
اكان الطالب رقبه العبد ثانيا في انه اذا مات واثبت الخصم دعواه ضمن الكفيل قيمته لا
اى لا يبرأ الكفيل بموت الطالب بل وادته او وصيته طالب الكفيل ويبرأ الكفيل ايضا بتسليم
الكفيل او ما مورده وكذا كان او رسولا المطلوب او تسليم ذلك اى المطلوب نفسه الى الطالب
متعلق بقوله وبتسليم حيث يلى في صفة متعلق بقوله ايضا يعني اذا سلم الكفيل من كفل به الى
الطالب في موضع يمكن في صفة براء وان لم يقل اذا سلمته اليك فانه يرى حتى لو سلم في برية
او سواد او سجن به جس فيه غير الطالب لم يبرأ فابلا سلمته اليك عن طرف الكفيل في صورة تسليم
الما مور او سلمت بغيره اى عن الكفيل في صورة تسليم المطلوب نفسه قال قاضى خان فان المكفول
بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقاله سلمت نفسه اليك نفسه عن الكفيل براء وان لم يقل
عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو امر الكفيل رجلا ان سلم نفسه المكفول به الى الطالب ان
قال انا مور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل براء الكفيل وفي تسليمه لا يجنب شرطه اى مع
ما ذكر من قوله عن الكفيل فتقول الطالب قال قاضى خان لو ان رجلا اجنبا ليس بمأ مور
سلم المكفول به الى الطالب قال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب ببراء الكفيل وان
سلمت الطالب لم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل كصل بنفسه على انه ان لم يسمه خذافه من
لا سلمه من المال ولم يسلمه خذافه تحت الكفالة ان يعنى بالنفس والمال يعنى رجل له على غيره مائة
درهم فكفل آخر بنفسه على الوجه المذكور صحت الكفالة وان اذا لم يوافق به عدا فعليه امانة لانه
علق الكفالة بالمال بعدم الكفالة وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس اياه وان كان التيا
ياياه وبالتعامل بتركه العباس في البيع كى لو اشترى فعلا على ان يخرجه البائع من ان يابه
امضوح من الكفالة فلان يتركه من وياه اوسع لانها من التبرعات اولى واذا لم يوافق به
فمن لزمه الحال لا يبرأ من الكفالة بالنفس اولانا في بين الكفالتين فان مات المطلوب
ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات الكفيل فعليه اى ضمن وارثه او مات الطالب
فكذا اى طلب حارثه ادى على رجل مائة دينار رم بينها بانه جيدة او ردية او اشرقية
او افرنجية ليعطى الدخوى فكفل بنفسه آخر على انه لم تسلمه خذافه فعليه اية صفا اى الكفالتان

عندها وقال محمد لم تقم اذ لم تفع الذم على بل ببيان فلم يجب انفس لعدم صحة
الكفا له زمان لم تفع الكفا له بالمال لا يتبين عليها ولها ان المال ذكره منصرف الى ما عليه
فصح الذم على عي امتناع البيان فاذا تبين الحق باصل الذم على فظهر صحة الكفا له الاولى
فغير تب عليه الثانية والعقل له الى الكفيل في البيان اذا اختلف في وجوده وعدمه لانه
يدعي الصحة لا جبر على اعطاء الكفيل في هذه وقد مطلقا عنده وعند ما يجبر في هذه العقد لان
فيه حق العبد وفي القود لانه فالحق هو العبد بخلاف القود والحق له تعالى وله ان يبي الحق
علم الدر فلا يجب فيها الاستيفاء ولو اخطى جاز لا مكان ترتيب معصية عليه وهو الخطا له
بالنفس لا جبر فيها اي هو وقود حتى يشهد مستورا او عدل لان الجبر هنا للقيمة ويجه
ثبت باحدى شرطي الشهادة اما لعدو او للعدالة بخلاف الجنس في الاموال لانه غايه
عقوبة فيها فلا ثبتت الا بجهة كاملة واما الثانية اي الكفا له بالمال فتصح ولو جهل المكفول به
اذا صح الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء والبراءة احقر به عن بدل الكفا له وسبب
بكفيل عنه بالف وبما ذكر عليه وما يدرك في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو
ضمان الاستحقاق اي يضمن المشتري اذا استحوذ المبيع وبما يابعت فلان اي ما يابعت منه
فاني ضامن لثمنه لاما اشتريته منه فاني ضامن لبيع لان الكفا له البيع لا يجوز كما سبقت في وقد
قرعنا تحقيقه في كتاب الرهن او ما ذاب اي وجب لكر عليه وما في هذه القود شرطية
معناه ان ما يبيع فلانا ويكون في معنى التعليق او علقته عطف على صحة ديننا بشرط سمي
صريح الشرط والافني الامثلة الية معنى الشرط ملايم اي مناسب للكفا له بان يكون شرطا
لوجوب الحق كذا ان سمي ابيع او لا مكان الاستيفاء كذا ان قدم زيد وهو مكفول عنه او
لغذر الاستيفاء كذا ان غاب زيد المكفول عنه عن المهر فان كلاً منهما مناسب للكفا له
كالشرط المفهومه من الامثلة المذكورة فانها اسباب لوجود المال مناسب فتم الذم الى الزم
لا اي لا يبيع الكفا له ان علقته بخو اي بشرط غير ملايم كذا ان هبت الريح او جاء المطر قال
في الهداية لا يبيع التعليق بخو الشرط كقوله ان وهبت الريح او جاء المطر الا انه تصح
الكفا له وجب له كمال حاله لان الكفا له ما صح تعليقها شرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالمطرق
والعناق وتابعه صاحب الكفا في وقال الزبلي هذا سهو فان الحكم فيه ان التعليق لا يبيع ولا
يلزمه المال لان الشرط غير ملايم فصار كما لو علقه بدخول الدار وكذا ما ليس بملايم ذكره قاضي
فان وغيره اقول قوله سهو خطأ لان المذكور في الهداية والاسترواحية ان الكفا له
بما لا تبطل بالشرط والفاسد فالظاهر ان فيه روايتين يؤيده ان المصدر الشهيد تبطل

مسئلة

مسئلة هي ان العبد المأذون اذا حقه دين وفادى صاحب المال ان يعقده المولى فقال رجل
لصاحب المال ان اعقده المولى فانما ضامن لربك عليه حتى الكفا له ثم يقول هذه
المسئلة دليل على ان تعليق الكفا له بشرط غير متعارف جائز لا يبيع ايضا بجهة المولى
عنه ويجوز له المكفول له الاول كذا في كبر على الناس او احد منهم عليك فعلى وانما في
نحو ما ذكره الناس او احد منهم عليك فوعى كذا في الهداية بانفس قد وقصنا ما
مر ان شرطها كون المكفول به معتدور التسليم من الكفيل وبما ذكره وانما قال
بنفس هذه وقصنا من اقتران الكفا له بنفس عن عليه الحق والقصاص فانه يجوز كذا
ولا يحل دابة معينة مستأجرة وقد منه عليه معين مستأجرة ما يجوز من التسليم لانه الحق
عليه الحل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من هذه لا يستحق الاجرة لانه ان
بغير المعقود عليه الا بمرى ان المور لوجهه على دابة اخرى لا يستحق الاجرة فصار عاجزا
ضرورة وكذا العبد المأذون بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المور
الحل مطلقا والكفيل بقدر عليه بان يحمله على دابة نفسه لا بالثمن بل بقتل وبسبب كمال
اي اذا باع رجل لرجل ثوبا بامر ثم ضمن الثمن عن المشتري للامر او باع المضارب مال
المضارب ثم ضمن الثمن لرب المال لا يبيع لان حق القبض للموكل والمضارب
ولهذا لا يبطل بموت الموكل حتى لو مات كان له ان يقبض الثمن وكذا لو نهى الموكل
عن قبض الثمن حال حيوة لا يبطل منه به فلو صح الضمان صار ضامنا لنفسه وانه لا يجوز
والشك في اذ ابيع عبد صفقة يعني اذا باع رجلا من عبد الرجل صفقة واحدة وضمن
احدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا تحدت فالثمن يجب
لها مشتركا بينهما فلو صح ضمان احدهما لصاحبه بنصيبه نسبيا صار ضامنا لنفسه وهو
باطل فلو صح في نصيب صاحبه تودي الى قسمة الدين قبل القبض وهو بطل لان
القسمة يقتضي ان يعبر حق كل منهما مقدرا في غير على هذه وانما يتصور في الدين وان
بما العبد صفقة بين بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة فضمن احدهما لصاحبه
حصته من الثمن صح لان الصفقة اذا تعددت فلا يجب لكل منهما بقعة يكون له حصة
ولا بعدد لانها اسم مشترك يقع على العتق القديم والعقد وحقوق العقد والمذكر
وضار الشرط فعذر العمل بها قبل البيان وكذا بطل الضمان ولا باخلاص عندنا
حقيقة لان معناه عند تخليص البيع عن السخو وتسليمه الى المشتري وهو غير مقدار
له وصح عنها الى معناه عند ضمان الثمن ان يخرج عن تسليم العين لورود الاستحقاق فيكون

كالدرج ولا يبدل الكفالة لانه في موضع الزوال بالجزء فلا يكون دينا صحيحا ولا عن بيت
مفسر يعني اذا مات من عليه دين فلم يترك شيئا فكفل عن الزمان رجل لم يصب عند أبي حنيفة
لانه كفل بدين ساقط عن ذمة الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة بدين يجب
اوداه لكنه في الحكم مال لانه يؤل اليه في المال وقد تجزى بنفسه وخلفه ففات عاقبة الاشياء
فقط ضرورة لانه لا يقبل الطالب في المجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في مسئلة واحدة
هي ان يكفل وارث الميراث عنه بغير الزمان بان يقول الميراث لورثته او بعضهم كقولوا
عنه بما علق من الدين لزمان فمضوا به غيرتهم فانه جائز استحسانا وان كان القياس
ان لا يجوز لان الطالب غايبه لا يتم الضمان الا بقبوله وجه الاستحسان ان هذه و
صيته منه لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يتم الميراث الدين وغرامة لان
الجهالة لا تمنع صحة الوصية قالوا لا يصح الا اذا تركه حالا وصحت اي الكفالة بلا قبول الطالب
عند أبي يوسف مطلقا في رواية وفي اخرى اذا بلغه الخبر واجاز وبه يفتي كذا في تلخيص
الجامع الكبير وفي الفتاوى البرزانية واجمعوا انه اي الكفيل اذا قل بطريق الاخبار بان
يقول انا كفل بفلان على فلان جائز كذا في الخلاصة ولا بالامانات كالوديعه والمستفاد
والمستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بالبيع قبل القبض والميراث بعد القبض لانه
من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج
عنه الا بدفعه او بدفع بدل له ليحقق معنى الضم فيجب على الكفيل والامانات ليست بمضمونة
في البيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالتمسك كما مره كذا الرهن ليس بمضمون بنفسه
بل يسقط الدين اذا هلك فلا يمكن الحاب الضمان على الكفيل في هذه القصور لعدم وجوبه
على الاصيل ويجوز اي الكفالة تسليمها اي تسليم الامانات والبيع والميراث فان كانت
قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس وقبل ان وجب اي تسليمها
على الاصيل كالعارية والاجارة جائز اي الكفالة به اي تسليمها والآن اي وان لم يتسلمها عليه
كالوديعه فلا اي فلا يجوز الكفالة بتسليمها ويصح اي الكفالة بالتمسك لانه دين صحيح مضمون
على المشتري والمضروب المقبوض على موم الشراء والبيع بيعا فاسد فانها مضمونة حتى
اذا هلكت عنده يجب الضمان عليه فامكن ايجابه على الكفيل ويصح بالخارج لانه دين مظان
من جهة العباد فصار كسائر الديون بخلاف الزكوة في الاموال الناهرة والباطنة لان
الواجب فيها فعل هو عبادة فالمال محله ولهذا لا تؤخذ من تركته بعد موته الا بوصيته وانما
قبل من ما يكون الحق كاجرة الخرس وكري الهز المشرك والمال الموكف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى

وفي

وقيل من ما ليس بحق كالجبايات التي في زماننا يأخذ الظلم بغير حق فان اريد الاول جاز
الكفالة بهذا اتفاقا الارش لانه واجب مضمون وان اريد الثاني ففيه اختلاف الشيخ والقسم
وهي النوايب ولا ان القسم ما يكون راتا والنوايب ليس كذلك وانما يوظف الامام عند الحاجة
والم يكن في بيت المال شيء وقيل من ان يمنع احد الشريكين من القسم بينه وبين صاحبه فينفذ
شخص لانهما واجبة والرك وقدر مبيته والشجاعة وهي الجواصة والكفالة بها ان يقول كفلت
بوجهها وهو الارش وقطع الاطراف اذ لم يكن موجهه الخصم بل الدين اذ الواجب حق مال يجب
الا داء قال ادفع اليك واقضه لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على الالتزام او علق قال في
الخلاصة وفي فتاوى الشنقي لوقال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان انا ادفع اليك
او اقضه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او ضمنت او علق او الى
اما لو قال تعليقا يكون كفالة نحو ان قال ان لم يود فلان فلان اودى يصح للطالب مطالبة
الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى
البراءة عنها الا اذا شرط البراءة ان يكون اي الكفالة ح حوالته اعتبارا للمعنى كما ان الحواله شرط
عدم البراءة اي براءة الكفيل كفالة وله ايضا مطالبة ادهما ولو بعد مطالبة الآخر لان مقتضى
الضم لا التملك خلافا لما لك اذا اختار احد الغاصبين حيث يمكن التملك منه اذا قضى الحق
به فلا يمكن التملك من الثاني كفل بما لك عندك اي قال كفلت بما لك عليه فان برهن اي
الطالب على الف لزمه اي الالف الكفيل لان الثاني بت بالبرهان كالثاني بت بالبيان والآن اي
ان لم يبرهن صدق الكفيل فيما يقر به مع مية لانه منكر للزيادة نا الاصيل في الزايد عليه في
حق الكفيل يعني ان اعترف الاصيل بالزاييد على اقر به الكفيل لم يصدق على كفيله لانه اقرار
على الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق في حق نفسه كفل بامر يصدق بكفاله بامر المكفول
عنه وبلا امره لا طلاق قوله عليه السلام الا عجم غارم واذا كفل بامر وادى رجع عليه اي
المكفول عنه بما ادى اذا ادى ما ضمه لانه قطع دينه بامره فيرجع عليه واذا ادى خلافا
رجع بما ضمه لا بما ادى حتى لو كفل بالجباية وادى الزبوف وتجاوز من له الدراهم رجع بالجباية
ولو كفل بالزبوف وادى الجباية رجع عليه بالزبوف لان رجوع الكفيل بحكم الكفيل فانما
يرجع بما يداخل تحت الكفالة بخلاف المأمور باداء الدين فانه يرجع بما ادى اذ لا يجب شيء
حتى يملكه بالاداء بل كان مقوضا فيرجع بما ادى ولا يطالبه اي الكفيل المكفول عنه بالمال
قبل الاداء الى المكفول له لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه ويملكه بعده فيرجع وبدونه اي
بدون امره لم يرجع بما ادى لانه متبرع فيه وان وصله اجاز اي المكفول عنه بعد العلم

لا بد منه

رجع على المكفول عنه

لان كل كفاية تتفق غير موجبة للرد لا يتقلب موجب ابد اكد في العنايه قال اضمن
 الفاعلان على فضمن فادى لم يرجع عليه الا اذا كان من غير الكفاية بالنفس في
 لزوم اي لازم الطالب الكفيل لطلب المال لازم اي الكفيل المكفول عنه وان حبس اي
 صار الكفيل مجبوسا حبس هو المكفول عنه اذا لم يلحقه ما لحقه الامن جنة فيجاري بمثله
 ابراء الطالب الاصيل ان قبل اي الاصيل الابراء اي الاصيل والكفيل معا او اوجه اي
 الطلب عنه اي الاصيل نافر عنها لانه الاصيل والكفيل تابع بلا عكس فبما لا استلزامه تبعية
 الاصل للفرع ولو ابراء اي الطالب الكفيل فقط سراء وان لم يقبل ادلايين عليه يحتاج
 الى المقبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء ولو وجب لدين له اي للكفيل ان كان
 عين او تصدق عليه ان كان فقرا شرط القبول كما هو حكم الرهبة والمصدقة وهبة الدين
 لغير من عليه الدين تعج اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكفاية
 وبعده له الرجوع على الاصيل كذا في التامار فانه صالح احد ما من الاصيل او الكفيل
 الطالب عن الفخامة بريا اي الاصيل والكفيل لانه اضاف الصلح الى الالف الرسن وهو
 على الاصيل فبراء عن فحمانه وبراءه توجب براءة الكفيل وان اداما الكفيل رجع على
 الاصيل بها اي بمحملة درهم اداما ان كفل بامره اذ بالاداء فتملك ما في ذمته الاصيل
 فاستوجب الرجوع وصالح على حبس آخر رجع بالالف لانه مبادله بملك ما ذمته الاصيل
 فيرجع بطل عليه صالح اي الكفيل عن موجب الكفاية لم يبراء الاصيل لان موجبها المطالبة
 وبراء الكفيل عنها لا يوجب ابراء الاصيل فان الطالب للكفيل يبرئ الى من المال رجع
 على الاصيل لانه اقرار بقبض المال من الكفيل لانه اسند البراءة الى الكفيل وعنايا الى يمينه
 بقوله الى والبراءة التي ابتداء ما من الكفيل وانتهى بها الى الطالب لا يكون الا بالانقضاء فكان
 هذا اقرار بالقبض منه فيرجع ان كانت الكفاية بامره وفي ابراءه كذا اي لا يرجع لانه ابراء لا
 منه بالقبض من الكفيل واختلف في ابراءه يعني اذا قال الطالب للكفيل ابراءت ولم يقبل
 الى فهو ابراء عند محمد رجع وعند ابى يوسف رجع اقرار بالقبض هذا كله اذا غاب الطالب
 وان كان حاضرا يرجع في البيان لصدور الاجمال عنه لا يبيع تعليق البراءة منها اي من الكفاية
 بالشروط مثل اذا جاء غدا فانت بريء منها لانه في الابراء معنى التمليك كالابراء عن الدين
 وهذا على قول من يقول بثبوت على الكفيل ظاهر واما على قول من يقول بثبوت المطالبة
 فقط فلا ان فيها تمليك المطالبة وهي كالدائن لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبل التعليق
 بالشروط وقبل يفتح لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة لا الدين في الصحيح فكان استقام

محضا كالطلاق والعتاق وقبل اذا كان الشرط لا منفعة فيه للطالب اصلا نحو اذا جاء غدا
 لا يجوز واذا كان ملا بما متعارفا فيه نفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال والنفس قال
 ان واخيتك به غدا فانما بريء من المال فقيل الطالب فواءه للكفيل في العقد فهو بريء منه
 من المال كذا في العنايه مات الكفيل قبل الاجل حل اي الدين فان ادعى وارثه لم يرجع قبل
 حلوله لان الكفيل التزم الدين موجلا فلورجموا بالمجمل وهو اكثر من المؤجل بالمالية
 يكون ربوا فان مات المظلوب قبل الاجل حل عليه الاجل فقط وان مات اي الكفيل والمكفول
 فالطالب يأخذ من اقل الزكيتين شيئا لان دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الجوة
 لا يسترد اصيل ما دون الكفيله ليدفعه المطالبه وان لم يبيط طالبه اذ تعلق به حق على احتمال
 قضاء الدين فلا يجوز الاسترداد ما بين هذا الاحتمال كمن عجل زكوة ودفعها الى التاعى
 وان رجع اي الكفيل به اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المظلوب قبل ان يعطى الطالب طارئة
 اي للكفيل لانه ملكه بالقبض وكان الرجوع بدل ملكه ونزب ردة الى الرجوع على فاضيه وهو الاصل
 فيما يتعين باليقين كالخطة والشعر واذا قبضه الاجل الدين وهو قول اناج وعنه انه
 يصدق به وقالا يطيب له اي الكفيل الرجوع وهو رواية عنه امر كفيله ببيع العينة ففعل في
 ببيع للكفيل والرجوع الذي حصل للبايع يكون عليه اي الكفيل لا الامر ببيانه ان الاصيل
 امر الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول له اشتر من الناس ثوبا من الاقمشة ثم بعه فارغ
 البايع منك وفترته انت فعلت وهو باقى الى تاجر فيطلب منه الثمن ويطلب ان يرجع
 الرجوع ويأخذ من الربوا فيبيعه التاجر ثوبا يساوى عشرة مثالا بخمسة عشر ثوبا فيبيعه هو
 في السوق بعشرة فيجعل له العشرة ويجب عليه للبايع خمسة عشر الى اجل او بقرضه فخمسة عشر
 درهم ثم يبيعه المرفوض ثوبا يساوى عشرة بخمسة عشر فبذلك الدرهم الذي اقرضه على عن
 الثوب فيبيعه عليه الخمسة عشر قرضا فاذا فعل ذلك فبذلك عليه والرجوع الذي رجه انما جريته
 ولا يلزم الامر شيئا لانه اما من لا يجسه كما قال بعضهم نظرا الى قوله على فانها للوجوب فلا
 يجوز كما اذا قال لرجل بايع في السوق فاضرت ففعلت واما توكيل بالشراء كما قال بعضهم
 نظرا الى الامر به فلا يجوز ايضا بجهالة نوع الثوب وثمانه وسمى هذا النوع من البيع عينة
 ما فيه من السلف يقال باعه بعينه اي شبهة ذكره الزبلي كفل با ذاب له اوصح له عليه او بما
 لزمه له اي كفل رجع عن رجل لرجل با ذاب له عليه فغاب الاصيل فمن ادعى على
 الكفيل انه لم على الاصيل كذا ردة اي لم يقبل سركا منه على الكفيل حتى يحضر ان يبين فيقضي
 عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل العضا بالمال على الاصيل وهو لم يوجد لكونه

مطلق
 نيل العينة
 العينة بالكر
 السلف

استغنى وانتفى الغزوة فاعتبرنا بلا برقيتها ولهذا يستغنى واذا اعتق المولى احدى **الاحكام**
بخصته من لم يمتنع اما اذا اخذ المصنوع فبا الكفالة واما اذا اخذ صاحبها فبا لاصالة اعترض
بان اخذ المصنوع بالكفالة تصحيح للكفالة بيد الكفالة وهو باطل واجيب بان كلامنا كان
مطالبنا بجميع الالف والباء في بعض ذلك فينبغي على تلك الصفة لان البقاء يكون على وصف
النبوت فان اخذ المصنوع رجع على صاحبها بما أدى لانه اذاه عنه بامره وان اخذ الآخر
لا اى لا يرجع عليه لانه اذاه عن نفسه مال لا يجب على عبده حتى يعتق وهو دين لم يظهر
في حق حق المولى بل يؤخذ بها العبد بعد عتقه حال على من كفل به كفاية مطلقة من قيد الخلق
والثاني جيل لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لكنه لا يطلب ان ما في يده
مولاه ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير مفتر بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث لا يلزم
الكفيل حال لانه التزام المطالبة بالدين المؤجل وان ادى رجع عليه بعد عتقه لو كفل بامره
لان الكفيل بالاداء ملكه الدين وقام قام الطالب فلا يطلبه قبل الحرية ادعى على عبده لا
وكفل بنفسه رجل فأت العبد لبراء الكفيل براءة الاصيل بموته كما اذا كان المكفول بنفسه ورا
مات عبده مكفول برقبة غيره من انه بعد عليه ضمن الكفيل قيمة يعني ادى رجل رقبة فكفل به
آخر فمات العبد فقام المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمة اذا كان على المولى رده على
وجه بخله قيمة وقد التزم الكفيل عن ذلك وبعد موته يبقى القيمة على الاصيل فكذلك الكفيل
كفل عبدا عن مولاه بامره فصنوع فاداه او عكس اى كفل مولى عبدا عتقه واره بعد عتقه لم
يرجع واحد منهما على الآخر معنى الاول ان لا يكون على العبد دين لان امره يتكفيل بهما اذا
لم يكن عليه دين مستوفى وان كان فلا يصح تصفيتها ابطال حق الغواة واما كفاية المولى عن
عبده فبمعنى مطلق وانما لم يرجع لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان احدى المالكين
على الآخر دينا فلا يتقلب موجبة بعده كما اذا كفل رجل من رجل بغير امره فاجاز فانهما يتقلب
موجبة للرجوع كما مر فكذلك هذا ثم فائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبة باقضاء الدين
من سائر امواله وفائدة العكس برقبة العبد كذا **الحالة هي** لفظة رستم معنى
الاحالة وهي النقل مطلقا وشرعا نقل الدين من ذمة المولى الى ذمة المكييل الى ذمة
المحال عليه وانما خفت بالدين لانها نقل شرعى والدين وصف شرعى يظهر اثره في المطالبة
فالنقل الشرعى جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف شرعى ويتبعه نقل العين الذي
هو البسب الديون تحيل والدين محال ومحال له يعني بطول هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح
ومن يقبلها الى الحوالة محال عليه وعليه محال يعني بطول عليه ايضا هذا ان اللفظان والمحال محال

وشرط

وشرط لصحة الحوالة **رضاء الكل** اما رضى الاول فلان ذوى المروءات قد يباذ نفود بتحل غيرهم
ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما رضى الثاني وهو المحال فلان فيها انتقال حقة
الى اذى واللام متفاوتة فلا بد من رضاه واما رضى الثالث وهو المحال عليه فلانها
الزام الدين والارزوم بلا الزام **بلا ملاءمة** **الاول** حيث قال في الزيادات
الحوالة تنقح بلا رضى المكييل لا الزام الدين من المحال عليه تعرف في حق نفسه والمكييل
لا يتضرر بل فيه منفعة لان المحال عليه لا يرجع اذا لم يكن بامره **وشرط حضوره** **الثاني** في معنى
لا تصح الحوالة في غيبة المحال له **الا ان يقبل اى الحوالة فغنى** **الثاني** لاجل الغائب كذا في
النية **لا حضور ابا قين** اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المكييل فبان يقول
رجل للدين لك على فلان الف درهم فاعتل بها على فرض الدين فان الحوالة تنقح حتى
لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان يكفل الدين
على رجل غائب ثم علم الغائب قبل صحت الحوالة كذا في النية **واذا نت اى الحوالة**
برئ المكييل عن الدين يقبل المحال والمحال عليه لان معنى الحوالة النقل كحاضر وهو يقتضيه
فراغ ذمة الاصيل لان من المحال بقاء الشيء الواحد في محالين في زمان واحد ولا يرجع عليه المحال
الا بالتوى لانها مفيدة بسلامة فعله لانه المقصود فيرجع عند عدم السلامة وبين التوى بقوله
بموت المحال عليه **مطل** او طفل حال كونه منكر الحوالة ولا يثبت عليها لان الجوزع الاصول في حقه
يتحقق بكل منهما وهو التوى حقيقة وعند هذا ان ثالث وهو ان يكلم القاضى بملكه
في صيغة تنقح اى الحوالة **بالدراهم المودعة** يعني اذ ادع رجل الف درهم واحاله به عليه آخر
صح لانه اقدر على التسليم فكانت اولى بالجواز ونصح ايضا بالدراهم **المقصوبة** اى الدراهم
التي غلبها المحال عليه من المكييل **وبالدين** لكالمين للمكييل على المحال عليه **وتبطل اى الحوالة** **بملك**
الاولى اى الودعة لتعقد الكفالة بها لانه ما التزم الاداء منها او استحقا قما لانه كملكها فغير
المودع ويعود الدين على المكييل وتبطل ايضا **باستحقاق الثمانية** اى الدراهم المقصوبة
لعدم ما يملؤها **ويبرأ الغائب** ويعود الدين لاهلها كما اى التبطل الحوالة بهلاك النية
اذا كان فيه اى في هلاكه وفاء اى ما ينشئ بالحوالة ويكون الغان قابلا مقام المقصوب
وفيها اى في هذه الصور المودعة لا يطلب المكييل المحال عليه بالعين او الدين اللذين قد
الحوالة بهما لتعلق حق المحال له بهما ولا يتقدر المحال عليه ان ينفذ الى المكييل يعني كمالا يملك
المكييل المحال عليه لا يملك المحال عليه لا يملك ايضا ان ينفذ الى المكييل حتى لو وقع صار ضمانا
للمحال له لانه استمر ما يتعلق به حق المحال له مع ان المحال اسوة لغواة المكييل بعد موته يعني

ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحتمل كان ينبغي ان لا يكون المحتمل اسوة لغوا المحيل بعد
 موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم لان العين الذي يبدى المحال عليه للمحيل والدين الذي له
 عليهم لم يصبه حملوكا للمحال بعقد الحوالة لا يد او هو ظاهر ولا رتبة لان الحوالة ما وضعت
 للتخفيف بل لتفعل فيكون بين الزمان واما الرهن فملاك الرهن يد او حسب فيثبت له نوع اختصا
 بالرهن شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يثرك فيه بخلاف الحوالة **المطلقة** اعلم ان الحوالة
 اما مطلقة واما مقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها ارسلها لا يقيد ما يدين له على المحال عليه ولا يدين
 له في يده او محيله على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين له واما المقيدة فهي ان يكون
 للمحيل مال عند المحتمل عليه من وديعة او غصب او دين فقال احلست الطالب
 عليك بالالف الذي له على ان تؤديتها من المال الذي له عليك وقبل المحتمل فلما بين حكم
 المقيدة اراد ان يبين حكم المطلقة بانه مخالف له حيث يطالب فيها المحيل المحتمل عليه بالدين
 او الدين ويندر المحتمل عليه ان يده فيها الى المحيل اذ لا تعلق كحق المحال باعنده او عليه بل رتبة
 في ذمة المحتمل عليه وفي ذمة وسعة **ولا تبطل باخذ ما عنده او عليه من الدين سواء كانت**
الكفالة مطلقة او مقيدة اما الاول فلان الاطلاق ينافي تعلق الحق بخصوصيات ما عنده
 او عليه والمبطل تعلقه واما الثاني فلان المحيل ليس له حق الاخذ من المحتمل فان دفع اليه
 المحتمل عليه فقد دفع ما تعلق به حق المحتمل فيضيق المحتمل عليه لا يقبل قول المحيل **احلت**
بدين لي عليك بالمحتمل عليه اذا طلب مثل ما احال يعني رجل احال رجلا على آخر بالف فدفع
 المحتمل عليه الى المحتمل ثم طلب ارفع الف من المحيل فقال المحيل احلت بالف لي كان
 عليك والمحتمل عليه انكره فالقول الا للمحيل ولا يكون للاقرار من المحتمل عليه بالحوالة
 اقرارا منه بالدين عليه ولا قبول الحوالة دليل على ان عليه دين لان الحوالة تصح وان لم
 يكن للمحيل على المحتمل عليه دين **ولا اقون المحتمل للمحيل اذا طلب احلته بدين لي عليك** يعني
 اذا قال المحيل للمحيل اعطني ما قبضه من فلان فاني احلتك لقبضه لي وكنت وكيل في قبضه
 فقال المحتمل احلته بدين لي عليك فالقول للمحيل لان المحتمل يدعي عليه الدين وهو منكرو
 القول للمنكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة واقدمه عليها اقرارا منه بان عليه دين
 للمحتمل لان لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة ليجب الحال اذا ادعى المحيل فلم يقبل لاحتمال عوف
 المطالبة لا المحيل بالتوى احال غريمي على رجل علم ان تعطيني من ثمن دار له اي من دار المحتمل
 عليه فقبل صححت الحوالة لانه احال بما يقدر على اتيائه لانه يمكن بيعها والبيع على البيع لعدم
 وجوب الاداء قبل الاداء قبل البيع ولو باع يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب ولو احال على

في الدين المحيل
والرهن

الدين

ان يعلم من ثمن دار المحيل لا اي لا يصح لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امره بالبيع في يصح لوجود
 القدرة على البيع والاداء باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غير ماله بما ادى للبايع بطل البيع
 لانه شرط لا يتقيد به العقد وفيه فسخ نفع للبايع ولو باع بشرط ان يحال بالثمن صح لانه يؤكد صحة
 العقد اذ الحوالة في العادة تكون على الاملاء والاصح قضاء سفل فصار كشرط الجودة
كوه السفتية هي بضم السين وفتح التاء واحدة الفاجع موبسفة وهي شيء محكم وسمى
 بهذا القرض به لاصحام امره وصورته ان يدفع الى تاجر مبلغا فضا ليدفعه الى صديقه في
 بلد آخر ليستفيد به **لسقوط شرط الطريق** وهو العلم بمسودب كذا **نفس ربة**
 وجه المناسبة بين الكتابين من لغة مفاعلة من الغرض في الارض وهو السير فيها سمي بهذا
 العقد بها لان المضاربة يسير في الارض غالبا لطالب الربح وشرعا عقد شركة بال **وعمل**
من آف وركنها الا يجاب بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملة
 او فخذ هذا المال واعمل به علم ان ما وزقه الله فهو بين رضوان او نحو ذلك من الفاظ ثبتت
 بها المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت ونحوه **وعلمها انواع الاقل انها ابداع**
اولا لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف على سوم لانه قبضه
 بدلا وبخلاف الدهن لانه قبضه وثيقة **وتكيل عند علمه** لانه ينصرف فيه له بامره حتى
 يرجع بما لحقه من الهبة المقبوض على رب المال **وشركة ان ربح** لانه يحصل بالمال والعمل
 فيشتركان فيه وغصبان فالق لتقديته على مال غيره فيكون فاما ولو وصليته **اذا زلزل**
 اي المضارب اذله المشتري ما نهى عنه ثم باعه وتصرف عنه ثم اجاز رب المال لم يجز وكذلك
 المستبفع **واجازة فاسدة ان فسدت** فان الواجب للمضارب فيها اجر المثل كالاجارة
 الفاسدة وهو بدل عمله لانه لا يحق السخى لعدم الصحة ولم يرض بالمثل بما ينبغي من المثل
فلا يرجح لانه يكون في المضاربة الصحيحة وما فسدت صارت اجارة بل اجرة عمله كما هو
 حكم الاجارة الفاسدة مطلقا سواء ربح او لا بزيادة على المشروط كما هو حكم الاجارة الفاسدة
 وقد مر واما دفع المال اي آخر وشرط الربح **فما لم يقبضه** وشرط للمعامل ففوض وانما يخير
 أسلوب الوقاية حيث لم يعد البضاعة والقرض في سلك الايداع وغيره لا يرد عليه من قول
 صدر الشريعة المضاربة اذا كان من عقد شركة في الذبح فكيف يكون بضاعة او قرضا وشرطها
فئة الاول كون راس المال من الاثمان فلما بيعت الاثمان يبيع به الشركة لانهما يصير شركة بحكم
 الربح فلا بد من مال يصح به الشركة وهو الدراهم والدينار والبر والفلوس ان دفعه كما
 بيئته ولو دفع عرضا وامر ببيع به **وعمل مضاربة في ثمنه ثقيل** صح لانه لم يصف المضاربة

الى الوض بل الى ثمة وهو ما يصح به المضاربة والاضا فتر الى المستقبل يجوز لانها وكالة
 او ودعة او اجارة فلا يمنع شئ منها الاضا فتر اليه وان في كونه عينا لا دينا لان المضارب
 ليس ابتداء ولا يتصور كونه عليه من الذين فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة
 بالنصف لم يجز بخلاف ما كان له دين على ثالث فقال لقبض ما لي على فلان واعمل به مضاربة
 حيث يجوز لانه اضا فتر المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا وهو يصح ان يكون
 رأس المال والثالث تسليمه الى المضارب حتى لا يبقى لرب المال فيه يد لان المال يكون امانة
 عنده فلا يكون فلا يتم الا بالتسليم اليه كولو دية بخلاف الشراكة لان المال في المضاربة من
 احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر فلا ان يخلص المال للعامل يتمكن من التصرف فيه واما العمل
 في الشركة فمخ الجاهلين فلو شرط فلو ص اليه لاهدمها لم ينعقد الشركة لانها مشروطها وهو
 العمل منها فشرط العمل على رب المال بقدر ما اى ان شرطا ان يعمل المالك مع المضارب فيفسد
 المضاربة لان هذا شرط يمنع من تسليم المال الى المضارب والتخلية بين المال والمضارب بشرط
 صحة العقد فاما باء باء كان مفدا ضرورة والرابع كون رأس المال معلوما بطلا يتعا في
 المازعة تسليمه بان يقدرا على قدر معين من مال يفتح به الشركة وان شارة كما اذا دفع مضاربة
 الى رجل درهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكون القول في قدرها وصفها للمضارب مع ثمة
 والبيتة للمالك والخامس كون نسب المضارب من الربح معلوما عنده اى عند العقد لان الربح
 هو المقصود عليه وجهالة توجب فساد العقد والسادس شيوخ الربح بينهما بحيث لا يستحق
 احدهما درهم مسماة لفظ الشركة في الربح لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط
 واذا انتفى الشركة في الربح لا يتحقق المضاربة لانها جوزت بخلاف القياس بالنسبة بطريق
 الشركة في الربح فيقتصر على مودود النص فتعد بشرط زيادة قدر معين لاهدمها فله اجر مثله
 لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا سبيل الى المسمى بشرط لف وفيصار الى اضرب المثل ضرورة
 والربح لرب المال لانه غناء ملكه كذا اى بعد المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح كالتقال
 لك نصف الربح او ثلثه او ربعه كما حذر ان الربح هو المقصود عليه وجهالة تنفس العقد وغيره
 لا اى غير ذلك من الشروط السادة لا يفسد المضاربة بل يبطل الشرط كاشتراط الخسران
 على المضارب لانها جزء ما لك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب
 قطع الشركة في الربح والجهالة فيه ولا يفسد المضاربة لانها لا تقيد بالشروط السادة كالوكالة
 ولان صحتها يتوقف على القبض فلا يبطل بالشركة كالمهبة واذا صححت فله اى للمضارب في مطلقها
 مطلقا وهو ما لم يتقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال

مضاربة

مضاربة ولم يزد عليه **بيع** مطلق اى ينفق ستة الا باجل لم يحدد عند التجارة كعشرين
 سين وله ايضا الشراء والتوكيل بهما اى بالبيع والشراء والسفر والايضاغ وهو دفع المباشرة
 ولورب المال وسيلته ان يبطل المضاربة والايضاغ والرهون والارتهان والاستجارة و
 الاحتمال اى قبول الحوالة بالنسبة مطلقا على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنع التجارة
 لا المضاربة عطف على قوله فله في مطلقها البيع اى ليس فيه ان يضارب مع الاجنبى الا
 باذنه او باعمل برائى لان الشئ لا يستتبع مثله لاستوائهما في القوة كما لو قيل لا يمكنك التوكيل
 بخلاف المستقر والمكاتب لانها يمكن الاغايرة والكتابة لان الكلام في التعريف بانية
 وهما يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذا المستقر ملك المنفعة والمكاتب صار حرا يدا
 والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا يده من التعرّج به او بالتفويض العلم اليه والايضاغ
 والايضاغ دون المضاربة فتضمنها ولا يفيد اى الاذن واعمل برائى **في الاقرض**
والاستدانة نحو ان يترى من مال او مضاربة بل يجب التعرّج بهما لانها من صنع التجارة
 ولا يحصل بهما الوض وهو الزبح اما لرفع مضاربة فمن ضب جهل وكذا الشركة والخلط
 بمال نفسه فيدخل تحت هذا القول و فرع على الاستدانة بتوكله فلو شترى بالمال اى
 او مضاربة ثوبا وقهر بالمال **واو عمل** متاع المضاربة من موضع الى اخره لانه لا مال لها بعد
 ذلك **القول كان متطوعا** لانه استدان في حق المالك بلا اذنه انما قال بالمال لانه اذا
 قهر بالثاء فله حكم الضبيع وان صبغه **اخر** سودا يازاد ودخل في **اعمل برائى** انا
 قال احر لانه صبغه اسود لم يدخل تحت اعمل برائى عند ان ح كاستران اعلم برائى لا
 يضمن المضارب بهما اى بصبغه احر وبخلط لانه فعل باذنه وله حصته طبط ان يبيع
 وصفه **الثوب في مالها** يصير المضارب شريكا في الثوب بقدر ما له من الصبغ فاذا بيع
 الثوب كان حصته قيمة الصبغ قيمة الضبيع في الثوب للمضاربة و حصته الثوب الا يضمن
 من مال المضاربة ولا **خا** وعطف على قوله لان المضاربة اى ليس له في مطلقها تجاوز
 بلد و **ملقة او وقعت او شخص عينة المالك** لانه لم يملك التصرف الا بتفويضه فيستقيد
 بما فرض اليه وهذا التقيد بعيد لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامتنعة و
 الاوقات والاشخاص وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يجزه من تلك البلدة لانه
 يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستغير بغيره ايضا فان
 تجاوز بان اخرج الى غير ذلك فاشترى سلعة غير ما عينه او في وقت غير ما عينه او بايع
 مع من عينه ضمن وكان ذلك **وليه** فله ان لا تعرف في مال غيره بغير امره وان

صنفهم

ينصرف فيه حتى ردة الى البلد الذي عينته يرمى القان لانه امين قال ثم عاد
الى الوفاق ورجع المال مضاربة على ما له لان المال باق في يده بالعقد السابق
ولا الى ليس ايضا تزويج من مالها وعن اداس انه يزوج الامة من الاكثرت اذا
يستفيد به المراد سقط النكاح من مال المضاربة ولها انه ليس من التجارة و
العقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يمكنه وان كان اكثرا بالى لكتابة والاتفاق
على ضعف قيمة ولا شراء من يتوق على ربه مال بقرابة او بين باق قال اي ملكة
نحوه لان المضاربة اذن يعرف يحصل به التزويج وهذا انما يكون بشرط ما يمكن
بيعه وهذا ليس كذلك ولا من يتوق عليه ان المضارب ان كان في المال ربح لان
نصيبه يتوق عليه فيض نصيب المال فان فعل اي لا يشتري من يتوق على واحد
منها صار اي شراؤه لنفسه دون المضاربة لان الشراء صح وجد نفاذ على
المشتري يتوق عليه كالكيل على الشراء اذا قال وان لم يكن ربح حتى الى شراء
من يتوق عليه لا انتفاء الفساد فان ظهر اي التزويج فزيادة قيمة بعد الشراء صح
خط اي المضاربة من العبد لانه ملك قربة ولم يضمن للمالك شيئا انما عتق عنه
المال لا يضمن منه بل بسبب زيادة قيمة بلا اختيار فصار كما لو ورثه مع غيره بان
اشترت امرأة الى زوجها ثم ماتت وتركته هذا الزوج واذا اعتق نصيب
الزوج ولا يضمن شيئا لاضيقا لعدم الصنع عنه وبسعى العبد في قيمة نصيبه
من العبد لا يضمن ماله عند ماله اي مع المضاربة التي بالنصف فالشراء امره
قيمتها الف فوطئها ولدت ولدا مساويا الف فان دعا حال كونه مورا فخلقت قيمته الف
وخصما ثلثي للمالك بالف وربعه او اعتقه اي ان شاء المالك استع الغلام في
الف مائتين وخمسين وان شاء اعتقه وان قبض اي المالك الف من الغلام ضمن
المدعى نصف قيمتها اي الامة وذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهرا
لانه يحل على انه ولده من النكاح بان زوجها البائع ثم باعها منه وهي جعل منه
حملا لامره على الصلاح لكن لا يفيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل
واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان ملك
المضاربة اذا صارت اضراسا مختلفة كل واحد منهما لا يزيد على رأس المال لا يظهر
الربح عندنا لان بعضها ليس باولى به من البعض في ثم يكن المضارب نصيب في الامة
ولاخ الولد وانما الثابت له مجرد حق المتصرف فلا ينفذ دعوته فاذا زاد قيمة وصار

فيلت

الى

الف وخصما ثلثا ظاهر له الربح فذلك المضارب منه نصفه الزيادة فنفذت دعوته لوجود
شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتنق الولد ثم ظهر الربح حيث لا ينقد بعد وكذا
واما الدعوة فاضار فاذا ردت في حوز غير فهو باق في حوز نفسه فاذا ملكه بعد ذلك
فقد دعوته كما افر اذا اضرب بحرية عبد لغيره ثم رداضاره فاذا ملكه نفذ ذلك صار حرا
باب مضارب بلا اذن اي دفع المضارب المال الى غيره بلا اذن المالك لم يضمن
اي بالرفع مالم يعمل الثاني واذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني اولا وهو قوله اذ ظاهر
الرواية وفي رواية لم يضمن مالم يربح وهو رواية الحسن عنه لانه يملك الايضاع فلا
يضمن بالعمل مالم فاذا ربح فقد اثبت له شركة فيصير كملط مالها لغيره فيجب القان و
ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل فبقام سبب حصول الربح مقام حقيقة حصوله
في صيرورة المال مضمونا وهذا ان كانت المضاربة الثانية صحيحة فان كانت فاسدة
لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجبر لاحتجوا شيئا من الربح فلا يثبت الشركة بل
له اجر مثله على المضارب الاول والاقل ما شرط له من الربح فان اذن اي المالك دفع
بالثلث وتحرف الثاني والربح وقبل ما رزق الله تع بينا نصفان يعني ما دفع اليه
المال مضاربة بالنصف واذل له بان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث وتعرف الثلث
وزيح فان كان رتب المال قال له عمل انما رزق الله فبيننا نصفان فلما لم ينصف
للاول السدس للثاني والثلث لان دفع الاول الى الثاني مضاربة صح حيث كان
باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تع وما رزقه الله
تع جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الاول ان يوجب شيئا
من ذلك لغيره بل با وجبه الثاني وهو ثلث الربح ينصرف الى نصيبه خاصة فيبقى
له السدس ويطلب لهما ذلك لان عمل الثاني وقع له كمن مستأجر رجلا على فياطة
ثوب بدرهم فاستأجر الخياط من يخيط بنصف درهم لابل الاول الفضل كذا هذا
ولو قيل ما رزق الله تع فهو بيننا نصفان فله ثلث اي للمضارب الثاني في الثلث
والثلثان بين المضارب الاول وبين المالك نصفان لان المالك ما شرط لنفسه
نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل للاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له
وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه نصف لك وكذا كان
الباقي بينهما ولو قيل ما رزق الله تع فبيننا نصفان وقد دفع الى غيره بنصف
وثلث في نصف ولهما اي للاول وللمالك نصف لان الاول شرط للثاني نصف الربح

وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحقه والى المالك شرط لنفسه نصف ما ربح للاول ولم
يربح الاول الا النصف فله من بينهما ولو قيل ما ربح الله في مصنف او قال ما فضل في
وسيطك مصنفان قد دفع الى آخره مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني
ولاشئ للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح فانصرف شرط الاول لنصف
الثاني الى نصيب فيكون للثاني بالشرط ولا شرع للاول لانه جعل ما كان له للاول
كن استأجر اجير النخيل له ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير من نخيل له درهم فانه لا يربح للاول
شيء حيث عقد على جميع حصته ولو شرط للثاني ثلث اى المضارب الثاني ثلث الربح فلا
والمضارب الثاني النصفان ونصف المضارب الاول للثاني السدس من الربح لانه شرط
للثاني مثليا فهو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ في وجه وجب عليه الثمان بالتمتع
لانه التزم السلامة فاذا لم يربح عليه كمن استأجر رجلا لنخيل بدرهم فاستأجر الاجير
لنخيل بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجير صح شرط للمالك ثلث ولعبد اى عبد المالك
ثلث ليعود معه اى مع المضارب ونفسه ثلثا لانه اشتراط العمل على العبد لا يمنع التخلية
والتسليم لان للعبد يد معتبرة خصوصاً اذا كان مأذونا واشتراط اذن له ولهذا لا يلى
المولى لاخذ ما اودعه العبد وان كان يحجور عليه واذا لم يمنع التخلية لم يمنع القسمة
ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لانه يمنع التخلية واذا صححت كان ثلث الربح للمالك
لان الشرط له هذا القدر والثلثان للمالك ان لم يكن العبد ديناً لان بالشرط للعبد
فليس وان كان عليه ظلم فمات تبطل اى المضاربة بموت احد المالك والمضارب
لانها توكل وموت الوكيل او الموكل يبطل الوكالة ولو كان المالك بدار الحرب مرتداً
او حكم القاضي به كالموت لا حقوق المضارب بها لان تصرفاته انما لو قفت بالنظر الى ملكه
ولا ملك له في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فيثبت المضاربة
على حالها ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الايضاح
للمالك مفداً للعقد لان الربح لا يكون للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة في الربح
وشرط كونه مشاعاً بينهما قلنا العقد اذا صح ابتداء باعتبار شيوخ الربح بينهما لا تبطل
بانتخيب احد من الربح وعند تعدد تبطل وتبطل اى المضارب لغيره اى لغير المالك
ايه ان علم عزله لا وكييل من جهة فيشرط عليه فعزله كما مر في الوكالة واذا علم المالك
عوضي بيعها ولا ينزل عنه لانه له حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالنقد مثبت له في البيع
ليظهر ذلك ولا ينصرف في ثمنها لان البيع بعد القول كان للضرورة ليظهر الربح ولا حاجة

اليه

اليه بعد النقد ولا في نقد من رأس المال لانه مؤول في حقه ويبدل به فلافه اى
اذا عاذه والمال يتولد لكن من خلاف جنس رأس المال فليس له ان يبيعه بجنس رأس
المال قياساً لان تعقيد جنس واحد من حيث الثمنية وفي الاستحسان له ذلك لان الأول
على المضارب ان يرد مثل رأس المال وانما يحتج به وجهه فله ان له ببيعة ضرورة افتقاراً
الى المضارب والمالك في مال دين وربح الذمة اى المضارب بطلبه لانه لا اجير والربح
كالاجرة وقد سلم له ذلك فيجوز على اتمام عمله كما في الاجارة المحضة كالدال فانه يعمل بالاجرة
والتمسار هو الذي يجلب عقبة اليه الوضو والمجوبات لبيعها باجر من غير ان يشترط
فموايضاح فعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجوز ان على
طلب الثمن وبلال لا اى ان لم يكن في المال لم يلزم المضارب طلبه لانه وكيل محض وتبركه
ولا اجير على المبرر ولو كل اى المضارب المالك اى بالطلب لان حقوق العقد يتناول
بالعقد والمالك ليس بعاقده فلا يتمكن من الطلب الا بتوكيله فيؤمر بالتوكيل لئلا يضيق
حقه كذا سائر الوكالات اى كل وكيل بالبيع اذا استنع عن التفاض لا يجبر عليه بل يجزى ان
يحصل ما جبال لا يضيع حقه اليها كمن الربح يمينه ان ما يملك من مال المضاربة فهو
من الربح دون رأس المال والهلاك يعرف الى التبع لا الاصل كما تعرف اليها كمن مال الزكاة
الى العفو لا الضمان فان زاد من يمين اى زاد المالك على الربح لم يضمن المضارب لانه يمين
فلا يكون ضمنياً قسم الربح والعقد باق ومهلك مال او بعضه تتراد الربح لئلا يخذل رأس مال
يضمن اقسام الربح والمضاربة بها لها ثمر مهلك مال او بعضه يتراد الربح لئلا يخذل رأس مال
ماله لان الربح زيادة على الاصل وهو لا يكون الا بعد سلامة الاصل فاذا هلك ما في يده
المضارب امانة ظهر ان ما اخذاه من رأس المال واذا استوفى رأس المال في فضل
يقسم بينهما لانه ربح وما نقص من المضارب لانه ايمان وان اقتصم الربح فسخا ما
اى المضاربة ثم عقد العقد اذ هلك مال لم يتراد الربح الاول لان المضاربة قد انتهت
وان نية عقد جديد فملك المال في العقد لا يوجب التفاض الاول كما لو دفع اليه مالا
آخر نفقة مضارب في الحضر متبداً من ماله خبره كدوانه فانه اذا مرض كان دواؤه
من ماله سواء كان في السفر او الحضر لانه لم يحتسب بالالمضاربة فلا يجب به النفقة فيه
بل هو ساكن بالكنى الاصلي وجوب النفقة على الغير سبب الاحتباس ولم يوجد فكانت
في ماله وفي سفر طعمه وشرابه وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه والدمن اذا اصبغ
اليه وركوبه كداء وشراده وعلقاً من ماله اى مال المضاربة فانه اذا مفر صار محبوساً

بالعمل المضاربة فوجبت النفقة في مالها لاجل الاقباس به بالمعروف اي غير زائد على ما
الاصلية وناقض عنها **وضوح الزايد** على المعروف ورد الباقي من الطعام وغيره بعد ما
انما لها لتمام الحاجة وما دون لغيره او اليه ولا يبيت باصله كالنحو الاول لان ربح
المضارب اخذ المالك من الربح قدر المنفوق اي قدر ما يتفوق المضارب من رأس المال
حتى يتم ماله فان فضل شيء قسم بينهما وان ربح اي ان المضارب يتنازع المضاربة مراعاة
حسب نفقة اي ما انتفع علم المتاع من اجرة الحمل واجرة العصار والحمل والسما لا ينفذ
الاشياء نذير في القيمة وتعارف التجار الى انها وبأس المال في بيع المراجعة لا ان يحسب
نفقة نفسه في سفره وتعليقها في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يميز ارضا في قيمة
المتاع **سواء** الى مع المضارب الف بالانصف فاشترى بهما **افبا** بالعين واشترى بهما
اي بالعين **عبد** او لم يتعد العين فضا الى العين **عبد** المضارب **عزم** فحماة وبيع
واما لك الباقي وهو الف وخمسائة وربع **العبد** المضارب وباقية وهو ثلثة ارباعه الى
للمضاربة ورأس المال الفان وخمسائة لان المال ما صار العين ظهر ربح في الحال والف
فكان بينهما نصيبين فيصيب المضاربة منه خمسمائة فاذا اشترى بالعين عبد اصار العبد
مشتركا بينهما فربيع للمضارب وثلثة ارباعه للمالك ثم اذا اصباع الفان قبل السقف كان
عليهما ضمان ثمن العبد على قدر ملكهما في العبد فربيع على المضارب وهو خمسمائة وثلثة
ارباعه وهو الف وخمسائة فيصيب المضارب لانه صار مضمونا عليه وقال المضاربة
امانة وبينها ثنائى ونصيب للمالك على المضاربة لعدم ما بنا فيها ورايح **علم** **افبا** فقط
يعني لا يبيع العبد مراعاة الآ على العين لانه اشترى بها **ملو** ببيع الى العبد **بضع** فها وهو
اربعة آلاف **محضها** اي حصته المضاربة ثلثة الاف فالفان وخمسائة منها رأس المال
والربع منها خمسمائة درهم بينهما نصفان شري من المال باع عبد اشترى بعضه رايح بنصف
لا يتعام الفان لان بيعه من المضارب كبيعه من نفسه لانه وكيله وان حكم بجوارزه لتعلق حق
المضارب فلا يجوز بناء المراجعة عليه لانها بينة على الامانة والاقرار عن شبهة الحياة
فيبقى على ما اشتراه المالك فيكون المضارب كالموكل له في بيعه ولو كان بالعكس بيعه
مراجعة بخمسائة لان البيع الجازي بينهما كالمعوم لما ذكره فيبقى المراجعة على الشراء له و
تا وله آية بلا بيع شري بالعين **عبد** بعد الفين فقتل رجلا فظاء فامر بالدفن او الفداء
فان دفن العبد انتهت المضاربة لان العبد زال عن ملكها بلا بدل وان دفن فخرج العبد عن
المضاربة اما حصته المضارب فلان ملكه فيه تعذر بالعدل فصارت له لقمته واما حصته المالك

فلان

فلان العبد بالخيار صار كالموكل عن ملكه اذا الموجب الاصل هو موالدفع وبالفداء
صار كالثمن اشترى به ثم الفداء المالك عليهما بالارباع فربيع الفداء عليه اي المضارب
باقية وهو ثلثة ارباعه على المالك لان الفداء مؤنة المالك فيقدر بقدره وقد كان للمالك
بينهما ارباعا لان المال اذا اصار عينا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والالف المالك
برأس ماله واذا فدا صار العبد لهما وخرج عنهما اي المضاربة فيخدم المضارب يوما والمالك
ثلثة ايام بعد ختمها شري **عبد** بالعين **وملك** الف قبل نقد دفع المالك ثلثة ثم وثم اي كلاما ملك
الالف دفع المالك الف الى مالابن من وجميع ما دفع رأس ماله فوق بين هذا وبين الموكل شراء
عبد بعينه بالف دفع اليه فاشترى فملك الف قبل ان ينقد للبائع فان له ان يرجع على الموكل
فقط بان المال في يد المضارب امانة لامتة والاستيفاء ان يكون يقبض مضمون فلو قبل قبضه
على الاستيفاء صار ضمانا وهو ينافي الامانة فيل باعاه على الامانة لا الاستيفاء فاذا اهلك
كان الهلاك على المالك بخلاف الموكل لا يمكن جعله مستوفيا لان الضمان لا ينافي الوكالة فان
الغاصب اذا توكل ببيع المضمون جاز حتى اذا اهلك في يده بعد ما صار وكيله ضمن لا ينافي الوكالة
فان الغاصب فاذا اشترى العبد بالف وجب للبائع على الموكل بالثمن وجب للموكل على الموكل
مثله فاذا استوفى حقه من الموكل حله قبضه على جهة الاستيفاء لا الامانة فاذا استوفاه
مدة لم يبيع الحق اصلا فاذا اهلك المضمون كان الهلاك عليه لا امالة معه الفان وقال و
قعت الف وركبت الف وقال المالك فقت العين او ادعى المضارب العموم او قال ما عنت
لي تجارة والمالك ادعى الخصوص يعني في التصورتين الاخيرتين فالقول للمضارب اما في
آل في الاول فلان حاصلا اختلافا في مقدار المقبوض وان بعض اصح بمعرفة مقدار الحاجة
المال وفي مثله القول للف بعض ضمين كان او اميا وابها برهن على ما ادعى من الفضل قيل
لان رتب المال يدعى فضلا في رأس ماله والمضارب فضلا في الربح والبيئات للثبات و
اما في الاخير من فلان الاصل فيها العموم والقول لمن يتشك بالاصل ولو ادعى كل نوع فملك
لائقتهما على الخصوص فاعتبار قوله من سيفاد الاذن من جهة اولى والبيئة للمضارب لاحتياجه
الى نفي الضمان كما لو قال من معه الف هو مضارب زيد وقد ربح وقال زيد بغضاعة حيث يبيع
زيد مع يمين لانه ينكر دعوى الربح او دعوى تقويم على المضارب او كما قال من معه الف هو فاني
وقال زيد بغضاعة او دعيه حيث يصدق زيد مع اليمين لانه ينكر دعوى التملك فضا صاحب
الوقت الاخير الاولى ولو وقتا وقتا بان قال رتب المال وضعت اليك في رمضان وقال
المضارب وقعت في ثوال فضا صاحب الوقت الاخير الاولى لان الآخر فسخ للاول والله اعلم بالصواب

كن الشركة لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين هي اختلاط شيء بشيء
ومنه الشركة بالتوكيد صالحة صايد لان فيه اختلاط بعض حبله ببعض ثم علم بالبعد
بما زال الكون سبباً له ثم صارت حقيقة عرفية وهي اما شركة ملك هي ان يملكها عيسى بارت او
شراء او ان يملكها او استلاء على كل حركي واختلاط ما لهما بلا صنع من احد منهما او خلطها
حتى تغدو شركة بالخط والشيء بالشيء وكذا ذلك وتقرر الخط بالشيء ونحو
ذلك وكل اجنبى شركة حتى لا يجوز له التعرف فيه الا باذنه كمال الاجانب فصح له بيع شركة
اي بيع نصيب من المال ولو من غير شركة بلا اذنه يعني يجوز ايجد الشريك نصيب من المال
من شركة ومن غير بلا اذن شركة الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه
والزوج ان خلط الجنس بصفة التقدي سبب لرواى المالك عن الخلو ط الى الى ط واذا خلط
بغير قصد حصل سبب من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم زايلا عن الشركة في حق البيع
من غير الشركة فلا يجوز الا برضا الشريك غير زايلا في حق البيع من الشركة علما بالهاتين
وهذا اولى من حكمه لان التعرف مع الشريك اسرع فغذا من التعرف مع الاجنبى بدليل
جواز تملك معقود البعض للشريك للاجنبى وكذا اجارة المتاع من الشركة جائزة واما شركة
عقد عطف على قوله واما شركة ملك ولكنها الاجاب بان يقول اهدما اذا كانت في كذا
او في عامة التجارة والقبول بان يقول الآخر قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا
بدلها من ركن كباي وسرطانها كون المعقود عليه اي التعرف الذي عقد الشركة عليه
قابلا للوكالة ليقع ما يتحصله كل منهما مشترك بينهما فيحصل لنفسه بالامانة ولشركة بالوكالة
ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كما لا حظا في نحوه من المباحات فان التوكيل لا يبيع
فيه بلا يكتسب يكون له فاقصة وعدم ما يقطوعها الى الشركة كشرط دراهم مساهمة من الربح
لاهدما فانه يقطع الشركة في الربح لاحتمال ان لا يتبقى بعد هذه الدراهم المساهمة ربح
يشتركان فيه وهي اي الشركة العقد ثلثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة بالاعمال
وسمى هذه الشركة اصطلاحاً شركة الصنائع وشركة النقييل وشركة الابوان ووجه
السمية ط والثالث شركة الوجوه قال في الهداية ثم هي علم اربعة اوجه اي شركة العقود
علم اربعة اوجه معاوضة وعنان شركة الصنائع وشركة الوجوه وتبعه صاحب الكافي و
قال في غاية البيان بهذا التقسيم فيه نظر لانه بوجه ان شركة الصنائع وشركة الوجوه
مباشرين للمعاوضة والاولى في التقسيم ما ذكره الشيخان اوجعوا الطماوى وابوا الحسن
الكوفي في مختصرهما بقولهما علم ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه

دكل

وكل واحد علم وجهين معاوضة وعنان وفي الهداية اشارة الى هذا حيث قال
في بيان شركة الوجوه وانها تقع معاوضة لا شريك في جميع الكفالة والوكالة في الابدال
واذا اطلقت يكون عنوانها فلما عثرت على هذا القوة وبينه على طبع غاية البيان وقلت
وكل منها اما معاوضة هي بمعنى المساواة سمي هذا العقد بها لاشتراط المساواة فيه
من جميع الوجوه كما سياتى او عنان ما هو من قولهم عنى اي عمن سمي هذا العقد به لما قال
ابن السبكت كانه عنى لهما سمي لاشتركا فيه او من عنان الفرس كما ذهب اليه الكسبي
الا صمى لان كلا منهما جعل عنان التعرف في بعض المال الى صاحبه اما المعاوضة في الشركة
بالاموال فبان تضمنت وكالة اي يكون كل منهما وكيلا للآخر ليتحقق المقصود وهو الشركة
في الشراء لانه لا يقدر ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا
يقال قدم تران الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لقضائها الوكالة
الجهول الجنس كما اذا وكله بشراء ثوب ونحوه لانا نقول الوكالة بالجهول لا يجوز قصدا
ويجوز ضمنيا كما مر في المضاربة وكفالة بان يكون كل منهما كفيلا للآخر ليتحقق المساواة
بينهما وطلب كل منهما فيها باشره اهدما لا يقال قدم تران الكفالة لانه لا يصح الا بقبول المكفول
له في المجلس فكيف جازت هنا مع جهالة لانا نقول قدم تران ايضا ان الفتوى على صحتها
ولو سلم فذلك في الكفيل المتصدى وهنا ضمنى كوكالة اوت وبالي الشريكان ما لا
يعنى ما لا يصح الشركة كما سنبين بخلاف الوضو والعقار حيث لا يضر في التفاضل فيها
وتقرر بان يتر اهدما على جميع ما يقدر عليه الآخر من التعرفات والآفات مع المساواة
فلا تصح تزويج على قوله وكفالة بين عبد بين حبيتين ومكاتبين فانهم ليسوا باهل الكفالة
ولا بين حر ومملوك وصبي وبائع وسلم وذم تزويج على قوله تصرفا فان الحر البائع
يستقبل بالتصرف والكفالة والعقد لا يملك شيئا منها الا باذن مولا والقبلى لا يملك الكفالة
وان اذن له الولى ويملك التعرف باذنه الكافر اذا اشترى فراه او فخره لا يقدر المسلم
ان يبيعه ومن شرطها ان يقدره على بيع ما اشتراه شركة لكونه وكيله في البيع والشراء
وكذا المسلم لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه ولم يقل وينا كما في سائر الكتب
لان ارج ما يفيد تحت قوله وتصرفا كما ذكرنا فهو معنى عنه ولا بد من النفا وشركة
المعاوضة من ذكر لفظ المعاوضة وبيان معناه اي معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون
جميع شرائها فيجعل التصريح بالمعاوضة قايما مقام ذلك وان سيبا جميع ما يقتضيه النفا
صحت اذا البهرة المعنى لا لفظ مشتري كل لهما اي اذا ذكر اللفظ وبين المعنى يكون ما اشتراه

كل واحد منهما مشترك بينهما لان مقتضى المعاوضة المساواة **الطعام اهله والادارم**
وكسوتهم اي كسوة اهله وكسوة فانها يكون خاصة استحسانا والقياس ان يكون على الشر
لانها من العقود التجارية فكل من من جنس ما يتناول عقد الشركة وجه الاحتسان لانها
مستثناة من مقتضى المعاوضة اذ كل منهما حيث تشارك صاحبه كان عاملا مجاهدة في ذلك
في مدة المعاوضة ومعلوم ان اطلاقها لم يقصد بالمعاوضة ان يكون نفقة ونفقة عياله
على شركه وانه لا يتكمن من تحصيل حاجته الا بالشراء فصار كل منهما مستثنا من هذا القدر
من تفرقه مما هو مقتضى المعاوضة والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كما لاستثناء المشتري
والبائع ان يطلب بثمن الطعام والكسوة ايها شاء المشتري بالا حالية وصاحبه بالكفالة و
يرجع الكفيل على المشتري ان ادى من مال الشركة بقدر حصته لان الثمن كان عليه خاصة
وقد قطع من مال الشركة وكل دين لم اعد بها يصح فيه الشركة **ويشأن في بيانه** وتو
اقترا من لزوم دين بل لا يصح فيه الشركة كما لجأ فيه والصلح عن دم عمد والنكاح والبيع
والنفقة كالشراء والبيع والاستيجار او كفاية بمال بامر اي امر المكفول عنه ضمنه اي
ذكر الدين الآخر حتى لو كفل بلا امر لم يضمن الآخر وان ضمن فيها تخفيفا للباوارة وبلا امر
لا اي لا يضمن شركه لانها تبرع محض في الكفالة بالنفس واذا كانت بامر كانت كما سبقت
واما الغدان في الشركة بالاموال بالاصول عطف على قوله اما المعاوضة فهو شركة في
كل تجارة او نوع منها كالبر والطعام ونحوهما ويتضمن الوكالة ليعتقد المقصود بالشركة
وهو التصرف في مال الغير فقط اي دون الكفالة لانها يثبت في المعاوضة ضرورة ان
التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا يبنى عنه كما مر ويصح بيعه المال لان الحاجة ما
اليه والمساواة ليست شرطاً فيه فوجب القول بعممة ومع فضل مال اقدمه لشرط
التساوي فيه ومع تساوي ما بينهما لا الزم وبالعكس اي تساوي الزم لا المالكين لقوله وم
الربح على ما شرطها والوضعية على قدر المالكين مطلقا بلا فصل بخلاف شرط كل الربح
لخروج بعض القصة الشركة وتصح ايضا يكون اقدمها اي اقدم المالكين درهم والاخر ذائره
او من اقدمهما درهم بيض والاخر سود وبلا فلفظ وقال زفر والى في لا يصح بدونه
لان الربح فرع الحال ولا يتصور وقوع الفرع على الشركة الا بشبوت الشركة في الاصل و
لا اشتراك بلا فلفظ ولما انا الشركة عقد توكيل من الطرفين ليشتري كل منهما بماله على
ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال
ولهذا اسمى العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقد حتى جاز شركة الوجوه والنقل فاذا اخذت

الى العقد لم يشترط فيها المساواة وانما الجنس والخلط وكل يطلب بثمن مشتريه لا
الآخر كما مر متضمن للوكالة لا الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق ثم يرجع على شركه
بحصة منه ان من الثمن ان اداه من ماله لا من مال الشركة لانه وكيل من جهة في حصته فاذا
ادعى من مال نفسه رجع عليه ولا يفتقر الى المعاوضة والعامل في الشركة بالاموال الا
من الثمن الى الدراهم والذائره والفلوس النافعة الرابحة والبر وهو ذهاب غير
مضروب والنفقة وهي فسخة غير مضروبة ان تعامل الناس بها اي بالبر والنفقة العجيبة
ان عقد الشركة على الفلوس النافعة يجوز اتفاقا لانها ثمن باصطلاح الناس واما البر فتعبد
جعل في شرك الاصل وفي الجامع الصنف بمنزلة الوووض فلا يصح ان لرأس مال الشركة والمضام
وجعله في صرف الاصل كالاثان والا اول لما مر ان ذهب قالوا المتغير فيه الوووض في كل
بلدة جرى التعامل بالمبالغة بالبر فهو كلفه لا يتعين بالعود ويبيع الشركة ونزل اتفاقا
باستعمال ثمن بمنزلة الضرب المخصوص وفي كل بلدة لم يجر التعامل بها فهو كالووض يتعين
في العقود لا يصح به الشركة كذا في الكفاية ولا يفتقر الى الاكثر وبالووض لا يبيع كل من
الشركيين نصف حصته بنصف عرض الآخر يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العرض بنصف
مال الآخر منه صار الشريكين في الثمن شركة ملكية لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب
الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه
هيئة لمن اراد الشركة في الوووض وان ملك احد النافعة وضمين بارث او حصة في
الشركة كما مر اتفاقا وقبض عطف على ملك صارت المعاوضة عتاقا لروال المسماة اربعة
في المعاوضة مملوك ماله او مال اقدمها قبل الشراء يبطلها لانها من العقود الجائزة بشرط
لدوامه ما شرط لا بد من هذا ظاهر في هلاك المالكين وكذا ان ملك احدهما لانه لم يرض
بشركة صاحبه في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا بشركة فيبطل العقد لعدم التأييد وهو
اي الهلاك على صاحبه اي على صاحب المال قبل الخلط بهلك في يده او به الآخر اما اذا
بهلك في يده وظاهر واما اذ ملك في يد الآخر فلكونه امانة عنده وبعده اي بعد الخلط بهلك
عليها لانه لا يتغير فيه ملك من المالكين فان ملك مال احدهما بعد شراء الآخر بماله فشره
لها على ما شرط لان الملك حين وقوع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم
بهلاك مال الآخر والشركة شركة عقد حتى ان اتبها باعه جاز ببيع لان الشركة قدمت في الشركي
فلا ينتقض بهلاك المال بعد تمامها ورجع على الآخر بحصة من ثمنه لانه اشترى نصفه بملكه
ونقد الثمن من مال نفسه فيصح رجوعه كما مر وان ملك قبله اي قبل شراء الآخر فان وكله عين

الآخر
لما العدة

الشركة صرفه فشرى لها على ما شرط في رأس المال لا الربح مثلا ان كان رأس المال بينهما
اثنان فاشترى يكون اثنان وان كان انصافا فكل ذلك لان الشركة ان يبطل فلو كان
المحرف بها قايمة فكان مشترك بحكم الوكيل له ولو يكون شركة **ملك** حتى لا يملك احدهما ان
ينصرف في نصيب الآخر الا ان لم يؤكله جميعا **فلا** اي لا يكون المشتري لهما بل للغير
خاصة لان الوقوع على الشركة حكم ولا تثبت في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة **بطل** مال احد
فتبطل في ضمنها من الوكيل **ولكن** **هذه** **الشريكين** اي المفاوضين وشريكي الغنان ان
يصنع لانه معقود في عقد الشركة ويودع لانه من عادة التجار **ويضارب** اي يدفع المال مضاربة
لانها دون الشركة فيجوز ان يتضمنها بخلاف الشركة لان التسمية لا يتضمن مثله **ويؤكل** **مستخرج**
فيه بيعا وشرا لانه من عادة التجارة والمال في يده اي بملك من الشريكين **امانة** حتى اذا
هلك لم يتضمنه **بطل** **واما** **المفاوضة** في الشركة **الصالح** **فبان** **يشترى** **صانعا** **ساويا** **فبان** **فيما**
يجب **فيه** **الكفاية** في المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا
من اهل الكفاية وان يشترطا ان يكون ما رزق الله تعالى بينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ
المفاوضة وقد مر بيان سوي المال الاختصاص الكفاية فيه بالمفاوضة **الباقي** **كشرا**
او ضياط وصباغ اشارة الى ان احدى الصنف والمكان ليس بشرط في شركة الصباغ **فبطل**
العمل عطف على يشترى **لاجر** **بينهما** اي ليكون كل ما يحصل احدهما من الاجر مشتركا بينهما كما
هو حكم المفاوضة وتضمنت وكالة باعتبار ما في جميع انواع الشركة **وكفاية** تحقيقا بمعنى المفاوضة
وصحت وان وصليته **شرطا** **العمل** **نصفين** **والمال** **اثنان** **استحسانا** وفي القياس لا يصح الا اثنان
بقدر العمل فالزيادة عليه ربح مالم يضمن فلم يجز العقد لافضائه اليه وصار كشركة الوجه
وجه الاستحسان ان ما يافذه لا يافذه ربكا لان الربح عند اتحاد الجنس بعمل وقد اختلف
لان رأس المال عمل والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقويم ما قوم به فلا يحرم
بخلاف شركة الوجه لا يجوز ان الله تعالى **ولزم** **كلما** **عمل** **قبيل** **احدهما** **ويطالب** **الاجر** **اي** **كل**
منهما **يؤجر** **الواحد** **به** **فقد** **اليه** **والكسب** **بينهما** **نصفين** **وان** **عمل** **احدهما** **قباسا** **واستحسانا** لان
هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة للكفاية **واما** **للغنان** **في** **الشركة** **الصباغ** **فبان** **يشترى** **صانعا**
بلايا **وبينهما** **فيما** **ذكر** **ونصف** **وكفاية** **نقط** **وبثبت** **الاحكام** **المذكورة** **استحسانا** **والقياس** **لان**
لا **ثبت** **لان** **الشركة** **وقعت** **مطلقة** **عن** **قيده** **الكفاية** **والاحكام** **المذكورة** **موجباتها** **وجه** **الاستحسان**
ان **هذه** **الشركة** **مقتضية** **لوجوب** **العمل** **في** **ذمة** **كل** **منهما** **ولهذا** **يستحق** **الاجر** **سبب** **تضاف** **تقبله**
عليه **بحري** **المفاوضة** **في** **ضمان** **العمل** **واقضاء** **البذل** **حتى** **قالوا** **اذا** **افراد** **هما** **بدلين**

من ثمن صابون او اشنان مستهلك لم يصدق على صاحبه ويلزم خاصة لان التخصيص على
المفاوضة لم يوجد ونفذ الاقرار موجب التصريح بها **واما** **المفاوضة** **في** **شركة** **الوجه** **موت**
به **اذا** **لا** **مشتري** **بالنسبة** **الامن** **له** **وجاهته** **عند** **الناس** **فبان** **يشترى** **موت** **وبان** **ضمان** **ذكر**
بلا **مال** **ليشترى** **بما** **متعلق** **بقوله** **يشترى** **بوجه** **هما** **وبيعها** **وتضمنت** **وكفاية** **فقط** **لما** **مر** **ان** **التوف**
على **الغير** **لا** **يجوز** **لا** **وكالة** **او** **ولاية** **فحق** **الاول** **وكفاية** **تحقيق** **بمعنى** **المفاوضة** **واما** **الغنان**
فيها **ان** **في** **شركة** **الوجه** **فبان** **لا** **يعتبر** **التي** **وي** **فيها** **اي** **في** **الامور** **المذكورة** **في** **المفاوضة**
وتضمنت **وكفاية** **فقط** **كما** **مر** **وان** **شرطا** **اي** **الشريكين** **شركة** **الوجه** **منا** **وضمة** **المشتري** **واما**
فارجح **كذلك** **شرط** **الفضل** **بط** **لان** **الربح** **لا** **يستحق** **الا** **بالعمل** **كما** **ضارب** **او** **المال** **كتب**
او **الضمان** **كما** **لا** **استاد** **الذي** **يتقبل** **العمل** **من** **الناس** **فيلقيه** **على** **التكليف** **باقبل** **ما** **افضل** **بطلب**
له **الفضل** **بالضمان** **ولا** **يستحق** **لغيره** **يا** **الايرى** **ان** **من** **قال** **لغيره** **تعرف** **في** **ملك** **علي** **ان** **ولي** **يمن**
ربحه **لا** **يستحق** **شيئا** **لعدم** **هذه** **المعاني** **فصل** **في** **الشركة** **الفاسدة** **لا** **شركة** **في** **الاختصاص**
والاحتشاش **والاصططباء** **وساير** **المباحات** **لان** **الشركة** **يتضمن** **التوكيل** **وهو** **اثنان**
ولاية **التفويض** **فيها** **موت** **الموت** **وهذا** **المعنى** **لا** **يتصور** **هنا** **لان** **الموت** **لا** **يملكه** **فلا** **يملك**
اقامة **الغير** **مقامه** **وما** **حصل** **احدهما** **فله** **لانه** **اشترعه** **وما** **حصل** **لما** **فلهما** **لانه** **اشترعهما** **نصفين**
تحقيقا **للمساواة** **وما** **حصل** **احدهما** **باغائه** **الاخر** **فله** **اي** **للمحصل** **لانه** **الاصل** **في** **العمل** **للاخر**
اجر **مثله** **بالتالي** **ما** **بلغ** **عند** **محمد** **ولا** **يراد** **على** **نصف** **ثمنه** **عند** **ان** **س** **كما** **مر** **حكم** **الاجارة** **الفاسدة**
على **خلاف** **بينهما** **ولا** **في** **استيفاء** **بان** **كان** **لا** **احدهما** **يفضل** **وللاخر** **اودية** **والسعي** **احدهما**
الكسب **للعامل** **لكونه** **عاملا** **وعمله** **اجر** **المثل** **للاخر** **لانه** **اجر** **اجارة** **فاسدة** **الربح** **في** **الشركة**
الفاسدة **على** **قدرا** **المال** **وان** **الشرط** **الفضل** **لان** **الاصل** **ان** **الربح** **تابع** **للمال** **كالربح** **ولم** **يبدل**
عنه **الا** **عند** **صححة** **التسمية** **ولم** **يصح** **فبطل** **شرط** **التفاضل** **لان** **استحقاقه** **بالعقد** **فيكون** **فيه**
تقدير **النقد** **وهو** **واجب** **للدفع** **وتبطل** **اي** **الشركة** **مطلقا** **موت** **احدهما** **ولو** **هلك** **ناب** **يرتد**
ويجوز **بدرار** **الحوب** **ويحكم** **به** **التفاضل** **لان** **الوكالة** **لازمة** **لشركة** **والموت** **يبطل** **الوكالة**
ومبطل **اللازم** **مبطل** **الملازم** **لا** **يزكر** **احدهما** **مال** **الاخر** **لان** **لا** **يس** **من** **جبل** **التجارة**
فان **اذن** **كل** **لصاحبه** **فاذا** **ولا** **اي** **التعاقب** **ضمن** **الثاني** **وان** **جهل** **باداء** **الاول** **لانه**
ان **غير** **المأمور** **به** **لا** **يملك** **استقاط** **الوضع** **عنه** **ولم** **يسقط** **فصاحبه** **في** **لغائض** **علم** **او** **لم** **يعلم**
لانه **صار** **معوذ** **لا** **باداء** **الموكل** **حكمي** **لفي** **الحل** **وذا** **لا** **يختلف** **بالعلم** **والجهل** **كما** **للموكل**
بيع **العبد** **اذا** **اعتقه** **الموكل** **ينزل** **اولا** **وان** **اذا** **ما** **اي** **اذا** **كل** **واحد** **بغيبته** **صاحبه**

وانفوخ اداؤهما في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر من كل قسم الآخرة وتبعضان
فان كان مال احدى الكثر يرجع بالزيادة شري من مال باذن شريكة لهما فمضى
بما يرضى اذا اذن احد المفاوضين لصاحبه بشراء امة ليطارد بها فاشترى الماء وموراد ذلك
الثمن من له الشركة ففي له بغير شيء الى لا يؤتم شريكة شيئا عند اذنه على مقتضى الشركة ثم
الاذن يتضمن هبة نصيبه لان الوطى لا يحل الا بالملك فصار كما اذا اشترى امة ثم قال اهدى
لأخو اقبضها لكون هبة المشاع فيها لا يقسم جائزة بخلاف طعام الاصل وكسوتهم لان ذلك
مستثنى عن الشركة للمضرورة كما مر في بيانه ولا ضرورة في مسئلتنا واخذ البديع بمنها ايا
شاء المشتري بالا صالة وصاحب الكفالة كما مر في الطعام والكسوة والله اعلم بالصواب
كتاب المزارعة هي لغة مفاعلة من الزرع وشرعا عقد الذرع يفيض
الخارج ولا تصح عند اذنه حديث رافع بن خديج انه سأل عن رجل اشترى من رجل مزارعة
الارض على الثلث والربيع من الخبز وهو الاكل والخبز والرجل اشترى من الرجل
الربيع ولا نها استيجار ارض ببعض ما يخرج من عملها فكان في معنى قيفه الظاهر كما مر
في الاجارة لانهم دفع تجيل خبير الى اهلهما معاملة وارضها مزارعة على نصف
ما يخرج من تمر وزرع وبه عمل الصحابة والتابعون والصالحون الى يومنا هذا وبمثل
بترك خبر الواحد والقباس ولهذا قالوا **وبه يفتح وركنها الايجاب والقبول كباير**
العقد وشرطها ثمانية امور الاول **اجلية القدين** اذا لصحة لعقد ما بدونها والثاني
صلا قيمة الارض للمزارعة ليحصل المقصود والثالث **بيان مدة تمعارف** بان يقول
الى سنة او سنتين مثلا لان التقدير وعلى منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل
او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارا
الايمان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة فيجب ان يكون المدة مما يتمكن فيها من
المزارعة حتى اذا بتم مدة لا يتمكن فيها منها فسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا
بتم مدة لا يعيش احد هما الى مثلها عادة كذا في الذخيرة والرابع **بيان رب البذر** ان
من كان البذر من قبله لان المقصود عليه يختلف باختلافه فان البذر ان كان قبل
العامل فالمقصود عليه منفعة الارض صاحب البذر فهو منفعة العامل ولا بد من
بيان المقصود عليه لان جهالة تغض الى النزاع **والخامس جنس البذر** اذا
لا بد من بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر **والسادس بيان خط**
الاجر اى بيان من البذر من قبله لا يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذا لم يعلم
لا يستحق شرطا بالعقد **والسابع التحلية بين صاحب الارض والعامل** حتى اذا اشترط في

العقد ما يزول به التحلية وهو عمل صاحب الارض مع العامل فسد **والثامن الشركة**
في الخارج عند حصوله لانه ينقذ اجارة ابتداء ويتم شركة انتهاء وكل شرط يؤدي
الى قطع الشركة في الخارج يكون عند المقتضى وانما يصح عندها اذا كان الارض والبذر
لواحد والبقر والعمل للآخر لان صاحب الارض استأجر العامل للعامل والبقر كذا للعل
فجاز شرط عليه كما لو استأجر فنيا ليجب بآبادة نفسه او الارض لواحد والباقي للآخر
لان رب البذر استأجر الارض بجزء معلوم من الخارج ولذا استأجرها بجزء معلوم من
الدرهم والدنانير صحيح وكذا اذا استأجرها بذكر او العمل لواحد والباقي للآخر لان
صاحب الارض استأجر العامل ليعمل باله استأجر فتصح كما لو استأجر فنيا ليجب بآبادة
رب الثوب انما يصح ايضا اذا كان **نقطة الذرع** عليها بقدر حقها كاجرة المصايد والوع
لان الزوم بالغنم حتى لو شرطت لاحدهما فسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منع
لاحد المتعاقدين **نقطة ان كانت الارض والبقر لواحد والبذر للآخر** لان
رب البذر استأجر الارض والبقر واستأجر البقر بجزء من الخارج مقصود الا يصح له
منفعة البقر صلاحية ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها قوة في طبعها يحصل
بها الخارج ومنفعة قيام بها العمل فلعدم الجانبة لا يمكن جعل البقر تابع لمنفعة الارض
ولا يجوز استحقاق منفعة الارض مقصودا بالذخيرة كالموكان البقر مشروطا على اهدى
فقط بخلاف جانب العمل لان البقر آلة العمل فجعلت تابعة لمنفعة العامل او كان البذر للاحد
والباقي للآخر لان الشرع لم يربو به او **لكن البذر والبقر لواحد والباقي وهو الارض العمل**
للاخر لان كل واحد من البذر والبقر لا يصح عند الانفراد لم يصح عند الاجتماع او شرطا
لاحدهما **معزاة سمائة** فانه ايضا مفيد لاجتماع ان لا يخرج الارض الا هذه العقد ان يكون
هذا الشرط قاطعا للشركة او شرطا لاحدهما ما يخرج من موضع معين او ما على الخافيات
وهي اوسع من السواقي **او السواقي** جميع ساقية وهي اكبر من الجدول واضعه من النهرة فانه
ايضا مفيد لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة او شرطا
كون **نقطة على العامل** كما مر انه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منع لاحد المتعاقدين او شرطا
دفع رب البذر بذره او رفع اخراج الموطف وتنظيف الباقي حيث يقع في القورتين
لافعال ان لا يحصل الا ذلك العذر واما اذا كان خراج مائة نحو الثلث او الربع
فيجوز كما لو شرطا رفع العشر وقسمه الباقي والارض عشرية او شرطا رب البذر عشر الخراج
لنفسه وللآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤدي الى قطع الشركة او شرطا كون البقر للاحد

واختب للاخر حيث ينفذ لانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود او شرط تنصيب الحب
والتيين لغير رب البذر حيث ينفذ لانه شرط مخالف لتفتيح العقد وهو مودى الى قطع الزكاة
اذربما يبيع افة فلا ينفذ الحب فلا يخرج الا اليقين ولو شرط الحب تنقيح ولم يتوضا
للبين او شرط الحب تنقيح وجعلناه اي اليقين رب البذر صحت اما الاول فلانها شرط
الشركة فيما هو المقصود والسكوت من البيع لا يوجب صا العقد في الاصل واما الثانية
فلانه شرط موافق لحكم العقد لانه غناء ملكه واذا فسدت اي المزارعة فالخارج لرب البذر
لانه غناء ملكه والنوع بملك الاصل وانما يستحق الآخر بالتسمية فاذا فسدت كان الغناء كله
لرب البذر ولا آخر اجر عمله او اجر مثله ارضه يعني ان كان البذر من صاحب الارض فله العمل
اجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثله ارضه فلو كان رب البذر
من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لايزاد على المستحق لانه رفع بسقوط الزيادة ولو كان
رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثله ارضه لاستيفاء منافع الارض بعقد فسد
فيجب عليه قيمتها او لا مثل لها واذا صحت فاعترض اي الواجب هو الشرط ليعني
الاثر ام يجبر العامل ان اذ لا رب ولا شيء للعامل ان يخرج اي الارض شيئا لانه
يستحق شركة ولا شركة في غير الخارج ويجبر العامل ان اذ لا رب البذر يعني اذا فسد
المزارعة فاستنع من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا
باتلاف البذر وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر عليه كما لو استأجر اجيرا يهدم داره وفي الكفاية
هذا قبل الغاية وبعد يجبر وان امتنع العامل اجبره الحاكم على العمل لان الوفاء به ممكن
بلا ضرر بلحقه فلزم العقد كما في ساير الاجارات الا اذا كان له عذر فيفسخ به الاجارة
كما فرض فيفسخ به المزارعة ولو اذ رب البذر والارض له وقد كسب العامل فاشي له في
عمل الكراب قضاء لان عمله ان يتقوم بالعقد فقدم العمل بخونه من الكل الخارج ولا خارج
بعد ويستترض ديانا يعني ان ما ذكر جواب في القضاء واما فيما بينه وبين ربه فيلزمه ان يعطى
العامل اجر مثل عمله لانه انما اشتغل باقامة هذه الاعمال ليحصل له نصيب من الخارج فاذا
اخذ الارض منه فقد غرت والتعزير مد فوع فيفتي بان يطلب قضاء ويبطل المزارعة بوث
احدهما الى العاقدين كما في الاجارة فلو دفنها ثلث سنين فلما ثبت في الاولى ومات
صاحب الارض قبل ادراكه ترك اي الزرع في يد المزارع الى ان يوفى قسم على الشوط
ط ويخلص اي المزارعة في السنين الاخيرين لان في ابقاء العقد في السنة الاولى مزايا
حق المزارع والورثة وفي القطع ابطال لالحق العامل اصلا فكن الابقاء اولى واما في الثاني

لا حاجة

فلا حاجة الى الابقاء اذا لم يثبت الحق للمزارع في شيء بعد فعلنا بالقياس منسب
المدة قبل ادراكه فلع المزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ان يزرع لانه استوعب
منفعة بعض الارض لتربية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة اي نفقة الزرع كما
السقي والمحافظة والذوق والدوليس ونذرية عليهما بقدر حقوقهما حتى يدرك كنفقة
العبد الممثلة في العاقد عن الكسب وفي موت احدهما قبله اي قبل ادراك الزرع ترك اي
الزرع في ملكه الى ادراك ولا شيء على المزارع لانا ابقينا عقد الاجارة مهيما احدهما
بقا ومدة الاجارة فامكن استمرار العامل وداره على ما كان عليه من العمل اما في الاول فلا
يمكن الابقاء لانقضاء المدة انفق احدهما على الزرع بلا امر صا او امر قاض فهو منقطع
في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فصار لدار المشتركة بينهما اذا
اشترت فانفق احدهما في مرتها بلا ارادته منطوعا وبفسخ اي المزارعة برين
تجوع اليه يبيع اي بيع الارض في الاجارة وليس للعامل ان يطالبه بما كسب الارض وصهر
المنهار وسوى المساهة شيء اذ لا يجوز ان يطالبه بالمستحق وهو الخارج لانه معدوم ولا له
المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم ينفذ ولو ثبت اي الزرع لم ينع اي الارض قبل فسخ
اي الزرع لان في البيع ابطال المزارع انما فيه ابطاله وبخرجه القاض ان جبه
لانه جزاء الظلم وهو لم يظلم لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما كما في المساقاة
هي لغة مناعلة من السقي وشرعا دفع الشجر الى منعه يخرج من ثمرها دون المزارعة في ابطال
عنده ح فلا فاما وان الغنوى على حقها واستروها المكنة ههنا كما جلية العاقدين
وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاستحارة العامل والشركة في الخارج وما عداهما من
الشروط المذكورة فيها لا يجري ههنا فتصح بلا ذكر المدة والقياس ان لا تصح لانها اجارة معن
كالمزارعة وتصح استحسانا وتصح على اول مرة يخرج اذ لا ادراك المدة وقت معين فلما يتفاوت
وتفسد ان لم يخرج الى في هذه السنة لعدم تناول العقد من السنة فلما يتفاضل على ذلك
ذكره تاج الشريعة الا اذا وقع استثناء من قوله فتصح بلا ذكر المدة غير انما في ارض لم يبلغ اي
تلك التراس الثمرة على ان يعملها فما خرج كان بينهما نصيب حيث تفسد فما خرج كان بينهما
نصيبين حيث تفسد ان لم يذكر سنين معلوم ذكره تاج في خان او دفع اصول رطبة مساقاة
ولم يسم الوقت فانها تفسد لانا اصول الرطبة كالقواس بخلاف رطبة لبنات ثمانية كسنة
اشهر مثلا حيث يجوز ويقع على اول بكرة اي على يكون الى يحصل ذلك الاول لا بعده
رطبة انتهى جاز ما على ان يقوم عليهما حتى يخرج بذر ما يكون اي البذر بينهما نصيبين

تروا

تروا

جائز بل ذكر الوقت استحسانا ادراك البذر وقتا معلوما عند المزارعين والبذر
 انما يحصل بعمل العامل فاشترط المناصفة فيه يكون محبي الرتبة ساقينها اذ لا اثر
 فيه لعمل العامل ولو شرطت تصنيها فسدت لا اشتراط الشركة فيها هو حاصل قبلها ذكره
 لا يخرج فيها الثمن فيها بان دفع الارض لبؤس فيها الكرم سنة وستين يفيض الخارج فانه
 يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثمن فيها **بغده** لان المقصود بالسلفات الشركة في الخارج
 وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفسد للعقد **وذكر مدة يخرج الثمن فيها** وقد لا يلا
 يخرج لا اى لا يغده لعدم العلم بغوات المقصود بل هو متوهم في كل مزارعة وصافا
 بان يصلح الزرع او الثمر اذ سماوية فلو خرج اى الثمر في وقت سمي فقل الشرط لصحة العقد
 والآى وان لم يخرج فيه بل تأخر عنه فسد العقد اذ يتبين انها سميامة لا يخرج الثمر
 فيها ولو علم ذلك استبرأ كان العقد فاسدا فكذا اذا تبين انهما سميامة لا يخرج الثمر
 آخر النخل كما في المزارعة تصح اى اى قات في الكرم والتجود القبول واصول البذر
 تجاز والنخل ولو وصية فيه ثمران لم يدرك حتى لو كان مدركا لم يصح العقد او لا يكون
 في لعمل العامل اشركا لمزارعة وعند ان في لا يجوز اى قاة اى في التخليل والكروم
 ادفع ارضا ستين معلومة علم ان يغرسها اشجارا ويكون هي اى الاستحجار والارض
 بينهما نصفين فسدت لا اشتراطها الشركة فيما كان حاصلا قبل الشركة لا يعمل وهو
 الارض فان غرسها اى العامل الارض غراس من عقدة فاخرجت ثم ان كان الكل
 لصاحب الارض وللغراس عليه قيمة غراسه واجرم مثل عمله لان صاحب الارض استأجر
 العامل ليحضر ارضه بستانا باللات ثمنه علم ان يكون اجره نصف البستان الذي يظهر
 عمله والآية لم فيكون معنى تغير الطي وعنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك للغراس وقد
 تغذر ردها عليه لا اتصالها بالارض فيجب قيمتها واجرم مثل عمله لانه لا يدخل في قيمة
 الغراس لتقدمها بنفسها تبطل اى اى قات بموت احدى ومضى مدها والثمره هذا
 قوله لصورتى الموت ومضى المدة وانما بطلت لان صاحب الارض استأجر العامل
 ببعض الخارج ولو استأجره بدراهم بطلت الاجارة بموت احدى فكذا اذا استأجره
 ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض فللعامل القيام عليه حتى يدرك الثمران وصليته
 كونهية ورثة صاحب الارض لان في انتقاض العقد بموته اذ ارا بالعامل وابطالا لما كان
 مستحقا بالعقد وهو ترك الثمر في الاستحجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكلف
 الجرا قبل الادراك وفيه ضرر عليه واذا جاز انتقض الاجارة لدفع الضرر فلان يجوز

ابن داود

ابقا واما لدفعه كان اول لان مات العامل فلو رثته القيام عليه وان كرهه صاحب
 الارض لانهم قائلون مقامه وفيه نظر للجانين وان مات فان خيار في القيام عليه او
 تركه الى ورثة العامل لقيامهم مقامه وقد كان له في صيوة هذا الخيار بعد موت صاحب
 الارض فكذا ا يكون لورثته بعد موته وان لم يميت احدى بل انتقض مدها اى مدت
 المساقاة فان خيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على
 سواء لان في الامر بالجزا وقيل لا ادراك لضرار ابيها والفر من فروع كما مر ولا يخرج
 بعد ذلك كما في الاجارات **ومنه كون العامل عاجزا عن العمل** فانها لو لم تنسخ لزمه استجار
 الاضراء فيلحق به ضرر لم يلزمه بقصد المداة وقد مر ان الضرر من فروع او يكون
 العامل سارقا فان علم ثمره اى ثمره الشجر او سفع السقف بالتوكل جمع سفعه وهن
 غصن النخل كذا في الصحاح **كتاب الدعوى** اوردها عقب المعاملات
 لانها ترتب عليها الوجود هي لفظة قول يقصد به الانسان ايجاب هو على غيره والنفى
 للتأنيث فلا ينفق وجعلها دعوى بنتج الواد كعتوى وقتاوى وشرعا مطالبة عى
 من حقوق العباد وعنه من وهو القاضى له الخلاص اى تحليصه من المدعى عليه اذا
 ثبت **والمدعى من اذا ترك ترك** الى لا يجبر على الخصومة اذا تركها ولما كان هذا اثباتا
 للاغلب من المتنازعين قول لا ولا كان هذا اثباتا ولا للمتنازعين في المباحث احسن
 عنه بقوله في الموجح الى حق العبد والمدعى عليه بخلافه اى يجبر على الخصومة اذا تركها فانما
 الحق على المحذور ووافقت عبارات المشايخ في هذه والصحيح ما ذكرهنا قبل المدعى عليه
 هو المنكر والاخر هو المدعى فالوا هذا صحيح ولكن الثان في معرفة لان العبرة بالحق
 دون الصور والمباني فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وموانعها
 معناه كالمودع اذا ادعى ردة الوديعة او هلاكها فانه لا يلزم ردة ولا ضمان ولا يخلو انه
 رده لان اليمين ابد ا يكون على النفي **وركنها اى الدعوى** اضافة الموجح الى نفسه ان كان
 اصلا او الى نائب اى المدعى مناه كما في الكيل وابل الصغير وصية عند النزاع متعلقة
 باضافة الموجح **وامثلها اى الدعوى العاقل** خرج به المحنون **ايخرج** الصبي الغير المحن قال
 الاستر وشي وجامع احكام الصغار الدعوى من الصبي المحن عليه غير صحيحة اما الصبي
 المأذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه فجاوبه ايضا صحيح **وشرط**
جواز ما جلس القاضي فان الدعوى في مجلس غيره لا تصح حتى لا يجيب على المدعى عليه جابه
 وحكمها وجوب الجواب على الختم وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضي عليه وانما

فعلنا وحسن عقولنا

مخرج من سائر اقسام الدعوى
 بخلافه انما هو الدعوى بالوديعة
 او بالملك او بالحق

تتبع اي الدعوى اذا الزمت شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدم عليه
عاقلة **وعلم المدعي** عطف علم الزمت اي صار ما يدعيه معلوما وبين ذلك بقوله فلو كان
ما يدعيه منقول لا في يد الخصم ذكر اي مدعيه **ان في يد غيره** في يد المدعي قد يكون
في يد غيره المالك كونه في يد المتهن والبيع في يد البايع لاجل قبض الثمن قال
صدر الشريعة بهذه العلة تشتمل العقار ايضا فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم
اقول دارية وجهه موقوف على مقدمتين مستقيمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح
الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما ينتصب خصما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة
معتبرة يجب دفعها لاشبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الربوا ملحقه بالحقبة لاشبهة الشبهة
اذا عرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير منسحب من المنقول فاما
فيه من وجه فوجب دفعها في دعوى العقار باثباته بالبينه ليصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون
احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول فلو كانت من هذا
الاجتاج الى اثباته لكون فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى الحديثة
الهادي الى سبيل صوابه ونعم الوكيل **وطالب عطف** علم ما ذكره **احضاره** اي
احضار ما يدعيه **ان يمكن اثبات اليد في الدعوى والشهادة** لان الاعلام بافصح ما يمكن
شروط وذات المنقولات بالاشارة لانها ابلغ اسباب التعريف حتى قالوا في المنقولات
التي يتعذر نقلها كالمدعي مثلا حضر الى كم عندنا او بحث امينا وذكر قيمة **ان تحضر** اي
احضاره ليصير المدعي معلوما لان الاعيان يتفاوت والشرط ان يكون الدعوى في معام
وقد تعذر منها جهة فوجب ذكر قيمة لانها خلف عنه قال الفقيه ابو الليث بشرط مع ذكر
الذكورة والاثنية وقال قاضيه فان وصاحب الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه
في يد المدعي عليه فانكر ان بين المدعي قيمة وصفته تسمع دعواه وتقبل بينة **ولو قال**
غيبت سني عيني كذا اولاد **ان قيمة قالوا** يسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة و
قال غيبت مني عيني كذا ولا ادري انما بالكل او قايما ولا ادري كم كانت قيمة ذكر
في عامة الكتب انه يسمع دعواه لان الالف ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة
لتعذر به ولو كان ما يدعيه تقارا ذكر حدود الارجحة لتعذر التعريف بالاشارة لانه
ما لا ينقل فيصير الى التعدي لان العقار يعرف به **وكفي** **ثلاثة** وقال زفر لان التعريف
لم يتم وان الاكثر حكم الكل **الا ان يخط** في الحد الرابع لان المدعي يختلف به بخلاف
تركه كذا الشهادة اي كما بشرط التعدي في الدعوى بشرط في الشهادة وان ذكر وثلاثة

من الحدود

من الحدود في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل مشهورا
يكتفى بذكره وفي الدرر لا يثبت التعدي وان كانت مشهورة عندنا ج وعندهما
لا يشترط لان الشهادة مفترضة وان قدر ما لا يصير معلوما الا بالتعدي وذكر ايضا
ان يخط لان المطالبة حق المدعي فلا بد من طلبه **وذكر ايضا** **ان في يد مدعي**
عليه انما يصير خصما بكونه في يده **لا يثبت** **بثبوتها** على انه في يده بل يثبت
بالبينه او علم القاض لا احتمال كون العقار في يد غيره وقدر تواضعنا على ذلك بخلاف
المنقول لان اليد فيه من كماله ولو كان ما يدعيه دينا في الذمة ذكر جسه كالدراهم
والدنانير والبر والشعر ونحوها وقدره كانه والى وقيز وقيزين ونحوها فان الدين
لا يعرف الا بذلك **وذكر ايضا** **مطالبة** به كما مر انه حقه واذا صحت الدعوى **سأل القاض**
عنها لتفحص وجه الحكم اذا الحكم بالبينه بحاق الحكم بالاقرار ومعنى بسؤاله ان يقول
ان خصمك ادعى عليك كذا فيما اذا تقول **ان اقتر** اي الخصم الزم اي القاضيه **بوجه**
لم يقبل قضي او حكم بما قال في الكافي ان الخلاف لفظ القضا وتوسع لان الاقرار حجة
نفسه ولا يتوقف على القضا فلو كان الحكم من القاض الزام للخروج عنه موجب اقتر
بخلاف البينة على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البينة وان انكر اي الخصم **سأل**
اي القاضيه **المدعي البينة** لان البينة ام قال المدعي انك بينة فقال لا فقالك بينة **سأل**
دونب البين على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من الاستحلاف **ان اقر**
اي البينة **قيل عليه** لانه نوتة دعواه بالبينه وهي فيصلي من البيان والود واحدة
يظهر بها الحق عن الباطل والاي وان لم يترها بل محرز عنها قاضها **قلقه** اي القاضيه الحق
مطلبه اي بطلب المدعي لان الخلف حقه ولهذا اضيف اليه بخلاف اللام في الحديث
وجه كونه فقال ان المنكر فصلت تواء صفة على زعمه بالانكار فلو كان له من تواء نفسه
بالبين الكاذبة وهو الغش ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من تواء الحال ويحصل
للمنافي الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول
في مجلس القضا لان المقبرمين قاطع للخصومة ولا عبرة للبين عند غيره وهل يشترط
القضا على قدر النكول فيه اختلاف ثم اذا خلف المدعي عليه فادعى على دعواه ولا يثبت
حقه بيمينه لكن ليس له ان يحسم ما لم يقيم البينة على وقف ما دعواه فان وجد ما اقامها
وقضى لم يها وبه بعض القضاة من السلف كما نوا لا يسمعونها بعد البين ويقولون تشرع
جانبا صدق صدقه بالبين فلا يقبل بينة المدعي وهذا القول ليس بشيء لان عمر وجهه

من الحدود في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لغيره وان كان الرجل مشهورا
يكتفى بذكره وفي الدرر لا يثبت التعدي وان كانت مشهورة عندنا ج وعندهما
لا يشترط لان الشهادة مفترضة وان قدر ما لا يصير معلوما الا بالتعدي وذكر ايضا
ان يخط لان المطالبة حق المدعي فلا بد من طلبه وذكر ايضا ان في يد مدعي
عليه انما يصير خصما بكونه في يده لا يثبت بثبوتها على انه في يده بل يثبت
بالبينه او علم القاض لا احتمال كون العقار في يد غيره وقدر تواضعنا على ذلك بخلاف
المنقول لان اليد فيه من كماله ولو كان ما يدعيه دينا في الذمة ذكر جسه كالدراهم
والدنانير والبر والشعر ونحوها وقدره كانه والى وقيز وقيزين ونحوها فان الدين
لا يعرف الا بذلك وذكر ايضا مطالبة به كما مر انه حقه واذا صحت الدعوى سأل القاض
عنها لتفحص وجه الحكم اذا الحكم بالبينه بحاق الحكم بالاقرار ومعنى بسؤاله ان يقول
ان خصمك ادعى عليك كذا فيما اذا تقول ان اقتر اي الخصم الزم اي القاضيه بوجه
لم يقبل قضي او حكم بما قال في الكافي ان الخلاف لفظ القضا وتوسع لان الاقرار حجة
نفسه ولا يتوقف على القضا فلو كان الحكم من القاض الزام للخروج عنه موجب اقتر
بخلاف البينة على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البينة وان انكر اي الخصم سأل
اي القاضيه المدعي البينة لان البينة ام قال المدعي انك بينة فقال لا فقالك بينة سأل
دونب البين على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من الاستحلاف ان اقر
اي البينة قيل عليه لانه نوتة دعواه بالبينه وهي فيصلي من البيان والود واحدة
يظهر بها الحق عن الباطل والاي وان لم يترها بل محرز عنها قاضها قلقه اي القاضيه الحق
مطلبه اي بطلب المدعي لان الخلف حقه ولهذا اضيف اليه بخلاف اللام في الحديث
وجه كونه فقال ان المنكر فصلت تواء صفة على زعمه بالانكار فلو كان له من تواء نفسه
بالبين الكاذبة وهو الغش ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من تواء الحال ويحصل
للمنافي الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول
في مجلس القضا لان المقبرمين قاطع للخصومة ولا عبرة للبين عند غيره وهل يشترط
القضا على قدر النكول فيه اختلاف ثم اذا خلف المدعي عليه فادعى على دعواه ولا يثبت
حقه بيمينه لكن ليس له ان يحسم ما لم يقيم البينة على وقف ما دعواه فان وجد ما اقامها
وقضى لم يها وبه بعض القضاة من السلف كما نوا لا يسمعونها بعد البين ويقولون تشرع
جانبا صدق صدقه بالبين فلا يقبل بينة المدعي وهذا القول ليس بشيء لان عمر وجهه

قبل البينة من المدعى بعد عيّن المنكر وكما ن شريح سحر الله يقول اليمين الفاجرة اوص
ان ترد من البينة العادلة وهل يظهر كذب المنكر باقام البينة والصلوات انه لا يظهر حق
لا يعبأ بقبح عقوبة شاهد الزور ذكره الزبلي **فان نحل** اي قال لا اعلف مدة او سالت
بلا آفة من طرشا او فرس فانه نكول حكما **وقضى** صح لان اليمين واجب عليه لقوله عم اليمين
على ملن نكر هذا الواجب بالنكول دليل على انه ياذل او مقروا لا قدم على اليمين لقضا
عنه عمدة الواجب دفعا للضرر عنه نفعه بئذ المدعى او الاقرار به والشرع الذمة
التورع عن اليمين من الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فترجى هذا الجانب
على جانب التورع في نكوله وهو اي القضاء **بعد عرض اليمين** اي عرض القاضي اليمين
على الخصم بان يقول ان لم يحلف احكم عليك **ثلاث احط** لا احتمال ان يحلف بدمرة او
مرتبة ولا بغيره **جدا القضاء** بقوله احلف لانه لا يخلل حقه بالنكول فلا يفتنوه بالقضاء
ويعتبر اي قوله احلف قبل الحكم ولو بعد الوض ثلثا اذ لا يلزم فيه تنقي القضاء ولا فساد
آخرة ولا يرد اليمين على المدعى وان نكل حقه وعند ان فح اذا لم يكن المدعى بينة اصلا
وصلف القاضي المدعى عليه فنكل يرد اليمين على المدعى فان حلف قضا به والا انقطع
المنازعة بينهما لان الظاهر صارت اجماع المدعى بنكوله فيعتبر يمينه كالمدعى عليه
وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد آخر فانه يرد اليمين عليه
ان حلف قضا له بما ادعى وان نكل لا يقض له بشئ لانه وم قضا شاهد ويمين وعند ما يتخلف
المدعى عليه فقط ويقض عليه بالنكول لقوله عم البينة على اليمين على من انكر ومطابق
التعظيم يتنفع انتفا وشا ركة كل واحد منها عن قسم صاحبه فبذل على ان جنس الايمان
في جانب المدعى عليه ولا يمين في جانب المدعى اذ اللآم في اليمين للاستقراخ فمن جعل الايمان
حجة للمدعى فقد خالف النقي وحديث ابن مسعود واليمين غريب وما رويته مشهور بليقية لانه
بالقبول فانه صار في حيز التواتر فلا يجازيه على ان يجبر بين موعين قدرته كذا في الكافي
ولو فان اي المدعى عليه لا اقر ولا انكر **جيب** اي القاضي **لا يقر ولا ينكر** لانه ظالم فخر اذ المجلس
ادعى اي رجل على آخر ما لا فانكر اي المدعى عليه **فاصطلى** على ان يحلف المدعى عليه **بلا**
من المال فحلف فاصطلى باطل وهو اي المدعى عليه دعواه ان اقام بينة تسمع وان لم يقرها
واستخلف يحلفه القاضي ولو لا اي ولو لم يكن الحلف الاول حين الصلح عنده فان التحليف
عند غير القاضي لا يعتبر كما ان النكول عند غير لا يوجب الحق لان الحق يمين فالحق المحضومة
واليمين عند غير القاضي غير قاطعة **وكان الحلف عند كفى** ولا يحلفه ثانيا **لذا واصل** ان ادعى

لو حلف في خصم من وطف اي المدعى لم يمين اي الخصم كذا في العمدة **فان يتخلف في نكاح**
بان ادعى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا والاخر منكر **رجع** بان ادعت عليه او هي عليها بعد
العدة انه راجع في العدة وانكر الآخر **في اطلاق** بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد
العدة آفة في المدة وانكر الآخر **واستبلا** بان ادعت امه على سبها انها ولدت منه الولد
او ولدت ولدا قد مات واسقط سقطا معتبين الخلق منه وانكر المولى ولا يثبت في منكري
الآخر اذ لو ادعى المولى ثبت الاستبلا باقراره ولا يعتبر انكر **روا** بان ادعى على مجهول
النسب انه عبده وانكر الآخر **ونسب** بان ادعى على مجهول النسب انه ابنه او هو يدعى
اليه عليه والاخر ينكر **روا** بان ادعى على معروف التورع انه معتقه او مولاه او ادعى
المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولاد المولات والاخر منكر **وقد** سواه كان حراما هو
خالص من الدين كمد الزنا وشرب الخمر وهدنة سرقة او ديار بين الحدين كمد القذف حتى
ان من ادعى على آخر انه قذفه وانكر القاذف لا يستخلف لان الغالب فيه هو المدعى عندنا
فالحق بالحدود والخالصة الله تعالى في السرقة فان السارق يستخلف لاجل المال اذا اراد
المالك اخذ المال لا القطع له دعي ذكر السرقة وادع تعاؤل ما لم يكن يكون كمن عليه يمين قال
في النهاية لا يستخلف في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن حق بان على عنقه عبده بالزنا
وقال ان زينة فانت حر فادعى العبد انه زلي ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا
نكل ثبت القنوح لا الزنا **والعان** بان تدعى المرأة القذف بالزنا وجوب اللعان
وهو ينكر جميع ما ذكر قول اندح وقال لا يستخلف فيها كلها الا في الحد العان لان هذه حقوقا
تثبت بالشهادة فيجري فيها الاستخلاف كالاموال بخلاف الحدود وهذا ان فائدة الحلف
ظهور الحق بالنكول يعتبر من المأذون والمكاتب **ومما لا يملك** البذل فيجعل متراخرا
والاقرار بجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل
فلا يكون حجة فيما يستقط بالشبهات واللعان حد الازدواج فاشبهه حد الحذف وان
النكول بذل واباحة اذ لو حمل على الاقرار كذبناه في الانكار ولو جعل بذل لا قطع المحضومة
بلا تكذيب فكان هذا اولى للمسلم عنه ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا تجري فيها
البذل فلا يقض فيها بالنكول كالتقصم في النكاح والاموال وذلك ان المرأة لو قالت
مثلا لانك لا يميني وسيتك ولكن بذلت نفسي لك لم يمتص كلامها وكذا سائر الامثلة فالحال ان
كل حمل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقض عليه بنكوله وما لا خلا قال قاض فان الفتوى
على قولها وقبل ينبغي للقاضي ينظر حال المدعى عليه فان راء متقيا يحلفه وبأخذ بقولها

وان كان مطلوما لا يخلعه اخذ بقوله كذا في الكافي وحلف **اساق** وان حمل ضمن
ولم يقطع لانه في السرقة يدعي المال والحد واجاب الحد لا يجمع الشهادة بخلاف ان اجاب
المال فثبت به كما ثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع وبغير المال كذا
الزوج اذا ادعت طلاق قبل الدخول **انكح الزوج فان نكل ضمن بنفسه** **مهر** عندهم
لان الاختلاف يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود المال لانه دعوى المال بقية
فيثبت بنكول المال لان النكاح وكذا النسب اذا ادعى صحا يمينه يخلف في دعوى السب اذا
ادعى صحا **كارت ونفقة** بان ادعى على رجل انه اخوة مات ابوها وترك مالا في يد المدعي
عليه او طلب من القاضي فرض النفقة على المدعي عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على السب
بالاجماع فان حلف برأى وان نكل قضى بالمال والنفقة **لا النسب** **ومجرى النكاح** بان كان
في يد رجل النكاح وهو لا يعتبر عنه نفقة فادعت امرأة حرة الاصل انه اخوها تريد قصر
يد المختطف لهما من زوج الحصانة وادعت استخلافا فنكل يثبت به لهما حق نقل الصبي الى
مجرى ما ولا يثبت النسب **وعتق** بان ادعى عبدا على مولاه انه معتق لانه اوصى بخلفه
فان حلف برأى وان نكل قضى بالعتق **لا النسب** **وامتناع الرجوع في الهبة** بان اراد
الواجب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان للمدعي عليه يستخلف على ما يدعي
من النسب بالاجماع **فان نكل في الصور المذكورة ثبت الحق** يعني الارث والنفقة ومجرى
والعتق وامتناع الرجوع **لا النسب** **ان كان اى النسب** **بما لا يبيح الاقرار به** الا اى وان كان
نسبا يبيح الاقرار **نكح اطلاق** يعني يستخلف في النسب المجرى عندهما اذا كان نسبا يثبت
باقراره ببيان ان اقرار الرجل يصح بالاب والابن والزوجة والموال واقرار المرأة يصح
بالارث والزوج والموال ولا يصح بالابن اذ فيه تحمیل النسب على الغير فكان اقراره لا يصح
فلو ادعى رجل ابوه او ابنه ولم يدع لا يستخلف عندهما لانه اقرب به يثبت يستخلف لرجاء النكول
الذى هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمة او نحو ذلك لا يستخلف المدعي عليه لانه لو اقرب به
لا يثبت لان فيه تحمیل النسب على الغير **يلحق طرقت القود** يعني ادعى على غيره قصاصا في النفس
او فيما دونها فانكر استخلف اجماعا **فان نكل في النفقة في النفس** لم يقض بقتل ولاية بل حبس
حتى يراء ويحلف وفيما دونها يقضى عنه لانه في وعندهما يلزمه الدية بينهما ولا يقضى بالقصاص
لان القصاص فيما دون النفس عقوبة للداء بالشهادة ولا يثبت بالنكول كالقصاص في النفس
لان النكول وان كان اقرارا عندهما فيه شبهة لعدم لانه ان امتنع عن اليمين تؤدعاهن
اليمين الصادقة لا يكون اقرارا بان يكون بذلا واذا امتنع القود ويجب الدية وله ان الطر

على البذل فيستوفى بالنكول كالمال فان الاطراف يسلكونها مسلك الاموال لانها خلعت
ولاية للنفس كالمال فيجري فيها البذل بخلاف النفس **وفلن في التزوير** يعني اذا ادعى على آخر
ما يوجب التزوير وادعاه تخليفه اذا انكره فالتاخير يخلعه لان التزوير محض عن العبد وله ا
يمسك العبد استعاطا بالعقد ولا يمنع العفو وجوبه ومن عليه التزوير اذا امكراه صاحب الحق منه
اقامة ولو كان حق الله تعالى كان هذه الاحكام على عكس هذا والاختلاف يجري في حقوق العباد
سواء كانت عقوبة او مالا **فان نكل عزرا** لان التزوير يثبت بالشهادة فيزاد ان يقضى فيه
بالنكول قال اى المدعي **لا بينة حاضرة في المعراض** **استخلف الخصم** لا يخلف فيه بالمع لانه اذا حلف
في مجلس الحكم لا يخلف له نقا كذا في النهاية **او يكفل في بنفسه اياه** ليلا يغيب ويبطل حق المدعي
ويجب ان يكون الكفيل موافق الدار لتحصل فائدة التكفيل من قوله لا بينة حاضرة في المعراض
حتى لو قال لا بينة له او شهودى غيب لا يكفل اذ لا فائدة فيه **فان اى ان تعطينه لغيره**
لازمة اى دار معه حيث صار حتى لا يغيب لازم **الغريب** ان كان الخصم غريبا ولا يكفل
اى الغريب **الا لآخر المجلس** لان في اخذ الكفيل واللازمة زيادة على قدر المجلس اقرار
بالغريب بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذه القدر **طاهر والحلف بالهبة** دون غيره لقوله عم لا
يخلفوا بابائكم ولا بالاطوائف فمن كان منكم خالفا فليخلف بالهبة او ليدر **الطلاق**
والعتق لما روينا الا اذا اجماع الخصم يعني جائز للفقهاء ان يخلفه بالطلاق لقتلة المبالاة
باليمين بالهبة في زمانا كن اذا نكل لا يقضى واذا قضى لم ينفذ ذكره الزيلعي وشرح الهداية
ويغلب اى اليمين **بمعانة مع** كان يقول القاضى قدا لله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما تعلم هذا عليك ولا قبلك هذا المال
الذى اذعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وللخلف ان يزيد في التغليب على هذا وان ينقص منه
لكنه يحاط فلا يذكر بلفظ الواو ليلا يتكرر عليه اليمين اذ اللآيم عليه يمين واحد وله ان لا
يغلب ويقول بالهبة او والله لان المقصود منه النكول واحوال الناس فيه يختلف فمنهم من يتبع
اذا اغلب عليه اليمين وبها يتجاسر اذا لم يغلب فكن الرواء فيه الى التاخير وقيل لا يغلب
على المعروف بالصلاحي ويغلب على غيره وقيل يغلب في الحظر من المال لا الحيف لاي لا يخلف
بازمان **واو كان** وعند ان في يغلب بهما اما الاول فبان يكون بعد صلوة العصر يوم
الجمعة واما الثاني فبان يكون في المسجد الجامع عند المنبر **وطرف اليهود** بالهبة الذى التزل
التورية على موسى دم والنفاق بالهبة الذى التزل لا يخلع على عيسى دم المجوسى بالهبة الذى
فلن **ان رخصت على كل واحد** بما يقتضيه تغليب اليمين ليكون رادعا له عن الاقدام

تعظيمها
ب

على اليمين الكاذبة وعنه انه لا يحلف احد الا بالله فالحال ان يباعه شريك الغير
مع في التعظيم وذكر الحضايق انه لا يحلف غير اليهود والنصارى الا بالله وهو اختيارنا
كما ذكر الفارسي اليمين تعظيم النار لان اليمين تشرب ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التوراة
والانجيل لان كتب الله تعالى واجب التعظيم ولا يحلف الا بالله تعالى اذا لكونه كلفهم بقرآن
لحلفهم بقرآن بالله تعالى وليس ثلثهم من خلوق السموات والارض يقولون الله كذا في الكاف ولا
يحلون في مقامهم لان فيه تعظيمها ويحلف على احوال في سبب يرتفع كالبيع والطلاق و
النكاح والعقوب والتزويج وبين التحليف بقوله بالله ما بينكمما بيع قائم او نكاح قائم لان
او ما هي باين منكر لان او ما يجب عليك ردة الآن هو التزويج الآن لا اى لا يحلف على
السبب وبيته بقوله ما بعته وخبره اى ما تملكها وما طلقها وما شتمها الاصل ان الدعوى
اذا وقعت في سبب به تنع بعد وقوعه كالبيع ونظيره فان اليمين يكون علم الحاصل على
السبب عند ادعى وم ردها الله تعالى اذا ادعى انه اتبع من هذا عبد ابان محمد
حلف بالله تعالى ما بينكمما بيع قائم ولا يحلف بالله ما بعته فاحلفه باع ثم اقال كذا في النكاح وغيره
لم التحليف على الحاصل لا السبب هو الاصل عندهما اذا سببا يرتفع برفع الا اذا كان
فيه في الحلف على الحاصل ترك **النظر في** فيحلف على السبب اجماعا كدعوى تنفقه بالجوهر
ونفقة مبنية فانه اذا ادعى تنفقه بالجوهر والشر لايرام بان كان شافيا فانه يحلف على
السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للنفقة يصدق في بليغة في اعتقاده ضيق
النظر في صوت المدعى وكذا اذا ادعت مبنية تنفقه والرجع مرة لايرام شافيا فانه يحلف
على السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لها عليك النفقة يصدق في قيمة في اعتقاده ضيق
النظر في صوت المدعى **ويحلف السبب لايرتفع** برفع بعد ثبوته لا على الحاصل اجماعا كعبد مسلم
يدعى عتقه فانه اذا ادعى عتقه على مولاه وجحد المولى يحلف على السبب بالله ما اعتقه لعدم
الضرورة الى التحليف على الحاصل اذ لا يجوز ان يعود الردة بعد العتق مسلما بخلاف الامة
والعباد كما خرجت يحلف فيها على الحاصل اى ما هي حرة او ما هو حر في الحال لا مكان تكرار
الرق على الامة بالردة الى الحق القس وعلى العبد الكافر ينقض العهد والحق ولا يكرر
على المسلم **استحلف خصمه فقال حلفني مرة فاقام ابيته** نقبل يعني على ادعى آخر ما لا فانكر
اراد المدعى تحليفه فقال المدعى عليه انكر حلفتني على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا
فانكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بيته على ذلك يقبل ولو لا اى ان لم يكن له بيته **ويحلف**
اى اراد تحليف المدعى بازى تحليفه قال رى المدعى لابيته **لا يثبت** لانهم يرون في الشهادة في ثم

معنى الاول ان يقول المدعى ليس له بيته على دعوى هذا الحق ثم جاء بالبيته ومعنى
الثاني ان يقول الاشهادة فلان عندى في صوت بعينه ثم شهد به فيه روايتان في
رواية لا يقبل لظاهر التناقض وفي رواية تقبل **ولا يصح القول** لجواز ان يكون
بيته او شهادة ثم ذكرها او كان لا يعلمها ثم عليها **قبل تقبل ان وقف** وفاقا ذكره في
الملفف كذا قال **لا دفع ثم الى دفع** اى فيه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتفاقا لان
معناه ليس له دعوى الدفع ومنه قال لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه لا يصح
كذا مهمنا وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبيته على الدفع لا بدعى الدفع
فيكون قوله دفع كى بمنزلة قوله لا بيته كذا في الحادية الثانية **يجوز في الاختلاف** معنى
يجوز ان يكون الشخص نايبا عن آخره حلف على غيره في طلب اليمين عن المدعى عليه اذا
عجز عن إقامة البيعة لا يحلف معنى لا يجوز ان يكون شخص نايبا عن شخص توجه عليه اليمين
ليحلف من قبله وفرع على الاول بقوله **فان لو كمل الوصي والمتولى** وابله نصيبه يستحق له
بطلب الحلف من الخصم من قبله **ولا يحلف** اى واحد من الوكيل وغيره الا اذا ماع اقراره اى
اقرار واحد منهم على الاصل **كالوكيل بالبيع او الخصومة في الردة بالغيب** فان الوصي
اذا هوهم في عيب بعين باعه للصغير لا يستحق والوكيل بالبيع او الخصومة في الردة
بالعيب من جهة المالك يستحق لان اليمين لو جاء التكلول ولو اقر الوصي صريحا لا يصح
فلذا لا يستحق فاما الوكيل فاقارره صحيح على الموكل فكذا انكوله التحليف على فعله نفسه
يكون **على الثبات** اى انه ليس كذلك والثبات القطع والتحليف على فعل غيره يكون
على العلم اى انه لا يعلم انه كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فلانه لا يعلم ما فعل غيره
فما هو فلو طوف على الثبات لا يمنع عن اليمين مع كونه صادقا فيها فتعبر به فطوبى العلم
فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مؤثرا هذا اصل مؤثر عند امتنا وكان الامام فخر
الاسلام يزيده عليه صرفا وهو ان التحليف على فعل غيره على العلم اى اذا كان فعل الغير
شيئا **يتصل به** اى بالخالف وفرع عليه بقوله **فاذا ادعى سرقة العبد او اباقة يحلف** اى
البائع **على الثبات** مع انه فعل الغير يعني ان يشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق
واثبت اباقة او سرقة في نفسه وادعى انه ابق او سارق في يد البائع واراد التحليف
فحلف البائع بالله ما ابق ما سرق في يدك وهذا التحليف على فعل الغير واما صح لان
تسليم اى تسليم البائع المبيع **تسليمه عن العيون** واجب عليه اى البائع فالتحليف به صحيح الى
ضمن البائع بنفسه فيكون على الثبات **واذا ادعى بيع الشراء** تزيج على قوله وفعل

غيره علم العلم يعني اذا اشترى زيد من غير شيء ثم ادعى بكونه اشتراه قبله وعجز عن البينة
يخلف خصمه وهو كبر على العلم اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله مما ذكره اذا ادعى دينا
او عيناً علم واثبت اي الاول فبان يقول رجل لا فرق ان لي على موكب الف درهم فمات
وعليه الدين واما انني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملك وبيرك
بغير حق ولا بينة لواحد منهما فان الوارث يلعن علم العلم لا يثبت لما ذكره اذا علم الثاني
كونه ميراثاً او اقرب المدة او سيرة من الخصم عليه كذا في الكفاية والوادعاهما الى الدين
والعين الوارث علم غيره يلعن اي المدعى عليه علم البينات لا العلم كما ذكره كالمو هو ب
له والمشتري اذ لو وهو ب رجل لرجل عبداً فقبضه او اشترى رجل من رجل عبداً فجاو رجل
ورغم ان العبد عبده ولا بينة له فاراد استخلاف المدعى عليه يلعن علم البينات ادعى
رجل منكوبة انها منكوبة ولا بينة له اي المدعى يلعن الرجوع علم العلم اي انه لا يعلم منكوبة
فان حلف انقطع النزاع وان نكل حلفت اي المرأة علم البينات اي انها ليست امرأته
فان نكلت قطعته بنكاح المدعي كذا في العادة اعلم ان كل موضع وجب فيه اليقين على
البينات فحلف علم العلم لا يكون معتبراً حتى لا يقنع عليه بالنكول لا يسقط اليقين عنه وكل
موضع وجب فيه اليقين علم العلم فحلف علم البينات يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه و
يتعنه عليه اذ انكل لان الحلف عن البينات الكذب فيعتبر بخلاف العكس ذكره الزيلعي ادعى
شيئاً فحلف على الكل مرة في العادة ادعى اعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة
وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة الكل عينة علم هذه اختلف المصنفون
لصحة الدعوى ببيان القيمة لكل ان ادعى ان الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فتقبل
البينة بخبرتها وان قال انها مملوكة في يده او استملكته وبين قيمة الكل جملة بسمع ودعواه
ويقبل بينة وان لم يكن له بينة حلف على الكل مرة لان وجوب التحليف بينة على صحة الدعوى
وقد صحفت فوجب على الكل مرة اقرب من ثم قال كنت كاذباً في اقرارى حلفاً لقراءة الى كثر
لم يكن كاذباً فيه وليت يبطل في دعوى ك عليه صحيح عندنا وس هو احتسان وعندهما
يؤمر بتسليم المقر الى المقر له وهو العباس لان الاقرار حجة ملزمة شرعاً لا بينة بل اولى
لان احتمال الكذب فيه بعد وجه الاحتسان ان العادة جرت بين الناس الزعم اذا ارادوا
الاستدانة يكتبون العكس قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلاً على اعتبار
هذه الحالة فيحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة الخداع والمخانات وهو يتفرغ
لمدعى لا بينة اليقين ان كان صادقا فيصير اليه ذكره الزيلعي في حجة من اراء اليقين والصالح منه

يعني اذا ادعى رجل علم آخر ما لا فانكر فاستخلف فافتدى بمينه بمال او صالح عن بمينه
على مال صحيح كما روى عن عثمان رضي الله عنه انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى شيئاً و
افتدى بمينه ولم يخلف وعنه وعدة حد بنية رضي الله عنه افتدى بمينه بمال ولا نه لو حلف وقع
في القبل والقال فان بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب فاذا افتدى بمينه صان غرضه
وهو صان قال نعم ذواتهم اعراضكم باموالكم ولا يلعن بعد اي ليس للمدعى ان يستخلف
بعد ذلك لان اسقط خصومته باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى بمينه بعشرة دراهم
مثلاً حيث لم يجوز له ان يستخلف لان الشراء عقد تملك المال واليمين ليست بمال كذا
في الغاية باب **التحليف** اختلف اي المتبايعان في قدر الثمن بان ادعى
المشتري ثمناً وادعى البائع اكثر منه او وصفه بان ادعى البائع انه بدرهم رابحة وادعى المشتري
انه بدرهم كاسدة او جسه بان ادعى البائع انه بالدراهم وادعى المشتري انه بالدراهم
او اختلف في قدر البيع بان اعترف البائع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر منه حكم من بين
اي ابهما افام البينة حكم له لانه نورد دعواه بالجملة فيبقى في الجانبا لآخر مجموع الدعوى والبينة
اقوى لانهما يلزم علم القاضي الحكم والدعوى لا يلزم وان بر منه حكم ثبت الزيادة لان البينات
للابتات ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر وان اختلفا بينهما اي الثمن والبيع جميعاً
بان قال البائع بعث العبد الواحد بالعين وقال المشتري لا بل بعث العبدان بالف حجة البائع
في الثمن والمشتري في البيع اولى لان حجة البائع في الثمن اكثر اثباتاً وحجة المشتري في البيع
الكثر اثباتاً وان عجز اي ان لم يكن لكل منهما بينة قبل للمشتري اما ترضى بالثمن الذي يدعيه
البائع والآخر في البيع وقيل للبائع اما ان يعلم ما ادعاه المشتري من البيع والآفتى
البيع لان العرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك الرضا واحدهما بما يدعيه الاخر فيجب ان
لا يعمل القاضي بالفسخ حتى يسأل كلا منهما بما يجتأره وان لم يرض به على واحدهما قال
استخلف القاضي كلاهما علم دعوى الآخر اصله ان القاضي قبل القبول حال قيام اسلفه
على وقف القياس لان البائع يدعى علم المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدعى
علم البائع وجوب تسليم البيع بما ادعاه تمام البائع ينكر فكل من كل منهما منكر او تحليف للمكر
وارفع للقياض اما القاضي بعد القبول فليس خلاف القياس عندنا في وان يوسى لان
البيع سلم للمشتري فلا يكون مدعياً على البائع شيئاً فيبقى دعوى البائع على المشتري زيادة
الثمن وهو ينكر فيكتفي بخلفه وانما ثبت التحليف بعد القبول بقوله وم اذا اختلف المتبايعان
والسلف فاجبة تحالف وترادوا به اي يمين المشتري لانه اقرهما انك رالانه المطالب له ولا

بالثمن فيكون هو الباقي بالانكار فينبذ او يمينه لو سلفه بئس اي هذا اذا كان بيع عين
بدن والآتي وان لم يكن كذلك بل بيع عين حتى يكون مقايضة بين او ثمن بئس فبئس
شأن اي برأه القاضي بين ايها شاء لا استدائها في فائدة النكول وصنفه الثاني ان
يخلف المشتري بانه ما اشترى او بالعين وكليف البائع بالولد ما يباع بالف **فصل في القرض** اي
فسخ القرض البيع بينهما **سبب** قد ما او طلبها **ولا يفسخ** وقيل يفسخ بفسخ الثمن الذي لم يفسخ
هو الاول لانها لا خلف لم يثبت ما ادعاه كلاهما فبقي ببيع بئس مجهول وبفسخ القرض
قطعا لما زعم بينهما وخرج عليها ذكر في المبسوط بقوله **ولو وطئ المشتري الى ربة المحببة**
بعد التالف وقيل **الفسخ** بطل اي ولو لم يفسخ عنه ملكه ما لم يفسخ القرض **ومنع نكاح**
عن البيهقي من التبايعين **لزمه دعوى الآخر بالقضاء** لانه صار مترا بيا يدعيه الآخر او بالاول
لا تالف في الاصل البيع والاجل وسرط الخيار وقبض بعض الثمن **ومكان دفع الحكم** وحلف
المشكر اي شكر البيع والاجل وغيرهما لان هذا اختلف في غير البيع والتمن فاشبه الاختلاف
في الخط والابراء بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او صفة حيث يكون بمنزلة الاختلاف
في العقد ولا بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او غيرته بالقبض يعني اذا هلك المبيع فخرج
عن ملكه او تغير بحدوث العيب عنه وصار بحال لا يقدر على ردّه المبيع ثم اختلف في
التمن لم يتجلى عند انجازه وان يوس بل القول للمشتري وعند المحي والشافعي يتجلى ان يفسخ
البيع على قبة الملاك لان كلاهما يدعي عقابته الآخر فيتم التالف ولهما ان التالف بعد قبض
المبيع فالتالف للمقبض فلا ينفذ في حال هلاك السلف كذا بعضه اي اذا ملك بعض المبيع
او خرج عن ملكه ثم اختلف في الثمن لم يتجلى الا ان يفسخ البائع بترك حصه الملاك اي عدم
اخذ شيء من ثمن الملاك وجعل العقد كأن لم يكن الا على التام ولا في بدل الكفاية اي ولا
تجلى ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلف في قدر بدل الكفاية لان التالف يكون في
المكاتب عند تجاوزه المحقوق اللازمه وبدل الكفاية غير لازم لجواز الفجر واذا انعدم
التجلى وحلف عتبار الدعوى والانسار فيكون القول قول العبد مع يمينه لانكار الزيادة
وان اتى بالبينة قبلت المولى لانها ثبت الزيادة **ولا راس المال** بعد اقالته اي اذا قال
عقد السلم واختلف في راس المال لم يتجلى اذ لو تخلفا يفسخ الاقالة ويعود السلم وهو لا يجوز
لان اقالته استلزام الدين وان قسط لا يعود بل صدق السلم اليه لو خلف لان رتب السلم
تدعي عليه زيادة وهو منكر **ولا يعود اتهم** كما ذكر ان ال قسط لا يعود بخلاف البيع اذا اختلفا
في قدر الثمن بعد الاقالة وقيل قبض البيع بحكمها تخلفا وعاد البيع والزواج ان للزوج التالف

شأن

فسخ العقد حتى يعود كل منهما الى اصل حاله والاشارة بقوله ثم تخلفا شراد او
التجلى في الاقالة في السلم لا يقبل هذا التعريف لان الاقالة في السلم بعد فائزها بها
لا يمتثل الفسخ سائر الاسباب الفسخ حتى لو قال انقضت الاقالة لا يفسخ فلا يمتثل
الفسخ ايضا كما مر ان ال قسط لا يعود واما الاقالة في البيع فاما يمتثل الفسخ سائر الاسباب
الفسخ حتى لو قال انقضت الاقالة ينتقض فاصح الفسخ بالتجلى ايضا لانها لا تخلف بها لان
ملك البين يمتثل العود **اختلف في قدر المهر ففسخ من برهن** اي اقام البينة لانه لو رجعوا
بها ومن كاسمها بئس وان برهنها من قضى للمراة **ان شهر المهر المثل** له اي للزوج
بان كان مثل ما يدعي الزوج او اقل لان الظاهر شهره للزوج وبئس المراه ثبت
فلا في الظاهر وقضى له اي للزوج **ان يشهد اي مهر المثل** بان كان مثل ما يدعيه او اكثر
لانها ثبت الخط وهو خلاف الظاهر **وان لم يشهد اي مهر المثل** لها اي لو احدى منهما بان
كان اقل مما ادعته المراه واكثر مما ادعاه **تتمة** اي ان تظا لاستعانةها في الاثبات
لان يثبت الزيادة وبئس ثبت الخط فلا يكون احدى من الآخر وان **بغير** اعتر
البيرمان تخلفا **وايها نكح لزمه دعوى الآخر** لانه صار مترا بيا يدعيه حقه او بالاول **الفسخ**
النكاح لان يمين كل منهما يبطل ط يدعيه صاحبه من التسمية فيبقى العبد بلا نسمة
فيبقى العبد بلا نسمة وهو لا يفسد النكاح اذا اكرت باع فيه بخلاف البيع فان عدم الثمن
بفسخه كما مر في البيوع وبفسخه التي فسخ قطعا بينهما بل **جسم مهر المثل** اي يجعل حكمه فيفسخ
بقوله اي الزوج لو كان مهر المثل كما قال او اقل منه **ويقضى بقوله** لو كان مهر المثل **يؤد**
قالت او اكثر منه وبه اي يقضى بمهر المثل كان مهر المثل بان كان اكثر مما قاله واصل
ما قالت او لم يثبت الزيادة على مهر المثل ولا خط عنه للتي **اختلفا في بدل الاجارة**
بان ادعى الموهبة انه آجره شهرا بعشرة درهم وادعى المستأجر انه استأجره بحصة او
المنفعة بان ادعى الموهبة انه آجره شهرا او ادعى المستأجر انه استأجره بشهرين قبل قبضها
اي قبض المنفعة او اختلفوا فيها **قالت** وتراد لم يذكر الاجل لعدم جريان التالف فيه
بل القول بمنكر الزيادة ذكره النهاية ووجه التالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كما
بيح قبل قبض المبيع فيكون كل من التالف يدعي على الآخر وهو نكح وكون كل من
العقدين معا وضعية جري فيها الفسخ فالجرح به واعتراض بان قيام المعقود عليه شرط لصحة
التجلى والمنفعة معدومة واجب بان الدار مثلا اقيمت مقام المنفعة في صح ايراد
العقد عليها فكلها فائز **تقرير وحلف مستأجره او لواله اختلف في الاجرة وحلف الموهبة**

فلا يقضى عليه ثم حضر الغائب فقام البينة على الملك يقبل لانه لم يصر مقبضا عليه وانما يقضى على
اليده فقط ولو قال **الشغولية من زيد قال ذواليد اي زيد او دعني دفعت اي المضمومة**
بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فالظاهر ان وصوله الى زيد من جهة
فلم يكن يده مضمومة بل بدينه والى دعوى انما تصح على من يكون يده ملك **الا اذا برهن**
المدعى ان زيدا وكله بقبضه في يصح دعواه لانه يثبت بحجة انه اصح باسما كما فان طلبت
على عينية على من ادعى من الایداع خلف على البينات **ولو قال ذواليد او دعني وكيله لم**
يصح الا ببينة لان الوكالة بقوله **يا دعوى الرجلين حجة اني**
في المطلق اولى من حجة ذى اليد لان الخارج هو والبينة المدعى بالقبض كالمردف فلو
ان نفي روجه فاذا انكل المدعى عليه قضى بالمال عليه لانه في خلافه فبذلك المطلق اصرار
علم العقيد بدعوى التاج عن العقيد بما اذا ادعى تلف الملك من واحد واحد بها قابض وبما
ادعى الشراء من اثنين وتاريخ احدى اسبوح فان هذه الصور يقبل بينة ذى اليد بالاجماع
كما سبنا **الا اذا اوصا وذواليد اسبوح** لان التاريخ بحسبة عند المدعى في دعوى مطلق
الملك اذا كان من الطرفين وهو قول ابي اسحاق والآخر وقول محمد اولا وعلى قول ابي يوسف اولا
وقول محمد آخر الا بحسبة له بل ينفذ بالخارج **ادعى ان هذه العبد في غاب عن مذهب**
وقال ذواليد في مذهب بينة المدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى
تاريخ بينة العبد لا تاريخ ملك فكان دعواه في الملك مطلقا فاليان التاريخ وصاحب اليد
ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند المدعى فكان دعوى صاحب اليد دعوى
بمطلق الملك كدعوى الخراج فيقبض بينة الخارج **يرهن اي الخراجان على ما في الآخر** يد آخر
يعني ادعى انسان عينا في يد آخر كل منهما بزعيم انما له ولعالم البينة **قضى به لهما بطريق** الاشتراك
بينهما كما روى ان رجلين اضمعا الى رسول الله ص في ناقه واتام كل منهما البينة فيقبض منهما
نصفين **ويرهن على الشراء منه اي من آخر فكل نصف بده** وتركه يعني اذا كان عده في
يد رجل ادعى انسان كل منهما انه اشتراه منه واتام ما بينه بلا توقيت فكل منهما بالخيار ان شاء
افذ نصف العبد بنصف الثمن الذي شهد به بينة ورجع على البايع بنصف ثمنه ان كان
دفعه لاستوائهما في الدعوى والحجة لو كان دعواهما في الملك المطلق واتام البينة وان شاء
ترك لان شرط العقد الذي يدعيه وهو ادعاء بالصفقة قد تقبر عنه وتعل رغبته في كل
ملك الكل فلم يحصل فبرده وبأخذ كل الثمن ويترك احدى بعد القضاء لم يأخذ آخر كله يعني اذا
قضى القاضي بينهما بنصفين فقال احدى لا افتر كم يكون للآخر ان يأخذ جميعه لانه صار مقبضا

عليه بالنصف فانفخ العقد فيه والعقد متى انفخ بقضاء القاضي لا يعود الى التخيير
ولم يوجد وذكر بعض ان رجلا ناقلا عن ميسوط شيخ الاسلام خواهر زاعي انه لا ضيق
هذا الظاهر كذا في الغاية **وسوى ما دعاه شخصان المسابح ان ارضاى** ذكر كل تاريخي
فهو الاول لانه اثبت الشراء في زمان لا ينافي رعه اهد فاندفع الآخر فيه **ولذ يرد ان لم**
يوراى ان لم يذكر تاريخا لكنه في يد احدى هما فهو اولى لان يمكنه من قبضه يدل على سبق شرا
لتوقف على مقدمين احدى هما ان الحدث يضاف الى اقرب الاوقات والانية ان ما مع
البعديته فهو بعد اذا تفرنا فقبض القاضي وشراء غيره حادثان قبضا فان الى اقرب
الاوقات فيحكم بشيئهما في الحال وقبض القاضي مبني على شرايه وبنا فزعنا طاهرا
بعد شرايه ويلزم من ذلك ان يكون شراء غير قابض بعد شراء القاضي فكان شرايه
اقدم تاريخا وقد قصد ان التاريخ المقدم اولى **او ارجح اهد** يعني ان المدعى لذي يد
ان ارجح اهد هما لان التاريخ حالة الانفراد غير معتبر كما متفق على اليد الدال على سبق الشراء
كما عرفت **ولذ وقت ان وقت اهد** فقط لبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال
الآخر ان يكون قبله او بعده فلا يتغير له بالاشك **باب لهما بان كان البيع في يد ثالث** يعني
اذا اشترى بينة الخارج وقفا فذواليد اولى ان يذكر الوقت لا يزول لاحتمال سبوح ذى اليد
لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرايه الا ان يشهد شرايه بالخارج ان شراؤه قبل شراء
صاحب اليد اذ يتعاضد بهما لليد لا العرج يعرف الدلالة **وعلى النكاح** عطف على قوله على ما
في يد اخر يعني ان اير من ومنه الخارجين على ان هذه المرأة **وزوجه سقط** اي برهان ان
لم يورخا **واستوى تاريخها** لتعذر القضاء بهما اذ النكاح لا يقبل الا شراى **فهي بمن صدقة**
منها لان النكاح ما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديقهما فيجب اعتبار قولهما ان
احد هما زوجيها **الا ان يكون ساكنا** المرأة في بيت الآخر ودخل بها فيكون هو اولى ولا
يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول به دليل على سبقته **الا ان يبرهن الآخر له زوجها**
قبله فيكون هو اولى لان العرج بقرب الدلالة فالحاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واتاما
البينة فان ارضا وتاريخ احدى هما اقدم كان هو اولى وان لم يورخا **واستوى تاريخها** فان
كان مع احدى قبض كالدخول بها الى منزله كان هو اولى او لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق
المرأة **وان صدقت غير ذى برهان** يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احدى البرهنتين وان
صدقت غير ذى برهان فافى له كما عرفت ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين فان يبرهن الآخر
قضى له لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضى بغيره اذ لا شيء اقوى من البرهان لا اثبت سبقه

لان البرهان في التاريخ اقوى من البرهان بدونه **كلا لا يتحقق بحجة الخارج على ذي اليد ظاهر**
النكاح الا باثباته اي اثبات سبوح نكاحه علم نكاح ذي اليد **اشترى والمهر اولى من جهة**
وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى احد ما شرا من شخص وادعى الآخر جهة وقبض من ذلك
الشخص واقام البينة ولا تاريخ معها كان الشراء اولى لانه اقوى لكونه معاوضة من باقي
ومثبت للملك بنفسه بخلاف ما اذا اختلف المملوك لهما او كان معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء
فيه اولى اذ عند اختلاف المملوك يصير كل منهما ضما عن تملكه في جهة الى اثبات المملوك واما في
ذلك سواء وفيما اذا اختلف المملوك لا يجتمعان الى اثبات المملوك لشبوتة باثباتهما وانما يجتمعان
الى اثبات سبب الملك لانفسهما وفيه تقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والمملوك احد
كان لا قدمهما تاريخا لشبوت ملكه في وقت لا ينافي فيه احد بخلاف اذا كان المملوك مختلفا
حيث لا يعتبر فيه سبوح التاريخ كى سبب ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة مع قبض
في جميع ما ذكر من الاحكام واما كون المهر اولى من جهة وصدقة مع قبض فعنه ان رجلا
ادعى عبدا مثله في يد رجل انه وهبه له او تصدقه عليه وقبض ادعت امرأته ان ذاك اليه
تزوجها على ذلك العبد وقبضه كان المهر اولى لانه كالشراء اذ كل منهما عقد معاوضة ثبت
المملوك بنفسه **ومن مع اي مع قبض اولى من جهة مع استحسان القياس كون الهبة لانها**
ثبتت الملك والرهن لا تثبت وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة
غير مضمون وعقد الزمان اقوى لان بيئته اكثر اثباتا بخلاف الهبة بشرط العوض لانه يبيح التمسك
والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن **برهن خارجا فاهل ملك مطلق مورث او شرا مورث**
من واحد غير ذي اليد احترز بهذا ان اذا برهن على ما فيه آخر كما مر **او برهن خارج**
على مطلق مورث وذو اليد على ملكه اقدم تاريخا **فالسابع اولى** لانه اثبت انه اول النكاحين
فلا يتلوه الملك الا من جهة ولو برهن على شرا متزوج تاريخها من آخر او وقت احد فقط
فضم لهما نصفي في الصورتين اما في الاول فلا ان كلا منهما اثبت الملك لبايعه ومملوك بايعه مطلقا
ولا تاريخ فيه فصاركما اذا حضر البايعان فادعيا المملوك بتاريخ فيكون بينهما نصفيين واما في
الثانية فلا ان نويت لهما لا يدل على تقدم الملك كونه ان يكون الآخر اقدم بخلاف ما
اذا كان البايع واحدا لانها انتفقتان على ان الملك لا يتلوا الآمرة جهة فاذا ثبت احدهما
تاريخا بحكم له به صحت بيئتين ان غيره تقدمه ولم يثبت **برهن خارج على المملوك ذو يد على شرا منه**
بان كان عبدا مثله في يد زيد فادعاه بكر لان ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه **فدو**
اليه اولى لان الخارج ان كان يثبت لولية الملك منه ولا تنا في فيه فصارك اذا اقر بالملك له

ثم ادعى الشراء منه **كذا ان يرهن كل من الخارجهين وذو اليد على الشراء وكفه وكل سبب**
للملك فيه فصاركما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه **كذا ان يرهن** لا يتكرر فانه في معنى الشراء
كالشراء في ثياب لا في ثياب الآمرة كالشباب القطينة وغزل القطن وصب اللبن وانما ذالين
والقيد والمرعدي وضرة الصوف ونحوها وان كان سببا يتكرر ولا يكون في معنى الشراء فيقتض
به التاريخ كما مملوك المطلق وهو مثل الحرة والبناء والفوس وذراعة الحنطة والمحبوب فان رجع
الى اهل الجيرة لانهم اعرف به بان اشكل عليهم قضيه بالخارج لان القضاء بيئته هو
الاصل والعدول عنه يثبت الشراء فاذا لم يعلم يرجع الاصل ولو قال الشراء وكفه **عند**
بايعه فان كلامهما اذا اتفق الملك من رجل واقام البيئته على سبب ملك عنده لا يتكرر
بمنزلة اقامتهما ذلك السبب عند نفسه **فدو اليه اولى من الخارج** لان بيئته قامت على
اولية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالتعلق منه **الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا قال في**
الذخيرة الحاصل ان بيئته ذي اليد على الشراء انما يترجح على بيئته الخارج على الشراء او
على مطلق بان ادعى الملك بان ادعى البعد الشراء وادعى الخارج ملكا مطلقا اذا لم
يدع الخارج على ذي اليد فعلا نحو العصب او الوديعة او الاجارة او التمسك او الفار
او نحوها فاما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيئته الخارج اولى وانما قال في رواية
كافي النجاشية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى الشراء
من المبسوط ما يالحق المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل اقام آخر بيئته انه
دابة آخر ما من ذي اليد او ارعادهما فيه او رهنها آباء وذو اليد اقام بيئته انها دابة
فتجب عنده فانه يقضي بها لذى اليد لانه يدعى ملك الشراء والاخر يدعى الاجارة والاعا
والشراء اسبق منهما فيقضي لذى اليد بهذا خلافا ما نقل عنه ولو برهن **احدهما من**
الخارج وذو اليد على المملوك المطلق والاخر على الشراء فذو الشراء اولى لان برهانه
قام على اولية الملك فلا يثبت للآخر الا اذا التعلق منه **برهن كل من الخارج وذو اليد**
على الشراء من الآخر اي صاحبه **بلا وقت مقفلا** **وشركن في يده** عند انما هو وانما يوس
وعند محمد يقضي بالبيئتين ويكون للخارج الامكان العمل بهما بان يجعل ذو اليد كانه اشترى
من الآخر وقبض ثم باع لان القبض دليل الشراء كما مر ولا يعكس لان البيع قبل القبض
لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك فصارك
كما اذا قاما على اقرارين وفيه انها تتركها منها وان وقعت البيئتان في العقار
ولم يثبت ما قبضا ووقت الخارج اسبق بنقض لذى اليد عندهما فيجعل كان الخارج

اشترى أو لا ثم باع قبل القبض من ذى اليد وهو جائز في العار عندهما وعند
محمد يصفى للنا في سرج اذ لا يصح عنده بيعه قبل القبض ينتهي على ملكه وان انبت قبضه
لذى اليد بالاجماع لكون البيعين جائزين على التولين وان وقت وذو اليد
قضى للمخرج فيجعل كان ذى اليد اشترى او قبض ثم باع ولم سلم او سلم ثم وصل اليه بسبب
أو ولم يترجح **لكثرة الشهود ولا عدلية** يعني اذا اقام احد العدلين شاهدين والاخر اربعة
مثلا او احد هما عدلين اما الاول ثلاث الترخج لا يقع بكثرة العلل حتى لا يترجح القياس
بقياس آخر وكذا الحديث واما الثاني ثلاث المعبر في اثبات اصل العدالة ولاه الأعدلية
فلا يقع الترخج بها **ادعى احد الخارجين نصف دار والآخرة كلها** يعني اذا كانت دار في يد
رجل ادعى ان ثلثا احد هما كلها والآخرة نصفها **ويرسنا** فالربع للاول والباقي **وهو ثلثه**
الارباع للثاني عندنا فان صاحب النصف لا يتنازع الآخر في النصف فلم له وصار
متنازعا في النصف الآخر فينتقض بينهما الاثنا فتدعى الجمع ياخذ بينهما او مدعى النصف
بينهما واحد فيقسم بينهما الاثنا **وان كانت** اي الدار **معها** اي في ايديهما **ففي الثاني**
وهو مدعى الكل لانها اذا ايرس كان نصفها له على وجه العقار وهو الذي كان بيد
صاحبه اذا اجتمع فيه بينة الخارج وبينة ذى اليد وبينة الخارج او لم يقض له بذلك
ونصفها وهو كالميراث لان صاحبه لم يدعيه ولا قضاء ولا دعوى فيترك في يده **يرسنا**
على نتائج دابة اي تنازعا في دابة واقام كل منهما البينة انها نتجت عنده او عند باعه
مطلق اي سواء كانت في يده احد هما في يد ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزبلي **واذ**
قضى بين واقف سنها وقعة بشرها دة الظاهر **وان اشكل** اي سن الدابة بان لا يوافق
التاريخين **فلهما** اي قضى لهما بها لان احد هما ليس باولى من الآخر **ان لم يكن في يده احد هما**
فقط بان كان خارجين والدابة في يد ثالث او في يدها **الآ** اي وان كانت في احد هما
فله اي قضى بهما لذي اليد لان الامر في اشكل سقط التاريخان فصار كأنها لم يورثا ذكر
الزبلي **وان قالوا** اي سنها **الواقفين** بطلت البينات لظهور كذب فتنكر في يد من
كانت في يده كذا في الهداية والكافي قال الزبلي الاصح انهما لا يبطل ان بل يقضى بهما ان
كانا خارجين او كانت في يدهما وان في يده احد هما يقضى بهما لذي اليد لان اعتبار ذكر
الوقت لحقهما وصحهما منافي استقار اعتباره لان في اعتبارهما استقار حقهما فلا يعبر بفساد
كل منهما ذكر النتائج من غير تاريخ وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في اليد احد هما والا
فلا فهي بينهما كي اذا اشكل في موافقة سنها احد التاريخين وهكذا ذكره محمد والاول

ذكره الحاكم ج وليس بشئ ولهذا قلت كانت لها شتر كان فيها يقضى بها لو كان المدعيان
خارجين او ذوى يد ولو في يد احد كانت لما يرى احد هما على غصب شئ **والآخر علم اليد**
نصف اي اذا كان جميع في يد رجلين فيرسم احد هما على الغصب علم ذكر والاخر على
الوديعه يقضى بها بينهما نصين لان الوديعه تقيدها بغيرها بالوجود حتى يجب عليه الضمان
ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف الفعل بالوجود ثم عاد الى الوفاق
كما تقرر في موصفه ادعى الملك في الحال **وسنها الشهود ان هذا ان ملكه قبيل** يعني
اذا ادعى الملك في الحال وسنها الشهود ان هذا العين كان ملكه قبيل لان شهادتهم
ثبتت الملك في الحال الحاضره وما ثبت في زمان بحكم بينا لم يملكه الميراث كذا في العادة
تعلقا عن المحيط **الراكب واللابس اولى** من **افذ التمام** والكم اي اذا تنازعا في دابة
احد هما ركبها والاخر متعلق بلجامها او تنازعا في ثوب احد هما لابس والاخر متعلق
بكمه كان الراكب واللابس اولى من المتعلق باللباس والكم لان تعرفها اظهر لاقتضاها
بملك فكانا صاحبي يد والمتعلق خارج وذو اليد اولى واما اذا اقام البينة بينة الخارج
اولى لما ترمدا **ومن في السرج اولى** رديعة لان تمكنه من ذلك الموضع دليل على تقدم
يده بخلاف ما اذا كانا راكبين على السرج حيث يكون بينهما لاستوائهما في التعرف ولو
تعلق احد هما بذنها والاخر متعلق بلجامها كان للممسك اذ لا تمسك اللجام غالبا الا ان الملك كان
المتعلق بالذنب **وحملها او من معلق كون** اي اذا تنازعا في دابة وعلمها حمل لاحد هما
وللاخر كون الاول اولى لانه اكثر تعرف فيها **وينصف ذو اربط بين حاله والمتعلق**
به بحكم الاستواء بينهما لا طبع الرضاء لان الجلوس ليس بيد عليه بل اليد يكون يكون
في بينة او فقله في موضعه بخلاف الركوب واللبس حيث يكون بها غاصبا لثبوت يده عليه
ولا يصير غاصبا بالقبول على البساط **كمه** اي في يده ثوب **ومع طرفه مع الآخر** حيث
ينصف بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه وان كان يد احد هما في الاكثر ولا يترجح به لما ترم
ان الترخج لا يكون بالاكثرية **لا هوية** اي لا يكون مهيمنة مع الآخر حتى لو كانت معه
لا يوجب التخصيف لانها ليست بثوب لانها غير منسوجة فلم يكن في يد شئ من الثوب فلا
يزاحم الآخر **بخلاف جالسي** دارنا **ينازعها** حيث لا يقضى بها بينهما لا بطبع الترك لا بغيره
لان الجلوس لا يدل على الملك الحاطب **لمنه** جذوعه عليه او متصل به اتصال تربع الانصاف
نوعان احد هما اتصال ملازمة وهو ان يلازم احد الطرفين بالآخر وانما اتصال تربع
وهو ليكون لبياء الحاطب التنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحاطب الذي لا نزاع

فيه اذا لم يلبس مذهب فالتزج ان يكون اطراف خبثات احد مذهب كذب في الاخرى وهذا
هو المراد منها لانه شاهد على صاحبها لان الظاهر انه هو الذي بناه مع عايط اذ مر اظنه
انصاف البنات واطراف خبثات الا عند بناء العايطين معافان اولى وكذا اذا كان
لاحد المتنازعين جذوع على الخياط كان له لان صاحب الجذوع مستعمل الخياط بما وضع
له الخياط وهو وضع الجذوع عليه **لا لمن عليه مرادى** وهي خبثات توضع على الجذوع وتبنى
عليه عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن استعماله وصفا اذا لم يلبس
لابنى لها للثبوت وهو لا يمكن علم المرادى والبوارى بل بين **ايبارين** لوتنازعا
يعني اذا تنازعا على عايط ولا حد مذهب عليه مرادى وليس للأفرض عليه فهو بينهما و
لا يقتضى به صاحب المرادى وذوي بيت وذوي بيت من داري كذا بيوت منها في حوزة
ساحتها يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد
بكر ففى اي الالة يكون بينهما حال كونها **بعضين** لاستعمالهما في استعمالها وهو المراد فيها
والرفعى وكذا المحطوب ووضع الامنعة ونحو ذلك فصار نظير الطريق **بخلاف الشرب** اذا
تنازعا فيه فانه **يقدر الارض** اي يضم بينهما بقدر ارضها لان الشرب يحتاج اليه لاحتياجه الى
فعود كثره الاراضى بكثرة الحاجة اليه **يرى** اي فارحان **عليه يد في ارض** اي على لكل منهما يد
فيها **قضى بيدهما** لان اليد فيها غيرت بعد التقدير افقارها والبيوت تثبت ما غاب عن علم
القاضي ولو **يرى** عليه **احدهما** او **كان** تعرف فيها بان لبن فيها لو بنى او حضر **قضى بيده**
اما الاول فلقيام الحجة فان العبد هو مقصود واما الثاني فلو جود التعريف والاستعمال
فيها **صبي يعطى** اي يتكلم ويعلم ما يقول فان **فاخر** فالقول فانه اذا كان يعتبر على نفسه فهو
في يد نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه انه عبده عند انكاره الابينة كما **لباع فان قال انا**
عبده وفلان وهو غير ذى اليد **قضى لمن معه** يعني ذى اليد لانه اقرانه لا يد له حيث اقر
على نفسه بالبرق فكل من ملكه لم يده كما لقى فان قبل الاقرار بالبرق صار فكل من
الواجب ان لا يعتبر في حوزة القبي قلنا الروح لم يثبت بقوله بدعوى ذى اليد لعدم المحار
بدعوى الحرية لانه لا جاز في يد المدعى حتى كما لقى في يده فيقبل اقراره عليه **فكوكبه** وادع
الحرية تسمع اي ادعاه **بالبينة** لان التناقض في دعوى بى الحرية لا يمنع صحة الدعوى
كما سياتى تحقيقه ان شاء الله تعالى **باب دعوى النسب** ان الدعوة نوعان
احدهما دعوة الاستيلاء وهو ان يكون العلوق في ملك المدعى والثاني دعوة التحرير وهو
ان لا يكون العلوق في ملك المدعى الاول اولى لانه اسبق للاستعداد الى وقت العلوق

واقصار

واقصار ودعوة التحرير على الحال وسنأتى توضيحه ان شاء الله تعالى بانه امة فولدت لاقول من سنة
اشهر منذ بيعت فادعاه ثبت النسب وادعاه وقال زفر والناسق لا ثبت لانه بيعه اقرار منه بانها
امة فبالدعوى يصير مناقضا ولنا ان مبنى النسب على الخفاء فيبقى فيه التناقض كما سنبينه فبقوله
ودعوى اذا ثبتت بالعلوق في ملكه بالاولاد لا لاقول فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب منه اذا انظر
عدم الزنا منها وامر النسب على الخفاء فقد يظن المراد ان العلوق ليس منه ثم يظن انه منه فكان
عذرا له في اسقاط اعتبار التناقض واذا صححت الدعوى استندت الى وقت العلوق
فيظهر انه باع اتم ولد فيبيع البيع لعدم جواز اتم ولده ويرد الثمن لان سلافة الثمن
مبنية على سلامة البيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انعقاد العلوق على ملكه ان كان له ثمن
التملك على ولد وقد زال ذلك بالبائع وان اشتراه المدعى قبله ثبت ان نسبة
منه ويحل على انه نكحها واستولد بها ثم اشتراها ولو ادعى ان معه اي مع البائع او
او بعده لا ان لا يثبت نسب المشتري لانه دعوى البائع ودعوة الاستيلاء تكون
الصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري ودعوة تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في
ملكه والاولى اقوى كما مر وكذا ان يثبت النسب من البائع ان ما ثبت الام نادى ان
البائع وقد ولدت للماقل وبأخذ وبشتر المشتري كل الثمن لانه الولد هو الاصل
في النسب لانها تستفيد الحرية منه الا يرى ان قوله دم اختها ولدا فان ثبت لها حق الحرية
وله حقيقة الحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستتبع الادنى ولا يقهره فادع الشبع بخلاف الولد
فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع وقد ولدت للماقل لم يثبت نسب الاستعداد
بالدعوى عن النسب ولم يبرأ اتم ولده لانه الاستعداد فرع النسب فلو ثبت لكان الصلا
وهو باطل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبدا اولد عنه ثم باعه المشتري من آخر ثم ادعاه
البائع الاول انه ابنة فهو ابنة وبطل البهتان لان انفصال العلوق بملكه كالبينة العادلة والبائع
يحمل النقص والمال من حق الدعوى لا يحملة فيستتبع البيع لاجله واعدا فاما اي اعناق
المشتري الام والد كونهما حتى لو اعترف الام بالولد فادعى البائع انه ابنة صححت
دعوى وثبت نسب منه ولو اعترف الولد لانه اتم لم تصح دعوى لان حق الولد ولان
حق الام اما الاول فلانها ان صححت بطل اعناقه والعتق بعد وقوعه لا يحمى
البطلان واما الثاني فلانها تباع له فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق الشبع
ضرورية والتدبير كالاغناق لانه ايضا لا يحمى النقص لثبوت بعض اثار الحرية
كاستناع التملك للغير وفيها اذا اعترف المشتري الام او دبرها يرد البائع
على المشتري حصته من الثمن عند ما يرد كل الثمن في الصحيح كما في المدع كذا

ذكر في الهداية وذكر في المبسوط يد حصة من الثمن لا حصتها بالانفاق وقرق ما هذا
بين الموت والعق بان النكاح كذب البايع فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل
زعمه ولم يوجد النكاح في فصل الموت فبواحدة بنوعه فيسترد بغيرها انما كذا في النكاح
ولو كانت لاكثر من السنتين من وقت البيع لم يفسخ وسواء البايع اذ لم يوجد اتصال العلوق
بملكه بغيرها وسواء الشاهد والحي وهذه المشتري ان يجد في المشتري البايع ثبت
النسب اذ لم تنبؤ له عاتية حقة واذا صدق زوال ذلك انا نفع ولم يبطل
للجزم بان العلوق ليس ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقة لانه دعوى تحريم غير
انما لك ليس من اهل وكانت ام ولد له نكاحا من امه ولدت من زوجها ملكها او امه
ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ولو ولدت فيما بين النكاح والاكث وهذه المشتري
كان الحكم كالاول بغير ثبت نسب وادعيا وبفسخ البيع ويرة الثمن ثم لما بين حكم وله امه وله
بعد ما علم ان ادعاه اراد ان يبين حكم وله هذه بقوله باع المولود عند فادعاه
بعد بيع مشترية ثبت نسب ورديعة لان اتصال العلوق بملكه كالبيعة كما مر والبيع
يحمل النقص وماله من حق الدعوى لا يجتمع فيشتقق البيع لاجله كذا لو كانت الولد
اورثته او اجره او كاتب الامه اورثها او اجرها ثم زوجها ثم ادعاه حيث يثبت النسب
ويزد هذه التفردات بخلاف الاقنان على ما مر باع احد توأمان وهما ولدان بين ولادتهما
اقل من سنة اشهد فيكون من ماء واحد لا يتصور علوق في الثاني حادث اذا حل اقل من
سنة اشهد العلوق على العلوق متعذر لانها اذا جلت تشتت من الحرم واذا كان
كذلك فاذا ادعى نسب احد بها يثبت نسبها منه لانهم لا ينفصلان شيئا فتبوء
نسب احد كما يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولد وترهما عنه واعققة مشترية ثم
ادعى البايع الاخر ثبت نسبها منه وبطل عتق المشتري لان الذي عنه ظهر انه خسر الاصل
فانقض كون الآخر ايضا كذلك لاستحالة كون احد خسر الاصل والآخر رقيقا
وقد خلق من ماء واحد وكان هذا انقض الاقنان بابر فوفه وهو حرمه الاصل
قال لعقبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني بفتح اذ بالقرار
بانه مني فعلق حتى المقتدر والمقتدر انا حتى المقتدر فانه يثبت نسب
من رجل معين حتى ينشئ كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس مني لا يصح النفي
هذا الولد مني لا يملك ابطال حتى الولد فاذا عاد الى التمسيد بفتح ولو قال هذا
الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي لان النسب يثبت واذ ثبت لا ينفي
بالنفي وهذا اذا صدق الابن اما بغير التمسيد بفتح فلا يثبت النسب لانه اقرار بالغير

بانه جزء لكن اذ لم يصدق الابن ثم عاد الى التمسيد يثبت النسب لان اقرار الاب
لم يبطل بعدم تصديق الابن فثبت النسب لو انكر الاب الاقرار فقام الابن البيعة
اذ اقرار ابنه يقبل بيعة والاقرار بانه ابنه مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزء
اما الاقرار لانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمادية قال اي القبي
هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان وصليته محمد بنوه وهذا
اذا جحد زيد وقال اذا نبوته فهو ابنه للمولى واذا صدق زيد اولم يدري تصديقه
ولا تكذيب لم يفتح دعوة المخرج عندهم لهما ان الاقرار بغير تدبير ذرير فصار كان
لم يكن والاقرار بالنسب بغير تدبير وان لم يثبت النقص وله ان النسب لا يثبت
النقص بعد ثبوت والاقرار بمثله الا بغير تدبير بالرد اذا تعلق به حتى المقتدر حتى
لو صدق بعد التمسيد يثبت النسب منه وايضا تعلوق به حتى الولد فلا يرد المقتدر
قال له اي القبي معها هو ابن من غيرنا وقالت ابني من غيرنا هو ابنها لو كان في يد
مسلم وكافر مسلم هو عبدي وكافر هو ابني كان ابنا وقران ادعيا معا لانه يكون حرا
قالا ومسلماء لا تظهر دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تبعا
ولا يحصل له الحوية مع الفجر عن تحصيلها وان سبق دعوى المسلم كان عبدا كذا في
النهاية وان ادعيا النبوة كان ابنا للمسلم لاستوائهما في دعوة النبوة ويرجع المسلم
بالاسلام وهو اولى لصبي الحصول الاسلام له عاتية لانه لا تبعا لانه قال زوج امرأة لصبي
معها هو ابني من غيرنا وقالت ابني من غيرنا هو ابنها لو كان غير معين والآي وان
معتبر فهو بمنزلة صدق كلامها اقر للمولود وادعى ما يبطل حتى صاحب فصيح اقرارهما
ولا يبطل حتى صاحب مجرد قوله ولا ترجع اصد هما على الآخر لاستواء ايديهما فيه وقيام
ايديهما عليه وقيام التواش بينهما دليل ظاهر على انه منها ادعت ذات زوج بنوه صبي
لم يخرجه يشهد امرأة على الولادة لانها تدعى تحيل النسب على الغير فلا يصدق الآية
بخلاف ادعاء الرجل فان فيه تحيل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحجة
على تعيين الولد اذا النسب يثبت بالوائس القاييم وان كانت فعده لزم حجة تامة
عند الله وهي رجلان او رجل وامرأتان اذا كان هناك حيل ظاهر اذا اعترف من
قبل الزوج وقالا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة قد متر الطلاق ولو لا النكاح
والعدة كان ابنها اي اذ لم يكن ذات زوج ولا معقرة يثبت النسب منها بقولها
لان فيه الزما على نفسه كما في الرجل ولدت امه تزوجها اي يحصل على انها امه او اثرا

او اثبتها واستحقت يعني من ولي مرأه معتمدا على ملك بين اذ لكاح فولدت ثم استحقت
الوالدة غنم الاب قيمة الولد **باب جاع** الصفاة رضوان الله عليهم ولان النظر من الجانيين
واجب فيجعل الولد حرا لاصل في صوح ابيه ورتيقا في صوح مدعيه نظرا اليها ثم الولد
حاصل في يده بل نفع منه فلا يضمنه الا باليمن في اداء المنصوبة ولذا يعتبر قيمة
يوم يخاصم لانه يوم المنع **وهو حر** لما مر انه ملوح من ماء الحرة ولم ير فيه الولد برقية
كي رضى في الامة المنكوسة **وان مات فلا شيء على ابيه** لان عدم المانع ويرثه اي يكون
الاب وارثا له لانه حر الاصل في صوح ابيه فترك يكون يرثه ابايه **وان قبله ابوه**
او قتله غيره واخذ اي ابوه دينه غنم اي ابوه قيمة في العتور تميز اما في الاولى فلحق
المنع من الاب تقتله واما الثانية فلتامة الولد له اذ الدية بدل الكل شرعا فصار
الولد سالما بسلامتها فيعزم قيمة للمخوف كي لو كان حيا ورجع بها اي بقيمة التي ضمنها
كثمتها اي يبره جوج ثمن الجارية على بايعه اي بايع الولد يتبع امة لانه ضمن له سلامة
لانه جزء البيع والبائع بضمنه للمشتري سلامة المبيع بجميع اجزائه لان الفور وشملها
لا بالعفو اي لا يرجع به عليه لانه لزمه باستيفاء منافعها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم
يكن البائع ضامنا لسلامة **فصل** **الاشتراء والاكتماب والاستيداء والاكتمار**
اي طلب شراء من غيره وطلب هبة منه وطلب ايداعه وطلب جارية له **يمنع دعوى النكاح**
اي للطالب لان كلامها اقرار بان ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكون الطلب بعده
تناقضا **والاستنكاح في الامة يمنعها** اي دعوى النكاح وفي الحرة يمنع دعوى النكاح
كذا في جميع الفتاوى ادعى على آخر ما لافعال الخصم المدعى عليه علم وجهه الدفع ابراء دعوى
ويرهن فادعى ثانيا انه المدعى عليه اقرب بعد الابرار فلو كان قال اي الخصم ابرار وقبلة
اقال عند قته في ذلك لم يصح دفع الدعوى بعينه دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت
الابرار وصحة لانه اذا لم يقل ذلك جاز ان يكون ايمال عليه لرد الابرار لانه يرتد بالرد
بخلاف ما اذا قال قبلت الابرار لانه بعد القبول لا يرتد بالرد كذا في الفتاوى والظهور
ادعى رجل على آخر ما لاقال اي الاخر ما كان لك على شيء فقط معناه نفي الوجوب عليه
في الماضي على سبيل الاستفراق فيرهن الى المدعى على الف ويرهن المنكر على القضاء او
الابرار قبل هذا اي صار برهان المنكر مقبولا وقال زفر لا يقبل لان القضاء يتلوا الوجوب
وقد انكره فكان منا قضا في دعواه ولنا ان التوفيق ممكن لان غير المحق قد يقض ويراد
منه دفعا للخصومة انه يزيد اي المدعى عليه بان يقول **ولا اعد ملكا** او ما شبه كقول ولاد

ولا يرد بيني من لطة فلا يقبل بينة على القضاء ولا الابرار لتعذر التوفيق اذ لا يكون
بين اثنين اخذ واعطاء واقتضاء ومعاملة بلا اختلاط ومعرفة وقيل يقبل به ايضا
نقل العذر روي عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحتجب او المحزرت وقد يؤدى التفت
على بابه فيما مري بعض وكلامه بارضاء ولا يوفى فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا
اذا كان المدعى عليه من يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل بينة **وقيل يقبل** البينة على
الابرار في هذا الفصل باتفاق الروايات لانه يتحقق بلا معرفة كذا في الفتاوى وقال
في الفتوى المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلا ثبت المحق بالبينة ادعى الايعمال لا يسمع
ولو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول او الايعمال يسمع **قال احمد** الورثة لا دعوى
في التركة لا تبطل دعواه لا ما ثبت شرعا متى صوح لازم لا بسقط كما لو قال لست لى
ابنا لانه قال لست انا وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين الجهة صحح لما سياتي ان
التناقض في موضع النقص لا يمنع صحة الدعوى قال ذو اليد ليس بملكي وكفه اي
ليس ملكا ولا حق لي فيه ونحو ذلك ولا مانع ثم ادعاه فقال ذو اليد هو لي صح
والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت لاحد صفا لان الاقرار للجهول باطل والتناقض
انما يبطل اذا تضمن ابطال صوح على احد ولو كان ثم منازع كان اقرارا في رواية وهي
رواية الجامع الصغير في اخرى لا ومن رواية دعوى الاصل لكن قالوا انما يثبت
ذو اليد احو ملك المدعى فانا اقويه امره بالتسليم اليه وان انكره امر المدعى باقامة
البينة عليه ولو قال ليس هذا لي وكفه الخارج ولا يدعى ذلك الشيء بعده لان في
وانما يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد كذا في العمادية ادعى زيد ما لا ولم يثبت
فادعاه على آخر ثم يسمع كذا في البينة اقرارا لغيره كما يمنع دعواه لنفسه بمنعها اي دعواه
لغيره بوكالة او وصاية بعينه اذا اقر رجل بمال انه فلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا
اذا ادعاه بوكالة انه لموكله او وصاية لورثة موجبه لان فيه تناقضا لان المال الواحد
لا يكون شخصين في حالة واحدة بخلاف ابرار جميع الدعاء وي ثم الدعوى بهما اي
بوكالة وصاية حيث يصح لعدم التناقض لان ابرار الرجل عن جميع الدعوى المتعلقة
بماله لا يفتن عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل ادعى دار لنفسه ثم ادعى انها
وقف عليه يسمع كدعواه اي لنفسه ثم دعواه لغيره ولو عكس اي ادعانا انها وقف او فلان
ثم ادعى لنفسه لم يجز في رواية قاضي خان وجاز في رواية اخرى ان وقف وهي رواية اذ في
حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا ان يوقف

وقد كان من غلظت له غيرهم فانه اذا كان بغير اللفظ ان كان جعله تكلما بالبيان بعد الشبهة لانه اذا
سار كل ما حذره من عدم ملكه فيما سواه من الامور يرجع الى اللفظ فبالتفصيل اذا كان اللفظ يمكن ان يجعل
المشتق بعض ما يتناول المصدر ولا يتناول من خارج بخلاف ما اذا كان بين ذلك اللفظ حيث لا يمكن جعل
تكلما بالبيان بعد الشبهة كذا في افعال غلمان كذا الالف فانه لا يخرج ايضا لو جرد اللفظ عن اشتقاقه
وزننا او كلبنا في دراهم من قيمته يعني لو قال له على ما تراه من ان ينادى او ان يغير صيغة حتى عند ايجاج وعند
ابن يوسف ولزومه مائة درهم ان قيمة الدنار او اقله والقياس ان لا يخرج منه الا اشتقاقه فكان داخل
تحت المصدر وهو ان يتصور في خلاف الجنس لكنهما كليهما كليهما في معنى واحد معنى وان
كانت اجناسا صحت انهما ثبتت في الزمة فكذا الدنار فظاهر وكذا غيرهما لان الكليتين والوزن في بيع بايديهما
ثمن باوصافهما حتى لو عينا نعلق العقد باعيانها ولو وصفها ولم يعينها صار حكمها حكم الدنانير ولهذا يستوي
الجدة والرد في فيها وكانت في حكم الثبوت في الزمة كجنس واحد معنى فالا اشتقاقا تكلما بالبيان في معنى
لا يصح ان يكون اشتقاقا غير ذلك من غير ان يكون من الدنار لانه لا يصح عندنا خلاف ذلك في معنى
جنس من حيث المالية والثبات ذلك العقد لا يفيد ايجاد الجنس بل لا بد من وصف الثبوت ولو معنى ما عرفت
اذا وصل باقرار ان ان شاء الله بطل اي بطل وحصل الاقرار لان التعليل بمشبهة انه تعالى ابطال عند
في بطل قبل انعقاد الحكم وتعليل شرط لا يتوقف عند ابن يوسف فكان اعدا من الاصل اقرار بشرط الخيار
بان قال غلظت على الف درهم على اني بائنا ثلثة ايام لزوم الحال لعمري الاقرار بوجود الصيغة الملزمة وبطل
شرطه لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم يجر وان كان
كذبا فهو واجب الرد فلا يتخير باختياره وعدم اختياره وانما ما ثبت اشتراط الخيار في العقود ليتخير بين
الخيار بين فسخه واخذه اقراره بدار واستثنى بناءا بان قال هذه الدار لعل ان انبأ ما كان ان الاضام
والبناء للمعقولة ولم يصح استثناءه لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذ الدار اسم لما اؤيد عليه الجاني
من البقعة والبناء بدخل يتناول لفظا ولهذا الواجب استثنى البناء قبل القبض لا يسقط شي من الثمن بقا بطلته
بل يتخير المشتري والناستثناء انما يكون مما يتناول الكلام نقض ان تحرف غلط **القول** برده على ظاهره ان يكون
البناء جزءا من الدار مما لا يخفى على احد ولهذا يعقبن بالتلافة فيكون كواحد من العشرة في وجه عدم صحة اشتراط
و تحقيق معرفة وجهه في موقوف على مقومة تصور في علم الكلام والاصول وهي ان الكون قسمان احدهما اصلي وهو
الذي دخل في مدلول الاسم بحيث اذا انتفى لم يبق إطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشرة ورأس من الحيوان
وثانيها زائد وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن اذا انتفى لا ينتفى إطلاق الاسم على الباقي كزيد ورجله
حتى اذا قال هذا العبد لزيد اريد اذ اورد رجله لم يخرج من هذا التحقيق بغير دفع ما يرد على ظاهر قوله من الاقرار
في الايمان ركن زائد فانه الكيفية تقتضي الخروج فكيف يجتمعان ووجه الدفع ان المدخل بالنظر الى تعلق
اللفظ ظاهره والخروج بالنظر الى البقعة حقيقة فلا منافاة وقص الحاشية وتلك البستان وطوق

البناء جزءا من الدار
فان كان

الجارية كبناء ان بناء الدار من كونها من متناول اللفظ تبعاً لا تنفاحاً حتى لم يصح اشتقاقها منها ايضا بخلاف
ما اذا قال ان ثلثها اديتها منها لانه دخل فيه لفظا فصيح الاستثناء كذا اذا قال بناؤنا في وارثها لعل ان
يجمع اذا قال ملكه اكانت الارض والبناء لعل ان اذا اقر بالارض اقر بالبناء تبعاً لكانت اقراره بالارض ولو قال
وهو حصرها لعل ان بعد ان قال بناؤنا في كان كذا قال لانه العرضه عبارة عن البقعة الحاصلة من البناء واشهر مكانه قال
ببعض هذه الدار دون البناء لعل ان في اقراره بالف من ثمن فن وانكسر قبضه يعني قال له على الف
درهم من ثمن فن اشتريته منه ولم يقبضه ان ذكرنا قبضه قبل المقولة ان شئت فقل المقن وهذه الالف
وانما فلا شئ لك فلو سلمت له الالف وان قد جرد مسئلة على وجه واحد هذا هو ان يقصد في
المقن وجوابه ما ذكرنا ما ذكرنا ان ما ثبت بتصادقها كما ثبت عينا وان كان يقول المقوله المقن فكذلك
ما بعدة وانما بعتك قبضه غير من وفيه الحال لانه لم يرد على اقراره بوجوب ما عليه عند سلامة المقن لانه قد
سلم حين اقره في اليد بانه ملكه فيلزمه المال لا سبب بطلته لانه كان لها في غير الكتاب
في السبب بعد التفاضل ما وجوب البيع للمال والثالث ان يقول المقن قبض ما بعتك وحكمه ان لا يلزم
المقر شئ لانه اذا اقر له بالمال اذا سلم المقن ولم يستلمه والرابع ان يقول المقن قبض ما بعتك
غيره وحكمه ان يخالفه لان كل من اقره من غير ان يسلمه المقن يدعي تسليمه من قبضه والآخر ينكره والمقر له يدعي على المقر
الخارجية غير من وهو ينكره واذا خالف انتفى دعوى كل من اقره من صاحبه فلا يقض عليه شئ والعبد سالم من يدعي
هذا اذا علق المقن وان لم يعينه لزمه ان الالف والفا انكاره انما لا يصح في قوله ما قبضت عند ايجاج وحصل
او ففصل لانه رجوع على اقراره والرجوع من الاقرار باطل كقوله من ثمن خمر او خمر غير يعني لو قال غلظت على
الف درهم من ثمن خمر او خمر لزمه الالف وحصل وفصل كونه رجوعا بعد الاقرار وقال ان وحصل صدق
وان فصل لم يعينه في لانه بيان تفسير فصح موصول لا مفصول كما لا يستثناء والشرط وفي ثمن مناج او فصح
وهي زبوف او بخرجة او مستوفى او رصاصة او قال انما زبوف او قال
اقرضني الف درهم ثم قال هي زبوف او بخرجة او مستوفى او رصاصة او قال انما زبوف او قال
غلظت على الف درهم زبوف من ثمن مناج وقال المقر لزمه الجبا عند ايجاج وحصل وفصل ما قر
وقال فلما اقر ايضا وفي ثمن غصب او ودية عطف على قوله وفي ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي ثمن
احد هذه المذكورة ان الالف يعني ان قال له على الف درهم من غصب او ودية انما زبوف او بخرجة
صدق ان المدعي وحصل وفصل اذا احتساص للغصب والودية بالجبا ودون الزبوف لان الف حسب
يغصب ما يجزى والموضع يودع ما يحتاج الى حفظ فلم يكن في قوله زبوف تفسير الاول كلامه بل هو بيان
للنوع فصح موصول لا مفصول الا خلافا في الاخرين يعني ان قال له على الف درهم من غصب او ودية بانه
الا انه مستوفى او رصاصة فان وحصل صدق وان فصل لا الا اذا كانت مستوفى ليست من جنس
الدور اسم ولهذا لا يجوز بها التجوز في العرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازا فكان بيان تفسيره في قوله

Handwritten text in Burmese script, likely a continuation of the historical record or a related document, written in a cursive style.

1004

القضاء في العلم من الشهود بحضرة الشهود اهـ ولا يدخل مقبول الشهادتين لغيرهما ولو خرجهم من
 الاكتفاء بتركيب السرفه ما عدا لان تركيبة العلمانية بلا وقتنة اذ الشهود والمدعي يتناولان الخارج بالاداء
 والافتراد به وعلى المفتركة ان يقول المزمع ان لا يكتب في ذلك القول ما سمع تحت اسم هو عدل ومن عرفه بالحق
 لا يكتب شيئا احقره اذ ان الرهنك او يكتب بعد اعلم وان لم يفعل جازية الشهادة فان في الكافي ثم قيل لا بد
 ان يقول المعدل وهو جازية الشهادة اذ العبد او المحمدي في القذف اذا تاب قد بعدل ولا يصح
 ان يكتب يقول هو عدل لنبوت الحجة بالدر **اقد** فيه اشكال لان المحمدي في القذف الغائب قد يكون
 معدلا كما ذكره فلما بدى قوله جازية الشهادة لا يخرج وهذا لا يرد على عبادان الشهادة اذ لم يذكر فيها المحمدي
 في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد بخبره في ان يكون ان اكتفاء بقوله هو عدل الصحيح ولا يصح تعديل
 الحكم بكذا قال البوجه يعني ان تعديل المدعي عليه الشهود لا يصح لان من زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه
 فاعلم كاذب في الالحاد وتركيبه الكاذب الفاسق لا يصح وعنده ايضا ان كان من اجله بان كان عدلا كان في نفسه
 لا بد من يتم احواله لعدم جواز تعديل الواحد واليه يوسف بكونه حاسبا في الامر او تعدله بتركيبه
 بقوله هم عدول لكنهم اخطوا او اسوا وهم عدول ولم يرد على هذا او انما يقال قد قوا فقد سلم الحكم لانه
 اقر ربه بشيئ الحق بخلاف ما لو قال لم يعدل ولم يرد عليه حيث لم يرد على لانهم مع كونهم عدلا ولا يجوز
 لهم النسيان والخطا فلما علم من كون عدلا ان يكون كلامه هو با كفي واحده للتركيب والنتيجة الشاهد والبرهان
 لذلك لانه التركيب من امور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة التي يجوز تركيب العبد والحران والامر والحق ود
 ان القذف الغائب لا يفتد بهم مقبول في الامور الدينية والاحوط ان الانسان لا يفتد زيادة طمأنينة هذا
 تركيب السرفه اما تركيبة العلمانية فيشرط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحجة والبرهان
 سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة في الظاهر انه يختص بحكم القضاء مع ان يجوز
 سماع ما يتحقق بالافواه كالبيع بان سمع قول البائع لعبد وقول المشتري اشتريت والافتراد بان
 سمع قول المورث لولده ان كان المدعي ما يتعلق بالانكاح فحكم فاضا وعقب وقيل ان يشهد فاعلم
 قوله يجوز المقدر في قوله سماع وان لم يشهد عليه ويقول استشهد انه باع او اقر انه باع السبب فوجب
 عليه الشهادة فانه كما عين وهذا اذا كان البيع بالعقد فاجز او ان كان بالنعاطي فكله لان حقيقة البيع
 بالاداء لعل بالمال وقد وجد وقيل لا يشهد له ما لا يبيع بل ما لا يفتد والامطاة لا يبيع حكم الحقيقة
 ويختص استشهد له استشهد له لئلا يكون كاذبا ولا يبيع الشهادة بسماعين واداء الجواب ان لو
 سمع الشاهد من قول يشهد عليه في اداء الجواب لا يبيع ان يشهد له لئلا يكون غير اذ النسخة تشبه
 النسخة الا ان اثنين الغائب بان يكون في البيت وحده فاعلم ان الشاهد ليس فيه غير ثم تبين على المسكن
 ليس فيه مسكن غيره فسمع ان قوله اصل ولم يرد اذ جرحه على الحكم لكن ينبغي ان يفتد ان لا يفتد
 اذ اقر له اذ لم يرد حوزة الشهادة ان القول قد انقسم فان الشاهد بان سماع غيره

ان قال كذبوا لا يقض بهذا اذا كان
المصدق عليه عدل فان كان فاسقا او
مستورا لا يوجب تصديقه ولا يقض
العاقب ولا يحكم بقوله الحق هم
عدول او انرا على نفسه بالحق كالقوله
عليه شاهد احد فقال المدعي عليه هو
عدل لا يكون قوله اقرا او كذلك
بما هي خلاف ما اذا قال عدول
مصدق فان ذلك يكون اقرا او اذا
لم يصدق عليه اذا كان فاسقا او مستورا
يشكك العاقب منه قوله الشهود اجمعين
فان قال صدق كان ذلك يكون اقرا
فيقضى العاقب باقراره وان قال كذبوا
لا يقض فان كان المذنب اثنى فقد علم
احد بما وجرحهم الاخر قال ابو ج
وابو سن او لا لانه اختص على عدل
غير ظاهر الخ فان كان ابو ج اثنى على
اشنان وجرح اشنان كان ابو ج اثنى
في ذلهم وقال لم اذا عدلهم وجرحهم
وجرح واحد العاقب يثبت لا يقض
بشهادتهم ولا رد بل بقولان جرحهم
اخر يشك الخ وان لم يجرحهم الاخر
بل عدلهم الاخر يثبت العدالة وان جرحهم
احد وعدل اشنان يشك العدالة

أقرب المرات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحال وبشهادة اربعة اشخاص سوى الربوق المعينة وبغير المعينة حكم العرف من يد متعلق بالمراس
العقد متعلق كالكلاك انه متعلق بشهادة العقد صورة رجلان جنباً في يد ان ثم ان الكلا
العين في يد آخر والا فبعدمي الملك ويسعد ان يشهد بان العقد من لان الملك في الاشياء لا يعرف بغيرها
بل كما هو الحال بالمراس وبطل الملك ظاهر اذا شهد به اياه ملكه قبله فان وقع في قلبه ان ملك
العقد لا دخل له الشهادة بالملك لان الاصل اعتبار العقب في جواز الشهادة لا المروءة يوم اذا كانت
مثل الشبهة فان شهد بالمراس فاذ انفسر ذلك بغيره ان ما يشهد به العقب فان شهد بالمراس ان شهد
للفاضل شهادة بالمراس في الصورة الاولى او في العقب في الصورة الثانية بطلت فان اذ اطلق
وقع في قلبه الفاضل عقد فكون شهادة منه من علم ولا ذلك اذ افسر ذلك سمحت كذا اوضح هذا
كان المراد سبيل من الاخبار ان الشبهة ان الكلا في الامم الواقعة فان الشبهة ان افسر شهادة
بالمراس بغيره فكون في العادة يشهد انه شهد الاحقر ومن زيد او حصل عليه فهو معاً في
لو فسر لفاضل بغيره اذ لا بد من الامتثال ولا يعقل الا عليه الشهادة بالمراس بغيره ان ما يشهد به العقب
في المعاشرة كالباع والارادة والكلاك وبغيره حتى لو شهد بالمراس في الامم فقط ان لم يذكر العقب
تقبل ان الشهادة بخلاف المعينة حتى لو شهد بالمراس بغيره اذ لا بد من الامتثال في العادة **التعليق**
وعدهم بغيره في العمل بالمراس اعلم ان العمل بالمراس كمن في الكتب الكلامية اصل الفعلة الذي لا يكون
معتقداً العمل السنة وتعم الجبرية والعقدية والرافضة والخارج والمعلقة والشبهة وكل منهم انتم مشر
فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة وعندنا تقبل شهادة من خلاف ذلك في الامم الحظا بغيره من فلكان
الرافضة يعتقدون جواز الشهادة لكل من خلف عنه من الحق وتقبلون السكوت خلف كذا با وقيل
برون الشهادة لشعبهم واجبة فيمكن الشبهة من شهادة من تقبل من فليعلم انه لا خلاف وانه اختلاف ملته
كالمروءة مع الفاضل ولا تقبل من الذي علم الشك من لان الدلالة اجمالا منه كونه من اهل داره وانما
يقبل المسلم بالذمة ولا يقبل بالمراس بل عكس ان لا تقبل شهادة من الشك من على الذي انقصه
والاية عليه كونه الذي حالامنه وتقبل الشهادة منه ان كان الشك من ما تعلم انه قد دار بها وان كان
من اهل الدار من المروءة والشرك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع بخلاف المعنيين وانما الاقرب
التوارث بينهما وتقبل ايضا من حد وبسبب الدين فان العدة او ان الدين قد نزل ما فوقه ودد الله
خلاف العدة ان الدين بغيره فانها حرام ومن ارتكبها فلا يؤمن من العقوبة عليه وتقبل ايضا من مسلم
ان تركت معية مسغيره بل المروءة بل ان اجنب الكفاية وهو معني العدة الا كما وتقبل ايضا من كل
لا خلاف في النقض بل بتقديره وانما لا يخفى بالعدالة ان افسر شهادة من بغيره او خوف ملك
واذا شرکه استخفافا بالدين لا تقبل لانه لا يكون عدل ولم يقدر ابراج وقتا اذ لم يروا كتاب السنة
والاجماع والمعايير لا يعرف بالمراس وقد رآه الفاضل في نقض سبع سنين الى ثلث سنين وقبله اليوم السابع

انه اذا لم يخرج من مكانه جاز ذلك اذا كان عدل ولم يشترط عدم المناقضة وان شرط احد ذلك الزيادة في
الموت من الجرح اول من بينة الموت بعد الرأى بعين رجل يجر انسانا ومات الجرح فاقام اولياؤه بينة انما مات
بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه برئ ومات بعد عشر ايام فبينة اولياء المقتول اولى وبينة الغائب
اولى من بينة كون الغيبة مثل الثمن بين ان وصيا باع كرم الصبي وبلغ الصبي وادى غيبا واقام البينة واقام المشتري
بينة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة الغائب اولى لانها ثبتت امرارا ايدى اولاد بينة الفساد
ارجح من بينة الصبي وبينة كون المقتول عاقلا اولى من بينة كونه مخلوقا العقل او مجنوننا بين انما اقامت
بينة ان مولودا برما في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينة انه كان مخلوقا العقل فبينة الامة اولى
وكذا اذا خالغ امرأته ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنوننا وقت الخلع واقامته بينة عما كونه عاقلنا
او كان مجنوننا وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه كان مجنوننا والمراد ان ما كان عاقلنا فبينة المرأة اولى
في الفصلين وبينة الاكرام اولى من بينة الطلوع بين لو ثبت اقرار انسان بشي طائفا فاقام المدعى عليه
بينة انه كنت مكرما في ذلك الاقرار فبينة الاكرام اولى لانها ثبتت خلاف الظاهر **باب الاختلاف**
في الشهادة ان العلم ان منى الباب على اصول مقرر من ههنا ان الشهود على حقوق العباد لا تقبل بل دعوى
من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها
الدعوى لان اقامة حقوقه واجبة على كل احد فكل احد خصم في اثباتها فصار مكان الدعوى موجودا ومنها
ان الشهود اذا شهدوا بانكر من المدعى كان المدعى مكذبا بهم فيبطل شهادتهم فاذا شهدوا بالانقضاء
تقبل للاختلاف فيها ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيد بثبوت من الاصل او الملك بالسبب معتبر على
وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهد وبين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة لان الشهادة
الشاهد ينبغي ان يكون كل منهما مطابقا للاخر في المعنى وفي اللفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة
بين الدعوى والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا جبر باللفظ كذا في الفصول ونسباني زيادة
توضيح له وبه يعلم ان عبارة الوفاة ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادتين الدعوى كانا في
الشاهد في اللفظ ومعنى ذلك اقلت جيب مطابقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى معا بل معن فقط فلو ان
ملكنا مطلقا فشهدا بملك سبب دعوى المرء بالارث مثلا قبلت لانهم شهدوا باقتل مما ادعى وذلك لا يمنع
قبول الشهادة لانها بغير معنى كما مر وبذلك ان لو ادعى ملكا بسبب وشهدا بملك مطلق لا ان تقبل
لانها شهدا بانكر من ادعى فيبطل كما مر وجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا يوجب اختلاف
ان اختلاف المعنى بان يتطابق لفظا عيانا وان المعنى بطريق الوضع لا التضمن وعند هذا يمكن التوفيق
في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدينه واخر بدينه واخر بثلاثة واخر بأربعة
واخر بخمسة لم تقبل عنده لعدم المطابقة لفظا وعند هذا تقضي بأربعة ما تناقض الشاهدان في
فيها معنى فلو شهد احد بانساج والآخر بالتزويج قبلت في معنى ما كذا الشهادة والعقبة وكذا ما

ولو شهد احد بالانقضاء والآخر بالبقاء او مائة ومائتي او طفلة وطفلتين او ثلث ردت لاختلاف الغيبين كما
اذا ادعى غيبا او قتل فشهد احد بما به والآخر بالآخر ربه حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهدا بالآخر ربه حيث
يقبل وقبلت على الخلاف في باللف ومائة ان في شهادة احد على باللف والآخر باللف ومائة اذا ادعى المدعى الثالثة
وهو الف ومائة لا تغاير في الالف وتغرد احد بما به بخلاف ما اذا كان يدعى الف فقط حيث لا تقبل
لان المدعى كذب بين شهد بالزيادة في الزيادة الذي ذكرنا ما هو في الدين وفي الغائب لا تقبل على الواحد كما لو شهد واحد
ان يدعى العبد من له وادعى ان هذا العبد من العبد الواحد الذي اتفقنا به بالاجابة كذا في باب الشهادة في غير
من الحيط وفي العقد لا تقبل مطلقا ان سوا كانت مما اقل او لا كذا في ركان المدعى هو البائع او المشتري
ولو شهد واحد بشي واحد او كذا بينه باللف والآخر باللف وكما ردت لان المقصود ان الشاهد هو
العقد في بيع باللف غير البيع باللف ونسبانية فاختلاف الشهادة لا اختلاف في السيف فتم انصاب على واحد منهما
ولان المدعى يكذب احد الشاهدين كذا العتق بالمال والعق من قود والرهن والخلع اذا ادعى العبد في
الصوره الاولى والثالثة في ان بينة والمرآة في ان بينة والمرآة في ان بينة والمرآة في ان بينة والمرآة في ان بينة
انما بل اثبات العقد وهو مختلف ما عرفت وان ادعى الماخر بان قال حول العبد متفكك على الف ونسبانية
والعبد يدعى الالف او قال ولي الضامن صا حلتك على الف ونسبانية وانما تدعى الالف كذا الباقى
فكذلك دعوى الدين في وجوبها او انكرها ثبت العقد والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فيجوز الدعوى
في الدين كذا في الرهانة والمدعى في الرهن اذا كان المراد ان كان دعواه في الدين بل اختلفا لان المراد ان لا يكون
الابعد تقدم الدين فتقبل البينة في حق بقول الدين كما في سائر الدين وثبت الرهن باللف ونسبانية
للمدين كذا في الحكم الكفائية قال الله السريعة ليس هذه كدعوى الدين لان الدين ثبت باقرار المدعى فيمكن
ان يقر عنه احد الشاهدين باللف وعند الاقرار بالانكر ويمكن ايضا ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قضى الزائد
على الالف او يبرأ عنه عند احد الشاهدين دون الاقرار بالتوفيق بينهما يمكن احاطتهما على حال ثبتت بنية
العقد والعقد باللف غير العقد بالانكر فيجوز لكل واحد منهما وقدره فلا تقبل في الطوائف الاخر **الحول**
جوابه ان المشتب لا يجب ان يكون في حكم المشتب بل جميع الوجوه بل المراد بكونه كدعوى الدين ان الشاهد من
اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عند ارجح وان كانا متفقين مع قال اول المدعى الاقل لا تقبل شهادته
ان هذا لا يشترط ان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان الالف في هذه الصور الاربعة وان
كان ثابتا بالعقد حين العقد وتابعه لم يكن الامر صار بالملك من جهة الدعوى ما عرفت ان هذا حليق اذا
اعترف بالعتق والعتق والطلاق في المدعى في الرهن اذا كان هو المراد ان كان المدعى في الدين ولا يعتبر
العقد واذا اعتبر اعتبر بالبيع للمدين كما في الرهن فظهر ان قوله انما لا يشترط بنية العقد انما يشترط عدم
التغير في بين ثبوت العقد وزواله فثبت بالاجابة اننا لا نبيع في اول المدعى بل في اثبات العقد وكذا ليس
بعدها والمدعى هو الموهبة اذا حاجته هنا لاثبات العقد والتكليف بالانقضاء مطلقا ان سوا كان المدعى

من الزوج او المرأة والدمى يدعى الاقل او الاكثر وعندنا ما يجعل الشهادة ولا يقضي بشئ مما في البيع فان الغرض
من الجانبين اثبات النسب والكلحاج بالف بغير الكلحاج بالانق وجماعة وله ان المال في الكلحاج تابع ولهذا
يبيع بلا نسبة المهر ومن حكم التامع ان لا يعتبر الاصل الا بغيره ان لا يبطل بنفيه ولا يفسد بغيره وان كان
لا يفسد باخلافه اذا اتفقا على ما به الاصل وهو الملك والحق فوجه القضاء به واذا وجب تقييد المهر حال
فقتصر اذا فوجب القضاء باقل المقدار من المال المتفق وشهد بالفساد احد من الغرضين فثبت
بالف لانها اتفقا على ما اذا شهد بغير الغرض الذي في المال المتفق فثبت ان ذلك التوفيق فثبت
لانها اتفقا عليه وروى في قضى كذا في قضى خشيانه في الاول وقضى القرض في الثاني لانه شهدان فثبت ان
شهادتهما اذا جاز بوجوب نصاب الشهادة ولا يشهد من غيرهما في الصورين حتى يقر المدعى بما يقضي
ليلا يكون احدهما على الظلم وشهد القتل زيد يوم كذا بملكته وشهد آخر ان يقتله فثبت ان ذلك اليوم كونه
روى في رجال اتفقوا عند قاض فشهد احدهما انهما جازا كراوات والاخر انهما جازا كراوات بالسبق شهد
فثبت ان جازا كراوات شهدا لانهما اتفقا على ما في كراوات فثبت ان قاض فثبت انهما جازا كراوات بالسبق شهد
لرجلان الاول بالسبق شهدا بقرعة واختلفا في كونها بان كان احداهما كانت بفساد والاخر كانت
سوداء او قال احداهما كانت صفراء والاخر كانت حمراء فثبت ان قاض فثبت انهما جازا كراوات بالسبق شهد
فيمنع به القول كما اذا اختلفا في الكورة واللاؤفة او اختلفا في اللون في الغضب بل اول لان الثاني
بالغضب ضمان لا يقطع بالشهادة وانما يثبت هنا حد يقطعها وله انهما اختلفا في الميسر من صلب الشهادة
ولهذا لو سكتا عن ذكر اللون بقيد شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللونين قد جفتان بان يكون احداهما
اسود والاخر ابيض ويرى احد الشاهدين احد لافيهما والاخر خلاف الكورة واللاؤفة لانه
لا يعرف الا بالقرع منه وعند القرع لا يقع الاستنباط فلا يشتغل بالتوفيق وحال الغضب لانه
يقع في الزمان فثبت ان الشاهد من القرع من الغائب فثبت ان جميع الوان المصنوب فلا يشتغل بالتوفيق
ملك المورث لا يقضي لورثته بلا قرع من يد بين معنى الخبر بقوله يقولان ما مات وترك ميراثا له او اذ ملكه
او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة باليمين اهل فيها الى الجور والعقل وهو ان يقول ما ذكره
في الحق او قال ابو جهم لا بد منه خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك المورث لكونه
المورث خلافا ولهذا يرد بالعيب ويرد عليه به فصارن الشهادة بالملك للمورث شهادته به للمورث وما
يقول ان ملك المورث تجرد في حق العاين ولهذا يجيب عليه الاستدراك في الجارية الموهبة الموروثه وحل
لمورث الغني ما كان صدقة على المورث الفقير والتجديح الى النقل فلا يكون استصحاب الحال شيئا
لكن يكفي بالشهادة في قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال في مزرورته وكذا (الشهادة في قيام
يد لان اليد لا عند الموت تغلب يد ملك بوارطة الضمان اذا اظهر من حال المسلم في ذلك الوقت
ان يسوي لاسبابه وبين ما كان في يده من المصنوب والوديع فاذا لم يبين فانها من حاله ان ما يرد

ملكه فجعل البعده المثلث الموت ولعل الملك كذا في كالم في اذنه فائدة قوله تعالى ان الشاهد كان اي يده
هذه الوارث اعادة او اودعه او اجره او البعده اذا مات رجل فاقام ورثته بنية جازا كراوات لانه كانت لايده
اعادها او اودعها الذي في يده فانه باخذها ولا يكلف البينة اذ مات وتركها جازا كراوات بالانقاف انما
حيند ابن يوسف فانه لا يوجب الجور في الشهادة وانما عند ابن قيسام البعده كذا في الجور وقد وجد
لان يد المستعير المودع بعد المعير والمودع شهد ببيع حتى كذا رقت بغير اذ كانت دار في يد رجل
فاذعن آخر انما له واقام بنية انها كانت في يده عند شهر او سنة لم تقبل ومن ابي يوسف انها تقبل
لان الثانية بالبيعة كانت باقرار الخصم ولو اقر المدعى عليه دفعت الى المدعى اتفقا عليها ان يده شهادته
قامت على جهول وهو البعده فانها ان منقطعهم وحيث انها كانت بملكه او دونه او جازا كراوات او غصب
فلا يحكم باعادتها بالاشهاد الا ان يقول اي الشاهد وان اي المدعى عليه احد في البعده فيبطل الى المدعى
باليد ويؤثر ان المدعى عليه بالتسليم اليه ان المدعى عليه لا يجبر ان المدعى عليه ان يقر او لا يقر حقيقة عليه
حتى لو برهن المدعى او شهد انه اي المدعى عليه اقر بملكه من اي يده او اقر بملكه او شهد
انه اي المدعى عليه عليه ما انه ملكه فثبت كذا في العادة وان اقر المدعى عليه به ان يكون في يد المدعى عليه
اخذ من يده ان المدعى دفع الى المدعى كذا في الكافي باب الاشهاد على الشاهد وان علم ان جوارزا استحل
والقياس لا يقضي لانه اذا عبادان بدينية لزم من الاصل لاحق المشهود له عدم الاجبار وان تابة لا يقر
في العبادات البعده كنههم استحقاق جوارز في كل حق لا يستحق بشيء لشدة الحاجة اليها لان الرسل
قد يجز عن ادائها بجمعة او سفره ونحو ذلك فلو لم يجز لادى الى ضياع كثير من الحقوق ولهذا جازت وان
كثرت اعني الشهادة على الشاهد في الفروع ثم لم تكن فيها شهادة البعده لان البعده ما لا يجبر عليه الا
عند الجور من الاصل وهذه كذا وكذا ولذا تقبل فيما يستحق بالشهادة كنههم استحقاق جوارز في كل حق لا يستحق بشيء لشدة الحاجة اليها لان الرسل
لا يقطع بغيره بشرط نفي حصول الاصل ان اضل ان يدعي القضية بكونه او مرض ان يكون مرضا فثبت
لاستطيع بخصم وجلس العاقل او سفر او يكون غايبا مسير ثلثة ايام فصاعدا فان جوارزا استحل
وانما تسخر من الاصل وبهذه الاسباب يحقق العجز بلامرته ومن ابي يوسف انه كان في مكان لوخذ الادب
لثاونة لا يقدر ان يبيت باهلك صحرا لاسيما واجبا لحقوق الناس قالوا الاول احسن وانما لا يفرق
اخذ الغيبة باليمين وشروط شهادته عند كل اصل لقوله عليه السلام لا يجوز على شهادته رجلان او شهادته
رجلين وان لم يجز فيهما ما ينعى لا يجب ان يكون لكل شاهد شهادته ان متغيرا بل يكفي شهادته في يد
من كل اصل ثم ياتي بغيره فيكون قوله بان يقول الاصل مما طلبا للفرع اشهد على شهادته ان اي
اشهد بكذا المستعير ان يان فلان من فلان الغلان اقر عند كذا اشهدا ويقول الوعا يشهد ان فلانا اشهد
عاشرا كذا او قال ان فلانا اشهد على شهادته بكذا او لا بد من شهادته في الفرع وكذا شهادته الاصل
وكذا التمثيل والعبارة المذكورة في كذا كذا وهي وسط العبارة ولها عند الاداء لفظ الطول من هذا

اللاون

مسودة كلامه بقائه من بني تميم
وهو على ما كان من قبله
الذي كانت الشجر الزعمه

[illegible]

البناء من بينه وبين ثلثه ارباع الحق اذ النصف بقى بالرجل والربع بالبقية وان رجع الكل الى الرجل والنساء
فعليه السدس عند النصف منه وما بقى وهو خمسة اقسام من اول النصف في الثانية فلهن على
القولين لها ان النساء وان كبرت في السن لم يكن الا مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادتهن
الا بانضمام رجل وكان اثنتان بشهادة نصف المال وشهادة رجل نصفه وله ان كل امرأتين تقومان
مقام رجل واحد فحصة ثلثي السنة من المال نصفها وكذا لو شهد رجلان ثم رجعا فان
النصفان عليهما يكون السدس وان رجعت السنة العشرة تقطعت رجل فان النصف وانما عند
فقط لان اثنتان بشهادة نصف المال وكذا عند اذ بقى من يبق به نصف المال فصار كالشاهد
سنة رجلان ثم رجع ثلثه وثلث رجلان شهرا واحدا ان رجعوا ان الكل لان المدة الواحدة ليست
بشهادة اذ المدة كانت مدة واحدة فكانت الواحدة بعض الشاهد فكانت القضاة تستدل بالشهادة
رجلها بلا امرأة ولا يظن راجع في النكاح لم يمسس مطلقا او سدا كذا شهرا او عليه الا حصل
ان المشهود به او المكنى مالا كان قضاة او نكاحا او غيرهما لم يفتن الشهود فمما خلا لا فرق وان كان
مالا فان الاتفاق بوجوه بعد له فلا ضمان ان لا يدرى ان الاتفاق بوجوه كذا وان كان بوجوه لا بعد له
فيقدر العوض لا ضمان بل ضمان وان كان الاتفاق بلا عوض اصلا وجب ضمان الكمال اذ انقرضوا يقول
اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا ومن جاحدة وراقم عليه بيته ففقد النكاح ثم رجعا فان شهادتهما لم يفتن
لها شيئا سدا وكذا المسمى من شهادتها او اقل او اكثر لانها وان اتفقا البضع بغيرها بوجوه لا بعد له ولكن البضع
لا يفتن في التلف وانما يتقوم على التملك عز ورن التملك فان ضمان الاتفاق بقدر ما يملك ولا ضمان بغيره
البضع وانما ما حقه دخول في ملك الزوج ففقد هذا متقوما لغيرها بالحفظ انما زاد على ما يملكها بغير
ان كل مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يفتن شيئا لانها اوجب المهر عليه بوجوه بعد له او يزيد عليه
البضع لان عند الدخول في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان الاتفاق بوجوه بعد له لا بوجوه الضميمة
وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ففتن الزيادة والنزول لانها اتفقا عند قدر الزيادة بلا عوض ولا
يحتج البضار راجع في البسح الا ما تقتضيه القيمة المسمى ان ادى المسمى بانه يقول اشتريت هذا العبد
من هذا الرجل بالثمن وهو بول الثمن فانكسر المهر عليه فشهدت به ان ثم رجعا يفتن بالثمن
لما تم اتفقا عليه ولا يفتن البضار راجع في البسح الا ما زاد على القيمة من الثمن انما ادى الباطل بان يقول
ان المشتري مني اشتري هذا العبد بكذا او عليه الثمن وانكسر المشتري فشهدت به انما اشتريه بالثمن
وهو بول الثمن ثم رجعا يفتن بالثمن انما اتفقا عليه ولا يفتن في الخلاف قبل الوطء
الا يفتن انما يفتن اذا شهد بالخطا قبل الوطء ثم رجعا يفتن في نصف المهر فمما خلا ما اذا شهد بالخطا
بعد الدخول لان المهر نكاح باله دخول فمما خلا الاتفاق وفتن في الحق القيمة بغيره اذا شهد ايم عتق عبده ثم
رجع ففتن قيمة العبد وفتن في القضاة ان يفتن اذ شهد ان زيدا قتل بكرا فافتن زيد ثم رجعا يجب

الدية عند مال القضاة لانه جزء مما سرق القتل ولو وجدتهما ذلك فمما خلا فمما خلا
الزوج مبرجوه لان الحكم الضيف ال اداء شهادته في مجلس القضاة فكان التفتن مضافا اليه فيفتن
لا يقول بعد الحكم بانه شهد او اخل او غلطوا في شهادتهم لانهم لم يجمعوا في شهادتهم بل شهدوا على ما فهم
بالمرجوع ولا يفتن في قولهم لان القضاة المحض لا يفتن في قولهم كما لا يفتن في قولهم كذا في الكافي ولا في
الاصل بقوله ما شهدته بغيره ان الاصول اذا رجعو اعدا حكمه في المسمى شهدوا الزوج على شهادتهما
لم يفتنوا اذ لم يوجد من جرحهم سبب موجب للفتن لان كذا سبب الاتلاف وهو ان شهادتهما على شهادتهما
ولا يبطل القضاة المتعارضان بين الخبرين فصار كرجوعه الى ما قبل القضاة وانما سبب التفتن
ولا بد منه او بقوله ما شهدته بغيره ان الاصول اذا رجعو اعدا حكمه في المسمى شهدوا الزوج على شهادتهما
جواب يوسف لان القضاة لم يفتن بشهادتهما بل وقع بشهادتهما في الغرض وعند فمما خلا ان الغرض فمما خلا
شهادتهما ان الاصول فكانت فمما خلا وشهدوا ثم فمما خلا او رجعوا او رجع الكل ان الاصول والغرض فمما خلا
عند كمال سبب الاتلاف الشهادته في المحكمة في مجلس القضاة واذا وجد من الغرض فمما خلا المشهود عليه خبر
بين تفتن الغرض وتفتن الاصول ان القضاة وقع بشهادتهما في الغرض من حيث ان القاضي ما بين شهادتهما وقع
بشهادتهما ان الاصول من حيث ان الغرض ما بين شهادتهما فمما خلا انما يفتن في ما بين شهادتهما
رجع من التفتن فمما خلا ج لان الحكم انما يفتن في الشهادتين والشهادة انما تفتن في ما بين شهادتهما
بالقوة فمما خلا في مع فمما خلا الحكم فمما خلا سبب لفتن المسمى في المهر او سبب الاصول المسمى في المهر
سبب طرح وهو سبب الترافف المهر وهو سبب الموت ثم الضيف الموت الى المهر المسمى الى اول حجب عليه
احكام القتل في القضاة والدية او غلطوا في شهادتهما لا يفتن لانهم اثنوا على الشهود فمما خلا كذا لو اثنوا
على الشهود عليه بانه شهدوا با حصة ثلثي السنة من المال نصفها وكذا لو شهدوا با حصة ثلثي السنة من
لان شرط محض كذا فمما خلا ان بالمرجوع شاهد اليمين ان الشرط بغيره ان شهدت به ان باليمين فمما خلا
ان دخلت الدرر فانت حرة او قال لا امرأته ان دخلت الدرر فانت طالق ومن غير ذلك بكذا وشهدت بكذا
بوجود الشرط او الدخول الدرر ورجع الغرض فمما خلا بعد الحكم في ضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو
قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلة اذ التفتن انما حصل بالاتفاق والتطبيق ومن الذين اثنوا
نكحت الكلمة والتعليق بالشرط كان مانعا عند وجود الشرط اذ الضيف التفتن الى ملكه لان انما منع ذلك
الحكم كذا فمما خلا او دونهما لان انما يفتن في المهر اذا لم يكن من المهر عليه او لا يفتن في المهر
فانما سبب ان يورده الاقرار والشهادة وهو لغة اسم بمعنى الضمان وهو خلاف اني حرة والاصل من الضمان
بمعنى الاستقامة الحال وشهدا عند بيع النكاح وانه الاجاب والقبول بان يقول اندي عليه ضامتك في
كذا كذا او من دواك كذا كذا او يقول انك ففتن او ضيف او ما يدعي كذا فمما خلا وقبوله وشهدت به
العقل وهو شرط في جميع المقررات الشرعية فمما خلا يفتن في الجحون ويشتري لا يفتن في البهائم فمما خلا في الجحون لا يفتن

ان نفع او ضرر من غير ريتين بين اذ اتى العبد المذون على انسان ونبأ نفعه على ما يوجب حقونه فان لم يكن
له عليه بينه جاز الصلح اذ عند انهما لا حق له ان الخصومة والخلق والمال انتفع به منها وان كان انتفع
بغيره كان الخط بترعه وهو ان يملكه وان اتهم الدين جاز سواء كان له بينه او لا من المال انتفع به والحق
اما ذون في التجرات كالصانع والاعتراف بينه وبين المصالح لم يمتد بشروط الصلح بل الصلح من العبد المذون
اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حصة جف الحق اذا كان له عليه بينه وبينك انما جعل مطلق
وحق بعض المكن للعبد المذون ولو صالحه الصانع ما حصة بعض الثمن جاز كما ذكره في بعض احوال ذون من المالكين
فانه نظير العبد المذون في جميع احواله عدا له عليه وبينه وبين المالكين فادرس رجل عليه ونبأ على
ان باخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن عليه بينه وبين المالكين فادرس رجل عليه ونبأ على
المصالح منه حق الصلح انما ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
على زوجها ان يبيها من ربه او غيرها من وجهه فخرج على النسب على ان يملك له النسب من العبد المذون فخرج على قوله
في حق غيرهما فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
للمالكين قبل الكفيل بالنفس من المصالح في نفسه فخرج على قوله ان يملك له النسب من العبد المذون فخرج على قوله
الوال فلا يجوز الصلح منها بخلاف الصلح في المصالح لانه الحق في نفسه فخرج على قوله ان يملك له النسب من العبد المذون فخرج على قوله
في الحق فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
وما ان يملك المذون المصالح فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
بل هو جاز من الولاية كما ذكره في قوله لا تعد في قوله ولو صالحه من حد يملك بينه لا يجوز ان يكون المصالح منه
حق الله تعالى سواء كان مالاً متبراً او ذنباً او حلاً ليس بمالك حتى لا يصح الصلح على حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان
اخذ نأه انما اوصافه غير اوصافه فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
من حقوقه تعالى لان المصالح بالصلح يتصرف في حق نفسه اما باستيفاء ما له من حق او باستيفاء بعضه واستيفاء الباقي
او بالعاوضة وكل ذلك لا يجوز في حق الله تعالى اذ الصلح من حد القذف بان قد ف رجل ففعل ما حله على ان يخطو
لانه وان كان للعبد فيه حق فالقالب حق الله تعالى والمخلوب مملوك فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
الصلح منه لا حق العبد والعصا من النفس وما دونها لانه انما هو حق العبد وشروطه انما يكون بالبدل ما لا يجر
المال فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
فاذا كان ذنباً بالمال كان في معنى البيع فلا يصح الصلح من الذنوب والدم وحيد الارحام والخدم وذو ذلك لان في الصلح
مغنى العاوضة فما لا يصح للعوض في البيع لا يصح لمواضع الصلح معلوما ان الصلح من العبد وان لم يشترط معلومته
فان اذن حق في داره اذن له عليه فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
صح وان لم يبين كل منهما موقعا فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
خلفه عهد بينه سنة او كوب ذنوبه بغيرها او ذنوبه ارض او سكنى داره ففعل ما حله على ان يخطو

هذا هو الحق في الصلح
فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله

الجارح لانها تملك المنفعة بعوض وقد وجه حكمه وقوع البراءة من الدعوى لما مر انه قد يرفع النزاع
وسمى الصلح اذ باقر من المذون عليه او سكوت منه بان لا يرفع ولا يترك او انكاره وكل ذلك جاز لغو له تعالى
والصلح جاز في كل ما لا يظهر العدم الاول اي الصلح باقر ربيع في احواله لو وقع من مال جاز لان حقيقته
البيع مباداة المال بالمال كما مر في قوله اي في هذه الصلح احواله ان احواله مباداة بين الشفعة والرد بعيب وخيار
روية وخيار شرط والنفذ وجب لانه البدل لا ياتي من المنفعة ان كانا ذون جاز كما في الصلح من مال لا يقطع والنفذ
لا يفيض اليها وان استحق المذون او بعضه رجع المذون عليه على المذون بالبدل في الخصومة ان اذن او بعضه في النافذة
بين اذ اذن زيد عليه واذ او بعضه منها وصالح بغيره في اذ اذن المذون في النافذة فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
او بعضه رجع بغيره في اذ اذن المذون في النافذة فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
ان اذن عليه وسو بغيره على وجهه المذون او بعضه ان كانا ذون من احواله اذ اذن المذون في النافذة فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
ان كان فبا لئلا وان بعضه فبا بعضه كما هو حكم العاوضة وكما جاز عطف ما لو كان بيع لو وقع الصلح من مال ينفذ
لان العبد المذون وان جاز ان يملك المنفعة بعوض وهو الصلح كذا في شرط التوقيت فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
كما هو حكم ان جاز ان يملك المنفعة بعوض وهو الصلح كذا في شرط التوقيت فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
في زعمه وفدا بين وقطع نزاع في حق الاخره اذ لو كان يبيع النزاع والزم المذون في النافذة فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
السكون فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
تفويض الزمة وهو الاصل والشفقة في صلح من دار مع احد المالكين اذ اذن رجل على آخره فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
او انكر ففعل ما حله على ان يخطو فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
المذون من نفسه لانه يشترط بهما وزعم المذون بغيره ووجب ان الشفعة لو وقع الصلح بغيره ان جاز ان يكون
بدل باحد المالكين والنفذ والسكوت ان اذن المذون باخذ موصفا في حق زعمه ففعل ما حله على ان يخطو فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
استحق المذون او بعضه في موصوف الصلح من سكون او انكار بغير المذون بالبدل ان اذن المذون او بعضه ووجب ان استحق
لان المذون عليه لم يذفع العوض الا لبدل في خصوصية من نفسه وبيع المذون في يد بدلا خصوصية اخذ فاذ اتفق
لم يحصل له مفسودا ويظهر ان المذون لم يكن له خصوصية فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
في كماله ان استحق كل العوض او بعضه ان استحق بعضه لان المذون لم يترك الدعوى الا لبدل فاذ لم يملك رجع
بالبدل بل كان البدل قبل البيع لان المذون كان استحقاقه في العوض الا لبدل الاقره وفضل السكون والاكثر
فان كانا ذون اقره رجع بعد الملاك ان المذون كان من انكار رجع بالبدل على ما يوجب لم يبيع بعينه
اذا اذن رجل على آخره اذ اذن المذون باخذ موصفا في حق زعمه ففعل ما حله على ان يخطو فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
كان استيفاء البعض الحق واستيفاء البعض وان استيفاء البعض على العين بل هو خصوصية بالبدل فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله
واحد وترك غيرهما فخرج على قوله ان ياتي في الحق لا في المصلحة فخرج على قوله ان يكون المصالح منه حق الصلح فخرج على قوله
عن دعوى الباقي هذا انما هو الاصل في جواز الصلح من بعض المذون وهو ان يترك ماله في الصلح ويملك الباقي

مستوفيا بعضه من بعض او يلحق به ذكر البراءة من دمول ربا في لانه المبراهة من دمول العاني
جائز في حق الصلح من دمول المال لانه في معنى البيع في جاز بغيره جاز في حق دمول المستفقة كان يدعي في دور سكني
سنة وصية من صاحبها في حق الوارث او قدر فصلا في حال او مستفقة جاز لانه اخذ العوض منها بالجاره جاز فكله اذ
الصلح لكن انما يجوز الصلح من المستفقة في المستفقة اذا كانتا في حق جاز بان يصالح من السكني ما خذته العبد مستفقا
وانما اذا اخذ جاز بان كان الصلح من السكني مستفقا فلا يجوز وقد قرر في كتاب الاجارة وقت دمول السرق ان اذا اذاع
على مجرمون الحال انه بعد فصلا في المدعى عليه جاز وكان مستفقا بالطلاق ان في حق المدعى والمدعى عليه حتى ثبت
الاولا ولو وقع الصلح باقرار من المدعى عليه والاولا وان لم يكن باقراره ففصل النزاع في زعم المدعى عليه وحق بانه
في زعم المدعى حتى لا يثبت الاول الا ان يتم المدعى البينة فتقبل الاول وقت دمول النزاع في النزاع وكان
خلق بغيره في حق الصلح اذا كان الرجل هو المدعى والمدة في شك في مكان العبد المستفقة فيه بانه يملك في حقه مطلقا لان المال
من تركه البضغ خلقه والصلح يجب عليه ما اقرب مقود اليه كما هو في حق لا فتهاد السجين وحق الخصومة لانه هو الذي
ان لا يجوز الصلح اذا كانت المدعى المراد بان تدعى كما جاز على جاز فصلا جاز في حق المدعى لانه بغيره بالترك الذي كان
جعل ترك المدعى في حقه ففرقة فلا دعوى على الزوج في الفوقه كما اذا سكنت من زوجها وان لم يجعل فرقة فاما ما كان عليه
فقبل المدعى لانه الفرقة لما لم توجد كانت دعواه في حالها البقاء والصلح في زعم المدعى في حق المدعى بالحق والحق في حقه
وقبل يجوز لانه يجعل كانه زاد في ماله ثم خالفه كما جاز على المدعى لانه الزيادة في حق من دمول حقه كما عرفت ان الصلح لا يجري
في حق المدعى في دعوى النسب لانه الصلح اما استقاط او معاوضة والنسب لا يتصل به ولا اقل ما دون رجل
عنه او صاحب من نفسه لانه نسبه ليست من كسبه فلا يجوز له التعريف فيها ثم صلح العبد كما دونه وان لم يصح لكسبه
لولا التقبل ان يتقبل بعد الصلح لانه اذا صلح ففقد من غنه بغير نصيب العفو ويوجب البذل في حق المولى بل في حال
ما بعد العفو ان صلح من نفسه صحيح كونه مكلفا في حق المولى فاما كانه صالحا على بذر مولى جاز او اخذ به بعد العفو
او ففعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يتقبل فكل هذا في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
ذلك ان التقبل بعد الصلح من كسبه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
بل المولى وهذا ان اذن احد رقبته فانه يكون خصما فيه واذا جاز عليه كان ان رقبته او اقل لا يكون رقبته للمولى بل
لورثة حتى يردوا بها كانت وبها كسبه من اخر حيوته ويكون العقل لهم فصار كما في حق رقبته من نفسه ولا يملك
العبد المأذون في ذكره الربيع في حق الصلح من مستفوق تلف بائنه من نفسه او عرض بعنه ان من نصيب ثوبا او جديدا
قبضه العفو استبرأه فصار في العفو ورضه جاز وعنده مما لا يجوز ان كان بائنه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
على ما يرد في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
لا يكون الكسب عليه فانه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
لا يكون حتى او قضى الغاصل بالقبض ثم صلح على ان لا يملكه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى

وان كان في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
في الخطا مستوفيا من دمول ربا في لانه المبراهة من دمول العاني جاز في حق الصلح من دمول المال لانه في معنى البيع في جاز بغيره جاز في حق دمول المستفقة كان يدعي في دور سكني
سنة وصية من صاحبها في حق الوارث او قدر فصلا في حال او مستفقة جاز لانه اخذ العوض منها بالجاره جاز فكله اذ
الصلح لكن انما يجوز الصلح من المستفقة في المستفقة اذا كانتا في حق جاز بان يصالح من السكني ما خذته العبد مستفقا
وانما اذا اخذ جاز بان كان الصلح من السكني مستفقا فلا يجوز وقد قرر في كتاب الاجارة وقت دمول السرق ان اذا اذاع
على مجرمون الحال انه بعد فصلا في المدعى عليه جاز وكان مستفقا بالطلاق ان في حق المدعى والمدعى عليه حتى ثبت
الاولا ولو وقع الصلح باقرار من المدعى عليه والاولا وان لم يكن باقراره ففصل النزاع في زعم المدعى عليه وحق بانه
في زعم المدعى حتى لا يثبت الاول الا ان يتم المدعى البينة فتقبل الاول وقت دمول النزاع في النزاع وكان
خلق بغيره في حق الصلح اذا كان الرجل هو المدعى والمدة في شك في مكان العبد المستفقة فيه بانه يملك في حقه مطلقا لان المال
من تركه البضغ خلقه والصلح يجب عليه ما اقرب مقود اليه كما هو في حق لا فتهاد السجين وحق الخصومة لانه هو الذي
ان لا يجوز الصلح اذا كانت المدعى المراد بان تدعى كما جاز على جاز فصلا جاز في حق المدعى لانه بغيره بالترك الذي كان
جعل ترك المدعى في حقه ففرقة فلا دعوى على الزوج في الفوقه كما اذا سكنت من زوجها وان لم يجعل فرقة فاما ما كان عليه
فقبل المدعى لانه الفرقة لما لم توجد كانت دعواه في حالها البقاء والصلح في زعم المدعى في حق المدعى بالحق والحق في حقه
وقبل يجوز لانه يجعل كانه زاد في ماله ثم خالفه كما جاز على المدعى لانه الزيادة في حق من دمول حقه كما عرفت ان الصلح لا يجري
في حق المدعى في دعوى النسب لانه الصلح اما استقاط او معاوضة والنسب لا يتصل به ولا اقل ما دون رجل
عنه او صاحب من نفسه لانه نسبه ليست من كسبه فلا يجوز له التعريف فيها ثم صلح العبد كما دونه وان لم يصح لكسبه
لولا التقبل ان يتقبل بعد الصلح لانه اذا صلح ففقد من غنه بغير نصيب العفو ويوجب البذل في حق المولى بل في حال
ما بعد العفو ان صلح من نفسه صحيح كونه مكلفا في حق المولى فاما كانه صالحا على بذر مولى جاز او اخذ به بعد العفو
او ففعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يتقبل فكل هذا في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
ذلك ان التقبل بعد الصلح من كسبه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
بل المولى وهذا ان اذن احد رقبته فانه يكون خصما فيه واذا جاز عليه كان ان رقبته او اقل لا يكون رقبته للمولى بل
لورثة حتى يردوا بها كانت وبها كسبه من اخر حيوته ويكون العقل لهم فصار كما في حق رقبته من نفسه ولا يملك
العبد المأذون في ذكره الربيع في حق الصلح من مستفوق تلف بائنه من نفسه او عرض بعنه ان من نصيب ثوبا او جديدا
قبضه العفو استبرأه فصار في العفو ورضه جاز وعنده مما لا يجوز ان كان بائنه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
على ما يرد في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
لا يكون الكسب عليه فانه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى
لا يكون حتى او قضى الغاصل بالقبض ثم صلح على ان لا يملكه في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى في حق المدعى

السلطان العدل فمن طلب ديوان في قاضي قبله من الخراج السلطان والصلوات وكذا ذلك
القاضي يكتب في حق احد بها ان يكون في يد الختم والآخر في ديوان القاضي اذ بما يحتاج اليها من المعاني
وما في الختم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم التورق الذي كتب القاضي عليه المحررول من السج ان كانت
من بيت المال بحسب ما دفعه لانه كان في يد الختم وقد صار الختم لغيره وكذا ان كان من مال اموال الخفصوم في العي
لانه ما اخذ من الخفصوم بل للمدين وكذا الخفصوم تكون في يده في عمله وقد استعمل العمل الى غيره والنزاع لمجوسا اقرع
اوقام عليه بنية يعنى نظرا في حال المجوسين لانه يقبض ناظر الملك من قس اقرع حق وانكره فقامت عليه بنية الزمها اياه
ولا يقبل قول المحررول عليه الابنية لانه صار له احد من الرعايا وشهاد بالواحد ليست في خصوصها اذا كانت بغير
بنفسه والآن وان لم يقر ولم يقع عليه بنية نادى عليه ان لم يجز تخليته حتى ينادى عليه ان يامرنا بان ينادى كل
يوم اذ جلس من كان يطلب فلان بن فلان المجوس الغدا حتى ينجف حتى يجمع بينهما فاذا لم يظهر حصر اخذ منه قبلا
بنفسه وخلافه ان اطلقه ونظرا في الودائع وغلطات الوقوف ايجد حصرها المحررول في ايدي الانشاء وتعمل بالبنية
او اقرع في اليد لان كل ذلك في لا يقبل المحررول لانه لا يقرع ولا ينادى بالبنية من ردت بقرع ان اليد كانت
مطفا حتى يفسح اقرار القاضي كما في يد في الحال لان من في يد مال اذا اقرع الانا لا يقبل اقراره وجلس في
في مسجد واجامع اول لانه اشهر حواضه البلدة او مجلس في داره واذا كان الكفاية باله حواضه فيها وجلس
معه من كان جلس قبله لان المجلس في داره وحده يورث الشهادة ورد ان لم يقبل يدية لان قبولها يورث الى امرنا
المهدي الا ان ذلك لم يجرم اولى الضاد ما دام ان لا يرد منها قدر احدى ارجون عادية قبل القضاء بمهاداة
لان الاول صلة الحرم والشان ليس للقضاء بل في العادة ان لم يكن لها خصومة اذ لو كانت لكانت اكلها بغيرها
وسرهم الجنازة لانه من حقوق العلم على العلم لا المدونة الخاضعة وهي مالو علم المضيف ان القاضي لا يخرجه الا بخذنا
لان الحاجة لاجل الغنى والخلاف العامة ويعود حرجا لانه ايضا من جملة الحقوق وسوى بين الخفصين جلوسا وبقيا لا
تقولهم اذ اقبل احدكم بالقضاء فليس يتكلم في المجلس والآن رن والنظر والاب احدكما ولا تثير اليه
ولا يلقه بجهة التهمة ولا يتحقق في وجهه لانه افراء ما ضمه ولا يخرجه مطلقا ان لا يامرهما ولا واحد منهما
ولا غيرهما لانه يبرل مهابة القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يخرجه معه بما قال في الكافي ولا يخرجه
ولا مع غيره ولا يلقه بجهة التهمة ولا يلقن الشاهد شهادته بان يقول له الشاهد بكذا او لا لانه اعانة لاحد
لا احد الخفيين قبله تعلقين الخفصين استحسن ابو يوسف فيما لا تتمه فيه لان الشاهد قد يخرجه بانه الخفي فكان
تلقه اجماعا للمخفى بخبره احصاء الخفصين والتكفيل واذا نشأ الحق على الخفصين باقراره او ببنية امره ان القاضي المور
بدفعه الى دفع الحق فان ابل ان اشتهع من الذم حرج شرط الاباء بعد امره ولم يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه
ببنية او اقراره وقرق بينهما في الهداية بحسب ما ثبت لظهور الظاهر بانكاره وان ثبت باقراره لم يجز
بحسب اذ لم يفرق كونه ما طلاق في اول الموهلة فلو طلع في الاموال فلم يستصحب الحال فاذا اشتهع بعد ذلك
حسب لظهور مطلقه ومثله حكم من الهدر الشاهد وانما حكمه في سنن الامية عنك لانه اذا ثبت ببنية بعد

ويقول ما علمت ان له على الدنيا الا السادة فاذا علمت قضيت في بيان ذلك في لافق رر ورا حسن ما ذكره
هنا كما قال الزبلي قد رمايرك اختلاف في تقدير مدنا الجبس والعبيد في موقوف الى وان القاضي ان الجبس
واحوال ان سببه متفاد بطلبه في الحق متعلق بقوله حجب وكذا قوله فيما لم يمتنع به بدل ان كان
حصل كختم مبيع وقدره او التزمه بعقد كالمهر المجل و بدل الخلع ودين الكفالة لان المال اذا حصل في يده
ثبت غناؤه به واقراره على التزمه باعتباره دليل سارده في غيرهما من اليد يورث الى لا يجس ان ادعى الغفر
اذا لا دليل على اليسار الا ان ثبت غنائه عنده فيجب فقد مايرك ما يقر له الدليل اذ لم يوجد كان القوت
لكن عليه الدين وما المدين رغبان غناؤه فيجب ثم لا احد فان لم يظهر له حال اطلاقه فقلنا ان لم يمسره فيجب
بعد ما يكون ظلي ولم يمتنع غناؤه عنده ان يكون حقه عليه لا يمتنع طلبه الاخر حقه ولا يقبل بنية علم القلاس
قبل حجب لانه بنية على النفي فلا يقبل ما لم يتبادر بخبره وهو الجبس وبعد تقبل على سبيل الاحتياط وبنية
اليسار اولى يعنى اذ اقام المدين بنية على اليسار وانده على عليه في الامور فبنية اليسار اولى لانه
عارض وبنية المدينان وارتد حجب لموسر لان الجبس جزء الطم فاذا اشتهع في اداء الحق مع القدر في عليه
ظهر ظلمه فيجوز ان يتبادر حجب لا يجس النفقة حاضنة لزوجه ولو له لانها تغطي نفقته الزمان وانما
بان حكم الحاكم بهادار مطلقا الزوجه ان عليها فلا يجس ايضا لانها ليست بيد من مال ولا لزمته بعقد على
ذكره بان الجبس في الانفاق عليه ما اذا اتى من الانفاق لان النفقة لحاجة الوقت وفي تركه فسد اهلها
فيجب دفعها كما تقضى الزمان في غير حقه وقود خاترة القضاء يستغنى من الشهادت وشهادتها جازية
في غيرهما فكذا القضاء واثمة ولا يجوز فيها ما خاف من شبهة البدنية ولا يستحق القاضي ان لا ينصب نائبان
الموقوف اليه القضاء والتقليد ولا يتصرف في غير موقوف اليه كما كوكيل لا يוכל بل اذ ان الموكل الا اذا فوض
الى الاستخلاف اليه بان قبل له من قبل السلطان وانه من شئت فقل ان كان مور باقائه لجمعة وهو الخطيب
فانه يستخلف في الصلوات للفرق لكونها على شرف الغور في فم بخر لقات الجماعة من سمح الخطبة فمقول
شخصه وقد مر حقيقة في باب صلوة الجمعة وفيه ما قوله الا اذا فوض اليه بقوله فتاب القاضي الموقوف
اليه ما يبين الاصل يعنى السلطان فلا يعثر له ان اذا كان نائبان الاصل لا يعثر له القاضي ان اذا فوض اليه
بان قبل له من قبل السلطان استدل من شئت في يجوز له العود ولا يتغير ان نائبه القاضي بخبره ان القاضي من القضاء
وهذا ايضا فرع ما قبله ونائبه غيره من غير الموقوف اليه ان قضيه رواجا من ان يقض عنه كذا سمح
قضى في غيبته واجاز ما صح قضاؤه لان العقود حضوره في الاول وقد وجد بعض حكم خاص اقرع اذ
رفع اليه حكم فاحض امضاها اذا كان مجتهدا في الا ما خالف الكتاب او السنة المشهور او الدجاج اذ لا يتر
لا احد الاجتهاد دين على الاخر وقد تبادر الاول بانقضاء القضاء فلا يقض بما هو دونه فلو قضى فاحض انه
بشاهد ويدين المدين او يثبتون قبل الوطن بجد النكاح في مطلقه الثلثة او بجد ربيع مترك التسمية
او بجد ربيع درهم بدرهمين لا ينفذ اما الاول فلهي الخفة الكتاب لانه تعالى قال واستشهدوا شهادتين

رجا لكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا اذا كانا بغير عقد الحكم عليه ولا ذلك ادنى اثرنا بواو لا
على الادنى واما الثاني فلانه مخالف لمحدث المشهور وهو حديث الغيلة واما الثالث فلانه مخالف لما اتفقوا
عليه في المصدر الاول فكان قضاءه بخلاف الاجماع واما الرابع فلانه خلاف في مقتول من ابن عباس فقد اختلف عليه
الصحابه فلا يعتبر خلافه كذا في الكافي وقد فرغ ما قوله يحض حكم قاض آخر بقوله فانما مقتول من ابن عباس فقد اختلف عليه
نقد قضى من حرق قذاف قصاب او قضى الاملى او قضى امران قوله بعد روتود متعلق بقوله قضى او قضى قاض
لامرأة وقاض بشهادة من الى دور الشايب وشهادة الاملى وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بحد روتود
بشهادتها الى شهادة امرأة نقضت كلامها بغيره ولم يخالف ما ذكره من ان لا يملك ان نقضت ما كانت لانها لا تملك
الاول كالثاني وان دلنا بتدبير النصف به فلا يتحقق باجتماعه لم يتبادر به لانه والله والعقود حق الشراء
بحسب حسنة ومن حسنة ان يلزم ولا يعتبر فيه عليه واما نقضه بعد وصيه مطلقا او سواه مما سلم وكذا نقضه
كافر مما سلم فلا ينفذ ابد الا نقضه اهلية الشهادتين فيهم عليه يوم كوث لا بد من تحت نقضه بخلاف يوم العمل
يعني اذا ادلى رجل انما مات في يوم كذا وقضى به فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم مع
ويقضى بالنكاح ونوادى قسلة فيه وقضى به لم تسبح دعواها النكاح بعد كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك
بذامير ان لا يمس ومات وترك ميراثا وقضى به بالبنية فقال المولى عليه انك انك الذي تدين الارث فمات
فقبل فلانة التي تدين ان ماتت روتود واقام البنية لم يصح الدية وسره ان العقدة بالبنية بما ان عتد دفع النزاع
والموت من حيث ان دعوت ليسرهما للنزاع ليرفعه باثباته بخلاف العقل فانه من حيث هو في كل المراتب كمال الخلق
العقود بحكم او حصة بشهادتين وقدر ينفذ ظاهر او باطنا الا اذا كان سبب معين يعني ان العقود كالبيع
والشراء والاجارة والرهان كالكساح والعقود كالكساح كالقالة والفرقة بطلاق وكذا فانه ينفذ فيها عند ارجح ظاهرا
وباطنا وعند الباقيين ينفذ ظاهر الا باطنا بخلاف الاملاك المرسلة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانهم
اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهر الا باطنا لان الملك لا بد له من سبب وليس يوجب الاسباب الاولى في السبب المرسلة
فلا يمكن اثبات السبب سابقا للعقد بطريق الاقضية وفي النكاح والشراء بقدر النكاح والشراء في النكاح
للعقود وفي الهبة والهدية روتود من ارجح والامر بان نقض ظاهر ان يسلم القاضي انكره نفسه بالامر جل
ويقول سلمت نفسك اليه فانه زوجك وبالنقضاء باطنا ان يملك له وطها ويملك له المكن فيها بينهما وبين الله تعالى
لهم ان سترها من الزوجة الزوجه ظاهر الا باطنا فينفذ العقدة كذا في النكاح لان العقدة ينفذ بقدر ارجح وكما روي
ان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي يكرهه وادعى امره من وقضى بالنكاح بينهما فقلت ان لم يكن به
يا امير المؤمنين فزوجني منه فقال على رده شاهدك ولو لم ينفذ العقد بينهما بقضاء واما استعصم من جديد
النكاح عند ظاهرا ورجعة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصيله من الامانة وكان الشهود وروايد ليل العقدة
العقود في الجهر فيه الباء في قوله بخلاف روتود متعلق بالعقود المراد بخلاف الراد حلق العقد المذهب
كالخلفي اذا حكم على مذهب الشافعي او نحوه او بالحنفي باذهب اليه ابو يوسف اجد

او نحوها من المذهب الامام فليس حكمي بخلاف روتود لو كان قضاءه ما سببا من عقدة عند ارجح ولو كان
فغيره روتودا وجه النقض ان ليس بخطا وبقين وعند ما لا ينفذ في الوصية لان قضى بها هو خطاء
عنده قبل عليه الغنوى قاله في التمهيد وقيل الغنوى على النقض فانه في النقض او في الغنوى اذ قضى في كل
الاجتهاد وهو لا يبره ذلك بل يبره خلافه فينفذ عند ارجح وعليه الفتوى كذا في الكافي لا يقتضي حكمها
ولا لا لغو ولم يعلق بقوله لا ينفذ لاحد الخصمين حتى تسبح الا قوله ان النقض يقطع المنازعة ولا منازعة
هنا لعدم انكار نقض جميع القضايا الا بحدود ما يبره حقيقة كونه ووجوبه او شرعا كونه انقاض او حكميا بان
كونه ما يدعى ما انما يبره سببا لما يدعى على اوجه فينصب الحاضر خصما عن الغائب ويصير العقدة عليه نقضا
على الغائب كما اذا ابرهن ما ذكره ان استشهد المدعى من فلان الغائب حكم على اوجه على ما انما يبره
ادعى حسنة في بغيره انه استشهد المصلحة الغائبة واقام البنية على ذلك البند وقضى به ثم حرق الغائب واكره ذلك المصلحة
ان النكاح ولا يحتاج الى اعادة البنية لانه صار حقيقيا عليه فان المدعى ما يتوسل الى ثبات حقه على اوجه
الاثباتية على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب شرعا لما يبره حقا لان لا يكون الحكم على الحاضر حكميا على
الغائب اذ كان فيه ابطال حق الغائب كما قال لامرأة ان طلق فلان امرأتها فانت طالق فادعت لزوجه
الحالف ان فلانا طلق امرأته ودفع الطلاق على الحال لا تعين بينه في الاصل ان فيه فخر اعل الغائب لا يبال
لنكاحه بخلاف ما لو لم يتقن حذرنا لولا طلق فلان بدخول فلان الدار فانه تعين لعدم نقضه ابطال حق الغائب
وهنا زيادة تفصيل ذكرت في البنية فمن اراد ما فليست فيها واما اذا قضى عليه على الغائب متعلق بقوله
ما يقضى على غائب فقبل ينفذ وقيل لا قال في العمادة الحكم على الغائب ينفذ عند الشافعي وينفذ عند باقي اهل
المدائنين المذكية اذا استوفيت بالدين قول به البيع للمفاسد لا لورثة اذ لا ملك للورثة فيها فلا يكون
لهم ولا في البيع بغيره اي القاضي مال الوقف والغائب والبيع يملكه كذا في الحق لا الراجح الا في
اي لا يقرض الاب مال ابنه والوصى مال البتة والفق في الاقرض مصلحتهم ببقاء الاموال محفوظة
مضمونه والقاضي يقرض على التحصيل بخلاف الاب والوصى قضى باجور متعده او قربة بالقرم عليه من كماله
ولو قضى باجور خطاء فعلى الغرض كذا في التمهيد حانية والواقعات للمصدر الشهد حكميا ارجح
الحصان بينهما حكميا من صلح فاصلا لم يتصف بما بنا في الفضا في بينهما بنية روتود مع الحكم بالبنية
رفع نزاع بينهما بها ومع الحكم بالامر بالامر الزام على الموقوف ذكره في الزمانية روتود في غير حد
او تود اودية على العاقلة در حيا حكمية الاصل ان حكم الحكم بنية الصلح في يجوز استحقاقه بالصلح
يجوز التكميم فيه وما لا فلا واستيفاء الحد والحدود لا يجوز بالصلح فلا يجوز التكميم فيها ولا
يعتني به اي يجهل في غيره ما ذكره في التمهيد سائر الدعوى فيه كذا في اوجه اخباره باقره احد الخصمين وبعد ازالة
شبهه جاز ولا يثبت اي نقض الحكم لا يبره اخباره بحكمه لا نقضه ولا يثبت كانه في الغرض العترة اذا
قال قضيت عليك بكذا او لكل منهما الرجوع قبل حكمه لانه حكم من جهته ما فيشوق حكمه على صاحبه فان

فان قيل الحكم ثبت بانفاخ ما فينبغي ان لا يصح الا في احوالها فاما في احوالها فاما في احوالها فاما في احوالها
ان يكون جميع احواله شرا فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
عليه الحكم القاضي اذا قضى شرا فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
لهم الحكم فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
من اجتماعها فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
يكون انما هو في الواجب كافي البصر والخلق وخوفا رغب حكم الى المولى ان وافق مدعيه انما هو في نفسه ثم
في احكامه والا ان كان خالف اطلاقه فرفق بين هذا وبين ما اذا رفع الى القاضي قضية فاضل آخر فاما في احواله
وان خالف رايه اذا كان في نفسه بغيره فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
عليه حكمه فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
محجة في حق الكل فلا يكون له القاضي ان يرد اذا خالف القاضي فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
المحل عليه بعد ما سمع القاضي البينة عليه او غاب الكوكل بالخصوصة بدقوى البينة قبل القبول او مات الكوكل
ثم عدلت تلك البينة قبل لا يقضي وقيل يقضي وقيل لا يثبت الا في هذه الاربعة بالناس ولو اقر المدعي عليه شرا
يقض عليه باقراره في قوته ثم وان غاب الكوكل او مات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الكوكل يقضي عليه بتلك البينة
وكذا لو غاب الكوكل ثم حضر الكوكل فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
يقض برأيه بالوارث وكذا لو اقيمت البينة على احد الورثة ثم غاب بقض برأيه بالوارث الا في هذه الاربعة
البينة على احد الورثة ثم غاب بقض برأيه بالوارث الا في هذه الاربعة فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
برأيه عليه ولا يكلف باعاد البينة كذا في الحاشية **باب** كتاب القاضي في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
الى القاضي ثم قال فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة لوجود البينة وكنت حكم به في هذه الاربعة فاما في احواله فاما في احواله
المراد بالخصم هو الكوكل من الغائب او المستحضر الذي جعله وكلاء لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعي عليه
فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل هو شرط في قوله وان شهدوا على خصم لم
يكن في ظاهره كغيره وشرطه انما هو ان القاضي لا يثبت بالبينة الا في هذه الاربعة فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
والوثيقة تشهدوا على خصم حكم به القاضي بها ان يشهدوا بها وكنت حكم به في هذه الاربعة فاما في احواله فاما في احواله
حكم وقد استدل عليه القاضي في كتابه فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
والاول يكون في صورت ان استخفاف فان المدعي عليه اذا كان الكوكل عليه واراد الرجوع على ما به وهو في
بلده فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
لنفسه احكم او شهدوا على خصم فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
برأيه ان يثبت الشهادته ان القاضي يكون في هذه الاربعة فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله

حكم

حكم المكتوب اليه وكتاب القاضي الى القاضي وهو نقل الشهادته حقيقة لان مقتضى ذلك وقيل بما لا يسطر
بشهادة احده من المدعي والخصم كالمدين فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
والعقد فان يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الشهادته والشهادته بان ادعى رجل لخاصة ما امر ان او بالعلم والاد
كتاب القاضي في ذلك القاضي احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
والمنصوص به الامانة والمضاربة الخ ودين والشهادة والوكالة والوفاء والقسط والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
لما سبقت له لا يقبل في القود والورثة فان ذلك بمنزلة الدين وكما مقتضى في الحاشية فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
انه لا يقبل في الامانة المنقولة في القيد والعبيد والامانة فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
والشهادة فان في الحاشية رجع ابو يوسف من القول الاول وقال انه يقبل في العبيد والامانة لان الباقي
بغيره في العبيد دون الامانة وعنه انه يقبل فيها بشرا بطل من ان يقبل في جميع ما ينقل عليه فاما في احواله فاما في احواله
وقال القاضي الاسيحي وعليه القول وكذا في الكافي ولا في حقه وقوله ان لا يقبل فيها لان فيه بشرة
البينة عن الشهادته ولا يثبتها على الاسقاط وفي قبوله من في شهادتها فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
اسم القاضي المكتوب اليه وسببه واسماء الشهود واسماءهم وانما كل واحد منهم شهد
عقب المدعي الصادر من فلان فلان ولا يصح الاقتصار على قوله من المدعي ولا يثبت ان يكتب من ذلك وقيل انما
حتى اذا شهد شاهد قبل الاستشهاد لا يقبل شهادته صحيحة متعقبة للفظ والمفعول قد مر في كتاب الشهادته فاما في احواله فاما في احواله
لفظا ومعنى وقوله ان القاضي المكتوب على اسم الشهود او على اسم المدعي او على اسم الشاهد او على اسم الشاهد
واسماءهم ان اسما الشهود والطرف واسماءهم فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
بدون الكتاب كذا في الحاشية وكنت حكم به في هذه الاربعة فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
الوقت ام لا ولا يكتفي بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وختمه عند مدعيه فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
اذ عهدها علم الشهود في المكتوب شرط جواز القضاء وابو يوسف لم يشترط ذلك في المكتوب اليه وسببه بل يجوز ان
ان يكتبه ابتداء الى كل من يصل اليه تعالى بغير اذن الخصم ولا الاقرار عليهم وختمه فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
وليس الجبر على المعانة وعليه المأثورون توسعة على الناس فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
القاضي الى القاضي الذي هو نقل الشهادته لا يكون الا قبل الحكم وبشرط ان يكون المكتوب من معلوم ان معلوم ثم معلوم
ان المدعي معلوم ان المدعي عليه والقباس بان جواز العمل بكتاب القاضي ان كان كتابه لا يكون اقوى
من خطابه ولو حضر بنفسه المجلس القاضي المكتوب اليه وختمه بكتاب القاضي لا يصح الا في هذه الاربعة فاما في احواله فاما في احواله
من الرعايا فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
وخصمه في بلد اخر فيستعذب الجمع بينهما ولا يمكن من ان يشهدوا بها فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
الشهادته على الشهادته في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله فاما في احواله
الشهادته الا في قاضي موافق من قبل السلطان احضره عن الحكم عليك الجمعية ان يقدر على اقامة الجمعية فلا يقبل في قاضي

رستان ولا يجوز كون شهود الطريق نقار او لو كان المدعى عليه كافر لان شهادتهم مكرمة الحكم على من يفتي بحجة
عليه ولا عبرة بالحكم ادعى ما يوجب مالا واراد بعث وكيله تحصيل المستحق من المدعى عليه فانما يكتب له
او بعضا او ما ابرأت ذمته وما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ذكركم القاييب كمثل ان يبدل بحدود
الكتاب اليه انه اولى ذلك المال اليه ولا يكون له شئ من ثمنه في بيعه او حلف قبل يذبح ذلك
ويقره المسألة فاذا انقطع الشهود ان شهود الطريق ولم يبقوا الى المكتوب اليه او صلوا الى المكتوب اليه
ووجد الخضم في ولاية فاض اخرا شهود على شهادتهم جليلين اخرين كما في الشهادة على الشهادته وكتبها على طرفها ان
الشهادته على الشهادته بدسها ما يول الشاهد من الاصلين فانها انما كتبت بدسها ما الى الشاهد اليه الاصل
ان اصل المكتوب ان كان الخضم في يد اولى فاض اخر وثم الى اخر الى ان يصل الى ان يكون الخضم في ولاية
ما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب القاضي الكاتب شرعا في بيان الاحكام المتعلقة بكتاب المكتوب اليه يقال
شتم انه من كان الخضم في ولاية سوا كان ابتداء او انتهاء لا يقبله ان نقل الشهادته الى الجضور الخضم لانه
بمقتضى اداء الشهادته اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود يكتب اليه المكتوب اليه كما ان شهادته الفروع ينقل شهادته
شهود الاصل بعبارة وكما لا يسمع الشهادته على الشهادته الى الجضور الخضم لانه لا يقبله ان نقل
بجلف سماع القاضي الكاتب الشهادته لانه لا يقبله ان نقل الشهادته الى الجضور الخضم لانه لا يقبله ان نقل
قال ابو يوسف يقبل من غير حضور الخضم لان الكتاب يخص بالمكتوب اليه فكان له ان يقبله واكمل بعد ذلك يقع
بما علم من الكتاب فاعبر حضور الخضم حكمه كذا في غاية البيان وان يقبل ايضا الشهادته جليلي اورجله
وامر اثنين لان الكتاب قد يترور اذ الخطا والخاتم سبب الخاتم فلا يثبت الاجته نامة وايضا كتاب القاضي
ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينفذ فيه ويعمل به ولا التزام الا ببينة فاذا شهد عند ان شهود الطريق عند
القاضي المكتوب اليه ان كتاب القاضي فلا يثبت فلان وعد لو اتمته قال في الكافي الصحيح انه لما يقع بعد ثبوت
العد الذم بما يحتاج الى زيادته الشهود ولو اداء الشهادته انما يمكن بعد قيام الخضم وقرأه على الخضم والزمه
ما فيه ان يقر كاتبة فاضا فيبطل اي كتاب القاضي ان زاع عن القضاء بموت او عزل او زوال اهلية القضاء
عنه قبل وصوله الى الكتاب اليه لان الاصل ان حشر الواحد لا يقبل وانما يقبله باعتبار الولاية الشرعية
فاذا لم يبق عاد الامر الى الاصل ولهذا لو اتفقا فاضيان في حكم احد هما دون مصر لم يثبت حكمهما فاعلم ان احدكما
للاخر قد ثبت عند كذا فاعلم به لم يقبل لان انتفاء الولاية كذا قال المكتوب اليه عن القضاء بما ذكر
من الاسباب فانه ايضا سبب بطلان كتاب القاضي الكاتب ان اذ كتبت بعد اسم اليه المكتوب اليه والى
كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لما عرفت الاول صحى كتابه القاضي اليه فيجعل فيه ثبوت الحكم من شئ
ثبت بغيره ولا يثبت قصد اوان كاتبة الى قوله ان كل من يصل اليه من قضاة المسلمين انما يثبت به انما تسمى انما
المكتوب اليه يجوز ابو يوسف فانه توسع بعد ما انتهى بالقضاء فان قال الخضم بعد وصول الكتاب لم يثبت
الذي كتب فيه فعمل المدعى انثبانه باقامة البينة على انه يقر او يقر ان الخضم عند هذا القاضي في القاضي الذي كتب

ان لم يكن فيه

اولى الشهود الذين شهدوا عليه بالحق عند القاضي الذي كتب الكتاب وفان لهذا القاضي ان يكتب على الخضم
بما عرفت انما انما لم يثبت ذلك فانما كذا ما عرفت ذلك فان لم يثبت ما يثبت به بعد التهم بان قال
ان الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عليه بالحق عبيد او محذودون في القذف او من اهل الذمة
يسمع القاضي هذا الطعن فان اقام علم ذلك شاهده لم يقبل القاضي ذلك الكتاب لان هذا الاشياء
ليست بخارج مقرر فلا المتعقب قبول الشهادته عليها ما يبين ان ما ذكره في مخرج الجامع الصغير في كتاب
القضاء انه قيل ان الخصاص ذكر ان الشهادته على الجور المحذور مقبول غير صحيح لانه هذا الاشياء ليست
بخارج مقرر وهذا اذا اقامت بدنه وان اقام شهادته او احد اذكر في الكتاب ان هذا سببه بغير انه تمكنت
التهم الشهادته الواحد فينبغي الشهادة في القضاء والقضاء مع الشهادة لا يجوز فينبغي فان وجد الامر
على ما قاله هذا الواحد فلا يقبل بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي لمخصاف وانما مات الا الخضم فكذا
القاضي الكتاب على وادته او حصة لقيامهم مقامه جاز نقل شهادته شهادته واحد يقع اذ كان له جليل على اخر
في بلدة اخرى دعوى ولا شهادته واحدة في بلدة اخرى في بلدة المدعى عليه واراد ان يقبل شهادته
من في بلدة ويذكر ذلك الشخص ويكتب بكتاب الشهادته وشهادته هناك جاز وجاز كتب في كذا
يعني اذ كان له جليل على اخر في بلدة اخرى دعوى واراد ان يوكل رجلا في تلك البلدة ليجازيها جانبهم مع ذلك
الرجل جاز ايضا واختلف في حكمه ان القاضي يعلم قالوا ان يحضر اعتبر علم القاضي انما اذا علم القاضي ان رجلا
مضرب شيئا من المدعى باخذ من زيد ويدفعه الى المدعى وهذا اجواب رواية الاصول ودون ان سماعه من
القاضي لا يقبل عليه وان استفاد العلم في حالة القضاء عن شهادته شهادته واحد قال في القضاة يكون في القاضي
يقول في شهادته عام على شهادته اخر حتى يكون عليه مع شهادته شهادته اخر فيجب انما في العادة ثم ما فرغ من ذكر
السجل وبيان نقل الشهادته شرعا في بيان المحذور وما اعتبر فيه وفي السجل من كلام التبيين وبيان الصلح والجهة
والوثيقة قال في المحذور انما يكتب فيه حضور القاضي صاحب عند القاضي وما جاز بينهما من الاقرار من المدعى عليه او الاقرار
منه والحكم بعد انكاره بالبينة من المدعى او التمسك من البين من المدعى عليه علم وجهه يرفع الاستسقاء وكذا السجل في
في المحيط البير في ان الاشياء في الدعوى والخلاف ولفظ الشهادته من اهل ما يحتاج اليه وانما كان اهل القضاء
لما ختم الى ان المدعى بدعوى ان يستحق المدعى به المدعى عليه والشهود بشرها وترهم يثبتون استحقاقه ولا يثبت
استحقاق مع الاحتمال وكذا في السجل لا بد ان لا يثبت في محذور الدعوى فلا يثبت الحكم
واحضرت نفسه فلا فاعلم ان هذا الذي حضر عليه لا يقبل بجملة المحذور وينبغي ان يكتبه فادى هذا الذي حضر
على هذا الذي حضره اذ بدونه يوم انما حضره هذا او ادعى عليه غيره وكذا كذا عند ذكر المدعى والمدعى عليه في انشاء
الخضم لا بد من ذكر هذا فيكتبه المدعى هذا او المدعى عليه هذا لان بطلان السجل في كل ما لا يثبتون بالحق بدون
وكذا كذا في السجل اذ كتبت وقضيت في هذا على هذا لا بد ان يكتب وقضيت في هذا على هذا
هذا ان يكتب وقضيت في هذا على هذا وكذا كذا قالوا اذ كتبت في المحذور ذكر شهادته الشهود واداء

ولا ضرورت لان القضاة وقع للميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراثي ولا وارث الا يشيرون الملك للموت
واصله ان كونه تحت رايك ثابت فلا ينقض بغيره كما لو كان معرا وبطل بجوده بنفسه القاضي والظاهر ان لا يجرى في المستقبل
لان الحادثة صارت معلومة للقاضي ولان اليد وجوب باعتبار استنباط الامر عليه وقد زال كذا المستوفى بالاجماع
اي اذا كانت اليد في المقتول قبل بوجده من القاتل لا يحتاج الى الحفظ والشرع في اليد ابلغ في الحفظ كيد
يتلفه واما العار فيخفى فلا ينقصه وقيل المقتول على الخلاف ايضا ينع بترك المقتول في يده اليد وهو الصحيح لانه
يحتاج الى الحفظ والشرع في اليد ابلغ في الحفظ لانه المال في يد المقتول لا يملكه عارضا منا ولو وضعه
في يد عدل كان امنا فيه فلو تلف لم يضمن وانما لم يوجب الكفيل لانه انشاء خصوصية والقاضي وضع لصح لقطعها لانه
احسنها لانه انشاء ما وصيته بتلفه ماله ينع على كل حال واذا قال مالي او ما املكه صدقة ينع على مال التركة والقباس
فيهما واحد وهو قول زفر لانه اسم المال عام فليكنه التصديق بكل مال كافي الوصية وانه ايجاب العبد معتبر بايجاب
الله تعالى ثم ما اوجب الله تعالى من الصدقة المضافة الى مال مطلق لقوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة تعرفوا الى القبول
لا لئلا يمل المال كذا ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اربعة الميراث كونه خاضعة كما لو اراد ان يترك
في جميع الاشياء فكذلك الوصية فان لم يوجده في غير ما لا يكون له امسك منه قوته فاذا املكه تصدق بقدره لانه حاجته
مقدمة ثم ان كان صاحب حرفة يمكث قوته يومه وان كان صاحب دور وجوانبه يمكث قوته شهرا وان كان صاحب
صناعة يمكث قوته سنة وان كان ناصرا يمكث معتدرا ما يصل اليه ماله ليجب الا يقبله بل يعلم الوصي لا التوكيل بل يعلم
التوكيل بين اذ الوصي رجل لا يقر ولم يعلم الوصي حتى يبيع سبعا من التركة فهو وصي ويبيع جانبا ولا يبيع جميع التوكيل حتى
يعلم والوفى ان الوصية استخفاف بعد انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كتعريف الوارث والتوكيل اثنان والاية
التعريف في حاله لا الاستحالة في بعده لبقاء ولاية التوب عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية فلا يعلم التوكيل ولو لم يفسخ
صح تعريفه لان الاطلاق بالوكالة اثنان حتى للتوكيل المستوفى وليس فيه التزام ليشترط الا لزام ويشترط العزم في قبول
او مستور بين كمال السيد جناية عده والشفع بالبيع والكبر بالطلاق ومسلم لم يهاجر بالشرع لان الجبر بهذه الجملة
يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ويغيبه الامتيازات كما في من يترك الاموال من حيث منعه من التصرف
فوجب ان يشترط احد شحان الشهادته وهو العدد والعدالة وتوفير احوال السهر من حفرها باجماع القاضي واجبة
عبد المغموم واخذ المال فضاها واستحق العبد من يد المشتري لم يضمن ان القاضي او امينة بمقتضى الامام فانهم يجازون
الى ائصال هذا كذا فلو رجع الحقوق اليهم لفتا عدد اعني افاضها فتحل مصالح الناس ورجع المشتري على الغرماء لانه
معتد لم يرجع ماله على القدي في علمي ينع العقد والبيع ووقع للمغموم فتكون العهدة عليهم كما لو كان العاقبة
حييا او عبدا محجورا وقد توكل من غيرهما بالبيع فان الحق يترجع الى التوكيل وان باع الوصي لهم ان لغوا بما عا
القاضي وقبض كنهه وضاع من يده فاستحق العبد امواله قبل قبضه ان ائتمن رجعا المشتري على الموصي لان الرجوع
بالتمن في حقوق العقد وصقوقه ترجع الى العاقبة وهو الوصي نيابة عن الميت لانه وان نصبه القاضي فانما نصب
ليكون قابلا تمام الميت لا ليكون قابلا تمام القاضي وصقوق العقد ترجع اليه لو باشره في حيوته فكذلك ترجع الى

قام مقامه وهو ان الوصي عليهم ان يرجع على الغرماء لانه باع لهم مكانا فاعطاهم ومن عمل لغيره عملا ولحقه فيه ضمان
يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر بعد للميت مال رجع الغريم فيه بدنه لانه لم يصل اليه وقيل لا يرجع ايضا على من
لوصي من الخس لان الغرماء واجبة عليه بفعله لان قبض الوصي لقبضه والاصح ان يرجع لانه قبض ذلك وهو مضطرب
كذا في الكافي القاضي اخرج التلمذ للمغموم ولم يعطهم اياهم من هلك كان من ماله من الغرماء والثلثان للورثة
كذا في الواقعات ووجه ما ذكره امر قاض عالم عدل برجم او قطع او حرر قضى به على شخص وسقط فعله قال
محمد آخرا لا يقبل قوله حتى يعاين الجثة لانه قول القاضي يقتل الغلط والله اركن لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا
ما احتج بهذا في زماننا لان القضاة قد فسروا فلا يوثقون على نفوس الناس ودمائهم واموالهم الا ان كتاب القاضي
الفاقي حتى فانهم اخذوا فيه فظاهر الرواية لقرون وجه ظاهر الرواية في الاول ان القاضي ائتمن فيما فوض اليه حتى اؤتمن بالكتابة
اولى الامر وحاجته في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضي عالما حاد لا يجرى قول له ظاهر الامور
وعدم تهمة الخطاء والخيانة وصدق في عدل جاهد سلكنا حسن تفسيره بان يقول في الزمان ان استوفيت
المقر به كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالبرجم بقول من هذا السيرة ان ثبت عندنا بالحجة انه اخذ قضايا من حرك كناية
فيه وفي القضاة انه قبل عدلا بلا شبهة فيجب تصديقه وقبول قوله ولم يغفل قول غيره كما وهو جاهد فاسخ في عالم
فاسخ لانه الخطاء بالجرم والخيانة بالتلفق الا ان يعاين سبب الحكم من شيا شريفا في يقبل قوله لان القضاة
صدق في تعزول قال الزيد اخذت منك القاضية بكلمة ودفت اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادعي
زيد اخذ وقطعه فلما اقر ان يدي يكونها في قضائه ينع اذا قال قاضي معزول له جلد اخذت منك الف درهم ودفعت
الي زيد قضيت به املكك فقال الرجل اخذت ظلمي في القول للقاضي بلا يمين وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بحق فقال
فعلته ظلمي فالقاضي يصدق في كلامه حال اذا كان المأخوذ منه ماله او المقطوع يدين معزول يكون حال قضائه لانه لما اقر به صار
مقر اشرها وان الظاهر للقاضي ان قول القاضي علم سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان فجعل القول قوله بلا يمين اذ لو لم يشر
اليمن صار ضما وقضا والخضم لا ينفذ ولو انكر اكرهه فاضا بيمينه وقال لا فعلته قبل التقليد او بعد العذر في القول
قول القاضي ايضا في الصحيح لانه اذا عرف ان كان فاضيا صححت اضاؤه الاخذ الى حالة القضاء لانها معهودون وفي
مناقبة للضمان فصار القاضي بالاضافة الى ذلك الحاله مكررا للضمان فكان القول قوله كما لو قال طلعت او طلعت
وانما مجنون وجنونه كان معهودا **كتاب القضاة** لا يخفى وجه المناقبة بين كتاب القاضي
او كتاب القسمة بين لغة اسم الماقتسام كالقدره لا قدره وشرعا تخيير بين الحقوق السابعة بين التمسك المتقاسمان
وكرهها فعل يحصل به التمييز بين الانصباة كالتكليف والوزن والعدد والزرع في الكسبي والوزن والعدد
والزرع وسببها طلب الشراك او احدى الامتناع بحصة حتى اذا لم يوجد منه الطلب لم يقض القسمة
وشرطها عدم ثبوت المنفعة فانه افرزها لكل واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يخفف هذا
اذا بقي المأخوذ على ما كان قبل الا فرزها باجملة ومثاقفه اما اذا تبدل فيكون تبدلا لا افرزا وحكمها تقاضي نصيب
كل واحد لانه لا اثر المذهب عليها ولا تعزى مطلقا اي سواء كانت في المنكيات او القبيات ومن معزى افرار

واخذ عين حقه ومعنى مبادلة بين اخذ عوض من اثنان حقه اذ ما من جزء معين الا وهو مشترك على النسيبين فكان مبادلة
كل منهما فحصة كل واحد لم يستفد من صاحبه فكان الاخر ازاو النصف الا ان كان لصاحبه نصيبا في بعض ما فيه
فكان مبادلة وان وصليته غلب الاولى ان معنى الاخر ازاو النصف في النسيبات وان الكليته والموزونة والعددية المتفاوتة
لان مبادلة مثل حقه صورته ومنه فاعلم ان جعل بين حقه وان غلب ان الى المعنى المبادلة في غير ما يوجب الجواز
والعوض لوجود التفاوت بين الباعين فلا يمكن ان يجعله كان اخذ حقه ففرع ما ذكره بقوله في اخذ حقه شرعية
بغية صاحبه في الاول لكونه بين حقه الاثنان لكونه حقه وبمعنى الاخر ازاو النصف على ما في حقه الجنس من غير التمييز
عند طلب احد من حقه ان المبادلة لا كانت غالبية في الغنى كالحيوانات والعوض كان ينبغي ان لا يجزى العشرة
لكن يجزى ما فيها من معنى الاخر ازاو النصف فان احد من بطله الغنى يستلزم القاضى ان يخصه بالانقسام بنصيبه ويمنع الاخر
من الانتفاع بملكه فيجب على القاضى اجابته وان كان اجناسا مختلفة لا يجزى القاضى على قدرها بالتعدد المبادلة
باعتبار الجنس التفاوت في القصد ولو تفاوتوا جاز لان الحق لهم ويستوجب قاسم يوزن في سبب المال
لان ما في ان الغنى من جنس على القضاء تمام قطع المنازعة فيها فاستبد رزق القاضى وصح نصيبه باجر
على عدد الرؤس ان رؤس القضاة من الامام لان النفع لهم على الخصوص وعندها ما قدر الاغنياء لانه
مؤنة الملك فينتقل بعد ربه وان الاجرة مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت واما نصيب الحساب بالنظر الى القليل فقد شكك
الامر فتعد اعتبارا فيسقط الحكم باصل التميز ثم ان الاجرة من الاجر المثل وليس له قدر معين فان باشر القاضى
بنصف الغنى فعليه ان يكون الغنى من جنس على القضاء لا يجوز له اخذ الاجرة وما رآه من عدم كونها حقه جاز وجب
كونه عدلا لما بها ان بالقسمة لانه ان كان من جنس على القضاء فلما بدت القدرة وان بالعلم من العلم على
قول من بالعدالة ولا يعانى واحد من الاخرين حكم بالتميز بكونه على اجرة مثله ولا يشترط القسام بل انما يتفاوت
على مخالفة الاجرة فيقول الى الاخر ربه بالناس وصحت به نصيبا الشراكا لولا انهم على انفسهم واموالهم ان اخذ
صغير احد من لا يصح بل يحتاج الى امر القاضى ليعتبر ولا ينقسم قسم تقريبا ادعوا ارضه وعقار ارضه او
او ملكه مطلقا ولو ادعوا ارضه من زيد لانه لا ينقسم حتى يبرهنوا على مؤنة وعدد ورثة لا خلاف في الاولين
وفي هذا خلاف الامامين لهما ان في بداهة وهو دليل الملك والقرار امارات الصديق ولا منازعة في انفسهم
بينهم كما في المنقول الموروث والعقار المستور والبنية لا تقيد لانها على الفكرة لئلا يكره في حصة الغنى ان
قسمها باقرارهم بغير علمهم ولا يكون قضاء على شركاء انهم وله ان الميث بغير عقابا عليه بقرعة
القاضى وقول الشراكا ليس بجبر عليه فلا بد لهم من اقامة البينة بثبت بها القضاء على الميث فان التركة قبل القسمة
مبغاة مع ملك الميث بدليل ثبوت حقه في الزاوية كاول ملكه واربا حقه بغير مؤنة وبغير ذهابه
وبالقسمة ينقطع حق الميث عن التركة حتى لا يثبت حقه فيما جرت بعده من الزاوية فكان هذا قضاء على الميث
ينقطع حقه فلا بد من البينة ويصير بعضهم من مبادلة البعض خصلها وان كان متراوفا ان يبرهن ان القاضى معهما
حتى يبرهن انهما بين ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكر وكيف انتقل اليهم لم يفسد على من فيها البينة انه

لها

لها لا احتمال ان يكون لغيرها ثم قيل هذا قول ابن حبان وقيل هو قول الكل وهو الصحيح لان القسمة
لها بان جاز الملك فليكن المنفعة وبقي اليد تبقى للمنفعة او امتنع الاول فلما عدم الملك وكذا ان
لما استغناء عنه لا تحفظا بنفسه كذا في الكافي بربها على الكسوة وحده والورثة وهو ان القاضى قسم من غير
او غايه قسم من غير ما فيها وهو حق من الطفل وكيل من الغايه لان في هذا القسمة على الغايه الصغير والاب
من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه العدة من عند البينة اولى لان في هذه القسمة قضاء ما الغايه الصغير
بقوله لهم وعندها يفسر بينهم باقرارهم وقبول حق الغايه والصغير بغيره انه قسم بينهم باقرارهم كالكسوة
وان الغايه او الصغير على حصة وان يبرهن واحد من الورثة او شره او الشراكا وغايه عدمه او كان ان القاضى
مع الورثة الصغير والغايه او كان معه شيء من ان القاضى لا يجوز القسمة اما الاول وهو عدم جواز
القسمة اذ يبرهن واحد فلا بد لغيره ختم وهو ان كان خصل من نفسه فليس احد خصل من الميث ومن الغايه
وان كان خصل من نفسه فليس احد خصل من نفسه ليعلم البينة عليه بخلاف ما لو كان الخاضع الورثة اثنين حيث
يكون القسمة قضاء بغيره الميث الصبي وانما الثاني وهو عدم جواز القسمة اذ اشترى او غايه احد من خلفه
الارث والشره فان ملك الوارث ملك خلافه حتى يبرهن بالعيب على الباع المورث ويبرهن عليه بالعيب بغير
مؤنة او بشره المورث حتى لو وطئ امته اشترى امه مؤنة فولدت فاستحققت جميع الوارث ما باع مؤنة بغيرها
وقبضه الولد المؤنة ومن جهة فان نصيب احد من خصل من الميث فيما في يده وان خصل من نفسه فصار من القسمة قضاء
بغيره الميث الصبي وانما الملك الثاني بالشره المثل واحد منهم فلكم جديد بسبب باشره في نصيبه ولهذا لا يبرهن بالعيب
ما باع بايعه فلا ينصب الخاضع خصل من الغايه فيكون البينة في حق البينة فالبينة بلا حصر فلا يقبل وانما الثاني وهو
عدم جواز القسمة اذ كان القاضى مع الورثة الصغير والغايه او شيء من ذلك فلا بد من القسمة قضاء على
الغايه او الصغير الخاضع ما باع ما خصل من في يده حتى يبرهن بالخصل من نفسه وقسم بطلب احد من ان يستغنى كل
بحصة وطلب في الكثير فقط ان لم يستفد الا حصة يعني اذا استغنى كل من الشراكا بنصيبه قسم طلب احد من
لان القسمة تكمل المنفعة وكانت حقا لا زما فيها بخلافها اذا طلب احد من ان يستغنى احد من بنصيبه اذا قسم ونظر
الاخر لعله نصيبه فان طلبه صاحب الكثير قسم وان طلبه صاحب القليل لا يقسم كذا في الحضانة وذكره في
الحضانة على ذلك الخاضع من حقه ان ابرها طلب القسمة قسم القاضى قال في الحضانة وهو اختيار شيخ الاسلام
المؤلف بخلافه زاده وعليه الفتوى في الكافي ما ذكره الحضانة الصحيح في الذخيرة وعليه الفتوى لان لا قسم
ان تفر الملك للقلة لا بطلبهم لان الجبر على القسمة تكمل المنفعة في هذا التقوية في هذا الموضوع ما
بالنقص ويجوز بالتراض لان الحق له ولا الجنبين بالنداء دخل بغيره لا يفسد الجنبين بادخال بعضه في بعض
بان اعطى احد المتعاضدين غير الاخر ترضى جاعلا بعض هذا في مقابلته وذلك اذ اختلط بين الجنبين
فلا يقع القسمة بغيره بل يقع معاوضة فيرضى الاخر دون الجبر لانه لا يبرهن الا جبر القاضى بغير التمييز لا
المعاوضة ولا الرقيق يعني اذا كان الرقيق وهو العبد والامان بين اثنين وطلب احد من القسمة فلا بد ان يكون

مع الرقيق شي آخر يقع فيه الغنم جبر الكاظم والشياب اول ما كان صحيح القسم في اولهم جميعا على الاطلاق ما عدا ما
فقطه واما عند ان يحجب الله في الرقيق الصلح في القسم جبره او يجعل الرقيق تابعاً في القسم وقد ثبت الحكم في
تبعا وان لم يثبت قصد الشرب في البيع والشقولات في الوقف وان لم يكن فان كانوا كورا وانما لم يقسم لهم الا على
وان كانوا كورا وانما لا يقسم الغنم بين ما عند ابي ج ولا يجبر على ذلك وقال لا يجبر على ما لا يملكه الا في الجسد كافي
الاجل والغنم وله ان يتفاوت في الادوية فاحس التفاوت المعاني الباطنية كالذهن والكمالية ولو كانا فلا
يكون ذلك قسمه وقرر اختلاف سائر الجوارح في تفاوتها في التفاوت فربما يقع عند ابي ج والجنس الا يرى ان
الذكور والانثى من جنس واحد ومن سائر الجوارح جنس واحد ولا الجوارح مثل اذا اختلف الجنس كاللآلى
والبورق لا يقسم لان الجنس لما اختلف لم يتحقق معنى القسم وهو تكميل المنفعة وقيل لا يقسم الكلب
منها لغيره من النقاوت ويقسم الصغار لكونه التفاوت وقيل الجوارح بحسب ما اختلفت لانها لا تجوز الجوارح
من جبرها في الرقيق ولله التوزيع على التلوثة او باقوته او خاليج عليها لانها القسم ولو تزوج او خال على
عبد يبيع فاولى ان لا يجبر على القسم ولا الجوام والبيوت والرجل لا يبرضاهم وكذا ابي ج الحائضين والدرهم لان
القسم التكميل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب متفقا بمتفقا ما معقودا لا يتحقق معنى القسم فلا يقسم الغنم
بخلاف العرائض لان التزامهم الفرز وودور شركه او دار وحيدة او دار وحيدة من قسم كل واحدة منها
امور ثلثة الدور والبيوت والكمال فاله ومرتلازقه كانت او متفرقة لا يقسم هذه قسمه واحدة الا با
لغرض والبيوت تقسم مطلقا لغيرها في معنى السكن والكمال ان كانت مجتمعة في دار واحدة مثلا لغيرها
بعضها بعض قسمت قسمه واحدة والا فلا لانه اكثر من فوق البيت وودون الدار فالحقت الكمالات بالبيوت
اذا كانت متلازمة وبالذور ان كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضي الى اعدل الوجوه وبعض
على ذلك واما الدار والضيقة والدار والحاكوت فيقسم كل منها وحدها لا خلتا في الجنس ثم كما فرغ من بيان
القسم وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرعا في بيان كيفية القسم فقال فيصير القاسم ما يقسم الى بقى
للقاسم ان يصير ما يقسم على القواسم بكملة حفظه وبعد له ان يستوي على ما لم يقسمه ويزعمه يعرف قدره
ويقسم بناء اذ يما يحتاج اليه بالاجرة ويقدر كل قسم الى يميزه عن الباقي بطريقه وشربه بل يكون نصيب
بعضهم تعلق بنصيب الاخر فيتحقق معنى التميز والافراز على الكمال فاذا كانا الى ما يقسم بين جماعة لهم
سرس ونكت ونصف مثلا يجعله ما يقسم اسره وبلغت الاول بالسهم الاول وما يليه
بالتالي والثالث الى الابد وس يكتب اسامهم ويجعلها قسمة فمن حرج اسم او في تلك السهم الاول فاذا كان
صاحب السرس اخذ حقه وان كان صاحب الثلث اخذ هو ما يليه وان كان صاحب النصف اخذ هو والذين
بليانه ولا يدخل در العمل ليست من الشركة في القسم الا بضر ضامهم صورة در بيان جماعة فارادوا قسمتها
ومن احد الجانبين فضل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون موصيا البناء درهم واراد الاخر ان يكون موصيا
من الادمن فانه يجعل موصي البناء من الارض ولا يكلفه الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد باذاه البناء من

الدرهم لا تغد في المعاني ذلك لان القسم من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار في الدار لهم
فلا يجوز قسمه ما ليس بشرك فان وقع سبيل قسمه من مرتبطة بقوله ويفر لكل قسم بطريقه وشربه منه
وما بينهما من غنم الاول او طريقه في قسم الاخر بل شرطها في القسم صرف ان يسبيل او الطريق منه الى
القسم الاول ان امكن ان يحصل معنى القسم وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرر وانما قسمت
الى القسم لان المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل لنفسه واستناف على وجه يمكن لكل منهما ان يحصل سبيل
او طريق جاز شربها فان القاسمين عند اختلاف المتفاسمين في القسم عند ابي ج وان يرسف وعند محمد والشافعي
لا يجوز لانها شربا على فعله نفسه كما لو كانا شربا على فعله غيره بما يستنبط وهو ما سفل ذو ملوك وفلوك علو
مجرد ان من العلوك السفل قوم كل واحد وقسم بهما ان بالحق لان السفل يصلح ان يصلح الى العلوك بالبشر والسرور
والان يصلح غيره ذلك فصار كما لو كانا في التعداد الا بالقيمة اقرا احد المتفاسمين بالاستنباط ثم ادعى الفلوك
في القسم وزعم ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه وقد كان الشاهد على نفسه بالاستنباط لا يصدق ولا يجزى
لان القسم بعد عام ما مقد لا زم منه في الغلط يد في انفسه حق الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد فلا يغفل
الاباحة فان لم توجد استخفاف الشركة لانهم لو اقرروا لزمهم وان اكتموا وحلفوا عليه له جاء النكول فمن
خلف منهم تخلص ومن تكلم جميع بين نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان النكول كما لمقر
واقرار حاجته عليه دون غيره قالوا ينبغي ان لا يسمح دعوان الصلح للشقاق وجب ان القاسم اباين
وهو اعتمد على قوله فاقترع ما تامل حتى التامل فظهر الغلط في فعله فلا بد اخذ بذلك ان اقرره عند ظهور
الحق وان قال اي احد الشريكين قبضته يعني نصيبه فاخذ شريكي قبضته واكتموا شريكي حلف لانه يد من عليه
الغضب وهو منك والقول لمنك مع اليقين وان قال قبل اقراره بالاستنباط اصاحني كذا الى كذا يوم سلم
الى القاضي فسمحت اي القسم لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسم فصار نظرا لاختلاف في
مقدار البيع كما ذكر في اقسام النكاح في الدعوى ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى القين والاشارة
في البيع فكلما القسم لوجود الشرائع الا اذا كانت القسم بقضاء القاضي والقين فاحس لان طرفه غير العدل
ولو اقرت ما دار او اصحاب كمالا لا يقفادى احد على بيتاني يد الاخر اذ من نصيبه واكتموا الاخر فله البينة لانه
يد على عليه حقا وهو منك فان اقام ما قاله بغيره بينة المدعى لانه خارج ان استحق بعض قايين في نصيبه لا تقسم
القسم المتفان في استحقاق بعض شايخ في الكمال تقسم اي القسم المتفان في استحقاق بعض شايخ في نصيبه
لا تقسم عند ابي ج ان لا تقسم كمن له ولاية الفسخ بل يرجع في نصيب شريكه حلا لا ييوسف فانه يقول يتحقق
يتحقق القسم وما بقي في اليد بها يكون بينهما نصيبان وقول محمد مضطرب والاصح انه مع اليك كذا في الكمال في ظاهره
في الشركة المقسومة تقسم اي القسم الا اذا اقتصوا على الورثة لا الدين او ابراه الغرما فدم الورثة او يبي
منها ما بقي به اي بالدين يعني اذا قسمت الشركة بين الورثة ثم تلازم في تحيط قبل الورثة اقصوه فانه يقتصوا
صحت القسم والا فسمحت لان الدين مقدم على المالك فيتمتع وقوع الملك لهم فيها الا اقتصوا الدين او ابراه

الفناء ذمهم في نفع الغنم لئلا ينزع كذا اذا لم يكن محظا لخلق حق الغنم بها الا اذا بقى منها ما بقى
 بالدين في لا يفسخ لعدم الاحتياج اليه ولو ظهر غير في خسر في الغنم بالانقضاء بطل عند الكمال لان تصرف
 الغنم مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالشرع لانه ان يبطل الغنم فبطل لا يلتفت الى قول من يدعي لانه
 دعوى الغنم ولا عبرة به في البيع فكذا في الغنم لوجود التراضي وقبل نفع وهو الصحيح ذكره في الكافي
 ادعى احد المتعاسمين دين في الشراكة صح من لدا اقاما البينة لانه ينقض الغنم ولم يكن غنم ابراهيم الدين
 لان الغنم تصادف الصور وحق الغنم يتعلق بالبيع ولو ادعى بينا لانه لا يبيع لوجود النافق اذ
 الاقدام على الغنم اقرار منها بان المقسوم مشترك وصحت المماثلة وهي لغة معاملة من الرهن وهي الحالة
 الظاهر للشرع في الشئ والتمها في تعامل منها وهي ان يتواضعوا على امر فغيره انوابه وحقيقته ان كل امرئ رضى به
 واحدة ويشاركها في غنم المناقصة والغنم ان لا يجوز لانهما مبادلة المتعدي بغيرها لكونها جازت با
 لاجتماع في سكن هذه بعضا في دار وذاك في دار سكن في بيت صغير بان يسكنه هذا الشرك بوما وذاك بوما وحده
 العبد هذا الشرك بوما وذاك الشرك بوما سكن في بيت صغير بان يسكنه هذا الشرك بوما وذاك بوما وحده
 عبيد بان يخدم زيد او هذا العبد ويخدم بكره العبد الا اذا كانت المماثلة في المكان كانت اقرار في كل وجه
 ولم يشرط في الشرايط التي قبلت وجاز لكل منهم ان يستغل ما اصابه بالمماثلة بشرط ذلك في العقد ولا يحد
 المناقصة في ملكه وكذلك العارية والاجارة وفي المماثلة في الزمان اقرار في وجه ويجعل كالمستقرض انجب
 شريكه فكان مبادلة من وجه انما قلنا ذلك لانه معنى الاقرار بتحقيق في المماثلة في المكان دون الزمان وكذا
 لو تمها في الزمان في عبيد واحد لانهما متيقنة فيه لتقدر الزمان في المكان والبيت الصغير كالعبد لا في غنم
 او عبيد او غنم يغلب او يغلبين او ركوب يغلب او يغلبين او شجرة او شجرة او لبن شاة او لا يجوز المماثلة في
 هذه الاشياء اما في غنم واحد او يغلب واحد فان النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان
 فيغفوت المبادلة بخلاف المماثلة في الاستغلال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر المماثلة لان الظاهر عدم التغير في الوار
 فافترقا واما في عبيد او يغلبين فلان التماس في الخدمة يجوز للضرورة لا منشاء قسمة الا ضرورت في الغلة لانها
 تقسم واما في ركوب يغلب او يغلبين فلان الركوب يتفاوت بتفاوت الركابين فلا يتحقق التسوية فلا يجوز الغنم
 غنم واما في شجرة او لبن شاة وكذا فلان التماس في حقتص بالمناقصة فلا يوجد في الايمان والضرورة يتحقق في
 المناقصة لا منشاء قسمة بعد وجودها بسرعة قسما بخلاف الايمان **كتاب الوصايا** وجه ايراد هذا الكتاب
 في آخر الكتاب ظاهر لان آخر احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وانه زيادة اختصاص
 بكتاب الغنم لانه الغنم بين الورثة يكون بعد الموت والوصية اسم يقع المصدر في معنى به الموصي به والا بقاء لغيره طلب شئ
 من غيره ليعقل في غيبة حال حياته وبعد وفاته وشرعا يستعمل تارة باللام يقال روص فلان فلان بكذا يعني
 ملكه له بعد موته ويستعمل اخرى بالياء يقال روص فلان الى فلان بغير جعله وصيا له يتصرف في ماله واطفال بعد موته
 والاعوم لم ينووه للفرد بينا ما كان بينهما كالمستعمل بل ذكره في اثنائه تقرير المسائل وقد بين فيها لكل منها

بالتقارون

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 145

